وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة أبو بكر بلقايد
تلمســـــان

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم
التجارية وعلوم التسيير

رسالة ماجستير في اقتصاد التنمية

بعنـــوان

تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية

إعداد الطالب:
سايـــح بوزيـــــد

تحت إشـــراف:
د/ شعيـــــب بغـــداد

أعضاء لجنة المناقشة

- البروفيسور: بونوة شعيب، أستاذ التعليم العالي، جامعة تلمسان، رئيسا.
- الدكتور: شعيب بغداد، أستاذ محاضر، جامعة تلمسان، مقررا.
- الدكتور: بن بوزيان محمد، أستاذ محاضر، جامعة تلمسان، عضوا.
- الدكتور: زياني الطاهر، أستاذ محاضر، جامعة تلمسان، عضوا.

السنة الجامعية: 2006-2007

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

والدي الكريمين حفظهما الله ورعاهما كما ربياني صغيرا.

إخوتي: الجيلالي، الطاهر، مسعود، عبد القادر ويوسف.

أخواتي: كريمة، نعيمة وحبيبة.

زوجتي التي ساندتني طوال مدة إنجاز هذا العمل.

بنتاي وقرتا عيني: فاطمة الزهراء ومريم.

جميع عائلة بوزيد كبارا وصغارا.

جميع أنسابي وأصحابي.

الدكتور: عزاوي عمر وعائلته.

كاتب هذه المذكرة الحاج يوسف مصيطفى.

كل طالب علم وغيور على وطنه.

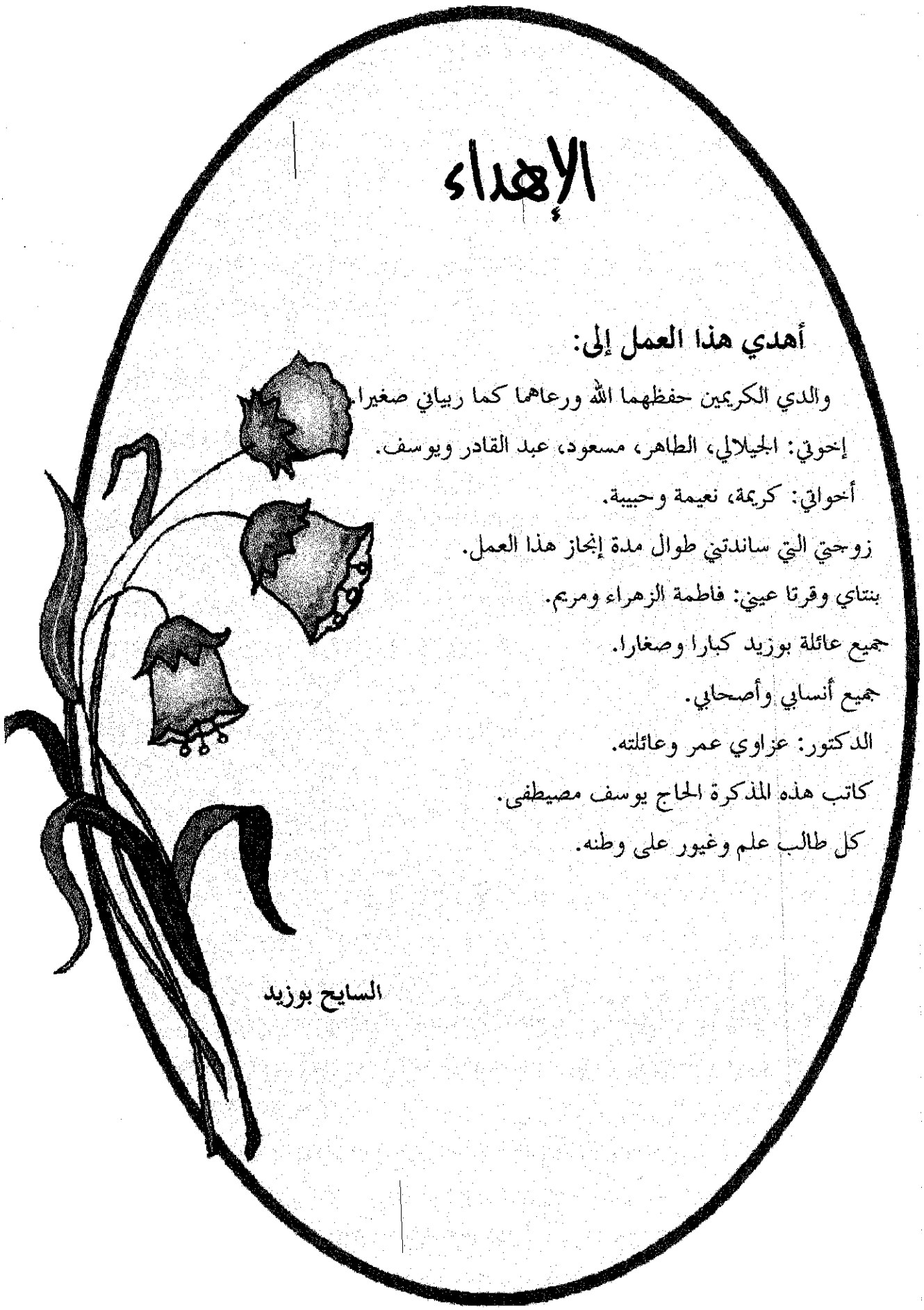

السايح بوزيد

الفهرس العام

خطـــــــة البحث

الإهداء.

كلمة الشكر.

الفهـــــرس العـــام	*I*
المقدمـــــــة العامة	أ
الفصل الأول: التنمية الاقتصادية الزراعية	01
المبحث الأول: التنمية والزراعة.	03
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية.	03
المطلب الثاني: النشاط الزراعـــــي.	09
المطلب الثالث: الزراعـــــة في العالم.	18
المبحث الثاني: دور الزراعة في التنمية الاقتصادية.	32
المطلب الأول: السياسات الزراعية.	32
المطلب الثاني: الطبيعة التبادلية بين الزراعة والصناعة.	38
المطلب الثالث: مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية.	42
المبحث الثالث: التنمية الزراعية.	50
المطلب الأول: ماهية التنمية الزراعية.	50
المطلب الثاني: التنمية الزراعية في نظريات الفكر الاقتصادي التقليدية.	54
المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التنمية الزراعية.	66
المطلب الرابع: التنمية الزراعية ضمن إستراتيجية التنمية الاقتصادية.	70
الفصل الثاني: أثر المتغيرات الاقتصادية الدولية على التنمية الزراعة	77
المبحث الأول: المتغيرات الاقتصادية الدولية.	79
المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية الراهنة	79
المطلب الثاني: الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي.	81
المطلب الثالث: تحرير التجارة الخارجية.	83
المطلب الرابع: التكامل والتكتلات الاقتصادية.	84
المبحث الثاني: مؤسسات التأثير الدولي والتنمية الزراعية.	88
المطلب الأول: منظمة الأغذية والزراعة العالمية.	88

المطلب الثاني: صندوق النقد الدولي.	90
المطلب الثالث: مجموعة البنك العالمي	93
المبحث الثالث: المنظمة العالمية للتجارة	95
المطلب الأول: التعريف بالمنظمة العالمية للتجارة ودوافع نشأتها.	95
المطلب الثاني: الوظائف والمبادئ الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية.	97
المطلب الثالث: جولة الأورغواي وأهداف المنظمة.	100
المطلب الرابع: مكانة الزراعة في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.	105
المبحث الرابع: مستقبل الزراعة في ظل التطورات الراهنة.	109
المطلب الأول: العولمـــة.	109
المطلب الثاني: الشراكـــة.	116
المطلب الثالث: النمو الاقتصادي وأبعاد التنمية المستدامة.	119
الفصل الثالث: واقع الزراعة في التنمية الاقتصادية الجزائرية	129
المبحث الأول: الفلاحة الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية.	131
المطلب الأول: هيكل القطاع الزراعي خلال فترة الاستعمار الفرنسي.	131
المطلب الثاني: قطاع المعمرين وتطور وسائل الإنتاج.	132
المطلب الثالث: القطاع الجزائري في العهد الاستعماري:	135
المبحث الثاني: القطاع العمومي الزراعي الجزائري.	140
المطلب الأول: التسيير الذاتي (المرسوم رقم 02/62 المؤرخ في 1962/10/22).	140
المطلب الثاني: الثورة الزراعية (الأمر رقم: 73/71 المؤرخ في1971/11/08).	147
المطلب الثالث: القطاع الاشتراكي والإصلاح الزراعي.	165
المبحث الثالث: القطاع الزراعي الخاص	180
المطلب الأول: تركيبة القطاع الخاص.	180
المطلب الثاني: القطاع الخاص وأشكال الملكية	184
المطلب الثالث: وضعية القطاع الزراعي الخاص.	187
المطلب الرابع: تمويل القطاع الخاص.	188
المطلب الخامس: مشاكل القطاع الخاص	191
المبحث الرابع: تقييم السياسات الزراعية قبل الإصلاحات الاقتصادية	194
المطلب الأول:السياسة الزراعية من خلال المخططات	194

المطلب الثاني: واقع الإنتاج الزراعي ضمن المرحلة (1962-1987)	210
المطلب الثالث: مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني	216
الفصل الرابع: القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح	221
المبحث الأول:متطلبات إصلاح القطاع الفلاحي في ظل التحولات الحالية	223
المطلب الأول: أهمية وضرورة الاهتمام بالقطاع الفلاحي	223
المطلب الثاني: ضرورة تسوية مشكل العقارات الفلاحية	227
المطلب الثالث: ضرورة وأهمية البحث والإرشاد الفلاحي	234
المبحث الثاني:. الموارد الأساسية للاقتصاد الزراعي الجزائري	238
المطلب الأول: الموارد الطبيعية.	238
المطلب الثاني: الموارد البشرية.	242
المطلب الثالث: عصرنة ومكننة القطاع الفلاحي	244
المبحث الثالث:. برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي	248
المطلب الأول: :. برنامج التعديل والتكييف الهيكلي	248
المطلب الثاني: : آثار برنامج التكييف الهيكلي على القطاع الفلاحي	253
المبحث الرابع: واقع الإنتاج الزراعي ضمن المرحلة (1987 / 1999).	260
المطلب الأول :المنتجات النباتية والحيوانية.	260
المطلب الثاني: مؤشرات تطور القطاع الزراعي	267
المطلب الثالث:سياسة التمويل الفلاحي بعد إصلاحات1987	279
الفصل الخامس: تحديات النظام العالمي الجديد وآثارها على إنعاش القطاع الزراعي الجزائري	285
المبحث الأول: الإصلاحات المتضمنة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.	287
المطلب الأول: دوافع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.	287
المطلب الثاني: السياسات الفلاحية المتضمنة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	293
المبحث الثاني: أثر الإصلاحات الجديدة على تطوير القطاع الفلاحي ومستقبل الأمن الغذائي.	306
المطلب الأول: تحليل أثر الإصلاحات على تطوير جهاز الإنتاج الفلاحي.	306
المطلب الثاني: تأثير إجراءات المخطط على مساهمة الناتج الفلاحي.	316
المطلب الثالث: تأثير إجراءات المخطط على الوضعية الغذائية ومستقبل الأمن الغذائي	318
المبحث الثالث: اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي وأثرها على القطاع الفلاحي.	321
المطلب الأول : الشراكة الأورومتوسطية وآثرها على القطاع الزراعي	321

المطلب الثاني: أثر الشراكة على القطاع الزراعي في الجزائر	325
المبحث الرابع: أثر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي.	329
المطلب الأول:مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة	329
المطلب الثاني:الآثار المتوقعة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي.	332
المطلب الثالث:إجراءات حماية الاقتصاد الوطني فيظل المتغيرات الدولية.	337
الخاتمـــــــة العامـــــة.	340
قائمة الجداول والأشكال.	353
قائمة المراجـــــــــع.	359

المقدمة العامة

تزداد أهمية التنمية الاقتصادية في عالمنا المعاصر من بلد إلى آخر وخاصة بالنسبة للدول النامية حيث تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية تتمثل في انخفاض دخولها الوطنية والفردية وانخفاض الإنتاجية في ميادين الأنشطة المختلفة، بالإضافة إلى سوء استغلال الموارد المتاحة وضعف مستوى المعرفة التقنية والتكنولوجية، وانتشار البطالة، والتبعية الاقتصادية للعالم الخارجي، وارتفاع المديونية وغيرها من الأزمات الأخرى.

سعيا إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، رغم الفجوة الكبيرة بينها وبين الدول المتقدمة، اعتمدت في عملية التنمية على نظم ونظريات مستوردة تابعة ومكملة لاقتصاديات البلدان المتقدمة، وبعد ظهور عجز وفشل هذه السياسات دعت الحاجة للرجوع إلى الذات وضرورة مراجعة الأساليب والأنماط التي يعتمد عليها في التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي، البحث عن أساليب وطرق وسياسات شاملة تنبع من داخل هذه الدول وتخدم مختلف هذه القطاعات الاقتصادية.

وقد اقر البنك الدولي في تقريره عن التنمية عام 1982 أهمية الزراعة في اقتصاديات الدول، وأعتبر أن هناك روابط قوية بين النمو الزراعي والنمو الاقتصادي ويستند في ذلك إلى أن البلدان التي حققت معدلات مرتفعة في نموها الاقتصادي هي البلدان التي تتجاوز فيها حصة الزراعة 20% من الناتج المحلي، كما أن البلدان المتقدمة ما كان بإمكانها تحقيق معدلات مرتفعة من النمو دون اهتمامها بالقطاع الزراعي، وهو قطاع حساس لأنه يوفر الحاجة الأساسية ألا وهي الغذاء ونقصه يعتبر في مقدمة أسبـــاب الأزمة الاقتصادية

و الاجتماعية وإن توفيره يعتبر أحد الأهداف الأساسية لكل تنمية ومرتكز أساسي من مرتكزات الاستقلال الاقتصادي ، كما تؤدي الزراعة دورا كبيرا ومهما في التنمية المستدامة حيث ساهمت منذ القدم في تطوير وإقامة الحضارات ومازالت تساهم في عصرنا الحاضر في تطوير البلدان المتقدمة حاليا مثل اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، ولها أهمية كبرى في تطوير ودفع عملية التنمية بشكل عام، خاصة في البلدان المتخلفة كونها تعتبر مصدرا للدخل لغالبية السكان وتوفر لهم السلع الضرورية من الغذاء و الكساء و الدواء ، نظرا للعلاقة المتشابكة و القوية بين مختلف القطاعات، إضافة إلى أن الزراعة تعتبر سوقا للمنتجات الصناعية، وعليه فإن الزراعة نشاط إنساني يمثل جزءا هاما من التنمية المستدامة ويقوم بتحريك كثير من القطاعات الاقتصادية .

وأمام هذا الوضع كان من الطبيعي أن تواجه الدول النامية كوكبة أو عولمة الاقتصاد لأن العالم يشهد حاليا تبلور وتكتل نظام اقتصادي جديد و الانفتاح على الخارج خاصة في ظل تحديات المنظمة العالمية للتجارة،ومن ردود الأفعال لهذه التوجهات أن لجأ العديد من البلدان النامية في تطبيق إصلاحات اقتصادية من أجل معالجة المشاكل الناجمة عن الإختلالات الداخلية والخارجية، ولتحقيق التنمية الدائمة التي بواسطتها تتكيف مع المتغيرات العالمية الحديثة.

والجزائر كباقي دول العالم الثالث لم تكن بمنأى عن اللجوء إلى هذه الإصلاحات المتعددة الجوانب والشاملة لكل القطاعات، إذ تعيش نظاما ونمطا جديدا في السياسات والأفكار الاقتصادية، حيث شهدت تطورات تضمنت اللجوء نحو تطبيق سياسات اقتصادية تحررية باعتماد آليات السوق والتوجه نحو الدخول في اقتصاد السوق، حيث

أصبح ذلك أمراً حتميا لمسايرة التطورات العالمية في شتى الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقد تجسد ذلك في التحولات التي عاشتها الجزائر من الاستقلال إلى الوقت الحاضر، خاصة بعد فشل نظام التخطيط المركزي في إحداث نمو يتلاءم مع المتغيرات العالمية الجديدة، فلجأت إلى أسلوب الخصخصة بسبب الأداء السلبي للقطاع العام الذي أدى إلى حدوث عجز في الميزانية العامة للدولة، مما انعكس سلبا على الوضع الاجتماعي من خلال تدهور المعيشة وتفاقم المديونية وأزمة الغذاء، حيث اضطرت إلى برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي الذي لقي دعما من صندوق النقد الدولي بعد أن قامت بجدولة ديونها، وقد كان من نتائج ذلك أن استعادت الجزائر توازناتها الكلية، وتمكنت من التطهير التدريجي للأموال العامة وتحقيق انخفاض محسوس في نسبة التضخم وتحسن ظروف التمويل وتحقيق نمو اقتصادي موجب بعد فترة طويلة من الركود، إلا أن هذه النتائج الإيجابية صاحبها من ناحية أخرى ارتفاع نسبة البطالة مع انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وانتشار الفقر .

إن الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري تتميز بأزمة متعددة الجوانب حتمت عليها أن تندمج وتتأقلم مع التحولات الاقتصادية المحلية و الدولية وأن تبني إستراتيجية تنموية تقوم على الاستفادة القصوى من الفرص التي يتيحها الاتجاه المتزايد نحو العولمة، و الجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا ماليا وتجاريا وتكنولوجيا مع هذا العالم الذي ينتهج أسلوب اقتصاد السوق وحرية المعاملات التجارية، والذي قد ارتسمت معالمه في التكتلات والانضمام إليها يضيف فرصاً إيجابية للاقتصاد الجزائري وقد يؤدي إلى تنمية اقتصادية شاملة أساسها التنمية الزراعية .

الحديث عن تأهيل القطاع الزراعي يقود في الغالب إلى البحث عن تحديد المقومات الأساسية لتحقيق هذا التكامل الذي أصبح حتمية واقعية لمواجهة تحديات النظام الاقتصادي العالمي ومنظماته العملاقة كالانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

الإشكالية الرئيسية:

لقد أظهرت النتائج المترتبة عن تطبيق برنامج الإصلاحات على مستوى القطاعات المتعددة أن لها تأثيرا على البنية الاجتماعية والاقتصادية، لأن المتغيرات العالمية أحادية القطب المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي تفرض تغيرات جذرية في الهيكل الاقتصادي استجابة للنظام الاقتصادي العالمي، وانطلاقا من واقع الاقتصاد الجزائري كشفت المؤشرات الاقتصادية الكلية إخفاق السياسة الموجهة وفق المخططات التنموية التي لم تحقق أهدافها، لا سيما أن القطاع الفلاحي شكل عبئا على الموازنة العمومية للدولة دون تحقيق الفعالية الاقتصادية، ترتب عن ذلك إختلالات في السياسات التنموية الزراعية المخططة ، إذ كان القطاع الفلاحي سباقا في إجراء تغيرات هيكلية في تنظيم الإنتاج وحرية اتخاذ قرارات الإنتاج وآليات السوق، وخلق مؤسسات إنتاجية فلاحية تأخذ بالمؤشرات الاقتصادية التي تجعل من الوحدة الإنتاجية ذات فعالية مستمرة تواجه تأثير المتغيرات العالمية منها المنظمة العالمية للتجارة التي تهدف إلى تعميم سياسة اقتصادية عالمية مبنية على الكفاءة الاقتصادية، حيث ظل الملف الزراعي يثير الكثير من الجدل بين القوى الزراعية فيما بينها وموضوع الخلاف يدور حول مسائل الدعم

وأشكال المساعدات الحكومية ليشمل كل الجوانب من السياسات الزراعية في إطار مبادئ التبادل الحر و قواعد المنظمة العالمية للتجارة.

ومحاولة منا لتقييم المسيرة الإصلاحية التي عرفها القطاع الزراعي الجزائري، ومدى انعكاساتها على مستوى الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي في وقتنا الحاضر، في إطار النظرة الجديدة المقترحة من أجل تحسين أداء القطاع الزراعي خاصة في ظل المتغيرات الراهنة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري والمتمثلة قي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والدخول في شراكة مع الاتحاد الأوروبي ، من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي وتأهيله على نحو يجعله قادرا على القيام بالمهام المنوطة به وبقصد استرجاع دوره الريادي في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولدا ارتأينا معالجة هذا الموضوع تحت عنوان:

تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية

بناء على ما سبق تمكن أن نصوغ الإشكالية الرئيسية لبحثنا كالتالي:

في ظل الظروف الراهنة التي تشهدها الساحة العالمية ،والتي تحدد مستقبل التجارة العالمية في إطار النظام الاقتصادي الجديد، والإصلاحات المتبعة لإنعاش وتأهيل القطاع الزراعي الجزائري حيت أصبح أمرا ضروريا لمواجهة مشاكل التنمية الزراعية، إذن:

ماهي آثار المتغيرات الاقتصادية العالمية على إستراتيجية التنمية الزراعية في الجزائر؟ وإلى أي مدى استطاعت الإصلاحات التي مست القطاع الزراعي تحقيق الأهداف المرجوة؟وماهي الإجراءات و التدابير المتبناة للرفع من أداء القطاع وتأهيله لمواجهة التحديات الراهنة؟

الإشكاليات الفرعية:

ولتسهيل وإبراز الإشكالية الرئيسية يمكن أن تتفرع الأسئلة التالية:

- ما مدى مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية وفقا لسياسات ومعايير محددة في برامج التنمية الزراعية ؟
- كيف ينظر رجال الفكر الاقتصادي إلى التنمية الزراعية في برامج التنمية الاقتصادية ؟
- ماهي انعكاسات المتغيرات الاقتصادية العالمية على مستقبل التنمية الزراعية في الدول النامية ؟ وماهي الأساليب التي تنتهجها هذه الدول لمسايرة التطور الاقتصادي الحديث ؟
- ما مكانة ودور الزراعة في البنيان الاقتصادي الجزائري؟ وهل أعادت الإصلاحات للقطاع الفلاحي دوره ومكانته من خلال المخططات التنموية؟
- هل تراجع نمو القطاع الزراعي ناتجا عن سوء التسيير أو إلى غياب سياسة زراعية تتماشى والإمكانيات المتاحة خلال المراحل التي مر بها؟
- ما هي الأولويات الواجب التركيز عليها في إطار الإصلاحات من اجل تحقيق تنمية فلاحية فعلية؟
- ماهي آثار تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي على إستراتيجية التنمية الزراعية في الجزائر ؟ وماهي آفاقها ؟

- ما النظرة الجديدة التي جاء بها المخطط الوطني التنمية الفلاحية؟ وما هو تأثير هذا الإجراء على واقع القطاع الزراعي الحالي ؟

- هل لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة واتفاقات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي أثر على مؤشرات الأداء الاقتصادي في القطاع الزراعي ؟

فرضيات البحث:

تسهيلا لمعالجة وتحليل الموضوع نعتمد الفرضيات التالية:

- وجود قاعدة موردية زراعية هائلة تساعد على إقامة مشاريع فلاحية تسمح بتحقيق التنمية الزراعية.
- تطوير القطاع الزراعي مرهونا بإرادة حقيقية تكون مؤشرا للنمو الاقتصادي في إطار التكامل القطاعي.
- يعتبر تأهيل القطاع الزراعي ضمن إستراتجية شاملة مكسبا للاستقلال الاقتصادي بعيدا عن التبعية الغذائية والاقتصادية للخارج.
- يؤدي وضع إستراتيجية تنموية في القطاع الفلاحي، إلى المساهمة في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- ترتبط أبعاد وآفاق التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية بتكاثف الجهود وإقامة المشاريع الاستثمارية ذات الأولوية في المجال الزراعي .
- تعمل الإصلاحات على رفع كفاءة الأداء التسييري والقضاء على البيروقراطية وترقية الصادرات الزراعية، ورفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي وتغطية العجز في الميزان التجاري لتطوير وتأهيل القطاع الزراعي.
- نجاح الإصلاحات الفلاحية الحالية مرتبط بمعرفة أسباب فشل الإصلاحات السابقة والعمل على تجاوزها.
- عصرنة الفلاحة وتحسين أداءها لا يتأتى إلا من خلال سياسات محكمة تساير التحولات الاقتصادية الراهنة.
- الإجراءات حسب المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من شأنها حل وتجاوز المشاكل التقليدية للزراعة الجزائرية.
- يتطلب التصور المستقبلي للاقتصاد الوطني لضمان نجاحه في توسيع الاستثمار الفلاحي.
- اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في شكل تكتل اقتصادي يجعل الجزائر موقع قوة بفضل الاستفادة من المزايا هذه المنظمة والحد من سلبياتها.
- يعتبر التكامل الزراعي وسيلة لمواجهة تحديات النظام العالمي الجديد وضغوطات المنظمة العالمية للتجارة.

أسباب اختيار موضوع البحث:

الموضوع محل البحث أصبح في السنوات الأخيرة نقطة تحول ومنعرجا مهما للسياسة الزراعية الجزائرية، بحيث يمثل تصورا مستقبليا للحد من الإشكالية الغذائية في الآجال المتوسطة والبعيدة خاصة أمام النتائج المعتبرة التي حققتها بعض الدول، والتحديات التي يشهدها العالم في مواجهة أمنه الغذائي، بات من الضروري تسليط الضوء على هذه التجربة بغرض تحليلها وتقييمها كباعث أول بالنسبة للباحث لاختيار هذا الموضوع للوقوف على ما تم التوصل إليه من نتائج وما حققه من أهداف ناهيك على جملة من الاعتبارات الأخرى ومن أهمها:

- الرغبة الذاتية للبحث في مجال التنمية الزراعية والوقوف على مقومات وخبايا هذا القطاع الإستراتيجي .

- محاولة إبراز الدور الذي يلعبه القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية.
- أهمية مساهمة القطاع الزراعي في ضمان التوازن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة، وإهماله يؤثر على احتياجات الأجيال القادمة.
- المساهمة في تحديد وضبط تجربة الإصلاح الزراعي في إطار سياسة زراعية وطنية شاملة.
- محاولة تبيان الموقع الذي يحتله القطاع الزراعي الجزائري، والدور الذي يلعبه في إنجاح الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.
- حساسية الاقتصاد الجزائري في الميدان الزراعي والعقار الفلاحي الذي يسود تفكير المجتمع بصورة عامة والفلاح بصورة خاصة،وذلك نتيجة للظروف التاريخية للسياسة الزراعية الاستعمارية والمحاولات الإصلاحية للزراعة في مرحلة الاستقلال دون بعد إستراتيجي طويل المدى،مما أدى إلى فشل مراحل الإصلاح المختلفة، وعدم وضوح الرؤيا الزراعية ضمن التطور المادي والاقتصادي الراهن.

أهمية البحث:

إن الاعتماد على النفط يجعل الاقتصاد محفوفا بالمخاطر من كل الجوانب، والواقع الملموس للأقوى دليل على فشل هذا التوجه، و قد أضحى تنويع مصادر الدخل والاهتمام بقطاعات أخرى أمراً حتمياً، ولعل الزراعة من أبرز وأهم تلك القطاعات التي بات الاهتمام بها أمرا لاجدال فيه، حيث يحتل القطاع الفلاحي مكانة كبيرة ودورا أساسيا في تحقيق الانطلاقة الحقيقة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لدا يمكن اعتباره العصب الحساس في تحقيق الأمن الغذائي بعدما أصبح سلاحا سياسيا في يد الدول المتقدمة المنتجة للغذاء.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتشخيص وتحليل واقع هذا القطاع وأهميته في تحقيق التنمية وخلق توازناً بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني بشكل يقلص من التبعية للبترول والأسواق الخارجية والتشجيع على إقامة أسواق محلية تشكل أفضل السبل لمواجهة التحديات الحالية.

أهداف البحث :

كون هذه الدراسة بمثابة مؤشرات علمية تساهم بدرجة أو بأخرى في تحفيز من يهمهم أمر الاهتمام بالقطاع الزراعي وإعطائه العناية الكافية وإدراك مخاطر تهميشه وإهماله على مختلف المستويات الاقتصادية و الاجتماعية، و تتجلى أهداف هذه الدراسة في:

- محاولة دعم تحقيق الأمن الغذائي الذي يعتبر هدفا رئيسيا ضمن إستراتيجية التنمية الزراعية وما يحققه من مكاسب للدولة وخاصة الاستقلال الاقتصادي، والقضاء على التبعية.
- الاستعداد لمرحلة ما بعد البترول و الغاز بإسهام القطاع الفلاحي في ترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات و البحث عن بدائل إستراتيجية للطاقات غير المتجددة يعد مطلبا ضروريا تستدعيه التنمية الاقتصادية المستدامة .
- إبراز الدور الذي يلعبه الاقتصاد الزراعي في التنمية الاقتصادية.
- الاهتمام بالنشاط الزراعي والعمل على إدخال الطرق الحديثة في تطويره وهناك أسباب عديدة منها:

- أسباب إنسانية تتمثل في ضرورة توعية وإرشاد حل سكان مناطق تواجده وحثهم على زيادة العناية بخدمة الأرض كونها مصدرا للدخل.

- أسباب اقتصادية متجسدة في عواقب تخصيص أموال ضخمة لإسترداد عدة مواد أساسية يمكن إنتاجها مما يترتب عليه من آثار سيئة على الميزان التجاري.

- أسباب بيئية متمثلة في التوازن البيئي والمحافظة على المحيط.

- تقييم الإصلاحات والسياسات الزراعية، ومحاولة تشخيص المعوقات، مع تقديم اقتراحات وآفاق القطاع في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية الجديدة.
- رد الاعتبار للقطاع الفلاحي بإدخال إصلاحات تلاءم الوضع الحالي والمناخ الاقتصادي العالمي الراهن.

المنـــهج المعتمد في البحث:

انطلاقا من الأهداف السابقة، ولإجابة عن التساؤلات وحل الإشكال و إعطاء التفاسير وإثبات الفرضيات اعتمدنا المنهج التحليلي وهذا بالاعتماد على عرض وتحليل الوقائع الاقتصادية، ومن خلاله نتعرض بصفة نظرية لعناصر الموضوع، إلا أنه لا يمكن الاقتصار على الجانب النظري بل يلزمنا إسقاط ميداني يوضح رقميا هذه المعلومات وهنا استخدمنا المنهج الوصفي الإحصائي لدراسة الجداول والبيانات الإحصائيات الزراعية المتاحة حول الاقتصاد الزراعي الجزائري.

الدراسات السابقة:

فيما يخص المصادر التي اعتمدنا عليها فهناك مجموعة من الكتب و الدراسات في الاقتصاد الدولي واقتصاد التنمية والاقتصاد الزراعي، كما ركزنا على بعض المصادر التي تصدر من المنظمات ذات الصلة بالقطاع الزراعي، ولقد تم الإطلاع على العديد من الدراسات و الأبحاث والدوريات والنشرات والقوانين والبيانات الإحصائية الصادرة عن وزارة الفلاحة و التنمية الريفية التي تحيط بالموضوع من جوانبه المختلفة ، ومن بين الدراسات الجامعية التي تمت ضمن حقل التنمية الزراعية :

1. آثار التوجه نحو خوصصة القطاع الفلاحي العمومي بالجزائر،أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه دولة في الاقتصاد ، من إعداد الباحث : إسماعيل شعباني ،معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، ديسمبر 1997، تناولت الدراسة القطاع الفلاحي في الجزائر قبل وبعد إصلاحات 1987 ، ثم أهمية الإنتاج الفلاحي مع تحديد أهم العراقيل التي تواجهه و التي من بينها و اعقدها مشكلة التمويل و على ضوئها قدم مجموعة من الاقتراحات تحلل الواقع باتجاه التوقعات المستقبلية، و من النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تحرير القطاع الفلاحي ايجابي إلا انه لا يعني التخلي و الإهمال ، مع ضرورة الاستعانة بتجارب الدول الأخرى.

2. إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، من إعداد الباحث : عمر عزاوي ،معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،جوان2005، تناولت الدراسة التنمية الزراعية ودورها في التنمية الاقتصادية مع تحليل

سياسات الزراعية وآثارها على الإنتاج الفلاحي ، ثم تناولت نظريات التنمية الزراعية و خصائص المنتجات الزراعية ، ثم حللت العلاقة التجارية الدولية بين الدول المتقدمة والنامية في إطار الغات و المنظمة العالمية للتجارة ، ثم تحليل السياسة الفلاحية في الجزائر في إطار المتغيرات الدولية، كما خصص جانب ميداني لزراعة نخيل التمور وآفاق تطويرها،وقد توصل الباحث إلى نتائج عديدة خلص منها إلى أن تحرير الأسعار و فتح الأسواق أمام المنتجات الزراعية الأجنبية ضرورة تمليها التغيرات الدولية لأنها تمثل حافزا فعالا للتنمية الزراعية.

3. التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، من إعداد الباحث : مقدم عبيرات ،معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2002/2001 ، تناولت الدراسة الإطار العام للتكامل الاقتصادي و مذاهبه وخصائصه بمراعاة النشاط الزراعي ، تم استعرضت بعض التجارب الدولية في هذا المجال ، ثم ألقت الضوء على البنيان الاقتصادي الزراعي العربي باعتباره عاملا دافعا للتنمية ،فتعرضت إلى موارده و أهميته النسبية في تلك الاقتصاديات باتجاه التكامل الاقتصادي العربي لتصل إلى محاولة تقييم بعض المحاولات ، ثم استعرضت أهم معوقاتها لتقف على أهم الآفاق المستقبلية لقيام تكامل اقتصادي زراعي عربي في ظل تغيرات دولية أبرزها المنظمة العالمية للتجارة والتي سيكون لها آثار متعددة و بالتالي كيف يمكن الاستفادة من إيجابياتها و الحد من الآثار السلبية و قد توصلت الدراسة إلى نتائج متعددة الجوانب تضع أسس و مقومات التكامل الزراعي العربي بالاستعانة بتجارب بعض الدول حيث رأى الباحث أن المبررات و الأسباب متوفرة ، تحتاج إلى الإرادة السياسية التي تدفع ذلك و عوامل مساعدة، فإصلاح الاقتصاديات و تحقيق درجات أعلى من التعاون الاقتصادي بينها، خاصة لمواجهة أمر واقع هو المنظمة العالمية للتجارة.

4. مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي رسالة ماجستير فرع التخطيط من إعداد الباحثة :جميلة لرقام ، معهد العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر1997/1996 ، تناولت الدراسة مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية من خلال وظائفها الهامة ثم تناولت وضعية الزراعة في العالم بتحليل سياستها ووضعية الدول النامية ثم حللت مكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني على مدار سنوات مخططات التنمية و أهم معوقات التنمية الزراعية في الجزائر ، ثم مساهمة الإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي و توصلت الدراسة إلى أن تحسين مكانة الزراعة يتطلب وضع إستراتيجية زراعية تتكامل وتتناسق مع باقي القطاعات ، على أن تدعم بالبحث العلمي و برامج و استثمارات لتحقيق هدف الأمن الغذائي.

5. تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير فرع نقود ومالية من إعداد الباحثة: حاجي العلجة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر1997، تناولت الدراسة مكانة القطاع الفلاحي في الفكر الاقتصادي و نظريات التنمية الاقتصادية و اثر الإصلاحات الهيكلية و التنظيمية على القطاع الفلاحي في الجزائر ثم اثر الأسعار والتسويق و ميكانزمات التمويل على نمو القطاع الفلاحي لتصل في الأخير إلى الأهمية الإستراتيجية للقطاع الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الحالية وكيف يمكن تنمية القطاع الفلاحي و عصرنته، و أهمية البحث والإرشاد و ضرورة التكيف مع المنظمة العالمية للتجارة، و توصلت الدراسة أن السياسة التنموية

المتبعة قبل الإصلاحات أضرت بالقطاع الفلاحي فلم تحض بمكانة هامة و أن الإصلاحات التي اتبعت كانت ذات طابع تنظيمي أكثر منه تحفيزي فلم تؤدي ثمارها وارتبطت بأهداف عامة ، لذلك تقترح أن يوضع القطاع الفلاحي ضمن سياسة القطاعات الإستراتيجية يخضع لمتطلبات السوق.

6. آثار المديونية على القطاع الزراعي وآفاق التنمية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، رسالة ماجستير فرع التحليل الاقتصادي من إعداد الباحث :غردي محمد، معهد العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 2002/2001، تناولت الدراسة الإصلاحات العقارية والتمويلية للقطاع الزراعي منذ الاستقلال،ثم حللت الموارد الزراعية الجزائرية ثم حددت مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني قبل وبعد الإصلاحات مع تحديد روابطه بالقطاعات الأخرى ثم حللت المديونية و آثارها على القطاع الزراعي ، مستعرضة آفاق التنمية الزراعية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، بتحليل برامج ومخططات التنمية الفلاحية و نتائجها ، وتوصلت الدراسة إلى أن القطاع الزراعي الجزائري لم يعط له الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية المنوطة به مما انعكس على أدائه سلبا وحللت مشاكل من أهمها التمويل والمديونية والتي أضعفت الاستثمار والإنتاج الفلاحي.

حـــــدود البحـــث :

بهدف الوصول إلى استنتاجات أكثر دقة و موضوعية و تقترب من تشخيص أفضل للواقع، تم وضع ح دود للإشكالية المطروحة ، مع ضبط الإطار الذي تتم فيه دراسة الموضوع من تساؤلات وفرضيات ، ولتحقيق ذلك تم إنجاز البحث ضمن الحدود والأبعاد التالية :

- يتوافق سياق التحليل في هذا البحث من حيث البعد الزماني مع مسيرة الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال و مع تلك التحولات العميقة والتغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي،من إصلاحات اقتصادية وعولمة المنظمة العالمية للتجارة والتي تدفع العالم باتجاه سياسة اقتصادية عالمية ابرز ما يميزها المنافسة الشديدة والتغيرات العديدة والمتسارعة.
- إن الإشكالية المقدمة تقتضي ربط الإستراتيجية المناسبة للتنمية الزراعية بالبيئة المحيطة ثقافيا و اقتصاديا واجتماعيا و سياسيا و بالتالي تحديد المكان بالدول النامية عموما و الجزائر بشكل خاص و ذلك لان البحث يسعى لتحديد الإستراتيجية المناسبة للبيئة والتي تتوافر فيها الموارد و كيف يمكن أن تخلق موردا يمكن أن يشكل بديلا لثروات قد تزول.

هيكل البحث:

لتحقيق الأهداف المرجوة و نظرا لاتساع الموضوع و تشعب فروعه و قصد إعطاء القدر الكافي من الاهتمام و التركيز اعتمدنا على منهجية تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول و كان مضمون كل فصل كما يلي:

الفصل الأول: يعالج التنمية الزراعية الاقتصادية بالتطرق إلى ماهيتها و مقوماتها و دورها الأساسي في التنمية الاقتصادية من خلال أهداف السياسات الزراعية.

إضافة إلى دراسة مختلف النظريات والنماذج و الآراء الفكرية للتنمية الزراعية من خلال استعراض نظريات المدارس الاقتصادية وخصائص نماذج التنمية الزراعية، إضافة إلى مكانة التنمية الزراعية في استراتيجيات التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني: ركزنا في تحليلنا على أثر المتغيرات الاقتصادية العالمية على التنمية الزراعية و تحليل بعض القضايا الراهنة في مستقبل التنمية الزراعية مع إبراز دور المؤسسات التأثير الدولي في هذا المجال.

الفصل الثالث: تناولنا واقع الزراعة في التنمية الاقتصادية الجزائرية حيث اعتمدنا على تحليل التطور التاريخي للتنمية الزراعية من فترة الاستعمار إلى ما قبل الإصلاحات ومختلف السياسات الزراعية المعتمدة في برامج التنمية من خلال مراحل التخطيط بداية بالتسيير الذاتي والثورة الزراعية ثم إصلاحات القطاع الاشتراكي، وفي الأخير تم تقييم السياسات الزراعية ضمن مرحلة1962-1987 مع تبيين مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني.

الفصل الرابع: استعرضنا في هذا الفصل متطلبات إصلاح القطاع الزراعي في ظل التحولات الاقتصادية الحالية، حيث بيننا أهمية وضرورة الإرشاد البحث الفلاحي، مع التنويه إلى تسوية مشكل العقارات الفلاحية، إضافة برامج الإصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي للقطاع الزراعي، وفي الأخير تطرقنا إلى واقع الإنتاج الزراعي في الفترة 1989-1999.

الفصل الخامس: يوضح تحديات النظام العالمي الجديد وآثارها على إنعاش القطاع الزراعي الجزائري وفي هذا الشأن قامت الدولة بالإصلاحات المتضمنة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وفق سياسات فلاحية تدعيمية، وأثر الإصلاحات الجديدة على تطور القطاع الفلاحي ومستقبل الأمن الغذائي. وانعكاسات اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي ومكانة القطاع الزراعي في اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وأثر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي، وأهم إجراءات حماية الاقتصاد الوطني في ظل المتغيرات الدولية.

الفصل الأول

التنمية الاقتصادية الزراعية

تمهيد

الهدف الجوهري الذي تسعى دول العالم بلوغه هو توفر الاحتياجات الأساسية للمجتمعات، في إطار تنمية اقتصادية شاملة، تنعكس آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الاستقرار والرفاهية والرقي.

رغم ما حصل من تطور وتقدم في المجال الصناعي فان الزراعة تزداد أهميتها كمورد أساسي يوما بعد يوم في عالم يتضاعف فيه عدد السكان، ومن هذا المنطق تحتل الزراعة أهمية خاصة ضمن استراتيجية التنمية الاقتصادية المستدامة، لأنها مورد للاحتياجات الغذائية ، ولذا ينبغي العناية بها والاستعانة في تحقيقها بكافة الأصول العلمية والتكنولوجية الحديثة على نحو ينسق بينها و بين الأساليب والموارد التي تتصل بها وتساعد على إنمائها.

وللتعرف على دور التنمية الزراعية في إحداث التنمية الاقتصادية من خلال تحديد مفاهيمها، و لتحقيق أقصى حد ممكن من النمو و إبراز مختلف السياسات التي تعطي الأولوية لمساهمتها بشكل أساسي في رفع كفاءة الإنتاجية الزراعية، و المبنية أساسا على عدة متطلبات تسمح للقطاع الزراعي بالاستجابة لنماذج واستراتيجيات تنطوي على العوامل الأساسية التي تخدم التنمية عامة والتنمية الزراعية خاصة، ومهما اختلفت آراء ونماذج واستراتيجيات التنمية الزراعية في تحديد هذه الأساليب والوسائل أو ترتيبها حسب الأولوية أو تحديد العلاقة والتكامل فيما بينها، فان النتيجة هي تحقيق التنمية المستدامة إضافة إلى ما يواجه من نقص في الموارد الغذائية، تبرز أهمية تنمية الموارد الذاتية الزراعية و الحاجة إلى وضع استراتيجية طويلة المدى .

وسنحاول في هذا الفصل إبراز أهم النظريات الخاصة بالتنمية وفقا لمدارس الفكر الاقتصادي وكذا دراسة برامج واستراتيجيات التنمية الزراعية مركزين على النظام الجديد الذي يعزز و يدعم النمو باستخدام كافة القوى الاقتصادية و الاجتماعية التي تضمن أحسن مستوى تنمية والاستفتاء ما سبق نستعرض المباحث التالية:

المبحث الأول: التنمية والزراعة.

المبحث الثاني: دور الزراعة في التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: التنمية الزراعية.

المبحث الأول: التنمية والزراعة.

تمتلك الزراعة عوامل أساسية إذا ما تمت تنميتها وتطورها، فإنها تعمل على تحريك النشاط الاقتصادي بشكـــل عام، والدفع لعجلة التنمية الاقتصادية، وسنتعرض إلى مفهوم التنمية الاقتصادية والزراعة وأسسها وأهدافها.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية.

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى ب " عملية التنمية " وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

وقد برز مفهوم التنمية *"dévelopment"* بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية حيث لم يستعمل منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني " آدم سميت" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر واستخدام للدلالة على حدوث التطور في المجتمع بمصطلح "التقدم المادي أو الاقتصادي".

وظهر مفهوم التنمية في علم الاقتصاد للدلالة على حدوث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف اكتساب القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل فرد بالصورة التي تكلف زيادة درجات الإشباع للحاجات الأساسية عن طريق ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد الاستغلال.

ثم انتقل إلى حقل السياسة في الستينات من القرن العشرين باسم التنمية السياسية التي هي عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية الكبرى لتحقيق النمو الاقتصادي وترقية الإنسان والمجتمع.

1. اقتصاد التنميـــة.

تشكل الأساس النظري لهذا الاقتصاد غداة الحرب العالمية الثانية بعد انطلاق عمليات إزالة الاستعمار ، وإنشاء مؤسسات "بريتون وودز" واهتمام الأمم المتحدة بمسائل النمو البلدان المتأخرة أو المختلفة ومشاكل الفقر حيث طرحت مسائل للنقاش في مستويات عدة منها[1]:

- **خارجية:** تخص أساسا مسألة تدهور شروط التبادل الدولي ومشاكل البلدان المصدرة للمواد الأولية وعدم استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لها بسبب الاستعمار ومخلفاته وهنا مشكلة الصلة بين الاقتصاد الاستعماري واقتصاديات الدول النامية حديثة الاستقلال.
- **داخلية:** يرجع إلى أسباب الفقر والبطالة والتضخم وعدم استقرار أصول التوازن بسبب نقص وقصور عوامل النمو أو عدم القدرة على استغلال المواد المتاحة (المواد الأولية) ولذا تلجأ هذه الدول المتخلفة إلى تصديرها لتغطية عجز الاستهلاك عن طريق إحلال الصادرات (الغذائية ، اللباس).

---

[1]- **مجلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الأول، كانون الثاني 2002.

ولقد ظهرت عدة تغييرات وأراء حول الفكر التنموي حسب نظريات ومفاهيم المدارس الاقتصادية ولكل مفكر أو باحث نظرته في مسألة التنمية والتخلف والنمو، حيث بعد قطع الصلة بين الاقتصاد الاستعماري واقتصاديات الدول المختلفة تقلصت أسباب الفقر والتدهور الاقتصادي في عوامل مؤسساتية أو سيكولوجية مثل الكسل، الجهل وعدم الرغبة في العمل.

ونحاول أن نستعرض بإيجاز أهم الآراء حول النمو حسب نظريات الفكر الاقتصادي[1].

- **المدرسة الكيترية:** يرجع نظر المدرسة الكيترية للتخلف باعتباره توازنا مستقرا لنقص الاستخدام يتميز بقصور الطلب الفعلي ويتفضل شديد للسيولة وبفاعلية ضعيفة لرأس المال مما يقلص استخدام رؤوس أموال كبير في الاستثمار وبالتالي بأن النسبية تفترض سياسة معدل فائدة منخفض وعرض فائض من النقود ورؤوس الأموال لزيادة الاستثمار .
- **المدرسة ما بعد الكيترية:** بعد كيتر نقلت نماذج إلى الأمد الطويل وفسر التخلف أساسا بالزيادة السكانية (النمو الديمغرافي) مع ضعف التراكم ونقص رأس المال.
- **المدرسة النيوكلاسيكية:** يشتد تحليلهم للتخلف على انتقاد الاقتصاد الاستعماري وقيود التجارة وهروب الأموال ويرجع اهتمامهم بعوامل النمو وزيادة قدرة الاستغلال والادخار أسباب للتنمية.
- **التيار البنيوي المتميز عن النيوكلاسيكية والكيتريين والماركسيين:** نظروا إلى اختلال التوازن على أنه عملية تراكمية وقدموا عدة مفاهيم وتحليلات كالرؤية المتشائمة للتجارة الخارجية ودور السلطة والصراعات في عملية التنمية.
- **الفكر الماركسي الجديد (الراديكالي):** تشكل كرد فعل مقابل للتيار الإصلاحي ومقابل التصورات التطورية "لروستو" انعقد خطاب البرجوازية المهتمة بالعناصر السياسية والثقافية عوض من اهتمامها بصراع الطبقات واعتبر أن سبب التخلف ليس نقص رؤوس الأموال يقدر ما هو استحالة استعمال الفائض الاقتصادي لأغراض إنتاجية.

2. ماهية التنمية الاقتصادية:

يرتبط النهج المتبع في التنمية الاقتصادية لبلد ما بالفلسفة والمبدأ السياسي لهذا البلد ومن ثم الهدف الرئيسي لهذه التنمية تحسين الأوضاع المعيشية للمجتمع بشكل دائم قصد زيادة الرفاهية للفرد وتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

تعد التنمية أحد المفاهيم التي تداولتها كثير من الأدبيات الاقتصادية، ولها تعاريف متعددة تختلف باختلاف المدارس الاقتصادية والمفكرين الاقتصاديين، حيث تسهم معظم هذه التعاريف في تحليل التنمية الاقتصادية، ومن أهم التعاريف بشكل عام ما يلي:

---

[1]- انظر: - **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 8 ابريل 2004 www.uluminsania.net .

- طلال البابا، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1986.

● "التنمية الاقتصادية هي الزيادة الحقيقية في الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وطويلة والتي غالبا ما تتحقق بصورة شاملة"[1].

● "التنمية الاقتصادية هي التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين في نوعية الحياة وتغيير هيكلي في الإنتـــاج" [2].

● **تعريف هيئة الأمم المتحدة**[3]: "التنمية هي العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية تحقيقا للتكامل في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة في التقدم القومي".

وتعرف أيضا "بالعملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اجتماعيا واقتصاديا، وتعتمد بقدر الإمكان على مبادرة المجتمع المحلي واشتراكه".

● التنمية إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة تتمثل في تغيير البنيان والهيكل الاقتصادي القومي، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد[4].

● يشير " **مير بالدوين**" إلى أن تحليل التنمية الاقتصادية يدور حول الزيادة العامة في الدخل الحقيقي والتغيرات الخاصة التي تصاحبها، بينما يعتقد "**فريد ويكس**" أن في التنمية تنوع هيكلي وارتفاع في مستوى الأداء الاجتماعي، أما "**محمد مبارك حجير**" فيعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية بعث وإطلاق لقوى معينة خلال فترة زمنية طويلة نسبيا مما تؤدي معه إلى إحداث تغييرات متزايدة في الدخل القومي أكبر من الزيادة الحاصلة في السكان مما يترتب عليه ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وذلك من خلال التغييرات في الهيكل الإنتاجي والإطار التنظيمي وعرض الموارد الإنتاجية وطلبها[5].

وتبعا لذلك يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية باختلاف المعايير والمؤشرات المستخدمة، فبالنسبة للمؤشرات الاقتصادية التقليدية تعني التنمية الاقتصادية قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق النمو الاقتصادي، أي تحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني الإجمالي، والمؤشر الاقتصادي البديل الآخر للتنمية يتمثل في قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق معدلات نمو في الدخل الفردي تفوق معدلات نمو السكان، وتستخدم عادة معدلات نمو الدخل الفردي

---

[1] وداد أحمد كيكسو، **العولمة والتنمية الاقتصادية**، بيروت، لبنان ،2002 ، ص ص 103، 105.

[2] عادل مختار الهواري، **التنمية الاقتصادية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998.

[3] موقع الانترنيت، **مجلة العلوم الإنسانية**، www.uluninsania.net

[4] علي لطفي، **التنمية الاقتصادية**، مكتبة عين الشمس، ط 2،1980، ص185.

[5] سالم النجفي، **التنمية الاقتصادية الزراعية**، جامعة الموصل، ط2، 1987، ص 24.

بالمعيار الحقيقي (أي استبعاد أثر التضخم النقدي) كمقياس للتحسن الاقتصادي للسكان أو بكميات السلع والخدمات المتاحة للفرد[1].

- يركز "**فؤاد مرسي**" على إبراز مفهومه الخاص على استخدام تعبير الاستراتيجية للدلالة على البعد الزمني الذي تستغرقه عملية التغيير، وعلى ذلك فهو يضع تعريفا مختصرا لمفهوم استراتيجية التنمية الاقتصادية على أنها "تصور لمسار التنمية الاقتصادية التي تمثل حقبة تاريخية كاملة أي تستغرق جيلا بأسره "، كما تستند استراتيجية التنمية عنده إلى خمسة أسس ممثلة في مقدمات التنمية، وجوهر التنمية، وقاعدة التنمية، وأسلوب التنمية، وهدف التنمية[2].
- يعرّف " **سعد الدين إبراهيم**" التنمية بأنها "انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو فردا أو جماعة أو مجتمع[3]، فهذا المفهوم يركز على العناصر التالية:
  - على أنها عملية داخلية ذاتية.
  - أنها عملية ديناميكية مستمرة.
  - أنها عملية متعددة الطرق والاتجاهات.

من التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن بعض تلك التعاريف لا تظهر تفرقة واضحة بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث يشير الأول إلى الزيادة الكمية في بعض المؤشرات الاقتصادية التي حددتها برامج التنمية الاقتصادية، بينما تشير التنمية الاقتصادية إلى مفهوم أوسع وأكثر شمولا تعني كافة التغييرات الهيكلية في البنية الاجتماعية، والعلاقات الإنتاجية التي ترافق النمو الكمي فهو مصطلح أشمل من الأول[4]، لذلك لم تؤخذ في الاعتبار الجوانب الاقتصادية بنفس أهمية الجوانب الاجتماعية رغم العلاقة المتبادلة بينهما، إضافة إلى غياب مفهوم خاص للتنمية بالدول النامية يكون أكثر تعبيرا عن واقعها وأكثر شمولا لأهدافها، حيث أن ما تعاني منه هذه الدول لا يرتبط بالعلاقات الاقتصادية والموردية فقط، بل كذلك بطبيعة العلاقات الإنتاجية مما يؤدي في حالة إهمالها إلى التأثير على برامج التنمية.

---

[1] عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة المملكة العربية السعودية، ط1، 2000، ص 17.

[2] فؤاد مرسي، التخلف والتنمية، دراسة في التطور الاقتصادي، المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1982، ص 89 – 185.

[3] سعد الدين إبراهيم، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية للعالم الثالث، المؤتمر الثاني للاقتصاديين المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978، ص 67.

[4] سالم النجفي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

مما سبق نقول بأن تعريف التنمية الاقتصادية يجب أن تشمل الأبعاد الأساسية التالية[1]:

- أن يكون التغيير في حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة.
- أن تستند عملية التنمية بالدرجة الأولى على القوى الذاتية للمجتمع.
- أن تضمن عملية التنمية تحقيق نمو متواصل ومستمر من خلال تحديد موارد المجتمع بدلا من استنزافها.
- أن تحقق توازنا بين قطاعات المجتمع الاقتصادية وأقاليمه الجغرافية.
- أن تلبي حاجات الغالبية العظمى لأفراد المجتمع.
- أن تحقق قدرا أكبر من العدالة بين أفراد المجتمع.

وبالتالي يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها: "مجموعة السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قواه الذاتية، مع ضمان تواصل هذا النمو وتوازنه لتلبية حاجات أفراده، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية".

وبناء على ما سبق فإن معظم برامج التنمية الاقتصادية يتم تخطيطها وتنفيذها وفقا للاهتمامات التي تنحصر في العديد من الأهداف، تبرز عدة متغيرات تساهم بشكل فعال في تحقيق أقصى إنتاج، ممكن ومن بين هذه المتغيرات القطاع الزراعي ذو المكانة المميزة والدور البارز في اقتصاديات التنمية حيث أصبحت التنمية الزراعية من أقوى حلقاته.

3. عناصر التنمية الاقتصادية[2]:

أ- **الشمولية:** التنمية لا ترتبط فقط بالجوانب الاقتصادية بل تمتد للجوانب الأخرى – الاجتماعية والثقافية والسياسية والأخلاقية كما أنها تتضمن التحديث " *MODERNISATION* "

ب- **الاستمرارية:** التنمية تكون طويلة الأجل لأن الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي لا تتأثر بالدورات الاقتصادية ولا تكون نتيجة لها وتستمر لمدة طويلة عن طريق التفاعل بين الطلب على السلع والخدمات والعرض الخاص بها قصد إرساء قواعد التوازن الاقتصادي.

ج-**العدالة:** تعني حدوث تحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة أي التخفيف من ظاهرة الفقر وتحسين نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد بحيث تضمن حصولهم على حد أدنى من الدخل الحقيقي في صورة عينية كدعم الغذاء الأساسي وتحسين العناية الصحية ودعم التعليم.

د- **تغيير هيكل الإنتاج:** وهذا لضمان توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تراكمية لأن عدد كبير من البلدان النامية تتخصص في إنتاج المواد الأولية كالمنتجات الزراعية وإهمال القطاع الصناعي ، مما يدفعها إلى استيراد احتياجاتها الصناعية من الخارج وهذا يعني التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

---

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999،ص43.

[2] أنظر: - عمرو محي الدين، **التخلف والتنمية**، دار النهضة العربية، بيروت،

- قبرة إسماعيل، **في سوسيولوجية التنمية**،

ه- ديمومة التنمية[1]: وهو ما يطلق عليه "التنمية المستدامة" فالأجيال الحاضرة في استخدامها للبيئة والموارد الطبيعية عليها ألا تتجاهل حقوق الأجيال القادمة عندما تقوم بإشباع حاجاتها يجب مراعاة ما يلي:

- ضرورة استحداث تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة.
- تجنب المشروعات والأنظمة التي تؤدي إلى تبديد الموارد.
- الاهتمام بالإنسان لأن العنصر البشري القادر على تحقيق استمرارية التنمية.

4. أهداف التنمية الاقتصادية:

الأهداف الرئيسية للتنمية لبلد ما عادة ترتبط بالمبادئ الأساسية والمعتقدات التي يعتنقها ذلك البلد ولذا فإن أهداف التنمية تعبر بشكل أو بأخر عن طبيعة المرحلة الاقتصادية وعن نوع السياسة المنتهجة ومن بينها[2]:

- تحقيق السيادة والاستغلال الاقتصادي.
- زيادة الرفاهية الاقتصادية للفرد وغالبا ما يتضمن هذا الهدف أهدافا أخرى كالتالي:
  - استمرار الموارد البشرية عن طريق التدريب.
  - تسخير الموارد الطبقية ودعم تشجيع المشاريع الصناعية.
  - تعزيز وزيادة فعالية القطاع الخاص وتحسين مستوى المناطق الريفية.
  - زيادة وتنويع الصادرات وتنويع مصادر الدخل والعدالة الاجتماعية.
- الاكتفاء الذاتي عن العالم الخارجي وهذا هدف استراتجي في ظل الانفتاح والاندماج في الأسواق الدولية.

5. مقومات نجاح التنمية الاقتصادية:

يقصد بمقومات نجاح التنمية الاقتصادية الشروط الواجب توافرها في أي بلد من أجل تحقيق البرامج التنموية، وهي تنحصر في مدى تأثيرها في زيادة اعتماده على نفسه من خلال وضع الخطط التنموية، وتنفيذها، وكذا كيفية التخلص من العوامل التي أدت إلى التخلف والتبعية، وساعدت على استمرارها وتكريسها مع مرور الزمن، وباختلاف هذه الأسباب من دولة إلى أخرى فإن هذه الشروط ستختلف أيضا حسب البلدان وهي[3]:

---

[1] **مجلة جسر التنمية**، مرجع سبق ذكره.

[2] أنظر : - حسن إبراهيم عبيد، **دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 1990.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، القاهرة 2002،2003.

[3] للتفصيل أكثر أنظر:
- عمر محي الدين، **التنمية والتخلف**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص 236 – 237.
- عصام الخفاجي، **رأسمالية الدولة الوطنية**، دار بن خلدون، بيروت، 1979، ص ص 27 – 65.
- عادل غنيم، **المستقبلات العربية البديلة –البنى الاجتماعية السياسية للتنمية–**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986، ص 23.
- عبد المنعم سيد علي، **دور السياسة النقدية في السياسة الاقتصادية**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1975، ص07.
- عبد المنعم سيد علي، **النواحي الاقتصادية الدولية للتخلف**، مطبعة أسعد، بغداد، 1975، ص ص 03 – 05.
- عمر عزاوي، **استراتيجية التنمية الزراعية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 08.

- إزالة كافة العوائق أمام ارتفاع الكفاءة الإنتاجية للعاملين.
- وجود قاعدة عريضة من الرأس المال الاجتماعي والبنى التحتية ورفع الكفاءة.
- وضع السياسات والخطط والإجراءات الكفيلة بتخصيص الموارد.
- يتعلق بعملية الخلق والإبداع التقني وكسر حاجز التبعية بإتباع سياسات مرحلية وهادفة.
- البحث عن الطرق التي تمكن من تغيير و تطوير بعض المؤسسات الاقتصادية التي تهتم بدفع الاستقلال التنموي كالمؤسسات المالية والنقدية لتشجيع الادخار ودعم المصدر المحلي.
- توفير المدخرات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية وضمان توجيهها بشكل يخدم هذه العملية كفاءة وتحصيلا وضمان الاستمرارية.
- تغير السلوك الاستهلاكي للأفراد بتشجيع الاستثمار وثقافة الادخار وعدم تبذير الموارد.
- تحقيق العدالة من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة بين أفراد الدولة وتقليل التفاوت بينهم وذلك بإتباع سياسات مالية و نقدية وإعادة توجيه الموارد.
- ضرورة استقرار السياسات الاقتصادية المتبعة وملاءمتها مع الأهداف والمراحل التي تنمو بها الدولة.
- تحقيق معدلات مرتفعة بزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثاني: النشاط الزراعـــي.

يعد النشاط الزراعي من أقدم الأنشطة في التاريخ الاقتصادي كما أنه من أهم فروع النشاط الاقتصادي والإنساني، والإنسان صانع الحضارة، أي أن الزراعة من الحرف الكبرى التي يمارسها في الأقاليم المختلفة وتختلف أنماطها اختلافا كبيرا من بيئة لأخرى بل وفي داخل البيئة الجغرافية الواحدة.

1. تعريف الزراعة:

تعرف الزراعة بأنها "نشاط اقتصادي يهدف لاستغلال الثروة للحصول على الثروة عن طريق زيادة الإنتاج النباتي والحيواني بواسطة الثرية وتحسن ظروف إنتاجها لسد حاجات الإنسان من مأكل وملبس ومسكن وعلى هذا الأساس تشمل الإنتاج النباتي والحيواني معا"[1].

وعرف "**ابن خلدون**" الزراعة بأنها "اتخاذ الأقوات والحبوب بالقيام على إثارة الأرض لها وازدراعها، وعلاج نباتها وتعهده بالسقي والتنمية إلى بلوغ غايته ثم حصاد سنبله واستخراج حبه من غلافه، وهي أقدم الصنائع كما أنها محصلة للقوت المكمل لحياة الإنسان غالبا"[2].

---

[1] محمد أزهر سعيد السماك، **دراسات في الموارد الاقتصادية**، مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصل، العراق، ط1، ص: 65.

[2] عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمـــة**، ط الأولى، الدار التونسية، تونس 1984، ج2 ص 488.

وقد أصبح النشاط الزراعي يتضمن جميع الفعاليات التي يمارسها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية، واقتناء الحيوانات لإنتاج الحليب والصوف واللحوم والجلود، وتربية الدواجن والنحل، كما يشمل النشاط الزراعي الأعمال التكميلية التي تجري بالمزرعة كالتسويق الذي يقوم به الوسطاء[1].

كما يشمل لنشاط الزراعي مجال الغابات وصيد الأسماك.

2. أنواع الزراعة:

هناك طرق عديدة لاستغلال الأرض وزراعتها، وتختلف هذه الطرق الزراعية من منطقة إلى أخرى تبعا لمدى توفر الأراضي الصالحة للزراعة ومدى توفر الأيدي العاملة ورأس المال، وأهم هذه الطرق:

أ- الزراعة الكثيفة: يتسم ها النوع من الزراعة بإعطاء الأولوية في التنمية الرأسية للموارد الزراعية وزيادة إنتاجية الوحدة الزراعية عن طريق زراعتها على مدار السنة وتكثيف الجهود في الاستفادة منها حتى تنتج أكبر محصول ممكن، وذلك من خلال زيادة المخصبات وإتباع نظام الدورات[2].

وتتسم الزراعة الكثيفة بعدد من الخصائص من أهمها: ارتفاع إنتاجية الأراضي إذا ما قورن بغيرها من الأراضي الزراعية الأخرى. ويسود هذا النوع من الزراعة في البلدان التي تعاني من مشكلة قلة الأراضي الزراعية مما أدى إلى ارتفاع قيمة الأراضي الزراعية، وانخفاض إنتاجية العامل نظرا لكثرة عدد العمال الذين يشتغلون في وحدة الأرض الزراعية[3].

ب- الزراعة الواسعة: التوسع الزراعي أو التنمية الأفقية هو زيادة مساحة الرقعة المزرعة بإضافة مساحات جديدة من الأراضي البور القابلة للاستثمار الزراعي وذلك بعد تهيئتها وإعدادها إعدادا جيدا[4]، ويسود هذا النوع من الزراعة في المناطق التي لديها أراض زراعية شاسعة بجانب رؤوس الأموال من المعدات والآلات ومستلزمات الزراعة الأخرى بالإضافة إلى توفر الخبرات الفنية وسهولة ورخص أجور نقل المحاصيل المختلفة إلى الأسواق، ويوجد هذا النوع الأخير من الزراعة في بعض البلدان المتقدمة صناعيا[5].

ومن خلال هذا الأسلوب الأخير يمكن أن تنطق التنمية الأفقية للموارد الزراعية في البلدان الإسلامية التي يتوفر لديها مساحات واسعة من الأرض الموات ويتوفر لها كثير من مستلزمات الإنتاج الزراعي مثل الموارد المائية والأيدي العاملة، وأما بالنسبة إلى ما تعاني منه هذه البلدان من قلة الموارد الرأسمالية وقلة الأيدي العاملة الفنية المتدربة فإنه وإن كان يصعب التغلب على هذه العوائق على مستوى البلد الواحد إلا أنه يمكن تذليلها بواسطة جهود مشتركة لمجموعة البلدان الإسلامية، كما أن هذا النوع من التنمية الأفقية للموارد الزراعية يتفادى أو على

---

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، **الاقتصاد الزراعي**، مرجع سابق، ص: 25.

[2] انظر: - نفس المرجع السابق، ص: 36.

- محمد عبد العزيز عجيمة وآخر، **الموارد الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت 1979، ص: 89.

[3] العشري حسين درويش، **الموارد الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت 1979، ص: 89.

[4] يحي محمود مصطفى، **إصلاح الأرض فنيا واقتصاديا**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1969، ص: 11.

[5] عادل هندي وآخر، **الموارد الاقتصادية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، ص: 117-118.

الأقل يخفف من عيوب الزراعة المكثفة التي تعاني من البطالة المقنعة والتي لا تقبل أي تطوير تقني ذي قيمة يذكر، وذلك لصغر حجم الأرض وعدم قبولها للتجزئة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية قد وصلت إلى مستوى أقرب إلى السالب.

3. الموارد الزراعية:

وتضم الموارد الزراعية ما يلي:

أ- **الموارد الطبيعية الزراعية:** تعتبر الموارد الطبيعية بعناصرها المختلفة من أرض ومياه ومناخ القاعدة الأساسية للقطاعات الاقتصادية بصفة عامة والقطاع الزراعي، مما يستدعي دراسة الإمكانات المتاحة من تلك الموارد وتوزيعها بين البلدان المختلفة ومدى الاستفادة منها وحجم المتعطل منها، وهذا يتأكد أكثر بعد ظهور ما يسمى بالمشكلة الغذائية والتي تتفاقم يوما بعد يوم على المستوى الدولي والإقليمي[1].

وتتمتع البلدان الإسلامية بموقع هام يتوسط بين القارات مليء بالإمكانات الفخمة حافل بالمتنوعات من الموارد الطبيعية والبشرية مما يمنحه قدرة كبيرة تؤهله لتغطية احتياجاته الغذائية من مصادره المحلية[2].

تنقسم الموارد الطبيعية الزراعية والتي يقوم عليها النشاط الزراعي بشكل أساسي إلى:[3] الأرض الزراعية. الموارد المائية، والظواهر المناخية والعوامل الجوية. والثروة النباتية، والثروة الحيوانية. وسنهتم هنا بتحليل عنصرين مهمين فقط هما الأرض الزراعية والموارد المائية، نظرا لاهميتها في التنمية الزراعية.

شكل رقم (1): أنواع الموارد الطبيعية الزراعية.

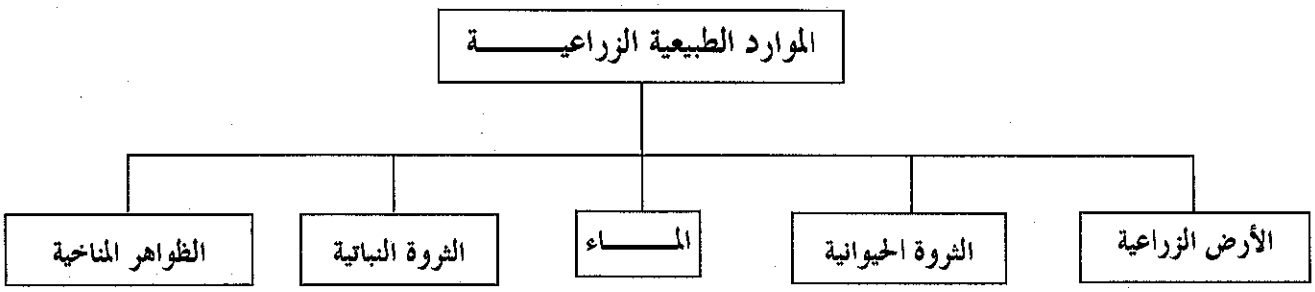

المصدر: انظر: - خلف بن سليمان بن خضر النمري، **مرجع سبق ذكره** ص 176.

- عمر عزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص14.

- **الموارد الأرضية:** يتوفر في العالم من الموارد الأرضية الصالحة للزراعة ما يفي باحتياجات سكانه، بل تؤكد بعض الدراسات كفاية الموارد المذكورة لما يزيد عن احتياجات العالم من الحاصلات الزراعية[4]، فمثلا تضم البلدان النامية مساحات واسعة من الأراضي القابلة للزراعة والمراعي الدائمة والغابات.على الرغم من تراجع الأهمية النسبية لدور الأرض في النشاط الإنتاجي الزراعي لصالح العمل والإدارة والمعارف العلمية والتقنيات

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة مسار اقتصاد الغذاء في الدول العربية**، الخرطوم 1981م، المجلد الأول، ص: 29.

[2] عبد الله الفخري، **الزراعة في الوطن العربي**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ط1، العراق، 1982م، 1402هـ، ص: 82.

[3] خلف بن سليمان بن خضر النمري، **مرجع سبق ذكره**، ص 176.

[4] وجدي محمود حسين، **اقتصاديات العالم الإسلامي**، منشأة المعارف بالإسكندرية، ط الأولى عام 1994م، ص: 88.

والمدخلات الزراعية الحديثة إلا أن الأرض تبقى ببعديها الكمي (المساحي) والنوعي (الخصوبة)، تشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي وبالتالي فإن الأرض الزراعية تعد ثروة استراتيجية لابد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة، والأرض بمفهومها التقني-الاقتصادي، أي بمفهومها الإنتاجي الزراعي، قابلة للزيادة والنقصان من حيث المساحة، كما أنها قابلة للتحسن أو التدهور من حيث الخصوبة، وهناك مجموعتين من العوامل تؤثر بشكل متعاكس على مساحة الأرض الزراعية وهما[1]:

- عوامل تؤثر بشكل إيجابي وتؤدي إلى زيادة المساحة (توسع أفقي في الأرض، وفي استصلاح...)
- عوامل تؤثر بشكل سلبي وتؤدي إلى انحصار المساحة (التوسع العمراني، الانجراف، والتعرية، التملح...)

بغية تحسين الإنتاج الزراعي كما ونوعا، يمارس النشاط الزراعي عادة على ثلاث مراحل[2]:

- محور زيادة مساحة الأرض المزروعة، أو التوسع الأفقي.
- محور زيادة المساحة المحصولية، أي التكثيف المحصولي.
- محور زيادة إنتاجية وحدة المساحة، أي التوسع الرئيسي (إنتاجية وحدة المياه) وقد يتم العمل على المحاور الثلاثة أو التركيز على محور أو محورين.

فمثلا في الدول المتقدمة يتم التركيز على المحور الثاني والثالث وذلك عن طريق التقدم التقني وزيادة الإنتاجية أما في الدول النامية لا يزال الاعتماد على التوسع الأفقي، وفقا للبنك الدولي، فإن مساهمة المساحة المزروعة في زيادة الإنتاج الزراعي في العالم النامي كان خلال عقدي الستينات والسبعينات أقل من 20%، أما الفاو (***FAO***) فنتوقع أن يكون الدور النسبي لكل من المحاور السابقة خلال العقدين القادمين، كما يظهر في الجدول التالي :

جدول رقم (1): نسبة المساهمة المتوقعة في زيادة الإنتاج الزراعي لكل من المساحة المزروعة (التوسع الأفقي) والكثافة المحصولية والإنتاجية (التوسع الرأسي) في البلدان النامية (عدا الصين) في الفترة (1988/1990-2010).

المنطقـــــة	مساهمة المساحة المزروعة%	مساهمة الكثافة المحصولية%	مساهمة الإنتاجية (الغلة)%
البلدان النامية	21	13	66

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الزراعة عام 2010، ص 152.

- **الموارد المائية:** والماء ضروري للتنمية الزراعية أكثر من أي عنصر إنتاجي آخر، إذ لا يمكن أن توجد أرض زراعية مهما بلغت خصوبتها ومهما تميز موقعها إذ لم تتوفر لها الكميات الكافية من المياه اللازمة لزراعتها[3].

وتعود مصادر الموارد المائية إلى مياه مطرية وسطحية وجوفية، وتتفاوت دول العالم تفوتا كبيرا من حيث وفرة أو ندرة الموارد المائية إذ يتوفر في بعضها كميات وفيرة بسبب وجود الأنهار الكبيرة أو المخزون الجوفي الوفير

---

[1] عمر عزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص15.

[2] خلف بن سليمان خضر النمري، **مرجع سبق ذكره**، ص 100.

[3] عبد الله الفخري، **الزراعة في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص: 11.

من المياه وذلك مثل باكستان ومصر وإندونيسيا وإيران والعراق، كما تشح الموارد المائية لدى البعض الآخر من البلدان النامية فضلا عن تقلبها من موسم لآخر مثل مالي والمملكة العربية السعودية والكويت والسنغال[1].

باعتبار الماء مصدر الحياة للكائنات عموما بما في ذلك الزراعة، فإن الموارد المائية تشكل العامل الأهم في تطوير الإنتاج الزراعي من جهة، ومن جهة أخرى باعتباره موردا نادرا فإنه يفرض البحث والاهتمام بـــ " إدارة الندرة " (*Gestion de rareté*) وبإستراتيجيتها، وبالسياسات المتعلقة بها، وتفرض ضرورة العمل على تنمية هذا المورد وترشيد استخدامه وحمايته من الهدر والتلوث وذلك لأن الطلب على المياه في العالم في ازدياد مستمر بسبب[2] زيادة عدد السكان، والتنمية الصناعية، والتنمية السياحية، وتنمية الزراعة، وكذلك بسبب المشاكل التي يعاني منها هذا المورد الهام والتي من بينها[3]:

- السحب العشوائي والمفرط للمياه.
- ضعف استغلال مياه الري ويرجع ذلك لعدة أسباب وعوامل منها ما يتعلق بالعصر البشري ومنها ما يتعلق بقصور وأساليب الري، وغياب التنسيق والتعاون وزرع محاصيل تستهلك مياه كثيرة.
- نقص المعلومات المتاحة عن هذا المورد وما يتعلق به بشكل إجمالي.

كل هذه المشاكل ستقف عقبة في طريق تنمية هذا المورد النادر والاستراتيجي، وبالتالي يجب:

- التركيز والاهتمام بتوسيع وتطوير شبكات وأساليب الرصد المائية والاهتمام بالثروات المائية.
- التركيز على الجانب التخطيطي والتنموي والاقتصادي لاستغلال المياه الجوفية.
- تنمية الموارد المائية لوضع نظرة شاملة في السياسات والمناهج والخطط والإدارات والتقنيات المائية.

تبرز أهمية تنمية الموارد الزراعية الطبيعية من حيث أنها تلبي حاجات الإنسان في المنتجات الغذائية الزراعية، كما أنها تحقق أهدافا اقتصادية واجتماعية متعددة، فلا بد من حصر جميع هذه الموارد[4] واستغلالها وتنميتها واستثمارها من الناحية الأفقية التي تعني زيادة كمية الموارد المتاحة للاستخدام الاقتصادي وذلك عن طريق إصلاح الأراضي القابلة للزراعة وتنمية الأراضي الزراعية، تنمية الموارد المائية والثروة الحيوانية، ومن الناحية الرأسية التي يقصد بها زيادة إنتاجية الوحدة الإنتاجية أو تنمية الموارد الزراعية المتاحة ورفع كفاءتها الإنتاجية وتحسين نوعية إنتاجها.

ب- الموارد البشرية: تعد الموارد البشرية بما توفره للاقتصاد القومي من قوى عاملة في مختلف الأنشطة الاقتصادية من أهم الموارد التي تؤثر في الإنتاج، كما أن كمية العمالة المتوفرة وتوزيعها بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة مؤشر إلى حد كبير على اتجاهات النمو في التنمية الاقتصادية لدى البلدان المختلفة[5].

---

[1] وجدي محمود، **اقتصاديات العالم الإسلامي**، مرجع سابق، ص: 64.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص ص151- 155

[3] عمر عزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

[4] محمد عبد المنعم، **التنمية الاقتصادية لدول العالم الإسلامي**، دار المجمع العلمي، جدة 1400هـ، ص 85.

[5] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة مسار اقتصاد الغذاء إلى الدول العربية**، مرجع سابق، ص: 36.

وتعتبر نسبة القوى العاملة من تعداد السكان والكثافة السكانية، ومعدل نمو السكان، من أهم المؤشرات في مساهمة السكان أو الموارد البشرية في الإنتاج أو النشاط الاقتصادي ومع تدني نسبة القوى العاملة بالمقارنة مع العالم إلا أن هناك أعدادا كبيرة عاطلة من هذه السنة، فقد أكد تقرير حديث أصدره رئيس منظمة العمل العربية بكر محمد رسول: أن المعدل العام للبطالة على مستوى البلدان العربية يبلغ نسبة 15.5% (1996) من إجمالي القوى العاملة أي أن عدد العاطلين[1].

إن تحليل الموارد الإنتاجية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الموردين الطبيعي والبشري لأن الموردين متداخلين في عملية التطوير الاقتصادي والشيء المهم هنا هو طبيعة العلاقة والتوازن بين هذين الموردين، إذ لا تكفي وفرة عنصر من عناصر الإنتاج لزيادة الدخل الوطني ما لم يكن هناك تناسب أمثل فيما بين العناصر، بالإضافة إلى إيجاد الحجم الأمثل للسكان مقابل الموارد الطبيعية المتوفرة، ذلك الحجم الذي يعرف بأنه " ذلك العدد من السكان الذي يجعل متوسط الناتج الحقيقي أكبر ما يمكن "[2].

إن تنمية الموارد البشرية تمثل العمل الإنساني الهادف والعقلاني، المبني على التخطيط هو الذي يستخدم الموارد الطبيعية لينتج الخيرات التي تلبي حاجات الناس من غير إساءة إلى البيئة أو إلى حقوق الأجيال المقبلة.وقد أثبتت الدراسات والأبحاث العلمية الميدانية التأثيرات الإيجابية للتعليم في الإنتاجية الزراعية والدخل الزراعي، ففي كتابها الأخير، "الزراعة عام 2010 "تشير منظمة الأغذية والزراعة (***FAO***) إلى أنه تبين من تحليل 37 مجموعة من بيانات المزارع في البلدان النامية أن المزارعين الذين أكملوا السنوات الأربع من التعليم الابتدائي يحققون إنتاجية أعلى تزيد بنسبة 8,7 % في المتوسط. وفي تقديرات أكثر شمولا يشير تقرير التنمية البشرية لعام 1996 إلى أنه " في عام 1960 كان دخل الفرد في باكستان وجمهورية كوريا الجنوبية متماثلا، ولكن نسب القيد في المدارس الابتدائية كانت شديدة الاختلاف، إذ بلغت 30 % في باكستان، مقابل 94 % في كوريا[3] وكان ذلك من الأسباب الرئيسية التي جعلت نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في جمهورية كوريا يرتفع على مدى الأعوام الخمسة والعشرين التالية ليصل إلى ثلاثة أمثال نصيب الفرد في باكستان "إذا فهناك علاقة طردية بين مستوى تعليم المنتج عاملا كان أو مزارعا وإنتاجيته ودخله وتقدم مجتمعه عموماً[4].

إن التنمية الحقيقية، المستقلة، المستدامة والمتجددة نحو الأفضل، تحتاج إلى أشخاص متعلمين، مؤمنين بأهمية الإنتاج والإبداع وإلى باحثين أكفاء وإلى تخطيط وتنظيم وعدالة، وإن العنصر العلمي، والتقني، والحرفي والإداري المتخصص هو أثمن ما في رأس المال البشري، ولن تكون هناك أهمية في القطاع الزراعي ما لم تكن هناك الكفاءات والمهارات المتخصصة التي تشتغل وفق الأسس الصحية، ويجب أن تكون هناك قدرة ورغبة في العمل من جميع الأطراف ولتحقيق ذلك لابد من توافر محورين رئيسيين هما محور توفير الحوافز المادية، ومحور الحوافز المعنوية.

---

[1] محمد عبده آدم، **أثر إحياء الموات في التنمية**، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة 1994، ص

[2] عبد الوهاب مطر الداهري، **الاقتصاد الزراعي**، دار المعرفة، ط1، 1980، ص 78.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 1996**،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص76.

[4] عمر عزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

ج- **الموارد الرأسمالية الزراعية:** يقسم رأس المال إلى[1]:

- رأس المال المنتج أو السلع الإنتاجية.
- رأس المال النقدي أو الأموال النقدية: وينقسم إلى[2] :

– الرأسمال الاقتصادي: كالمرافق العامة مثل الكهرباء والتجهيزات الإنتاجية، الموارد الوسيطة ...الخ.

– الرأسمال الاجتماعي: مثل المرافق الصحية والتعليم والسكن.

والمقصود برأس المال حسب المفهوم الاقتصادي هو[3]رأس المال المنتج، ويشمل رأس المال المستثمر في الزراعة كافة وسائل الإنتاج المادية المنتجة من قبل الإنسان، والتي تستعمل في المستقبل فهي تشمل شـبكات الـري والطـرق والمباني والمكائن والآلات ووسائل النقل، والبذور والأسمدة والمبيدات،كل هذه الوسائل الإنتاجية تـدخل ضـمن رأس المال المنتج في الزراعة أو سلع الإنتاج أو وسائل الإنتاج.وبعد عرض مفهوم رأس المال نتساءل هل تكـوين رأس المال (تراكم راس المال) هو مفتاح التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الزراعية بشكل خاص ؟ أم أن هناك عوامل أخرى منفردة أو مجتمعة إلى جانب رأس المال تكون مسؤولة عن التنمية وتقدمها ؟

لقد أصر جمع من الاقتصاديين على تأكيد الدور الحاسم لتراكم رأس المال[4]، حيث أن مفهوم التراكم الرأس المالي هو ذلك الجزء من الدخل المتبقي بعد تخصيص ما يلزم للاستهلاك العام والخاص والذي يوجه إلى توسع الإنتاج، ومن هذا المنطق يصبح صحيحا الجمع تحت مفهوم التراكم الرأسمالي في الاقتصاد وفي الزراعة كل من مجمل تكوين رأس المال الثابت والزيادة السنوية في الاستهلاك الوسيط والتغير في المخزون، ولكي يكون التراكم الإجمالي دقيقا يجب أخذه بالأسعار الثابتة حتى لا يخفي ارتفاع الأسعار المضمون المادي للتراكم.

وعلى هذا الأساس سوف يتضمن مفهوم تراكم رأس المال في الزراعة العناصر المادية التالية[5]:

- **الرأس المال التقني:**يشمل الأدوات والتجهيزات والآلات اللازمة لاستغلال الأمثل المساحات المستثمرة.
- **الرأس المال الحيواني والنباتي:** تربية الحيوان والتشجير (الاستثمار بشكل عام).
- **الرأس المال البيولوجي:** الانتقاء الجيد للأسمدة والمبيدات التي تشكل عناصر تعطي ثمرات طيبة وإيجابية.

وعليه فإن النموذج الصحيح للعلاقة بين التراكم والتنمية الزراعية يجب أن يؤكد قبل كل شيء على أهمية لـيس فقط حجم التراكم وإنما فعاليته أيضا، ويجب أن يعكس ذلك التغيرات الواقعية في الشروط المادية للإنتـاج، إذ أن الانتقال المتزايد إلى تكثيف الإنتاج، من طرق الاستغلال الأمثل للموارد الرأسمالية والبشرية والطبيعيـة، وطـرق التوسع في حجم هذه الموارد تولي الأهمية ليس لحجم التراكم فحسب بل لفعالية استغلال الموارد المتراكمة أيضاً.

---

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، **مرجع سبق ذكره**، ص80

[2] مهيب صالحة، **التراكم والتنمية الزراعية في سوريا**، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1995، ص 92.

[3] عبد الوهاب مطر الداهري، **مرجع سبق ذكره**، ص81– 82.

[4] مهيب صالحة، **مرجع سبق ذكره**، ص 92.

[5] عمر عزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

4. خصائص الزراعـــة:

هناك العديد من المؤشرات التي توصف بها الدول المتخلفة ولكن بالنسبة للتنمية الزراعية فإن هذه المؤشرات تنقسم إلى مؤشرات ترتبط بالمشكلة الغذائية وانخفاض إجمالي الإنتاج والإنتاجية بالنسبة للزراعة الغذائية، ومؤشرات ترتبط بالمتغيرات الاقتصادية كانخفاض متوسط الدخل الفردي و نسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج الوطني، واستخدام الوسائل و الأساليب البدائية القديمة في مجال الإنتاج الزراعي أو النشاطات الاقتصادية الأخرى، فضلا عن انخفاض مستوى تراكم رأس المال و ضآلة نمو الناتج الوطني أو انعدامه.

وهناك بعض الدراسات كالتي قام بها **د.ك.جيلبريت** في عام 1965 والتي تم على ضوئها تقسيم دول العالم الثالث إلى 3 مجموعات تختلف في دوافع التخلف و من بين هاته المجموعات[1] دول تتسم باختلاف التوليفة الموردية للإنتاج السلعي سواء الزراعي أو الصناعي، وبالتالي تم تصنيف هاته الدول على مدى توفير الغذاء و المنتجات الزراعية الأخرى في ضوء طلب عليها، و مكانة القوى العاملة الزراعية و مدى قدرة القطاع الزراعي على تزويد القطاعات اللازراعية بقوى العمل التي تحتاجها في مراحل التنمية الاقتصادية، ونظرا للأهمية التي تحتلها الزراعة في النشاط الاقتصادي التنموي فإنه يقتضي أولا التعرف على التركيب الاقتصادي للزراعة، و خصائصها فيما يلي:

أ- **الخصائص الاقتصادية للزراعة التقليدية:** إن أهم المظاهر التي يمكن أن تميز الزراعة التقليدية ما يلي[2]:

- ارتفاع الأهمية النسبية للأفراد الذين يعيشون على الأنشطة الزراعية.
- الاعتماد على وسائل إنتاج زراعية بدائية.
- اقتصار تركيب الإنتاج الزراعي على عدد محدود من المحاصيل الزراعية.
- ضعف تنافسية السوق و نوعية المنتجات و خضوع الزراعة للمخاطرة.
- عدم الاستخدام المثل للموارد البشرية في الزراعة التقليدية.

وإن هاته المظاهر التي سادت الزراعة التقليدية، أثرت سلبا في تنمية هذا القطاع و القطاعات اللازراعية، وقد تطورت الزراعة على مر العصور و اتسمت بعض الدول بأنشطة زراعية ذات كفاءة عالية في الزمن الحاضر، ويمكن تحديد معايير التطور الزراعي من خلال[3]:

- إنتاجية وحدة المساحة.
- إنتاجية القوى العاملة.
- إنتاجية وحدة الحيوان.

---

[1] سالم النجفي، مرجع سبق ذكره، ص22.

[2] انظر: - **نفس المرجع** (بالتصرف)، ص 35.

- عمر عزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 60.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص 36-38.

ومن التجارب في هذا الميدان أن الولايات المتحدة لم تواجه مشكلة ندرة الأراضي الزراعية و بالتالي اعتمدت على التوسع الأفقي و ذلك بتكثيف الاستخدام التكنولوجي (المكنة الزراعية)، بينما اعتمدت اليابان استراتيجية التوسع العمودي و ذلك بسبب مواجهة ندرة الأراضي الزراعية فتوسعت في استخدام المستحدثات البيولوجية لزيادة الإنتاج الزراعي و التوسع في الاستثمارات الزراعية في اتجاه التكثيف الزراعي بإيجاد أصناف و فنون جديدة، وبالتالي كل دولة اعتمدت علـــى نوع واحد من الاستراتيجية وهذا الاختيار له دلالاته الاقتصادية، ومن هنـــا تستطيع الدول النامية اختيار إحدى الاستراتيجيتين أو قدر منها و يجب أن توظف قوى السوق بصورة صحيحة لخدمة تلك الأهداف حتى يمكن للسياسة الزراعية أن تسير وفق برامجها التنموية دون انحراف في أهدافها المرسومة.

ب- الخصائص الاقتصادية للزراعة المعاصرة: لعب القطاع الزراعي دورا رئيسا في تطور اقتصاديات الدول المتقدمة و التي تقوم على استخدام التكنولوجيا الزراعية و تتسم مخرجاته بالنوعية و الكمية المناسبة لمقابلة الطلب المحلي و متطلبات الأسواق العالمية، و أما الخصائص الاقتصادية لهذا النوع من الزراعة فكما يلي[1]:

- **التركيب التنافسي للزراعة:** وتأتي هاته الصفة من الخصائص التالية:
  - التعدد الكبير للوحدات المزروعة وصغر الحجم المزرعي .
  - تعد المحاصيل الزراعية الناتجة من المزارع المختلفة متجانسة إلى حد بعيد.
  - حرية الدخول والخروج للنشاط الزراعي .

وينتج عن التركيب التنافسي للزراعة فائدة للمستهلك وللمنتج كما يؤدي التنافس التام إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية الزراعية إذ يحاول المزارع الوصول بمزرعته إلى السعة الإنتاجية المثلى وينتج عن ذلك الحجم الذي تتسم تكاليفه المتوسطة بأنها في أدنى مستوى لها.

- **قابلية الزراعة للتغيير التكنولوجي:** ساهمت التغييرات التكنولوجية في تطوير الزراعات المتقدمة، حيث شهدت الزراعة تحولات جذرية في العمليات الإنتاجية أفرزت عنها استخدام المكننة الزراعية ومن ثم الانتقال على الإنتاج الكبير وتطوير المواصفات، وأدخلت علوم جديدة كالكيمياء و الفيزياء و الإحصاء لخدمة العلوم الزراعية، فزادت الغلة تحت السيطرة على متغيرات الطبيعة إلى حد بعيد فبالتالي أسهمت التغيرات التكنولوجية في إحداث تغيير في التركيب الاقتصادي للزراعة و زيادة تخصص وتقسيم العمل الزراعي والاتجاه نحو الميزة النسبية في الإنتاج الزراعي، وتحسين كفاءة الإدارة الزراعية.

- **موسمية الإنتاج الزراعي:** يرتبط الإنتاج الزراعي بما يسمى بالموسمية، وهي استغراق العملية الإنتاجية لمدة زمنية متصلة . ذلك لأن الزراعة صناعة بيولوجية ذات تأثير بالمتغيرات الطبيعية وهذا الترابط بين بيولوجيا الزراعة وتأثرها بالظروف الطبيعية يعرف بموسمية الإنتاج الزراعي ، وهذه الظاهرة يترتب عليها العديد من النتائج في مقدمتها موسمية الدخول الزراعية، موسمية بعض الصناعات الزراعية كالتعليب .

---

[1] أنظر: - سالم النجفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 50، 51.

- محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 170.

- **صفات السلع الزراعية:** تتميز السلع الزراعية بما يلي[1]:

- غير متجانسة و يصعب التحكم في شكلها أو نوعيتها بالدقة التي يمكن التحكم بها في الصناعة.
- تتسم بعض المنتجات الزراعية بضخامة حجمها مما يرفع من تكاليف تخزينها.
- تتسم السلع الزراعية بالتلف السريع.
- ضعف المرونة السعرية والدخلية للسلع الزراعية.
- الملكية والأهمية النسبية للأرض الزراعية.
- المخاطرة وصعوبة التمويل المزرعي.

- **السمات الأخرى الزراعية:** هناك صفات أخرى للزراعة وهي:

- استقرار معيشة المزارعين نظرا لحصولهم على الدخل النقدي والعيني
- تتميز الزراعة بصفات اقتصادية خاصة تؤدي إلى تميز أسعارها عن أسعار المنتجات الصناعية وتؤثر بذلك على السلوك التسويقي.

فعند وضع خطة زراعية وتصميم برامج التنمية الزراعية تقتضي التعرف على تلك الخصائص والإلمام بها بصورة تفصيلية حتى لا تتعارض أهداف برامج التنمية الزراعية مع تأثيرات خصائص الزراعة.

المطلب الثالث: الزراعـــــة في العالم.

تعد العلاقات الدولية و المشاكل الاقتصادية والسياسية من العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الأهداف والإجراءات المؤسسية التي تنظم وتسير اقتصاديات الدول النامية، مما حتم ضرورة إعادة النظر في المبادئ العامة التي تحكم النظام الاقتصادي، ولقد لجأت الدول النامية إلى تحليل كل الاتجاهات التي تباشر الإنعاش في مختلف القطاعات مع منح الأهمية إلى القطاع الزراعي الذي يعزز النمو الاقتصادي.

1. خصائص البلدان النامية:

إن الأوضاع الخاصة بالقطاع الزراعي ليست معزولة عن باقي القطاعات إذ أن تشخيص الحالة في الدول الناميـــة يظهر أن هناك سبع خصائص تنطبق بصورة متفاوتة على معظم هذه البلدان وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي[2]:

- انخفاض مستويات المعيشة، انخفاض الإنتاجية، ارتفاع معدلات نمو السكان، ارتفاع معدلات البطالة.
- الانكشاف الكبير في العلاقات الاقتصادية الدولية، الاعتماد الكبير على صادرات المواد الأولية.

أ- انخفاض مستويات المعيشة: تنعكـــس مستويات المعيشـــة المنخفضة بصورة كمية ونوعية بحالة فقر وتردي مستويات الصحة والتعليم ومن أهم المؤشرات التي تستخدم عادة لأغراض المقارنة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة هي:

---

[1] عمر عزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 65.

[2] عبد الوهاب الأمين، **مرجع سبق ذكره**، ص 26-43.

- **انخفاض معدلات الدخل الفردي.**
- **سوء توزيع الدخل الوطني:** طاهرة تفاوت توزيع الدخول سمة تميز جميع الدول، ولكنها تعتبر أكبر حدة في البلدان الفقيرة، مما يؤثر على التنمية بشكل عام ويجعل البيانات الاقتصادية غير ذات معنى.
- **الفقر المطلق:** هذا المؤشر يعتمد في حد ذاته على المؤشرين السابقين، فالحد الأدنى للدخل في البلدان النامية لا يفي بالحاجيات الأساسية المتمثلة في الغذاء والسكن والملبس، وهذه الحالة آخذة في الازدياد بسبب فشل السياسات الاقتصادية في معظم هذه البلدان في معالجة قضايا التنمية المحلية واستمرار ارتفاع معدلات نمو السكان.
- **سوء التغذية:** هي مشكلة كبيرة تعاني منها معظم البلدان النامية والتي تتمثل في النقص الكبير في السعرات الحرارية اللازمة لاستمرار الحياة، إضافة إلى تفشي الأمراض ونقص الخدمات الصحية الأساسية والمياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية.

ب- **انخفاض الإنتاجية:** تتسم البلدان النامية كذلك بانخفاض إنتاجية العمل مقارنة مع البلدان المتقدمة ويرجع ذلك إلى نقص عوامل الإنتاج المكملة مثل رأس المال، وعدم كفاءة الإدارة وكذلك غياب الحوافز الاقتصادية، ولأجل زيادة الإنتاجية لابد من تعبئة المدخرات المحلية وزيادة الاستثمارات العامة، خاصة الصحية والتعليمية والتدريب، إضافة إلى تبني سياسات اقتصادية هادفة إلى توفير البيئة الملائمة لتشجيع الاستثمار الخاص، إضافة إلى برامج الإصلاح الزراعي، النظام الضريبي، النظام المصرفي مع إجراء حلول للظواهر السلبية والتأكيد على أهمية توفير الحوافز المادية والمعنوية لجميع العاملين.

ج- **ارتفاع معدلات نمو السكان:** تعتبر هذه المعدلات في الدول النامية مرتفعة بصورة عامة حيث يتراوح بين 2.5-3.5% سنوياً بالمقارنة مع 0.5-0.7% سنوياً في البلدان المتقدمة بسبب تحسن نوعاً ما في الرعاية الصحية وفرص التعليم والعمل.

د- **ارتفاع معدلات البطالة:** تعتبر ظاهرة سوء استغلال الموارد البشرية من أهم أسباب انخفاض مستويات المعيشة في البلدان النامية، وتظهر هذه البطالة إما في صورة مقنعة والتي تعني الاستغلال غير الكامل لموارد العمل أو بطالة هيكلية والتي تعني عجز الاقتصاد الوطني عن خلق فرص عمل جديدة لامتصاص الأيدي العاملة العاطلة، وتتطلب معالجة مشكلة البطالة تبني سياسات إنمائية تهدف إلى خلق فرص العمل اللازمة لامتصاص العمالة الزائدة، وذلك عن طريق زيادة الإنفاق والتدريب والاستثمار وتوفير الحوافز واستخدام التقنيات اللازمة.

ه- **الاعتماد الكبير على الإنتاج الزراعي والصادرات الأولية:** تتراوح نسبة العاملين في القطاع الزراعي بين 25 %من مجموع الأيدي العاملة في أمريكا اللاتينية 70% في شرق آسيا، 64 %في جنوب آسيا، 86% في إفريقيا مقارنة مع 5 % في البلدان المتقدمة، وبسبب انخفاض الدخول تكون الأولوية بالنسبة للسكان هي محاولة إشباع الحاجيات الأساسية وفي مقدمتها الغذاء، حيث يتسم القطاع الزراعي في هذه البلدان بانخفاض الإنتاجية بسبب استخدام أساليب الإنتاج البدائية وعدم إعطاء القطاع الزراعي الأولوية في برامج التنمية، خاصة عند تنفيذ المشروعات الزراعية المتكاملة.

وتشكل صادرات المواد الأولية 70% من مجموع الصادرات، وهي المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي حيث تشكل 70 %ن إجمالي تدفقات النقد الأجنبي، وقد انخفضت حصة الدول النامية في التجارة الدولية من 33 % سنة 1953 إلى 22% سنة 1990 إلى 20 % سنة 1999.

و- **الانكشاف الكبير في العلاقات الاقتصادية الدولية:** لقد أسهم التوزيع غير المتكافئ للقوة الاقتصادية والسياسية في العالم في تعميق الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، فزادت هيمنة الدول المتقدمة على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية والتحكم في شروط نقل التقنية، والتدخل في توجيه سياسات المؤسسات الإنمائية الدولية لخدمة مصالحها السياسية، فأصبح النظام الاقتصادي العالمي بمثابة أداة تسيرها البلدان المتقدمة خدمة لمصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

إن من الأسباب التي أدت إلى هذه الوضعية هو نقص الأموال اللازمة لتمويل المشاريع و الاستثمارات واستنزاف الموارد سواء عن طريق التوسع في العمران على حساب الأراضي الخصبة أو سوء استغلال الموارد الطبيعية المتاحة، وإن السياسات التي تتبعها الدول المتقدمة اتجاه الدول النامية لا تؤدي إلا إلى زيادة التبعية والفقر وزيادة الفجوة بينهما. فلا يبقى أمام الدول النامية إلا طريقين أحلاهما مر إما أن تلجأ إلى الاقتراض من الدول أو البنوك والهيئات الدولية بفوائد عالية وشروط قاسية أو أن تبقى مورداً هاماً للدول المتقدمة في إمدادها بالمواد الأولية.

2. المؤشرات ووضعية الدول النامية:

هناك من المؤشرات ما يدل على أن الوضعية ما زالت بعيدة عن الوصول إلى نتائج إيجابية ومن بينها[1]:

أ- **ضعف مساهمة الدول النامية في التجارة العالمية:** إن أوضاع العالم الثالث في التجارة الدولية متدهورة جداً فهناك فرق كبير بينه وبين الدول المتقدمة ، وعدم قدرة أنظمته التجارية على دفع وتطور تجارة العالم الثالث نتيجة ضعف نسبة مشاركته في التجارة الدولية، فحجم وقيمة التبادل في غير صالحها، وكذلك بسبب التبادل بشكل تفاضلي بين الدول المتقدمة وازدياد نسبته، وكذلك بسبب تدهور أسعار المواد الأولية وضعف قيمتها في السوق الدولية، وقيام الدول المتقدمة بتغيير المسارات الاقتصادية وذلك بوضع دعائم سلوكات جديدة منها:

- خلق منتوج منافس وتكثيف إنتاجه في دول أخرى.
- التفكير في تطبيق السياسات الإنتاجية الحديثة خارج هذه الدول واستغلال الظروف المكيفة لخلق وتكثيف الزراعة المحمية في دول لم تكن تفكر في إنتاج هذه المادة من قبل، هكذا تهدم اقتصاديات دول العالم النامي.

ب-**الكساد الاقتصادي وتباطؤ معدلات النمو في الدول النامية:** إن الكساد وتباطؤ معدلات النمو والتضخم النقدي أثر بصورة واضحة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية، خاصة مع زيادة الحماية الجمركية لصادرات الدول النامية والتي تعتمد في صادراتها على عدد محدود من المنتوجات وصغر حجمها، لذلك فإن أي تدهور في حجم الصادرات أو في أسعارها يؤدي إلى تخفيض كبير في عوائدها من العملات الأجنبية.

---

[1] مبروك مقدم، **الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1993، ص 116 – 122.

ج- الأطر الجديدة لتقسيم العمل الدولي: تتأرجح مجموع الدول النامية بين تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية تبشر بمستقبل مشرق وبين ضعف النمو الاقتصادي الذي يبقيها في مكانها، إذ أن فجوة التباين بين الدول المتقدمة والدول النامية كبيرة جداً وقد حددت في ثلاثة نقاط أساسية[1]:

- ارتفاع معدل تزايد السكان.
- عدم الترابط بين القطاعات وأنشطة النظام الاقتصادي.
- انخفاض مستوى الادخار والاستثمار والدخل الوطني.

3. الأوضاع الخاصة بالقطاع الزراعي في الدول النامية:

يحتل القطاع الزراعي مركزاً هاماً في الدول النامية ومع ذلك نلمس تخلفه من ناحية إسهامه في الناتج الوطني، فهناك العديد من الظروف والمتغيرات التي أثرت فيه، وأدت إلى وجود هذه الوضعية والتي تقسم بمايلي[2]:

أ- تقلبات معدلات نمو الإنتاج الزراعي: سجلت معدلات نمو القطاع الزراعي نسبة قليلة في معظم الدول النامية، أنه بالرغم من ارتفاع نسبة قوة العمل في القطاع الزراعي إلا أن الحصة النسبية للإنتاج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت منخفضة في جميع البلدان النامية، حيث لم تتجاوز هذه الحصة في سنة 1995 عن 33% ذلك بسبب انخفاض إنتاجية العمل في القطاع الزراعي مما أدى إلى فجوة خطيرة بين كمية الإنتاج وزيادة عدد العاملين وزيادة الضغط السكاني والذي زاد تعقيد الحالة الغذائية.

ويقدر الأستاذ **كولن كلارك** *COLEIN CLARK* إنتاج العامل في الزراعة في الدول النامية بحوالي 250 وحدة التي تمثل 1/16 من إنتاج العامل الزراعي في نيوزيلندا وحوالي ربع إلى سدس إنتاجية العامل في الدول المتقدمة، وعلى الجانب الآخر وضحت لجان الأمم المتحدة أن النمو في إنتاج الغذاء في الدول الآسيوية والشرق الأقصى منذ الحرب العالمية الثانية لم يلحق بالزيادة في السكان وأدى إلى ضعف الناتج الفردي وعدم استقرار الإنتاج، ونلاحظ التفاوت الكبير في أداء القطاع الزراعي وبالتالي مستويات المعيشة بين البلدان، استنادا إلى الدراسات التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة العالمية(***FAO***)فسيزداد النقص في الغذاء بصورة خطيرة في البلدان الإفريقية خلال العقد القادم (2010). ويرجع التخلف الزراعي في الدول النامية إلى عوامل هي[3]:

- انخفاض معدل الأرض العمل.
- انخفاض رأس المال العمل.

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 120.

[2] أنظر: - مبروك مقدم، **مرجع سبق ذكره**، ص:109

- محمود عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **مرجع سبق ذكره**، ص 354-361
- عبد الوهاب الأمين، **مرجع سبق ذكره**، ص 177-199

[3] عمر عزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 94.

وقد أشارت البيانات إلى أنه نتيجة التقدم الفني في الزراعة الأمريكية فإن إنتاجية الوحدة من المدخلات زاد بمعدل 1.35 % في السنة مما يعني أن التقدم الفني يعزى إليه من 60-70 % من التقدم الزراعي، أما في الدول النامية التي تتميز بزيادة ضغط السكان، فإنه لا يمكن تحقيق التقدم إلا في ظل نقل نسبة كبيرة من قوة العمل إلى خارجه.

ب- **النظم الزراعية في البلدان النامية:** تتسم حالة الزراعة في العالم بوجود نوعين من النظم الزراعية:

- الزراعة ذات الإنتاجية العالية في البلدان المتقدمة، حيث يمكن لنسبة قليلة جداً من السكان العاملين في القطاع الزراعي إنتاج ما يكفي من المواد الغذائية لإشباع الطلب بالنسبة لجميع السكان في هذه البلدان أو تحقيق فائض يوجه للتصدير.
- الزراعة ذات الإنتاجية المنخفضة في البلدان النامية حيث ينتج القطاع الزراعي ما يكفي لتوفير الحد الأدنى فقط من المواد الغذائية للسكان، وهنا لابد عليها من الاستيراد مما يتطلب مبالغ ضخمة لا تتوفر في معظم هذه البلدان مما يدفعها إلى الاقتراض.

4. الزراعة في الدول المتقدمة[1]:

إن الحديث عن السياسات الزراعية في الدول المتقدمة يعني الحديث عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ***OECD***، فدول هذه المنظمة تضم العناصر الفعالة الأساسية في التجارة الزراعية العالمية وهي دول الإتحاد الأوروبي كمجموعة ودول منظمة التجارة الحرة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان واستراليا ونيوزلندا، وتساند الدول المتقدمة بالشطر الأعظم من الصادرات والواردات الزراعية، إذ قامت بتصدير نحو 76,6 %من إجمالي الصادرات العالمية من المواد الخام الزراعية و67,6%من السلع الغذائية وذلك عام 1993 وبلغ نصيب الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي 16,4%،13,7%،17,9%،42,6%على الترتيب.وعلى جانب الواردات بلغ نصيب الدول المتقدمة نحو 73,8%من إجمالي الواردات من المواد الخام الزراعية، نصيب الولايات المتحدة منها 12,5%، والإتحاد الأوروبي33,4%.

خصوصية الملف الزراعي تجعل النشاط الزراعي يتميز بخصوصيته الاقتصادية والاجتماعية خلافا عن القطاعات الأخرى وهو بذلك يحدد بشكل أساسي طبيعة السياسات الحكومية المناسبة لمعالجة مشاكله الخاصة، وتتمثل عناصر هذه الخصوصية فيما يلي:

- يتميز الإنتاج الزراعي بالموسمية التي تجعله غير مستمر، لأنه يتوقف على أطوار النمو البيولوجي، حيث تتدخل العوامل الطبيعية بشكل كبير في تحديد نتائجه.
- عدم مرونة العرض. ذلك أن طبيعة الموسمية للإنتاج تجعل من غير الممكن التدخل للتأثير على مستويات العرض استجابة لتغير طارئ في مستويات الطلب والأسعار.
- يتميز هذا النشاط بتشتت العرض، إذ يؤدي تعدد المنتجين، على خلاف المشترين وهم عادة الوسطاء، إلى إضعاف قوة التفاوض لديهم.

---

[1] **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، المعهد القومي للتخطيط، القاهرة، العدد الأول، المجلد العاشر، 2002، ص ص 15-26

- ينطوي النشاط الزراعي على مفارقة خطيرة، حيث تتميز المستثمرات الزراعية بكبر نسبة رأس المال الثابت فيها. مما يحمل المزارعين تكاليف ثابتة مرتفعة، الأمر الذي يدفعهم إلى زيادة إنتاجهم لتغطية التكاليف والنفقات المتزايدة، وهو ما يفضي لا محالة، إلى تراجع في الأسعار وبالتالي تراجع مستويات الدخل لديهم. وهو ما يعرف بظاهرة المقص بين تكاليف المدخلات ونواتج المخرجات.
- يبقى الطلب على المنتجات الزراعية يتميز بمرونة متدنية، الأمر الذي جعل ويجعل أسواق المنتجات الزراعية تعكس تأثير وفعل ما يعرف بقانون KING [1].

إن كل هذه الخصائص تجعل الزراعة حالة لها ما يميزها ويجعلها تكتسي حساسية بالغة في المفاوضات التجارية الدولية. كما أنها تستدعي اهتمام الحكومات وتدخلها للمحافظة على مستويات دخل القطـــاع الزراعي بشكل يؤمن استمراريته ونموه. فخلافا لباقي القطاعات التي تتميز مستويات الدخل فيها بنمو نسبي متواصل، يعرف القطاع الزراعي في ظل غياب تدخل الدولة تراجعا مطلقا ونسبيا في مستويات الدخل فيه. وذلك يرجع كما أسلفنا أعلاه لطبيعة منتجاته المتميزة بانخفاض مرونة الطلب عليها، كونها في مجملها سلعا ضرورية. وبالتالي فالزيادة في مستويات الإنتاج تؤدي دائما إلى تراجع مستويات السعر ومنه تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لفئة المزارعين. وهنا تبرز أهمية تدخل الدول في رعاية هذا النشاط. وهو ما تم فعلا في مجمل الدول الصناعية المتطورة، كالولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوربية(الاتحاد الأوربي حاليا)، من خلال السياسات التي تثير اليوم النقاش والجدل داخل منتدى التفاوض التجاري الدولي. فتدخل الدولة يأتي في اتجاه معاكس لقوانين العرض والطلب، وهذا التدخل يتخذ عموما أشكالا كمايلي:[2]

- الهبات للمزارعين الذين يتواجدون في وضعيات حرجة.
- البرامج الحكومية المستهدفة تطوير وتشجيع الطلب أو التقليل من تكاليف الإنتاج.
- برنامج لتقليص المساحات المزروعة بهدف رفع الأسعار.
- برامج التخزين الممولة عبر عمليات الشراء أو عند إعادة البيع من طرف الدولة. حيث تمنح الدولة أسعارا عالية عند شراء المنتجات وتطرحها في السوق بأسعار التوازن.

غير أن كثيرا من أشكال الدعم من شأنها أن تحدث تشوهات في مستويات الأسعار. وهو الأمر الذي تناهضه قواعد عمل التجارة الدولية. وهو كذلك موضوع الخلاف الأبرز بين القوى الزراعية، الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعةCAIRNS[3] من جهة والاتحاد الأوربي وعلى رأسه فرنسا، كثاني قوة زراعية، من جهة أخرى. ويبقى

---

[1] هو Gregory king عاش بين القرنين 17 و 18 بانجلترا اختص في علم السلالات وانتقل اهتمامه إلى تحليل السلالات الديمغرافية ومنها إلى تحليل سلاسل أسعار الحبوب .

[2] عبد الواحد العفوري ، **العولمة والجات**، مكتبة بولي، 2000، ص ص76.

[3] وهي مجموعة من الدول تتمتع بكفاءة عالية في الإنتاج الزراعي وبالتالي ليست في حاجة لإجراءات تقييد الواردات أو دعم الصادرات وهي: الأرجنتين،استراليا، البرازيل، كندا، الشيلي، كولومبيا، المجر، اندنوسيا، ماليزيا، زيلاندا، الأورغواي.

موضوع الفوائض الزراعية ومضاعفاتها الاقتصادية والمالية على رأس اهتمامات مسطري السياسات الزراعية داخل هذه الدول، ومن ثمة علاقة هذا الموضوع ببعض جوانب هذه السياسات، كدعم الإنتاج ودعم الصادرات.عند هذا المستوى تبدو أهمية السياسات التجارية لهذه الدول وسعيها الدائم للهيمنة على الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية والغذاء. وهو ما يثير الخلاف بين هذه الدول. إذ تبقى الولايات المتحدة تطالب، وفقا للقواعد المعمول بها داخل الـــ GATT والمنظمة العالمية للتجارة حاليا، من مجموعة الدول الأوربية واجب الامتثال لهذه القواعد، والتي تنص بالأساس على إلغاء كل الإجراءات والسياسات التي من شأنها الإخلال بمبدأ تحرير المبادلات والمنافسة النزيهة. غير أن دول الاتحاد الأوربي، خاصة فرنسا، تظل متشبثة بموقفها المتعلق بالمحافظة على أشكال الدعم والمساعدات المتضمنة في السياسة الأوروبية المشتركة[1] (PAC) والتي عرفت منذ إقامتها سنة 1962 تطورات عديدة اقتضتها المشكلات الطارئة على نتائج تطبيق هذه السياسة.

أ- السياسة الزراعية المشتركة لأوروبا وتحدي العولمة[2]:

تم وضع السياسة الزراعية المشتركة الإتحاد الأوروبي في سياق إرساء أسس البناء الأوربي عامة وكان ذلك سنة 1960. حينها كانت الزراعة تشغل نسبة 22% من اليد العاملة وتحقق 10% من الناتج المحلي الخام. وتعد فرنسا السباقة لهذه المبادرة لما تتمتع به من إمكانيات زراعية كبيرة، لتجعل السوق الأوربي أول أكبر سوق لتصريف سلعها الزراعية. وكانت هذه السياسة في بدايتها تهدف إلى:

- مضاعفة الإنتاج والرفع من معدلات الإنتاجية.
- ضمان مستوى معيشي عادل للمزارعين.
- تأمين وضمان التموينات المنتظمة.
- تفضيل الاستهلاك داخل الفضاء الأوربي للسلع الأوربية.

وتعكس هذه العناصر الهاجس الذي لازم القائمين على السياسة الزراعية الأوربية والمتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية، ورفض أوربا المتواصل الخضوع للمطالب الأمريكية بمراجعة هذه السياسة في مبادئها الكبرى، على الرغم من التعديلات والإصلاحات التي أدخلت عليها على مدى الأربعين سنة الماضية. بل أصبحت أوربا اليوم وعلى لسان فرنسا تتحدث لا عن الأمن الغذائي لها، بل أكثر من ذلك أصبحت تعتبر سياستها الزراعية تتعلق بموضوع " السيادة الغذائية".

وفي جملة من الإجراءات تضمنتها نصوصها وموادها، فإلى جانب أشكال PACتتمثل السياسة الزراعية المشتركة الدعم المختلفة للإنتاج والتصدير وحماية المنتجات الأوربية، فقد اعتمدت طائفة من الإجراءات الاجتماعية

---

[1] d. rodier, et j. blancher, **la stratégie agroalimentaire mondiale. Les enjeux du 21 le siècle et massons** , 1997 p147.

[2] عبد الواحد العفوري ، **العولمة والجات**، مكتبة بولي، 2000، ص ص76-130

الهيكلية الرامية إلى عصرنة القطاع من خلال القضاء على ظاهرة تفتيت الأراضي، وتجديد اليد العاملة المسنة، وتوفير الإطار العام لتحديث الزراعة الأوربية من خلال برنامج البحث والتطوير. أما إجراءات الدعم فتمثلت في وضع " الأسعار الدنيا" أو ما يعرف "بأسعار التدخل". وهي أسعار عند بلوغها في الأسواق، تقوم السلطات العمومية بشراء المنتجات قصد تخزينها وبالتالي الحفاظ على مستوى أسعارها في السوق. كما توجد " الأسعار القصوى" وحق الاقتطاع" والذي يمثل الفرق بين الأسعار العالمية والأسعار القصوى، وهذا بغرض حماية السوق الداخلية الأوربية. كما تم وضع ما يعرف بالتعويضات لتحمل الفرق بين الأسعار الداخلية والدولية لحماية الصادرات. وقد أدت كل هذه الإجراءات إلى تعزيز جانب العرض خلال العشرة سنوات الأولى، ومكّنَتْ أوربا من تحقيق أهدافها بشكل معتبر.

غير أن هذه السياسة أَدْخَلَتْ الزراعة الأوربية في أزمة هيكلية لاتزال تعاني من آثارها إلى اليوم، فالسياسة الزراعية المشتركة حققت أهدافها الأولية و خاصة الاكتفاء الذاتي من خلال زيادة معدلات النمو و الرفع من مستويات الإنتاجية لكنها أفرزت تعارضا و تناقضات مالية خطيرة و غير منطقية .

بفضل التطور الكبير في تقنيات و أساليب الاستغلال الزراعي ، تمكنت أوروبا من تحقيق فوائض كبيرة من الإنتاج إلا أنه لم يصبح من الممكن مجابهة التراجع في مستويات الأسعار إلا من خلال سياسة دعم متزايدة .فعلى سبيل الذكر بلغت قيمة النفقات المخصصة للسياسة الزراعية المشتركة سنة 1996 ما يناهز 63 مليار دولار، ولذلك وجدت أوروبا نفسها مضطرة لإتخاد إجراءات جديدة للحد من الأعباء المترتبة عن سياستها الزراعية، أي تحديد كميات الإنتاج ، وفرض الحصص القصوى المضمونة وإحالة المزيد من الأراضي على التبوير مقابل الاستفادة من الدعم والمساعدات، وإلى جانب مواجهتها معضلة الفوائض الزراعية كانت أوروبا تواجه الضغوطات الأمريكية في جولات التفاوض.فالخصوم التقليديون لأوروبا في مجال تجارة المنتجات الزراعية يأخذون العناصر التالية :

- استمرار زيادة أحجام الإنتاج بفعل ميكانيزمات الدعم .
- توفر أوروبا على فوائض معتبرة من السلع الزراعية ، قبلة للتصريف بأي ثمن .
- تعبئة أوروبا لإمكانات مالية كبيرة تضعها في خدمة سياستها الزراعية .

و خاصة كندا واستراليا خلال جولة CARAINS ولذلك عملت الولايات المتحدة مستندة في ذلك بمجموعة الأورغواي ، التي استهدفت إخضاع المنتجات الزراعية لقواعد التفاوض المتعددة الأطراف، ومبدأ تحرير التجارة وإلغاء كل ما من شأنه إعاقتها، للضغط على أوروبا لوضع حد لأساليب الدعم والتقليل منها إلى أقصى حد ممكن تطابقا مع ما تنص عليه قواعد الـــجات، إذ أصبح من غير الممكن أن تواصل دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية (و التي أصبحت اليوم تعرف بالاتحاد الأوروبي)إتباع إجراءات الاقتطاعات على الواردات المنافسة في شكل حقوق مختلفة ، أو دعم الصادرات من خلال منح تعويضات للمصدرين الزراعيين ، لإخلالها بمبادئ و قواعد المنافسة الحرة و حرية حركة السلع . كما أصبحت هذه الدول مطالبة بإحلال أشكال المساعدات المباشرة الداخلية للمزارعين بدلا عن دعم الأسعار عند الإنتاج.

كما بلغ معدل نمو الناتج الزراعي في هذه المجموعة 03%سنويا،ومعدل نمو الصادرات الزراعية يزيد على ضـعف هذا الرقم كما تحول الإتحاد الأوروبي من مستورد صافي للعديد من السلع الزراعية إلى حالة الاكتفاء الذاتي،ثم إلى مصدر صافي للعديد من هذه المنتجات، حتى أصبح أكبر مصدر وأكبر مستورد للسلع الزراعية بفـضل الـسياسة الزراعية المشتركة منذ عام 1964. وقد كانت تهدف هذه السياسة إلى[1]:

- زيادة الإنتاجية الزراعية.
- تحقيق الاستقرار في أسواق السلع الزراعية.
- ضمان مستوى معيشة مرتفع للعاملين في الزراعة.
- ضمان الأمن الغذائي لمواطني الإتحاد الأوروبي.
- ضمان حصول المستهلك الأوروبي على المنتجات الزراعية بأسعار معقولة.

قد تم تطبيق نظم لدعم الصادرات والإنتاج لتحقيق هذه الأهداف حتى ولو كانت متعارضة أو تؤدي إلى تحقيق أهداف دون أخرى، مما أدى إلى وجود مشاكل وانتقادات وفجرت نزاعات مع كثير من الدول فتم على ضوئها وضع محاولات لإصلاح السياسة الزراعية المشتركة.

لا شك أن النزاع الأوروبي الأمريكي سيحتدم خلال الجولة الجديدة المتمخضة عن ندوة الدوحة و التي انطلقت في جانفي 2002 و تدوم ثلاث سنوات حول موضوع الدعم الزراعي الداخلي و دعم الصادرات الزراعية .

فمصير الصادرات الأوروبية يتوقف إلى حد كبير عما ستسفر عليه المفاوضات التجارية حول هذه القضايا . و قد حاول الاتحاد الأوروبي و خاصة فرنسا إدراج المعايير الصحية و البيئية في المفاوضات سعيا منها لمواجهة المنافسة الخارجية ، إلا أنها فشلت خلال ندوة الدوحة ، بسبب منح المنظمة العالمية للتجارة الأسبقية للمعايير التجارية ، و كذا تخوف الدولة النامية من خلال فرض هذه المقاييس كأدوات جديدة للحماية التجارية .

لذلك ما فتئت أوروبا في السنوات الأخيرة تسعى إلى إعادة توجيه سياستها التجارية الزراعية باتجاه مناطق و مع دول الضفة MERCOSUR التجمعات الاقتصادية ، خاصة مع تجمع السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية الجنوبية للمتوسط ، على الرغم من تحفظها الحالي على إدراج الملف الزراعي ضمن مجال التبادل الحر .

ب- السياسات الزراعية المشتركة والتجارة الدولية: تؤثر السياسة الزراعية المشتركة للإتحاد الأوروبي على التجارة العالمية بطريق مباشر،وذلك عن طريق تغيير اتجاه تدفقات التجارة الزراعية العالمية،وبطريق غير مباشر عن طريق إعادة تخصيص الموارد في العديد من دول العالم.

لقد ترتب على حماية الزراعة الأوروبية لفترة تصل إلى 30 عاما إلى أن تولد مناخا إيجابيا للإنتاج الزراعي داخل الإتحاد،مما أدى إلى تحويل الكثير من الموارد داخل القطاع وتشجيع التغير فيه ،فزاد الإنتاج الزراعي بشكل كبير، أما من ناحية آثار هذه السياسات فإنها ستكون شديدة على الدول النامية وذلك لـــ[2]:

---

[1] عمر عزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 117.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص 117.

- انخفاض الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية يشكل عائقا أمام الإنتاج الزراعي في الدول النامية ،مما يؤثر سلبا على عملية التنمية الاقتصادية.
- انخفاض القدرة على دخول سوق الإتحاد الأوروبي يصيب بعض الدول النامية المصدرة للمنتجات الزراعية بأضرار شديدة.
- تؤدي هذه السياسات إلى حل الإغراق لبعض المنتجات الأوروبية في أسواق الدول النامية.

ج- **السياسات الزراعية للولايات المتحدة الأمريكية:** كان القطاع الزراعي الأمريكي خلال نصف القرن نموذجا للكفاءة الفنية، والنمو في الإنتاجية على الرغم من كون هذا القطاع مضغوطا اقتصاديا، حيث عانى من مشكلة انخفاض الدخل الزراعي بسبب انخفاض أسعار المنتجات الزراعية.

في إطار السياسة الزراعية والموقف التفاوضي الأمريكي يمكن القول أن الزراعة كانت في قلب المصير الأمريكي، وليس أدل على ذلك من حرب الاستقلال سنة 1770 كانت بسبب رفض دفع الحقوق على زراعة الشـــاي للخزينة البريطانية من قبل ما عرف آنذاك بـــ BOSTON TEA PARTY. كما أن الحرب الأهلية (1861 – 1864) كان موضوعها زراعة القطن وتحرير العبيد وآثارهما على مستويات وأشكال الإنتاج والتسويق.

كان الرئيس الأمريكي F. ROSEVELT، أول من أمضى سياسة زراعية متكاملة في خضم سياسته الاقتصادية NEW DEAL فيما عرف بـــ Agricultural Adjustment Act (A.A.A) أي سياسة الإصلاح الزراعي سنة 1933[1] . وكانت تهدف هذه السياسة، إعادة التوازن للأسعار الزراعية بما يحفظ لها قدرتها التبادلية لما قبل فترة الكساد الكبرى(1929)، أي أسعار السنوات 1909 – 1914. وأبرز أدوات هذه السياسة كان التقليص الطوعي للمساحات الزراعية مقابل دعم حكومي للأسعار. غير أن هذا الأسلوب في الدعم تم التخلي عنه نسبيا كون أن الاستخدام المتزايد للتقنية وأساليب التكثيف ألغت كل أثر لتقليص المساحات على حجم الكميات المنتجة، أو من خلال سياسة القروض.

إن موقع الولايات المتحدة كأول قوة زراعية في العالم، تجعلها تدفع إلى المزيد من تحرير المبادلات الدولية، لاسيما الزراعية منها والتي لاتزال تعرف قيودا عديدة. ومن ثمة الإلغاء الكلي للحواجز الجمركية والغير الجمركية، مما يسمح برفع معدلات النمو حتى بالنسبة للدول النامية، وهو ما يضمن أسعاراً دولية مجزية بالنسبة للمنتجين المتفوقين والذين يتوفرون على مزايا نسبية أو مطلقة.

وهذا الموقف الأمريكي من مبدأ تحرير التجارة الدولية والذي ينسجم مع نظرة المدرسة الكلاسيكية الجديدة في موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية، ممثلة في الثلاثي Samuelson, Ohlin, Heckscher، تبلور أكثر بعد أن عرفت الزراعة الأمريكية استقرارا في بنيتها البشرية والاقتصادية، وتبوأت مكان الصدارة على الصعيد العالمي، بعد أن كانت أكثر الدول حمائية في مواجهة المنافسة الأجنبية وخصوصا في المنتجات الزراعية. وهي ممارسات لاتزال تلجأ إليها الإدارة الأمريكية إلى غاية يومنا هذا، لمواجهة ما تعتقده منافسة غير نزيهة. فالفقرة 301 من

---

[1] j. bertrand,. **le pouvoir alimentaire mondial en question.** 1997. p53.

القانون التجاري " act trade" لسنة 1974، تعطي للرئيس الأمريكي الصلاحية لوضع قيود على الواردات التي تمثل تهديدا للإنتاج المحلي. كما أن قانون الجمارك " TARIFF ACT" يضع جملة من النُّصوص لمواجهة الممارسات غير النزيهة من قبل الشركاء الأجانب، كممارسات الإغراق DUMPING.

وتظل الولايات المتحدة تلجأ إلى استخدام قوانينها الداخلية وبصفة أحادية على الرغم من سريان القواعد العامة للمنظمة العامة للتجارة. وتنطلق السياسة التجارية الأمريكية من مصالحها في تعظيم قيمة صادراتها الزراعية في مواجهة العجز الهيكلي في ميزانها التجاري، حيث تأتي الصادرات الزراعية والغذائية في الصف الثالث. كما أن المتوقع الجهوي، مجسدا في منطقة التبادل الحر لأمريكا الشمالية NAFTA، يبقى خيارا استراتيجيا بالنسبة للولايات المتحدة، لمواجهة المنافسة والانفراد بالمتعامل الوحيد الذي قد يشكل خطرا عليها وهو الاتحاد الأوربي وفرض شروط المنافسة عليه. والمقصود بذلك مواجهة المخزون الكبير الذي تمخضت عنه البرامج الزراعية لسنوات السبعينيات والثمانينيات، من خلال وضع قوانين تشجع المزارعين على صرف منتجاتهم بأسعار أقل من أسعار الدعم، بدل وضعها في المخزون الحكومي وذلك لتلاقي المضاعفات المالية على الخزينة الفيدرالية.

لقد كاد الخلاف الأمريكي الأوربي أن يعصف بمحادثات جولة الأورغواي التي تمخضت عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بمراكش سنة 1994. وهي الجولة التي تميزت بإدراج المنتجات الزراعية ولأول مرة، في إطار التفاوض متعدد الأطراف في 20 نوفمبر 1992، والذي لم يعمر طويلا بسبب رفض فرنسا له، لتعارضه مع مبادئ وقواعد السياسة الأوربية المشتركة.

تتلخص مطالب الطرف الأمريكي في الإلغاء الكلي لدعم الصادرات وإلغاء المساعدات المرتبطة بالإنتاج، أي فك الارتباط بين الدعم الحكومي وحجم الإنتاج، وتحويلها إلى مساعدات مباشرة للمزارعين ومن شأن هذا الإجراء أن يخفض مستويات المخزون، والتقليل من الفوائض الزراعية الأوربية. وقد تكررت هذه المطالب خلال ندوة الدوحة الأخيرة .

وتتصف السياسة الزراعية الأمريكية بالتدخل على نطاق واسع في أنشطة القطاع الزراعي والتعريفات الجمركية التي فرضت لحماية المنتج المحلي من منافسة الزراعة المستوردة، إضافة إلى شراء المحاصيل وتخزينها خلال فترات انخفاض الأسعار واستمر هذا الاتجاه لدرجة إنفاق الحكومة الفدرالية على برامج الدعم السلعي خلال 3سنوات (86-87-1988) بلغ في المتوسط نحو 20,2 بليون دولار، والسمات التي تميز بها التدخل الحكومي في أسواق السلع الزراعية:

- التركيز على وضع حد أدنى لأسعار المنتجين كأول هدف من أهداف السياسة الزراعية .
- وجود تشكيلة من الوسائل لتحقيق الحد الأدنى للسعر.
- ارتفاع درجة تعقيد التشريعات والتنظيمات اللازمة لتطبيق الوسائل السابقة.

وبالتالي تبقى تتجه إلى السياسة الحمائية الزراعية، وحماية منتجي السلع القابلة للاستيراد والتدخل الحكومي.وتتأثر وتؤثر السياسة الزراعية الأمريكية بالعالم من خلال التجارة الدولية وبما يجري في الأسواق الدولية والعالمية، وقد

تقدمت الولايات المتحدة باقتراح يقوم على الإلغاء الكامل للدعم الداخلي والدعم على الحدود وذلك نتيجة اقتناع المفاوض الأمريكي بتفوق القدرة التنافسية للزراعة الأمريكية، وأن حرية التجارة والأسعار يمكن أن تكون مفيدة للميزان التجاري الأمريكي ولدخول المزارعين وأيضا لدافعي الضرائب، كما أن تحرير السياسة الزراعية سوف يفيد قطاع الحبوب الأمريكي بسبب الكفاءة الغالية التي يتميز بها.

لذلك فإن وضع الولايات المتحدة في منظمة التجارة العالمية والمطالبة بحرية التجارة لا يمكن تفسيره بشكل مقنع في ضوء الاعتبارات الاقتصادية البحتة التي تقوم على الميزة النسبية بمفردها، فقد يكون من الأفضل فهم الاقتراح الأمريكي باعتباره وضعا تكتيكيا بهدف الوصول إلى وضع تفاوضي أفضل في مواجهة الاتحاد الأوروبي.

د- مكانة و مصالح الدول النامية في المفاوضات الدولية [1]: لقد شكل إطار التفاوض الدولي حول مواضيع التجارة الدولية في 8 جولات، كان تتويجها في إنشاء المنظمة العالمية للتجارة والتي لم تكن سوى تعبير عن النضج الذي آلت إليه عملية بناء العلاقات الاقتصادية الدولية وفق نظرية السوق العالمي المفتوح التي أعقبت الحرب العالمية الثانية و التي تجعل من الاعتماد المتبادل و الاندماج الاقتصادي الكامل هدفها الإستراتيجي .

إن التخلي عن الحمائية التجارية هو صميم ما تستهدفه جملة مقررات مختلف جولات وما تنص عليه القواعد المكرسة من قبل المنظمة العالمية للتجارة المتمثلة أساسا في :

- التخلي عن نظام الحصص بالنسبة للواردات.
- إلغاء الرسوم الجمركية المخفضة.
- التخلي عن دعم المؤسسات الاقتصادية.
- التعويض عن مقاييس الإنتاج المحلية بتلك المعمول بها دوليا .
- تعديل و تكثيف التشريعات المحلية في مجالات كثيرة كالأنشطة التجارية و المالية و قوانين الحماية الاجتماعية وسوق اليد العاملة ، وفق ما تقتضيه شروط جلب واستقطاب رأس المال ، خاصة المباشر منه .

وقد قامت بعدها المنظمة العالمية للتجارة على جملة من المبادئ كان أبرزها مبدأ عدم التمييز، ومبدأ المعاملة بالمثل والمعاملات التعريفة الجمركية بدلا عن القيود الكمية ، الأخرى . وهذا المبدأ الأخير هو ما حاولت و تحاول الدول النامية الاستفادة مما يتيحه لها ، أي الحصول على مزايا و تنازلات تجارية من طرف الدول المتطورة ، دون تقديم مزايا مماثلة ، و كذا اللجوء إلى الشرط الوقائي حالما تستدعي الضرورة ذلك . و الذي تنص عليه المادة 19 من الـ GATT . غير أن الملاحظة أكدت أن الدول المتطورة هي أكثر من تستخدم هذا الإجراء لحماية منتجاتها وخاصة في المجال الزراعي .

و قد تسوء الأمور أكثر بالنسبة للدول النامية إبتداءا من سنة 2004 ، تاريخ نفاذ العمل " بفترة السماح " المنصوص عليها في المادة 13 من معاهدة مراكش حول المنتجات الزراعية .فمن هذا التاريخ لن يكون بالإمكان المحافظة على كثير من أشكال الدعم و المساعدات الزراعية المباحة حاليا.

---

[1] هارون الطاهر، بن تركي عز الدين،**الملف الزراعي في المفاوضات التجارية الدولية**، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد الثاني 2003.

و تبقى الدول المصنعة المتطورة أكبر من يستخدم المساعدات و الدعم الزراعي ، إذ قدرها الأمين العام للأمم المتحدة خلال ندوة SEATTLE (U.S.A) بـ250 مليار دولار سنويا

و يتمثل هذا الدعم المتواصل للزراعة داخل هذه الدول أحد أبرز عوامل التراجع و تدهور كثير من الزراعات داخل الدول النامية .وهو ما تصنفه قواعد و لوائح المنظمة العالمية للتجارة بممارسات الإغراق .أي تسويقها داخل هذه الدول بأسعار أقل من أسعارها الحقيقية . و قد كان ذلك نتيجة منطقية للرخص و الاستثناءات التي حصلت عليها الدول المتطورة خلال جولات التفاوض المختلفة، كالولايات المتحدة بالنسبة للسكر سنة 1949 وأغلب السلع الزراعية سنة 1955، وعززت مبدأ التفضيل الأوروبي la préférence communautaire من خلال خاصة بالنسبة للحبوب و منتجات الألبان و لحوم البقر .إلا أن التراع الأمريكي الأوروبي كان دائما يدور حول موضوع دعم الزراعة . و لم يكن للدول النامية أي حظ في إثارة مشاكلها خلال جولات التفاوض المختلفة ، اللهم إلا إذا استثنينا ما حدث في ندوة SEATTLE ، حيث تولت المنظمات غير الحكومية طرح ملفات ذات صلة بمستقبل " العالم الثالث " من ضمنها مستقبل الزراعة و التغذية داخل هذه الدول.

و الجدير بالذكر أن الدعم الذي تحظى به صادرات المنتجات الزراعية تلغى آثاره على مستوى المنافسة بين الدول المتطورة ، نتيجة الأهمية الممنوحة له داخل كل دولة ، فيما تبقى انعكاساته السيئة على مستوى الأسعار في السوق الدولي، وفي ظل ضعف مرونة الطلب على المنتجات الزراعية سيؤدي ذلك دائما إلى تخفيض مستوى الأسعار، حيث تتشكل في إثر ذلك فوائض في جانب العرض وهو الأمر الذي يتطلب تخصيص مزيد من الدعم الإضافي لمواجهة ذلك ، إن السياسات الحمائية التي سادت و من ضمنها سياسة الدعم و المساعدات الزراعية داخل الدول المتطورة و على رأسها الإتحاد الأوروبي ، أدت إلى إحداث تشوهات في تجارة السلع الزراعية ، حيث أدى ذلك إلى ظهور الفوائض . وهكذا كان الاتجاه المتبع مند جولة الأورغواي هو المضي نحو تخفيض تدريجي للإعانات وأشكال الدعم و المساعدات المالية للزراعة .

ومن شأن إزالة هذه التشوهات على مستوى الأسعار الدولية إلحاق الضرر بكثير من الدول النامية خاصة على مستوى موازين مدفوعاتها باعتبارها مستوردة صافية للمنتجات الزراعية و الغذائية فمن المتوقع أن يؤدي تحرير التجارة و خفض دعم المنتجات الزراعية إلى ارتفاع أسعار الواردات منها ، كالقمح و منتجات الألبان و الحبوب الأخرى.وخلال معاهدة مراكش ، حصلت الدول النامية من الدول المتطورة على تعهدات بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن ارتفاع الأسعار الزراعية ، إلى جانب منحها تسهيلات ائتمانية من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ، تهدف إلى زيادة الإنتاج في إطار الإصلاح الاقتصادي الشامل .

كما منحت الدول النامية معاملة خاصة ومميزة اعتبارا لأوضاعها الخاصة و تمثلت فيما يلي :

- منحت الدول النامية فترة زمنية تقدر بعشر سنوات (بدلا عن الست سنوات الممنوحة للدول المتطورة) ، لتنفيذ التزاماتها مع إعفاء الدول الأقل نمو من تلك الالتزامات.

- منحت الدول النامية نسبة خفض في قيمة الدعم تقل عن الدول المتطورة بالثلثين، حيث حددت بـ 24 % خفضا لدعم الصادرات و14 % خفضا لكمية الصادرات المدعمة و13.3 %خفضا للدعم الداخلي للإنتاج.
- كما منحت الدول النامية حق تقديم دعم غير مسموح به للدول المتقدمة ويتمثل في دعم الاستثمارات الزراعية ودعم لتخفيض تكلفة الصادرات وتكاليف النقل الدولي ورسوم النقل الداخلي على شحنات التصدير، من جهة أخرى منحت الدول النامية و التي هي مستورد صاف للغذاء ، المزايا التالية :
- إجراء مفاوضات بإشراف منظمة التغذية والزراعة fao لوضع مستويات للمساعدات الغذائية تكفي احتياجات الدول النامية خلال فترة الإصلاح (6 سنوات).
- تقديم نسب كثيرة من المنح التي لا ترد أو المبيعات الميسرة من المواد الغذائية.
- منح المساعدات المالية والفنية لتحسين الإنتاجية الزراعية.
- عدم الربط بين الواردات الغذائية بالشروط التجارية العادية و المساعدات الغذائية.
- أحقية الدول النامية المستوردة للغذاء في الاستفادة من موارد المؤسسات المالية الدولية .

غير أن الكثير من هذه الإجراءات محض نصوص فشل ندوة SEATTLE فوتت فرصة ثمينة على الدول النامية لإجراء تقييم لما تم إنجازه مند لقاء مراكش.فالدول المتطورة لا تزال تعتمد ممارسات حمائية ، و الخلاف الأمريكي الأوروبي لا يزال يراوح مكانه .لذلك لم تكن ندوة الدوحة إلا توافقا عاما يشوبه الكثير من الغموض ، خاصة حول مواضيع حساسة كالإغراق و الدعم الزراعي، لا يزال أمام الدول النامية الكثير عمله خلال الندوة الجديدة للمفاوضات إذ تبقى معنية من غيرها بمستقبل الزراعة و الغذاء العالميين .

إن أغلب لوائح و قواعد الـــGATT تمت صياغتها في غياب الكثير إن لم نقل كل الدول النامية ، حتى المفاوضات التي جرت خلال مختلف اللقاءات و الندوات ، لم يكن لهذه الدول الدور ولا الوزن المناسب لمصالحها فيها ، للتأثير على مجريات المفاوضات و النتائج التي آلت إليها ، على الرغم من أن مبدأ عمل الـــGATT سابقا والمنظمة العالمية للتجارة حليا ، هو مبدأ التوافق و الإجماع .قد تكون المنظمة العالمية للتجارة فرصة ثمينة ، إن أحسن استغلالها ، لكثير من الدول النامية لتسوية أوضاعها الاقتصادية و احتلال مكانة داخل السوق العالمية ، لما تتيحه لوائحها و موادها و قواعدها لهذه الدول من مزايا عديدة ، تمكنها من تصويب هياكلها الإنتاجية و إعادة تأهيل قسم منها .والزراعة بحكم أهميتها النسبية في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية قد تكون فرصة حقيقية لكثير من هذه الدول لتجاوز معضلات التغذية داخلها ، من خلال تحفيز الإنتاج بفعل ارتفاع مستوى أسعار المنتجات الزراعية في السوق الدولية ، نتيجة إلغاء ما شأنه تحفيز قطاعات راكدة ، خاصة الزراعة ، و الصناعة الغذائية و التصدير المرتبط بهما .

إن الخطر الذي يهدد الكثير من الدول النامية اليوم ليس العولمة في صورتها الحالية فحسب، بل احتمالات التهميش أكثر بعيدا عن سيرورتها المستقبلية ، و هو ما ذهب إليه الأمين العام للأمم المتحدة خلال ندوة الدوحة عندما قال " الفقراء ليسوا فقراء بسبب طغيان العولمة ، لكنهم فقراء لأن العولمة ليست قائمة بالصورة الكافية ".

المبحث الثاني: دور الزراعة في التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: السياسات الزراعية.

للسياسة الزراعية أساليب متعددة منها ما يدخل ضمن السياسات الاقتصادية بشكل عام ومنها ما يختص بالتنمية والنمو الزراعي، والأسعار والدخول الزراعية ، والاستقرار والتوزيع ، والأجور ، وتوظيف العمالة ... أما مفاهيم السياسة الزراعية فهي كما يلي[1] :

- عرفت السياسة الزراعية بأنها " الإجراءات العملية التي تقوم بها الدولة والتي تضمن مجموعة منتخبة من الوسائل الإصلاحية الزراعية المناسبة والتي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين بالزراعة عن طريق إنتاجهم وتحسين نوعيته وضمان استمراره ".

- كما عرفت بأنها "الإجراءات العملية التي تقوم بها الدولة وتتضمن مجموعة مختارة من الوسائل والأساليب الإصلاحية الزراعية التي يمكن بموجبها الوصول إلى أقصى رفاهية للعاملين في القطاع الزراعي".

- كما قيل بأنها " مجموعة من الخطط والبرامج والإجراءات التي تستهدف تحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية للمجتمع الزراعي وللمجتمع عامة عن طريق معظمة (تعظيم) الإنتاج وعدالة التوزيع".

فهذه التعاريف للسياسية الزراعية تؤكد أهمية الأهداف التي تسعى إليها السياسة الزراعية وهي تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الزراعية وتحقيق تعظيم الربح للمنتجين الزراعيين ، والتي يعبر عنها بالهدف الأساسي وهو تحقيق الرفاهية للمشتغلين بالقطاع الزراعي منتجين ومستهلكين.

1. سياسة الإنتاج الزراعي وأهدافها:

ويقصد بها[2] تنظيم عمليات الإنتاج الزراعي وقد تشمل على سياسة زراعية طويلة الأجل تهدف إلى تحسين الإنتاجية الزراعية (غلة الأرض) وزيادة المساحة المزروعة وزيادة كفاءة كل من الزراع ورؤوس أموالهم، كما تشمل سياسات قصيرة الأجل تهدف إلى تحديد مساحات الإنتاج لإنتاج بعض المحاصيل بغرض إشباع حاجات المجتمع، ولتحسين الإنتاج لا بد من إتباع الأساليب الحديثة الملائمة في الإنتاج مثل استخدام نتائج البحوث العلمية الزراعية في تطوير أساليب الزراعة والإنتاج ، كما يتطلب تحسين الأساليب الزراعية الاستفادة من خدمات الإرشاد والتدريب الزراعي والتوسع في المراكز الإرشادية في المناطق الزراعية والاستفادة من الخدمات العامة كالطاقة والكهرباء والاتصالات وزيادة التخصيص الأمثل للموارد.

حيث يرى **تيدور شولتز** (*T.Schultz*) في مقاله بعنوان "*The Economics Of Being Door*" أن انخفاض إنتاجية العمل المزرعي يعزى إلى غياب مدخلات محددة في العملية الإنتاجية مثل البحث والتعليم وأكثر منها قصور رأس المال القابل لإعادة الإنتاج ، لهذا فإن تيودور شولتز يرى أن المدخل العملي والاقتصادي لتحقيق

---

[1] خلف بن سليمان بن خضر النمري ، **مرجع سبق ذكره**، ص 321 .

[2] **نفس المرجع** ، ص 331 – 332 .

زيادة يعتد بها في الإنتاجية الزراعية تكمن في شيء أساسي هو رفع كفاءة الاقتصاد الزراعي الحالي من خلال التحسينات في المدخلات وتطبيق أساليب المعرفة الفنية الحديثة على نطاق واسع.

إذا هناك تحول نحو زراعة تجارية يكون فيها تصدير وتصنيع للمنتجات الزراعية فإن هناك عاملان لهما أهمية حيوية لتوسيع القطاع الزراعي وإنتاج سلعا لغرض المبادلة التجارية في الداخل والخارج[1]:

العامل الأول: توسيع الاتصالات التسويقية والذي يخلق منافذ وأسواق لفائض الإنتاج ومن ثم تشجيع إنتاج الفائض نفسه.

العامل الثاني: ظهور طبقة وسطاء أو تجار تصدير يعملون كوكلاء بين السواق الدولية والقطاع الزراعي المحلي.

إن ظهور قطاع للصادرات يعتبر حافزا قويا لتنمية واستمرار الاقتصاد ، والصادرات تخلق المقدرة على الاستيراد وكل شراء لمنتجات أجنبية يمكن أن يشجع تخصيص إضافي في الصادرات ، وتقدم الصادرات حافزا قويا للتصنيع.

2. السياسة السعرية الزراعية: تعتبر السياسات السعرية الزراعية إحدى أدوات السياسات الزراعية التي تستخدمها الدول لمعالجة مشكلات القطاع الزراعي والقضاء على معوقات التنمية الزراعية[2] وتحقيق زيادة الإنتاج الزراعي.

تعرف السياسة السعرية بالأسس والإجراءات التي يتم بموجبها التخطيط لتحديد الأسعار التي تسعى لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع معين، وحتى نكون أكثر تحديدا فإن السياسة السعرية الزراعية هي جملة القرارات والإجراءات المتعلقة بأسعار المدخلات والمخرجات الزراعية التي تستهدف تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية الزراعية[3]، كما تمس السياسة السعرية الزراعية جوانب عديدة ، وللتعرف على هذه الجوانب يقتضي توجيه بعض الأسئلة مثل[4] ما هو نظام الضرائب والإعانات الذي تشتمل عليه السياسة السعرية الزراعية؟ ما هي الآثار التي تنتج عن هيكل الحوافز الإيجابية والسلبية ؟ وهل يتفق هذا الهيكل مع المزايا النسبية لهذا القطاع بحيث يساعد ذلك على تحقيق الأهداف الإنمائية للدولة؟، ما هي المكاسب والخسائر الناشئة عن النظام الراهن؟، وما هي التغيرات المقترح إدخالها عليه من منظور المصالح الفردية والاجتماعية ؟ ما هو المدى والسلوك المسموح به لأثر الأسعار العالمية وتطورات الأسواق العالمية، على الأسعار المحلية للصادرات والواردات؟

وتؤثر سياسة التنمية التي تنتهجها الدولة على السياسات السعرية الزراعية، فيتم توجيه السياسات السعرية لخدمة جماعات معينة مستهدفة ، وأسواق سلعية معينة ، أو تهدف لخدمة قطاعات معينة.

---

[1] عمر عزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 34.

[2] كمال حطاب، **دراسة اقتصادية لمشكلة الغذاء في البلدان الإسلامية**، مرجع سابق، ص: 229.

[3] سالم النجفي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 375.

[4] محمود حسن حسني، **السياسة الزراعية لكل من الدول على التجارة الدولية**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، العـــدد 1 ، يونيو 2002، ص07 – 08.

ويعتبر التدخل في تحديد الأسعار الزراعية من أكثر أدوات السياسة فاعلية في الأجل القصير بغرض التأثير على رفاهية المستهلك ، ودخول المنتجين الزراعيين، واقتصاديات المناطق الريفية ، وليس معنى ذلك إهمال الآثار طويلة الأجل الناجمة عن السياسة السعرية خاصة التي تنجم عن وضع العوائق التجارية لحماية دخول العاملين في الزراعة.

وتؤثر سياسات الأسعار بصورة حتمية في أسعار الأغذية بنتاجها واستهلاكها وتتحكم فيها على نحو باتت معه هذه السياسات وعلى امتداد العالم الهم اليومي لمجموع الفقراء الذين يتزايد اعتمادهم على شراء المواد الغذائية بدلا من إنتاجها محليا[1].

وترتبط سياسات الأسعار الزراعية بالاقتصاد الكلي وتؤثر فيه، ويتسم هذا الارتباط بأهمية خاصة في البلدان النامية بسبب عدد من الخصائص التي تميز اقتصادياتها، ومن أهم هذه الميزات[2] ما يلي:

- النسبة الكبيرة التي يستأثر بها القطاع الزراعي من الناتج القومي والعمالة.
- دور الزراعة في كسب النقد الأجنبي وإنفاقه في التنمية.
- اعتماد التصنيع على المواد الأولية الزراعية وعلى السوق الريفية لتستوعب الكثير من المنتجات الصناعية.
- النسبة العالية التي ينفقها الفرد من دخله على الغذاء.

والسياسات السعرية تؤثر تأثيرا كبيرا على قرارات المنتجين المتعلقة بالإنتاج الزراعي، إذ أن دخلهم يتوقف بالدرجة الأولى على أسعار المحاصيل الزراعية التي ينتجونها وتصريفها في الأسواق.

ولهذا فإنه يمكن القول أن السياسات السعرية هي التي تحدد كمية ونوعية المحاصيل الزراعية التي يرغبون في إنتاجها وشرائها واستهلاكها[3].

وبهذا فإنه ينبغي على كل سياسة زراعية أن تراعي هذه الجوانب وأن تضع نصب أعينها التغيرات الكبيرة التي تحدثها السياسات السعرية في الإنتاج الزراعي وفي الحياة الاقتصادية بصفة عامة.

وتهدف السياسة السعرية إلى ما يلي[4]:

- الحد من تذبذب الأسعار للسلع الزراعية والعمل على استقرارها.
- دعم الأسعار وتحقيق العدالة بين الأسعار الزراعية وغير الزراعية.
- تقديم خدمات لخطط التنمية المقررة وحماية المستهلك وتأمين احتياجاته ورعاية مصالح المنتجين.
- تحقيق أهداف استراتيجية الاكتفاء الذاتي أو الحصول على العملة الصعبة.
- التأثير في هيكل الدخل الوطني وتوزيعه بين القطاعات أو داخل القطاع نفسه.

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **سياسات الأسعار الزراعية**، مرجع سابق، ص: 50.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص: 50.

[3] هبد الوهاب الداهري، **الاقتصاد الزراعي**، مرجع سابق، ص: 141.

[4] أنظر: – خلف بن سليمان بن خضر النمري ، **مرجع سبق ذكره**، ص 345.

– عمر شعبان، **السياسة السعرية وآثارها على تطور الإنتاج الفلاحي والتبادل الدولي للمنتجات الفلاحية**، أطروحة دكتـــوراه الدولـــة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص ص 26 – 30.

- الاستقرار الاقتصادي والسياسي وذلك عندما تتخذ إجراءات تأمين واستمرار دخول المنتجين الزراعيين واستقرار الأسواق.
- رفع مستويات الدخول في القطاع الزراعي وتحسين دخول المنتجين الزراعيين.
- تغيير هيكل الإنتاج الزراعي وزيادة المساحة المزروعة وإحياء الموارد الزراعية المعطلة.
- توفير السلع الغذائية الضرورية للمستهلكين بأسعار مناسبة.
- الحد من تقلبات الأسعار للسلع الغذائية والزراعية والعمل على استقرارها بقدر الإمكان.
- أهداف خاصة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية كمساهمة الزراعة في الدخل الوطني، أو أهداف ترتبط بإجراءات الدولة كالضرائب والرسوم، وتتبع الدول في ذلك مجموعة من الأساليب تتلخص فيما يلي:
  - تخفيض التكاليف الزراعية كتكاليف النقل والتخزين.
  - تشجيع الطلب على المنتجات الزراعية داخليا وخارجيا وذلك عن طريق دراسة الأسواق.
  - دعم الأسعار عن طريق شراء منتجات زراعية وتصديرها للأسواق العالمية.

3. السياسة التسويقية الزراعية:

السياسة التسويقية هي الوسيلة التي تستخدمها الحكومات في تنفيذ سياسة الأسعار الزراعية والغذائية وهي الوسيلة التي يحصل بها المزارع على حصته من إنفاق المستهلك على السلع الزراعية، وعلى هذا الأساس يمكن أن تكون أداة تحفيزية وتشجيعية للمنتج الزراعي في زيادة إنتاجه إذا كان يحصل على نسبة كبيرة من قيمة الأسعار النهائية، إلا أنه للأسف الشديد هناك تباين كبير بين السعر الذي يحصل عليه المزارع وبين سعر البيع بالتجزئة حيث إن بعض البلدان لا يحصل المنتج من سعر سلعته فيها إلا في حدود 50% تقريبا[1]. ولا شك أن زيادة هوامش التسويق يعد من العوامل التي تؤثر سلبا على الإنتاج وتوسيع الأراضي الزراعية عن طريق الإحياء.

وحتى يستطيع القطاع الزراعي أن ينهض لا بد أن تقيم البلدان الإسلامية قنوات تسويقية لخدمة المنتجين وصغار المزارعين أولا ولخدمة المستهلكين ثانيا وإزالة العقبات التي تواجه العملية التسويقية من صعوبة النقل والمواصلات والتخزين والتعبئة[2].

يضم التسويق الزراعي كافة الأنشطة المختلفة لتحويل وتخزين ونقل المنتجات الزراعية للمستهلك المحلي والأجنبي، وبالتالي فهو يسهم بقدر كبير في توليد القيمة المضافة وفرص التوظف ومن ثم فهو دالة في مرحلة التنمية التي يمر بها الاقتصاد الوطني، ويقوم بالوظائف التسويقية مجموعة من الأجهزة، والتنظيمات مثل المشروعات التجارية المستقلة، التعاونيات الزراعية ومجالس التسويق الحكومية[3].

---

[1] نفس المرجع السابق، ص: 106.

[2] تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام 1982، ص: 74.

[3] محمود حسن الحسني، مرجع سبق ذكره، ص 08.

أ- **أهمية التسويق الزراعي:** يساهم التسويق الزراعي في تخفيض تكاليف الإنتاج الزراعي وبالتالي تخفيض الأسعار، وتتحدد أهميته بالظواهر التي تتمثل في خصائص الإنتاج الزراعي والمنتوجات الزراعية والاستهلاكية للمنتوجات الزراعية ومن أهم تلك الظواهر ما يلي[1]:

- عدم مرونة الطلب على المنتجات الزراعية.
- صعوبة التنبؤ بالإنتاج الزراعي.
- عدم معرفة تكاليف الإنتاج بشكل دقيق.
- كبر نسبة رأس المال الثابت المستغل في الزراعة
- المخاطر الزراعية التي تتعرض لها المنتجات الزراعية أثناء عمليات التسويق.
- قلة تجانس المنتجات.

ب- **أهداف سياسات التسويق الزراعية:** تهدف السياسات التسويقية إلى ما يلي[2]:

- ضمان الاستقلال الوطني، ويتحقق ذلك برفع نسبة الاكتفاء الذاتي وتنوع الإنتاج.
- زيادة مستوى الرفاهية الوطنية، من خلال زيادة الناتج الاجتماعي الحقيقي ويأتي ذلك بتشجيع التنمية التكنولوجية، وتنمية الموارد البشرية وتحسين كفاءة رأس المال وزيادة المتاح منه.
- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال استقرار الأسعار وتوجيه التسويق الزراعي وخلق فرص عمل جديدة.
- تحسين خدمات التسويق وخدمات التبادل في الأسواق الزراعية (المعلومات و الأبحاث التسويقية والإحصاءات، تجهيز الأسواق الزراعية ومراقبتها و تنظيم عمليات التسويق .
- ضمان انتظام تموين السوق بالمنتجات الزراعية وعلى مدار السنة.

ومما يمكن ملاحظته أن هناك اهتمامات متزايدة من قبل السياسات الزراعية بالوسائل التسويقية باعتبار أن جزءا منها يعد البنى الإرتكازية لبرامج التنمية الزراعية، كما أنها إحدى الوسائل التي تحقق توازنا بين العرض والطلب على المنتجات الزراعية بحيث تحافظ على دخل مناسب للمزارع وأسعار معتدلة للمستهلك، وبالرغم من الاهتمام بالوسائل التسويقية الزراعية واتساعها إلا أن هناك معوقات في سبيل تحقيق كفاءتها القصوى، وقد تكون هذه المعوقات كما يلي[3]:

- معوقات إنتاجية، ومعوقات خدمية.
- معوقات سعرية، ومعوقات تنظيم الأسواق وإدارتها.
- معوقات بشرية، ومعوقات الهيكل التسويقي.

---

[1] خلف بن سليمان بن خضر النمري، **مرجع سبق ذكره**، ص 341.

[2] أنظر: - محمود حسن الحسني ، **مرجع سبق ذكره**، ص 8.

- خلف بن سليمان بن خضر النمري، **مرجع سبق ذكره**، ص : 342

[3] عمر عزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 37.

في ضوء التطورات المتسارعة في جميع المجالات خاصة في تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات وتكنولوجيا المعلومات بين الأجزاء المختلفة من دول العالم فإن الميزة النسبية في الإنتاج الزراعي أخذت دورا أكثر أهمية في نظريات التنمية الزراعية ، وترتبت عن ذلك تركز إنتاج محاصيل معينة في دول دون أخرى، مما أعطى أهمية كبيرة للتجارة الخارجية للسلع الزراعية بين دول العالم فأثر على الموازين التجارية الغذائية، وبالتالي فإن السياسة التسويقية ستصبح ذات أهمية كبيرة خاصة في إطار التكامل مع السياسات الأخرى.

4. السياسة الهيكلية الزراعية[1]:

إن السياسات الهيكلية الزراعية يتم تصميمها لتشجيع التغير في حجم أو تنظيم المشروعات الزراعية، وتلطيف حدة الصعوبة الناتجة عن هذه التغيرات، أو لإيجاد وسائل بديلة للحفاظ على المنافع الاجتماعية، وقد تحدث التغيرات المشار إليها بصورة بطيئة عبر أفق زمني طويل، وبالتالي لا تحتاج مواجهتها بالسياسات الهيكلية ولكن في أحيان أخرى تحدث هذه التغيرات بشكل سريع وشديد وتفرض نفسها على الاهتمامات العامة ورجال السياسة بسبب تأثيرها على الأحوال المعيشية ومصالح السكان وهنا يأتي دور السياسات الهيكلية.

وفي الزراعة تحدث تغيرات شديدة خلال عملية التحول من الزراعة التقليدية إلى الحديثة والتغير الفني الذي يغير علاقات المدخلات/ المخرجات لنظام زراعي قائم أو يقدم نظاما زراعيا جديدًا، أو التغير في أنماط الملكية الزراعية.

ومن أبرز التغيرات الهيكلية، تغير نسبة السكان العاملين في الزراعة إلى إجمالي السكان من فترة لأخرى، وإدخال المكينة الزراعية، والهجرة غير المخططة من الريف إلى الحضر. وهنا يأتي دور السياسات الهيكلية الزراعية والتي من أبرز أشكالها ما اصطلح عليه الإصلاح الزراعي، ومن أبرز الجوانب التي تدخل في إطار السياسة الهيكلية الزراعية موضوع الموارد المائية والاهتمامات البيئية حيث تتدخل السياسات الهيكلية في التأثير على المعروض المائي أو ملكية الأراضي أو تحديث الأسعار أو تقليل الآثار الضارة بالبيئة[2].

5. السياسة التمويلية:

تعتبر السياسات التمويلية من أهم دعائم النمو الاقتصادي في القطاع الزراعي وعادة ما ترتبط هذه السياسة بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة وأولوياتها، كما تعتبر السياسة التمويلية من أهم السياسات المؤثرة على الإنتاجية والنمو والاستقرار في الإنتاج الزراعي، فتوفر الأموال اللازمة للمشروعات الزراعية من إصلاح للأراضي وتوفير الخدمات الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي يعتبر من مهام السياسة الزراعي، ويتم تمويل هاته المشروعات عن طريق القروض أو عن طريق تقديم الإعانات وتقديم الحوافز لدعم الإنتاج الزراعي.

---

[1] محمود حسن الحسني ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 9 – 10

[2] عمر عزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 38.

ويلعب الائتمان الفلاحي دورا بالغ الأهمية في تدعيم النشاط الفلاحي حيث يتم اللجوء إلى الجهاز المصرفي الزراعي، وامتد التمويل إلى عمليات التسويق الداخلي ودعم التصدير[1]، ويجب على المصارف أن تأخذ المتغيرات الكمية والنوعية الآتية عند تمويلها للمشاريع الزراعية:

- وضع المشاريع النوعية وفقا لأولويات الطلب المتوقع على منتجاتها وذلك في أفضلية تمويلها.
- تحديد حجم التمويل لمشاريع الإنتاج الزراعي في ضوء تقدير إنفاقها الاستثماري وأن يتم تنفيذ التمويل وفق مراحل تنفيذ المشروع.
- الإشراف على المراحل الاستثمارية للمشروع وإتباع أسلوب التمويل الموجه من خلال خبراء في المجال الاقتصادي والفني.
- دراسة المشاريع المقترحة تمويلها من ناحية جدواها الفنية والاقتصادية ثم اتخاذ قرار التمويل.

وفي الأخير فإنه لنجاح هذه السياسات لابد من وضع سياسة تشريعية واضحة للتنمية الزراعية تساعد في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية الزراعية وتعتبر كحافز لنمو الإنتاج وتطور العلاقات الإنتاجية.

المطلب الثاني: الطبيعة التبادلية بين الزراعة والصناعة.

1. العلاقة بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي:

يرى العلامة ابن خلدون أن قيمة الأمم تقدر بقدر ما تجيد من الصناعات والحرف مستدلا في هذا بالأثر المروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "قيمة كل أمريء ما يحسن". "بمعنى أن صناعته هي قيمته"[2].

وتعتبر عملية التصنيع وسيلة مهمة لرفع معدلات التنمية الاقتصادية ورفع مستويات المعيشة كما أنها وسيلة مهمة للتشغيل والقضاء على البطالة في المجتمع من خلال استثمار الموارد الطبيعية والرأسمالية والبشرية في هيكل إنتاجي يتناسب مع ظروف البلدان المتخلفة.ولم تنجح تجربة التصنيع في معظم البلدان النامية في العقدين الماضيين، حيث لم تجن من تجربتها التصنيعية سوى الشقاء والبؤس بدل أن تتمتع بمزاياه[3]. وبدل أن تتحسن الأوضاع الاقتصادية في هذه البلدان ظهرت مشكلة مستعصية من انخفاض معدلات التنمية، وعجز موازين مدفوعات هذه الدول بالإضافة إلى المديونية المتفاقمة تجاه العالم وتدهور أسعار عملات. وبعد مضي هذه الفترة أو بعد ضياعها ظهرت العديد من الأبحاث والمقالات لتؤكد في النهاية أن هذه البلدان النامية أخطأت في حساباتها وفي وهمها أن التصنيع حل شامل لجميع مشكلاتها الاقتصادية، وأنها ضلت الطريق الصحيح لإهمالها النشاط الزراعي[4]، حيث كان من الأولى الاهتمام والاعتناء به ومن خلاله كان يمكن لها تنمية القطاعات الأخرى وعلى رأسها القطاع الصناعي. وهذا ما

---

[1] عمر شعبان، **مرجع سابق**، ص ص 43 – 45 .

[2] ابن خلدون، **المقدمـــة**، مرجع سابق، ص 485.

[3] إبراهيم حلمي عبد الرحمن، **الضغوط السكانية في المستقبل والتنمية الاقتصادية**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط الأولى 1994/1415 ص 33.

[4] عبد الرحمن اليسري، **الصناعات الصغيرة في الدول النامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية**، جدة، ط الأولى 1994، ص: 12.

تؤكده الوقائع التاريخية وتجارب الدول المتقدمة صناعيا والتي قامت في بداية تنميتها بتطوير القطاع الصناعي. وهذا ما تؤكده أيضا نظرية النمو المتوازن حيث يوضح **نيركسه** أن السياسة الإنمائية الناجحة لابد أن تتوخى التوازن بين الزراعة والصناعة في برامج التنمية الاقتصادية، ذلك أنه ما لم ينطلق هذان القطاعان جنبا إلى جنب في غمار عملية النمو الاقتصادي، فإنه لا مناص من أن يؤدي تخلف أحدهما إلى عرقلة نماء الآخر[1].

ومع أن نجاح القطاع الصناعي مرهون بنجاح القطاع الزراعي كما سيأتي بيانه إلا أن القطاع الصناعي يؤثر بدوره على القطاع الزراعي فهو يزود قطاع الزراعة بالمستلزمات الضرورية لتطويره كالآلات والمكائن والأسمدة الكيماوية والمبيدات والقوة الكهربائية، وغير ذلك من ملحقات التصنيع[2] واستخدام هذه المستلزمات السابقة أدى إلى تحقيق آثار إيجابية عديدة في المجال الزراعي من بينها ما يلي[3]:

- أدى استعمال هذه الوسائل الحديثة في الإنتاج الزراعي إلى زيادة كبيرة في إنتاجية العامل الزراعي، حيث إنه بإمكانه في ظل هذه المستلزمات أن يقوم بمفرده بزراعة ما كان يزرعه في الماضي عدد كبير من الأفراد.
- من خلال الآلات والمكائن المتوفرة أمكن استغلال مساحات واسعة من الأرض الموات التي يمكن إحياؤها في الماضي نظرا لبعدها عن أماكن السكان أو لأنها قليلة الخصوبة.
- يتمكن المزارعون في ظل الصناعات الحديثة من بناء الحواجز وحفر القنوات والمصارف بسهولة وسرعة مما يساعد على استمرارية خصوبة الأرض والتربة وعلى تقليل الفاقد من الموارد المائية.
- ومن خلال المنتجات الصناعية الحديثة يمكن مقاومة الأمراض والآفات والحشائش وتقليل أخطارها مما يساهم في زيادة الإنتاج الزراعي.
- وهناك آثار إيجابية عديدة أيضا للقطاع الصناعي على الزراعة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة من بينها زيادة وتقدم وسائل النقل والاتصال، مما يجعل العالم بمثابة قرية واحدة وأصبح من السهل الانتقال من بلد إلى آخر ونقل السلع بين الأماكن المختلفة وما نتج عن ذلك من اتساع الأسواق أمام المنتجات الزراعية المختلفة[4].
- وأهم من ذلك كله أن القطاع الصناعي يعد السوق الرئيسي لتصريف منتجات القطاع الزراعي بواسطة ما يستخدم من الموارد الأولية لتصنيع منتجاته ومن خلال ما يأخذ من الموارد الغذائية لغذاء الأيدي العاملة في القطاع الصناعي مما له الأثر الجيد في تشجيع المزارعين في أن يضاعفوا جهودهم في زيادة الإنتاج واستغلال جميع الموارد الزراعية المعطلة[5].

---

[1] محمد زكي شافعي، **التنمية الاقتصادية**، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ص: 132.

[2] انظر: – عبد الوهاب الداهري، **الاقتصاد الزراعي**.

– محمد عبد العزيز عجيمة وآخر، **الموارد واقتصادياتها**، ص: 84-85.

[3] أحمد بديع بليح، **المشكلة الزراعية**، ط (بدون)، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، ص: 181-190.

[4] محمد عجمية وآخر، **الموارد واقتصادياتها**، مرجع سابق، ص: 86.

[5] انظر: – فلاح جبر، **الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الوطن العربي**، مجلة عالم الفكر، الكويت، سبتمبر 1987، ص 136.

– خلف النمري، **التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية**، ط1، مكة المكرمة، 1995، ج1 ص 97.

2. الآثار الإيجابية للقطاع الزراعي على القطاع الصناعي:

تبين لنا مما تقدم أهمية الصناعة على الاقتصاد بصفة عامة وللقطاع الزراعي بصفة خاصة، وذكرنا أنها من الوسائل الهامة للتخفيف من حدة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها القطاع الزراعي والتخفيف منها.

وإذا كان التصنيع وسيلة مهمة لتنمية أساليب الإنتاج السائدة وتصحيح الاختلالات الهيكلية، فإن نجاح عملية التصنيع لا يمكن أن يتحقق إلا بتوفر شروط معينة وإلا أصيبت بالفشل –كما هو واقع البلدان النامية– وأهم هذه الشروط حصول تنمية زراعية متقدمة في الإنتاج وفي مستوى الإنتاجية الزراعية بمعنى أن نجاح الثورة الصناعية يتوقف بالدرجة الأولى على وجود ثورة زراعية متقدمة تسبق العملية الصناعية أو تصاحبها على أقل تقدير[1].

وهذا هو ما يتضح من تجارب الدول الصناعية المعاصرة والتي تثبت أن نمو عملية التصنيع يرتبط بالتقدم والنمو الذي يحرزه القطاع الزراعي، فالثورة الصناعية التي قامت بالغرب في القرن الثامن عشر ما كان ليكتب لها النجاح الذي توصلت إليه لو لم تتقدمها تنمية زراعية عالية أدت إلى تغيير علاقات الإنتاج المختلفة في القطاع الزراعي، الذي وجه إنتاجيته لمواجهة احتياجات القطاع الصناعي المتزايدة، وهذا الكلام ينطبق أيضا على التجربة اليابانية حيث أولت اهتماما بالغا بتنمية القطاع الزراعي، في الوقت الذي وجهت الجهود الجبارة إلى دفع عجلات التصنيع إلى الأمام[2].

ويمكن تلخيص الآثار الإيجابية التي يقدمها القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي في النقاط التالية:

أ- **توفير المواد للصناعات الغذائية:** يعتبر القطاع الزراعي مصدر هام لمتطلبات القطاع الصناعي من المواد الأولية حيث إن استقرار عملية التصنيع ونجاحها يتوقف على توفير المواد الأولية الزراعية، فالمعروف أن الصناعات الغذائية تعتمد في إنتاجها على مواد معينة من المنتجات الزراعية مثل الحبوب والخضروات والفواكه واللحوم والألبان والأسماك والبذور الزيتية، كما تتطلب صناعات النسيج توفير القطن والصوف والكتان، وتتطلب صناعات البناء توفر أنواع الأخشاب كما تتطلب صناعة الأدوية إلى توفر الأعشاب الطبيعية وصناعة الورق توفير كمية الخشب[3].

وفوائد التصنيع تظهر جليا في الصناعات الغذائية والتي هي "إحدى الصناعات التحويلية المعتمدة على المواد الزراعية بأحد شقيها النباتي أو الحيواني أو بكليهما معا في تغذيتها بالمواد الأولية"[4].

- الهدف من إنشاء الصناعات الغذائية هو الحفاظ على فائض الإنتاج الزراعي في مواسم الوفرة إلى مواسم القلة بالنسبة للسلع الزراعية القابلة للتلف السريع وذلك لتوفير الأمن الغذائي للسكان على مدار شهور السنة وتحويل فائض الإنتاج من مناطق الفائض إلى مناطق العجز والحاجة، وإعطاء جودة اقتصادية للمنتجات الزراعية وخصوصا

---

[1] عمرو محي الدين، **التخلف والتنمية**، ط (بدون) ، بيروت، دار النهضة العربية، ص 230-231.

[2] انظر: – عمرو محي الدين، **التخلف والتنمية**، المرجع السابق، ص 234.

– عبد الوهاب الداهري، **الاقتصاد الزراعي**، مرجع سابق، ص 43.

[3] عبد الوهاب الداهري، **الاقتصاد الزراعي**، مرجع سابق، ص 42.

[4] فلاح جبر، **الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 118.

المتوجهة إلى التصدير[1]، كما أن الصناعات الغذائية تحدث أنماطا جديدة من الطلب الاستهلاكي الغذائي مما يوسع أسواق المنتجات الزراعية ويحسن ظروف الطلب والعرض للمواد الأولية ويحسن الحالة الاقتصادية للمزارعين مما يشجعهم على زيادة إنتاجهم من خلال إحياء الموارد الزراعية المعطلة عن الإنتاج كما أن التصنيع الغذائي يوفر كثيرا من الفاقد الغذائي من خلال صناعات التجفيف والتعليب والتجميد وغيرها.

- **معوقات الصناعات الغذائية:** هناك العديد من المعوقات التي تواجه اقتصاديات البلدان الإسلامية فيما يتعلق بالصناعات الغذائية، ومن أهمها:

– عدم كفاية المواد الأولية للصناعات الغذائية مما أدى إلى اعتماد الصناعات الغذائية في البلدان الإسلامية على المواد الخام المستوردة من الخارج بنسبة كبيرة، مما يسبب عبئا كبيرا وآثارا سيئة على اقتصاديات هذه الدول وموازين مدفوعاتها فضلا عن ارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم تقدم الصناعات الغذائية. ونظرا لعدم كفاية المواد الخام وقدرتها على توفير متطلبات المصانع الغذائية فإن العديد منها موسمي الإنتاج.

– استيراد التقنية من الخارج وتنوع مصادرها مما يحول دون تطويرها وتحسينها.

– قلة البرامج والبحوث التطبيقية والصناعات وندرة البيانات والإحصائيات عن الصناعات الغذائية لدى معظم البلدان الإسلامية.

– ندرة الكوادر الفنية المتدربة مما يستدعي استيرادها من الخارج مع تحمل تكاليفها الغالية وعادات ومعتقدات تخالف القيم الإسلامية والتقاليد النبيلة للمجتمعات الإسلامية ومن خلال التشجيع على إحياء الموارد الزراعية المعطلة يمكن استثمارها ومضاعفة إنتاجها حتى تستطيع أن تلبي احتياجات القطاع الصناعي من المواد الأولية الصناعية، والتي اتضح أنها تعاني من عجز شديد فيها مما سبب بطء معدلات النمو الصناعي في بلدان العالم الإسلامي، وإذا كانت هذه الدول ترغب في الخروج من التخلف الاقتصادي ومن الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها فعليها أن تخطو خطوات جادة نحو إحياء هذه المساحات الشاسعة من الأراضي الزراعية المهملة وعندها يمكن لها أن تثبت وجودها على خارطة العالم وأن تكسر القيود المفروضة عليها من قبل القوى الصناعية الغربية.

ب– **يعتبر القطاع الزراعي الممول الرئيسي للقطاع الصناعي في المراحل الأولى:** وذلك من خلال ما توفره الصادرات الزراعية إلى الخارج من حصيلة النقد الأجنبي ومن عوائد هذه الصادرات الزراعية يتم استيراد السلع الرأسمالية من الآلات والمعدات من الدول الصناعية. وهذا يحصل في المراحل الأولى ثم بعد فترة فإن القطاع الصناعي ينتج السلع ويعتمد على نفسه[2]. وهذا يؤكد لنا أن زيادة الإنتاج الزراعي ضرورة ملحة لتحقيق التنمية الصناعية في البلدان الإسلامية ولن يتأتى هذا إلا من خلال إحياء الموارد الزراعية المهملة والتي تقدر بملايين الهكتارات.

---

[1] نبيل عبد الجبار وآخر، **الأهمية النسبية للصناعات الغذائية الصغيرة في العراق**، ديسمبر 1985، العراق، ص 89.

[2] زكي محمود شبانة، **دور الزراعة في تنمية المجتمعات العربية الإسلامية**، مرجع سابق ص 8.

ج- **القطاع الزراعي يعد السوق الرئيسي لمنتجات القطاع الصناعي:** كما سبق ذكره من العلاقة الوطيدة بين القطاعين الزراعي والصناعي ومن بينها أن كلا من القطاعين يعتبر سوقا للآخر، ذلك أن نمو وتوسع قدرة القطاع الصناعي يتوقف على قدرة القطاع الزراعي على استيعاب منتجات القطاع الصناعي وهذا يتحقق عندما يزيد الإنتاج الزراعي مما يترتب عليه زيادة دخول المزارعين، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة طلب المزارعين للمنتجات الصناعية، مما يشجع تطوير القطاع الصناعي ومضاعفة إنتاجيته[1]، وهذا لن يتم إلا بمضاعفة الجهود الموجهة لإحياء المساحات الشاسعة من الأرض الموات.

د- **القطاع الزراعي يزود القطاعات الأخرى بما فيها القطاع الصناعي بالمواد والسلع الغذائية الفائضة عن احتياجاته:** ذلك أنه يشترط لنجاح أي قطاع أو أي نشاط اقتصادي أن يحصل منتسوبيه وعماله على كمية كافية من السلع الغذائية، وإذا لم يكن هناك عرض كاف من هذه السلع فسوف ترتفع أسعارها ومن ثم تحدث حركة تضخمية تلحق الضرر بعملية التصنيع وبجميع الأنشطة الاقتصادية، فالمهندس والمدير والعامل الذي يشتغل في المصنع يحتاجون كلهم إلى غذاء وكساء وذلك حتى يستمر العمل داخل المصنع، وهذا يحتاج إلى وجود كميات فائضة من المواد الغذائية والكسائية عن متطلبات القطاع الزراعي، وذلك لسد طلبات واحتياجات العاملين في القطاعات الأخرى[2].

وحتى يستطيع القطاع الزراعي أن يلبي احتياجاته واحتياجات القطاعات الأخرى من السلع الغذائية والكسائية، فلا بد أن يستثمر جميع طاقاته سواء من خلال رفع الإنتاجية الزراعية أو من خلال إحياء الموارد الزراعية المعطلة.

المطلب الثالث: مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية.

تلعب الزراعة دورا كبيرا ومهما في التنمية الاقتصادية الشاملة، حيث تساهم منذ القديم في تطوير اقتصاديات الدول المتقدمة كما تفيد تجارب العالم المتقدم أن عملية الانطلاق في النمو الاقتصادي متوقفة على التقدم والنمو الذي يحرزه القطاع الزراعي، وعلى هذا الأساس نجد له دورا هاما يفيد في بناء الاقتصاد القومي، فالزراعة تعد من النشاطات الاقتصادية التي تتكامل فيما بينها، وبالتالي فدور الزراعة وتأثيرها في التنمية الاقتصادية يمكن أن يحددها.

1. دور الزراعة في توفير المواد الخام والمواد الغذائية.

إن الكثير من فروع الصناعة التحويلية تعتمد على المواد الأولية الزراعية، وتنمية هذه الصناعات تعتمد على عدة عوامل من أهمها توفير المواد الخام بكميات كافية، وتكاليف غير مرتفعة بمواصفات جيدة مناسبة للتصنيع، وبهذا نشأت علاقة متبادلة وقوية بين الزراعة والقطاعات المختلفة الأخرى وخاصة الصناعة، حيث تقوم بتزويد الزراعة بالمستلزمات الضرورية لتطويرها، ومنها الآلات والأسمدة،والمبيدات لمكافحة الآفات الزراعية ،وفي نفس الوقت فإن استمرار عملية التصنيع تتوقف على توفير الموارد الزراعية الأولية، إذ أن الصناعات الغذائية تعتمد على توفير

---

[1] عمرو محي الدين، **التخلف والتنمية**، مرجع سابق، ص 235.

[2] عبد الوهاب الداهري، **مرجع سابق**، ص 43.

الخضروات والفواكه واللحوم والألبان والأسماك ، وكذلك تتطلب صناعات الغزل والنسيج ، الأثاث ، الورق مثلا توفر القطن والصوف .

فهذه الصناعات تمثل جزءا هاما من الصناعة نظرا لارتفاع المرونة الدخلية لهذه الصناعات في دول العالم الثالث كما أن الزراعة تساهم في التنمية الاقتصادية عن طريق خلق سوق أمام المنتجات الصناعية وهذا من ناحيتين[1]:

- الإنتاج الزراعي يحتاج إلى الكثير من المنتجات التي تقدمها فروع القطاع الصناعي كالأسمدة الكيميائية والآلات الزراعية.
- يشكل القطاع الزراعي سوقا مهمة للمنتجات الصناعية، إذ تعتبر القوة الشرائية للمزارعين ضرورة لتصريف السلع الاستهلاكية، ووسائل الإنتاج التي تنتجها الصناعة فزيادة الإنتاج الزراعي، وزيادة دخل المزارعين يؤدي إلى ارتفاع قوتهم الشرائية وتوسيع السوق الضرورية للمنتجات الصناعية.

إن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية لسد حاجيات المواطنين وذلك لمواجهة زيادة السكان الطبيعية من ناحية وارتفاع مستوى الاستهلاك من ناحية أخرى كنتيجة لتزايد المداخيل، فالقطاع الزراعي يساهم في توفير الغذاء وتلبية الطلب المتزايد من المواد الغذائية للسكان، لذا فإن ارتفاع الاستهلاك الغذائي وتنوعه ناجم عن عدة عوامل أهمها[2]:

- تحسين في نوعية الغذاء وفي نمط الاستهلاك.
- ارتفاع عدد السكان.
- ارتفاع مستوى الدخل الفردي ومستويات التغذية ومرونة الدخل يكملان بعضهما البعض ويكونان الأساس الذي بمقتضاه تحدد أنماط الاستهلاك، فمن الطبيعي أن يقترب المستهلكون من المستويات الغذائية الملائمة كما ارتفعت المداخيل وعليه فإن القطاع الزراعي يجب أن يتماشى وتزايد الطلب الغذائي وتنوع الحاجات الغذائية للمجتمع.

2. دور الزراعة في التشغيل:

أ- **مفهوم التشغيل والتوظيف الكامل:** التشغيل يعني تشغيل القوى العاملة في مجالات الإنتاج المختلفة ويترتب على تشغيل القوى العاملة تشغيل الموارد الاقتصادية، ذلك أن تشغيل العنصر البشري لن يتأتى إلا من خلال تشغيل الموارد الأخرى.

وعرف العمل بأنه (كل جهد يبذله الإنسان لإيجاد سلعة أو تحقيق خدمة مقابل ما يستحق من أجر سواء كان هذا الجهد يدويا أو ذهنيا أو إداريا أو فنيا وسواء كان لشخص أو لهيئة أو للدولة كالولاية الخاصة والعامة)[3].

---

[1] عمر عزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

[2] جميلة لرقام، **مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي**، رسالة الماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 1997 ص 05.

[3] أحمد العسال ، **النظام الاقتصادي في الإسلام**، ط3 (القاهرة، مكتبة وهبة 1400هـ/ 1980م) ص 28.

والعمالة الكاملة أو التوظيف الكامل (هي الحالة التي وجد فيها عمل لكل عامل)[1] بحيث يتوفر من الوظائف بقدر حجم القوى العاملة المتوفرة على مستوى البلد.

وهناك مصاعب عديدة في تشخيص المعنى الدقيق لتعبير العمالة الكاملة، فهي حالة من حالات التشغيل البالغة التعقيد بقدر ما هي أيضا صعبة المنال وذات أبعاد مختلفة[2].

ولهذا فإن بعض المصادر تفضل التحدث عن درجات عالية ومستمرة من العمالة بدلا من العمالة الكاملة[3]، إلا أن هذا التعبير لم يعد يفهم على إطلاقه، وإنما الهدف منه لدى غالبية الباحثين هي تلك الأوضاع أو الحالات التي يتوقع أن يجد الشخص الذي يبحث عن العمل الوظيفة التي تناسبه خلال فترة قصيرة[4].

وحجم العمالة يتحدد بالنقطتين التاليتين عند المدرسة التقليدية (الكلاسيكية)[5]:

النقطة الأولى: هي عندما يتساوى الأجر الذي يتقاضاه العمال مع الإنتاجية الحدية لأعمالهم، وهذه النقطة هي التي تحكم الطلب على العمال من جانب أصحاب المشروعات حيث إن طلبهم سوف يتوقف عندما يتساوى الأجر الحدي مع الإنتاجية الحدية للعمل.

والنقطة الثانية: هي التي تحكم عرض العمل، حيث إن مستوى العمالة يتحقق عندما يتساوى الأجر الحقيقي مع المشقة الحدية للعمالة أو الأيدي العاملة. والعمال يستمرون في عرض خدمتهم على أرباب المشروعات طالما أن الأجر الذي يتقاضونه يفوق في نظرهم المشقة الحدية للعمل، وهو ما يعني أن عرض العمل سوف يتوقف عندما يتساوى الأجر الحقيقي مع المشقة الجدية للعمل.

ويرى **كينز** أن مستوى العمالة في الاقتصاد دالة في الدخل، والذي بدوره ما هـــو إلا مجمـــوع الإنفـــاق علـــى الاستهلاك بالإضافة إلى استثمارات الأفراد أو المنشآت الحكومية، وكلما زاد الـــدخل وزاد الاســـتهلاك وزادت الاستثمارات كلما تحقق مستوى عال من العمالة، وفي نظر **كينز** فإن العمالة الكاملة لن تتحقق إلا إذا نزل ســـعر الفائدة إلى الصفر[6].

أما سياسة الاستخدام (التشغيل) فتطلق على (مجموعة القرارات والمواقف والإجراءات التي يتبناها هذا القطر أو ذاك من أجل تحقيق العمالة الكاملة كهدف استراتيجي، ويتم صياغة هذه القرارات والمواقف والإجراءات في ضوء

---

[1] مكتب العمل الدولي، **العمالة والتنمية الاقتصادية** ص 60.

[2] منظمة العمل العربي، **نحو سياسة رشيدة للاستخدام**، تقرير المدير العام المقدم إلى مؤتمر العمل العربي، الدورة العاشرة المنعقدة في بغداد (6-16 مارس 1982) ص: 57.

[3] مكتب العمل الدولي، **العمالة والتنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 66.

[4] **نفس المرجع السابق**، ص: 66.

[5] إسماعيل محمد هاشم، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ط الأولى (دار الجامعات المصرية، الإسكندرية 1982م) ص 36.

[6] حسين عمر، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سابق، ص 145.

السياسة السكانية وسياسة التعليم والتدريب واختيار التكنولوجيا، ومدى إقرار حق العمل أو التعويض عنه والسياسات المتعلقة برعاية الفئات الخاصة، مثل المرأة والشباب والمعوقين)[1].

والعمالة الكاملة هي الهدف الأساسي الذي تسعى إليه أية سياسة للتشغيل، وهو ما يطلق عليه: الهدف الإستراتيجي للتشغيل أو الاستخدام[2].

ب- دور الزراعة في توفير فرص العمل: تهدف التنمية الزراعية إلى توفير فرص العمل للمشتغلين بالزراعة وفي مجال تخصصها، بحيث يكون لها تأثيرا كبيرا في زيادة الدخل للعامل والمجتمع، وخاصة إذا كانت العمالة الزراعية لها تدريب ومعرفة باستخدام وسائل وحوافز العمل، وتتم عملية إضافة فرص العمل بالتوسع الأفقي في زراعة أراضي جديدة وإقامة مشاريع لها علاقة بالزراعة أو رفع إنتاجية العامل، وذلك بتعليمه وتدريبه وإكسابه خبرات استخدام الأجهزة والآلات الحديثة ومكننة العمل الزراعي، هذا ما يفيد الدول قليلة العمالة أو الفقيرة للعمالة لاستخدام عمالة أقل.

أما إذا كانت هناك عمالة زائدة عن حاجة القطاع الزراعي سواء كانت زيادة طبيعية أو نتيجة استخدام الأساليب والآلات والأجهزة الحديثة فإنه يمكن الاستفادة منها في القطاعات الأخرى أي الحصول على حاجاتها من عنصر العمل من فائض القوة البشرية العاملة في الزراعة، والصناعة ، النجارة ...الخ، فعملية التنمية تمتاز بمرحلتين:

- مرحلة انطلاق عملية تنمية العمل الزراعي الكبير والضروري، لأن الصناعة في بداية تكوينها لا تستطيع استيعاب كل العمالة.
- مرحلة التقدم في التنمية فالقطاع الصناعي يعتمد على ما يحتاجه من الفائض في العمالة الزراعية لأن فرص العمل في الصناعة أكبر منها في القطاع الزراعي.

3. دور الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي:

إن من أعظم المشاكل التي تلقى اهتماما كبيرا لكل دول العالم مشكلة الأمن الغذائي ، وتعتبر التحـــدي الرئيـــسي الذي تواجهه حكومات البلدان النامية، وذلك بسبب قصور الإنتاج المحلي عن تغطيـــة الاحتياجـــات الغذائيـــة المتزايدة، وظهور مشكلات كثيرة ارتبطت به، وسنتعرف فيما يلي على مفـــاهيم وجوانـــب وأبعـــاد المـــشكلة والسياسات الملائمة لعلاجها.

أ- مفهوم الأمن الغذائي:

يتحدد مفهوم الأمن الغذائي بأبعاده الاقتصادية، والاجتماعية، والإستراتيجية والسياسية وفقا للظروف السائدة في كل مجتمع، لذلك ظهرت هناك العديد من المفاهيم تحصر مفهوم الأمن الغذائي في نطاق وحدود معينة دون الأخذ بعين الاعتبار جوانب أخرى تتعارض مع أهداف التنمية الاقتصادية، أو عدم تحديد الاحتياجات الغذائية بدقة، إهمال بعض الأبعاد المهمة كالبعد التمويلي، عدم الاتفاق حول الحد الأدنى للأمن الغذائي وبالتالي فالمفهوم الذي

---

[1] منظمة العمل العربي، **نحو سياسة رشيدة للاستخدام**، مرجع سابق، ص 57.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص 56.

يتفادى بعض هذه الانتقادات يتمثل في " قدرة المجتمع على توفير (المستوى المحتمل من) الغذاء لأفراده في حدود دخولهم المتاحة، مع ضمان مستوى الكفاف من الغذاء للأفراد الذين لا يستطيعون الحصول عليه بدخلهم المتاح، سواء كان هذا عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد اعتمادا على الموارد الذاتية "[1].

ويمكن الاستدلال عن واقع الأمن الغذائي في مجتمع ما بمجموعتين من المؤشرات[2].

- **مؤشرات الفجوة الغذائية:** ممثلة في:
  - نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية.
  - حجم الواردات والمعونات الخارجية.
  - نسبة قيمة الواردات الغذائية إلى قيمة الصادرات السلعية.
  - متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم مقارنة بالمتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية التي توصي بها المعايير الدولية.
- **مؤشرات فجوة الأمن الغذائي:** التي تقاس من خلال:
  - رصيد الميزان التجاري الغذائي.
  - نسبة تغطية الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء للواردات الغذائية.

ب- سياسات الأمن الغذائي: بعد تحديد مقاييس ومؤشرات الأمن الغذائي، نتعرف الآن عن بعض السياسات التي تؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي خاصة في الدول النامية، فمند أن ظهرت هذه المشكلة في أوائل السبعينات كانت العديد من الجهود والدراسات والاتفاقات التي طرحت لعلاج هذه المشكلة، وبالتالي ظهرت مجموعتين من السياسات تهدف على تحقيق الأمن الغذائي وهي:[3]

- السياسات الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية.
- التوجهات الدولية لمواجهة مشكلة الأمن الغذائي على المستوى العالمي.

تنبع السياسات الوطنية من الموارد الذاتية للدول النامية لمواجهة مشكلة الأمن الغذائي عن طريق ما يلي:

- **سياسة التنمية الاقتصادية:** ترتبط هذه السياسة أساسا بالمزايا النسبية الكائنة داخل الدولة النامية حيث يتعين الالتزام بأفضل توزيع ممكن للموارد الاقتصادية، وتهدف هذه السياسة إلى توفير الغذاء محليا من خلال إنتاج الغذاء عن طريق التركيز على التنمية الزراعية، أو عن طريق توفير حصيلة كافية من الموارد المالية الذاتية لاستيراد الغذاء بالتوسع في التنمية الصناعية.
- **سياسة تنمية الإنتاج الغذائي:** تهدف هذه السياسة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء مما يعني الاهتمام بالقطاع الزراعي عن طريق الاهتمام بتنمية المساحات المزروعة وتنمية الإنتاج الحيواني.

---

[1] السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية**، رؤية إسلامية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2000 ، ص 20

[2] **نفس المرجع**، ص ص 52-62

[3] السيد محمد الشربيني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص : 267 - 294

- **سياسة أسعار الغذاء:** تهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على نفس مستوى الأمن الغذائي المعتاد عليـه لجميـع طبقات المجتمع أو ضمان استمرار تدفق مستوى الكفاف من الغذاء للطبقات الفقيرة التي لا تستطيع الحصول عليه بدخولها المتاحة وذلك عن طريق تثبيت أو دعم أسعار الغذاء.
- **سياسة الترشيد في مجال الغذاء :** وتتمثل هذه السياسة في ترشيد العادات الغذائية والاستهلاكية غير الرشيدة من أجل تحقيق مستوى الأمن الغذائي عن طريق تعديل أنماط استهلاك الغذاء غير الرشيدة وترشيد استيراد السلع الغذائية وترشيد دعم السلع الغذائية وتكثيف برامج التوعية الغذائية والحد من الإسراف.

ج- الإجراءات المتخذة لمواجهة مشكل الأمن الغذائي:

أما بالنسبة للتوجهات الدولية لمواجهة مشكلة الأمن الغذائي على المستوى العالمي فتتمثل في:

- **تكوين مخزون عالمي استراتيجي من الغذاء:** (من بعض الضروريات الأساسية)
- **تأمين فاتورة واردات الغذاء:** وتتمثل في مساعدة صندوق النقد الدولي للدول النامية في سداد جزء من مدفوعات واردات الغذاء وتتضمن نوعا من التمويل الغذائي.
- **المعونات الغذائية:** وتتمثل في مساعدات الدول المتقدمة للدول النامية عن طريق الفوائض الغذائية التي تملكها بدون مقابل.
- **التكامل الغذائي:** ويقصد به قيام تكامل بين الدول النامية في الإنتاج وتصدير واستيراد الغذاء والهدف من هذه التوجهات الدولية هو المشاركة في تحقيق بعض السياسات الوطنية في مواجهة مشكلة الأمن الغذائي الذي توجد بينه وبين التنمية الاقتصادية، فمن ناحية تؤدي التنمية الاقتصادية على زيادة مستوى الأمن الغذائي في المجتمع، ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع مستوى الأمن الغذائي إلى رفع معدل التنمية الاقتصادية .

أما بالنسبة لفاعلية التنمية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي فيتمثل في إعادة تخصيص رأس المال في المجتمع بهدف إحداث تغيرات في الإنتاجية الزراعية بزيادة حجم الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الزراعي ويمكن أن يحدث ذلك إما عن طريق التنمية الزراعية الأفقية بهدف زيادة رقعة المساحات المستصلحة أو عن طريق التنمية الرأسية بالإضافة إلى تنمية الإنتاج الحيواني بأنواعه (يجب أن يحدث تكامل).

ويترتب على تطبيق هذه السياسة زيادة الناتج المحلي من السلع الزراعية وزيادة دخول المزارعين الأمر الذي يؤدي إلى زيادة محفزة في دخول باقي قطاعات الاقتصاد وبالتالي زيادة إنتاج هذه القطاعات مما يؤدي إلى تخفيض العجز الغذائي ، ويتطلب تنفيذ هذه السياسة موارد مالية ضخمة، إلا أن هذه السياسة تخضع في الأجل القصير لعدة اعتبارات (الظروف الجغرافية ، وطرق الاستغلال، ورد الفعل المؤسساتي بالنسبة للحوافز السوقية في الزراعة، ومستويات التعليم).

4. دور الزراعة في توفير الموارد النقدية:

للقطاع الزراعي دوراً هاماً من ناحية قدرته على توفير الموارد النقدية واستخدامها في احتياجات التنمية الاقتصادية، بل إنه يلبي الاحتياجات الأساسية للتنمية وذلك من خلال التوسع في المحاصيل الزراعية التصديرية التي تعتبر من أهم الموارد النسبية للتنمية الاقتصادية للدول النامية[1].

في أول مراحل التنمية الاقتصادية ولتمويل الاستثمارات الزراعية فإن برامج التنمية تحتاج إلى موارد نقدية، فقطاع الزراعة يعتبر المصدر الأساسي الأول في توفير الموارد النقدية والمالية، حيث(تشير التجارب في العالم الثالث أن للزراعة الدور الأساسي والرئيسي في تحقيق نسب مرتفعة من التمويل الوطني للتنمية الاقتصادية)[2].

فالتنمية الزراعية تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي لتحقيق فائض من أجل التصدير، هذا ما يؤدي إلى زيادة دخول المزارعين وكذلك الدخل الوطني، وبالتالي زيادة القدرة على الادخار، (فزيادة الصادرات الزراعية تقوم بتوفير جزء من راس المال اللازم للصناعة وبذلك تساعد على سرعة النمو الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني)، ولكن يجب أن تجد المدخرات الزراعية طريقها إلى تمويل القطاعات الأخرى .

تماشيا مع سياسات التحرر الاقتصادي والأخذ بمبدأ الميزة النسبية فسوف يحتل هدف تشجيع الصادرات الزراعية درجة أكبر عن الإحلال محل الواردات وذلك لتخفيف العبء المتزايد على الميزان التجاري وتوفير حد أكبر من العملات الأجنبية، ولتحقيق هذا الهدف لا بد من[3]:

- إجراء دراسات مكثفة للتعرف على احتياجات الأسواق الخارجية كمًا وكيفًا.
- التمييز بين الإنتاج المعد للتصدير والتعرف على مواصفاته وحجمه.
- تلبية الطلب بالكم والكيف والوقت المناسب والاستمرار في دراسة السوق الخارجية.
- الإنتاج لتغطية السوق الداخلية وتصدير الفائض من الإنتاج الذي يتطابق مع مواصفات السوق الخارجية.
- تطوير الصادرات التي يستلزم بها لتسهيل إجراءات التصدير والتشريعات المرتبطة بهذا النشاط.
- تحقيق المرونة اللازمة للمصدرين لما تتسم به معظم السلع الزراعية من خصائص تحتم توفير تلك المرونة.

تشهد السوق الدولية منافسة على المنتوجات الزراعية، إذ يمكن تسوية هذه الوضعية من خلال الاتفاقيات التجارية التي تسهل إدخال منتوجات دول العالم الثالث إلى أسواق دول العالم المتقدم وذلك باستبدال الواردات بالصادرات الزراعية أي التقليل من الواردات وزيادة الصادرات.فأي نقص في المواد الغذائية والمواد الأولية للزراعة تؤدي إلى الإخلال في العرض والطلب على المحاصيل الزراعية وهذا مما يؤدي إلى الارتفاع في أسعار المنتوجات الزراعية والصناعية، فلمعالجة هذه الظاهرة بتوسيع الزيادة في شراء المنتجات الزراعية من الخارج أي الزيادة في الواردات الاستثمارية وبالتالي الإخلال في توازن ميزان المدفوعات.

---

[1] سالم النجفي، **مرجع سبق ذكره**، ص29.

[2] عز الدين همام أحمد، **محاضر التخطيط الزراعي**، معهد التخطيط القومي ،ص 05.

[3] كمال حمدي أبو الخير، **استراتيجية التنمية الزراعية**، مكتبة عين شمس، 1997، ص 182.

5. مساهمة الزراعة في الدخل الوطني:

يساهم القطاع الزراعي مساهمة فعالة في تكوين الدخل الوطني ويعتبر الدخل الوطني ومتوسط نصيب الفرد منه من أهم المؤشرات التي توضح التقدم الاقتصادي في البلد، وتختلف نسبة مساهمة كل قطاع في تكوين هـذا الـدخل حسب طبيعة الاقتصاد الوطني من حصة وطبيعة، ومدى تطور القطاعات الاقتصادية من جهة أخـرى، وبـذلك يصبح قطاع الزراعة مساهما كبيرا في عملية الادخار والاستثمار.

ولقد كان القطاع الزراعي يزود المجتمع بمعظم ناتجه الوطني، وبزيادة الإنتاج الزراعي ونمو مقدرة المجتمع على الادخار نشأت الأنشطة وقطاعات أخرى وبالرغم من مساهمته في تنمية القطاعات الأخرى إلا أن الزراعة كانت تعول 70 % من السكان حيث ساهمت فقط بتوليد 45% من الناتج القومي الإجمالي يعني أن متوسط نصيب الفرد في القطاع الزراعي يبلغ حوالي ثلث متوسط نصيب الفرد في القطاعات الأخرى، ومع التقدم الصناعي ينخفض نصيب الزراعة من الدخل الوطني والجدول الموالي يوضح مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثالث: التنمية الزراعية.

تعتبر التنمية الزراعية أحد جوانب التنمية الاقتصادية، فمفهومها يكاد لا يختلف في الأهداف والوسائل عن مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها، فقد عرفت التنمية الزراعية أنها كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعـــي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية[1] .

المطلب الأول: ماهية التنمية الزراعية.

1. مفهوم التنمية الزراعية.

عرفت بأنها العملية التي يتم من خلالها تحقيق أقصى ناتج زراعي ممكن أوهي إعادة ربط الموارد الاقتصادية بحيث يتحقق أقصى ناتج زراعي ممكن[2] .

إذا التنمية الزراعية مثل التنمية الاقتصادية هي عملية إدارة لمعدلات النمو حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي المزروعة (التنمية الأفقية) أو من خلال زيادة تكثيف رأس المال وضخ جرعات من التقدم التكنولوجي (التنمية الرأسية)[3].

ويتفق مفهوم التنمية الزراعية مع المفهوم العام للتنمية الاقتصادية، حيث يركز عن الجانب المادي وذلك باتخاذ كافة الإجراءات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي، وتكوين رأس المال من أجل التنمية الاقتصادية وذلك على حساب الجانب الاجتماعي، ويمكن التمييز بين نوعين من وسائل التنمية الزراعية، الأول هو إعادة تنظيم العلاقات الزراعية، والثاني زيادة الموارد الزراعية المستخدمة.

2. أهداف التنمية الزراعية.

إن الهدف الأساسي الذي ركزت عليه المدارس الاقتصادية في نظريات التنمية الاقتصادية هو زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي .وبما أن التنمية الزراعية جزء هاما من التنمية الاقتصادية فإنه يكفي استعراض الأهداف التي ركزت عليها التنمية الاقتصادية بشكل عام نظراً للترابط والتداخل في الجوانب التنموية المختلفة وبالتالي فإن ما تهدف إليه التنمية الاقتصادية يتمثل فيما يلي[4]:

- **زيادة الدخل الوطني الإجمالي ورفع متوسط نصيب الفرد إلى أقصى مستوى ممكن بتحقيق تراكم الرأسمال:** ويتم ذلك عن طريق زيادة النمو سواء في الناتج أو في الإنتاجية فهناك حاجة إلى إنتاج إضافي لتلبية الطلب المتزايد من جانب السكان الآخذين في النمو، وإلى زيادة الصادرات والحد من الاعتماد على الواردات، وإلى خلق وظائف جديدة وتلبية مطالب القطاعات الأخرى وإلى توليد المزيد من الإيرادات.

---

[1] حازم الببلاوي، **التنمية الزراعية إشارة خاصة للدول العربية**، معهد البحوث والدراسات العليا ، 1967 ، ص 22.

[2] سالم النجفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 25

[3] رفعت لقوشة، **قراءة في مفهوم التطور**، المكتبة الأكاديمية القاهرة، 1998، ص 11.

[4] خلف بن سليمان بن صالح الخضر النمري، **التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية**، مركز بحوث الدراسات الإسلامية،ج ص ص، (بالتصرف)، ص ص.

• **الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العمالة الكاملة:** بمعنى آخر التوصل إلى إنتاج أكبر قدر من الناتج المادي أو الدخل الحقيقي وتحقيق أعلى مستويات استغلال للموارد المتاحة والتشغيـــل الكامل للعمالة بهدف المحافظة على قيمة النقود ومع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار نتيجة الطلب الفعلي الزائد على العمالة الكاملة رغم تجنب المجتمع والاقتصاد الآثار السلبية لحالتي الكساد والتضخم. وللاستقرار أهمية خاصة بالنسبة للزراعة حيث تسعى إلى تحسين فترات الازدهار والانكماش في الدورة التجارية مع الأخذ في الحسبان ما يتسم به الإنتاج الزراعي من عدم الاستقرار بسبب تقلبات المناخ والمؤثرات البيولوجية وعدم الخضوع التام للسيطرة التنظيمية فيجب توسيع الاستثمار في المجالات المختلفة كاستصلاح الأراضي، إقامة مشاريع الري والتوسع في زراعة المحاصيل والتقليل من هجرة القوة العاملة من القطاع الزراعي إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى .

• **التقدم الاقتصادي:** يقصد به التقدم في الفنون الإنتاجية والذي اعتبره الكثير من الاقتصاديين* أبرز عناصر التنمية الاقتصادية وأهدافها حيث يتيح ارتفاع معدلات الاستثمار وبالتالي معدلات نمو الدخل الوطني وهو يؤثر بشكل مباشر في معدلات الادخار والاستثمار والهدف يحتاج تحقيقه إلى شرطين أساسيين هما:

- توفير البحوث العلمية المتواصلة والدقيقة.
- تراكم رؤوس الأموال الإنتاجية أو الاستثمار.

• **العدالة الاقتصادية:** يقصد بها توزيع عادل للدخل الوطني بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي أسهمت في تحقيقه وبين مختلف أفراد كل طبقة، والعدالة في توزيع منافع النشاط الزراعي بين المشاركين في الإنتاج هو من الأهداف الرئيسية لمعظم الحكومات وكثيرا ما تحدد السوق كيفية توزيع هذه المنافع.

• **الكفـــاءة:** فأي تبديد للموارد نتيجة استعمال مدخلات أكثر مما يلزم للحصول على ناتج معين هو خسارة محققة للاقتصاد، وقد يكون ذلك نتيجة لعدم دقة المعلومات أو لمؤشرات خارجية لا تخضع للسيطرة.

ويقتضي لتحديد أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية التعرف على طبيعة الموارد الاقتصادية المتاحة حيث يجب أن ترتبط عملية التنمية الاقتصادية الزراعية في هذه الدول بأهداف تكون في حدود الموارد الاقتصادية المتوفرة وفي إطار الأساليب التنموية المستخدمة فتكون ممكنة التحصيل وأن لا يحدث تعارض بين الأهداف الرئيسية والثانوية فتكون متكاملة مع أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة .

3. أسس التنمية الزراعية.

تعتمد التنمية الزراعية على مجموعة من الأسس يجب توافرها حتى تضمن النموذج الملائم للتنمية، إلا أن معظم الدول النامية تتميز بمجموعة من الخصائص والصفات الاقتصادية والاجتماعية حيث يمكن حصر أهم تلك الصفات التي تعتبر سمات للتخلف الاقتصادي بصورة عامة والزراعي بصورة خاصة بمتغيرات منها[1]: المشكلة

---

* منهم *HAGAN* في كتابه **أهمية التقدم في الفنون الإنتاجية للتنمية الاقتصادية** و *SCHUMPUTER* في **نظريته عن التنمية الاقتصادية.**

[1] سالم النجفي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 151 – 227

السكانية، عدم كفاية رأس المال وتراكمه، البطالة البنيانية والمقنعة، اختلال البنية الهيكلية للتجارة الخارجية وتخلف البنيان الاجتماعي والثقافي.

وتعتبر هذه المتغيرات من المعوقات للتنمية الاقتصادية الزراعية والتي من عناصرها الأساسية[1] :

- قصور الوسائل الادخارية.
- ضيق السوق وانخفاض الدوافع الاستثمارية.
- البنية الأساسية والهياكل الإنتاجية القائمة.
- حلقة الفقر المفرغة.
- أثر التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الدولية.

4. معوقات التنمية الزراعية:

وبصورة عامة فإن معظم القطاعات الزراعية سواء في الدول النامية أو المتقدمة تعاني من مشاكل ومعوقات اقتصادية تمنعها من تحقيق أهدافها التنموية، ومن بين هاته المشاكل التي تسود في الدول النامية والتي يمكن تجاوزها إذا وفرت الدول الإمكانيات والوسائل اللازمة لذلك وهي:

- **مشكلة العلاقة السكانية الأرضية:** حيث تتميز بارتفاع الكثافة السكانية الأرضية المزروعة فهناك فجوة كبيرة بين المتغيرين.
- **مشكلة الندرة النسبية لرأس المال في القطاع الزراعي:** وذلك بسبب محدودية الطاقة الاستثمارية سواء على المستوى الوطني أو على مستوى القطاع الزراعي أو العائلات .
- **مشكلة السعة المزرعية:** والتي تقاس بمقدار عناصر الإنتاج المزرعية مجتمعة أو بمجموع قيم هذه العناصر أو واحد منها وهي تختلف باختلاف الاستخدام التكنولوجي والكفاءة الإدارية وقد تحول هذه المشاكل دون سيادة التنمية الزراعية الملائمة في الدول النامية، حيث أن معالجتها تحتاج إلى رؤية اقتصادية موضوعية وذلك في إطار سياسة اقتصادية ملائمة ترتبط بسياسة زراعية تمكن من تحقيق الأهداف المرسومة للتنمية الزراعية في الإطار المحدد لها و وفق الإمكانات المتاحة والممكن استخدامها، ولا يكفي ذلك حتى تبدأ عملية التنمية الزراعية إذ يجب أن تتوافر بجانب المتغيرات المذكورة شروط أخرى تعتبر كظروف ملائمة تعمل في ظلها عوامل الإنتاج الزراعي، وهذه الشروط ضرورية لأداء باقي العوامل الاقتصادية بكفاءة مناسبة، وأهم الظروف الملائمة والشروط الضرورية لأداء برامج التنمية الاقتصادية الزراعية ما يلي:
  - الظروف الداخلية و الاستقرار السياسي.
  - اكتمال السوق أو استخدام الكفاءة التوزيعية للموارد الزراعية.
  - توافر الأنشطة الاقتصادية الزراعية التكميلية.

---

[1] *Dominick Salvatore, Edward T . dovling , **Schaum's outline of theory and problems of development economics** , 1977 , pp 45.50*

5. ضرورة الاهتمام بالتنمية الزراعية:

يرجع التقدم الزراعي الذي تحقق في الدول الصناعية إلى الوعي والجهد المبذول، حيث كان هدف السياسة الزراعية في معظم تلك الدول تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء استجابة لتحقيق دوافع الأمن الوطني، وكان الهدف إنتاج كافة المنتجات الغذائية وتفادي الاختلال في موازين المدفوعات وذلك بالتوسع في الإنتاج إما بهدف التصدير أو هدف الإحلال محل الواردات

وتتلخص الوسائل التي لجأت إليها هذه الدول لزيادة الإنتاج الزراعي فيما يلي[1]:

- التوسع في استخدام الأسمدة والمبيدات.
- التوسع في استخدام الميكنة.
- التوسع في استخدام البذور والنباتات الحسنة.
- التوسع الكبير في الخدمات والإرشاد الزراعي.

وبالتالي فحتى تستطيع الدول النامية تحقيق نتائج إيجابية وتنجح في زيادة الإنتاج الزراعي بمعدلات تفوق زيادة عدد السكان فإن عليها وضع استراتيجية تسعى إلى تحقيق هدفين أساسين هما:

- تحسين إنتاجية المزارع الصغيرة، ويمكن تحقيق هذا الهدف بطريقتين هما:
  - استخدام التقنيات الحديثة.
  - تبني السياسات السعرية الهادفة إلى توفير الحوافز الاقتصادية.
- توفير شروط التنمية الريفية وهناك ثلاثة شروط رئيسية لتحقيق التنمية الريفية.
- الإصلاح الزراعي.
- وضع سياسات مكملة للإصلاح الزراعي.
- توفير الخدمات الأساسية وإقامة الصناعات اليدوية.

رغم إتباع العديد من الدول النامية سياسات إنمائية فإن النتائج المحققة لم تكن مرضية إلا أنه في الحقيقة قد نجحت في زيادة الإنتاج الزراعي بمعدل أقل من نمو السكان، و يرجع ذلك إلى ضعف الموارد المالية والوضع السيئ لميزان المدفوعات بسبب نقص الصادرات من المنتجات الأولية وزيادة الواردات من الموارد الغذائية، كل هذه العوامل أدت على حتمية إتباع سياسات و برامج مؤسسات التأثير الدولي في التنمية.

---

[1] انظر: - محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، **مرجع سبق ذكره**، ص 360.

- عمر عزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 96.

المطلب الثاني: التنمية الزراعية في نظريات الفكر الاقتصادي التقليدية.

قبل الدخول في تحليل هذه النظريات خاصة في القطاع الزراعي سوف نستعرض أهم الاتجاهات التي سارت فيها نظريات التنمية والتي يمكن تلخيصها كما يلي[1]:

- إن القاسم المشترك للنظريات التي غطت الفترة منذ آدم سميت إلى المدرسة الكترية هو التركيز على أهمية التراكم الرأسمالي في عمليات النمو الاقتصادي.
- لقد بين الاقتصاديون الكلاسيك كيف أن التنمية الاقتصادية يمكن أن تعاق بسبب الضغوط السكانية مقترنة بندرة الموارد الطبيعية ، وقد قدم النيوكلاسيك آراء جديدة وحسنوا الآراء القديمة وخاصة فيما يتعلق بتحليل عملية الادخار والاستثمار وأكدوا على دور التقدم التكنولوجي.
- قدمت بعض التعديلات على التفسيرات التقليدية السابقة خاصة في مجال تحليل كيفية تمخض التراكم الرأسمالي عن التنمية الاقتصادية ، حيث تأتي دراسة شومبتر في إبراز دور المنظم في قيادة عملية التراكم ويبرز تحليل كينبز في مجال دمج نظرية أفضل عن الطلب الكلي مع نظرية التنمية القائمة.
- برزت بعد الحرب العالمية الثانية محاولات ترمي إلى محاولة تطبيق هذه النظريات في الدول النامية وبرزت إضافات جديدة في مجال تفهم أفضل لعمليات الانتماء الاقتصادي وللمعوقات التي تواجهه وسارت هاته الإضافات في اتجاهين ركز الأول على أسباب فشل الدول النامية في تحقيق عمليات إنماء سريعة متجددة بينما ركز الثاني على البحث عن العوامل الأساسية التي تتمخض عن النمو.

1. الطبيعيون Les physiocrates

الفيزيوقراطيون لفظة أطلقت على جماعة من الرفاق في فرنسا ف أوساط القرن الثمن عشر كانوا يعقدون اجتماعاتهم في بيت رئيسهم الدكتور فرنسوا كيناي François quenay و قد دخلوا التاريخ الاقتصادي تحت هذا الاسم فأنشأوا مدرسة علمية اقتصادية منضمة تتمثل في نشرا تهم التي تشرح مذهبهم الاقتصادي .

بسط الدكتور فرنسوا كيناي أبحاثه الاقتصادية في كتاب أخرجه سنة 1758 تحت اســـم الجدول الاقتصـــادي le TABLEAU ECONOMIQUE شبه فيه تداول الثروة داخل الجماعة الاقتصادية بحركة الدورة الدموية في جسم الإنسان[2].

يرى الطبيعيون أن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين طبيعية شأنها في ذلك شأن الظواهر الطبيعية و هذه القوانين تقوم في تنظيمها للحياة الاقتصادية على مجموعة من المبادئ المتعلقة بالنظام الطبيعي، والدورة الاقتصادية وكذا الريع ووظيفة الدولة، وأن الأسس تبنى عليها الطبيعيون أفكارهم و آراءهم فهي ملخصة في:

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها**، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2001، ص 64.

[2] محمد أحمد الفكاك، **أصول علم الاقتصاد**، مكتبة الوحدة العربية- المغرب ص 91.

- **المنفعة الشخصية**:إذ هي الحافز الذي يحث الناس على النشاط الاقتصادي ، ويدفعهم إلى زيادة قدراتهم الإنتاجية .
- **المنـــافسة** :ما دامت المنفعة الشخصية تدفع الأفراد و تحفزهم على النشاط الاقتصادي ، فمن الطبيعي وجود عنصر يحث الأفراد لتحقيق منافعهم و هذا العنصر هو التنافس فيما بينهم في الإطار الاجتماعي الطبيعي .

المفاهيم الأساسية للمدرسة الطبيعية : مما لا ريب فيه أن مذهب الطبيعيين كان أول مذهب جعل الاقتصاد علما مستقلا له مكانته الخاصة بين العلوم الاجتماعية الأخرى فقد فصل (كيناي) بين الدراسات الاقتصادية و الدراسات الفلسفية و العلمية و الدينية و حدد النظام الاقتصادي الذي يشكل فيها الفرد وحدة النشاط و فيما يلي أهم المفاهيم الاقتصادية في نظر الفكر الطبيعي :

مفهوم الثروة : ثروة الأمم عند الطبيعيين لا تكون بقيمة لا تملكهم من الذهب ، لا تكون بقيمة ما تنتجه .و الإنتاج عندهم هو كل عمل يخلق ناتجا صافيا و بناءا على ذلك فالزراعة وحدها هي التي تكون النشاط الاقتصادي إذا أساس الثروة هو الزراعة و لذلك اهتموا بالقطاع الزراعي كأهم قطاع اقتصادي و اعتبروا الصناعة و التجارة و الحرف المهنية أنشطة غير منتجة، والثروة تنتقل في المجتمع وفقا لقانون طبيعي ينظم دورتها بين طبقات المجتمع، وتنتقل من أيدي طبقة إلى أخرى حتى ترجع إلى النقطة التي بدأت منها لتعيد دورتها من جديد.

الحرية الاقتصادية: نادى الطبيعيون بفكرة الحرية الاقتصادية واعتبروها المهيمنة على النشاط الاقتصادي بدلا من سلطة الدولة التي تقتصر مهمتها على الكشف عن القوانين الطبيعية وإصدار التشريعات في نطاق القوانين الوضعية ومن مهام الدولة عندهم:

- حماية النظام الطبيعي.
- التعليم.
- القيام بالأشغال والإنجازات العامة.

كما كان للمذهب أثر في تقدير الحرية الاقتصادية عن طريق إلغاء الحواجز الجمركية وتحديد تجارة الحبوب وإلغاء نظام الطوائف الحرفية مقرراً حرية العمل.ويعتبر أول من قدم فكرة الحرية الاقتصادية وحرية العمل والانتقال مما يستلزم توسيع نطاق التبادل الداخلي والخارجي.

مفهوم القيمة: يرى الطبيعيون أن مصدر القيمة هو الزراعة باعتبارها القطاع الاقتصادي الوحيد المنتج في نظرهم للثروة.

مفهوم التوزيع:يقصد بهذا المفهوم توزيع الناتج الكلي على الفئات المساهمة في إنتاجه، فالطبيعيون ركزوا على تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات: الطبقة المنتجة وهم العاملون في الأرض، طبقة ملاك الأراضي، والطبقة العقيمة التي تحوي جميع المواطنين غير الممارسين للنشاط الزراعي، وعلى أساس هذا التقسيم يتم توزيع الناتج الصافي حسب المثال المشهور الذي ذكره كيناي.

2. أراء ونظريات المدرسة الكلاسيكية:

وبعد استعراض أهم الاتجاهات التي سارت فيها نظريات التنمية ، نحاول فيما يلي استخلاص وجهات نظر بعض المفكرين في التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة وصولا إلى تصور عام للنظرية أو للتوجه العام التي تدور حوله هاته الأفكار .

أ- النمو عند آدم سميث: (1723-1790) :تعتبر آراء "**آدم سميث**" المدخل الأساسي لأفكار المدرسة الكلاسيكية وتستطيع من أفكاره التعرف على وجهة نظره ومن بينها آرائه في[1].

- **القانون الطبيعي**: ويعني افترض التصرف الرشيد من قبل أفراد المجتمع وسياسة حرية التجارة.
- **تقسيم العمل**:حيث يعتبر الأساس لرفع الإنتاجية عن طريق التخصص في أنشطة معينة وخفض الوقت ويتم عن طريق استخدام الآلات والمعدات المتخصصة فيؤكد آدم سميث حاجة الاقتصاد الوطني إلى تراكم رأس المال من أجل التوسع في تقسيم العمل ويضيف قيد آخر على تقسيم العمل في رأيه وهو حجم السوق.
- **تراكم رأس المال**:يعد شرطا أساسيا لتحقيق التنمية حيث تتوقف على مدى قدرة الأفراد على الادخار وبالتالي على الاستثمار وتزايد التراكم الرأسمالي في المجتمع يتوقف على تزايد حجم الجزء المدخر من الدخل .
- **علاقات التبادل في المجتمع**: فإنها تدور بين ثلاث فئات تضم الفلاحين والمنتجين ورجال الأعمال فتنمية الزراعة تؤدي إلى اتساع النشاط التجاري والنشاط الحرفي مما يؤدي إلى اتساع السوق (باعتبار حجم السوق في نظر آدم سميت قيد من قيود تقسيم العمل)ويؤدي اتساع السوق إلى احتياج الزراعة إلى مزيد من مستلزمات الإنتاج والتقنية الحديثة فيزداد طلب الفلاحين على منتجات الحرفيين والتجار، ومن هنا فإن التنمية الاقتصادية في وجهة نظر آدم سميث هي مسألة تراكمية فحيث يبدأ تقسيم العمل يترتب عليه ارتفاع الإنتاجية وخصوصا عندما يتوافر قدر من الطلب الفعال وحجم مناسب من رأس المال مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني ويؤثر في زيادة السكان حيث يعتبر حافزا ودافعا له فيزداد الطلب ويتسع السوق ومن ثم يزداد الادخار .

وأخيرا فإن تصور آدم سميث لمراحل النمو إلى أن المجتمع يمر بمرحلة التنمية الزراعية ثم تتبعه التنمية الصناعية وأخيرا تتسع النشاطات التجارية وتتكامل الأنشطة الاقتصادية المختلفة[2].

ب- النمو عند دافيد ريكاردو (1772-1823): يعتبر " **دافيد ريكاردو** " في مقدمة الاقتصاديين الكلاسيك ذوي خبرة واسعة خاصة في مجال أسواق المال والاقتصاد وقد وضع مجموعة من الأفكار الهامة في كتابه الشهير (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب) حيث أثرت المتغيرات البيئية والعصر الذي عاش فيه في صياغة أفكاره في التنمية الاقتصادية بصورة واضحة كما أنه عاصر فترة معطيات الثورة الصناعية في أوروبا وقد أعتبر ريكاردو الزراعة في مقدمة الأنشطة الاقتصادية في مجال التنمية الاقتصادية إذ أن توفير الغذاء محور نظامه التحليلي واعتمد

---

[1] أنظر: - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **مرجع سبق ذكره** ، ص 60-62 .

- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **مرجع سبق ذكره**، ص 69-70.

[2] سالم النحفي، **مرجع سبق ذكره**.

بصورة أساسية على قانون الغلة المتناقصة واعتبر أن العملية الإنتاجية تعتمد على متغيرات ثلاثة أساسية:" الرأسماليين-العمال- أصحاب الأراضي"[1].

كما يعتقد أن الطلب على الأراضي الزراعية يزداد بزيادة عدد السكان وتراكم رأس المال، ولذا فإن المنتجين يضطرون في ضوء الطلب المتزايد على الموارد الغذائية إلى استخدام الأراضي الأقل خصوبة من ناحية واستخدام أكثر كثافة للأراضي الخصبة من ناحية أخرى مما يقربهم من قانون تناقص الغلة في مجال الإنتاج الزراعي[2] .

وقد قامت أفكاره على مجموعة من الافتراضات أهمها[3].

- أن عرض الأرض ثابت، وكل الأرض تزرع محصولا واحدا ، مع سريان قانون تناقص الغذاء.
- أن الربح هو مصدر تراكم رأس المال.
- افترض أن العمال والملاكين ينفقون دخولهم في مجال الاستهلاك وأن الفئة الوحيدة التي تمارس عملية الادخار هم الرأسماليون ثم تستثمر ادخارا تهم .

ويمكن توضيح نموذج النمو الاقتصادي لدى " ريكاردو " كما في الشكل التالي :

الشكل رقم (02): نموذج النمو الاقتصادي لدى ريكاردو.

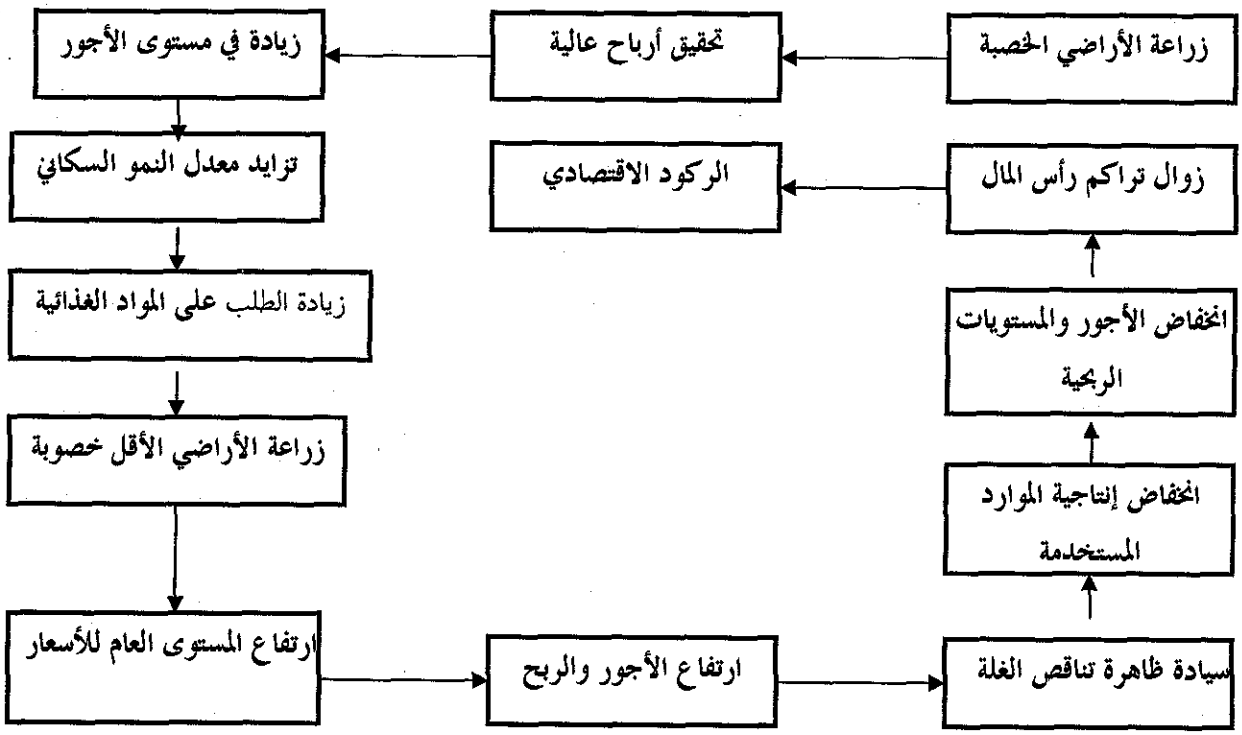

المصدر: انظر: - سالم النجفي، **التنمية الاقتصادية الزراعية** ، مرجع سبق ذكره، ص 76.

- عمر عزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

---

[1] عمر عزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 44.

[2] سالم النجفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 73.

[3] أنظر: - سالم النجفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 74- 76 .

- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 63-68.

تصورات ريكاردو في النمو الاقتصادي بصورة عامة فإن "**ريكاردو**" قد أعطى القطاع الزراعي أهمية كبيرة واعتبر الإفادة من التقنية هي السبيل الأساس لتنمية هذا القطاع، وأنه يمكن لكافة شرائح المجتمع الإفادة من استخدام التقنية في عمليات الإنتاج الزراعي، كما لم يهمل تنمية القطاع الصناعي واعتبر كذلك استخدام التقنية والعامل السكاني من المتغيرات المؤدية إلى زيادة معدل النمو السكاني، واعتبر التجارة الخارجية تعمل على زيادة الاستفادة من الموارد عن طريق إعادة التخصيص .

نحاول تتبع دورة مفهوم التنمية الزراعية عبر المدارس و النظريات المختلفة مع تناول للقضايا التي واكبت الدورة.

ج- **أسس النمو عند المدرسة الكلاسيكية:** لقد صاغت المدرسة الكلاسيكية عدة أسس نظرية لعملية النمو، ويمكن استقراء هذه الأسس كما يلي[1]:

- إعادة اكتشاف مفهوم الفائض الزراعي، ثم وظيفة كمحور ارتكازي لعملية النمو الاقتصادية على المستوى الوطني و من ثم فإن القطاع الزراعي هو المحرك الأول لعملية التنمية
- صبغ عملية التنمية بالصبغة الإدارية دون الرهان المطلق على علاقات السوق.
- ربط عملية التنمية بإعادة هيكلة اقتصادية للأوزان النسبية للقطاعات، بحيث يرجع الثقل النسبي للقطاع الصناعي.
- اعتبار أن أجر العامل الزراعي يعادل أجر الكفاف حيث زيادة الفائض الزراعي الفعلي يؤدي بشكل غير مباشر إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي كمعيار أساسي للتنمية.
- التسليم مبدئيا بأن النشاط الزراعي يخضع لدالة إنتاجية متناقصة.
- القبول بأن سياسات التنمية تستهدف التشغيل الكامل و بالتالي استبعاد كل أشكال البطالة.

وهذه الأسس تجد صداها في المدخل التحليلي **لنيركس** كما يلي[2]:

- القطاع الزراعي يتسم بالبطالة المقنعة، حيث الإنتاجية الحدية للعمل الزراعي تعادل الصفر.
- يمكن نقل الفائض في القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي ونقل البطالة الزراعية المقنعة إلى القطاع الصناعي، و هكذا فإن عملية التنمية سوف تخلص إلى[3]:
- زيادة حجم الإنتاج على المستوى الوطني.
- زيادة متوسط الدخل الفردي على المستوى الوطني من ناحية و على المستوى القطاعي من ناحية أخرى.
- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بالترجيح النسبي لثقل القطاع الصناعي.
- نفي أشكال البطالة و في مقدمتها البطالة المقنعة في القطاع الزراعي.

---

[1] رفعت لقوشة، **مرجع سبق ذكره**، ص14-17.

[2] زبيري رابح، **الإصلاحات في قطاع الزراعة وأثره على تطويره**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر1997.

[3] انظر: - عمر عزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 47.

- رفعت لقوشة، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

ما يمكن استنتاجه مما سبق بعض العناصر الأساسية التالية:

- إن هذه المدرسة لم تعط أي اهتمام حقيقي للتنمية الزراعية على الرغم من افتراضها بأن القطاع الزراعي هو المحرك الأول لعملية التنمية.
- إن المدرسة الكلاسيكية للتنمية الزراعية ترفض تعادل الأجر في كل من القطاع الزراعي والصناعي مع أجر الكفاف.
- زيادة الإنتاج الزراعي لن تكون رهناً لتراكم رأس مال ولكنها تبقى رهناً بالتوسع الأفقي في رقعة الأراضي الزراعية، ويبقى النشاط الزراعي أسيراً لمرحلة الغلة المتناقصة.

كل هذه الاستنتاجات تقودنا إلى عدد من التخمينات التحليلية التي لعبت دورها فيما بعد كمؤشر لعديد من نظريات التنمية التي أعقبت المدرسة الكلاسيكية و هي نقاط الارتكاز التي دارت حولها التفرعات النظرية في فكر التنمية خلال العقدين الخمسينات و الستينات وحملت هذه التفرعات عدة توقعات تمثلت أساسا في نظريات النمو غير المتوازن و نماذج النمو المتوازن[1]:

- إن القطاع الزراعي هو فاعل رئيسي في عملية التنمية في مراحلها الأولى و لكن دوره يتضاءل في مراحلها الثانية و من تم فإن التنمية الزراعية ينبغي تأجيلها و إرجاؤها حتى تكتمل مراحل التنمية الصناعية(ما عدا التوسع الأفقي في أراضي جديدة)
- إن الاستمرار المضطرد لعملية التنمية يسلك كدالة للاستثمار و إذا كان القطاع الزراعي يوفر الاستثمارات الأولية من خلال الفرق بين الفائض الزراعي المحتمل و الفائض الزراعي الفعلي، فإن الاستثمارات التراكمية فيما بعد ينبغي أن تتولد من خلال اطراد معدلات الأرباح في دورة نشاط تسمح بتراجع الأجور على الدخل في اتجاه التشغيل الكامل.
- إن القبول بزيادة الدخل الفردي كمعيار للتنمية من ناحية بانتقاء كل أشكال البطالة كهدف للتنمية، من ناحية أخرى يقودنا إلى التأويلات التالية:

– زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي يعني أن معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي يفوق معدل نمو السكان.

– إن معدل نمو الناتج الزراعي وفقا لتحليل المدرسة الكلاسيكية يعادل "صفر"بينما يزداد الناتج الصناعي بمعدل يعادل معدل نمو عرض العمل الصناعي (حجم البطالة المقنعة الزراعية\حجم العمالة الصناعية) + معدل التغير في الإنتاجية المتوسطة للعمل الصناعي.

– بافتراض أن معدل التغير في الإنتاجية المتوسط للعمل الصناعي تساوي"صفر" عند مستوى التشغيل الكامل وانتقاء البطالة فإن معدل نمو العرض الصناعي يساوي زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي(معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي> معدل نمو السكان)، أي أن معيار التنمية يمكن إعادة التعبير عنه باعتباره تفوق معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي على معدل نمو السكان بشرط تكافؤ الأول مع معدل نمو عرض العمل.

---

[1] إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاديات التنمية**، دار هومة، الجزائر،1997،ص ص 81-90.

و لكن بشكل لا يمكن تصور إمكانية تطبيق تلك الأفكار على البلدان النامية، و لكنها أفادت تماما في الانتباه إلى مسألة زيادة السكان في تلك البلدان بمعدلات أعلى من معدلات زيادة الغذاء وكذلك مسألة تخلف التكنولوجيا في علاقتها بقانون تناقص الغلة.

3. التنمية عند كارل ماركس: يمكن صياغة أهم الأفكار كما يلي:

تعتبر نظرية **كارل ماركس** من النظريات القائدة في مجال فلسفة التاريخ والتطور الاقتصادي، أما بالنسبة للعناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية في النظرية الماركسية فكانت كما يلي:

- **الخلفية الفلسفية:** تأثير بأفكار **هيجل** فيما يخص التطور الديالكتيكي والبحث في أسباب تطور المجتمع الإنساني والتغير المادي للتاريخ.
- إتباع الأسلوب العلمي في كشف الظواهر وتتبعها.
- تستند القوانين الاقتصادية إلى العلاقة بين أفراد المجتمع وقد توصل إلى عدة نظريات أهمها على الإطلاق: نظرية فائض القيمة ونظرية إعادة الإنتاج.

ويتضمن تحليل ماركس للتنمية في المدى الطويل أربع متغيرات هي:

- بؤس العمال و تزايده.
- انخفاض معدل الربح.
- الدورات الاقتصادية.
- تجميع رأس المال.

حسب ما يعتقد أن سبب بؤس العمال هي الطبقة الرأسمالية، و يعتقد كذلك أن الحجم المطلق لفائض القيمة سوف يزداد نتيجة تزايد الناتج الصناعي، يرافقه زيادة في شقاء العمال نتيجة انخفاض أجورهم، و يعتبر أن هناك ثلاثة عوامل أساسية تعتبر مسببة للدورات الاقتصادية التي هي قصيرة الأجل و هي:

- انخفاض معدل الربح.
- الاختلاف و التباين بين القطاعات الإنتاجية المختلفة.
- انخفاض الطلب.

4. عند شومبيتر[1]: لقد رفض شومبيتر العديد من أراء و مفاهيم كارل ماركس و الكلاسيك في تفسير ظاهرة التنمية الاقتصادية بالرغم من تأثره ببعض الاقتصاديين المحدثين، و قد استخدم الأفكار و أدوات التحليل الاقتصادي التي قدمها النيوكلاسيك عوضا عن الأفكار و المفاهيم الماركسية، ويرى أن التنمية الاقتصادية تحدث غالبا في صورة قفزات وتدفقات غير منتظمة و تجري معظم الاستثمارات الضخمة و التي تدفع الاقتصاد إلى الأمام في تصور شومبيتر في ظل ظروف عدم التأكد، و قد اعتبر أن هذه القوات الدافعة تتطلب نوعا معينا من الأشخاص هو المنظم الذي يحرك و يدفع الأشياء إلى الأمام و عليه فإن التنظيم في نظره هو المفتاح لعملية التنمية

[1] محمد عبد العزيز عجيمة ومحمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص ص91-97.

حيث يقوم المنظم بإدخال الابتكارات إلى الاقتصاد الوطني سواء عن طريق طرق مزج جديدة لعوامل الإنتاج أو إدخال سلع جديدة إلى السوق و استخدام طرق إنتاج جديدة، أو القيام بفتح أسواق جديدة أو تنمية موارد جديدة.

أما في الجانب الزراعي فإن التغيرات التي يقوم بها المنظم تأخذ أحد الأشكال التالية:

- إدخال واستنباط سلع جديدة أو إدخال زراعة محصول جديد أو استنباط صنف يتسم بوفرة محصوله أو مقاومته للظروف البيئية.
- استخدام وسيلة أو أسلوب جديد في الإنتاج أو استحداث أسلوب حديث في العمليات الزراعية.
- العمل على إيجاد أسواق جديدة للسلع أو المحاصيل المنتجة التي تخلق طلبا متزايدا على المحاصيل التصديرية.
- استغلال مورد جديد من الموارد الخام و توجيه استخدامه بصورة مثلى.
- إعادة تنظيم قطاع اقتصادي كصناعة من الصناعات أو إحدى الصناعات الزراعية باعتبارها جانبا قائدا في مجال القطاع الاقتصادي السائد.

ورغم التحليل الجيد للتنمية الاقتصادية الذي قدمته النظرية و دراستها لأهم الظواهر الاقتصادية إلا أنها تبقى قاصرة كأسلوب للتنمية الاقتصادية في الدول النامية و خاصة في الوقت الحاضر.

5. النموذج الكينزي في التنمية الاقتصادية:

لقد كانت منطلقات **كينز** في وضع نظريته المشهورة عن العمالة عقب فترة الركود الاقتصادي خلال الفترة 1929-1933 لمعالجة أزمة النظام الرأسمالي عام 1936 و تعتبر آراؤه منحى جديد في الفكر الاقتصادي، حيث وضع مجموعة من الأسس لمعالجة عيوب النظام الرأسمالي ووضعه في طريق النمو الاقتصادي، فبعد الدراسة والتحليل توصل إلى أن المسألة تكمن في جانب الطلب الفعلي و تصريف السلع و ليس في جانب عرض السلع التي اهتم بها الكثير من الاقتصاديين و قد اهتم كينز بالتحليل الكلي واعتبر أن الطلب الفعال هو المحور والشرط الأساسي للتنمية الاقتصادية وتوصـــل إلى علاقـــة بين زيادة الاستثمار و الدخل الوطني مما يسمى بالمضاعف.

ورغم أن تحليل **كينز** قد ركز على الاقتصاديات المتقدمة فإن اقتراحاته في مجال السياسة الاقتصادية قد اجتذبت الأنظار لكثير من الدول النامية فأثيرت مسألة البرامج الاستثمارية الحكومية الممولة عن طريق عجز الميزانية.

وقد أقر **كينز** بضرورة توجيه النشاط الاقتصادي-مخالفا بذلك الفكر الكلاسيكي- إذ انصرف التحليل الكينزي إلى أن الطلب الفعلي يمكن أن يكون عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، و هذا يعني أن هناك موارد لا تسهم في النشاط الوطني، كما قد يحصل أن الطلب الفعلي يكون أكبر من المستوى اللازم للتشغيل الكامل(حالة التضخم) ولذا اعتبر كينز التدخل الحكومي لتوجيه النشاط الإنتاجي مسألة ضرورية لتحقيق المستوى الأقرب "إلى التشغيل الكامل سواء في الاقتصاد المتقدم أو النامي، إذ أن التشغيل الكامل لا يتم تلقائيا.

6. نظرية النمو غير المتوازن:

تعتبر هذه النظرية محاولة لإدارة عملية التنمية من خلال إحداث فروق عمديه بين معدلات النمو مفردات التركيب الاقتصادي كان معظم ما تضمنته التحليلات السابقة ومدخلات التحليل لهذه النظرية إضافة إلى نظريات النمو المتوازن حيث بدأت نظرية النمو غير المتوازن **"لهيرشمان"** (*HIRCHMAN*) من حيت انتهت النظرية الكلاسيكية من الرهان على القطاع الصناعي وقضية التشغيل الكامل ومحدودية دور القطاع الزراعي في مرحلة التنمية، فإن انطلاق حافز النمو غير المتوازن يصبح هو المخرج لاستمرار عملية التنمية حيث تزداد معدلات نمو القطاع الصناعي بشكل متسارع تسمح بـــ:

- إعادة تعديل معدلات التبادل لصالح السلع الزراعية مما يسمح بإحداث تراكم داخل القطاع الزراعي كمقدمة للتنمية الزراعية الرأسية.
- استيعاب جزء أكبر من العمالة الزراعية في النشاط الصناعي، ومن تم يتحول القطاع الزراعي إلى قطاع محدث، ونظرية هيرشمان أبقت على فرضية إخضاع النشاط الزراعي لدالة إنتاجية متناقصة الغلة، ومن هنا افترضت أن خفض حجم العمالة الزراعية هو أحد شروط التنمية الزراعية الرأسية.

ولقد لاقت هذه النظرية الكثير من الانتقادات خاصة ما يتعلق بخفض العمالة الزراعية، ونتيجة لهاته الانتقادات صاغ الكيتريون نماذج النمو المتوازن.

7. نماذج النمو المتوازن والتنمية الزراعية: إن من ابرز هذه النماذج، نموذج *Domar* ونموذج *Harrod* ونموذج *Kaldor* حيث وضع هارود مجموعة من الافتراضات تشير إلى أن[1]:

- الادخار الصافي يمثل نسبة ثابتة من الدخل فيكون الادخار دالة للدخل.
- يتوقف الاستثمار على معدل الزيادة في الدخل أو السرعة التي ينمو بها الناتج.

أما **دومار** فانشغل بكيفية الوصول إلى معدل نمو الدخل الوطني يحافظ على مستوى العمالة الكاملة[2]، أما بالنسبة **لكالدور**، فقد اعتبر التقدم التكنولوجي ضمن المتغيرات الداخلية لنموذج النمو[3]، وقيمة الأفكار التي جاءت في النماذج الثلاثة هي[4]:

– التأكيد على أن النمو المتوازن يعني تماثل معدلات الدخل والاستثمار وعرض العمل في ظل التشغيل الكامل، وأهميتها من منظور التنمية تكمن في:

---

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص132.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص139.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص211.

[4] رفعت لقوشة، **مرجع سبق ذكره**، ص21-22.

* التصريحات الرقمية التي جاءت في دراسة هارود (والتي أشارت إلى أن معدل الاستثمار ينبغي أن يقترب من حوالي 25% في حين المعامل الحدي لرأس المال يعادل حوالي 3، وبالتالي فإن معدل النمو المرغوب للدخل يؤول إلى 5%).
* النتائج الفعلية التي ترتبت على السياسات التي اعتمدت نموذج هارود – دومار وخاصة النتائج التي شهدها القطاع الزراعي .

– التأويلات التحليلية لنموذج كالدور و التي تربط بين التضخم و التنمية الزراعية .

– إلا أن النتائج التطبيقية للنموذج جاءت بانعكاسات سلبية على التنمية الزراعية في إطار العلاقات القطاعية الزراعية – الصناعية، حيث ارتفع معدل الاستثمار الصناعي بـ 27% لكن معدل الاستثمار الزراعي تراجع إلى حوالي 8% و هكذا انتهت تطبيقات النموذج إلى التأثير سلبا على التنمية الزراعية من خلال:

* إعادة توزيع الاستثمار لغير صالح قطاع الزراعة
* نمو الناتج الزراعي بمعدل يكافئ تقريبا معدل نمو السكان
* زيادة متوسط الدخل الفردي للسكان الزراعيين بمعدل يقترب من حوالي 3, 1 % (وهو معدل أقل من المقدر 2, 2 %).

وجاءت الإحصاءات والدراسات لتؤكد هذه النتائج المعاكسة، فلم يتجاوز متوسط نسبة الاستثمار الزراعي/ الاستثمار الكلي في بلدان العالم الثالث حوالي 12,3 % في مقابل 45% للاستثمار الصناعي وتم التضحية بالتنمية الزراعية.

8. نظرية مراحل النمو الاقتصادي "والت روستو" "*walt rostow*": تعتبر من أبرز المساهمات التي ظهرت في مطلع الستينات وهي عبارة عن تحليل رأسمالي لمفهوم التنمية الاقتصادية، و الفكرة الرئيسية في نظرية مراحل النمو الاقتصادي أن الاقتصاد الوطني لبلد ما يسير في طريق طويل ومعقد، ولا يمكن للنمو والتقدم أن يتحققا إلا إذا سارا في هذا الطريق ويتجاوز مرحلة تلو الأخرى من مراحلها الخمسة التي حددتها النظرية كما يلي[1]:

المرحلة الأولى: المجتمع التقليدي.

تتسم هذه المرحلة بانخفاض الإنتاجية الزراعية بسبب استخدام الطرق البدائية في الإنتاج و يكون الهدف الرئيسي من الإنتاج هو لغرض الاستهلاك العائلي و ليس للسوق، إذ تلعب العائلة دورا بارزا في التنظيم الاجتماعي، هذا بالإضافة إلى هيمنة النظام الإقطاعي و ذلك بحكم تركيز ملكية الأراضي الزراعية بعدد محدود من كبار الملاك و بالتالي غياب السلطة المركزية في المناطق الريفية، و يعتبر الوعي بالفنون الإنتاجية محدودا و طبيعة الأسواق غير متسعة و يغلب على الاقتصاد الوطني الطابع الزراعي.

---

[1] عبد الوهاب الأمين، **التنمية الاقتصادية، المشكلات و السياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية**، دار حافظ للنشر و التوزيع، ط1، 2000، ص ص47-53.

المرحلة الثانية: مرحلة التهيؤ للانطلاق.

تعتبر بمثابة مرحلة انتقالية يتم خلالها زيادة الاستثمارات في البنى التحتية للاقتصاد وخاصة في مجال التعليم والتدريب واستخدام وسائل الإنتاج الحديثة في الزراعة لغرض زيادة الإنتاجية وتوفير الحوافز الاقتصادية للمزارعين للإنتاج من اجل السوق وتوفير الطرق لتسهيل عمليـــة نقـــل المنتجـــات الزراعية وتسويقها في المناطق الحضرية، مما ينعكس على دخول المزارعين بالزيادة و من ثم زيادة طلبهم على السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الصناعي لتوفير السلع محليا بدلا من استيرادها فتبدأ عملية خلق التشابك بين القطاع الزراعي وكل من القطاع الصناعي والخدمي، أما تحليل الانطلاق فحسب" **روستو**" يكمن في رفع نسبة الاستثمار بحيث تصبح زيادة الإنتاج أكبر من نسبة زيادة السكان و يتم ذلك عن طريق استخدام الفنون الإنتاجية وتسهيلات للتمويل والإقراض و قد أكد"**روستو**" على أن رحلة الانتقال تتطلب تغييرات تؤثر تأثيرا فعالا في مجال الإنتاج وخاصة بالنسبة للمواد الغذائية.

وبالنسبة للمسألة الزراعية فإن مهام القطاع الزراعي تتحدد بثلاث أدوار أساسية في هذه المرحلة وهي[1]:

- أن توفر الزراعة مزيدا من المواد الغذائية لإطعام الأعداد المتزايدة من السكان فضلا عن اعتبار القطاع الزراعي مصدر توفير النقد الأجنبي من خلال صادراته.
- أن تؤدي الزراعة دورها في هذه المرحلة من حيث تمويل مستلزمات الإنفاق الحكومي من خلال الضرائب المفروضة على ناتج هذا القطاع.
- كما أن على القطاع الزراعي أن يقدم جانبا كبيرا من فائض الدخول المحققة فيه للقطاعات اللازراعية خاصة القطاع الصناعي وتمكين المنتجين من توظيف هذا الفائض في المجالات الإنتاجية لقطاع الصناعة وقد أشار إلى ضرورة تعبئة المؤهلات والجهود البشرية والموارد الاقتصادية وتوظيفها في سبيل الانتقال والتقدم ويجب أن تتكفل الدولة بمهام البنية الأساسية للاقتصاد الوطني حتى تكتمل شروط الانتقال.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق.

تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل الخمسة المذكورة حيث تحتل الأساليب الفنية في الإنتاج محل الطرق و الأساليب الإنتاجية القديمة و تتسم هذه المرحلة بزيادة التشابك بين القطاعات الاقتصادية و تحديثها من خلال زيادة معدلات الاستثمارات السنوية إلى 15-20% من الناتج الوطني الإجمالي، وتتسم هذه المرحلة باستخدام الأساليب الحديثة في الزراعة و زيادة الإنتاجية الزراعية، و يتم زراعة أرض جديدة و تستغل موارد إنتاجية جديدة فضلا عن التوسع في مجال الخدمات و هناك بعض المتغيرات يكون لها آثار مهمة في مرحلة الانطلاق[2].

---

[1] أنظر: - سالم النجفي، **مرجع سبق ذكره**، ص121-131.

- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **مرجع سبق ذكره**، ص156-163.

[2] سالم النجفي، **مرجع سابق**، ص ص:133-137.

- **عرض رؤوس الأموال:** حيث يتمدد حجم رؤوس الأموال المخصصة للإقراض من مصدرين أساسيين:
  - التغيرات الحاصلة في مجالات الدخول والتدفق الناتج عنها وكذلك من إستيراد رأس المال من العالم الخارجي.
  - إعادة توظيف الأرباح و تراكماتها في القطاعات المهيأة للنمو
- **رجال الأعمال:** تتطلب مرحلة الانطلاق توافر عدد من الأفراد لديهم القدرة على المعرفة لفهم الابتكارات العلمية و توظيفها و المعرفة التقنية، و هذا ما تفتقر إليه الدول النامية.

ويمكن تصنيف القطاعات الاقتصادية إلى فئات ثلاثة:

- قطاعات للنمو الرئيسي.
- قطاعات للنمو التكميلي.
- قطاعات للنمو المستمر.

ليس من الضروري أن تمر كافة البلدان النامية بهذه المرحلة إذ يكفي أن تتوفر المتغيرات الآتية ليكون مؤهلا للانطلاق.

- توافر طلب فعال بالنسبة للسلع التي تشكل نابحا لقطاعات النمو.
- وجود وظائف إنتاجية جديدة.
- إمكانية توليد الدخل اللازم لعملية الانطلاق.
- أن تكون القطاعات الأساسية للاقتصاد الوطني قادرة على أن تحدث بتوسعها سلسلة من متطلبات توسيع الطاقة الإنتاجية، وتخلق الإمكانيات لنشوء الوظائف الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

المرحلة الرابعة: مرحلة النضوج.

تتسم هذه المرحلة بزيادة القدرات التقنية للاقتصاد المحلي و استخدام الفنون الحديثة، وغالبا ما يتحدد حجم الاستثمار بين حوالي (10%-20%)من الدخل الوطني بحيث يمكن أن يحقق هذا الاستثمار جانبين أساسيين: أولهما زيادة في الناتج أكبر من الزيادات السكانية المنتظرة، وكذلك يحقق قدرة على التحسين المستمر في فنوت الإنتاج، وتتسم هذه المرحلة أيضا بظهور صناعات قائدة لعملية النمو الجديدة و يزداد دور السياسات الاقتصادية، و عن من أهم هذه المرحلة هو انخفاض نسبة العمالة في القطاع الزراعي إلى أقل من 20% من قوة العمل الفاعلية للاقتصاد المحلي و زيادة أهمية العمالة الماهرة في سوق العمل.

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير.

تتسم هذه المرحلة بانتشار ظاهرة الاستهلاك على نطاق واسع و تحول الصناعات نحو إنتاج سلع استهلاكية وخدمية و التحول نحو تحسين نوعية الحياة الرفاهية، وحتى تستطيع الدولة المحافظة على هاته السمات و زيادتها فإنها نتيجة إلى:- زيادة النزعة الوطنية و تحقيق مصالحها، توجيه الدخل لتحقيق مستويات عالية من الرفاهية والعدالة الاتجاه نحو توسيع الناتج الوطني.

إن مرحلة الاكتمال التي تعتبر مرحلة سادسة في تحليل **روستو** حيث تصبح التكنولوجيا مطبقة بشكل واسع فهي مرحلة غامضة لأنها لم تعط تفسيرات واضحة ودقيقة لنوع التكنولوجيا التي يمكن استخدامها للوصول إلى الاكتمال الحقيقي وتعتبر هذه المرحلة أمرا صعبا في التطبيق الميداني وتبقى في شكلها النظري ، إلا أن جوهر نظريات المراحل يتمثل في أن النمو الاقتصادي لا بد وان يسير في سلسلة معينة ذات خطوات محددة ومعرفة بوضوح.

ومما نلاحظه أن بعض بلدان العالم الثالث هي في المرحلة الثالثة من مراحل النمو إلا أن اقتصادياتها ما زالت تتسم بالازدواجية أي مازالت تملك خصائص المرحلة الأولى خاصة من حيث تخلف القطاع الزراعي و كذلك القطاع الخدمي، ومازالت هاته البلدان عاجزة عن تحقيق التقدم التقني أو الفني أضف إلى ذلك أساسا أن معظم دول العالم الثالث لا تملك الفروض الأساسية لهذه النظرية، و بالتالي من الصعب تتبع مراحلها في المحاولات الإنمائية و لا تكفي وحدها لتفسير مراحل تطورها و تحقيق الأهداف المرغوبة خاصة في ظل عدم ملاءمة العوامل الخارجية.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التنمية الزراعية.

1. **إستراتيجية تلبية الاحتياجات الأساسية:** من رواد هذه الاستراتيجية"*Bettelheim*" الذي أكد في كتابه" التخطيط و النمو المتسارع" على تجاوز معدل نمو الدخل الحقيقي لمعدل نمو السكان كمعيار ضروري للتنمية، وأضاف معيارين آخرين[1]:

- رفع مستوى المعيشة لمجموع السكان.
- زيادة إنتاجية العمل بمعدلات متنامية.

وكلا المعيارين يرتبطان مباشرة بالقطاع الزراعي، فرفع مستوى المعيشة لمجموع السكان بتلبية احتياجاتهم الأساسية يعني ضرورة تفوق معدلات نمو الناتج الزراعي على معدلات نمو السكان، كما أن زيادة إنتاجية العمل يعني- زراعيا- مزيدا من التكثيف الرأسمالي في القطاع الزراعي دون الحاجة إلى نقل العمالة الزراعية إلى خارج القطاع، أي أن هذه الاستراتيجية تقبل بالتنمية الزراعية الرأسية دون الشرط المسبق" لهيرشمان وكلارك" والذي ينص على ضرورة خفض العمال الزراعية.

وبالتالي فإن هذه النظرية قراءة جديدة لمفهوم الاستثمار و لعلاقته مع الاستهلاك، خاصة في القطاع الزراعي، وهي تسمح عمليا برفع حجم الاستثمارات الفعلية في القطاع الزراعي إلى مستوى يفوق حجم الاستثمارات الرسمية والهدف هو كسر حلقة الفقر خاصة في القطاع الزراعي و الذي لم يتحقق في هذه الاستراتيجية خاصة مع أزمة ثمانينات القرن الماضي، فازداد الفقر و تراجعت التنمية في دول العالم الثالث، وفي الواقع فإن التنمية والفقر (وبالذات في القطاع الزراعي) باتت هي القضية الحاكمة في مداولات فكر التنمية، وقد فجرت قضية الفقر (خاصة في القطاع الزراعي) ثلاث مسائل محورية في ملف التنمية الزراعية:

---

[1] رفعت لقوشة، **مرجع سبق ذكره**، ص 23-29.

- الانفجار السكاني وخاصة في الريف.
- تدهور التربة الزراعية.
- الثروة الخضراء ومدخلاتها الاقتصادية والاجتماعية.

فقضية النمو الديمغرافي أصبحت أساسية في الفكر التنموي ونظرياته، والكثير من الدراسات (كالدراسة التي قادها *Thomas* و*Fromont* و*Sauvy* في الأربعينات و الخمسينات من القرن الماضي)[1] عمدت إلى التعامل مع النمو السكاني كإحدى الفعاليات المولدة للتنمية، فالنمو السكاني يمد سوق العمل بأفراد جدد يضيفون إلى الناتج الوطني، و يزود سوق السلع و الخدمات بمستهلكين يزداد بهم الطلب الإجمالي، و لكن نتائج الثمانينات من القرن الماضي جاءت مخيبة للتوقعات مما أثر سلبا على البلدان النامية ، و أدى إلى تعمق الفقر و تدمير البيئة الزراعية خاصة في الاستغلال غير العقلاني للتربة الزراعية من جهة و من جهة أخرى هجرة سكان الريف نحو المناطق الحضرية مما أدى إلى استقطاع المساحات الزراعية.

كل هذه المعطيات فتحت الطريق أمام نظرية جديدة في التنمية الزراعية و هي نظرية التنمية المستديمة و التي عرفت بأنها" التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم"

وتعتبر هذه النظرية تغييرا جذريا في فكر التنمية الزراعية، فالمزيد من الاستثمارات قد لا يستطيع تعويض تدهور التربة (كما جاء في الأفكار السابقة)، فضلا عن أن التنمية الرأسية لن تقدر في المدى الطويل على موازنة الأثر السلبي لانكماش الرقعة المزروعة على الناتج الزراعي.

وقد ألقت هذه النظرية الضوء على:

- أن التنمية الزراعية هي قضية غير قابلة للإرجاء أو التأجيل.
- إن مكافحة الفقر في المناطق الريفية هو من أهم أهداف التنمية الزراعة.

2. الآراء والتوجيهات الحديثة في التنمية الزراعية:

ظهرت توجهات جديدة يقودها العديد من الاقتصاديين يدعون إلى إعادة الاعتبار للتنمية الزراعية وبدأت المعالجة الحديثة لهذا المفهوم التنمية الزراعية (الرأسية و الأفقية) بمحاولة لتطوير هذا التراث.حيث ارتبطت التنمية الزراعية الرأسية في تراث التنمية بزيادة إنتاجية الوحدة من الأرض عبر التكثيف الرأسمالي والتقدم التكنولوجي بينما يرجع معيار زيادة الإنتاجية المتوسطة للعمل الزراعي لعدة أسباب من بينها[2]:

- إعادة هيكلية العمل الزراعي (أي نقل العامل الذي يعاني من البطالة المقنعة إلى خارج القطاع).
- خضوع النشاط الزراعي لمرحلة الغلة المتناقصة.
- تكثيف الرأسمالي الزراعي (أي زيادة نسبة رأس المال الزراعي /العمل الزراعي).

---

[1] نفس المرجع السابق، ص29-30.

[2] نفس المرجع السابق، ص 30-32.

وبالتالي فإن التنمية الزراعية الرأسية اتسمت بخاصية أساسية هي أنها لا تقود إلى زيادة الأسعار الزراعية بمعدل يفوق المتوسط العام لمعدل التضخم.

أما بالنسبة للتنمية الزراعية الأفقية و التي تشير إلى الإضافة الكمية إلى مساحة الرقعة المزروعة و اشترطت إعادة تعديل معدل التبادل لصالح السلع الزراعية(أي يجب أن يتفوق معدل نمو الأسعار الزراعية على المتوسط العام للتضخم)، و تأثير التوسع المساحي سينحصر على العناصر التالية:

- زيادة الناتج الزراعي الكلي.
- انخفاض متوسط إنتاجية الأرض.
- ارتفاع الأسعار الزراعية و إعادة توزيع الدخل لصالح الريع.
- زيادة القيمة النقدية للإنتاجية المتوسطة للأرض.

وبسب التخوف من موجة التضخم في الأسعار الزراعية والتي تؤثر سلبا على سياسات التنمية، رجح الكثير من الاقتصاديين مثل *J.Gittinger* في كتابه التحليل الاقتصادي للمشاريع الاقتصادية الصادر سنة 1982 التنمية الزراعية الرأسية على التنمية الزراعية الأفقية.

وكذلك بسبب التخوف من عدم استقرار العلاقات السوقية و دورة الركود التي عاشها الاقتصاد العالمي منذ نهاية السبعينات من القرن الماضي و هبوط معدلات نمو الناتج الزراعي في العالم الثالث.

ظهرت منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي اتجاهات حديثة تسعى إلى إعادة تشكيل مفهوم التنمية الزراعية عبر نظريات ورؤى تحليلية جديدة، وارتبطت هذه النظريات بأسماء مثل:

BARRO,ROMER,LUCAS وآخرون، اهتمت بداية بزيادة الإنتاجية المتوسط الحقيقية للعمل الزراعي مع خفض معدل زيادة الأسعار الزراعية كمعيار أساسي للتنمية الزراعية.

وتعود أهمية زيادة الإنتاجية الحقيقية للعمل الزراعي كمعيار أساسي لتنمية الزراعة الرأسية إلى[1]:

- أن رفع الإنتاجية المتوسطة الحقيقية للعمل الزراعي يسمح باستيعاب جزء أكبر من العمالة الزراعية دون التضحية بنسبة الربح\رأس المال عند مستوى التوازن، فعند مستوى التوازن(الأجر=قيمة الإنتاجية الحدية للعمل) تبلغ نسبة الربح\رأس المال أقصاها، ولكن في دورة النشاط الزراعي فائض العمل(الأجر< قيمة الإنتاجية الحدية) قد يلتهم جزء من الأرباح، ومن ثم فإن زيادة إنتاجية العمل قد تساعد على استيعاب المزيد من العمال الزراعية في وضع توازني لا يؤثر سلبا على معدل ربحية رأس المال الزراعي.
- إن زيادة معدلات الإنتاجية المتوسطة للعمل الزراعي بمعدلات بطيئة يقود سريعا إلى وصول الإنتاجية الحدية لرأس المال الزراعي إلى مستوى التوازن (=سعر الفائدة) أي أن تباطؤ معدلات نمو الإنتاجية المتوسطة للعمل يقود في مراحل تالية إلى تباطؤ معدلات نمو تكثيف الرأسمالي في القطاع الزراعي ليس بالضرورة تراكما إحلاليا للعمل.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 33-38.

- إن تدهور التربة يقود بالضرورة إلى رفع معامل رأس المال الزراعي لتعويض استنزاف الخصوبة، و بالمثل فإن التنمية الزراعية الأفقية هي الأخرى لرفع المعامل، و بالتالي فإن زيادة الإنتاجية المتوسطة للعمل الزراعي تبدو أداة فعالة للهبوط بالمعامل بهدف جذب المزيد من الاستثمارات إلى القطاع الزراعي.
- أن العمالة في المزارع الصغيرة تتفوق نسبيا على العمالة في المزارع الكبيرة، و بالتالي فإن زيادة إنتاجية العمل قد تقود إلى معدلات نمو في المزارع الصغيرة تتجاوز معدلات النمو في المزارع الكبيرة و هي ديناميكية قد تثمر في مداها آليات لمكافحة الفقر.
- إن الزراعة الحديثة تفترض وجود شبكة من الخدمات العلمية و الفنية، وهذه الشبكة تضم علماء و باحثين وفنيين و إرشاديين، وهؤلاء بدورهم يمثلون بجانب العمالة الزراعية المباشرة ما يطلق عليه *MOUNIER* (في كتابه نظريات النمو الزراعي) مسمى كتلة العمل، و بمقدار زيادة إنتاجية هذه الكتلة، بمقدار الحكم على كفاءة إدارة عملية التنمية الزراعية، وقد أوصى*MOUNIER* بضرورة زيادة إنتاجية العمل الزراعي المباشر بمعدل 2.7 % سنويا و هو أدنى معدل مرغوب لنمو هذه الإنتاجية و ذلك لما يلي:
- إن معدل نمو التكثيف الرأسمالي أكبر من الصفر و بالتالي فإن معدل نمو رأس المال الزراعي أكبر من معدل نمو العمالة الزراعية.
- إن معدل نمو قوة عرض العمل الزراعي أكبر من معدل نمو العمالة الفعلية بسبب البطالة المقنعة في القطاع الزراعي.
- إن معدل نمو السكان في المناطق الريفية بـــ3% و معدل عرض العمل سوف يرتفع إلى 5.7% و بالتالي فإن هذه النسبة تؤمن الشروط التالية:
- الارتفاع بمعدل نمو الناتج الزراعي في حالة التشغيل الكامل إلى حوالي 5.7% و هو معدل يقارب معدل نمو عرض العمل.
- استبقاء حد أدنى لمعدل نمو الناتج الزراعي يعادل تقريبا 3.7%و هو معدل يعادل نمو رأس المال الزراعي في العالم الثالث كما قدرته بعض الدراسات(حسب *GOLDEN.I-BROWN.M* في كتابهما مستقبل الزراعة الصادر عام 1992) وكلا المعدلين يتجاوز معدل نمو السكان الريفيين، بما يؤمن معدلا موجبا لنمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي في المناطق الريفية، وحتى تكتمل أبعاد التحليل لابد من الاقتراب من قضية مكافحة الفقر في المناطق الريفية، فمكافحة الفقر هو من أهم أهداف التنمية الزراعية، و بالتالي لابد من تنمية القدرة الإنتاجية للعمال المعدمين و مكافحة الفقر في أوساطهم و ذلك عن طريق قيام الدولة بدورها في تعميم البنية الأساسية للزراعة الحديثة و التدخل لتصحيح الخلل في سوق العمل الزراعي في بلدان العالم الثالث حيث لا توجد نقابات عمال فعالة أو تعاقدات أو تأمينات اجتماعية وكذلك لابد من القيام بعملية الإصلاح الاقتصادي عن طريق إجراءات التكييف في القطاع الزراعي(أساسيات التنمية الزراعية).

المطلب الرابع: التنمية الزراعية ضمن إستراتيجية التنمية الاقتصادية.

تعمل التنمية الزراعية على تحقيق التكامل الاقتصادي في استخدام مواردها بشكل منسجم يربط بين الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية وهي وسيلة تستخدم لمقابلة احتياجات المستقبل و زيادة القدرة على تحقيق الأمن الغذائي بشكل عام و في ضوء كل ذلك كان من الضروري أعداد إستراتيجية للتنمية الزراعية تتماشى و المستجدات المحلية الإقليمية و الدولية.

إن صياغة أهداف عامة للتنمية الزراعية يجب أن يتم في إطار من التفهم الكامل للمشاكل والقضايا الرئيسية التي يعاني منها القطاع الزراعي وضرورة العمل على حلها أو التخفيف من آثارها وأن يؤخذ في الاعتبار عند صياغة تلك الأهداف وآليات تحقيقها حجم الموارد المتاحة ونوعياتها والمحددات الرئيسية للتنمية الزراعية وعلاقة القطاع الزراعي بالقطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطني والمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية المعاصرة، وأن يستفاد قدر الإمكان من التجارب السابقة، ومن القدرات الحقيقية للاقتصاد، من خلال تقييم برامج التنمية السابقة.

ويجب أن نلاحظ أن أهداف التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الزراعية بشكل خاص تتشابك مع بعضها، وقد تتعارض في كثير من الأحيان وقد يصعب الفصل بين الغايات والوسائل، فهدف في مرحلة ما قد يكون وسيلة لتحقيق هدف في مرحلة أخرى، ويجب أن تكون هذه الأهداف متناسقة مع الأهداف العامة لباقي قطاعات الاقتصاد الوطني.

كل هذه الأهداف تدخل ضمن إستراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية والتي تنبثق من الإستراتيجية العامة وتعتبر جزءً لا يتجزأ منها، حيث يقصد بإستراتيجية التنمية للأهداف التنموية بعيدة المدى التي يعمل المجتمع على إنجازها لتحقيق تغيير في مساره الاقتصادي الاجتماعي، ويتم ذلك عن طريق وضع مجموعة سياسات لتحقيق هذه الأهداف وذلك خلال فترة زمنية طويلة.

وفي مجال التنمية الزراعية فإن مشروعات استصلاح واستزراع الأراضي تعد من المشروعات الإستراتيجية التي يستغرق إنجازها فترة طويلة، وتأخذ مجالا ودراسات أكثر.

1. مفهوم إستراتيجية التنمية الزراعية:

قد طرح الدكتور مصطفى الجبلي تصوره عن إستراتيجية التنمية الزراعية بمعنى[1]: التخطيط بعيد المدى الذي يتضمن تحقيق أهداف إستراتيجية من خلال مسار استراتيجي والأهداف الإستراتيجية تتركز في نقطتين، أولاهما تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، وثانيهما حسن استغلال الموارد المتاحة بما يحقق تعظيم العائد منها، والمسار الاستراتيجي تحكمه ثلاث محددات هي:

- الموارد الأرضية والمائية.
- الموارد البشرية المتاحة.
- الاستثمارات المتوفرة حاليا ومستقبلا.

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 51.

وبالتالي يجب وضع إستراتيجية للتنمية الزراعية، تبنى ملامحها على الأسس التالية [1]:

- حسن استخدام المصادر الأرضية على أساس من التخصص المحصولي في الإنتاج بحيث يتم التكامل بين هذه التخصصات.
- حسن استخدام المصادر المائية المتاحة والمحتملة عن طريق تطوير طرق تخزين ونقل وتوزيع واستخدام المياه على مستوى المزرعة إضافة إلى ترشيد استخدامها بشكل يؤدي إلى مضاعفة الإنتاج دون الإخلال بالمصادر .
- حل المشاكل الزراعية وصيانة الأراضي والمياه واختيار المحاصيل الملائمة وزيادة التكثيف الزراعي بها.
- تطوير وتحديث الزراعة على أساس من التركيز والتخصص والميكنة والتصنيع الزراعي.
- تعظيم عوامل الإنتاج وإدخال الأصناف عالية الإنتاج وتكثيف استخدام الكيماويات في الزراعة.
- توفير الموارد البشرية المؤهلة و الكفأة والاعتماد على الإرشاد والتوجيه والتدريب.
- توفير التمويل اللازم لتنفيذ هذه الاستثمارات من ناحية مستلزمات الإنتاج والآلات ووسائل التحديث والتخزين والترشيد .

2. أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية:

تهدف إستراتيجية التنمية الزراعية بصفة عامة إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص استخدام الموارد الزراعية الأرضية والمائية والرأسمالية والبشرية والعدالة الاجتماعية في توزيع الدخل الوطني بين الزراعة وغيرها من قطاعات الاقتصاد الوطني في إطار تحقيق التنمية المتواصلة، وإلى زيادة مساهمة قطاع الزراعة في أحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة و انطلاقا من المفهوم السابق يمكن تحديد أهم أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية كما يلي[2]:

- **تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص واستخدام الموارد:** وهو من الأهداف العامة التي تحظى بالأولوية في اهتمامات قطاع الزراعة، خاصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي تنتهجها الدول ويحقق هذا الهدف الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية المحدودة وتوجهها نحو أنواع الاستغلال التي تتفق ومبدأ التخصص والميزة النسبية ما يحقق أكبر ناتج زراعي أو دخل زراعي صافي من استخدام الموارد الزراعية المتاحة وإن ترشيد استخدام الموارد المائية يعتبر أحد الأهداف الهامة للتنمية الزراعية باعتبار العنصر الحاكم في الإنتاج الزراعي.
- **علاج مشكلة البطالة:** وتعتبر هذه المشكلة من القضايا الهامة والملحة وأحد الأبعاد الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي خاصة وأن أهمية القطاع الزراعي ترجع إلى مقدرته على توفير فرص عمل منتجة، وتزيد هذه المشكلة حدة بالنظر إلى برامج الإصلاح الاقتصادي والذي من المتوقع أن تكون له آثار انكماشية يترتب عليها تفاقم مشكلة البطالة ومن ثم يأتي هدف خلق فرص عمل منتجة كهدف رئيسي لإستراتيجية التنمية الزراعية

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص ص 52-55.

[2] أنظر: - كمال حمدي أبو الخير، **بحوث و دراسات في إستراتيجية التنمية الزراعية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1997، ص ص 172-183.
- عبد الوهاب مطر الداهري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص410-415.
- سعيد النجار، **تجديد النظام الاقتصادي في مصر**، دار الشروق، ط1، ج2، 1997، ص ص 63-91.
- عبد الوهاب الأمين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 193-197.

خاصة أن قطاع الزراعة من القطاعات المستوعبة لأعداد كبيرة في مجالات التوسع الزراعي الرأسي والأفقي في مختلف أنشطة القطاع الزراعي وكذلك في مجالات التسويق للسلع ومستلزمات الإنتاج الزراعي .

وهذه الإستراتيجية لحل مشكلة البطالة تتطلب إعادة التأهيل المهني والحرفي للعمالة الزراعية وتشجيع قيام المشروعات الزراعية كثيفة العمالة، وإنشاء المشروعات الزراعية الصناعية الحديثة، وضمان الاستقرار .

- **تنمية الصادرات الزراعية:** تماشيا مع سياسات الإصلاح الاقتصادي والأخذ بمبدأ الميزة النسبية فسوف يحتل هدف تنمية الصادرات الزراعية درجة أكبر عن الإحلال محل الواردات وذلك لتخفيف العبء المتزايد على الميزان التجاري وتوفير قدر أكبر من العملات الأجنبية، ويتطلب تحقيق هذا الهدف إجراء دراسات مكثفة للتعرف على احتياجات الأسواق الخارجية كمًا، وهنا يجب أن نميز بين الإنتاج بهدف التصدير في المقام الأول حيث مبدأ النشاط الإنتاجي من جانب الطلب الخارجي والتعرف على مواصفاته وحجمه والعمل على تلبية ذلك الطلب بالكمَ والكيف والتوقيت المناسب والاستمرار في دراسة تلك الأسواق الخارجية والتغيرات التي تطرأ عليها والإنتاج بهدف مواجهة احتياجات السوق الداخلية مع تصدير الجزء الفائض من الإنتاج الذي تتطابق مواصفاته مع احتياجات السوق الخارجية، كما يستلزم تطوير و تنمية الصادرات ضرورة العمل على تسهيل إجراءات التصدير والتشريعات المرتبطة بهذا النشاط، وشيء آخر مهم هو ما مدى مساهمة القطاع الزراعي في حصيلة الدولة من العملات الأجنبية، ويتم تعظيم هذه الحصيلة من خلال زيادة الصادرات أو تقليل الواردات أو هما معًا.

3. إستراتيجية التنمية الزراعية المبنية على أولوية الزراعة:

تنطلق هذه الإستراتيجية من خلفية أن ضعف مستوى الإنتاج الزراعي يعتبر من بين العوائق التي تعترض التنمية باعتبار أن تطور القطاعات الأخرى غير الزراعية يتطلب زيادة اليد العاملة فيها وهذه الزيادة تلبى عن طريق انتقال اليد العاملة من القطاع الزراعي نحو تلك القطاعات، وهذا يتطلب تطوير الزراعة من خلال استعمالها للمكننة وهذا قصد تحرير نسبة من العمالة الزراعية وتوجيهها للقطاعات الصناعية وكذلك تحقيق فائض في الإنتاج يوجه لتلبية طلب العمالة المتنامية في القطاعات الأخرى بالإضافة إلى تموين تلك الصناعات بالمواد الضرورية ذات الأصل الزراعي. وانطلاقا من هذه الخلفية كان دعاة هذه الإستراتيجية يرون ضرورة إعطاء الأولوية للقطاع الزراعي من خلال إعطاء القسط الأكبر من الاستثمارات والجهود الإنمائية حسب ما يلي[1]:

- الزراعة تشكل نسبة كبيرة من الناتج الوطني في الدول النامية وإن كان هذا يتطلب عوامل أخرى مثل إنتاجية الاستثمارات الفلاحية التي من شأنها تحرير اليد العاملة الضرورية للتنمية الصناعية، والعكس فإن ضعف إنتاجية الاستثمارات الفلاحية بإمكانه أن يعيق تطور الصناعة، ففي الدول النامية نجد أن الاستثمارات الزراعية أكثر إنتاجية من الاستثمارات الصناعية خاصة في المدى القصير كما أن الاستثمار في الزراعة من شأنه زيادة معدلات

---

[1] العلجة حاجي، **تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة ماجستير،غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص26.

التشغيل وإن كان هذا الأخير مرتبط بنوع الاستثمار والتقنيات المستعملة والإطار الاجتماعي والتنظيمي الذي تنفذ فيه هذه الاستثمارات .

- تطور الزراعة وإعطائها الأولوية في التنمية الاقتصادية من شأنه أن يساهم بشكل إيجابي في توزيع الدخل، فزيادة المداخيل الفلاحية من شأنه أن يخلق الطلب على الإنتاج الصناعي غير أن زيادة المداخيل الفلاحية لا يمكن في الواقع أن تحدث إلا من خلال تنمية وتطوير التبادل أو المبيعات من المواد الغذائية في الداخل والخارج هذا على عكس مبيعات القطاع الصناعي التي ترتبط بزيادة طلب القطاع الفلاحي خاصة في الدول النامية أين يوجد الطلب على بعض السلع غير الملبي من قبل الإنتاج المحلي وهذا من شأنه أن يدفع زيادة الإنتاج وتلبية الطلب، هذا بالإضافة إلى علاقة القطاع الزراعي بالقطاعات الأخرى خاصة في المراحل الوسيطة لعملية الإنتاج.

4. إستراتيجية التنمية المبنية على أولوية الصناعة:

يستند أنصار هذه الاستراتيجية في دفاعهم على أولوية القطاع الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية إلى كون الإنتاجية في القطاع الصناعي هي أعلى منها في القطاع الزراعي، وهذا انطلاقا من بنية تكاليف الإنتاج وأسعار مختلف السلع، والتي تجعل إنتاجية العامل في القطاع الصناعي أعلى منها في القطاع الزراعي، ويرى **شارل بيلتهايم** في كتابه (*Łharmonisation du Secteur agricole et de Secteur industriel*) أن الحد الأقصى لمعدل النمو السنـــوي الذي يمكن أن يبلغه القطاع الزراعي خلال فترة 10 سنوات فأكثر 3 إلى 4 % في حين أن معدل النمو في القطاع الصناعي يتراوح بين 12-15 % ويعلل معدل النمو في القطاع الزراعي وفق هذه الاستراتيجية التي تميز القطاع الزراعي من حيث البنية بالجمود وكذا الصعوبات المرتبطة بتحديثه وتطويره، مما يجعل فعالية الاستثمارات الموجهة إليه محدودة، وعلى هذا الأساس تفضل الاستراتيجية أن توجه الاستثمارات الإضافية إلى القطاع الصناعي أين يمكنها تحقيق إنتاجية مرتفعة، من خلال ما يلي[1]:

- نمو الصناعة يؤدي إلى خلق طلب على منتجات القطاع الزراعي فالاستثمار الصناعي يمارس آثارا ارتباطية على القطاعات الأخرى تتميز بأنها أكثر أهمية من الآثار التي تخلقها الاستثمارات الزراعية على بقية القطاعات.

وحسب رأي هذا الاتجاه فإنه في بداية النمو تؤدي آثار الارتباط هذه إلى تشجيع الإنتاج المحلي للمنتجات المطلوبة أو ارتفاع الواردات من هذه المنتجات معنى هذا أن الصناعة الواحدة تستعمل منتجات الصناعات الأخرى أكثر مما تستعمله الزراعة مما يجعل الصناعة أكثر رأسمالية من الزراعة، والواقع أنه في الدول النامية يمكن أن تكون مدخلات القطاع الزراعي أكثر سهولة من مدخلات القطاع الصناعي.

- التنمية الصناعية تخفف من عجز ميزان المدفوعات وتزيد من كثافة المرونة الاقتصادية وكذا حجم التشغيل كما أن الاستثمار الصناعي يزيد من الادخار.
- التنمية الصناعية تقلل من التقلبات وتحقق استواء المداخيل والموارد الضريبية على خلاف القطاع الزراعي الذي يعرف تقلبات كبيرة لأسباب مناخية، وإن كان هذا لا يعتبر مبررا كافيا لإعطاء أولوية كافية لقطاع الصناعة.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 27.

- إن إعطاء الأولوية شبه الكلية لقطاع الصناعة ضمن استراتيجية التنمية الاقتصادية أدى إلى فشل التجارب التنموية في أغلب الدول التي اتبعت هذه الاستراتيجية ، ذلك أنها أهملت دور القطاع الزراعي وأهميته في تحقيق التنمية المتوازنة.

إهمال القطاع الزراعي من شأنه أن يؤدي إلى إخفاق النمو في القطاع الصناعي على المدى الطويل وبالتالي فإنه[1]:

- يجب النظر للقطاع الزراعي على أنه وسيلة لتحقيق النمو المتوازن في جميع القطاعات الاقتصادية بما في ذلك النمو في القطاع الصناعي .
- إن أهمية القطاع الزراعي وخاصة بالدول النامية تنبع من كونه مصدرا للموارد اللازمة لتموين وتمويل التصنيع، ولقد كانت لاستراتيجية التنمية المبنية على القطاع الصناعي آثارا سلبية على نمو القطاع الزراعي فقد كان هيكل الأسعار يحدد على حساب الزراعة وقد كانت أسعار الفائدة في غير صالح القطاع الزراعي إضافة إلى إهمال كلي للإرشاد الزراعي والإطارات المؤهلة والبحوث الزراعية في حين أن تجارب الدول المتقدمة تشير إلى اهتمامها بالقطاع الزراعي الذي لعب دورا حاسما في تصنيعها.

وبالتالي فإن هذه الاستراتيجية أهمية لضرورة تحقيق نمو متوازن في شتى القطاعات وبشكل متكامل ودون تفضيل قطاع على قطاع آخر، فتحقيق نمو في القطاع الزراعي الذي يزود السوق الوطنية بالسلع الغذائية والمواد الولية ، يؤدي إلى توفير فائض في السلع الزراعية وفائض في اليد العاملة فلو تعرض قطاع الصناعة إلى نمو مماثل فإن هذا من شأنه أن يمتص الفائضين، أي فائض المنتجات الزراعية وفائض اليد العاملة أما إذا لم يحقق قطاع الصناعة نموا مماثلا فإن ذلك سينعكس سلبا على النمو الحاصل في القطاع الزراعي من خلال انخفاض أسعار المنتجات الزراعية وتضخم عدد العاملين فيه مما يؤدي على انخفاض عدد العاملين في القطاع الزراعي ويمكن توضيح استراتيجية التنمية المتوازنة من خلال المخطط التالي:

---

[1] انظر :- كمال بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص ص 87-89.

- العلجة حاجي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 28-31.

شكل رقم: (03): ضرورة التوازن بين نمو القطاع الزراعي و القطاع الصناعي (تنمية قطاع الصادرات).

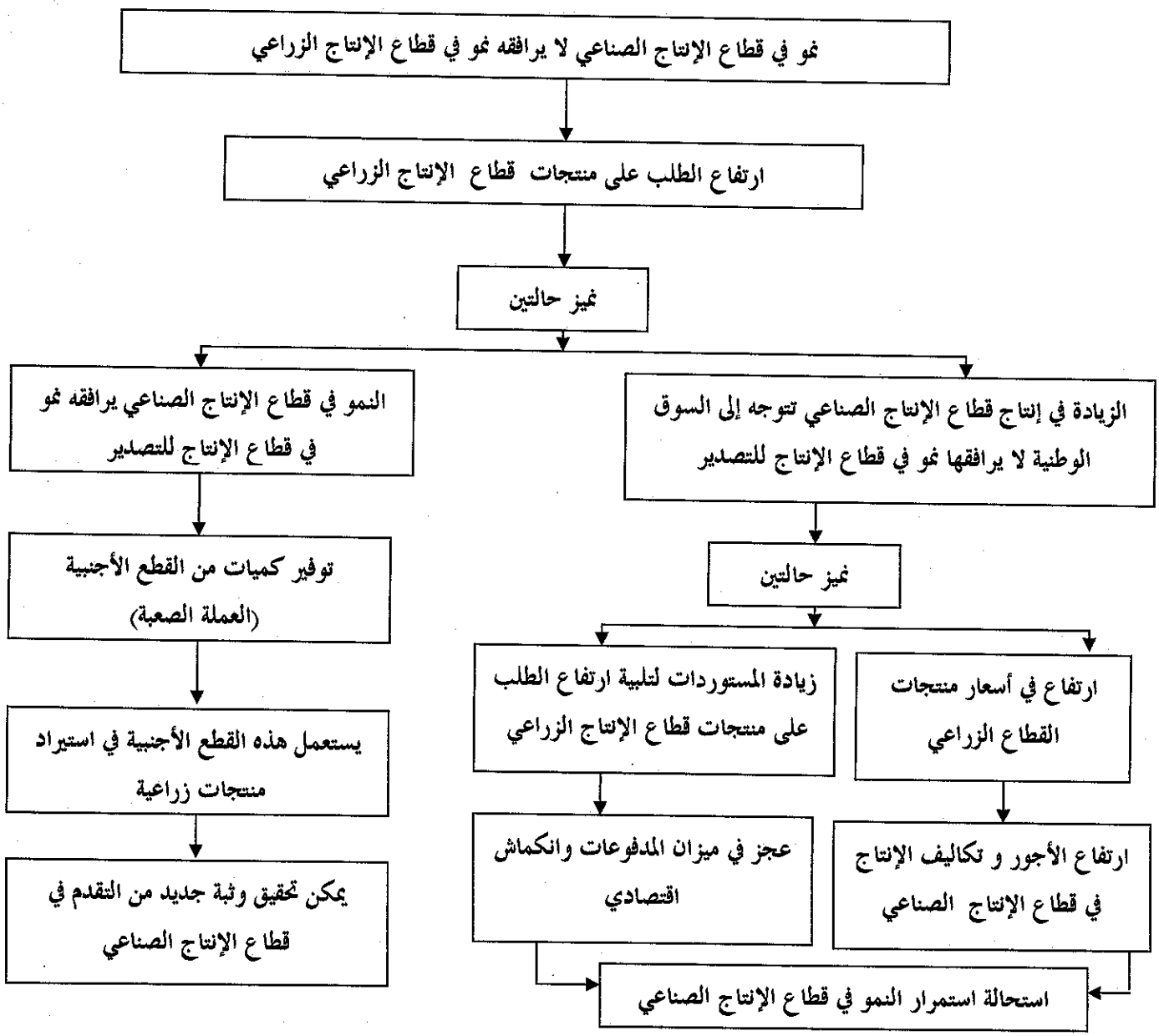

المصدر: انظر: – العلجة حاجي، **مرجع سبق ذكره**، ص29.

– توفيق اسماعيل، **أسس الاقتصاد الصناعي وتقييم المشاريع الصناعية**، معهد الإنماء العربي، ط1، بيروت،1981، ص 75.

– عمر عزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

خلاصـــــــــــــــة

مما سبق يتضح أن التنمية الزراعية أساس ترتكز عليـــه تنمية النشاطات الاقتصادية الأخرى ، كما تعد الدفعة الأولى القوية للانطلاق في التنمية المستدامة، رغم الدور الكبير للزراعة في تحقيق الأمن الغذائي والإنعاش الاقتصادي لازالت نظرة الاقتصاديين مختلفة و متباينة في مفهوم التنمية الزراعية و مدى مساهمتها حسب النظريات المفسرة و النماذج المحددة في إحداث و تبني التنمية وفق المخططات الإستراتيجية المستخدمة في رسم المسارات المختلفة لتشجيع الإنتاج الزراعي.

و في هذا الإطار تمثل التنمية الزراعية بشكل رئيسي قطبا اقتصاديا يساهم في زيادة الموارد المالية كما تستغل التكنولوجيات المستحدثة من أجل مسايرة الاقتصاديات المتطورة في ظل مختلف المتغيرات العالمية التي تؤثر على سياسة التنمية المحلية أو تسهم في إحداث تغيرات في التركيب الاقتصادي من خلال استخدام تقنيات أكثر تطورا و توفر العديد من الاحتياجات لتلبية متطلبات الاستثمار في إطار برنامج التنمية الزراعية.

و أخيرا تمحورت نتائج دراسة التنمية الزراعية في ضرورة التزام البلدان النامية تطبيق مبادئ و أسس الاقتصاد العالمي الذي يتميز ببروز تكتلات اقتصادية تجعل مضمون العلاقات الدولية و الأبعاد التكنولوجية في مقدمة أولوية برامج التنمية، ومن منطلق التكامل الاقتصادي اعتبر النشاط الزراعي أهم مورد لتوفير الأمن الغذائي بصورة خاصة ومختلف الموارد التي تساهم في تطوير الأنشطة الاقتصادية الأخرى بصف عامة.

الفصل الثاني

أثر المتغيرات الاقتصادية

الدولية على الزراعة

تمهيـــــــــــــد

بعد استعراضنا لنظريات التنمية الزراعية و محاولة استكشاف المتغيرات و العلاقات الأساسية في عملية التنمية، وذلك أن التعرف على هذه المتغيرات وترتيبها طبقا لأهميتها يحدد معـــالم السياسة الاقتصادية لأن ما يقف وراء التقدم الاقتصادي ليس عاملا أو متغيرا أساسيا واحدا، ومن تم فإن استحداث عمليات الإنماء تتطلب أخذ الكثير من المتغيرات الإستراتيجية في الحسبان، وخاصة المتغيرات العالمية والمحلية وفي مقدمتها الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي، والتحرير التجاري وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول سواء بالنسبة لتبادل السلع الزراعية أو لانتقال التكنولوجيا، حسب التوجهات العامة للسياسة الاقتصادية التي تمليها المؤسسات الدولية، وفي مقدمها صندوق النقد الدولي، المنظمة العالمية النجارة، والتي يكون لها آثارا بعيدة المدى على مستقبل التنمية الزراعية، تماشيا مع التطورات الراهنة. وعلى هذا الأساس قمنا بتحليل هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية الراهنة.

المبحث الثاني: مؤسسات التأثير الدولي و التنمية الزراعية.

المبحث الثالث: المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الرابع: مستقبل الزراعة في ظل التطورات الراهنة.

المبحث الأول: المتغيرات الاقتصادية الدولية.

توجد مجموعة من العوامل يجب أخذها بعين الاعتبار عند وضع أي صورة استشرافية لمستقبل التنمية الزراعية، وقد تكون هذه العوامل هي المحددة لهذا المسار، خاصة ما يشهده العالم اليوم من تغيرات على مجالات كثيرة وعلى مستويات متعددة، تجعل دراسة هاته التغيرات أو تطبيق بعضها أو تقديمها أمرا ضروريا لتعظيم المكاسب واستخلاص الدروس.

المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية الراهنة.

بعد التعرف على الأطر العامة والخاصة للدول النامية وما هي وضعيتها، نتعرف الآن على عناصر مهمة لها دور كبير في التأثير علي السياسات التنموية في الدول النامية، هذه العناصر تتلخص فيما يسمى بالتغيرات الاقتصادية الدولية، التي تمثل ظروفاً تؤثر في السياسات الزراعية، وتغيير الهيكل الاقتصادي العالمي ذات أبعاد مهمة، أفرزت صعوبات في كيفية التكيف والتعامل مع هذه التغيرات السريعة والكبيرة، وتتمثل هذه التغيرات فيما يلي[1]:

- أثر التقدم أو النمو المضطرد في التجارة الدولية والاعتماد المتزايد على البعض، فمنذ عقد الثلاثينات من القرن العشرين والذي شهد انهيار النظام التجاري الدولي فإن معظم البلدان المتقدمة ركزت اهتمامها على القضايا الداخلية و لم تعط للتجارة الدولية أهميتها الكبيرة، ثم بعد الحرب العالمية الثانية نجد التجارة الدولية قد نمت لدرجة كبيرة فاقت نمو الإنتاج العالمي، وذلك رغم الكساد الذي ساد عام 1982، ولكن هذه الاتجاهات عادت إلى التزايد وصححت الآثار التي ترتبت على ذلك، ومن هنا فإن الأمر المهم هو أن ننظر إلى عنصر الاعتماد المتزايد للاقتصاديات الوطنية على التجارة الدولية التي يجب أن ننظر إليها من خلال الاقتصاديات القطرية التي تزداد انفتاحا، والسبب الذي يدعونا إلى التفكير في هذه الظاهرة لهذا الأسلوب هو أنها تتجاوز السياسات القطرية لأن الحقائق التي يشهدها عالمنا اليوم تربط تمامًا بين التجارة الدولية والناتج الوطني الإجمالي.
- ظهور الأسواق المالية المنظمة على الصعيد الدولي وكان التغيير هنا أيضاً كبيراً وجوهرياً، فبعد الحرب العالمية الثانية كانت التدفقات الرأسمالية آنذاك تدفقات حكومية في المقام الأول وتتمثل في المساعدات الأجنبية و لم تكن هناك أسواق رأسمالية دولية بالشكل الذي نشاهده اليوم، ولكن بحلول فترة الستينات من القرن العشرين نجد أسواقا للمال مثل اليورو دولار التي تطورت بسرعة وأصبحت هناك وحدة نقدية أوروبية، وبحلول السبعينات ومع الطفرة التي حدثت في أسعار النفط، وجدنا للدولار دوراً متزايداً، حيث قامت الكثير من الحكومات والدول والمنظمات الدولية كانت تطلب من البنوك التجارية أن تعيد توظيف هذه الدولارات البترولية مما أدى إلى ما نعرفه اليوم من أزمة كبيرة في المديونية الدولية، حيث الأسواق الرأسمالية الدولية تعمل على تخصيص جانب كبير من هذه الأموال للتجارة الدولية وبالتالي فإن هذه الأسواق المالية أصبحت تربط ما بين مختلف عناصر السياسات الاقتصادية، وقد بلغت التدفقات المالية الدولية عام 1984 حوالي 42 تريليون دولار

---

[1] إدوارد شو، **قضايا إستراتيجية في الزراعة الدولية، بحوث ومناقشات حول أساليب تصحيح السياسات، الزراعة في الوطن العربي**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 29 فبراير –3 مارس 1988، ص91-98.

وبلغت تدفقات التجارة الدولية في نفس السنة حوالي 2 تريليون دولار، وبالتالي فإن لهذه الأموال تأثير كبير على الحساب الرأسمالي في الحسابات الدولية التجارية.

• الانتقال من نظام **بريتون وودز** لأسعار الصرف الثابتة إلى نظام أسعار الصرف المرن ابتداء من عام 1973 وقد أدى هذا إلى تغير السياسات النقدية والمالية في العالم، فعندما كان نظام سعر الصرف ثابتاً وكانت أسواق رؤوس الأموال محدودة فإن التغيرات في السياسات النقدية والمالية لم تكن لها تأثيرات كبيرة على السياسات الزراعية وهذا أمر هام للغاية لأن الزراعة آنذاك كانت بعيدة عن تلك المؤثرات التي تحدثها السياسات النقدية والمالية، ولكن عندما حدث التطور في الأسواق المالية الدولية وفي أسعار الصرف فقد أدى ذلك إلى تحمل الزراعة باعتبارها قطاعاً داخلا في التجارة الدولية. الأعباء الناجمة عن تلك التغيرات في السياسات النقدية والمالية، وإذا أخذنا الولايات المتحدة كمثال لمالها من أثر على الاقتصاد الدولي، فإنها انتهجت مثلاً سياسة انكماشية معنى ذلك أن سعر الفائدة فيها لا بد أن يرتفع مما يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال من جميع أنحاء العالم مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع قيمة الدولار الأمر الذي يؤثر في اقتصاد الولايات المتحدة ويقلل من قدرته على المنافسة من جهة، ويعرض قطاع إنتاج السلع البديلة للمستوردات إلى منافسة خارجية ومن ثم يؤدي كل ذلك إلى تباطؤ الأداء الاقتصادي بشكل عام، ولكن هذا التكييف لا يكون شاملا للاقتصاد كله إنما قاصراً على قطاع التجارة فقط.

هذه العلاقة بين القطاعات توضح لنا أهمية السياسات النقدية والمالية في الولايات المتحدة على الاقتصاد الدولي، أما إذا رأت الولايات المتحدة انتهاج سياسة معاكسة أي أنها ضمت أموالاً جديدة في اقتصادها وحاولت أن تدفع من خلالها القطاعات الاقتصادية إلى المنافسة وتقديم حماية لها فإن ذلك يمكن أن يحقق الأثر الذي تبتغيه ولكن التكيف يظل قاصراً على قطاع صغير في الاقتصاد، ويمكن أن نضطر إلى الأمور والتفاعلات في إطار الاقتصاديات القطرية عند إتباع سياسات الصرف المرنة، ومن الملاحظ أن الزراعة قد تغيرت أوضاعها خلال السبعينات على المستوى العالمي بحيث تحولت من قطاع بعيد عن تأثيرات هذه التغيرات إلى قطاع مضطر إلى تحمل النتائج الناتجة عن السياسات النقدية والمالية لسبب بسيط وهو أن كل دولة تصدر أو تستورد سلعاً زراعية تظل عرضة للتغيرات الاقتصادية الدولية ومن ثم يتطلب تغيراً في هيكلها الاقتصادي بشكل مستمر.

• حدوث زيادة في عدم الاستقرار النقدي على المستوى العالمي منذ 1968، وترجع أهمية ذلك أنه يأتي في الوقت الذي تطرأ فيه التغيرات الأخرى على الاقتصاد الدولي مثل زيادة القيود على التجارة وما يحدث في الحسابات الخارجية نتيجة لظهور نمو أسواق رؤوس الأموال و الانتقال إلى أسعار الصرف المرنة، وبالتالي أصبح لعدم الاستقرار النقدي آثاره البالغة على الزراعة، وأصبح بذاته مشكلة خطيرة، فتعرضت أسعار السلع إلى اضطرابات.

• التغير الكبير في المزايا النسبية على صعيد الاقتصاد العالمي ويرتبط ذلك بتلك التطورات التي طرأت في القـــدرة التنافسية للدول، وعندما نتحدث عن المزايا النسبية فإننا نعني بذلك القوى والعوامل التي يمكن أن تؤثر على ذلـــك والسياسات المرتبطة بها وقد حدثت تغيرات كبيرة في هذا المجال، وهذه التغيرات تحدث في القطاع الزراعي كمـــا

تحدث في القطاع الصناعي، ولعل أهم التحولات في المجال الزراعي تلك المتعلقة بالبحوث الزراعية وقدرتها المتزايدة على الصعيد العالمي، وتنمية مراكز البحوث العالمية والدولية والنظرية القطرية والإنفاق الكبير عــل البحــوث في البلدان المختلفة والذي ساعد بدوره على إحداث هذه التطورات الجديدة على المزايا النسبية.

وتتحدد الميزة النسبية أساساً من خلال السياسات أكثر منها بالموارد الطبيعية، أما بالنسبة للتغير في المزايا التنافسية التي ترتبط بدورها بالسياسات فهناك عاملان مؤثران يرتبط أحدهما بأسعار الصرف خاصة بعد انخفــاض قيمــة الدولار الذي أدى إلى أن تصبح الزراعة الأمريكية والقطاع الصناعي قادرين على المنافسة بدرجة كبيرة، وهنــاك مشكلة أخرى وهي قضية المديونية العالمية.

- البلدان المتقدمة تقدم دعماً ضخماً لقطاعها الزراعي، بينما تمارس البلدان النامية سياسات تميزية لغير صالح القطاع الزراعي فيها وقد أدت هذه السياسات إلى تركيز الإنتاج الكلي في الموقع غير المناسب وإلى عدم الاستخدام الأمثل للموارد على المستوى العالمي، وبالتالي فإن سياسات الدعم التي تتبعها الدول المتقدمة أدى إلى تخفيض بعض أسعار السلع الزراعية في البلدان النامية، وحتى أن تحرير التجارة الخارجية لم تستفد منه الدول النامية كثيراً.

المطلب الثاني: الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي.

تتلخص مجموعة إجراءات ما اتفق على تسميته بالتكييف الهيكلي في عدد من جوانب السياسات الاقتصادية الكلية و أخرى للسياسات القطاعية الجزئية، فعلى مستوى السياسات الكلية تفرض برامج التكييف الهيكلي تخفيض سعر الصرف الرسمي والتقشف المالي، وتعديل سعر الفائدة، وإلغاء دعم القروض وحق المنافسة وإلغاء حصص الاستيراد أو التمييز ضد الواردات، وتحويل الأنشطة الاقتصادية إلى القطاع الخاص وإلغاء الضوابط التنظيمية و التدخلات الحكومية في تلك الأنشطة، وعلى المستوى القطاعي في مجال الزراعة ينطوي التكييف الهيكلي على تعديل السياسات السعرية وإنهاء الدور الحكومي في مجالات الإنتــاج والتسويق وتحويل المؤسسات الحكومية والعامة إلى مؤسسات خاصة، وفي هذا الإطار يتم إلغاء حصص التزويد الإجباري للحاصلات وإلغاء دعم مستلزمات الإنتاج المحلية أو المستوردة بما في ذلك القروض الزراعية، وإزالة مختلف القيود التي تحد من حرية اتخاذ القرار الفردي في مجالات الإنتاج والتجارة[1].

وتهدف هذه البرامج إلى إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاديات النامية بشكل عام، وإلى تصحيح مسارات الانحياز ضد السياسات الزراعية وتحسين نسب التبادل القطاعي وزيادة فاعلية تخصيص المواد وهذا في القطاع الزراعي.

وقد اتجهت الكثير من هذه الدول إلى هذه البرامج نتيجة مجموعة من المؤشرات التي ظهرت في اقتصادياتها كتراكم الديون الخارجية وفشل الإستراتيجيات التنموية المتبعة.

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **استشراف صورة الزراعة العربية لعام 2000**، الخرطوم 1994، ص 80-83.

وتغيـــير سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يتطلبها القطاع الزراعي عمليـــة ديناميكيـــة مستمرة ومتواصلة تمس جوانب متعددة خاصة التي تمس القطاع الزراعي بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ومن بين هذه الجوانـــب إصـــلاح النظام الضريبي، إصلاح القطاع المالي و التي قد يكون لها تأثير على الإنتاج والاســـتثمارات الزراعيـــة وبعـــض الإصلاحات المؤسسية والتي تتعلق بدور الدولة والقطاع العام.

يمكن تحديد أهم الانعكاسات والآثار المتأتية من تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي على التنمية الزراعية فيما يلي[1]:

- **التجارة الخارجية للسلع الزراعية:** يعتبر تحرير التجارة الخارجية للسلع الزراعية من الشروط الضرورية إلا أنها غير كافية لإحداث تغيرات هيكلية في القطاع الزراعي والتي تتطلب الابتعاد عن التدخل الحكومي والاقتراب من آلية السوق، وإن إتباع سياسة انخفاض أسعار الصرف سوف ينعكس في رفع أسعار السلع الزراعية على الصعيد المحلي.
- **الأسعار والأجور الزراعية:** تتميز أسعار السلع الزراعية في الدول النامية بالدعم وأنها موضوعة تحت قيود تنظيمية أدت بها إلى أن تكون في مستوى أدنى من مثيلتها العالمية، ومن تم فبرامج الإصلاح والتكييف الهيكلي سيؤدي بالأسعار المذكورة إلى مستويات أفضل وأقرب من مثيلتها العالمية.
- **الإنتاج الزراعي:** تستهدف الإصلاحات الاقتصادية والتكيف الهيكلي تغيرات في القطاع الزراعي بحيث تكون محصلتها النهائية تحقق قدرا مناسبا من التنمية الزراعية بالتالي ستؤدي إلى إعادة توزيع الموارد الاقتصادية الزراعية وزيادة الكفاءة الاقتصادية، ويستجيب العرض المحصولي للتغيرات التوسعية في الاستثمار الزراعي المتمثلة في توسيع وتحديث وسائل الري وإنشاء شبكة الطرق.

أما بالنسبة لإيجابيات تطبيق برامج التكييف الهيكلي في القطاع الزراعي، وحسب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ستؤدي إلى:

- الإنعاش الاقتصادي للزراعيين وزيادة دخولهم .
- يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة في الأسعار الداخلية للسلع مما يرفع المداخيل ويؤدي إلى رفع القدرة التبادلية لمنتجاتهم مقابل المنتجات من القطاعات الأخرى.
- يؤدي تخفيض سعر الصرف وإزالة العوائق أمام التجارة الخارجية إلى تغير هيكل الأسعار النسبية بين الحاصلات فتزداد الأسعار التصديرية بالنسبة لأسعار السلع المنافسة للواردات فيؤدي إلى تعديل التخفيض الموردي بما يدعم الإنتاج التصديري ويزيد من حجم الصادرات.
- تؤدي إلى تحسين التخصيص للموارد وزيادة الكفاءة وبالتالي تحسين الأداء في الزراعة.

وإن تطبيق هذه البرامج قد تصاحبه العديد من المخاطر من ناحية العوائد والطاقات الإنتاجية ومرونة جهاز الإنتاج و القدرة للتكيف مع هذه الإجراءات ونوعية الإجراءات المكملة.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص ص118- 120.

المطلب الثالث: تحرير التجارة الخارجية.

إن تحرير التجارة الدولية أصبح واحدا من عناصر البرامج الإصلاحية الاقتصادية التي تطرحها المؤسسات الدولية و التي تفرضها المتغيرات العالمية الجديدة، حيث تبنى منهجية تحرير التجارة الدولية على إطلاق قوى السوق في إطار حرية المبادلات الدولية و التي تشمل كافة مجالات المبادلات السلعية وغير السلعية، وتعتبر السلع الزراعية إحدى أهم سلع التبادل التجاري الدولي خاصة في الفترة الأخيرة التي ظهرت فيها مشاكل مست مصالح الدول الكبرى (المشكلة بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تجارة بعض الحبوب الزيتية).

1. السمات العامة للمناخ التجاري الدولي:

يمكن رصد أهم السمات والخصائص الأساسية لسوق التجارة الدولية ما يلي:

أ- العالميـــــة: لقد ازداد النشاط التجاري الدولي خلال السنوات الماضية واتسع نطاقه، وأصبحت التجارة الخارجية لأية دولة واحدة من أهم المتغيرات الحاكمة للأداء الاقتصادي العالم لتلك الدولة ولقد اقترن ازدهار التجارة العالمية باتساع العلاقات الدولية في شؤون المال والمبادلات ونقل التكنولوجيا وتدفق الاستثمارات و القروض ونظم المعلومات، ولقد ازداد التوجه العالمي نحو الانفتاح على التجارة حيث أصبحت نسبة قيمة التجارة الدولية إلى إجمالي الناتج المحلي العالمي تتجاوز 30%.

ب- التكتـــــل: يمثل التوجه المتزايد نحو الأنماط المختلفة من صيغ التكامل أو التعاون الاقتصادي أحد السمات للعالم المعاصر، فهناك العديد من التكتلات و التي لها أثر كبير في النظام التجاري الاقتصادي العالمي، وقيام هذه التكتلات قد يساعد على تحرير التجارة الدولية و نمائها، وقد تؤدي إلى خلخلة النظام الاقتصادي العالمي، ويقلل من الخيارات المتاحة أمام الكيانات الاقتصادية الصغيرة.

ج- الحمائيـــــة: لقد أدت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة إلى انخفاض معدل التعريفة الجمركية للسلع وازداد التدفق التجاري الدولي زيادات ضخمة منذ تلك الفترة ورغم ذلك فإن واقع الحال يعكس صورة مغايرة تماما حيث انتشرت في مختلف دول العالم خاصة في الدول الصناعية أشكال ومستويات من الإجراءات والقيود الحمائية التي تزايدت حدة وانتشارا بتأثير تفاقم التباطؤ في معدلات النمو في الاقتصاد العالمي.

وكانت أهم أساليب الحماية التجارية تتمثل في التعريفات الجمركية، إضافة إلى قيود غير تعريفية يتمثل أهمها في الاتفاقيات السلعية وتقييد الصادرات أو تقييد الواردات.

2. إيجابيات تحرير التجارة الدولية:

الهدف من تحرير التجارة الدولية في الاقتصاديات النامية بصفة أساسية هو حفز زيادة القدرة التصديرية، وذلك انطلاقا من قاعدة المزايا النسبية في بعض المنتجات التي يمكنها المنافسة في السوق الدولية، و الاستفادة من المزايا النسبية للدول الأخرى بالحصول على منتجات أوفر بسعر أقل نسبيا عما يمكن إنتاجها بها محليا، ومع خفض سعر الصرف فستؤدي إلى حفز وتشجيع الصادرات والانفتاح على الأسواق الدولية فتزداد المبادلات والتطور التكنولوجي والتنظيمي للدول النامية وتستطيع الحصول على السلع الغذائية الأساسية بأسعار منخفضة نسبيا

والاستفادة من الفوائض المتاحة في أسواق الدول المتقدمة، ولكن لابد من سياسات داعمة ومكملة حتى نستطيع تقليل الأعباء والاستفادة من الإيجابيات ومواجهة كل الأوضاع و التغيرات الحاصلة محليا ودوليا.

المطلب الرابع: التكامل والتكتلات الاقتصادية.

التفاعلات التي يشهدها العالم اليوم والتغيرات الكثيفة و السريعة أصبحت السمة المميزة للعصر فمنذ أواخر الخمسينات بدأت بوادر التكتلات الدولية والإقليمية، فتميزت سنة 1959 بظهور السوق الأوروبية المشتركة، ثم في سنة 1967 تكتل جنوب شرق آسيا، ثم في 1989 منتدى التعاون الآسيوي الباسيفيكي، إلى غير ذلك من التكتلات التي جعلت السوق هاته التكتلات موحدة تتنقل فيها السلع ورؤوس الأموال و العمالة بحرية.

1. مفهوم التكامل الاقتصادي:

يأخذ معاني مختلفة فيستخدم هذا المفهوم على المستوى الدولي ليعبر عن أي شكل من أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية، أما عن المستوى الوطني فقد استخدم لتغير تقليص التباينات الاقتصادية في مجال توزيع الثروة و الدخل ولكن مع بداية الخمسينات بدأ الربط بين التكامل الاقتصادي ومبدأ الكفاءة الإنتاجية من خلال استغلال الموارد بصورة مشتركة ضمن منطقة اقتصادية تتعدى حدود الدولة الواحدة[1].

2. أشكال التكامل الاقتصادي:

إن للتكامل الاقتصادي أشكال متعددة تختلف باختلاف الأعضاء وأنواع السياسات المتبعـــة والعملـــة المتداولـــة والجوانب التي يشملها، فقد يكون الاتفاق كلي أو جزئي، وبالنسبة لأنواع هذه الأشكال هي كما يلي[2]:

أ- الاتفاقيات التفضيلية: وتهتم بإعفاء السلع المتبادلة أو أنواع منها من الضرائب الجمركية أو تخفيـــضها قـــدر الإمكان، وكذا الإعفاء أو تخفيف القيود الاستيرادية وغيرها من القيود التي تعوق حركة التجارة بالنـــسبة لجميـــع السلع المتبادلة (أو أنواع منها)، وذلك وفق قوائم سلعية تعدها وتتفق عليها الدول الموقعة على الاتفاقية و تعتـــبر هاته الاتفاقيات أولى درجات التكامل الاقتصادي وتشجيع التبادل التجاري بين الدول[3].

ب- منطقة التجارة الحرة: يتم في هذا الشكل تخفيض القيود والتدابير الإدارية والرسوم الجمركية المفروضة على حركة تبادل السلع و الخدمات فيما بين الدول المتكاملة[4]، ويقوم هذا الشكل من التكامل على دمج أسواق السلع الوطنية للدول الأعضاء في سوق واحدة كبيرة تتحقق داخلها حرية انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال.

---

[1] انظر: - مقدم عبيرات، **التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001 /2002، ص 4.

- عبد الوهاب حميد راشد، **نظرية التكامل الاقتصادي والتجاري والمعاصرة**، بحث مقدم إلى دورة التكامل الاقتصادي لدول التعاون الخليج العربي، عمادة شؤون الكتاب، جامعة الملك سعود، الرياض، 1986، ص 65.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص ص 14 -20.

[3] فتحي حسن سلامة، **النظم الجمركية والاستيراد والتصدير**، الإسكندرية، مركز دار للطباعة، 1990، ص105.

[4] الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية**، العدد15، السنة العاشرة، 1997، ص ص 61-62.

ج- الاتحاد الجمركي: طبقا لاتفاقيات "**الجات** ***GATT***" الأصلية التي وضعت عام 1947 بغية قيام اتحاد جمركي بين البلدين أو أكثر، إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية الإدارية على السلع، متبادلة فقط بين بلدان الاتحاد مع التزام هذه الدول بتعريفه جمركية موحدة محل التعريفات الخاصة بكل دولة[1]، وبالتالي فهذا النوع من التكامل يسعى إلى دمج الأقاليم الجمركية في إقليم جمركي واحد أمام بقية دول العالم ولكن لا يتم تحرير انتقال رؤوس الأموال واليد العاملة.

د- السوق المشتركة: يتم في هذا النوع إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية والإدارية كما في منظمة التجارة الحرة، وتوحيد الرسوم الجمركية كما في الاتحاد الجمركي ويتم كذلك إلغاء القيود أمام تحرك الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، أي أنه في ظل السوق المشتركة لا يتم دمج أسواق السلع للدول الأعضاء بل يتم أيضا دمج أسواق عوامل الإنتاج[2]، وبالتالي تصبح هناك حرية لتنقل السلع والعمال ورؤوس الأموال.

ه- الإتحاد الاقتصادي: يعتبر هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي خطوة متقدمة تلي تحقيق السوق المشتركة وهي المرحلة قبل الأخيرة التي تسبق التكامل الاقتصادي الكامل، و الاتحاد الاقتصادي خطوة أكثر تقدما على طريق التكامل الاقتصادي في سبيل الوصول إلى الوحدة الاقتصادية [3]، ويتم في هذا الإتحاد تنسيق مختلف السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية.

و- التكامل الاقتصادي الكامل: يعتبر آخر مرحلة للتكامل الاقتصادي، حيث تكون هناك سلطة واحدة، تتخذ فيها القرارات الاقتصادية والاجتماعية و تكون ملزمة للجميع.

3. أهداف التكامل الاقتصادي:

يهدف التكامل الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي [4]:

- توسيع حجم السوق.
- تحسين شروط التبادل التجاري.
- العمل على الاستفادة أكثر من اليد العاملة لتخفيض نسبة البطالة.
- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية.

4. الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي:

إن للتكامل الاقتصادي دور هام في عملية التنمية الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول النامية، والتي تحتاج إلى استخدام مواردها الاقتصادية بأكبر كفاءة ممكنة وهو طريق هام للنمو الاقتصادي واتساع الأسواق ويسمح باستفادة أكثر من مزايا وفورات الإنتاج الكبير وتوسيع الأسواق وزيادة الكفاءة.

---

[1] مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، **مرجع سبق ذكره**، ص 62 .

[2] محمد مهدي عمر، **محاضرات في التنمية**، اللواء للطبع والتوزيع 1993، ص 164 .

[3] كامل بكري، **التكامل الاقتصادي**، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1983، ص 27.

[4] اعمر عزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 126.

5. بعض التجارب الدولية للتكامل الاقتصادي و الزراعي:

أ- الاتحاد الأوروبي: تطورت السوق الأوروبية المشتركة التي تكونت من 12 دولة أوروبية عام 1959 إلى كيان أكثر تماسكا هو الاتحاد الأوروبي، الذي أعلن قيامه في 1993/01/1 ليضم 15 دولة أوروبية غربية، هناك قائمة انتظار لدول أوروبية شرقية، وتتضمن الاتفاقية سياسات الأمن والدفاع والعدل و الطاقة والسياسات المالية والنقدية ودستورا مشتركا، ويتم إسقاط قيود التجارة بين الدول واستعمال عملة موحدة[1]، أما بالنسبة للسياسات الزراعية فقد كانت كما يلي :

- لا بد من تطبيق هذه السياسات بالنسبة للدول الموقعة على اتفاقية روما وهي ست دول (فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لكسمبورغ، ألمانيا الاتحادية) حيث تم إحصاء عدد العمالة والمساحات الزراعية والدخول الزراعية وتم وضع سياسات زراعية تهدف إلى:
  - تشجيع التقدم التقني والاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج.
  - توثيق العلاقات والروابط عن طريق إنشاء سوق مشتركة وضمان استقرار الأسواق.
  - زيادة دخول العاملين بالقطاع الزراعي وتحسين مستوى المعيشة.
  - إتباع سياسات زراعية مشتركة.
- ثم عقدت هاته الدول مؤتمرا آخر في **ستريزا** (*Stresa*) في جويلية 1958، حيث تم مناقشة الاتفاقية السابقة وتم الاتفاق على أهداف جديدة تكمل الأهداف السابقة وترفع مستوى التجارة الزراعية البينية والتقريب بين السياسات الاقتصادية و توفير الدعم اللازم للقطاع الزراعي وإعطاء أهمية للميزة النسبية بين أقطار المجموعة، إضافة إلى وضع برنامج من ثلاث مراحل يتمثل في:

المرحلة الأولى: رسم سياسات واضحة المعالم للاتفاق عليها خلال مدة ثلاث سنوات.

المرحلة الثانية: الشروع في تطبيق السياسات المسطرة في المرحلة الأولى بالتدريج خلال فترة تسع سنوات إلى غاية سنة 1969.

المرحلة الثالثة: التطبيق الكامل للسياسات داخل سوق واحد وذلك انطلاقا من سنة 1970، وقد تم تطبيق سياسة سعرية مشتركة داخل القطاع الزراعي لدول المجموعة تهدف إلى الحفاظ على دخل مناسب للعمالة الزراعية، و تحقيق مستوى أعلى من الاكتفاء الذاتي، وقد استطاعت هاته المجموعة وضع سعر موحد وقد أدى هذا إلى تحقيق فائض معتبر، وقد تم توفر الدعم والتمويل اللازم وتشجيع اليد العاملة والتدريب على اكتساب المعارف، وقد تم إجراءات تنسيق للبحوث الزراعية و الوحدة الاقتصادية الشاملة.

ب- تكتل جنوب شرق آسيا: تشكل هذا التكتل في سنة 1969 من سبع دول تضم سنغافورة وماليزيا وأندونوسيا وتايلاندا مع الفلبين وبروناي والفتنام، والهدف هو إقامة سوق مشتركة وتحقيق مزايا تنسيقية متكاملة تعزز القدرات التنافسية لشركات الدول بالأسواق العالمية، وكان التوجه لإقامة سوق مشتركة ولإقامة تجمع

[1] أحمد سيد مصطفى، **تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي**، ط3 ، 2000 ، ص ص 17-18.

اقتصادي، سياسي وأمني وإقامة منطقة للتجارة الحرة والتكامل مع منتدى التعاون الآسيوي الباسيفيكي(*APEC*) الذي أنشئ عام 1989 كأكبر منطقة للتجارة الحرة بالعالم تزول بها كافة الحـواجز الجمركيـة عـام 2020، ويضمن بين أعضاءه البالغين 21 دولة 3 دول كبرى الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان والصين.

ج- تكتلات أخرى: منها: السوق الأمريكية الشمالية *NAFTA* الـتي تكونـت في ينـاير 1994 وسـوق ميركوسور *MERCOSUR* الذي أنشئ في أول يناير 1995 تضم البرازيل، الأجنتين باراجواي وأورجـواي حيث تضم 2000 مليون نسمة وتتوجه إلى تحرير نسبة كاملة للتجارة الإقليمية واتجاه للتكامل الإقليمي، وإقامة كذلك السوق المشتركة لدى جنوب شرق إفريقياً الكوميساً عام 1993 وتضم 20 دولـة تهـدف لخفـض التعريفات الجمركية وتحرير تجارة السلع و الخدمات وضمان حرية نقل رؤوس الأموال و الاستثمارات[1].

هناك تجارب أخرى للتكامل الاقتصادي والزراعي لكنها لا ترقى إلى مستوى تجربة الاتحاد الأوروبي كتجربة الكوميكون (دول مجلس المساعدة الاقتصادية) المتبادلة إضافة إلى بعض تجارب الدول الأخرى.

أما بالنسبة لتجارب التكامل الاقتصادي الزراعي العربي فقد كان هناك العديد من المحاولات والاتفاقيات الأمنية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية للسوق المشتركة المنبثقة عن قرار مجلس الوحدة الاقتصادية لعام 1964، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والهدف هو تحقيق الأمن الغذائي العربي وتحقيق التكامل الزراعي بين أقطارها، ولكن معظم هاته المحاولات والاتفاقيات لم تثبت فعاليتها في أحيان كثيرة نتيجة قلة النضج السياسي والوعي الاقتصادي.

ولكن بشكل عام ألاحظ أن تجارب الدول النامية للتكامل الاقتصادي والزراعي كانت قليلة الفعالية نتيجة عـدة اعتبارات و العديد من المعوقات منها ما هو سياسي، ومنها ما هو اقتصادي ومعوقات اجتماعية وثقافية وإعلامية، إضافة إلى معوقات خارجية كالمشاكل بين الدول وضغط الدول المتقدمة. والمديونية، وعـدم كفـاءة الأجهـزة المسؤولة، كثرة الإجراءات والتعقيدات وعدم توافر الكفاءات الإدارية والفنية و اليد العاملة والتكنولوجيا المناسبة، وهروب رؤوس الأموال.

رغم هذه السلبيات وقلة النتائج إلا أنه في ظل الظروف الحالية والاتجاه نحو العولمة والاندماج والتكتلات بين الشركات والدول، لابد من البحث عن أسباب الخلل ثم بناء إستراتيجية للتكامل تعالج المشاكل تأخذ فترة زمنية كافية للتطبيق مرحليا، مع تهيئة المناخ المناسب و التشريعات و الاستفادة من تجارب التكامل الدول الأخرى وتنمية الإعلام والبحوث.

---

[1] أحمد سيد مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص ص19-24.

المبحث الثاني: مؤسسات التأثير الدولي والتنمية الزراعية.

يشهد العالم تغيرات جذرية على الصعيد الاقتصادي تترك آثارها على اقتصاديات الدول النامية، مما يستلزم تبني سياسات تتماشى مع المتغيرات العالمية التي تهدف إلى التحرر الاقتصادي، و في إطار هذه المتغيرات ظهرت ملامح النظام الدولي الجديد وفق ما تعكسه التوجهات العامة للسياسة الاقتصادية التي رسمتها مؤسسات و هيئات ذات الصفة العالمية بحكم أهميتها و اتساع نطاق عضويتها و تأثيرها و أصبحت تفرض هيمنتها على الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: منظمة الأغذية والزراعة العالمية[1].

1. نشأة المنظمة: أنشئت هذه المنظمة عام 1945 بغية النهوض بالمستويات التغذوية والأوضاع المعيشية، وتعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية وتحسين الظروف الحياتية لسكان الريف.

واليوم أصبحت المنظمة واحدة من أضخم الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة، والوكالة الرائدة في ميادين الزراعة، والغابات ومصايد الأسماك والتنمية الريفية، وتضم هذه المنظمة الحكومية الدولية 183 دولة بالإضافة إلى هيئة عضو هي المجموعة الأوروبية.

2. محطات مهمة في تاريخ المنظمـــة:

- 1945: أول دورة في مدينة " كيبك" الكندية، أنشأت كوكالة متخصصة ومن وكالات الأمم المتحدة.
- 1960: إطلاق حملة التحرر من الجوع لتعبئة ومساندة المنظمات غير الحكومية.
- 1961: دخول هيئة الدستور الغذائي المشتركة مع منظمة الصحة العالمية، المعنية بوضع معايير دولية للأغذية.
- 1974: المؤتمر العالمي للأغذية الذي عقد وتعهد بالأمن الغذائي العالمي.
- 1978: المؤتمر العالمي الثامن للغابات المنعقدة بإندونيسيا تحت شعار " الغابات للسكان".
- 1981: إحياء أكثر من 150 بلد ليوم الأغذية العالمي الأول.
- 1994: إطلاق برنامج الأمن الغذائي الموجه إلى بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض.
- 1996: مناقشات ظاهرة الجوع في العالم ومكافحتها.
- 1997: إطلاق مبادرة حملة مكافحة الجوع.
- 2001: اعتماد لمعادلة الدولية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة.
- 2002: تأكيد مجددا التزام المجتمع الدولي بخفض عدد الجياع بمقدار 1/2 بحلول منه 2015

3. مصالح المنظمـــــة:

تضم ثماني مصالح هي:

الإدارة والمالية، الشؤون العامة والإعلام، الزراعة، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مصايد الأسماك، الغابات والتنمية المستديمة، التعاون الفني، الإعلام.

وتضم 5 مكاتب إقليمية، 5 مكاتب اتصال، وأكثر من 78 مكتب قطرياً، والمقر الرئيسي في روما.

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (صفحة بحثت يوم 2003/08/21)، **التعريف بالمنظمة** على الموقع ***www.fao.org***

4. مهام وأنشطة المنظمة:

ومنذ انطلاقها سعت المنظمة إلى التخفيف من وطأة الفقر والجوع عبر تنشيط التنمية الزراعية، وتحسين التغذية وترسيخ الأمن الغذائي الذي يتمثل في حصول الجميع في كل الأوقات على ما يحتاجونه من غذاء ليعيشوا حياة مفعمة بالنشاط والصحة، و ارتفع حجم إنتاج الأغذية منذ إنشاء المنظمة عام 1945 بمعدل لم يسبق له مثيل و تجاوز نسبة نمو السكان في العالم الذي تضاعفت أعدادهم على مدى الفترة ذاتها، ومنذ أوائل الستينات انخفضت نسبة الجياع في العالم النامي من أكثر من50 % إلى أقل من20 % ، ورغم هذه الإنجازات فمازال هناك ما يزيد عن 790 مليون نسمة من أبناء البلدان النامية جياع.

ومن بين الأولويات المحددة للمنظمة تشجيع التنمية الزراعية المستدامة، وهو ما يعتبر إستراتيجية طويلة الأمد لزيادة الإنتاج الغذائي وإرساء الأمن الغذائي مع صون الموارد الطبيعية وإدارتها في الوقت ذاته، والهدف المنشود هو تلبية احتياجات أجيال الحاضر والمستقبل على حد سواء من خلال ترويج تدابير التنمية الصالحة بيئياً، والملائمة تقنياً، والسليمة اقتصاديا، والمقبولة اجتماعيا وتمتلك المنظمة شبكات معلومات واسعة ومهارات وخبرات موظفين وتقنيين لتزود الحكومات بالمنشورة بشأن السياسات والخطط الزراعية والهياكل الإدارية والقانونية اللازمة للتنمية، كما تقدم المنظمة النصح فيما يتصل بالإستراتيجيات الوطنية المعنية بالتنمية الريفية، الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر.

تقديم المساعدة والمشورة والمعلومات حيث تتولى المنظمة جمع المعلومات المتصلة بالتغذية، والأغذية والغابات ومصايد الأسماك وتحليلها وتفسيرها ونشرها وتعمل كمركز للتنسيق تزويد المزارعين والعلماء والمخططين الحكوميين والتجارة والمنظمات غير الحكومية بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الرشيدة في مجالات التخطيط، والاستثمار والتسويق والبحوث والتدريب.

وتصدر المنظمة تقارير معتمدة عن الظروف والاتجاهات العالمية، ومن بين هذه التقارير:

-حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم.

- حالة الأغذية والزراعة.

- المسبح الغذائي العالمي.

ويتولى النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر رصد آفاق المحاصيل الزراعية والأغذية للاكتشاف حالات النقص الغذائي وتقدير المتطلبات الغذائية الطارئة والمحتملة كما تزود المنظمة البلدان النامية بالعون العملي عبر طائفة واسعة من مشروعات المساعدة التقنية، وتحص المنظمة على اعتماد نهج متكامل تراعي فيها للاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية عند صياغة المشروعات الإنمائية.

المطلب الثاني: صندوق النقد الدولي.

في إطار النظام الدولي الجديد تمارس المؤسسات والمنظمات نشاطات تتناسب مع الظروف الدولية، لقد كانت من أحد نتائج اتفاق **بريتون وودز** ظهور صندوق النقد الدولي، توكل له مجموعة من الأهداف وله مجموعة من الوظائف سنتعرف عليها فيما يلي[1] :

1. مبررات تأسيس صندوق النقد الدولي: تكمن المبررات الحقيقية لإنشاء صندوق النقد الدولي بسبب الظروف التجارية والنقدية والمالية للدول الغربية و بسبب انهيار النظم الاقتصادية وتعثر عمليات التسوية الدولية، وتفاقم معدلات التضخم والبطالة وتقلبات أسعار صرف العملات الوطنية، فتم على ضوء مناقشات واقتراحات بإنشاء صندوق النقد الدولي وبنك متخصص في الإنشاء والتعمير، وتم عقد مؤتمر في **بريتون وودز** لينتهي في يوليو 1944 إلى الموافقة على إنشاء صندوق النقد الدولي لتنظيم العلاقات الدولية واتفاق البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتنظيم العلاقات المالية الدولية.

2. أهدافـــه[2]: طبقا لنصوص الاتفاقية المنشئة له، لقد تم التوقيع على نص الاتفاقية في 27 ديسمبر 1945 من قبل 28 دولة وبذلك اكتسبت قوتها القانونية ولقد شرع الصندوق في نشاطه سنة 1946 الذي يعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- العمل بنظام دولي لأسعار صرف ثابتة حيث يتبادل في ظله عملات الدول الأعضاء، و ذلك وفقا لنسب مبادلة تم الاتفاق عليها مسبقا.
- العمل على تحقيق تنظيم دائم يهدف إلى تحقيق التعاون الدولي في المسائل النقدية العالمية.
- العمل عل إلغاء القيود على الصرف و تكوين نظام متعدد الأطراف.
- إنشاء احتياطي دولي و ذلك بهدف مد الدول الأعضاء بالأرصدة اللازمة لمواجهة الاختلالات المؤقتة في موازين المدفوعات في إطار احترام الدول الأعضاء محتوى الاتفاقية و الالتزام بها و ذلك على ثبات أسعار الصرف وتحرير المدفوعات الدولية من القيود.
- تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء عن طريق وضع الخبراء في الـــشؤون الماليـــة والاقتـــصادية العـــاملين بصندوق النقد الدولي تحت تصرف تلك الدول في مجال اقتراح الحلول المطروحة.
- رفع القيود و إزالة الحواجز و التخلص من أساليب الرقابة التي تعيق تطور التبادل الدولي حيث تلتزم الدول الأعضاء بـــ[3]:
  - رفع الحواجز الجمركية أمام حرية التجارة.
  - إزالة أشكال الرقابة على عمليات الصرف الخارجي وصولا إلى حرية التحول بين العملات.

---

[1] الهادي الخالدي: **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة الجزائرية، 1996 ، ص ص 41- 50.

[2] أنظر:- عادل المهدي، **عولمة الاقتصاد العالمي والمنظمة للتجارة العالمية**، الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص 84.

- عبد الفتاح دحمان، **قراءة في العولمة من خلال سياسات مؤسسات بريتون ووردز**، مجلة الحقيقة، العدد 01 أكتوبر 2002 ص 13، 14.

[3] اعمر عزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 100.

- إيجاد نظام متعـــدد الأطـــراف للمدفوعات يهدف إلى تغطية المعاملات الجارية بين الدول الأعضاء وتخفض القيود الندية التي تعيق التجارة الدولية.
- إتاحة تسهيلات وموارد مالية إلى الدول الأعضاء بهدف مواجهة ما قد يطرأ على موازين المدفوعات من عجز مؤقت.
- اهتمام الصندوق ببرامج التعديل
- مباركة الصندوق للإصلاحات الاقتصادية لإعطاء الاطمئنان من طرف الصندوق لتدفق الاستثمارات الأجنبية.
- تعزيز التعاون النقدي الدولي بما يكفل تحقيق الاستقرار للنقد ولسعر الصرف.
- توسيع نطاق التجارة الدولية والعمل على زيادتها وتنشيطها وتسهيل مجرى النمو للتجارة الدولية.
- تقليل درجة الاختلال في ميزان المدفوعات وتقصير مدى هذا الاختلال.

3. وظائفه ومهامـــــه:

لكي يحقق الصندوق الأهداف السابقة فإنه يقوم بالوظائف والمهام التالية[1]:

- تدعيم استقرار أسعار الصرف ومنع لجوء الدول إلى التنافس على تخفيض قيم عملاتها .
- إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف والتخلص من قيود الصرف التي تحول دون نمو وتنشيط التجارة الدولية.
- تمويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات عن طريق إتاحة الموارد اللازمة لتصحيح الاحتكاكات.
- توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات.
- اقتراح السياسات التصحيحية لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.
- إبداء المشورة في الأمور النقدية والاقتصادية.
- التعاون مع البنك الدولي، وقد تم في ديسمبر 1987 إنشاء تسهيل جديد هو تسهيل التكييف الهيكلي المعزز لتدعيم التسهيل الأول وللتوافق بين عمليتي التنمية والتصحيح.
- التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الاختلالات الهيكلية.

4. تنظيم الصندوق:

يتم تنظيم الصندوق على ما يسمى الحصص أو الأنظمة وتمثل هذه الحصص كمية الموارد التي يتعين على الدول الأعضاء وضعها تحت تصرف الصندوق، وهي التي تحدد الدول في التصويت وأهمية القروض التي يمكن أن تحصل عليها.

---

[1] انظر: - إبراهيم أيوب سميرة، **صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي**، مركز الكتاب، الإسكندرية، 2000.
- اعمر عزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 101.

5. التسهيلات التي يقدمها الصندوق:

انطلاقا من الأهداف السابقة له فإن معظم الأنشطة التي يقوم بها تنحصر في المجالين النقدي والمالي وتعد التسهيلات التي يقدمها في هذين المجالين أحد العوامل الهامة التي تساهم في تعزيز قدرة أعضائه على خدمة مدفوعاتهم الخارجية في الأجل القصير،وتدعم سيولة الاقتصاد وهي[1]:

أ- **حقوق السحب التلقائية:** بحسب محدودية موارد الصندوق فإنه لا يمنح قروضا إلا لتغطية العجز المؤقت الذي يصيب موازين المدفوعات للدول الأعضاء،وهذا السحب التلقائي من الصندوق يتم بشرط أن تكون غير مدينة له وألا تتعدى حصتها.

وغالبا ما تقدم بعض الشرائح مع تطبيق برامج إصلاح،وهناك مبادئ عامة منها:

- لا يجب علاج مشكلة المدفوعات بتشديد القيود على التجارة الخارجية،ولا يؤدي الحل إلى انخفاض مؤقت في الطلب الداخلي.
- تطمح برامج الإصلاح إلى أن يكون الطلب الإجمالي على السلع والخدمات متوافقا مع الإنتاج منها محاولة إيجاد هيكل سعري مناسب يشجع على الادخار والاستثمار.

ب- **التمويل التعويضي:** يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء المصدرة للمواد الأولية التي تعاني من تدهور حصيلة صادراتها وقد حل محلة تسهيل التمويل التعويضي والطوارئ والذي له شقين الأول لمواجهة تعضي الصادرات وزيادة تكاليف استيراد الحبوب،والشق الثاني يتعلق بالطوارئ ومواجهة بعض الصدمات الخارجية.

ج- **حقوق السحب الخاصة:** دخل هذا النظام عام 1970 باعتباره مصدرا جديدا للسيولة،ولا يتم الحصول عليها إلا في حالة تعرض البلد إلى عجز خطير في ميزان المدفوعات.

د- **التسهيلات الموسعة:** يعتبر هذا التسهيل كقرض متوسط الأجل،ولا يرتبط بعلاج عجز مؤقت وإنما يرتبط بالصعوبات التي يواجهها ميزان المدفوعات ويتطلب حلها فترة طويلة أي يرتبط بالاختلالات في السلع والخدمات وعناصر الإنتاج،ويجب على الدولة تقديم برنامج للقضاء على الاختلال الهيكلي في ميزان مدفوعاتها للحصول على التسهيل.

ه- **تسهيل التكييف الهيكلي الأساسي والمعزز:** استحدث تسهيل التكييف الهيكلي في مارس 1986 لمساعدة الدول النامية منخفضة الدخل التي تعاني من مشكلات واختلالات هيكلية مستمرة.

و- **الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار:** بدأت عملها عام 1988 وتهدف إلى تشجيع الاستثمار الخاص وذلك عن طريق تقليل الحواجز غير التجارية التي تعوق الاستثمارات الدولية، وتقدم الوكالة للمستثمرين ضمانات ضد المخاطر غير التجارية،وتشجع الاستثمارات الأجنبية.

---

[1] اعمر عزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 101، 102.

المطلب الثالث: مجموعة البنك العالمي[1]:

1. نشأة البنك وأهدافـــه:

يعتبر كمؤسسة عالمية أنشأ في إطار تكوين النظام الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة اتفاقية **بريتون ووذز** في سنة 1944 ويعرف على أنه المؤسسة المالية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية لدول الأعضاء فهو مسؤول عن سلبيات التنمية والاستثمارات، وسياسات تخصيص الموارد بين القطاع الخاص والعام، ويركز في التمويل على الفترة الطويلة مع اشتراطه تطبيق برامج التثبيت كتخفيض معدل التضخم وتقليل عجز الموازنة وتصحيح سعر الصرف.

وتتلخص أهداف البنك الدولي في ترسيخ قواعد السلوك للنظام المالي الدولي في كل ما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال سواء في صورة قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة (أو غير مباشرة)بغرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية ورتع معدلات النمو الاقتصادي وعلاج الاختلالات الهيكلية.

2. المؤسسات التمويلية التابعة لمجموعة البنك الدولي: وتضم مجموعة البنك الدولي أربعة مؤسسات تمويلية هي:

أ- **البنك الدولي للإنشاء والتعمير:** أنشئ عام 1946 يقدم بمنح قروض طويلة الأجل وتتلخص أهدافه في:

- المساعدة في تعمير وتنمية أقاليم دولة العضو وتحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمان أو المساهمة في القروض.
- المساهمة في النمو المتوازن في الأجل الطويل للتجارة الدولية.
- علاج الاختلالات الهيكلية في الدول النامية.

ب- **مؤسسة التمويل الدولية:** أنشأت عام 1956 مناط إليها تنشيط التوسع الاقتصادي مع تشجيع نمو القطاع الخاص وإقراضه دون اللجوء إلى ضمانات حكومية وتتلخص أهدافها في:

- المساهمة في إيجاد قروض الاستثمار لرؤوس الأموال الخاصة المحلية والأجنبية.
- تشجيع الاستثمارات الإنتاجية الخاصة.
- مشاركة القطاع الخاص في المشروعات الاستثمارية لزيادة معدلات نموه.

ج- **الهيئة الدولية للتنمية:** أنشأت عام 1960 لتسهيل عمليات التمويل في الدول المتخلفة التي لديها القدرة على استخدام رؤوس الأموال الخارجية ولكنها تواجه صعوبات في سداد هذه الأموال وتتخلص أهدافها في:

- إعطاء رقعة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية خاصة في الدول الأكثر فقرا.
- إعطاء العروض لمشروعات البنية الأساسية والطاقة لتقوية البنية الأساسية وتحسين الأداء الاقتصادي.

---

[1] أنظر: - محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 280-283.

- محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000/99،ص ص 356-383.

- عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص ص 147-169.

3. مهام مجموعة البنك الدولي: تقوم مجموعة البنك الدولي بـــ:

- تقديم التمويل الدولي طويل الأجل وتقديم المساعدات المالية الخاصة للدول النامية.
- العمل على زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية.
- القيام بتقديم المشورة والمعونة الفنية وعمل الدراسات اللازمة وتطوير أدوات التحليل .
- العمل على تقوية البنية الأساسية للتنمية.

4. القروض التي يقدمها البنك الدولي: يقدم البنك الدولي القروض التالية:

- **قروض المشروعات:** لتمويل مشاريع الري أو الصرف أو الطرق أو توليد الكهرباء.
- **قروض التصحيحات الهيكلية:** نتيجة خلل في ميزان المدفوعات.
- **القروض القطاعية:** تشبه قروض التصحيحات الهيكلية حيث تستهدف تصحيح السياسات الاقتصادية في البلد المقترض، ولكنها تختلف عنها من حيث أنها تقتصر على السياسات المتعلقة بقطاع معين مثل الزراعة أو الصناعة أو الطاقة، وتنطوي هذه القروض على درجة عالية من المشروطية.

ويقدم البنك الدولي دعما إلى شركائه في البلدان النامية من أجل الحفاظ على التنوع الإحيائي أثناء التنمية الزراعية، خاصة وأن التنمية الزراعية تعتبر في كثير من البلدان النامية المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي والبنك الدولي ملتزم بمساعدة الحكومات المتعاملة معه بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي التي تدعو إلى إدماج صون التنوع الإحيائي، واستخدامه بطريقة مستديمة في الخطط والبرامج والسياسات الخاصة بالزراعة وصيد الأسماك، ويتولى البنك مسؤولية مباشرة عن مساعدة الحكومات المتعاملة معه على وضع التنوع الإحيائي في صلب التنمية ويواجه البنك الدولي في ذلك التحديات التالية[1]:

- تعميق تنفيذ استراتيجيات عدم الإضرار عند تصميم المشاريع الزراعية.
- التشجيع على تعيين أوجه التظافر ما بين صون التنوع الإحيائي والتنمية الزراعية وإدخالها في تصميم المشاريع.
- التوسع في استخدام التقييم البيئي كأداة للحفاظ على التنوع الإحيائي في الزراعة.
- استخدام الاستثمار الزراعي وعمليات التكيف القطاعي بشكل سليم كأدوات لدعم إصلاح السياسات والقدرة المؤسسية والوعي بأهمية الحفاظ على التنوع الإحيائي في التنمية الزراعية.

وقد وضع البنك الدولي لذلك برنامج التغطية العالمية بالاشتراك مع جهات مانحة حيث يسعى هذا البرنامج إلى استيعاب العوامل الخارجية العالمية في التخطيط البيئي الوطني، وهذا بغية تحديد الممارسات الجيدة أمام المخططين[2].

---

[1] البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم**، مركز الأهرام، 2003، ص ص 1-10.

[2] ستيفانو باغيولا وآخرون، **ترشيد التنوع الإحيائي في التنمية الزراعية**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد1، مارس 1998، ص ص 38-41

المبحث الثالث: المنظمة العالمية للتجارة.

إن الاتفاق بشأن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة يعتبر من أهم إنجازات جولة أورغواي، حيث حلت هذه المنظمة محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (*GAAT*)، كذلك يعتبر التواصل إلى اتفاق الزراعة من أهم النتائج التي أفرزتها جولة أورغواي، على الرغم من الخلافات التي نشبت بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، والتي أدت إلى عرقلة المفاوضات حول القطاع الزراعي، إلى أن تم التغلب على هذه الخلافات.

المطلب الأول: التعريف بالمنظمة العالمية للتجارة ودوافع نشأتها.

ويعتبر إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ثمرة مجهود ومفاوضات دامت خمسا وأربعين سنة في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وقد كان إنشاء هذه المنظمة محل اهتمام عالمي واسع النطاق، حيث اختلف حول تقييم آثار قيام هذه المنظمة إثر التوقيع على الوثيقة الختامية لنتائج جولة أورغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في مراكش أفريل 1994 وما تضمنه ذلك من اتفاق إنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي انطلقت عمليا في المنظمة العالمية للتجارة (*OMC*) كأحد توصيات الدول المنتصرة المشاركة في مؤتمر هافانا عام 1946، ولم يكتب لها ذلك حيث أسقطت هذه الفكرة عام 1954 بسبب رفض الكونغرس الأمريكي هذا المشروع انطلاقا من رغبته في الحفاظ على السيادة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية، وتخوفا من أن الموافقة على إنشاء هذه المنظمة قد يؤدي إلى التخلي عن القوانين المحلية التي تسمح بفرض عقوبات تجارية على شركائها التجاريين[1]، ولذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية على قبول الجزء الخاص بالسياسة التجارية لميثاق هافانا والذي أنشئت بموجبه الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (*GATT*) والتي استمرت المفاوضات حولها انطلاقا من عام 1946 إلى غاية 1993 بعقد ثماني جولات آخرها جولة أورغواي والتي أفرزت ظهور المنظمة العالمية للتجارة ليكتمل بذلك الضلع الثالث للمنظمات الدولية التي تحكم وتراقب العلاقات الاقتصادية الدولية وهي: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وآخرها المنظمة العالمية للتجارة والتي تعتبر الإطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها، حيث تقوم بتسهيل تنفيذ وإدارة جولة أورغواي مع توفير برنامج لمفاوضات تجارية متعددة الأطراف، ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية وستتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتحقيق تماسك أقوى في مجال السياسة الاقتصادية.

1. تعريف المنظمة العالمية للتجارة:

يمكن تعريف المنظمة العالمية للتجارة على أنها الضلع الثالث من مثلث مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي بعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتعتبر المنظمة وريثة ميثاق هافانا عام 1947 ونتائج جولة أورغواي عام 1995.

---

[1] *RUBERT E HADEC, **Developing countries in the GATT legal system**, Trade policy center, London 1987, P: 107.*

2. دوافع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة:

أمام تطور العلاقات الاقتصادية الدولية ومرور الجات بجولات عديدة وحتى جولة طوكيو كانت "**الجات**" عبارة عن اتفاقية دولية كما سبقت الإشارة إليها مزودة بسيكريتاريا صغيرة لذلك لم تكن الجات تملك الشكل والإطار الذي أن تكون منظمة دولية لها أجهزة دائمة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وحتى تتميز بهذا الشكل والقوة التي تحظى بها هاتين المؤسستين، كان لزاما عليها أن تتحول إلى مؤسسة تنظيمية دولية ذات طابع مؤسساتي مشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في اتفاقيات التجارة المتعددة الأطراف.

أما السبب الثاني، فيكمن في أنه على الرغم من أهمية الدور الذي تقوم به مؤسسات **بريتون–وودز** "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير" منذ نشأتها في توفير الاستقرار النسبي للنظام النقدي سواء في تمويل جهود التنمية ومعالجة الاختلال المالي الخارجي للدول النامية، إلا أن دور هذه المؤسسات ظل يعتمد بالدرجة الأولى على السياسات المالية والنقدية في معالجة العديد من المشاكل الاقتصادية العالمية، لهذا ظهرت الحاجة إلى إنشاء منظمة عالمية للتجارة تساهم في سد الثغرات القائمة على مستوى مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي بما يتلاءم والنظرة المتكاملة للمسائل المتشابكة الخاصة بالتقدم والتمويل والتجارة والتنمية[1]، وهو ما عملت إليه أورغواي في أهم نتائجها التي أفرزت ميلاد المنظمة الجديدة التي أصبحت بالأجهزة الجديدة والتي كانت غائبة في تنظيم الجات وعلى رأسها المؤتمر الوزاري الذي ينعقد مرة كل سنتين على الأقل، والمجلس العام الذي يجتمع بصفة دورية للإشراف على تنفيذ الاتفاقيات والقرارات الإدارية[2]، بالإضافة إلى ذلك فهناك سبب آخر أدى إلى تحول الجات إلى منظمة عالمية للتجارة، وهو أن دورة أورغواي تضمنت العديد من القضايا الجديدة كما سبقت الإشارة إليه و لم يكن بالإمكان إدخال هذه القضايا في إطار الجات في صورتها الأصلية وحيث أن الاتفاقية واضحة في تطبيقها على التدفقات السلعية الدولية دون غيرها، و لم يتم إدخال موضوع الخدمات في هذا الإطار، إلى جانب أن القضايا الجديدة تتجاوز تحرير التجارة الدولية، لذا أصبح الأمر لا يتوافق تماما وأحكام الاتفاقية الأصلية وهو ما أدى إلى إنشاء منظمة جديدة، بإمكانها معالجة مثل هذه القضايا الجديدة، كموضوع الخدمات، كما قد تضمنت نتائج جولة أورغواي الهدف من إنشاء التجارة العالمية للقيام بعدة وظائف[3].

---

[1] لمزيد من التفاصيل انظر كل من:

- *GATT activities: geneva, june 1985 (GATT publications slesno, GATT 1985-3 p p: 33,43.*

– السيد عليوة، **الدور المتوقع لمنظمة التجارة العالمية في إدارة الاقتصاد الدولي**، مؤتمر أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية، جامعة الأزهر، مركز صالح كامل، 21 ــ 23 ماي صفحات متعددة.

– خال سعد زغلول، **الجات والطريق إلى المنظمة العالمية للتجارة وأثرها على اقتصاديات الدول العربية**، المجلة العربية للعلـــوم الإنـــسانية، مجلـــة الحقوق، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت 1998، ص ص 178-179.

[2] خال سعد زغلول، **المرجع السابق**، ص 180.

[3] **نفس المرجع السابق.**

3. نشأة المنظمـــــة[1]:

تعد الجولة الأخيرة لاتفاقيات التجارة متعددة الأطراف (الأورغواي 1986-1994)أهم وأعقد وأطول الجولات بسبب ازدهار العلاقات الاقتصادية العالمية بدرجة كبيرة جدا فقد تزايدت الصادرات السلعية واتسعت حركات رؤوس الأموال وحدث تقدم تكنولوجي هائل وسريع في ميدان انتقال وتبادل المعلومات، أضف إلى ذلك إن التنظيم التجاري العالمي الجديد لم يعد يقتصر على السلع بل شمل أيضا الخدمات وكذلك حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

كما تمخض عن هذه الجولة ظهور منظمة التجارة العالمية التي أصبحت الإطار الوحيد لتنفيذ النظام التجاري الجديد ويرتكز هذا النظام على تحرير التجارة العالمية من القيود الكمية والرسوم الجمركية.

تقرر في إعلان مراكش ضرورة إنشاء منظمة تكون الإطار المؤسسي والقانوني لإدارة الاتفاقيات التجارية والتي هي في الأساس فكرة صدرت من ميثاق هافانا في الفترة من نوفمبر1947 إلى مارس 1948.

في بداية جانفي 1995 بدأ عمل منظمة التجارة العالمية بشكل رسمي في مدينة جنيف بسويسرا وتم الاتفاق على أن تكون المنظمة ذات شخصية قانونية مستقلة تلعب الدور الأساسي في النظام التجاري وتشكل الضلع الثالث للنظام الاقتصادي بجانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير.

المطلب الثاني: الوظائف والمبادئ الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية.

تضطلع المنظمة العالمية للتجارة بالعديد من الوظائف والمبادئ الرئيسية والتي تدخل في إطار الصلاحيات الموكلة لها في إطارها الدولي وهو ما سنحاول التعرف إليه فيما يلي:

1) الوظائف والمهام الرئيسية[2]:

حسب ما جاء في المادة الثالثة من الإنفاق المنشئ للمنظمة العالمية للتجارة تظهر فيما يلي[3]:

- تعمل المنظمة العالمية للتجارية كإطار يتم من خلاله متابعة تنفيذ وإدارة اتفاقيات التجارة الدولية وهذا بتهيئة وتسهيل المفاوضات التجارية بين الدول.
- معالجة المشاكل وفض النزاعات المتعلقة بالتجارة بين الدول والتي تظهر على السطح نتيجة لتنفيذ الاتفاقيات وفقا لإجراءات تسوية المنازعات الممثلة في الآتي:

---

[1] *www.wto.org/wto/trench/about/about.htm.*

[2] انظر: - المنظمة العربية للتنمية والزراعية، **آثار تحرير التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة على الزراعة العربية**، ص: 17.

- عبد الناصر نزال العبادي، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، الأردن 1999، ص 93.

[3] انظر: - عبد الواحد العفوري، **العولمة والجات -التحديات والفرص-**، مكتبة مدبولي، 2000، ص ص: 64-65.

- نبيل حشاد، **الجات ومنظمة التجارة العالمية**، الطبعة الثانية، دار إيجي للطباعة والنشر، 1999، ص: 173.

- إبراهيم العيسوي، **الجات وأخواتها، مرجع سبق ذكره**، ص: 81.

- المساعي الحميدة.
- التوفيق.
- إنشاء فرق التحكيم.
- اللجوء إلى القضاء الدولي.
- اتخاذ إجراءات خاصة.

كما تهتم المنظمة العالمية للتجارة إلى جانب المهام والوظائف المذكورة سابقا إلى اعتبارات حماية البيئة والحفاظ عليها في إطار تحقيق تلك الأهداف بما يتماشى ومستويات التنمية الاقتصادية الوطنية وهو ما جاء في ديباجة وثيقة المنظمة.

كما ركزت الحاجة إلى بذل جهود إيجابية لضمان حصول البلدان النامية وخاصة الأقل نموا على حصة كبيرة من النمو في التجارة الدولية.

2) المبادئ الأساسية[1]:

تتضمن وثيقة قيام منظمة التجارة العالمية العمل على أساس من العدالة وعدم التفرقة في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء، بحيث تتم معاملة كل دولة عضو في المنظمة مع باقي الدول على قدم من المساواة دون تمييز.

كما أن معالجة وتنظيم ومراقبة الاتفاقيات المصادق عليها من طرف الأعضاء، تنطبق من مبادئ أساسية تتضمن حسن أداء ومهام المنظمة انطلاقا من المبادئ التالية[2]:

- عدم التفرقة في المعاملة، أي أنه على كل دولة عضو أن لا تفرق بين جميع الشركاء التجاريين في المعاملات التجارية، فهم جميعا يتمتعون بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، أو بمعنى آخر إذا ما أعطي حق لدولة فإنه يعطى لجميع الدول (*Favor on, favor all*).
- ضمان حرية التجارة انطلاقا من سقوط كافة الحواجز الجمركية، كما هو متفق عليه في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
- ضمان عدم وضع أي حواجز جمركية تعريفية أو أية إجراءات حظر من شأنها أن تقف عائقا أمام صادرات الدول الأعضاء.
- ضمان التنافس الحر والنزيه للسلع في الأوراق وإلغاء دعم الصادرات ومنع عمليات الإغراق للأسواق بسلع منخفضة الأسعار بصورة غير طبيعية لكسب مكانة سوقية أكبر.
- مساعدة الدول النامية، بتقديم العون الفني والتدريب، ومنحها بعض المزايا في معدل الالتزامات والمهلة الزمنية اللازمة.

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **آثار تحرير التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية على الزراعة العربية**، ص ص 16-17.

[2] مقدم عبيرات،**مرجع سبق ذكره**، ص 274، 275.

3. الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة.

يتشكل هيكل المنظمة من رئاسة تتكون من المجلس الوزاري والمجلس العام وتتفرع عنها مجالس فرعية متخصصة ويتألف المجلس الوزاري من ممثلي الدول الأعضاء ويجتمع مرة كل سنتين على الأقل، ويعد أعلى سلطة في المنظمة، كما يتمتع بصلاحية اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي تنص عليها الاتفاقية التجارية المتعددة الأطراف بما في ذلك تعديل مواد الاتفاقية المنشئة للمنظمة نفسها، ويعد المجلس العام بمثابة مجلس إدارة المنظمة ويظم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء ويشغل سلطة المجلس الوزاري فيما بين دورات انعقاده، كما يتولى وضع القواعد التنظيمية ووضع ترتيبات التعاون مع المنظمة الدولية الأخرى ويشرف على إدارة جهاز تسوية المنازعات وآلية مراجعة السياسات التجارية للأعضاء، كما يقوم بالإشراف على المجالس الفرعية التابعة له تحت إشراف المجلس العام الذي له الحق في تكوين أجهزة نوعية جديدة[1]، كما هو موضح في الشكل الموالي.

شكل رقم (04): هيكل المنظمة العالمية للتجارة.

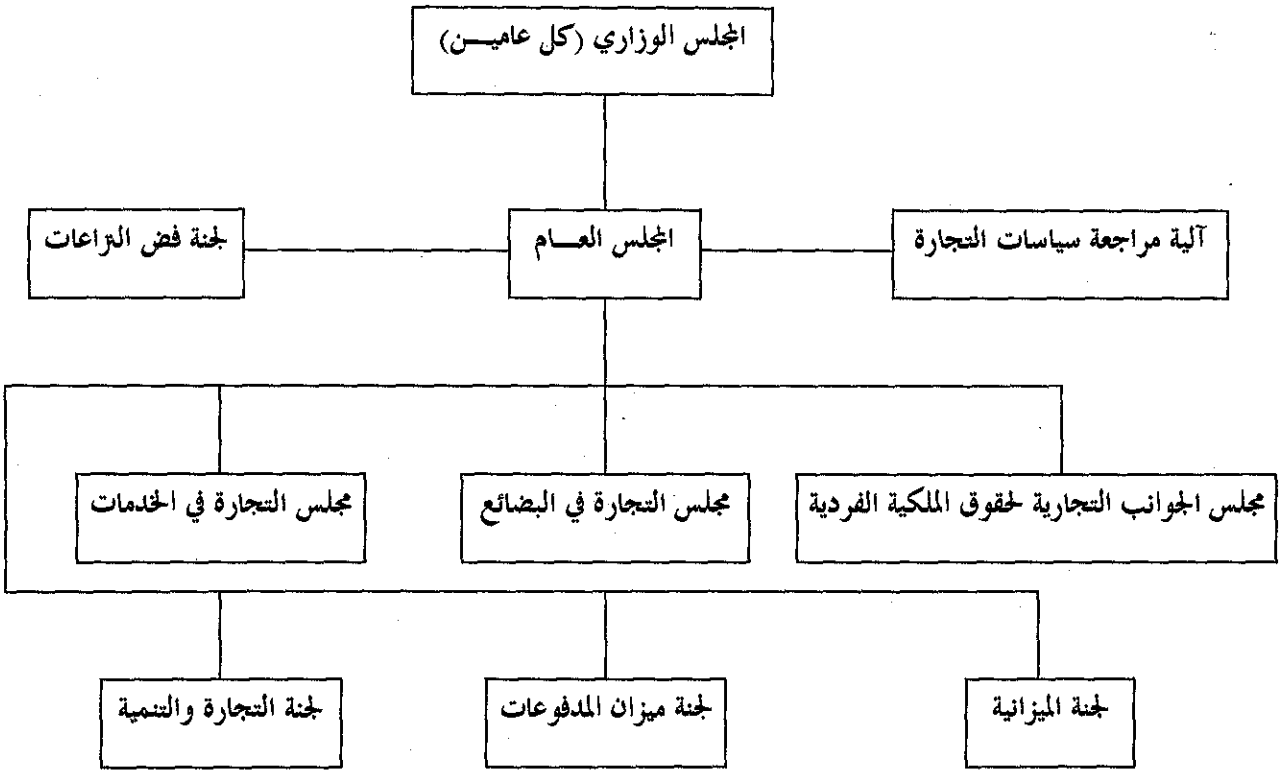

المصدر: انظر: - مقدم عبيرات، **مرجع سبق ذكره**، ص 277.

- *Abdel.F.Mourad,* ***Interpretation of English texts, GATT and WTO****, Alexandrie 1996, p651.*

[1] عبد الواحد العفوري، **العولمة والجات –التحديات والفرص–**، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

المطلب الثالث: جولة الأورغواي وأهداف المنظمة.

1. جولة الأورغواي:

أ- دواعي انعقاد جولة الأورغواي: على الرغم مما أنجزته جولات الجات السابقة من إزالة لبعض عوائق التجارة الدولية فإن ما حدث من مشكلات اقتصادية دولية أواخر السبعينات وخلال النصف الأول من الثمانينات وما ترتب عليها من ضعف في النظام التجاري الدولي قد أدى إلى الإحساس بالحاجة إلى جولة جديدة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار الجهات يكون الهدف منها تنشيط دور النظام التجاري العالمي والتصدي للمشكلات التي ترتبت على ما أطلق عليه الحماية الجديدة وما تبعها من أساليب سميت بالإجراءات الحمائية الرمادية تمثلت في التقيد الاختياري للصادرات والتوسع الاختياري للواردات وكذلك مواجهة المشكلات التي ترتبت على التغيرات الهيكلية والتطورات التكنولوجية الهائلة التي شهدها الاقتصاد العالمي وكذلك إعادة النظر في بعض أحكام الجات ومواكبتها مع كافة المستجدات ذات العلاقة المشتركة.

وفي سبتمبر 1986[1] بدأت جولة الأورغواي الإعلان الذي أصدره وزراء تجارة الدول الأعضاء في الجهات بدولة الأورغواي في مدينة بونتادل ليست التي أخذت الجولة اسمها واستمرت هذه الجولة 7 سنوات حيث اختتمت في منتصف ديسمبر من عام 1994 وتم التصديق عليها في منتصف أفريل 1994 في مراكش بدولة المغرب ودخلت حيز التنفيذ عام1995 [2].

ب- خصائص جولة الأورغواي: قد اتسمت بعدد من الخصائص التي ميزتها عن الجولات السبع السابقة ومنها:

- أدخلت مجالات جديدة في مجال عملها لم تكن تعرفها الجات من قبل وذلك إلى جانب النطاق التقليدي لعملها والمتمثل في تحرير التجارة الدولية في السلع الصناعية، وهذه المجالات الجديدة هي تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية، والملابس والمنسوجات، الخدمات، حقوق الملكية الفكرية، وإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة الدولية. والدولة العضو في النظام التجاري الدولي عليها أن تقبل اتفاقيات جولة أورحواي ككل أو ترفضها ككل وهذا لم يكن سائدا في ظل اتفاقية الجات.قد استحدثت آلية دولية جديدة بتحويلها الجات إلى منظمة عالمية تسمى بمنظمة التجارة العالمية، وهي تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي على كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة الأورغواي.

---

[1] حسن مهران، **التجارة البينة العربية وإمكانية تطورها في ضوء المستجدات الدولية والإقليمية**، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، ص 62.

[2] ***Unctad, trade and development report****, 1994, New york , P119.*

اتفاقيات جولة أورغواي:

- الحمائية الجمركية.
- الحواجز غير الجمركية.
- منتوجات الموارد الطبيعية.
- المنسوجات والملابس.
- الزراعة.
- المنتوجات الاستوائية.

قوانين جولة طوكيو هي:

- مكافحة الإغراق.
- الدعم.
- الملكية الفكرية.
- إجراءات الاستثمار.
- تسوية المنازعات.
- الخدمات.

● فإن جولة الأورغواي مقارنة بالجولات السابقة تعد من الأكبر من حيث عدد الدول المشاركة في المفاوضات إذ بلغ هذا العدد 125 دولة وتميزت أيضا بزيادة المشاركة الفعالة للبلدان النامية ونجحت هذه البلدان في وضع بعض الأحكام والفترات الزمنية التي تتناسب مع ظروفها[1].

ج- اتفاقية الزراعة في جولة الأورغواي: قد أسفرت مفاوضات جولة الأورغواي إلى التوصل إلى مجموعة من الاتفاقيات من بينها اتفاقية الزراعة.

على الرغم من الأهمية الكبيرة للسلع الزراعية في التجارة الدولية والتي تعتبر من أهم القضايا التي دار عليها الخلاف فقد ظلت هذه التجارة الدولية للسلع الزراعية خاضعة للعديد من القيود الحمائية سواء كانت جمركية أو غير جمركية التي تعرفها الدول الصناعية والنامية لحماية المنتجين الزراعيين من المنافسة الخارجية بالإضافة إلى دعم المنتجات الزراعية وخاصة من المجموعة الأوروبية تحت تأثير فرنسا حيث تمتع القطاع الزراعي في أوروبا بدرجة بالغة الارتفاع من الحماية والتي تمثلت في ثلاث أنواع:

- التعريفة الجمركية المفروضة على السلع الغذائية المستوردة ترتفع عند انخفاض الأسعار العالمية وتنخفض عند ارتفاع الأسعار العالمية.
- الدعم في المدفوعات الحكومية للمنتجين عن طريق البحوث والتطوير.
- الدعم الذي يقدم للصادرات الزراعية وإعطاء المنتج الفرق بين السعر الداخلي المرتفع والسعر المنخفض الذي مكنه من المنافسة في أسواق التصدير.

د- البنود الرئيسية لجولة الأورغواي: من خلال جولة الأورغواي في تحرير تجارة السلع الزراعية وإخضاعها لقواعد ومبادئ الجات ثم التوصل إلى اتفاق في هذا الشأن تمثلت البنود الرئيسية فيه بشكل عام فيما يلي[2]:

---

[1] *10/08/2003, w.w.w aljazeera. net /im-depth /international-com / index htm*

[2] أنظر: -حسني مهران، مرجع سبق ذكره، ص 64.

-10/08/2003, w.w.w aljazeera. Net /im-depth /international-com / index htm

- مقدم عبيرات، **التكامل الاقتصادي الزراعي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2002، ص ص 264-247

● الالتزام بتحويل كافة القيود غير الجمركية إلى رسوم جمركية يتم تثبيتها أولا ثم تخفيضها مع تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع الزراعية يتراوح معظمها بين 200% و500 %إلى نسبة 36 %من متوسط الرسوم الجمركية التي كانت مطبقة من الفترة (1986-1989) على مدى 6 سنوات أي خلال الفترة (1995-2000) وكذلك الالتزام بفتح أسواق إمام الواردات من السلع الخاضعة لقيود غير جمركية بحيث تصل إلى3 % سنة 1995 ثم ترتفع إلى 5 %سنة 2000 منسوبة إلى متوسط الاستهلاك السنوي للفترة (86-88).

ومن القيود غير الجمركية على سبيل المثال نجد ما يلي:

- نظام الحصص.
- الحصص الموسمية.
- الحد الأدنى للأسعار.
- حضر الاستيراد.
- تراخيص الاستيراد.

وهناك مجموعة من الاستثناءات تسمح بوجود قيود كمية أو غير جمركية وتتمثل فيما يلي:

- إذا كانت واردات الدولة من منتج زراعي معين أقل من3 %من متوسط الاستهلاك السنوي المحلي لهذا المنتج خلال فترة الأساس (86-98).
- إذا لم يتمتع أي منتج بدعم التصدير منذ بداية فترة الأساس (86-98).
- المنتجات التي تخضع إلى اعتبارات غير تجارية كالاعتبارات الخاصة بالبيئة والأمن الغذائي.
- إذا كان المنتج يخضع إلى قيود على الإنتاج شريطة أن تكون هذه القيود على المنتجات الزراعية المجهزة أو المصنفة.
- إذا كانت الحصة الكمية الدنيا المسموح بها في السنة الأولى تمثل 4%من متوسط الاستهلاك المحلي السنوي للسلعة في فترة الأساس على الاستهلاك، إلى 8%من متوسط الاستهلاك السنوي خلال 6 سنوات.
- إذا كانت الواردات من المنتجات الزراعية الأولية التي تصنف على أنها تمثل عناصر أساسية في الغذاء التقليدي للدول النامية، حيث تم السماح باستمرار تقييد هذه الواردات بعض الوقت مع التعهد بتحريرها من القيود خلال فترة التنفيذ.

● الالتزام بتخفيض قيمة دعم المنتوج لمنتجي السلع الزراعية بأشكال مختلفة وبنسبة 20%من متوسط قيمة الدعم في الفترة (86-88)وعلى مدى 6 سنوات وهذا حسب المادة السادسة من الباب الرابع للاتفاقية الزراعية من البيان الختامي وقد وردت بعض الاستثناءات في هذه المادة والتي تتعلق بأنه لا يلتزم البلد العضو بتضمين ما يلي في حساب مجموع الحجم الإجمالي للدعم الخاص به ولا بتخفيض الآتي [1]:

[1] مقدم عبيرات، **مرجع سبق ذكره**، ص 264.

– الدعم المحلي المقدم لمنتج معين، والذي يلزم إدخاله في حساب مجموع الحجم الكلي للدعم الخاص بذلك البلد العضو (قيمة دعم المنتوج) حيث لا يزيد عن 5%من القيمة الكلية للإنتاج ذلك البلد العضو من أحد المنتجات الزراعية الأساسية خلال السنة المعنية.

– الدعم المحلي غير المتعلق بمنتج معين والذي يلزم خلافا إدخاله في حساب مجموع الحجم الإجمالي الجاري للدعم الخاص بذلك البلد العضو حيث لا يزيد ذلك الدعم على 5%من قيمة الإنتاج الزراعي الكلي بذلك البلد العضو المعني.

– أما فيما يتعلق بالبلدان النامية الأعضاء يكون الحد الأدنى للنسبة المئوية التي يعمل بها وبموجب هذه الفترة 10%.

– لا يجوز إخضاع المدفوعات المباشرة التي تتم في إطار برامج الحد الأدنى من الإنتاج لإلزام بتخفيض الدعم المحلي إذا:

* كانت هذه المدفوعات مرتبطة بمساحة إنتاج ثابت.
* دفعت على أساس 85% أو أقل من مستوى الإنتاج الأساسي.
* كانت المدفوعات الخاصة بالمواشي تتم على أساس عدد ثابت من رؤوس الماشية.

• الالتزام بتخفيض قيم دعم التصدير بنسبة 36%من متوسط قيمة الدعم في الفترة ما بين (1991-1992)وعلى مدى 6 سنوات أي خلال الفترة (95-2000)وكذلك تخفيض كمية الصادرات المدعومة بنسبة 21 %من متوسط كمية الصادرات المدعومة للفترة (91-92) وبنفس المدة، وكما ورد في المادة"8" والمادة"9" من الباب الخامس من الاتفاقية الأنواع التالية من الدعم الحالي للصادرات.

– تقدم الحكومات أو هيئاتها دعما ماليا مباشرا بما في ذلك الدعم العيني لشركة أو صناعة أو منتجي أحد المنتجات الزراعية أو تعاونية أو جمعية أخرى من جمعيات هؤلاء المنتجين أو هيئة تسويق إذا تعلق بالأداء التصديري.

– البيع أو التخلص من أجل التصدير من قبل الحكومات أو هيئاتها من المخزون غير التجاري من المنتجات سعر أقل من السعر المماثل الذي يتم دفعه للمنتجات المماثلة من المشترين في الأسواق المحلية.

– المدفوعات لتصدير أي من المنتجات الزراعية الممولة بمقتضى تدابير حكومية سواء تعلق الأمر بخصم القيمة من الحساب العام أم لا، بما في ذلك المدفوعات الممولة من حصيلة رسم يفرض على المنتج الزراعي المعني أو منتج زراعي يشتق من المنتج المصدر بحيث يتم ما يلي[1]:

---

[1] انظر:- هناء خير الدين، **انعكاسات دورة الأورغواي على الدول العربية**، كلية الاقتصاد والعلوم الإنسانية، جامعة القاهرة، دار المستقبل العربي 1997 ص 117.

-حسن مهران، **مرجع سبق ذكره**، ص 64.

-مقدم عبيرات، **مرجع سبق ذكره**، ص 263.

* تقديم دعم مالي لتخفيض تكاليف تسويق صادرات المنتجات الزراعية، خلاف خدمات ترويج الصادرات والخدمات.
* رسوم النقل والشحن الداخلين على شحنات الصادرات التي تدفعها أو تفرضها الحكومات بشروط أفضل من الشروط الخاصة بالشحنات المحلية.
* دعم المنتجات الزراعية ماليا والمرهون إدخالها في المنتجات المصدرة.

أما فيما يخص الدول النامية، فقد منحت معاملة خاصة وتفضيلية، وتتمثل في المعاملة التمييزية في السماح لها بتنفيذ الالتزامات في مجالات الاتفاق الثلاثة المشار إليها على مدى 10 سنوات، بدلا من 6 سنوات التي تلتزم بها البلدان المتقدمة، مع أعضاء البلدان أقل نموا من هذه الالتزامات فنسبة تخفيض التعريفات الجمركية في البلدان النامية تقدر بـــ24%على أن يتم ذلك خلال 10 سنوات أما بالنسبة للمعايير الصحية التي تطبق على النباتات والحيوانات الداخلة في التجارة الدولية فإن الاتفاقية تعترف بحق كل دولة في أن تضع ما تراه ضروريا من معايير لحماية الصحة النباتية والحيوانية، بشرط المساواة في المعاملة بين جميع البلدان والتزام المعايير المتفق عليها.

2. أهداف المنظمة العالمية للتجارة:

تهدف المنظمة إلى إيجاد منتدى للتشاور بين الدول الأعضاء حول المشكلات التي تواجه التجارة العالمية، وآليات لفض المنازعات التي تنشأ بينهم، إضافة إلى تقديم بعض المساعدات الفنية والمالية للدول الأعضاء وفي ما يلي[1] بعض هذه الأهداف:

- **تنفيذ اتفاقية الأورغواي:** أنيط بمنظمة التجارة العالمية تنفيذ اتفاقية الأورغواي والتي تحتاج إلى تحسين سير أعمالها في إطار مؤسساتي سليم وفعال من الناحية القانونية على خلاف الجات.
- **تحقيق التنمية:** تسعى إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول وخاصة الدول النامية التي يزيد عدد أعضاؤها في المنظمة 75 % من جملة الأعضاء والتي تم بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق وتمنح المنظمة الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة تمثل في فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها للدول المتقدمة وتمنحها مساعدات تقنية والتزامات أقل تشددا من غيرها، تغطي الدول الأقل نموا من بعض أحكام اتفاقيات *O.M.C.*.
- **إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية:** تهدف إلى جمع الدول في شبيه منتدى أو ناد يتباحث الأعضاء فيه في شتى الأمور التجارية ويتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف ضمن جهة تؤمن اجتماعات اللجان الفرعية الدورية في *O.M.C.* فرصة لقاءات دائمة بين ممثلي الأعضاء وتتيح المجال أمامهم لمناقشة المشاكل المهمة ومواكبة التطورات في شؤون منظمة التجارة العالمية.

---

[1] *10/08/2003, www.aljazeera. Net /im-depth /international-com / index htm.*

- **حل المنازعات بين الدول الأعضاء:** لم تكن آلية الجات كافية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء التي قد تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام واتفاقيات جولة الأورغواي نظرا لكثرتها وتشعبها وبسبب المشاكل التي عانت منها على مدى الخمسين عاما الماضية، لذلك كان من الضروري إنشاء آلية فعالة وذات قوة رادعة.
- **إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء:** تلعب الشفافية دورا مهما في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول، خاصة مع تعدد التشريعات وتنوع القطاعات التجارية والابتكارات، لذلك تفرض معظم اتفاقيات *O.M.C* على الدول الأعضاء إخبار غيرها بالتشريعات التجارية وغيرها من الأنظمة والأحكام ذات العلاقة والتأثير على شؤون التجارة الدولية، كما تلعب الاتفاقية الخاصة بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بشكل دوري دورا مهما في هذا المجال، فهي تتيح فرصة للدول الأعضاء للإطلاع على النظام التجاري لكل دولة على حدة، ومناقشة جميع جوانبه وإبراز النواحي التي قد تتعارض مع الالتزامات التي تفرضها اتفاقيات المنظمة.

المطلب الرابع: مكانة الزراعة في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

1. إنجازات المنظمة العالمية للتجارة[1]:

نجحت المنظمة العالمية للتجارة في عاميها الأول والثاني في استكمال إنشاء هيكلها المؤسسي وبدأت بالفعل في ممارسة مهامها.

- بدأ الأعضاء في تنفيذ التزاماتهم وبذكر أن هذا الالتزام في إطار المنظمة (175 التزام للسلع، 40التزام للخدمات والملكية الفكرية) لا يضاهيه التزام مماثل للشفافية في أي من الترتيبات الإقليمية القائمة فيما عدا الاتحاد الأوروبي.
- التزمت الدول الأعضاء بالفعل بإزالة كافة العوائق غير الجمركية وخفض الرسوم الجمركية وفقا لأحكام الاتفاقيات ذات الصلة وجداول التنازلات فضلا عن تحرير العديد من قطاعات الخدمات، وتطبيق أحكام الشفافية والمعاملة الوطنية في هذا القطاع.
- التزمت الدول الأعضاء بأحكام اتفاقيات مكافحة الدعم والإغراق وإجراءات الوقاية والاتفاقيات المنظمة للإجراءات المصاحبة للتجارة.
- رغم كون التحرير الذي حققته جولة الأورغواي في قطاع الزراعة بعد تحقيقا جزئيا إلا أنه فاق تحرير أسفرت عنه التكتلات الإقليمية وينطبق نفس هذا الوصف على قطاعي الملابس والمنسوجات وكليهما يعد من القطاعات الحساسة للدول المتقدمة وذات الأهمية التصديرية للدول النامية.
- لقد باشرت المنظمة منذ إنشائها في مطلع جانفي 1995 نشاطها إلى جانب حل المنازعات التجارية بين الأعضاء وفقا لها نص عليه اتفاق حل المنازعات فإنه يحق للعضو المتضرر من طرف عضو أو أكثر من عضو لأي نوع من أنواع الاتفاقيات المبرمة و التي تقع في إطار المنظمة العالمية للتجارة أن يرفع دعوى إلى المنظمة ممثلة المجلس

---

[1] *www.wto.org/wto/trench/about.htm*

العام وذلك بعد استنفاذ فرص التوصل إلى حل ودي يتلاءم مع روح الاتفاقيات وعندها يتم تشكيل لجنة للتحقيق في الموضوع واقتراح صيغة الحكم الذي يتناسب مع مضمون الدعوى.

2. الزراعة في مؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة:

بعدما استعرضنا قيام منظمة التجارة العالمية التي أقرت في مراكش 1994 يبقى أن نتطرق إلى ما أسفرت عنه المؤتمرات الوزارية التي انعقدت في إطار المنظمة.

أ- المؤتمر الوزاري بسنغافورة:[1] انعقد هذا المؤتمر في سنغافورة في الفترة الممتدة من 06 إلى13 ديسمبر 1996 وهو أول مؤتمر ينعقد في إطار المنظمة بعد عامين منذ إنشائها وجاء في البيان الختامي للمؤتمر ما يلي:

- الإعلان الوزاري لدعم المنظمة كمنتدى للتفاوض ومواصلة تحرير التجارة ضمن نظام القواعد المعمول به في المنظمة، وكذلك مراجعة وتقييم السياسات التجارية وخاصة من أجل:
  - تقييم تنفيذ الالتزامات بموجب اتفاقيات وقرارات المنظمة للتجارة العالمية.
  - مراجعة المفاوضات المستمرة وجدول الأعمال.
  - متابعة التطورات في التجارة الدولية.
  - مواجهة تحديات الاقتصاد العالمي المتطورة.
- الإعلان الوزاري الخاص بالتوسع في تبادل المنتجات وتكنولوجيات المعلومات بين الدول الأعضاء.

ب- المؤتمر الوزاري الثاني بجنيف (سويسرا) [2]: انعقد هذا المؤتمر بتاريخ 18-20 ماي 1998 وتضمن البيان الختامي ما يلي:

- الإعلان الوزاري الخاص لنظام التجارة بين أكثر من دولتين يؤكد هذا الإعلان على أهمية مساهمة هذا النظام خلال 50 عاما بالنمو والتوظيف والاستقرار من خلال تشجيع تحرير التجارة والتوسع فيها وتهيئة المناخ الملائم للعلاقات التجارية الدولية وفقا للأهداف المنظمة في ديباجات الاتفاق العام حول التعريفات والتجارة واتفاق منظمة التجارة العالمية.
- الإعلان الوزاري الخاص بالتجارة الإلكترونية العالمية.

ج- المؤتمر الوزاري الثالث بساتل (*U.S.A*)[3]: انعقد بتاريخ 30نوفمبر إلى 99/12/03 ومن أهم القضايا التي طرحت في هذا المؤتمر قطاع الزراعة والذي يمثل أكثر من ثلثي الناتج العالمي الإجمالي تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى عالميا من حيث تصدير المنتجات الزراعية بقيمة 70 مليار $ في عام 1998 لذلك فهي التي تتحكم في المجريات التجارية العالمية والزراعية وهي حجر الزاوية في المفاوضات وهو الخلاف الذي امتد من

---

[1] أنظر: - أسامة المجذوب، **العولمة والإقليمية**، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، جانفي 2000 ص ص 167 - 189

- فضل على المثنى، **الآثار المحتملة للمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية**، مكتبة مدبولي القاهرة، 2000، ص 100
- محمد عمر حماد أبو دوح، **منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية**، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2003،ص ص 55-86.

[2] ***www.aljazeera.net/in-depth/international-com/index.htm***

[3] كريم طه، **قراءة في أوراق الساتل، التناقض بين الحرية والعدالة**، مجلة السياسة الدولية، العدد 132 مصر-جانفي2000 ص 192-197

جولة الأورغواي هذا الخلاف كان بين مجموعة الدول المنتجة للسلع الزراعية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من التحرير مقابل الإتحاد الأوروبي الذي يسعى إلى عدم قبول التزامات جديدة تتطلب تغيير السياسة الزراعية للإتحاد الأوروبي كما ترغب الدول الأخرى التي تؤيد في مراعاة الطبيعة الخاصة بقطاع الزراعة عند تحديد معدلات التحرير فللقضية إذن شقيق يتعلق أحدهما بخلاف ما بين الدول النامية والدول المقدمة والشق الآخر يتعلق بخلافات داخل معسكر الدول المتقدمة ذاتها إضافة إلى قطاع الزراعة فقد تمت مناقشة موضوع التجارة في الخدمات وكذلك قضايا دعاوى الإغراق حيث قدمت أمريكا التي تتصدر قائمة الدول الكبرى حوالي 90 دعوى إغراق في حين قدمت الدول النامية 44 دعوى إغراق ودول الإتحاد الأوروبي قدمت47 دعوى،وقضية الملابس والمنسوجات وقضايا ربط التجارة بمعايير العمل وكذلك التجارة الإلكترونية.

د- مؤتمر الدوحة[1]: عقد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في دورته الرابعة في الدوحة في الفترة من 09 إلى 2001/11/14 ومن ضمن جدول أعماله مسألة الإعلان عن جولة جديدة للمفاوضات التجارية إضافة إلى حل بعض المشاكل التي يواجهها النظام التجاري المتعدد الأطراف، ولقد عبر المشاركون عن ترحيبهم بانطلاق الجولة الجديدة التي تحمل اسم برنامج الدوحة للتنمية.

- ولقد طرحت عدة مواضيع وقضايا على مائدة محادثات المؤتمر من أهمها:
  - تجارة السلع الزراعية.
  - قضايا البيئة.
  - تجارة المنسوجات.
  - الصحة العامة وحقوق الملكية الفكرية، التجارة الإلكترونية.
- ويتضمن الإعلان الوزاري جملة من النقاط أهمها:
  - الالتزام بإجراء مفاوضات شاملة حول الملف الزراعي، تستهدف تحقق تحسينات ملموسة في مدخل السوق وتقليل جميع أشكال دعم الصادرات و عمل استقطاعات ملموسة في صور الدعم المحلي التي تضر بالتجارة.
  - العمل على تفعيل وتنشيط الاقتصادي لجميع الأطراف.

وأخيرا يقضي النص الجديد بأن تجري منظمة التجارة العالمية مفاوضات واسعة على القضايا الزراعية بمجملها، كما يقضي النص أيضا مفاوضات عن البيئة، كما تمت الموافقة على برنامج عمل تحت رعاية المجلس العام لبحث المسائل المتعلقة بدمج الاقتصاديات الصغيرة والهشة في النظام التجاري متعدد الأطراف.

---

[1] أنظر: - محمد صفوت قابل، **الدول النامية والعولمة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص ص223-233.

- سعيدي وصاف، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النحو الاقتصادي في البلدان النامية، الحوافز والعوائق**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004، ص ص 208-209.

- ***globalisation.htmhttp://www.algalam.club.cls/dossie***

ه- مؤتمر المكسيك: انعقدت الدورة الخامسة للموسم الوزاري للمنظمـــة العالميـــة للتجـــارة في **كـــانكون بالمكسيك**[1] بتاريخ 10- 2003/4/14 و كان المشروع إعلان الوزاري في آخر دورة له قبل مؤتمر **كـــانكون** الذي انعقدت في حنيف في 2003/8/27/25 تتضمن النص المعدل 28 فقرة تغطي مجموعة واسعة من القضايا بما في ذلك الزراعة (الفقرة 04) و **ملاحق** كما يتضمن النص الإطار الجديد المقترح لتحديد الطرائق التي تتبع في مجال الزراعة، لكن فشل أعضاء المنظمة في التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا الرئيسية لجدول أعمال الدوحة للتنمية وعدم تحقيق التوافق في الآراء بشأن معالجة الأمور في عدد من المجالات الرئيسية [2]. واعتبرت الزراعة واحدة مـــن أهم القضايا الخلافية، وطالب بعض الأعضاء لاسيما مجموعة البلدان النامية بإدخال إصـــلاحات جوهريـــة علـــى السياسات الزراعية بما في ذلك إلغاء إعانات التصدير، وخفض الدعم المشوه للتجارة خفضا كبيرا، ووضـــع حـــد للدعم المحلي بكل أشكاله، وتضاعفت الصعوبات الزراعية أكثر من ذلك من جراء الاختلاف على إعانات دعـــم القطن وادعاء بلدان إفريقيا الوسطى والغربية بأن هذه الإعانات تشوهها الأسعار الدولية، و تؤثر سلبا على العـــيش بما يقدر بنحو 11 مليونا من المزارعين الإفريقيين الفقراء. وتمثلت النتيجة الرسمية للمؤتمر الوزاري الخـــامس لبـــذل المزيد من الجهود في بعض المجالات الرئيسية لتمكن من التوصل إلى نتيجة تضمن الوفاء بالتزامـــات المقطوعـــة في المؤتمر الدوحة و العمل على الاستمرار في معالجة القضايا المعلقة بإحساس متجدد والإلحاح و العزم على حـــسمها لبعث الأمل في إمكانية تغطي العقبات التي حالت دون التوصل إلى اتفاق في **كانكون**.

---

[1] *www.fao/frade/ negoc- umda –dda –ar –asph para 4*

[2] *www.wto.org /englih / thewto - /min 03 –e / draft – decl entm*

الحالي كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تفرز القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم" [1].

وأيضا تعريف *Safadi* " العولمة هي تقريب للروابط بين هياكل الإنتاج والأسواق المختلفة على تكثيف الروابط بين الاقتصاديات المختلفة من خلال تدفق السلع والخدمات والاستثمار وعوامل الإنتاج عبر الحدود ".[2]

– **العولمة كزيادة تحرير للتجارة الدولية:** يعرف **الأنكتاد *UNCTAD*** (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) العولمة بـــ" زيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر وأسواق رأس المال، كما زاد من عمليات العولمة وحفزها التقدم في النقل والاتصالات وتحرير وإلغاء القيود على تدفقات رأس المال والتجارة على المستويين المحلي والدولي".

– **العولمة كمرحلة سيطرة الرأسمالية على العالم:** وفي هذا السياق جاء تعريف***THOMASE FREIDMAN*** للعولمة بأنها " نشر للرأسمالية الحرة للأسواق في كل دولة من العالم "[3]. ويعرفها محمد الجابري بأنها " العمل علـــى تعميم نمط حضاري يخص بلدا بعينه وهو الولايات المتحدة الأمريكية على بلدان العالم أجمع "[4].كما عرفها صادق العظم بأنها " حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ ".

– **العولمة كثورة تكنولوجية واجتماعية:** يقول **جيمس روزناو** "العولمة علاقة بين مستويات متعددة للتحليل الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الإيديولوجيات، وتشمل إعادة الإنتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التمويل وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول ونتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة " [5].

– **العولمة كظاهرة اقتصادية:** ويمكن أن نورد في هذا الشأن تعريف صندوق النقد الدولي ***FMI*** في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 1997 للعولمة بأنها " تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية ، وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا [6].

2. نشأة العولمـــة:

تختلف وجهات نظر الباحثين حول تاريخ ظهور العولمة ، حيث يرجعها بعضهم إلى القرن 15 حيث حلت الدولة القومية محل الإقطاع وتوسعت السوق لتشمل الأمة بأسرها بعد أن كانت محدودة بحدود المقاطعة [7].وبعضهم

---

[1] عمر صقر، **مرجع سبق ذكره.**

[2] المرجع السابق.

[3] ***Globalisation =keeping the gains*** *www.dfat.gov.au/publication/globalisation-gains/tau-globalisation - workshops.pdf*

[4] مبارك بقنة، **مرجع سابق.**

[5] مبارك بقنة، **مرجع سابق.**

[6] عمر صقر، **مرجع سبق ذكره.**

[7] مبارك بقنة، **مرجع سابق ذكره.**

الآخر يرجعها إلى النصف الثاني من القرن 19 والنصف الأول من القرن 20 .وأيا كان اختلافهم فإنهم متفقون على أنها ليست بظاهرة جديدة ، ويرجع شيوع استخدامها من الآونة الأخيرة (بداية من فترة التسعينات) فقط إلى كونها بلغت مرحلة النضج بعد عملية تراكمية على مدى الزمن.

ويؤكد الاقتصادي ***Jean Marie Tremblay*** على أن ما يذاع من كون أن كل شيء أصبح عالميا اليوم (وفقط) غير صحيح لأن ذلك يعني أنه سابقا كان هناك اقتصاديات وطنية مستقلة ، حيث النشاطات الرئيسية موجودة في دولة واحدة وحيث التبادلات عبر الحدود محدودة من طرف الدولة وبعد الثورة التكنولوجية وتحسن نظام المواصلات العالمية تغير كل شيء ، وأصبحت السلع ورؤوس الأموال تعبر الحدود بسهولة وأصبحت الأسواق العالمية هي الهامة وليست الأسواق المحلية ،...والحقيقة ليست كذلك حيث من أربع قرون سلفت في اقتصاد العالم الرأسمالي كانت السلع ورؤوس الأموال تعبر الحدود ، وكان كل منتوج هام يحتاج إلى مواد تأتي من الخارج سواء كانت رؤوس أموال أو يد عاملة، ومنذ 400 سنة والمنتجون الرأسماليون يبحثون عن البيع أينما أمكنهم ذلك وفي أي سوق في العالم [1].

إن المتتبع لما كتب حول النشأة التاريخية للعولمة يلاحظ الترابط الواضح بين مفهوم العولمة والفلسفة الليبرالية في مسارها التاريخي، حيث كانت النجاحات التي تحققها الرأسمالية، والأزمات التي تتعرض لها مصدرا تراكميا لتكوين العولمة وانتشار مظاهرها.

فمع ازدهار الرأسمالية التجارية في القرن 15 والتي تعتبر أقدم صورة للرأسمالية نشطت حركة الاكتشافات الجغرافية وحركة التبادل بحثا عن تحقيق أكبر ثورة من المعادن النفيسة. وكان التجاريون من أوائل المنادين بحرية التبادل الدولي [2].

وإذا كانت تعريفات العولمة تشترك في مجموعها في عنصر إلغاء الحدود الجغرافية أمام حركة السلع والخدمات وتدفقات رؤوس الأموال ، فإن مطالعة تاريخ الرأسمالية يبين أن هذا الهدف كان مبلورا تحت ستار حركة التبادل الحر الذي كان مطلبا أساسيا تسعى إليه الدول الرأسمالية ويقوم عليه اقتصادها.

فحتى عام 1920 كانت انجلترا وفرنسا أكبر قوتين اقتصاديتين عالميا، وكان التبادل الدولي هو محرك التجارة الخارجية لهاتين القوتين وعمود اقتصادهما، لكن ومع الحرب العالمية الأولى وما خلفته من دمار اقتصادي في أقاليمهما ومن تغييرات في الهياكل الاقتصادية للعديد من الدول النامية جعلتهما تتبع سياسة إحلال الناتج المحلي محل الواردات الأجنبية تعرض اقتصاد هاتين الدولتين على الخصوص والاقتصاديات الأوروبية عموما إلى تضييق نطاق التبادل مسجلا آثارا سلبية وخيمة على الاقتصاد.

---

[1] *Jean Marie Harribey,* ***la mondialisation n'est pas nouvelle*** *.*
www.classiques.vqac.ca/contemporains/wallerstein/manuel mondialisation –poste jace/pdf.

[2] مصطفى أحمد فريد، **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000.

ثم ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كأقوى قوة اقتصادية وتفوقت في مجال الإنتاج العالمي وزاد الطلب على منتجاتها ، فزاد الاقتصاد الأمريكي من طاقته الإنتاجية إلى أكبر حد ممكن اعتبارا أنه يعتمد بشكل أساسي على الطلب الخارجي كمحرك الإنتاج.

وجاءت الأزمة الاقتصادية في خميسها الأسود *le jeudi noir* يوم 1929/10/24 لتحدث هزة عنيفة في نظام الرأسمالية إلى حد الاختناق، حيث عمت آثارها السلبية (من انخفاض في الطلب الكلي وكساد في الإنتاج وانخفاض في معدلات الاستثمار وتدهور مستوى الأسعار، والبطالة الرهيبة التي بلغت 12 مليون عاطل سنويا في الو.م.أ وحدها[1] وتدهور في الناتج القومي الكلي والتي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، كافة الدول والأوروبية منها على الخصوص، وقد أكدت هذه الأزمة مظهر الارتباط العالمي في انتقال الأزمات من بلد لآخر، وهو مظهر من مظاهر العولمة، وتجسد في انهيار النظام النقدي العالمي القائم على قاعدة الذهب انهيارا كاملا مع إفلاس 2294 بنك عام 1931.

وجاء مشروع مارشال بعد الحرب العالمية II ليؤكد رسوخ البحث عن تفعيل الطلب الخارجي كمحرك للاقتصاد بالدول المتقدمة ، حيث لجأت الو.م .أ باعتبارها القوة العظمى الوحيدة التي سلمت من دمار الحرب والقوية اقتصاديا إلى معالجة آثار الحرب في الدول الأوروبية بغرض رفع الطلب الفعال فيها على المنتجات الأمريكية.

وبعد الازدهار الذي حققته الرأسمالية في الخمسينات من القرن الماضي والذي كان يعتقد أن يكون أزليا، تزعزعت بداية من منتصف الستينات قواعد تراكم رأس المال في مجمل الدول الرأسمالية المتطورة ، وظهر هذا التزعزع بداية في الو.م.أ أين تدنت معدلات مردودية رؤوس الأموال المستثمرة ، وبفارق بعض السنوات انتقل الأمر إلى باقي العالم الغربي لا سيما أوروبا، وظهرت أزمة (معدل الربح) حيث في غضون عشرية هبط هذا المعدل إلى النصف تقريبا [2].

ثم جاءت الأزمة البترولية عام 1973 ثم الأزمة الثانية عام 1979 لتؤكد كلها الترابط الدولي وكثافة العلاقات التي تربط الاقتصاديات كمظهر واضح من مظاهر العولمة.

وفي كل مرحلة عرفتها الرأسمالية ، كانت دائما تبحث عن الوصول إلى الأسواق العالمية للأقاليم التي تتوفر على أحسن الشروط المناسبة للاستثمار (لاسيما التكلفة المنخفضة)، وتخلق إثراء فاحشا للطبقات الغنية التي تعيش بأموالها على حساب الطبقات الفقيرة التي تعيش بجهدها ، كما كانت تعمل على تحرير حركة رؤوس الأموال وإزالة العوائق أمامها ، ومن اجل هذه الأمور عملت الدول العظمى على إنشاء ***FMI*** و ***BM*** اللذان لا يمنحان أية مساعدات للدول التي لا تحترم سياسة " ترك الأبواب مفتوحة " وساعد على ذلك الوضعية الاقتصادية المتدهورة التي عرفتها الدول النامية في فترة السبعينات وما أعقبها[3]، تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة عام 1995

---

[1] مصطفى أحمد فريد ، مرجع سابق.

[2] *Jean Marie Harribey, **la mondialisation:malheur aux vaincus**, www.harribey ubordeaux/soutenabilité/cesr.pdf.*

[3] *Jean Marie Tremblay,* مرجع سابق

(خليفة الجات ***GATT***) لتعمق التحرير المتزايد للتجارة الدولية، بل وتحرير حتى الخدمات التي يكون المواطن في أمس الحاجة إليها كالتعليم والصحة.

إن العولمة التي برزت في التسعينات بسبب تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأشير إليها كمفهوم لأول مرة في قاموس " أكسفورد" عام 1991 سنة تشغيل أول شبكة للاتصالات الدولية ***WORLD WIDE WEB*** ، ما هي في الحقيقة إلا مرحلة سيادة الرأسمالية على كل العالم، وقد جاءت كطرح هدفه إعلام الحكومات والحركات السياسية والسكان في بلدان العالم أنه لا يمكنهم التحرك على الرقعة الاقتصادية العالمية دون إتباع السياسات النيوليبرالية المختارة لهم مع وضع تبرير علمي لهذا الطرح في إطار النظرية الاقتصادية الليبرالية، وبرعاية المؤسسات الدولية الكبرى[1].

3. مظاهر العولمـــــة:

للعولمة مظاهر متعددة ومتداخلة نذكر منها:

- **عولمة الإنتاج:** حيث أصبح إنتاج السلعة الواحدة يتم في أكثر من دولة واحدة بأن تنتج أجزاؤها في دول مختلفة وتركب أيضا في دول متعددة ، فظهرت بذلك منتجات ذات صبغة عالمية كالسيارة العالمية والحذاء العالمي.
- **عولمة الاستهلاك:** أي توحد أنماط الاستهلاك بين دول العالم ، حيث انتشرت أكلات معروفة عالميا (مثل بيبسي، هامبورجر).
- **التوسع السريع للاستثمار الأجنبي المباشر:** حيث زاد منذ منتصف الثمانينات بمعدل أعلى من معدل الزيادة في الناتج العالمي والتجارة العالمية.
- **تطور قطاع الخدمات:** يتجلى دور الخدمات في إطار العولمة من خلال النقاط التالية:

– تلعب الخدمات اليوم دورا هاما في زيادة درجة العولمة لما تؤدي إليه من زيادة الربط بين الاقتصاديات المختلفة في العالم.

– وأصبحت الخدمات اليوم تجسد في سلع مادية مما سهل إمكانية تبادلها دوليا ، مثل برامج الكمبيوتر التي تعبأ في اسطوانات مرنة أو أقراص مضغوطة .

– كما يلاحظ أن أنشطة الخدمات لم تعد تمارس داخل صناعة الخدمات وحدها بل داخل الصناعات التحويلية كالبحث والتسويق والإعلان والخدمات القانونية، وبالو.م.أ نجد من 65 إلى 75 % من العمالة في قطاع الصناعة التحويلية تعمل في أنشطة خدمية داخل هذا القطاع[2].

– كما أصبح بالإمكان تقديم الخدمات التي تتطلب صلة بين المنتج والمستهلك (كالتعليم مثلا) عن بعد بواسطة شبكات الانترنيت (عقد مؤتمرات علمية باستخدام الأقمار الصناعية بين باحثين مقيمين في مناطق بعيـــدة عـــن بعضها البعض ، وأيضا عقد صفقات وإتمامها دون اتصال مباشر).

---

[1] المرجع السابق.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية الإسكندرية 2002-2003 .

- أيضا ظهرت أنشطة خدمية جديدة لم تكن موجودة ، كأن ترسل شركة في دولة ما البيانات الخاصة بها إلى شركة مختصة في تحليل البيانات في دولة أخرى لتحليلها وموافاتها بالنتائج في وقت قصير .

- ويمكن القول أن قطاع الخدمات اليوم أصبح أكثر ديناميكية للنمو من قطاع الصناعات التحويلية وأصبح تطور القطاعات الأخرى مرهون بما يحدث فيه من تطور . فخلال الفترة من 1980- 1993 بلغ معدل نمو الخدمات التجارية السنوي 7,7% مقابل 4,9 % للتجارة السلعية وزادت نسبة هذه الخدمات من 17% إلى 22% من التجارة العالمية خلال نفس الفترة ، وتم توجيه من 50 إلى 55% من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الخدمات عام 1992[1].

- **معايير الجودة العالمية *ISO 9000***: من مظاهر العولمة أيضا مواصفات إدارة الجودة (إيزو9000) وهي أحد المؤشرات على عولمة أنشطة الأعمال لاسيما بعد أن أصبحت هذه الشهادات هدفا لشركات عديدة في العالم منذ أن وضعتها المنظمة الدولية للمواصفات القياسية ***ISO*** (***INTERNATIONAL STANDARDS ORGANIZATION***) عام 1987.

4. أثر العولمة على النمو الاقتصادي والزراعي:

مما سبق اتضح بأن العولمة الاقتصادية عملية توسيع وتعميق المعاملات الاقتصادية عبر الحدود بين الأفراد والمؤسسات والحكومات المتوطنة في دول مختلفة بطريقة تسهل من سرعة انتقال أثر التغيرات من مكان ما إلى باقي أرجاء الكون بدرجات متفاوتة ، حيث برز هذا المفهوم (العولمة الاقتصادية) حديثا نتيجة التطور التكنولوجي وشهدت فترة التسعينات من القرن العشرين نقطة تحول بارزة في النظام الاقتصادي العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية فبعد انهيار النظام الاشتراكي سادت النظرية الاقتصادية الغربية التي تعتمد على اقتصاد السوق والمنافسة ، وتعظيم دور القطاع الخاص ، وتقليص دور قطاع الاتصالات في العالم ، واتساع نشاط التجارة بين الدول ، فالعولمة الاقتصادية تمثل الانفتاح الاقتصادي ، والمنافسة في الأسواق ، وتوسيع الأسواق والنمو المتسارع لتبادل السلع والخدمات واستخدام التكنولوجيا وحركة رؤوس الأموال عبر الدور العام في الاقتصادية العالمية، وإنشاء منظمة التجارة العالمية ونشاط الشركات الدولية، والمؤسسات الدولية الاقتصادية كالبنك الدولي وغيره، وقد انفرد النظام الاقتصادي الرأسمالي في تشكيل النظام الاقتصادي الدولي وفق الأسس الآتية [2]:

- إحلال اقتصاد السوق الحر محل الاقتصاد الموجه.
- تحرير أسعار الخدمات من التدخل الحكومي وترك مهمة تحديد الأسعار لآليات السوق الحر.
- إلغاء الدعم السلعي الخدمي بكافة صوره المباشرة وغي المباشرة لتعكس الأسعار القيمة الحقيقية للسلع والخدمات وعناصر الإنتاج.

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **مرجع سبق ذكره.**

[2] غالب أحمد عطاء ، **العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي**، 2002.

- تحرير التجارة الخارجية من القيود الجمركية، والإدارية بما يحقق انسياب السلع بين الدول وفق مبدأ المنافسة الحرة.
- تحرير أسعار صرف العملات المحلية، وترك تحديد سعر الصرف لقوى العرض والطلب في السوق النقدية.
- تحرير أسعار الفائدة في سوق النقد وترك تحديد سعر الفائدة وفقا لقوى العرض والطلب على النقود.
- خصخصة المشروعات العامة، وتقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي وتفعيل دور القطاع الخاص ليكون له الدور الفعال في النشاط الاقتصادي والاستثمار الإنمائي.

إن العولمة لا تؤثر في النواحي الاقتصادية فقط إنما يمتد تأثيرها إلى حياة الإنسان بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ويمكن إبراز آثار العولمة الاقتصادية فيما يلي:

- تعمل العولمة على زيادة العلاقات الاقتصادية العالمية والحد من الاستقلالية السياسية والاقتصادية للدول بخاصة في مجال التجارة الخارجية والجمارك والسياسة النقدية والمالية.
- تساهم العولمة في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الكفاءة الإنتاجية والتنافسية مما يساهم في تخفـــيض مـــستوى الفقر على المستوى العالمي في الأجل الطويل، فتأثير العولمة يختلف من دولـــة لأخـــرى تبعـــا لاخـــتلاف النمـــو الاقتصادي.
- زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تسهم في تمويل استثمارات إنتاجية وزيادة الإنتاج والصادرات.
- تعمل العولمة على تغيير دور الدولة وإفساح المجال أمام القطاع الخاص ليقوم بدور أساسي في النشاط الاقتصادي مما يتطلب من الدولة تحديث القوانين والأنظمة الاقتصادية وتطويرها .
- تعمل العولمة الاقتصادية على تحرير التجارة وتحقيق المكاسب من خلال إقامة المناطق الحرة والاتحادات الجمركية ، مثال الاتحاد الأوروبي.
- ترسيخ الفروقات بين الدول المتقدمة والتي تملك الأموال والتكنولوجيا المتقدمة وبين الدول النامية المصدرة للمواد الأولية والطاقة.
- إعادة توزيع للمصادر البشرية من خلال انتقال العنصر البشري من مكان لآخر.
- ولكن إذ نظرنا من جانب آخر للعولمة فقد أدت إلى تركيز الثروة بيد مجموعة قليلة من البلدان الغنية على حساب أخرى فقيرة، حيث أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره السنوي عن التنمية البشرية لعام 1999 إلى ضرورة إعطاء العولمة وجها إنسانيا وذلك بعد أن أتت الظاهرة إلى زيادة ثراء البلدان المتقدمة على حساب استمرار ظاهرة الفقر في البلدان النامية، لذلك لابد من جعل الأسواق العالمية و المنافسة في خدمة جميع البلدان لاسيما الفقيرة منها، وقد أدت كذلك إلى تراجع البرامج الصحية و التعليمية و الرعاية الاجتماعية في البلدان النامية بسبب زيادة الضغوط عليها لتقلص دور القطاع العام وإزالة القيود على حركة رؤوس الأموال[1].

---

[1] عبد الوهاب الأمين، **مرجع سبق ذكره**،ص ص 421-423

وبالتالي فستكون الآثار على جميع القطاعات الاقتصادية بما في ذلك القطاع الزراعي، ويرجى أن لا تكون الاستفادة لصالح الدول النامية بسبب قلة رؤوس الأموال، وضعف الإنتاجية وزيادة الأسعار وعدم وجود سياسات واضحة وقلة البحوث و الإرشاد و الوسائل التقنية والتكنولوجيا والأزمات المالية، لذلك على الدول النامية أن تفكر مليا قبل الدخول إلى الأسواق العالمية كونها تفتقد إلى متطلبات وأساسيات النمو والتنمية، لابد من الاستثمار في البنية التحتية والقوانين والمؤسسات قبل فتح الأسواق للمنافسة المتعددة الجوانب.

المطلب الثاني: الشراكـــة.

1. تعريف الشراكة: لقد تعددت تعاريف الشراكة ويمكن ذكر أهمها[1]:

- أنها نمط أو نموذج من العلاقات الخاصة والمميزة والقائمة بين المؤسسات (مؤسستان) والمبني على التعاون طويل المدى والذي يتعدى العلاقات التجارية والهادف إلى تحقيق غايات تلبي متطلبات المتأملين.
- وهي العلاقة المشتركة والقائمة على تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتحديد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة و المتوقعة.

وبالتالي فإن الشراكة تقوم على ما يلي:

- قائمة على التقارب أو التعاون المشترك.
- قائمة على تحقيق أهداف في فترات زمنية محددة (متوسطة – طويلة الأجل).
- قائمة على تحقيق المصالح المشتركة (البلد المستقبل من أجل دفع وتيرة النمو الاقتصادي، أما البلد المرسل اقتحام وتوسيع أسواق جديدة له).

2. أشكال الشراكة: من بين الأشكال الأساسية للشراكة ما يلي:

- خلق تعاون أفقي للتموين عن طريق استغلال المنتوج بترخيص أو ثراء من المورد .
- إنشاء شركة مشتركة أخرى.
- الاندماج الجزئي.
- إبرام عقد شراكة قائم على البحث و التطوير.
- شراكة عن طريق تجمع أو مجموعة من شركات التي تشترك في بيع المنتجات.
- التكتلات التي تجمع عدة شركات تتعاون على مشروع واحد مشترك.
- شراكة التراخيص.

ومع اختلاف أشكال الشراكة إلا أن الغاية المنشودة منها تتمثل في:

- مردودية المبادرة: إن الربح هو المحرك الأساسي للشراكة.
- تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الأطراف.

---

[1] معين أمين السيد، **مفهوم الشراكة وآلياتها، أنماطها**، الملتقى الاقتصادي الثامن، الجزائر والشراكة الأجنبية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، أيام 9-10ماي 1999، ص ص6 –11.

ب- الأهداف من المنظور العربي: فإن في الظل التجمعات الكبيرة مثل *NAFTA* و*ASEAN* والاتحاد الأوروبي ***UE*** وفي ظل ثورة المعلومات والاتصالات فإن الهدف الرئيسي من هذا التعاون يتمثل في الاستفادة من الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية الدولية كمحرك للتنمية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وإن تحقيق هذه الغاية يتوقف على ما توفره علامة المشاركة من تأمين وضع تفضيلي لمنتجات هذه الدول في السوق الأوروبي و الاستفادة من المساعدات المالية والفنية المقدمة من الإتحاد الأوروبي لتطوير اقتصادياتها وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

وقد تبلورت هذه الاتفاقيات في إعلان برشلونة سنة 1995، وتميزت عناصر الشراكة في المجالات التالية:

- الشراكة السياسية و الأمنية.
- الشراكة الاقتصادية و المالية.
- الشراكة في الأمور الثقافية والاجتماعية والإنسانية.

ج- مكونات وأفاق الشراكة الاقتصادية والمالية : لقد أكدت على المحاور الرئيسية التالية:

التنمية الاقتصادية، الاستثمار، التمويل والمساعدات، التجارة.

5. الزراعة في اتفاقية الشراكة:

وافق المشاركون في مؤتمر برشلونة على تحديث وإعادة هيكلة السياسات الزراعية للدول التي تدخل اتفاقيات المشاركة مع الاتحاد الأوروبي، وكذلك دعم النمو الريفي وتوزيع الإنتاج الزراعي بما يتناسب مع الميزة النسبية في إنتاجه، وحتى تتمكن الدول النامية من الحصول والاستفادة من الإنتاج الزراعي المتنوع و الغزير فيجب التركيز على توفير بنية أساسية مناسبة تتضمن إنشاء منظومة مواصلات ذات كفاءة، وتنمية التكنولوجيا الإنتاجية وتحديث الاتصالات بعيدة المدى وذلك بالتعاون مع الاتحاد في تنسيق أساليب جمع وتبويب ونشر وتبادل البيانات، كما تتطلب التنمية المستدامة للقطاع الزراعي في الدول النامية المشاركة وتقوية القدرة على البحث العلمي و المساهمة في تدريب الهيئات الفنية و العلمية ودعم المساهمة في مشاريع البحث المشترك القائم على مبدأ الترابط العلمي بين الدول المشتركة.

وقد كانت سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه المنتجات الزراعية ذات الأهمية بالنسبة لبلدان المتوسط خاضعة لآليات نظام السعر المرجعي، ويقوم بمنح أفضلية في المنتجات كثيرة كالفواكه والخضروات والتوابل و الخمور وزيت الزيتون و القمح الصلب و الأسماك واللحوم الطازجة المجهزة، حيث تصل التخفيضات إلى 100% بالنسبة للعديد من المنتجات (أي لا تفرض أي تعريفة)، وهناك تخفيضات دون قيود كمية .

ويتعلق الدور الذي تلعبه الزراعة في سياسة الإتحاد الأوروبي إلى حد كبير بالنظم السوقية و التجارية الخاصة التي أنشأها الإتحاد الأوروبي في إطار سياسته الزراعية المشتركة، فمستوى الحماية و الدعم الذي يمنح لمزارعي الإتحاد جعل من الصعب الوصول إلى أسواقه الزراعية، إضافة إلى تعدد في العلاقات التجارية.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي وأبعاد التنمية المستدامة.

1. مراحل ظهور مفهوم التنمية المستدامة:

لسنوات طويلة ظلت التنمية مرادفة للنمو الاقتصادي، أي أنها كانت تعني دخلا قوميا مرتفعا .وكانت تقاس درجة التنمية أو التخلف غالبا بمؤشرين شائعين هما الدخل الفردي و معدل النمو السنوي المتوسط للدخل القومي، وكان يفترض لسنوات طويلة أن حالة التنمية التي ينبغي على الدول النامية التطلع إليها مرادفة لنمط مجتمع البلدان المتقدمة.

ويرجع اعتبار التنمية كمرادف للنمو الاقتصادي لعدة أسباب منها:

- الفروق الكبيرة بين البلدان المتقدمة والنامية في حجم وهيكل ومعدل نمو الاقتصاد.
- اعتقاد اقتصاديي الدول المتقدمة أن التغيير الاقتصادي يجب أن يسبق أي شكل آخـــر من أشكال التغيير.
- اهتمام الدول الاستعمارية بتشجيع النمـــو الاقتصـــادي في الدول التابعة لها ذات الطلـــب المرتفع من أجـــل رفع قدرتهم الشرائية مما يساعد على اقتنائهم للسلع والخدمات من الدول الكبرى.

واستقر هذا المفهوم للتنمية حتى منتصف الستينات. لكن ومع:

- تفاقم المشاكل الاقتصادية (كالمديونية) والاجتماعية والسياسية (كزيادة الجريمة ، الحرمان ، المشاكل الاقتصادية المشاكل البيئية كالتلوث) داخل الدول النامية من جراء سيرها وراء تطبيق النموذج الذي اختارته لها الدول المتقدمة (وهو نموذج مجتمع الاستهلاك الجماهيري الذي جاء به "روستو") .
- عدم المساواة بين الفئات والأقاليم (ففي معظم البلدان متوسطة الدخل كان أكثر من 50% من الدخل في يد 20 % أو أقل من السكان الأعلى دخلا)
- ظهور نماذج بديلة للتنمية كتجارب الأمم الاشتراكية.
- ظهور التساؤل لدى الشعوب — حتى في الدول المتقدمة كأوربا الغربية وأمريكا- عما إذا كانت أقطارهم متقدمة فعلا ، وتجسد ذلك في الاهتمام المتزايد بالمشكلات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.
- أدى كل ذلك ومنذ أواخر الستينات، إلى بروز مقاربات جديدة للتنمية تركز على الجوانب غير الاقتصادية، ليست كأهداف لخدمة النمو الاقتصادي ، بل كأهداف هامة في حد ذاتها[1].

مع بداية الثمانينات عرفت الدول النامية تدهورا في مستوى الدخل الحقيقي مما أدى إلى الاقتراض الخارجي، فأدى ذلك إلى استنزاف مواردها الطبيعية للوفاء بديونها ، فأصبحت التنمية تبعا لذلك تهتم بأبعاد بيئية بشرية، فظهر ما يسمى " التنمية المستدامة" [2].

---

[1] مجلة حسر التنمية، **المعهد العربي للتخطيط بالكويت**، العدد1 ، كانون الثاني 2002.

[2] جميل طاهر، **النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية، الفرص والتحديات**، ديسمبر 1997.

يمكن تلخيص مراحل تطور مفهوم التنمية إلى غاية ظهر مفهوم التنمية المستدامة كالتالي:

- في مرحلة أولى كانت التنمية تساوي عملية اقتصادية مادية في أساسها تتم على مستوى البنى الاقتصادية والتكنولوجية وتطوير الوسائل المعيشية وتوفير ما يسد حاجات الإنسان المادية الأساسية.
- ثم أضيف إلى مفهوم التنمية في مرحلة ثانية مفهوم " الشمول" فظهر ما يعرف بالتنمية الشاملة وتعني تلك العملية التي تشمل جميع أبعاد حياة الإنسان والمجتمع وتغطي مختلف المجالات والتخصصات وتتقاطع مع مجمل العلوم الاجتماعية . ولكن رغم ذلك ظل مفهوم التنمية أسير الأبعاد الاقتصادية و لم يستطع تجاوز القصور الجغرافي والاستراتيجي إذ ظل يحمل دلالات تبعية نماذج التنمية في العالم الثالث للنموذج الحداثي الغربي مما يخدم مصالح الطرف الأقوى وينشر ثقافته على حساب الدول المتخلفة التي تزداد تخلفا وتبعية للعالم المتقدم.
- ظهر بعد ذلك مفهوم " التنمية المستقلة " ليراعي الأبعاد الجغرافية والثقافية ، ويحاول فك الارتباط مع الخارج، والتركيز على الداخل، والتأكيد على الأبعاد الذاتية للتنمية.
- إلا أن الإخفاقات المتتالية للخطط التنموية في العديد من البلدان، مع تعالي الصيحات التي انبعثت من مختلف جهات الأرض تدعو إلى الحفاظ على البيئة وحماية الأرض من الكوارث الطبيعية التي أحدثها نموذج التصنيع الذي تحاكيه جهود التنمية والذي سبب مشاكل تمتد من ثقب الأوزون حتى الارتفاع في سخونة الأرض مرورا بتآكل المساحات الخضراء والتصحر.
- هنا برز مفهوم جديد يعد آخر صيحات التنمية وهو " التنمية المستدامة " ليضيف حدود التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها وحقوق الأجيال المستقبلية[1].

2. أهمية التنمية المستدامة.

تكتسي التنمية المستدامة أهمية خاصة في استمرارية التنمية، فالأجيال الحاضرة في استخدامها للبيئة والموارد الطبيعية عليها ألا تتجاهل حقوق الأجيال المقبلة عندما تقوم بإشباع حاجاتها من هذه الموارد، ويتطلب هذا:

- ضرورة استحداث تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة وتستحدث بدائل للموارد القابلة للنضوب.
- تجنب المشروعات التي تقضي على البيئة، أي التي تتسبب في تآكل التربة الخصبة وتلوث الماء والهواء.
- تجنب الأنظمة التي تؤدي إلى تبديد الموارد.
- الاهتمام بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق استمرارية التنمية.

كما تظهر أهمية التنمية المستدامة من خلال جوانب متعددة تهدد البيئة وتضع استمرارية التنمية في حيز الخطر، نشير منها إلى:

- نمو عدد السكان وما يصحبه من ارتفاع في درجة التلوث وتدهور الخدمات العامـــة مـــن طرق ومياه ومدارس ، وكذا التأثير على خصوبة الأرض من خلال الاستخدام الزائد للأرض.

---

[1] نصر محمد عارف، **مفهوم التنمية، إعادة الاعتبار للإنسان.**

- تأثير عدد السكان على البيئة
- زيادة استخدام الموارد القابلة للتجدد (كالغابات) بمعدل يزيد عن معدل إحلالها مما يستلزم تهديد مخزونها.
- من أهم مظاهر التدمير البيئي تدمير الغابات والذي وصل وفقا لتقديرات " فاو ***FAO*** " إلى 11 مليون هكتار عام 1980 وهو ما يعادل مساحة قارة استراليا.
- تلوث المياه المتواصل يؤدي إلى تناقص الثروة السمكية ويزيد من ندرة المياه الصالحة للاستخدام الزراعي والمنزلي ، الأمر الذي يؤدي إلى تأثير مباشر على الصحة العامة ، وإلى تناقص متوسط الفرد من المياه مما يشكل عائقا كبيرا أمام التنمية .
- انبعاث التلوث في الهواء يؤدي إلى تغير الطقس ، إضافة إلى آثار سلبية وخطيرة على الصحة والاقتصاد .

وتتجلى الأهمية المعطاة للتنمية المستدامة في مظاهر مختلفة نشير منها إلى:

- مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة ***HDI*** يركز على بعد التنمية المستدامة من خلال ضرورة حماية تجديد البيئة من أجل ترك للأجيال القادمة ذات الفرصة التي استفادت منها الأجيال السابقة.
- ظهور القانون الدولي للبيئة والذي يعتبر تحولا حقيقيا في تفعيل حماية البيئة في العالم.

3. أبعاد التنمية المستدامة:

أ- **البعد البيئـــــي**: تقوم التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية على الأسس التالية[1]:

- **قاعدة المخرجات:** وتعني أن يكون توليد المخلفات بما لا يتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات أو أن تضر بقدرتها على الاستيعاب في المستقبل أو تضر بأحد خدماتها.
- **قاعدة المدخلات:** وتشمل نوعين من المصادر:

– **المصادر المتجددة:** يجب أن يكون استهلاك المصادر بما لا يتعدى قدرتها على إعادة التوليد.

– **المصادر غير المتجددة:** استنزاف المصادر غير المتجددة بحيث أن يكون اقل من المعدل التاريخي لتطوير المستخدم للمصادر المتجددة واستثمارها حسب قاعدة **سرفيان كوزي** للتنمية المستدامة ***Serafian Quasi Sustainability Rule*** – والتي تنص على أن الناتج من استخدام المصادر المستنفذة يجب استخدام جزء منه في قضاء الحاجيات الحالية والاستثمار بباقي العائد في مشاريع مستقبلية تخدم الأجيال القادمة.

وترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة أن استنزاف الموارد الطبيعية في الأنشطة الصناعية والزراعية سيكون له آثار ضارة على التنمية والاقتصاد ، لذلك فأول بند في التنمية المستدامة هو الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي، مما يفضي إلى إعطاء الأفضلية للتكنولوجيات والمعارف والقيم التي تأخذ في الحسبان على المدى البعيد تطوير التنمية الاقتصادية مع المحافظة على التوازنات البيئية الأساسية باعتبارها قواعد للحياة البشرية الطبيعية.

---

[1] محمد غنايم، **مرجع سبق ذكره.**

ومن منظور حماية البيئة وتحقيق "التوازن البيئي" أصبح القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل لذوي الدخل المنخفض ليس ضرورة من منظور العدالة الاجتماعية فقط، وإنما من منظور حماية البيئة[1].

- **تطور النظرة إلى البيئة.**

– **قبل قمة جوهانسبورغ:** إن أطروحات البيئة تطورت بشكل واضح منذ ملتقى ستوكهولم عام 1972 وحينها لم يعتبر إلا التلوث الناجم عن توطين الصناعات في الدول الأكثر ثراء.

– **في مؤتمر "ريو ديجانيرو":** 20 سنة من بعد قمة جوهانسبورغ، أي عام 1992 (والذي سمي بقمة الأرض) تعمقت إشكالية البيئة واختلفت جذريا في طبيعتها حيث أخذ التلوث الناجم عن بعض الموارد في المستويات الدنيا (كالزراعة والنقل مثلا) أهمية متزايدة في الدول المتقدمة.

الجدول رقم (2): تطور النظرة إلى البيئة من ملتقى ستوكهولم إلى مؤتمر ريو.

	ستوكهولم 1972 النظرة العالمية للبيئة	ريـــو 1992 التنمية المستدامة
طبيعة المشاكل	– تلوث مركز – موارد قليلة – آثار محلية – آثار مباشرة – آثار حالية	– تلوث ذو تركيز ضعيف – موارد متعددة – آثار بعيدة – آثار غير مباشرة – آثار على المدى البعيد
طبيعة الحلول	– المقاربات التنظيمية – إدارات الرقابة المختصة – معالجـــة	– المقاربات المندمجة – التوسيع إلى الأطراف المعنية –تكنولوجيا نظيفة

Source: *Jean Ruegg,* ***Développement durable et aménagement du territoire,*** *publié par la direction de Autonio du Cunha /2003*

إن الأساس البيئي للتنمية المستدامة كما جاء في تقرير ***Brundtland*** يرتكز على إدراج البيئة في قلب الخيارات الاقتصادية والاجتماعية. وأشار هذا التقرير أيضا إلى جانب آخر وهو أن مشاكل البيئة لا تخص فقط الدول الصناعية وإنما أيضا الدول الفقيرة أين تشكل التوازنات البيئية والموارد الطبيعة غالبا القاعدة الأساسية لتنميتها.

وبما أنه من المستحيل أن نضع شرطيا خلف كل مصدر للتلوث ، أصبح من الضروري بمكان أن يدمج احترام البيئة في التطبيقات والسلوكيات وفي تقنيات تنظيم المحيط . لذلك نلاحظ منذ السبعينات تعدد الإدارات المتخصصة في البيئة والتي تركز اليوم على إدماج البيئة في مجمل السياسات العمومية والسلوكات الخاصة (مثلا وزارة البيئة ظهرت في فرنسا عام 1971)

[1] جميل طاهر، مرجع سبق ذكره.

– **انطلاقا من قمة جوهانسبورغ فما بعد:** قمة جوهانسبورغ (أو القمة العالمية للتنمية المستدامة) والمنعقدة في سبتمبر 2002، أي بعد 10 سنوات من قمة ريو، جاءت لتدعم القرارات المتخذة في هذه الأخيرة ولكن بالأخذ بعين الاعتبار التطورات التي شهدها العالم مع اشتداد انتشار العولمة، فتطور مفهوم التنمية المستدامة ليشمل الاستدامة الاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية، فضلا عن الاستدامة البيئية التي كانت المحور الأول لظهور هذا المفهوم انطلاقا من التحليل الذي يقر بوجود علاقة وطيدة توحد الاقتصاد والبيئة.

وإذا كانت قمة ريو هي "قمة الأرض" حسب أحد المفاوضين فإن قمة جوهانسبورغ هي "قمة الميدان"

" Si Rio était le sommet de la terre , Johannesburg a été le sommet du terrain "

نجد هذا التعبير مجسدا واقعيا من خلال مشاركة الجمعيات والعلماء والمؤسسات والنقابات والجماعات المحلية في هذه القمة جنبا إلى جنب مع ممثلي الدول والهيئات الدولية . ولقد كانت المنظمات غير الحكومية ***ONG*** حاضرة في مؤتمر ريو ولكن حضورها في جوهانسبورغ كان أقوى إلى جانب الجماعات المحلية.

ركز مؤتمر جوهانسبورغ على عنصر " التحضر المستدام " وذلك من خلال التأكيد على عنصرين:

- ✓ لن تتحقق التنمية المستدامة دون تحقيق التحضر المستدام.
- ✓ القدرات المحلية هي أساس التحضر المستدام.

ومن استقراء إعلان جوهانسبورغ نجد أنه يحدد ثلاثة مجالات ضرورية تشكل ركائز التنمية المستدامة هي:

- ✓ التنمية الاقتصادية.
- ✓ التنمية الاجتماعية.
- ✓ حماية البيئـــــة.

ب– البعد البشـــري: ويعني تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع المحافظة على استقرار نمو السكان حتى لا تفرض ضغوطا على الموارد الطبيعية بشكل يؤثر على فرص استفادة الأجيال القادمة منها.

إذن البند الثاني في التنمية المستدامة هو الموازنة بين البعد البيئي والبعد البشري بالتفكير في الأجيال القادمة حيث لا ينبغي أن تستنزف الموارد بشكل يؤثر سلبا عليهم ، الأمر الذي يستلزم وجود سياسات للتنمية تأخذ بعين الاعتبار هذا التوازن.

ج–البعد الدولي: إن التجارة الخارجية والسياسات التجارية والديون الخارجية وارتباطها بالبيئة والتنمية من أهم عناصر البعد الدولي للتنمية المستدامة ، ذلك أن الدول النامية في علاقتها بالخارج ولكي تلبي متطلبات التنمية وتسدد التزاماتها تجاهه (الديون الخارجية) تعمد إلى زيادة معدلات إنتاجها من المواد الأولية بشكل كبير مما يشكل تأثيرا واضحا على البيئة.

فالتجارة الخارجية التي زادت أهميتها منذ بداية الخمسينيات أصبحت تأخذ نصيبا معتبرا من الناتج المحلي للدول النامية التي تصدر موادا أولية منخفضة السعر لتستورد مواد غالية مما يستلزم استنزاف الموارد البيئية.

4. أثر التنمية المستدامة على النمو الاقتصادي:

لدراسة التنمية المستدامة يجب أن نقوم بتعريفها ثم تحليل أثرها على النمو.

أ- **تعريف التنمية المستدامة:** حسب تقرير ***Brndtland*** " التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإضرار بطاقات الأجيال اللاحقة في تلبية احياجاتهم "

إذن جوهر التنمية المستدامة كما جاء في هذا التقرير يرتكز على إدراج البيئة في قلب الخيارات الاقتصادية.

إلا أن هذا المفهوم الواسع وغير المحدد ضبط في مجمل النصوص المتخذة في مؤتمر ريو كما سنلاحظ لاحقا .

وحسب د. محمد غنايم يمكن تعريف التنمية المستدامة بأكثر من طريقة:

- التنمية المستدامة أن يوضع فـــي الحسبان عنـــد اتخاذ قرار التنمية الأبعاد الاجتماعية والبيئية بجانب الأبعـــاد الاقتصادية.
- التنمية المستدامة أن تكون تنمية لخدمة الأجيال الحالية بشكل لا يضر أو يمس بمصالح الأجيال القادمة. بمعنى ترك المصادر المتوفرة الآن للأجيال القادمة بنفس الوضع الذي هي علية أو أحسن[1].

ب- **أثر التنمية المستدامة على النمو الاقتصادي:** التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها حيث تتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع سكان العالم دون زيادة استخدام مواردنا الطبيعية إلى ما يتجاوز قدره كوكب الأرض على التحمل ، وفي حين أن التنمية المستدامة قد تستلزم إجراءات مختلفة في كل منطقة من مناطق العالم ، فإن الجهود الرامية إلى بناء نمط حياة مستدام حقا تتطلب التكامل بين الإجراءات المتخذة في ثلاث مجالات رئيسية [2]:

- **النمو الاقتصادي والعدالة:** إن النظم الاقتصادية العالمية القائمة حاليا بما بينها من ترابط تستلزم نهجا متكاملا لتهيئة النمو المسؤول الطويل المدى ، مع ضمان عدم تخلف أية دولة أو مجتمع عن الركب.
- **حفظ الموارد الطبيعية والبيئة:** حفظا لتراثنا البيئي ومواردنا الطبيعية من أجل الأجيال المقبلة، يجب إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصاديا للحد من استهلاك الموارد، وإيقاف التلوث.
- **التنمية الاجتماعية:** جميع أنحاء العالم بحاجة إلى العمل وإلى الغذاء والتعليم والطاقة والرعاية الصحية والماء. وعند العناية بهذه الاحتياجات، يجب على المجتمع العالمي أن يكفل أيضا احترام النسيج الثري الذي يمثله التنوع الثقافي والاجتماعي، واحترام حقوق العمال، وتمكين جميع أعضاء المجتمع من أداء دورهم في تقرير مستقبلهم.

---

[1] محمد غنايم، **دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي**، نيسان 2001

[2] **تقرير مؤتمر قمة جوهانسبورغ**، 2002

كان من نتائج زيادة الضغوط السكانية وفشل السياسة الإنمائية في كثير من البلدان النامية تحول ما لا يقل عن 10% من الأراضي قاحلة، كما يفقد العالم سنويا 8,5 مليون هكتار من الأراضي الزراعية بسبب عوامل تعرية التربة و الملوحة [1].

من أجل تحقيق أهداف التنمية واستمرارها ازداد الاهتمام بقضايا حماية البيئة، حيث أن استبعاد التكاليف البيئية من حسابات الناتج الوطني الإجمالي لا ينسجم مع واقع التكاليف الاجتماعية الحقيقية فالأضرار التي تلحق بالتربة نتيجة سوء الاستغلال، وسوء استخدام المياه وقطع الأشجار قد تؤدي إلى زيادة الناتج الوطني في الأجل القصير، لكنها تؤدي إلى تخفيض الإنتاجية الوطنية في الأجل الطويل ويقصد بمفهوم التنمية المستديمة هو محاولة تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي من جهة و المحافظة على البيئة من جهة أخرى، أو تحقيق حاجات الجيل الحالي دون التضحية بحاجات الأجيال القادمة، أي بعبارة أخرى أن نوعية الحياة بالنسبة للأجيال القادمة ستعتمد إلى حد كبير على نوعية البيئة ومدى توافر الموارد الاقتصادية المتمثلة بالأراضي الزراعية و المعادن و المواد الخام، والغابات ونوعية المياه و التي تعتبر إرث مشترك لجميع الأجيال، وبالتالي فإن سوء استغلال هذه الموارد وإلحاق الضرر بها من الناحية الكمية و النوعية سيؤثر على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المرغوبة.

ولقد حاول تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 والذي خصص بأكمله لموضوع التنمية المستديمة توضيح أكثر لمفهوم التنمية المستديمة وذلك من خلال إحصاء شامل لأهم تعريفاته، وقد حاول توزيع هذه التعاريف في 4 مجموعات هي: التعريفات الاقتصادية، التعريفات البيئية، التعريفات الاجتماعية والإنسانية، والتعريفات الإدارية.

فمن الناحية الاقتصادية تعني التنمية المستديمة إجراء تخفيض متواصل في استهلاك الطاقة و الموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة و امتناع الدول الصناعية عن تصدير نموذجها التنموي الصناعي، أما بالنسبة للدول النامية، فالتنمية المستديمة تعني توظيف الموارد لأجل رفع المستوى المعيشي للسكان .

أما على المستوى الإنساني والاجتماعي فإن التنمية المستديمة تعني السعي لضمان استقرار النمو السكاني ووقف زيادة هجرة الأفراد إلى المدن والعمل على تطوير الخدمات الصحية والتعليمية.

بينما على المستوى البيئي نجد أن التنمية المستديمة تحمي الموارد الطبيعية خاصة الزراعية و الحيوانية أي استخدام الأمثل لهذه الموارد، أما على الصعيد الثقافي تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات والثقافات النظيفة التي تستخدم أقل قدر من الطاقة و المورد وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة للبيئة.

---

[1] أنظر: - عبد الوهاب الأمين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص.346-372 .

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **إستشراق الصورة الزراعية العربية لعام 2000**، مرجع سبق ذكره، ص ص :140-146 .

وبالتالي حتى تكون التنمية المستديمة يجب أن تتوافر فيها العناصر التالية[1]:

- ألا تتجاهل المحددات والضوابط البيئية.
- ألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية.
- أن تعمل على تطوير الموارد البشرية.

ج- **الزراعة والتنمية المستديمة:** تستهدف الاستراتيجية في هذا المصدر تحقيق التنمية بالأسلوب الذي يضمن الوفاء باحتياجات الأجيال الحالية دون الإخلال بحق الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتهم، ويجمع تحقيق التنمية المستديمة بين تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة في توزيع الدخل واستغلال الموارد الزراعية بطريقة تضمن صيانتها والحفاظ عليها بين الأجيال مع تحقيق الحفاظ على البيئة، وتستهدف هذه الاستراتيجية الحفاظ على الموارد الأرضية وزيادة إنتاجيتها وصيانتها وتشجيع القطاع الخاص والحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وكذلك يجب ترشيد الموارد المائية وزيادة مصادرها والاهتمام بالجوانب البيئية ومكافحة الآفات، ويجب تنمية المجتمعات وزيادة فعالية دور أجهزة الإرشاد والتعليم والتدريب والإعلام الزراعي وتوفير الإطار المؤسسي والتشريعي.

وضع استراتيجية للتنمية الزراعية يفترض أن تؤمن ترشيد الاستخدام الموردي بحيث تتحقق الأهداف المنشودة للمجتمع وذلك باعتماد التحليل النوعي فضلا عن استخدام أدوات التحليل الكمي للوصول إلى قدر من تلك الأهداف، ويمكن التعرف على طبيعة استراتيجية التنمية الاقتصادية من خلال الأهمية النسبية التي تحتلها الاستثمارات الفعلية أو المخصصة للقطاع الزراعي موازنة بمثيلاتها في القطاعات الإنتاجية الأخرى في إطار خطة التنمية الوطنية، إذ غالبا ما يقتضي أن يتناسب حجم الاستثمارات المخصصة في خطط التنمية الاقتصادية ومكانة القطاع الزراعي أو أهميته في الاقتصاد الوطني، هذا إن كانت استراتيجية التنمية تستهدف خلق نمو متوازن بين كافة القطاعات الاقتصادية، حيث ترى هذه النظرية أن هناك حدا أدنى من الاستثمار يلزم البدء به كشرط ضروري لنجاح عملية التنمية الاقتصادية، حيث يرى" آرثر لويس"[2] أن التصنيع لا يمكن أن يحقق التوازن في النمو إذا لم يقترن في نفس الوقت بتنمية الزراعة.

بينما قد تأخذ الاستثمارات أهمية كبيرة في حالة إتباع استراتيجية النمو غير المتوازن ولصالح القطاع الزراعي، حيث تعتمد هذه الاستراتيجية على تركيز الاستثمارات في قطاعات أخرى .

تتعدد البدائل لاختيار أسلوب توزيع الموارد الاستثمارية في المشروعات النوعية الزراعية، وغالبا ما يتحدد الاختيار في ضوء أهداف السياسة الزراعية التي تنتهجها تلك الدولة، فقد يهدف التوزيع داخل الأنشطة الإنتاجية للقطاع

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **إستشراق الصورة الزراعية العربية لعام 2000** ، مرجع سبق ذكره، ص 143 .

[2] خلف بن سليمان بن صالح النمري، **دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص ص 16-19.

الزراعي إلى تعظيم الناتج المزرعي، أو قد يستهدف توظيف الموارد الاقتصادية الزراعية الأخرى وخصوصا العمل في دولة تتسم بارتفاع عرض العمل الزراعي موازنة بالطلب عليه.

وبصورة عامة فإنه غالبا ما يتم توزيع الموارد الرأسمالية في القطاع الزراعي على ضوء معايير الاستثمار التي يمكن تحديدها في دوران رأس المال وفترة استرداده ومعدل العائد الداخلي ثم صافي القيمة الحالية، كما أن هناك معايير أخرى يتم في ضوئها استخدام رأس المال الزراعي وغالبا ما تتم المفاضلة بين البدائل والأساليب إلى طبيعة الاستراتيجية الاقتصادية للنظام والمرحلة التنموية للاقتصاد الوطني.

فمن أجل التنمية المستمرة تكون التنمية خاصة في الأقطار النامية بحاجة إلى تغذيتها بالموارد الذاتية والاعتماد على الذات، وإن يتم توجيه إستراتيجيات التنمية توجيها جيدا، و الاستفادة من دروس الماضي وإعطاء الأولوية لتنمية الحاجات الأساسية للمواطنين، وينبغي التركيز على الأمن الغذائي والصحة و التعليم وتعزيز القدرات البشرية.

ولا يتم ضمان الحاجات الأساسية للمواطنين إلا في ظل اقتصاد يتوسع سريعا، لذلك فإنه من الأمور المهمة تحديث واسع للزراعة وتطوير متنامي للإنتاج الزراعي، إذ أن توجيه إستراتيجيات التنمية المستديمة توجيها جيدا نحو إعطاء الأسبقية الأولى للقطاع الزراعي يمكن أن يساعد دون استنزاف الموارد الطبيعية وبالتالي فإن إستراتيجيات التنمية التي ترمي إلى توازن معقول في مستوى التنمية يمكنها أن تساهم مساهمة فعالة في الحد من هجرة الأفراد .

لكي تكون المشاريع و البرامج الزراعية مبنية على الأساس المؤدي إلى التنمية المستديمة وبالتالي تكون ملازمة لتنمية الثروات الطبيعية أي أن تكون هناك [1]:

- خطة لتنمية الغابات و المراعي.
- خطة لتنمية الثروة السمكية.
- خطة لاستعمال الأراضي.
- خطة لاستعمال مياه الري.

وفي جميع الخطط تتوخى المخططات حماية البيئة وصيانتها للأجيال الصاعدة.

د- **التحديات العالمية للتنمية المستدامة:** من أهم التحديات التي يواجهها العالم اليوم ما يلي:

- تخفيف حدة الفقر، وبخاصة في المجتمعات الريفية التي يعيش فيها معظم فقراء العالم.
- تحسين قدرة جميع البلدان، وعلى الأخص البلدان النامية، على التصدي لتحديات العولمة، بما في ذلك زيادة بناء القدرات ونقل الأموال والتكنولوجيات الملائمة بيئيا.
- التشجيع على إتباع أنماط استهلاك وإنتاج مسؤولة للحد من الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية.
- كفالة إمكانية وصول جميع الناس إلى مصادر الطاقة اللازمة لتحسين حياتهم.
- الحد من المشاكل الصحية المتصلة بالبيئة التي تتسبب في كثير من الأمراض في العالم حاليا.

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **مستقبل الزراعة و إنتاج الغذاء في الوطن العربي**، الخرطوم، 1997 ،ص، 166

خلاصـــــــــــــــة

مع تسارع ظاهرة العولمة و تحرير التجارة العالمية ، أصبحت ظاهرة الاندماج و التحالفات بين المؤسسات الكبرى شائعة، حيث امتدت إلى العديد من دول العالم و على الأخص في أوربا و الولايات المتحدة و اليابان، وذلك بهدف تعزيز القدرات التنافسية في ظل نظام اقتصادي عالمي حر تحكمه شبكات المعلومات .

ولكي تستطيع الدول النامية أن تندمج بشكل كامل و فعال في التجارة الدولية، عليها بناء طاقتها في مجال الإنتاج و الاستثمار و تحسين المناخ العام و الثقة بالاقتصاد المحلي و ضمان الوصول إلى الأسواق الخارجية، ويعني ذلك نمو و تحسين و توسيع البني التحتية التي تمكنها من توصيل سلعها بكفاءة إلى الأسواق العالمية، ويتطلب ذلك تنويع السلع والأسواق وزيادة الاستثمار وتطوير الموارد البشرية والطاقات الفنية لرفع الإنتاج والكفاءة الاقتصادية والعلمية، وتبني استراتيجيات استثمارية ملائمة تمكن من خلق النمو الاقتصادي ، واستيعاب التغيرات الخارجية السريعة .

وقد تبين من دراسة التحولات الدولية أن هناك عددا من التغيرات في مجريات التنمية الزراعية، ومن أهم ما أسفرت عليه هذه الدراسة هو ضرورة التزام الدول النامية بسياسات وإصلاحات وتوجهات مؤسسات التأثير الدولي، التي تتمثل في جوهرها بداية نظام تجاري عالمي جديد حسب اتفاقيات تحرير التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة و تعميم مبدأ المنافسة الدولية على أساس المزايا التنافسية للمنتوج ورفع القيود الجمركية وغير الجمركية لفتح الأسواق، كما أن مشاكل التمويل وقضايا واستراتيجيات الدعم المالي والنقدي في إطار برامج صندوق النقد الدولي التي تسعى إلى دعم وتشجيع الاستثمارات في القطاعات ذات الاهتمام الرئيسي في التنمية المستدامة.

وعلى العموم فاستراتيجيات مؤسسات التأثير الدولي تعمل على تعزيز التعاون بين الاقتصاديات النامية والاقتصاديات المتقدمة في إطار التكامل المشترك، كما تهدف إلى تعظيم القدرة على مواجهة التحديات والصعوبات التي يفرضها نظام التكتل الاقتصادي العالمي.

الفصل الثالث

واقع الزراعة في التنمية الاقتصادية الجزائرية

تمهيد

ورثت الجزائر منظومة اقتصادية تابعة وخاضعة بالكامل للاحتياجات الاقتصادية للمستعمر، سعت إلى إعادة بعث الاقتصاد[1] وبناءا على ذلك تم إعلان أملاك المعمرين ومنع كل عمليات البيع
و الشراء الخاصة بالممتلكات، كما قامت بتأميم الأملاك التي تركها المعمرون من ذلك تأميم الأراضي الزراعية سنة 1963 والمناجم سنة1966[2]، وظهور نظام التسيير الذاتي للأملاك خاصة منها الزراعة وتأسيس شركات وطنية ودواوين منها الديوان الوطني للتجارة و ديوان الحبوب، و تميزت هذه الفترة بضآلة المبالغ المستثمرة في القطاع الزراعي مقارنة بإجمالي الاستثمارات، والواقع أن التخطيط المركزي يقوم أساسا على القطاعات التي تمكن من تحقيق أهداف واضحة، واعتبر قطاع التسيير الذاتي مثاليا في ذلك، وبعده جاءت مرحلة الثورة الزراعية كنظام جديد يتخطى نطاق الإصلاح الزراعي التقليدي والذي يعالج تحديد الملكية وتوزيع الأرض على من يخدمها، وتغيير ظروف المعيشة والعمل في الأرياف، كما شهدت وضع مخططات تنموية، حيث جاءت ببرامج استثمارية عمومية تهتم بقطاعات النشاط الاقتصادي في مجملها وإتمام واستمرارية تنفيذ البرامج التنموية بالمحافظة على الأولويات.وقد تميزت هذه المخططات بإهمال الزراعة، وكذا دور القطاع الخاص لأن جهود التخطيط المركزي كانت موجهة للقطاع العمومي بدرجة أكبر، ونتج عن البيروقراطية وسوء التسيير مشاكل عديدة من أهمها مشكل الملكية العقارية، ومشكل التمويل، إلا أنه في فترة الثمانينات تم إصدار قانون للملكية العقارية وإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وبعدها قانون المستثمرات الفلاحية في سنة 1987، فنحاول من خلال هذا توضيح مراحل التنمية الزراعية في الجزائر من فترة الاستعمار إلى الثمانينات وما فيها من تحويل ومسارات في إطار برامج التنمية الاقتصادية حسب المباحث التالية :

المبحث الأول: الفلاحة الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية.

المبحث الثاني: القطاع العمومي الزراعي الجزائري.

المبحث الثالث: القطاع الزراعي الخاص.

المبحث الرابع: تقييم السياسات الزراعية قبل الإصلاحات.

---

[1] A.BRAHIMI , **l'économie Algérienne** ,OPU,1991,PP88 et suit

[2] أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية،1993، ص17.

المبحث الأول: الفلاحة الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية.

المطلب الأول: هيكل القطاع الزراعي في فترة الاستعمار الفرنسي.

1. ازدواجية هيكل القطاع الزراعي:

أ. قطاع زراعي تقليدي: كان الشعب الجزائري قبل دخول الاستعمار الفرنسي يعيش في شكل قبائل متفرعة جغرافيا، في مختلف أنحاء التراب الوطني. لكن كان هناك رباطا وثيقا يجمعها هو الدين الإسلامي وتعيش رفاها اقتصاديا معتمدة على الإنتاج الزراعي فكان سكان الشمال يعتمدون على زراعة القمح و الحبوب الأخرى، أما سكان الجنوب فكانوا يعتمدون على الرعي (تربية المواشي)[1].

إن الهدف الذي كان يسعى إليه الفلاح الجزائري آنذاك، هو إنتاج المواد الغذائية من أجل ضمان الاكتفاء الذاتي والتسويق ثانيا، بمعنى أن السوق لم تكن هي الهدف المنشود من الإنتاج، وفي سنة 1830 دخل الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر، وغير التكافل الاجتماعي إلى تفرقة و الرفاهية الاجتماعية إلى أزمات ومجاعة،ويعد القطاع الزراعي التقليدي قطاع خاص بالجزائريين، ويشمل ما تبقى من الملكيات الفردية وأملاك الأوقاف والأعراش وتمارس فيه الزراعة بطرق ووسائل بسيطة، ويوجه الإنتاج إلى الاستهلاك الذاتي.

ب.قطاع زراعي حديث: وما ميز الاستعمار الفرنسي للجزائر منذ البداية هو الاستيطان الجماعي العنيف، حيث تم الاستيلاء على الأراضي بوسائل و طرق عديدة نلخصها في طريقتين:

- استخدام القوة والعنف بشتى الوسائل والطرق، في مصادرة أراضي البايلك وملكيات الثوار، والهاربين من أداء الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي، وهذا خلال الفترة (1830-1840) ولاسيما في عهد الماريشال كلوزيل الذي استحوذ على أملاك وأراضي واسعة جدا، حيث جعل سهول متيجة وكرا للمعمرين والصعاليك القادمين من إسبانيا وإيطاليا وألمانيا ومالطا[2]، وكل ذلك تم وفقا للاتفاقية الموقعة بين الداي حسين والقادة الفرنسيين، عند سقوط مدينة الجزائر إذ تنص هذه الاتفاقية على حرية ممارسة الديانة الإسلامية وحرية كل السكان من كل الطبقات، بحيث لا يقع النيل من معتقداتهم أو ممتلكاتهم[3].
- تم إصدار سلسلة من القرارات و المراسيم التي تهدف إلى مصادرة أراضي الأعراش والقبائل الرحل والمراعي والغابات وملكيا المهاجرين، ونزع ملكية من لا يملك عقد الحيازة، وبالتالي تمت السيطرة على ما يزيد على 2.700.000 هكتار وهذا في عهد كل من الماريشال بيجو والماريشال راند وأدى ذلك إلى قطاع استحوذ عليه الأوربيون الغزاة، وتمارس فيه الزراعة بطرق ووسائل تقنية متطورة ويوجه الإنتاج للتسويق قصد استكمال الزراعة الفرنسية خاصة وخدمة الاقتصاد الأوربي عامة، حيث نجد أن التحول من زراعة الحبوب والخضر، إلى زراعة

---

[1] إسماعيل شعباني، **الفلاحة الجزائرية والتقدم التقني، مع بحث ميداني، الفلاحة ببلدية بغلية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 1987، ص: 59.

[2] عمر صدوق، **تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، أفريل 1988، ص: 6.

[3] عمر صدوق، **مرجع سابق**، ص: 6.

الكروم والحمضيات وبعض الزراعات الصناعية مثل القطن والبنجر السكري إلى غير ذلك. وأصبح الفلاح الجزائري يشتغل كخماس عند الكولون. هذه الأسباب كلها أدت إلى تدهور الزراعة بصفة عامة، وزراعة الحبوب بصفة خاصة في تلك الفترة، إذ نجد أن الزراعة الخاصة بالقمح انتقلت من 5.3 قنطار للهكتار في سنة 1885 إلى 4.7 قنطار للهكتار الواحد في سنة 1894. كما انخفض الإنتاج الزراعي في نفس الفترة من 20 إلى 16 مليون قنطار. كما نلاحظ كذلك انخفاض في تربية المواشي، حيث كانت 8.2 مليون رأس خلال الفترة من 1871-1880 وأصبحت 4.35 مليون رأس ماين 1946 و 1953[1].

2. إجراءات تنظيمية في القطاع الزراعي:

هذا النقص في الإنتاج وافقه تدهور كبير في معيشة السكان الجزائريين بصفة عامة، والريف بصفة خاصة، وازداد الوضع تدهورا بعد اندلاع حرب التحرير الوطني سنة 1954، حيث حرقت الهكتارات من الأراضي، ونهبت الملايين من المواشي وانتشرت المجاعة و الأمراض والأوبئة، وهذا ما زاد في بؤس الشعب الجزائري.

وفي سنة 1954 أصبحت الملكية العقارية في الجزائر موزعة كالتالي[2]:

22000 أوربي يسيطرون على 2.700.000 هكتار من أخصب الأراضي وأجودها، ومع اشتداد ضرورة ردود الفعل والثورات الشعبية، والانتفاضات، حاولت الإدارة الاستعمارية إجراء بعض الإصلاحات في الميدان الزراعي نذكر منها محاولتين :

- **المحاولة الأولى:** كانت عقب انتفاضات 8 ماي 1945، حيث صدرت بعض التعليمات بوقف الاستيلاء على الأراضي بطرق غير مشروعة، بدعوى أن هذه الانتفاضات نتيجة عملية السلب،والنهب انتقاما من المعمرين.
- **المحاولة الثانية:** تضمنها مشروع الماريشال ديغول في مخططه الخماسي (1959-1964)، المعروف ببرنامج قسنطينة المعلن في شهر أكتوبر 1958 والمعروف عند الفرنسيين أيضا ببرنامج إحياء الأرياف التقليدية.

إن ما يميز مرحلة الاستعمار هو تواجد قطاعين فلاحين قطاع للجزائريين وآخر للمعمرين.

المطلب الثاني: قطاع المعمرين وتطور وسائل الإنتاج.

يتميز قطاع الكولونيالي بالحداثة، وتطور وسائل الإنتاج واستعمال المدخلات الأساسية من بذور جيدة واستعمال الأسمدة المعدنية والمبيدات الحشرية، والهدف هو جعل الجزائر مصدرا اقتصاديا لتغطية العجز في الاقتصاد الفرنسيين حيث المنتجات الفلاحية، كالقمح الصلب، الأعلاف، الخضر والحوامض، ولما كان القطاع الفلاحي الجزائري هو المصدر الرئيسي للاقتصاد، ولهذا الغرض قرر المستعمر الفرنسي مصادرة الأراضي الزراعية الصالحة الخصبة، وتوزيعها على المعمرين مدمرة الاستغلال الجماعي لأراضي البايلك، أراضي العزل، أراضي العرش، القبيلة[3].

---

[1] إسماعيل شعباني، **مرجع سابق**، ص: 59.

[2] عمر صدوق، **مرجع سابق**، ص: 6.

[3] حسن بهلول، **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع بالجزائر 1976، ص: 27.

1. مصادرة أراضي الجزائريين:

لقد مرت مصادرة أراضي الجزائريين عبر مرحلتين هما:

- **المحاولة الأولى:** بدأت بين الفترة (1830-1870) خلال هذه المرحلة، تم الاستيلاء على أجود الأراضي الخصبة، والتي كانت تستغل بشكل جماعي، إذ اعتبرت أراضي سهلة وبدأت عملية المصادرة بمقتضى قوانين ومراسيم موزعة عبر فترات أهمها:
  - مصادرة أراضي العرش في سنة 1832 بعد سنتين من الاحتلال.
  - مصادرة أراضي الأوقاف في سنة 1844.
  - مصادرة أراضي الرحل وذلك في 31 جويلية من سنة 1846.
  - مصادرة الأراضي غير الزراعية " البور" بمقتضى مرسوم (1844-1846)[1].

وخلال هذه المرحلة تم توزيع الأراضي على المعمرين بصفة مجانية، دون مقابل مع الأخذ بمبدأ تنظيم صغار الفلاحين، ففي الفترة 1842-1845 تم توزيع 105000 هكتار مقسمة على ملكيات صغيرة، أما في الفترة (1841-1851) فقد تم تقسيم 428000 هكتار على 15000 مستفيد من المعمرين، كما تم توزيع 50000هكتار على 51 شركة وهذا بعد سنة 1851[2].

- **المحاولة الثانية:** انطلقت بعد 1870 وما ميز هذه المرحلة هو الطابع القانوني، لمصادرة الأراضي الخصبة و طريقة التوزيع التي انعدم فيها عنصر المجانية، في منح الأراضي وذكر الأستاذ بن أشنهو أربعة حالات للبيع و تتمثل في ما يلي : البيع، الحجز، البيع بواسطة القضاء، البيع بالمزاد العلني[3].
- **المحاولة الثالثة: 1915-1962:** تكوين مزارع أوربية رأسمالية، بعد 1880 فتح أبوابا لإدخال التكنولوجيا والوسائل الحديثة في الزراعة، وتشجيع قطاع الكولون في غرس أشجار الكروم المخصصة للخمر، وإدخال المكننة في استغلال الأراضي، واستعمال المدخلات الأساسية في عملية الزراعة.

2. الوسائل والمعدات المستعملة والمستخدمة في استغلال الأراضي (المكننة):

الزراعة تحتاج إلى وسائل ومعدات مختلفة، من وسائل تهيئة الأرض مثل المحراث والجرار، ومعدات للجني والحصاد، والنقل، والدرس، إلى غير ذلك، ولكن هذه الوسائل بدائية تعتمد على الجهد العضلي، مثل الفأس، المحراث الخشبي، الحيوانات في النقل، الجر والدرس، إلا أننا نجد هذا النوع من الاستغلال الذي تأثر به المعمرين الذين استفادوا من ملكيات صغيرة، وبصفة مجانية بحيث استعملوا المحراث الحديدي والحصان للجر واستعمال المنجل اليدوي إلى غير ذلك من الوسائل، وبصفة عامة استعملوا التقنيات في الإنتاج، والتي كان يتبعها الفلاح الجزائري

---

[1] حسن هلول، **مرجع سابق**، ص: 125.

[2] عبد اللطيف بن أشنهو، **مرجع سابق**، ص: 34.

[3] عبد اللطيف بن أشنهو، **مرجع سابق**، ص: 18.

وحتى نفس المنتجات التي كان ينتجها هذا الأخير، وإتباع الدورة الزراعية (التناوب) بالطرق التقليدية التي كان يتبعها الفلاح الجزائري، بحيث أنه استطاع أن يرفع من المردودية إلى حد كبير.

والجدول رقم (3) يبين عدد الجرارات في قطاع الكولون 1930-1960.

السنـــــــة	1930	1936	1947	1950	1955	1958	1960
جرارات ذات عجلات	5334	4339	5900	12300	12654	17600	23000
جرارات مجنـــــــزرة	-	-	-	-	7860	8600	8900

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص: 32.

والملاحظ من خلال هذا الجدول، هو ارتفاع مشتريات هذا القطاع من الجرارات بنوعيها، مما سمح له باستغلال الأراضي أحسن استغلال، ليضمن له تطور المردودية الفلاحية في الهكتار الواحد.

والجدول رقم (4) يوضح تطور مشتريات هذا القطاع من العتاد (الجرارات).

السنـــــــة	1953	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960	1961
جرارات	216	305	354	431	706	1047	718	1195	318

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص 32.

نلاحظ من الجدول تطور مشتريات القطاع الكولونيالي من عتاد الجر، في الفترة الأخيرة للاستعمار وأخذ مكانة عالية وبدأت المكننة تتطور، قصد رفع المردود الذي بدى عليه نوع من الركود في هذه الفترة.

أ- **عتاد الحرث وتهيئة التربة:** المرحلة الأولى للاستعمار التي منح أثناءها قطع أرضية للمعمرين قصد استغلالها وبصفة مجانية تميزت هذه الأخيرة باستعمال وسائل و عتاد، وتقنيات تقليدية و بدائية، مثل المحراث الخشبي، الذي استبدل بالمحراث الحديدي وقوة الجر تمثلت في الأحصنة و البغال، أما وسائل الجني فتمثلت في المنجل اليدوي، وبعض الآلات الأخرى البسيطة و التي تعتمد على الجهد العضلي. أما بعد ظهور المزارع الكبرى الرأسمالية بعد سنة 1871 أدخلت وسائل حديثة في عملية الاستغلال الزراعي، ففي ميدان الحرث وتهيئة التربة، تطور عدد المحارث الميكانيكية على حساب المحارث الخشبية و الحديدية، وبلغ حوالي 111050 محراث نموذج أوروبي، أي نسبة 55.83 % من عدد المحارث الموجودة في الجزائر. إن قطاع الكولون، كان يستعمل المحارث التي تفوق قوتها 15 حصان بنسبة 96.48 % من مجموع المحارث الموجودة في الجزائر في تلك الفترة، والتي بلغ عددها حوالي 219 محراث. كما استغل ما يقارب 92.58 % من مجموع المحارث، التي تقل قوتها عن 15 حصان والتي بلغ عددها 3360 محراث ومن أهم الطرق التي استعملها هذا القطاع في عملية تهيئة الأرض طريقة *DRY-FIARMING*.[1]

[1] *BEDRANI Slimane, **Les Politiques agraires, vers l'autonomie ou la dépendance**, CREA Alger 1982, P: 58.*

ب- عتاد جميع المحاصيل: لقد ركز الكولون على زراعة أشجار الكروم، والحبوب لكثرة الطلب عليها في السوق الفرنسية، حيث يستعمل الطرق التقليدية في جمع إنتاج الكروم وذلك باستعمال اليد العاملة لعملية الجني، أما المنتوج الثاني والمتمثل في الحبوب فإنه يستعمل الطرق الحديثة باستخدام الحاصدة، الدارسة، حيث شهد القطاع مكننة حديثة.

والجدول رقم (5) يوضح تطور الحاصدات والدارسات في قطاع الكولون.

السنـــــــــة	1930	1936	1947	1950	1955	1958	1960
الحاصدات والدارسات	440	446	1200	1900	3700	4350	4650

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص: 35.

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ التطور السريع في عدد الحاصدات والدارسات، التي ارتفع عددها من 700 في سنة 1939 إلى حوالي 3000 في سنة 1953 بمعدل 300 آلة في السنة، أما في ميدان الري فالكولون يعتمد عادة على كمية الأمطار، لأن الحبوب وأشجار الكروم لا تحتاج لعملية الري، أما إنتاج الخضر بأنواعها فتتطلب عملية السقي وبلغ عدد الأراضي المسقية خلال الأربعينيات حوالي 47000 هكتار، من مجموع 93000 هكتار المخصصة للري[1].

ولتطوير مثل هذه المنتجات والرفع من المساحات المسقية، قررت السلطات الاستعمارية بناء 10 سدود بالمناطق الشمالية للبلاد، أما اليد العاملة فإن القطاع الكولونيالي يستعمل نوعين:

- يد عاملة مؤهلة وينفرد بها الأوربيون.
- يد عاملة جزائرية متخصصة في الأعمال الشاقة وبأثمان زهيدة.

المطلب الثالث: القطاع الجزائري في العهد الاستعماري:

الشعب الجزائري المسلم، والمحافظ على المبادئ الإسلامية التي دفعته ليعيش مجتمعا، ولا يحبذ التفرقة والانعزال، لذا فإنه كان يعيش في شكل قبائل و عشائر موزعة جغرافيا، في كل أنحاء الجزائر و التي كانت تعتمد على الزراعة في معيشتها، خاصة سكان الشمال، أين نجد سكان الشمال، نجد سكان السهول و الهضاب العليا، إلا أن مجيء الاستعمار الفرنسي الذي نهب أراضيهم، وصادرها، مما اضطر الكثير منهم إلى زرع أراضي جبلية صعبة الاستغلال، قصد الاستهلاك الذاتي، وتوفير الحاجيات الغذائية لأسرته. إن الاستغلاليات الزراعية الجزائرية هي عبارة عن أراضي يجمعها هدف واحد ويتمثل في توفير المواد الغذائية، من أجل ضمان الاكتفاء الذاتي أولا، والتسويق ثانيا، وهذا عكس أسلوب الإنتاج الرأسمالي، والذي يهدف إلى التسويق.

---

[1] أنظر: - عبد اللطيف بن أشنهو، **مرجع سابق**، ص 35.

- قرين بوزيد، **دراسة حول الفلاحة الجزائرية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2001، ص: 26.

1. أسلوب الاستغلال:

أ- الاستغلال العائلي: المالكين الجزائريين، والذين مساحة أراضيهم، لا تتعدى 10 هكتارات كانوا يمثلون 55.3%، أما الذين تتراوح مساحة أراضيهم ما بين 10 و20 هكتار فنسبتهم لا تتعدى 19.5% ومنهم من مساحته تتراوح مابين 21 إلى 30 هكتار فيمثلون 12.4 %. أما الذين مساحة أراضيهم تتراوح بين 31 و40 هكتار 7.7 % و 4 % مساحة أراضيهم 100 هكتار[1].

ب- نظام المزارعة: هذا النوع من الاستغلال يشترك في تكوينه طرفان أساسيان هما:

- الملاك الذين لهم أراضي شاسعة وكبيرة جدا مما لا يمكنهم من استغلالها وخدمتها.

- المزارعون الذين يملكون ملكيات صغيرة جدا من الأراضي، إضافة إلى الذين لا يملكون أراضي زراعية وتكون مشاركتهم بالجهد العضلي أي قوة العمل، كما يتقاسم الطرفان بالمناصفة، كل وسائل الإنتاج الأخرى كالزرع وعتاد تهيئة الأرض والمعدات الأخرى التي تدخل في العمليات الإنتاجية، أما الإنتاج الزراعي فيكون نتيجة لجهد وعمل المزارع في أرض المالك، ويتم تقسيم الإنتاج بالمناصفة، للإشارة فإن هذا النوع من الاستغلال، يخلو من كل عملية نقدية ويرتكز نظام المزرعة على اعتبارين[2]:

- وجود الملاك ذوي المساحات الكبيرة، بحيث لا يستطيعون خدمتها بقوة أفراد عائلتهم.

- عدم استطاعة إنتاج عدة منتجات ثانوية فيتركها المزارع.

ج- نظام الخماسة: هذا الاستغلال شبيه بنظام المزارعة، فالخماس شخص غريب عن المزرعة، لا يملك أرض فلاحية، وإنما تقتصر مشاركته في العملية الإنتاجية بقوة العمل لا غير، ويتلقى على ذلك مكافأة عينية من الإنتاج الزراعي وتتمثل في الخمس ولذلك سمي بالخماس، ويذكر حسن بهلول عن سمير أمين[3]: أن هذه العملية الإنتاجية تنقسم إلى خمسة أقسام، قسم للبذور "الزرع"، قسم للأرض، قسم للحيوانات المستعملة في الحرث و تهيئة التربة، قسم للعتاد وقسم لقوة العمل، هذا الأخير هو من نصيب الخماس.

لقد انتشر هذا النوع من الاستغلال بشكل واسع في الزراعة الجزائرية، أثناء الفترة الاستعمارية، وكانت له نتائج سلبية، من حيث الإنتاج، لكون الخماس أصبح غير مهتم برفع الإنتاج وتحسينه، حيث بدأ يتلاشى مع انتشار العمل المأجور، وتحول بذلك الخماس إلى عامل زراعي مأجور يتلقى مقابل قوة عمله نقودا، هذا النظام الأخير لا يسمح للخماس اختيار المنتوج الذي يريده بل صاحب الأرض، هو صاحب القرار.

---

[1] حسن بهلول، **مرجع سابق**، ص: 121.

[2] حسن بهلول، **مرجع سابق**، ص: 124.

[3] أنظر: - حسن بهلول، **مرجع سابق**، ص: 124.

- قرين بوزيد، **دراسة حول الفلاحة الجزائرية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2001، ص: 28.

2. المعدات الفلاحية:

أ- القوة الجارة: نظرا للظروف القاسية التي كان يعيشها الجزائري أثناء الاستعمار من تهميش، وقهر، واضطهاد، وسلب للأراضي أدت بالجزائريين إلى المناطق الجبلية، واستغلالها في الفلاحة لكسب قوت عائلاتهم، إن موقع هذه الأراضي ذات المساحات الصغيرة في الأماكن الوعرة، أجبرت الفلاح الجزائري على استعمال الثور في المناطق القبائلية، والحصان في منطقة الغرب، والشرق الجزائريين كقوة جر تستعمل في الحرث والدرس، إذ من الأجدر أن نفرق بين ثلاثة أنواع من الأراضي من حيث المساحة.

- الملاك الصغار لا تتجاوز مساحة أراضيهم 10 هكتارات.
- الطبقة البرجوازية المتوسطة مساحة أراضيهم تقدر بين 10-50 هكتار.
- الطبقة البرجوازية فإنها تملك أكثر من ذلك.

ففي المزارع الصغيرة كان الفلاح لا يملك وسائل وعتاد حديث، ويرجع ذلك لكون الفلاح يصعب عليه استعمال المكننة الحديثة، وذلك لأسباب مالية بالدرجة الأولى لكونه فقيرا، ولأسباب تقنية ومناخية، لعدم إمكانية إدخال الآلات والمعدات الحديثة في مناطق وعرة وجبلية، وتأتي في الدرجة الثانية. أما الطبقة البرجوازية فقد تمكنت من استعمال الجرار في عملية الحرث والإنتاج بصفة عامة، إضافة إلى استعمال القوة الجارة الحيوانية.

إن الطبقة البرجوازية الكبيرة والتي بحوزتها أراضي شاسعة، قد قامت بإدخال الجرار الميكانيكي، وتوسيع مجال استعمالاته، حيث أخذ قسطا وافرا من العمليات الإنتاجية خاصة في السنوات الأخيرة، من الاستعمار.

والجدول رقم (6) يوضح تطور مشتريات الجرارات في قطاع المالكين الجزائريين.

السنة	1953	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960	1961
عدد الجرارات	455	452	452	455	498	1325	2061	1887	344

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص 448.

هذا الجدول يبين لنا الاهتمام الكبير باستعمال المكننة في العملية الإنتاجية، وهذا راجع إلى تأثر البرجوازيين الجزائريين بالطرق الحديثة التي استعملها المعمرون، في استغلال الأراضي، أما بخصوص سنة 1961 والتي انخفضت فيها مشتريات القطاع الجزائري من الجرارات، تعود أساسا إلى تأزم الوضع السياسي، وتصاعد العمل العسكري بالجزائر.

ب- عتاد الحرث وتهيئة الأرض: الطابع الغالب في هذا النوع هو المحراث الخشبي، لافتقار الطبقة الفقيرة والمتوسطة، لعتاد الجر الآلية واعتمادهم على القوة الحيوانية، في عملية الجر.

والجدول رقم (7) يوضح معدات الجر والحرث لدى السكان المحليين مقارنة بالأوروبيين.

معـــــــــــــدات	أوربيون	%	سكان محليون	%
محراث من نوع أوروبي	111950	55.83	88562	44.17
محراث من نوع محلي	4411	1.28	339650	98.72
محراث آلي + 15 حصان	219	96.48	8	3.52
محراث آلي أقل من 15 حصان	3360	92.58	269	7.42

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص 273.

الملاحظ من الجدول أن نسبة استعمال المحراث الخشبي، في القطاع الجزائري يقدر بـــ 98.72 % وهذا مقابل 1.28 % لقطاع المعمرين، أما بالنسبة للمحارث الآلية، فاستعمالها في القطاع الجزائري ضئيل جدا 3.52% مقابل 96.48 % في القطاع الكولونيالي، ومن خلال ذلك يتضح لنا التفاوت الكبير في استعمال المكننة.

أما من ناحية البذور، فكان يغلب على الطابع التقليدي حيث تزرع البذور بواسطة اليد، لقلة آلات البذر آنذاك، ومن أهم الطرق المتبعة عملية استغلال الأرض، كما تطرق إليها الأستاذ بدراني، حيث وضحها في طريقتين:

- تزرع الأرض بالحبوب ثم تبقى بورا بدون عمل في العام أو العامين الآخرين قبل أن يعاد زرعها مرة أخرى.
- تزرع الأرض بالحبوب في العام الأول، ثم تحرث لاستعمالها في منتجات أخرى، غير الحبوب، ولا تبقى بورا.

فالطريقة الأولى تزرع الأرض عاما ثم تستريح عاما أو عامين، على شكل بور. أما الطريقة الثانية فهي أكثر كثافة في العمل، وهي الطريقة التي تحولت إلى الطريقة الكثيفة جدا، والتي تدعى بـــ: *D.Dry.Farming*.

لقد استغل الفلاح الجزائري الطريقة الأولى، وذلك نتيجة لظروف اقتصادية واجتماعية فترك الأراضي في شكل بور يسمح له بتربية الحيوانات والأغنام ،وتحويل الأراضي الزراعية المتروكة بورا إلى مراعي للحيوانات.

ج- عتاد جمع المحاصيل: تعتبر الحبوب من أهم المنتجات الزراعية في تلك الفترة، بالإضافة إلى التين والزيتون والتمور. إن عملية جني هذه المحاصيل كانت تتم بطريقة تقليدية ،وبواسطة اليد في أغلب الأحيان،وعلى سبيل المثال ، نذكر أن عملية الحصاد بالنسبة للحبوب تتم عادة بواسطة المنجل الصغير الحجم ،بينما يستغل المنجل الكبير الحجم في جمع العلف الخاص بالحيوانات. إلا أن القطاع الجزائري الحديث، حضي بمعدات وتجهيزات حديثة واستعمال الحاصدات والدارسات.

الجدول رقم (8) يبين لنا معدات الحصاد والدرس حسب إحصاء 1930.

عتـــــــاد	أوروبيون	%	سكان جزائريون	%
حاصـــــــدات	13099	84.88	3334	15.12
دارســـــات	1388	88.70	177	11.30
ناقـــــــلات	1404	92.12	120	7.88

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو :مرجع سابق، ص273.

الجدول يوضح النسبة الضئيلة التي حضي بها القطاع الجزائري من عتاد حديث مقارنة بالعتاد الأوروبي "الفرنسي" الذي استحوذ على معظمها، إلا أن هذا العتاد عرف تطورا ملموسا في الفترة الأخيرة من الاستعمار حيث استطاع القطاع الجزائري بحاصدات ودارسات جديدة.

الجدول رقم (9) يوضح تطور مشتريات الحاصدات والدارسات في قطاع الجزائريين.

المعـــــــدات	1953	1954	1955	1956	1967	1958	1959	1960	1961
حاصدات دارسات	100	20	105	120	85	105	175	120	65

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص448.

3. القوة العاملة[1]: يتركز العمل الإنتاجي في الزراعة على العامل البشري، خاصة عند الاعتماد على الوسائل التقليدية، لذلك كان الإنتاج يلعب دورا أساسيا كقوة فعالة في العملية الإنتاجية، سواء كان العمل مفردا أو بشكل جماعي، لقد ساهم العمل الجماعي في الفترة الاستعمارية مساهمة كبيرة في العملية الإنتاجية، داخل القطاع الفلاحي إضافة إلى وجود عدة أنواع أخرى من الاستعمال، ابتداء من العمل الفردي إلى الجماعي، ثم العمل المأجور.

أ- **التويزة:** تعتبر عملية التويزة كظاهرة تعاون طبيعي ،يقوم به الفلاحون في مواسم خاصة تتميز بالعمل الكثيف مثل حملة الحصاد، إذ تقوم مجموعة من فلاحي القرية بتخصيص وقت محدد (يوم أو يومين) إضافة إلى استخدام وسائلهم الخاصة من أدوات العمل مجانا، ومقابل ذلك يقوم الفلاح صاحب المزرعة بخدمة المعاونين، من ناحية الأكل والشرب لتلك الفترة، وعندما ينتهي دور أحدهم يقومون بتخصيص يوم أخر لفلاح أخر.

إن انتشار هذا النوع من العمل التعاوني بين الفلاحين، يرجع بالدرجة الأولى إلى عدم قدرتهم على استخدام العمال الأجراء من جهة، كما يجدون في التعاون والجماعة حب العمل، والأخوة بينهم هذا العمل كان يتعدى أحيانا حتى القرى المجاورة.

ب- **العمل الفردي:** العمل الفردي أو العائلي يلعب دورا هاما في الإنتاج خاصة في المزارع الصغيرة، والتي تجاور المنزل، إذ يقتصر العمل الفردي على الأعمال الخفيفة في جميع أيام السنة ،بينما يكون الاعتماد على أفراد العائلة، في العمل الكثيف مثل عمليات جني المحاصيل الزراعية.

ج- **العمال الأجراء:** الطبقة البرجوازية من الفلاحين الجزائريين كانت تستعمل أيدي عاملة مأجورة إما نقدا وإما عينا مثل الخماسة والمزارعة، ونظرا لاتساع المزارع وكبر مساحتها، جعلهم غير قادرين على استغلالها بشكل فردي وعائلي مما يستدعي إدخال قوة عمل جديدة خارجية تساعدهم على خدمة الأرض، واستغلالها طبقا لأهدافهم المسطرة.

---

[1] قرين بوزيد، **دراسة حول الفلاحة الجزائرية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2001، ص: 30.

المبحث الثاني:القطاع العمومي الزراعي الجزائري.

الوضع الزراعي في الجزائر بعد رحيل المستعمر الفرنسي كان مزريا مما اقتضى اتخاذ إجراءات فورية وعملية وقانونية وذلك على ضوء توجيهات برنامج طرابلس في شهر جوان 1962، من أهم الإجراءات حملة الحرث في سنة 1962 ونظام التسيير الذاتي والثورة الزراعية ثم قانون المستثمرات الفلاحية سنة1987.

المطلب الأول: التسيير الذاتي (المرسوم رقم 02/62 المؤرخ في 1962/10/22).

من المشاكل التي واجهت الجزائر غداة الاستقلال هي حملة الحرث سنة 1962 وذلك بعد أن فر المعمرون الأوربيون من المزارع ودمروا وخربوا الكثير من وسائل الإنتاج الفلاحية، مما استدعى الحكومة آنذاك إلى تشكيل كتائب للحرث وانطلقت العملية في 15 سبتمبر 1962[1].

كانت هناك ثلاث أطراف كان بإمكانها أن تحل محل المعمرين لتسيير الأراضي الفلاحية[2]:

- الفلاحون الذين فقدوا أراضيهم أثناء الثورة التحريرية، وكان بالإمكان توزيع الأراضي عليهم حسب الإمكانيات المادية والحاجات الخاصة بكل فئة.
- الطبقة البرجوازية الوطنية هي التي تسير الأراضي بالطريقة الكولونيالية نفسها وتنتج المزروعات نفسها.
- الدولة هي التي تتولى بنفسها تسيير الأراضي مباشرة.

ومع ذلك فإنه في الواقع لم يتم لأي طرف من تلك الأطراف السالفة الذكر الاستفادة من الأراضي الفلاحية، وهذا نظرا للظروف السياسية والاجتماعية التي سادت خلال فترة 1962-1963، ونعتقد أن المبرر الأساسي في عدم تسليم الأرض للفئة الأولى يرجع لخوف الدولة من حدوث اضطرابات من قبل الفئات الأخرى من المجتمع، والتي ترى بأنها هي الأخرى لها الحق في هذه الأرض، كما أن رغبة الدولة كانت المحافظة على الطرق الحديثة للإنتاج التي استعملها المعمرون و تدعيمها، إلا أن تسليم الأرض لهذه الفئة سيؤدي إلى تأخر طرق الإنتاج والعودة إلى استخدام الطرق التقليدية، مما يؤدي إلى تدهور الإنتاج والمردود الفلاحي.

كما أن عدم استفادة الطبقة الثانية (الطبقة البرجوازية) من الأراضي الشاغرة يرجع بالدرجة الأولى إلى ضعف هذه الطبقة، كما أن بعض أفراد هذه الطبقة كانوا قد سلكوا سلوكا مخالفا للثورة ووقفوا إلى جانب المعمرين، إلا أن المشاركة في الثورة التحريرية (بمختلف الطرق) كان شرطا ضروريا عبر العقود المتتالية لكل عملية توزيع أو استفادة من الأراضي، كما أن الثورة التحريرية كانت ضد بيع الأراضي الجزائرية للكولون، وكان منطقي أن ترفض الدولة الجزائرية (المستقلة) تجمع الأراضي في أيدي فئة قليلة من الجزائريين.

وكذلك لم تستطع الدولة لضعفها التحكم في الأراضي الشاغرة في 1962 – 1963، بسبب العبء الثقيل الذي ورثته عن الاستعمار من مشاكل اجتماعية، اقتصادية وسياسية، فكان صعب أن تتحمل عبء آخر والمتمثل في تسيير المزارع التي تركها الكولون، وفي ظل هذا الوضع ظهر اتجاه آخر رابع تمثل في العمال الذين كانوا يشتغلون

---

[1] عمر صدوق، **محاضرات في قانون الثورة الزراعية**، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1986، ص: 98.

[2] - *C. Chaulet, **la tèrre, les frères et l'argent**, OPU, Alger, 1987, P 41.*
- *S.BEDRANI, **l'expérience Algériènne d'autogestion**..., in cahier du CREAD, OP.Cit, P 27.*

بتلك المزارع خلال الفترة الاستعمارية، فقاموا باستغلال الأرض وخدمتها، لكن بطريقة لم تكن معروفة في الجزائر، طريقة يسير فيها العمال أنفسهم بأنفسهم، سميت بالتسيير الذاتي، " *Autogestion* "[1].

فهذه الطريقة لم تكن ضمن المواثيق و القرارات التي حررت أثناء الثورة التحريرية، حيث جاءت مفاجئة، وذلك لكون العمال تصرفوا بطريقة عفوية من خلال استغلالهم للأراضي وضمان الاستمرارية، وهذا يدخل ضمن سياق فكرة تحدي المستعمر الذي راهن على فشل الجزائريين في تسيير أمورهم[2]،إن من أهم الأسباب المباشرة لقيام نظام التسيير الذاتي تتلخص في عاملين أساسين هما :

- الهجرة الجماعية للأوربيين بعد إعلان الاستقلال.
- مبادرة العمال الزراعيين في مواصلة العمل و حل محل المعمرين.
- تتلخص مميزات و خصائص نظام التسيير الذاتي في أنه نظام ثوري وفوري فرضته ظروف طارئة، ففي بدايته كان مجرد مرحلة انتقالية من أجل حماية واستقلال الأملاك الشاغرة، هذا مما دفع بالمشرع إلى تقنينه بالمرسوم رقم 62-02 المؤرخ في 22 أكتوبر 1962 قصد مسايرة الواقع ومنع بيع الأملاك الشاغرة[3].

1.هياكل نظام التسيير الذاتي:[4]

- الجمعية العامة: هو جهاز أعلى يوجه نشاط المزرعة.
- مجلس العمال: يختار من قبل الجمعية العامة.
- لجنه التسيير الذاتي: تنتخب من قبل مجلس العمال.
- الرئيس: يمثل جماعة العمال، ينتخب من قبل أعضاء الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات.
- المدير: هو ممثل الدولة تعينه وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي.

2. الدواوين المساعدة لقطاع التسيير الذاتي:

عملية التمويل برؤوس الأموال كالقروض والتمويل بالمواد التي تدخل في العملية الإنتاجية من بذور وأسمدة، مبيدات ووسائل الإنتاج تعتبر عملية ضرورية في السياسة الزراعية، لذا فكرت الحكومة في إنشاء مؤسسات متخصصة مهمتها الأساسية هي التمويل و التموين المستمر للمزارع المسيرة ذاتيا.

إن أول ديوان أنشئ لهذا الغرض هو (*ORNA*): الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، ويتمثل الدور الذي أسند إليه في تسيير الأرض والأملاك الشاغرة، كما تم تدعيمه بهيئات جديدة على مستويين تساعده في ضمان السير الحسن لمهامه إذ نجد[1]:

---

[1] يعرف **كوليتشسكي** (*KOULYTCHESKY*) التسيير الذاتي على أنه "**هو ظاهرة اقتصادية، اجتماعية وسياسية معقدة تظهر عموما بصورة عفوية في مجال الإنتاج وتميل إلى الانتشار في بقية قطاعات الحياة الاجتماعية**".

[2] للإطلاع أكثر أنظر:

*S.BEDRANI, **l'expérience algérienne d'autogestion**, in cahier du CREAD, OP.Cit, P: 27.*

[3] عمر صدوق ، **محاضرات في قانون الثورة الزراعية**، مرجع سابق ، ص: 40.

[2] إسماعيل العربي، **التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب**، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980 ص: 120-125.

أ- **على مستوى كل دائرة (*ORNA*)**: ويرتكز على هيئتين وهما:

- المراكز التعاونية للإصلاح الزراعي (*ORNA*) وتنحصر في التمويل والمحاسبة و تقديم القروض.
- اتحادات الآلات الزراعية (*OMA*) فهو مختص في عملية التموين للوحدات الإنتاجية التابعة لقطاع التسيير الذاتي بوسائل الإنتاج من آلات ومعدات فلاحية، إضافة إلى ذلك فهو يقوم بأعمال الصيانة للعتاد الفلاحي.

ب- على المستوى الوطني: يعتمد (*ORNA*) الديوان الوطني للإصلاح الزراعي على نوعين من التعاونيات المتخصصة في عملية تسويق الإنتاج وهما:

- تعاونيات الإصلاح الزراعي (*CORA*) متخصصة في عمليات التسويق والتصدير " التعامل التجاري ".
- تعاونيات جهوية للتصريف (*CORE*) ومن مهامها الأساسية التسويق الداخلي للمنتجات الزراعية.

ونتيجة لعدم كفاية مثل هذه التعاونيات في مجال التسويق الخاص بالمنتجات الفلاحية التابعة للقطاع المسير ذاتيا تم تعويض الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في جوان 1966 بمؤسسة فلاحية جديدة (*U.N.C.A.D*): الاتحاد الوطني للتعاونيات الفلاحية التسويقية و التي خصصت لتسويق المنتجات الفلاحية و ذلك إلى نهاية أفريل 1969[2]، حيث أنشأ الديوان الوطني للمنتجات الزيتية (*O.N.P.C*) والذي أسندت إليه مراقبة تسويق المنتجات الزيتية وتحسين إنتاج الزيتون، وجاء هذا الديوان بموجب المرسوم رقم 63/69 المؤرخ في 20 نوفمبر 1969.

- **الديوان الوطني للحلفاء**: يختص هذا الديوان باستغلال نبات الحلفاء وتحديد أسعارها و تنظيم السوق.
- **الديوان الوطني للعتاد الفلاحي**: أسس بموجب المرسوم رقم 69/17 المؤرخ في 13 أفريل 1969 لتمركز مشتريات العتاد الفلاحي وضمان صيانته.
- **الديوان الوطني لتغذية الأنعام: (*O.N.A.B*)**: أسندت إليه دراسة حاجيات الماشية من المواد الغذائية و توفيرها، وإرشاد الفلاحين وتقديم المساعدات الفنية للمربين.

3. مراحل تطبيق التسيير الذاتي:

عمدت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة إلى تطبيق أسلوب التسيير الذاتي نظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي خلفها المستعمر الفرنسي في نفوس الفلاحين الجزائريين، الذين جردهم من أراضيهم و ممتلكاتهم بحيث طردوا إلى الصحاري والجبال والمناطق القاحلة التي يصعب استغلالها، وساهمت أنواع الملكيات السائدة آنذاك مثل أراضي البايلك والعروشية والحبوس والوقف التي كان نظام الاستغلال فيها التويزة، مما خلق فجوة كبيرة بين قطاع الكولون الذي استولى على الأراضي الخصبة للجزائريين واستعماله الطرق الحديثة في الزراعة بإتباعه سياسة المكننة في خدمة الأرض، وهذا ما أدى بعد الاستقلال مباشرة إلى ظهور قطاع تقليدي زراعي يعتمد على الجهد العضلي، مما يؤثر سلبا على المردودية معنويا وماديا. إضافة إلى تفشي الجهل و الأمية بين أوساط المجتمع الجزائري، مما جعل

---

[1] قرين بوزيد، **دراسة حول الفلاحة الجزائرية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2001، ص: 31.

[2] إسماعيل شعباني، **مرجع سابق**، ص: 95-96.

المشرع الجزائري عاجزا عن طرح البديل، لذا فكرت الحكومة في اتخاذ التسيير كنظام لاستغلالها جماعيا والمشاركة في تسييرها، إن عملية تطبيق هذا النظام تطلبت ثلاثة مراحل أساسية وهي[1]:

أ- المرحلة الأولى (الأملاك الشاغرة): ظهرت للوجود هذه الظاهرة بعد رحيل "الكولون" وتركهم لكل الأراضي وما يملكون من عتاد وذلك في صائفة 1962 وبالتالي بدأت عملية الاستيلاء على هذه الممتلكات والأراضي بشكل فردي وجماعي من قبل منظمات وطنية، كالجيش الوطني الشعبي ومنظمة الاتحاد الوطني للعمال الجزائريين وقدماء المجاهدين، وتدخلت الحكومة باسم حماية المصالح العامة، عن طريق منع التهريب والاستحواذ على الوسائل والعتاد والتجهيزات الزراعية بواسطة إصدار قرارات ومراسيم ومن بين هذه المراسيم: مرسوم 24 أوت 1964 لحماية الأملاك الشاغرة من النهب والسرقة، كما صدر المرسوم 03-1962 في 23 أوت 1962 متعلق بتنظيم انتقال هذه الأملاك بين الأفراد و الجماعات و كيفية حيازتها ومنع بعضها، كما صدر قانون في نفس السنة والشهر على شكل قرار يهدف إلى خلق لجان لتسيير هذه الممتلكات، كما ركزت السلطة على المحافظة على الوحدات الإنتاجية الكبرى وعدم توزيعها حتى يتسنى لها تنظيم جديد. أما أراضي المعمرين، بما في ذلك وسائل الإنتاج من عتاد وعقارات، فقد تم توزيع حوالي 782000 هكتار على جماعات (وحدات إنتاجية) تبلغ مساحة كل منها 100 هكتار، كما قسمت حوالي 300 هكتار من الأراضي المسترجعة و200000 هكتار أخرى على شكل وحدات إنتاجية مساحتها أقل من 100 هكتار.

ب- المرحلة الثانية (التأميم الجزئي): جاءت هذه المرحلة مع صدور المرسوم رقم 88-63 المؤرخ في مارس 1963 والذي ينص على كيفية تنظيم قطاع التسيير الذاتي، كما صدر قرار 06 ماي 1963 الذي جاء باللمسات الأخيرة لعملية التنظيم[2] حيث تم في هذه المرحلة تأميم الوحدات الزراعية التابعة لكبار المعمرين الفرنسيين والتي تبلغ مساحتها حوالي 200.000 هكتار موزعة على 127 مزرعة، ومن أهم الميزات التي تتصف بها هذه المزارع هي الخصوبة و تطور وسائل الإنتاج من عتاد ومعدات الاستغلال، إضافة إلى المدخلات الأساسية في عملية الزراعة مثل البذور الجيدة والأسمدة الفوسفاتية والمعدنية، كما كانت تستعمل طرق حديثة في عمليات الإنتاج واستغلال الأرض وذلك لانفرادها في إنتاج المواد المخصصة للتصدير من الحبوب كالقمح الصلب إلى جانب الحمضيات والخمور.

ج- المرحلة الثالثة (التأميم الشامل): انطلقت هذه المرحلة انطلاقا من 12 أكتوبر 1964 وبلغت مساحة الأراضي المؤممة حوالي 2.623.000 هكتار المتمركزة في السهول الشمالية للبلاد. هذه الأخيرة التي كان يشغلها حوالي 22.000 معمر، وفي خلال هذه المرحلة تم خلق حوالي 2191 وحدة إنتاجية جديدة وضخمة يسهر على سيرها وتنظيمها الفلاحين و قدماء المجاهدين و أبناء الشهداء الذين تتوفر فيهم السن القانونية للعمل و كذلك الخماسين كما تتولى الدولة تحمل كل المصاريف وتكاليف الاستثمار من تمويل وتموين لهذه الوحدات.

---

[1] قرين بوزيد، **دراسة حول الفلاحة الجزائرية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2001، ص: 31.

[2] بويهي محمد، **القطاع المسير ذاتيا ومشاكله المالية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 1987، ص: 21.

الجدول رقم (10) يوضح توزيع الأراضي المؤممة.

العينـــــــــــات	عدد المزارع	النسبة لعدد المزارع	مساحة المزارع	النسبة للمساحة الكلية
أقل من 100 هكتار	67	3.1	373000	14.1
من 100 إلى 500 هـ	682	30.9	213000	8.1
من 500 إلى 1000 هـ	620	29.0	448000	17.0
من 1000 إلى 2000 هـ	510	23.0	711000	26.9
من 2000 إلى 5000 هـ	286	12.9	743000	28.2
أكثر من 5000 هـ	22	1.1	144000	5.5

المرجع: بويهي محمد، مرجع سابق، ص21.

إن هذا الجدول يوضح لنا الملكيات العقارية وكيفية توزيعها إذ نجد أن أكثر من 96 % من عدد المزارع تفوق مساحتها 100 هكتار. وإضافة إلى وجود 818 مزرعة تتراوح مساحة كل واحدة منها من 1000 إلى 5000 هكتار، وهذا كمؤشر يدل على سياسة التجميع التي انتهجتها الدولة مما يقف كعائق أساسي في طرق استغلالها والتحكم فيها ويرجع السبب في ذلك إلى كبر مساحتها.

4. التمويل الفلاحي في ظل نظام التسيير الذاتي:

التمويل الفلاحي كان معقدا نظرا لتشابك الهياكل وأجهزة التمويل في الفترة 62-68 فكان القطاع يمول من قبل الخزينة العامة التي وسطت الصندوق المركزي للشركات الفلاحية الاحتياطية (*C.C.S.AP*) وفي 1963 تم إنشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (*ONRA*) الذي أوكلت له مهمة تحقيق برامج الإصلاح الزراعي وتمويل القطاع المسير ذاتيا،حيث أنشأت لجنة قروض وتسبيقات تتولى طلبات القروض وتشمل أيضا ممثل من وزارة المالية ووزارة الفلاحة و البنك المركزي والصندوق المركزي للقرض الفلاحي التعاوني (*CACAM*) والصندوق المركزي للشركات الفلاحية للاحتياط، فأصبحت أموال الخزينة العامة لا توجه مباشرة إلى الصندوق المركزي للشركات الفلاحية للاحتياط بل إلى الديوان الوطني للإصلاح الزراعي[1].

- وفي سبتمبر 1966 أصبح البنك المركزي يتدخل مباشرة في منح القروض السنوية لديوان الوطني للإصلاح الزراعي بواسطة الصندوق المركزي للشركات الفلاحية للاحتياط، على أن يتولى الديوان الوطني للإصلاح الزراعي مهمة تسديد القروض واعتماد نظام التمويل على مركزية القرارات مما جعل قطاع التسيير الذاتي في تبعية اتجاه الإدارة العمومية.

- ونظرا لظهور عدة سلبيات أهمها:[2] عدم فعالية نظام مراقبة استعمال القروض، تحول الديوان الوطني للإصلاح الفلاحي إلى هيئة بيروقراطية وعدم قدرته على متابعة وتحقيق مخططات التمويل تم في سبتمبر 1968 حل الديوان

[1] إسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص: 95-96.

[2] إسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص: 95-96.

الوطني للإصلاح الزراعي وأصبح البنك الوطني الجزائري الذي أنشأ عام 1966 يتولى مهمة تمويل القطاع المسير ذاتيا. وأصبح الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي التعاوني والصناديق الفلاحية تخضع مراقبة البنك الوطني الجزائري، حيث يقوم البنك بمنح الموارد المالية اللازمة للصندوق الذي يقوم بوظيفة الوساطة بين البنك الوطني الجزائري والقطاع المسير ذاتيا) أو الصناديق الجهوية.

مخطط رقم (05) يوضح هيكل تمويل القطاع الفلاحي من 64 إلى1968

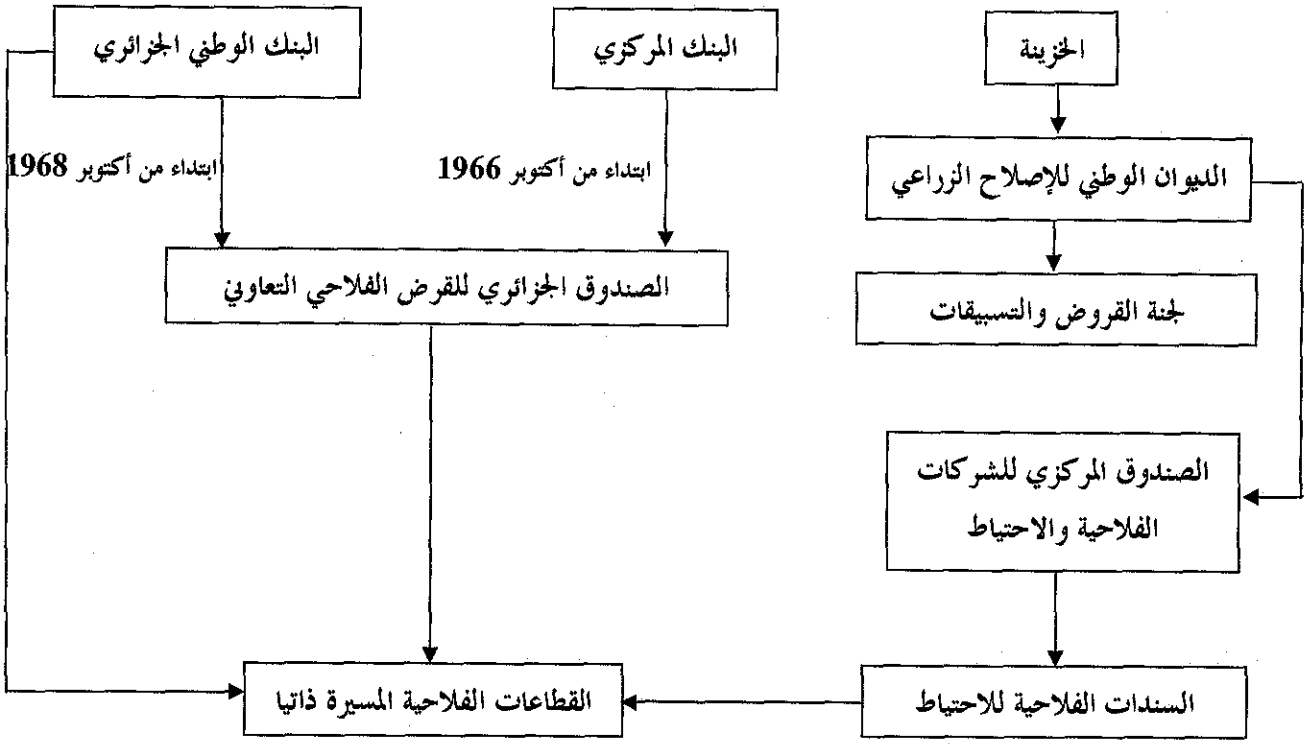

MOURAD GOUMIRIL,l'offre de monnaie en Algérie, ENAC/édition, Alger 1993, OPCIT,P72.

الملاحظ من هذا المخطط عدم استقرار الجهاز التمويلي الفلاحي، وكذلك عدم وجود جهاز مختص مباشرة في تمويل القطاع الفلاحي، بل تعددت الأجهزة المشرفة على تقديم القروض مما يصعب المراقبة وطول مدة تقديم القروض التي هي ليست في صالح القطاع وتطوره، ويمكن استنتاج أنه من خلال هذه المرحلة كان التمويل الفلاحي تتكفل به الدولة عن طريق الخزينة العامة مما لا يسمح للفلاحين بالاستقلالية التامة في تسيير مزارعهم وتمويلها والبحث عن الزيادة في الإنتاج وهذا بسبب الصعوبات التالية:[1]

- صعوبة وتعقد إجراءات الحصول على القروض وتأخر وقت الحصول عليها.
- انعدام التكامل والتنسيق بين وزارة الفلاحة و وزارة المالية فيما يتعلق بتمويل القطاع الزراعي.
- التمويل كان موجها خاصة للقطاع المسير ذاتيا دون القطاع الخاص الذي بقي مهمشا في القروض الموجهة لتمويل الاستثمارات خاصة.

[1] محمد غردي، آثار المديونية على القطاع الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

- تمويل القطاع الزراعي في هذه الفترة كان مضمونا من طرف البنك الوطني الجزائري دون النظر إلى الوضعية المالية للمزارع التي تعرف عجزا مستمرا تتكفل به ميزانية الدولة، مما جعله يأخذ طابع الإعانات وهو ما أثر سلبا على المنتجين.

5.المشاكل التي واجهت نظام التسيير الذاتي:

لقد واجه هذا القطاع عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة ومن بينها:[1]

أ- مشكل التسويق: يعد مشكل تسويق المنتجات الفلاحية في الجزائر حاجزا كبيرا لتطور هذا القطاع نتيجة الأضرار التي تتعرض لها المنتجات الفلاحية من جراء التكدس في المزارع مما تسبب في إتلافها وفسادها، ويعود ذلك إلى تعقد الجهاز الإداري والجهات الوصية عن التسويق وانعدام سياسة تسويقية واضحة رغم السياسات المتبعة في هذا الإطار منذ 1962، ففي بداية الاستقلال كانت عملية التسويق في القطاع الفلاحي العام والخاص تتم بطريقة حرة وفقا لقانون العرض والطلب، ولضمان تسويق الخضر و الفواكه أنشأت في سنة 1963 مؤسسة متخصصة تقوم بصرف المنتجات الخاصة بقطاع التسيير الذاتي وتسمى تعاونية الصرف والبيع (*CORC*). تعمل تحت إشراف الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (*O.N.R.A*)[2].

نظرا لتردي الأوضاع الزراعية تدخلت الحكومة واتبعت أسلوبا جديدا في عملية التسويق ابتداء من 1969 إلى غاية 1980 حيث تم إنشاء مؤسسات وأجهزة جديدة خاضعة للدولة التي تنفرد بصلاحيات تسويق المنتجات الفلاحية بصفة عامة وبمنتجات القطاع المسير ذاتيا بصفة خاصة، ومنها ديوان الخضر والفواكه الجزائرية (*O.F.L.A*) في شهر أفريل سنة 1969، أما القطاع الخاص أجبر ببيع منتجاته وتسويقها عن طريق تجار التجزئة مباشرة داخل تراب البلدية أو تسويقها عن طريق الديوان، إلا أن هذا الأخير عجز عن تغطية كل الولايات لاتساع رقعتها، مما جعل بعض المناطق الجبلية عرضة لتضخم وكساد السلع (المنتجات الفلاحية) لعدم صرفها[3].

انطلاقا من 1968 فتح المجال أمام المزارع لتسويق منتجاتها وأعطى لها الحق في التعامل مع التجار دون استثناء كما تم إلغاء جميع الهياكل التسويقية السالفة الذكر، مما سمح للتجار والوسطاء احتكار السوق والتحكم في المنتجات الفلاحية، خلق أوضاعا مزرية أثرت سلبا على القطاع المسير ذاتيا، فمن بين 3354 مزرعة هناك 77 % تعاني عجزا دائما مما كلف الدولة تخصيص أموال ضخمة لضمان سير هذه المزارع[4].

ب- مشكلة الأسعار: ثبات أسعار المنتجات الزراعية على مدار عدة سنوات وانخفاضها في بعض الأحيان، جعلها لا تغطي حتى التكاليف الحقيقية للإنتاج، هذا ما أدى إلى ضعف القدرة التمويلية الذاتية لهذه المزارع،

---

[1] عبد الطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

[2] بوبهي محمد، **مرجع سابق**، ص: 255.

[3] قرين بوزيد، **دراسة حول الفلاحة الجزائرية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2001، ص: 33.

[4] ***Les cahiers de CREAD**, Centre des recherches économiques appliquées pour le développement, O.P.U Alger 90, P 84.*

ونتيجة لهذه المشاكل والأوضاع المزرية، لجأ الكثير من المزارعين إلى تغيير منتجاتهم والتخصص في المزروعات التي لا تتطلب يد عاملة كثيرة حتى تقلص من تكاليف الإنتاج.

ج- مشكلة التموين: تعتبر عملية التموين بالتجهيزات والوسائل والمعدات والمواد الوسيطية من بذور وأسمدة ومواد صحية ضرورية لعملية الإنتاج، إلا أن هذه العملية عادة ما تكون متأخرة وغير منتظمة في منح البذور والأسمدة والمبيدات.

د- مشكلة التمويل: عملية التمويل في قطاع التسيير الذاتي عرفت عدة عراقيل بيروقراطية ساهمت في تدهور الكثير من المزارع نتيجة تأخر منح القروض بأنواعها، هذا ما أدى بالمزرعة إلى التأخر في انطلاق الموسم الفلاحي الذي يتطلب أموالا كبيرة لتوفير الشروط اللازمة، مما سبب خسائر كبيرة للمزارعين.

ه- مشكلة الهجرة الريفية: أهم المشاكل التي عانى منها القطاع الفلاحي هي هجرة اليد العاملة من الريف إلى المدينة بحثا عن العمل في القطاع الصناعي الذي حظي باهتمام كبير حسب السياسة التنموية التي انتهجتها الدولة في إطار التنمية الشاملة واحتكاره لنسبة كبيرة من الاستثمارات، ومن الأسباب الحقيقية للهجرة الداخلية ما يلي:[1]

- ارتفاع الأجور في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الفلاحي.
- الامتيازات الاجتماعية والمهنية و توفير الشروط من نقل وأكل، والعطل السنوية.
- إمكانية الترقية ورفع الأجور.
- ضعف المكننة في القطاع الفلاحي إضافة إلى الظروف المناخية من الجفاف و الفيضانات التي تتلف المحاصيل.

و- ضعف التسيير داخل المزارع المسيرة ذاتيا: يتولى عملية التسيير داخل هذه المزارع كل من المدير و رئيس جمعية العمال ولجنة التسيير ومجلس العمال. هذا الأخير يتحكم في عملية شراء العتاد وبيعه كما أسندت مهمة اقتناء القروض القصيرة المدى إلى لجنة التسيير، إن عدم مراعاة آراء العمال و مشاركتكم الفعالة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير المزارع أدى إلى تدهورها ماليا إذ أصبحت في معظمها عاجزة ماليا. ويعود السبب في ذلك إلى احتكار الدولة لمجال اتخاذ القرارات دون إخضاعها للمناقشة مع المزارعين الفعليين الذين يمارسون عملهم في المزارع و الحقول و أصبح التسيير إداريا و ليس ميدانيا مما تولدت عنه بيروقراطية التسيير.

المطلب الثاني: الثورة الزراعية (الأمر رقم: 73/71 المؤرخ في : 1971/11/08).

لقد تم الإعلان عن الثورة الزراعية في مختلف المواثيق وفي برنامج طرابلس سنة 1962 مما زاد الأمر أهمية بعد تحديد المعالم الكبرى لاستراتيجية التنمية الاقتصادية حيث أكد منظريها على ضرورة القيام بإصلاح فلاحي مس الثلث فقط من مجمل الأراضي الصالحة للزراعة التي يسيطر عليها قطاع التسيير الذاتي.

إن الثورة الزراعية ضرورة اقتضتها حالة عدم المساواة في تقسيم الأراضي و التي أدت إلى حرمان طبقة كبيرة من الفلاحين الحقيقيين الذين أزاحهم المستعمر الفرنسي و التي استغلها الكولون و بعض الموالين له، مما خلق عدة

---

[1] قرين بوزيد، **دراسة حول الفلاحة الجزائرية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2001، ص: 38.

ظواهر سلبية أثرت تأثيرا مباشرا على مستوى معيشة الشعب الجزائري ومن بين هذه الظواهر التي تطرق لها ميثاق الثورة الزراعية:[1]

– يعتبر نظام الثورة الزراعية ثاني إصلاح زراعي يهدف إلى تغيير البنية العقارية بصفة جذرية، نتيجة التوجيه السياسي المطبق (النظام الاشتراكي) الذي يهدف إلى تحقيق مبدأ الأرض لمن يخدمها، والتوزيع العادل لوسائل الإنتاج، وكذا نتيجة الفشل والتراجع الكبير في الإنتاج التي عرفتها المزارع المسيرة ذاتها.

– فكان صدور قانون الثورة الزراعية عام 1971 وفق برنامج طرابلس وميثاق الجزائر 1964 الذي يرمي إلى خلق مجموعة من التعاونيات بهدف إزالة العراقيل وتحقيق سياسة فلاحية حقيقية وبعث تنمية ريفية من خلال إعادة هيكلة الأراضي الزراعية وتوفير شروط استغلال الأرض.

1. أسباب ظهور قانون الثورة الزراعية:[2]

أ– **التوزيع غير المتساوي للأرض:** المساحة القابلة للزراعة والتي تنحصر في الجهة الشمالية للوطن تقدر بـــ 6800000 هكتار، تعد ضعيفة جدا إذا ما قورنت بمساحة الجزائر حيث نجد أن نظام التسيير الذاتي يستغل 2260000 هكتارأي ثلث المساحة الصالحة للزراعة والتي تعد من أحسن الأراضي من ناحية الخصوبة و يشتغل فيها حوالي 135000 عامل دائم و 100000 عامل موسمي، في حين يبقى الثلثين من الأراضي الزراعية يشتغل فيها حوالي 1100000 شخص ليطعموا خمس ملايين نسمة إلى جانب هذا نجد أن هناك ملاكا قد استحوذوا على مساحات شاسعة ولا يمارسون فيها مهنة الفلاحة و يكتفون بالريوع التي تقدم لهم من طرف الفلاحين الذين يشغلون فيها، حيث توزيع هذه الأراضي متباين جدا كالتالي:

- ملاك يحوزون أكثر من 50 هكتار و يمثلون 25 % من أراضي القطاع الخاص عدد المزارع 16500 مزرعة.
- وفئة أخرى تحوز 147000 مزرعة مساحتها بين 10 إلى 50 هكتار[3] تمثل 50 % من أراضي القطاع الخاص.
- وفئة أخرى تحوز 114000 مزرعة مساحتها بين 5 و 10 هكتارات و تمثل 15 % من أراضي القطاع الخاص.
- وهناك فئة تحوز 310000 مزرعة تقل مساحتها عن 5 هكتارات و تمثل 10 % من أراضي القطاع الخاص.
- أراضي القطاع الخاص وهذا يدل على أن كبار المستغلين الذين لا يمثلون سوى 3 % من المجموع ويحوز على 25 % من المساحة القابلة للزراعة التي يمتلكها القطاع الخاص في حين أن الفلاحين المحرومين من حد الكفاية والممثلين لأكثر من نصف المستغلين والذين يحوزون على سوى 10 % من نفس المساحة ومن ناحية أخرى فإن 96 % من مجموع المساحة التي يملكها القطاع الخاص مخصصة لزراعة الحبوب و إنه ينبغي لاستثمار 10 هكتارات من الحبوب كحد وسط في بلادنا و عليه فإن 425000 مشتغل أي ما يعادل 72 % من المشغلين وعائلاتهم

---

[1] **الثورة الزراعيـــة، نصوص أساسية**، وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، نيابة المدرية العامة والتنشيط، 1975، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، ص: 20.

[2] إسماعيل العربي، **التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب**، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980 ص:127-131

[3] عمر صدوق، **مرجع سابق**، ص: 12.

يعيشون بأقل مستوى الحد الأدنى الضروري للمعيشة، ونجد أن حوالي 500000 شخص قادرا على العمل الفلاحي من سكان الريف الذين يمارسون أعمال مؤقتة في أراضي القطاع الخاص.

ب- الظروف غير المستقرة بالنسبة لاستغلال الأراضي: الازدواجية في القطاع الزراعي الموروث عن الاستعمار راجعة إلى وجود قطاع حديث كان يشغله الكولون وقطاع تقليدي متخلف كان من نصيب الجزائريين، ووجود عدد هام من الملاك لا يستغلون ممتلكاتهم بأنفسهم وإنما يتحصلون على ربع مقابل خدمة أراضيهم من الفلاحين المشغلين، كما لا يهمهم تحسين استغلال الأرض وتحسين المردودية في الإنتاج، أما المستغلون الحقيقيون للأرض فلا يجدون أية نتيجة في مضاعفة عملهم أو قيامهم باستثمارات طالما حالتهم غير مستقرة وليس لديهم أي ضمان يمكنهم من الاستفادة من ثمرة جهودهم[1] مما يجعلهم يهجرون الأراضي متوجهون إلى المدن للبحث عن العمل.

2. الأهداف الثورة الزراعية:

- التوجيهات الأساسية للثورة الزراعية[2]:

- تكمن في أنها عملية لابد أن تكتسي الطابع العام والشامل لكافة نواحي المعيشة بالعمل في الزراعة.
- تصفية التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي السائد في الأرياف والتي ترتكز على أسس علمية، وعلى تعبئة كافة الوسائل التقنية و المالية و البشرية.
- الثورة الزراعية عملية سياسية ذات أهداف سامية ولتحقيقها راعت نفس الطرق المطبقة لبناء الاشتراكية، وأولى هذه الطرق اللامركزية والديمقراطية وتعبئة كافة المؤسسات السياسية لهذا الغرض واعتماد الأدوات التقنية والإدارية.
- كما تعتبر الثورة ثورة لقلب الأوضاع السائدة في المعيشة الريفية في إطار ديمقراطي يقوم على تطوع المعنيين أنفسهم لفائدة مستقبلهم.
- ولقد طبقت الثورة الزراعية لمحو عدة عراقيل لنمو الإنتاج الزراعي ومنها عدم المساواة في توزيع الأراضي وانخفاض مستوى المعيشة للسكان الريفيين و تحرير مبادرة صغار الفلاحين، وتأمين مشاركتهم وانتفاعهم من الاستثمارات الزراعية و إنشاء وحدات إنتاجية قابلة للتطور و التنمية،وزيادة في إحداث العدالة الاجتماعية فإنها تستهدف التحويل الجذري لأوضاع المعيشة و العمل للفلاحين بواسطة مساعدة الدولة الجزائرية.
- ولا يقتصر دور إعادة إنشاء علاقات مباشرة للعمل في ميدان الزراعة، ويرتكز على مبدأ "الأرض لمن يخدمها" ومعنى ذلك أن الثورة الزراعية تعيد علاقات الإنتاج في الميدان الزراعي قصد تنظيمها.

---

[1] رئاسة مجلس الوزراء، قانون الثورة الزراعية.

[2] القانون الأساسي للثورة الزراعية.

-ويمكننا إحصاء أهم أهداف الثورة الزراعية كما يلي:[1]

- تحقيق الظروف المناسبة إلى التحويل العميق للأرياف، ولا تستهدف إلغاء حق الملكية بحد ذاتها للملاكين الكبار المستغلين للفلاحين لفائدتهم و الذين يتركوا أراضيهم مهملة فمقابل ذلك تقوم بإثبات حق الملاك الصغار، و المتوسطين الذين يعملون في أرضهم بأنفسهم.
- إدماج الفلاحين في مجهود تنمية البلاد، بحيث نجد أن المالكين الذين تسحب الثورة الزراعية كل أو جزء من حقوقهم هم المالكين الغير المستغلين لأراضيهم بأنفسهم أو يملكون مساحات تفوق قدرة عملهم، أو احتياجاتهم، وبالتالي تقوم الثورة الزراعية بتخصيص الأرض للفلاحين الذين لا يملكون الأرض بالإضافة إلى هذا تقوم بتجهيزهم بوسائل الإنتاج اللازمة للزراعة.
- تحسين ظروف المعيشة لأكبر عدد ممكن بحيث تضمن استمرار وسائل المعيشة لمن يتعذر عليهم استغلال الأرض لسبب ما، وبدفع التعويض للمالكين الذين أممت أراضيهم.
- إصدار أحكام على ماشية الأغنام، وقد تضمنت (تحديد القطعان)، وتنظيم استغلال المراعي، وأراضي الحلفاء والغابات، مع مشاركة الفلاحين المعنيين ولفائدتهم.
- إصدار قانون أساسي لاستغلال مياه الري وتنظم استعمالها تبعا لاحتياجات المنتجين ومستلزمات الاستثمار.
- وضع حد لكثرة و تشعب الأنظمة الأساسية العقارية، وتنظيم المعاملات و الانجازات الخاصة بالأراضي، وتوسيع مجال الانتفاع من تشريع العمل و القوانين الاجتماعية لكافة عمال القطاع الزراعي.
- إدماج مستحقي الثورة الزراعية في شكل تنظيمي أكثر ملائمة لاحتياجاتهم، ويسيرون على أسس ديمقراطية.
- إحداث تغيير جذري في الأرياف التي طالما حرمت من خيرات البلاد.
- القيام بإعادة توزيع الأراضي ووسائل الإنتاج وتنظيم المزارعين بشكل يسمح بتطوره.
- قلب الأوضاع القائمة على الملكية العقارية الواسعة و تحقيق نظام جديد.
- إدماج الفلاحين في المجهود التنموي الوطني.
- تصفية الآثار السلبية التي خلفها الاستعمار والقضاء على كل أشكال الاستغلال وذلك بخلق علاقات مباشرة للعمل في ميدان الزراعة على أساس مبدأ (الأرض لمن يخدمها)[2].

---

[1] أنظر: - إسماعيل شعباني، **آثار التوجه نحو خوصصة القطاع الفلاحي العمومي بالجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد، جامعة الجزائر، سنة1997 ص ص: 30-42

- منصوري صمودي، **السوق الدولية للحبوب وتأثيرها على السياسات الزراعية-حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2001، ص: 192

[2] عمر صدوق، **مرجع سابق**، ص: 16.

3. مراحل تطبيق قانون الثورة الزراعية[1]:

يهدف قانون الثورة الزراعية إلى إصلاح البنية العقارية للممتلكات الزراعية وطرق استغلالها مع إقامة علاقات إنتاج جديدة وذلك بتطبيق الإجراءات التالية:

أ- ضم أراضي العرش والبلديات والأوقاف إلى الأملاك الوطنية: تعتبر معظم أراضي العرش والبلديات باستثناء أراضي الدرجة الثانية من حيث الخصوبة، وتقع أغلبها في الجبال والمنحدرات بمناطق الهضاب العليا، كانت تستغل بالطابع الريعي، وبصورة عرفية وراثية في شكل حيازات صغيرة من طرف فلاحين صغار (لا يملكون أرضا)، وبصدور الأمر رقم 71-73 المؤرخ في 1971/11/08 تم تثبيت حقوق صغار الفلاحين الذين يستغلونها ومدهم بالمساعدات من أجل تحقيق الاستثمارات عليها، واستغلالها بشكل أفضل، غير أن هذه العملية لم تحقق مبدئيا على هذه الأراضي بل عرفت سلوكات مغايرة لتلك المحددة في قانون الثورة الزراعية، مما نتج عنها تأميم أراضي العرش وأراضي الحبوس وأراضي البلدية ودمجها في صندوق الثورة الزراعية، فأصبحت أراضي تابعة مباشرة للدولة التي قامت بتوزيعها على شكل تعاونيات الإنتاجية.

ب- تحديد الملكية الزراعية الخاصة: بعد الدراسة والتحقيقات التي قامت بها وزارة الفلاحة حول نظام حيازة واستغلال الأراضي الفلاحية لدى القطاع الخاص في نهاية الستينات وبداية السبعينات، أظهرت وجود تناقص كبير في النظام الإنتاجي يعيق نمو وتطور هذا القطاع ومن أهم هذه النقائص ما يلي[2]:

- وجود قسم هام من هذه الأراضي الزراعية يملكها حضريون أو أشخاص لا يمارسون مهنة الفلاحة، ويكتفون باقتطاع الريع العقاري من صغار الفلاحين القائمين على استغلالها، وأن هؤلاء الملاك لا يهتمون بالاستثمار وتحسين ظروف الإنتاج.
- وجود عدد كبير من الفلاحين لا يملكون أرضا على الإطلاق ويعشون على العمل الزراعي المؤقت أثناء حملات الحرث والحصاد، وجني المحاصيل.
- تفشي ظاهرة التغيب عن الأراضي بمختلف أشكاله، أدى إلى إهمال استغلالها إما كليا أو جزئيا.

وأمام هذه النقائص والتراجع في الإنتاج والتحول السياسي قررت الدولة القيام بإصلاح البنية العقارية للممتلكات الزراعية في إطار عملية شاملة ضمن قانون الثورة الزراعية في مرحلتها الثانية ابتداء من جوان 1973 إلى جوان 1975 بتحديد الملكيات الكبيرة وتأميم ملكيات المتغيبين وضمها إلى صندوق الثورة الزراعية [3].

---

[1] أنظر: -إسماعيل شعباني، **آثار التوجه نحو خوصصة القطاع الفلاحي العمومي بالجزائر**، مرجع سابق،،ص ص 30-42

-الثورة الزراعية، **نصوص أساسية، مرجع سبق ذكره**، ص:43

-محمد غردي، **آثار المديونية على القطاع الزراعي، مرجع سبق ذكره**، ص ص: 05-08

[2] محمد غردي، **آثار المديونية على القطاع الزراعي، مرجع سبق ذكره**، ص ص: 08-09.

[3] **الجمهورية الجزائرية، ميثاق الثورة الزراعية**، وزارة الفلاحة وإصلاح الزراعي، ص: 15. 16

ج- تحديد الملكيات الكبيرة: جاء هذا القانون لإنهاء الملكيات الواسعة ونظام الإنتاج الواسع الذي لا يستخدم فيه قوة العمل والأرض والمياه بطاقة كبيرة، مما أدى إلى تبدد الأرض، وغياب الاستغلال الأمثل لها وعدم القدرة على تسييرها، وضعف الإنتاج والإنتاجية، وقد حددت الملكيات في هذا الإطار على أساس ثلاثة معايير هي[1]:

- **معيار القدرة على العمل:** حيث نص قانون الثورة الزراعية على أن تحدد مساحة الملكيات الزراعية الخاصة على أساس طاقة عمل المالك وعائلته، وهو معيار يصعب فيه تحديد بدقة قدرة العمل التي تختلف من شخص إلى آخر أو نوعية العمل يدويا أو آليا.
- **معيار الدخل:** حددت على أساسه الملكية الزراعية التي تتيح دخلا يكفي لإعالة المالك وعائلته، واتخذ هذا القانون مرجعا له دخل العامل في القطاع المسير ذاتيا، وهو معيار يصعب تحديده نظرا لخضوع الدخل إلى عدة تغيرات اقتصادية (الأسعار، الأجور، الضرائب).
- **معيار نوعية الأراضي:** يعتبر هذا المعيار أكثر موضوعية لأنه يمكن على أساسه تحديد نوعية الأرض بعدة عوامل (مكوناتها الفيزيائية أو الكيميائية، الموقع).

د- تأميم ممتلكات المتغيبين[2]: انتشار ظاهرة تغيب الملاك الزراعيين عن أراضيهم لأسباب مختلفة أدى إلى بقاء مساحات شاسعة غير مستغلة تماما وأخرى مستغلة جزئيا، مما جعل الدولة تتدخل للقضاء على كافة أشكال التغييب بتأميم كل الأراضي التي لا يستعملها الملاك أنفسهم باعتبارهم متغيبين عنها باستثناء حالات هي:

- حالة الملكيات الصغيرة التي لا تكفي لتأمين احتياجات أصحابها مما دفعهم للبحث عن موارد أخرى.
- حالة الملاك عديمي الأهلية المدنية أو القانونية المؤقتة (شيوخ، نساء، أيتام).
- حالة بعض الملاك الذين اضطرهم الحرب إلى ترك أراضيهم لأسباب المناطق الملغمة.

وأسفر تطبيق قانون الثورة الزراعية إلى تأميم حوالي 600 ألف هكتار من أراضي الملاك المتغيبين.

4. مضمون الثورة الزراعية:

هدف قانون الثورة الزراعية هو القيام بتوزيع عادل وفعال لوسائل الإنتاج الزراعي وأولى أهمية بالغة إلى الأرض، إلا أن هذا العنصر وحده لا يكفي بمجرد عملية تأميم وإعادة التوزيع ، بل تهدف إلى تحقيق تمويل الأرياف، وهو تشريع ينظم ملكية الأرض وطرق وسائل استغلالها والحصول على إيراداتها[3].

ومن خلال هذا التعريف يتضح لنا أن قانون الثورة الزراعية في مضمونه لا يخرج عن هذا الإطار ولكنه بشكل أعمق بمثابة تقنين لعملية ترمي إلى إزالة النظام و الهياكل القديمة ووضع نظام وهياكل جديدة تهدف إلى تحقيق تحولات أساسية في عالم الأرياف وهو ما تسعى إلى تحقيقه، كما أن له جوانب أساسية تتمثل في الجانب السياسي

---

[1] رابح الزبيري، **مرجع سبق ذكره**، ص: 42.

[2] أنظر: - غردي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 5-8.

- إسماعيل العربي، **التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب**، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980 ص:127-131.

[3] **قانون الثورة الزراعية، نصوص أساسية**

والجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي وانطلاقا من أن الثورة الزراعية عمل طويل الأمد، لذلك يتم انجازها بصورة تدريجية إذ أن مضمونها يتناول أساسا التوزيع العادل والفعال لوسائل الإنتاج الزراعي من أرض ومواشي ونخيل، وتقوم بتثبيت حقوق صغار الملاكين والمتوسطين الذين يشغلون ممتلكاتهم وإعادة إدماج الفلاحين في مجهود التنمية الوطنية بعد تزويدهم ومنحهم الأراضي وتجهيزهم بوسائل الإنتاج اللازمة وإقامة تعاونيات فلاحية وهذا ما تطرق إليه المشروع في قانون الثورة الزراعية ويحتوي على محاور ومبادئ أساسية:

- **المبدأ الأول:** الأرض لمن يفلحها ويعتبر أول مبدأ نصت عليه المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية وهذا يعني أن ملكية الأرض مقيدة بالعمل المباشر فيها والانتفاع بها، ويسقط حق الملكية نتيجة التخلي عنها وعدم الانتفاع منها و المستخلص من هذا المبدأ هو عدم استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.
- **المبدأ الثاني:** إلغاء حق الملكية بالنسبة للملاكين الذين لا يفلحون ملكياتهم بصورة مباشرة أي وضع حد لظاهرة إهمال الأرض والتخلي عنها.
- **المبدأ الثالث:** إلغاء كل أنماط التجارة الاستغلالية في الموارد المائية.
- **المبدأ الرابع:** تأميم حقوق الفلاحين في الأراضي التي يفلحونها بأنفسهم.
- **المبدأ الخامس:** منح أراضي للفلاحين الذين يملكون أرضا و بصورة مجانية وتشجيعهم على الاستغلال المشترك لوسائل الإنتاج في إطار تعاوني.
- **المبدأ السادس:** الدولة هي المسؤولة عن الفلاحين وتحسين قدراتهم في خدمة الأرض وذلك بتأطيرهم وإنشاء الهيئات اللازمة لتحسين شروط المعيشة في الأرياف.

يعتبر الصندوق الوطني للثورة الزراعية مؤسسة تابعة للدولة تحت وصاية وزير الفلاحة والثورة الزراعية كما يفوض للوالي الإشراف على عمليات وصيانة أموال الثورة الزراعية، ويهدف الصندوق إلى وضع إطار وجهاز خاص لتطبيق تدابير وإجراءات التأميم وتوزيع للأراضي وينقسم هذا الصندوق إلى صناديق بلدية على مستوى كل البلديات التي بها أراضي مسها التأميم، أي في مناطق تطبيق قانون الثورة الزراعية[1].

5. نظام التعاون الزراعي:

أ- **تعريف التعاون الزراعي:** عرف ميثاق الثورة الزراعية التعاون الزراعي قياسا إلى التسيير الذاتي، بأنه شركة دمقراطية للفلاحين الذين يعيشون من خدمة الأرض و أسلوب لتوسيع اشتراكية الزراعة و دمج المزارع الصغيرة في إطار التنمية الكثيفة للزراعة وذلك اعتمادا على مبدأ "الأرض لمن يخدمها"، وعليه فإن التعاونية ما هي إلا إطار لتحضير صغار الفلاحين وتكوينهم كما تعتبر إطار للمشاركة الحرة الاختيارية والتمهين للتسيير الجماعي لوسائل الإنتاج، والتعاونيات عموما هي هيئات غير حكومية على شكل شركات مدنية خاصة أعضاؤها المنضمون إليها وتتمتع بالاستقلال التام في التسيير[2].

---

[1] رئاسة مجلس الوزراء، مرجع سابق.

[2] القانون الأساسي العام للتعاونيات، الأمر رقم 23 –72.

وفي تعريف آخر فإن التعاونيات الزراعية هي منظمات اقتصادية واجتماعية للمنتجين يؤسسها مزارعون ومربو الحيوانات بكل حرية و يسيروها ديمقراطيا و ذلك لأهداف عامة[1]:

ب- أهداف التعاون الزراعي: تنقسم أهداف التعاون الزراعي في الجزائر إلى سياسية واقتصادية واجتماعية.

- **الأهداف الاقتصادية:** وتتمثل فيما يلي:

- القيام بعمليات الإنتاج والتحويل والتسويق أو تسهيلهما.
- تخفيض تكاليف بعض المنتجات و الخدمات لفائدة المتعاونين.
- إنجاز عمليات التأطير التقني للمتعاونين للتوصل إلى الاستخدام الأفضل لوسائل الإنتاج.
- تحسين الشروط المعيشية والعمل لأعضاء التعاونيات.
- تنمية العلاقات والمبادلات الاقتصادية وتحقيق التكامل الزراعي وهي مهمة أساسية في الثورة الزراعية عن طريق دمج المزارع في شبكات التموين والتسويق وتدريجيا يتم دمج كل القطاعات الزراعية في نمط زراعي عصري متجانس.

- **الأهداف الاجتماعية:** وتتمثل في المهام الأساسية التي تضطلع بها التعاونيات وأهمها ما يلي:

- تنظيم الحياة الاجتماعية وأوقات الفراغ لأعضاء التعاونيات وأسرهم.
- إحداث التجهيزات والنشاطات التي تسهل تحسين مستوى التكوين ومحو الأمية والتكوين المهني وتنظيم الإعلام والتنشيط الثقافي.

وتعتبر هذه الأهداف مهاما سياسية تقوم بها التعاونيات وتسهر من أجل تحقيقها وذلك بفضل مساهمات الدولة في المجالات المالية والتقنية والإدارية وإعفاء النشاط التجاري للتعاونيات من الضرائب، وتخفيض الفوائد على القروض المصرفية، وهذا ما يساهم في إنشاء التعاونيات.[2]

اعتمادا على نصوص قانون التعاون الفلاحي يمكن أن نصنف 10 أنواع من التعاونيات:

- **المجموعة التعاونية التحضيرية للاستثمار:** تأسست بموجب المرسوم رقم (150/72) المؤرخ في 1972/07/27
- **المجموعة الزراعية للمالكين على الشيوع:** صدر قانونها الأساسي النموذجي بموجب المرسوم رقم (151/72) المؤرخ في 1972/07/27 وتأسيس هذا النوع من التعاونيات يتوافق مع مبادئ ميثاق الثورة الزراعية الذي ينص على تشجيع الملكية المشاعة[3].

---

[1] **القانون الأساسي للتعاون الزراعي، المرسوم رقم (72/106) المادة الأولى.**

[2] أنظر: - عمر صدوق، **مرجع سابق**، ص: 50.

- قرين بوزيد،دراسة حول الفلاحة الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2001، ص:41-49

- القانون الأساسي العام للتعاونيات، الأمر رقم 23 -72.

[3] عمر صدوق، **مرجع سابق**، ص: 52.

- **مجموعة التعاون الفلاحي:** بموجب المرسوم رقم (152/72) المؤرخ في 1972/07/27 صدر قانونها الأساسي، وهي شركة مدنية ذات أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية بحيث تهدف إلى ترقية التعاون الفلاحي نطاق ما يسمى بالمجموعات التعاونية التحضيرية.
- **التعاونية الزراعية للاستغلال المشترك:** تتشكل هذه التعاونيات من المستفيدين بشكل فردي من الثورة الزراعية حسب ما ورد في قانونها الأساسي الصادر بموجب المرسوم رقم (153/72) المؤرخ في 1972/07/27.
- **التعاونية الزراعية للإنتاج للثورة الزراعية:** بموجب المرسوم رقم (154/72) المؤرخ في 1972/07/27، فإن الهدف من هذه التعاونية هو الاستغلال الجماعي للأراضي ووسائل الإنتاج الأخرى الممنوحة للأعضاء بصورة جماعية في إطار الثورة الزراعية.
- **التعاونية الزراعية للخدمات الاختصاصية:** إنشاء هذه التعاونية بموجب المرسوم رقم (155/72) المؤرخ في 1972/07/27، وهدفها هو استعمال وسائل الإنتاج من غير الأرض بصفة مشتركة ويمكن لكل من يسير مزرعة واقعة في الدائرة الترابية للتعاونية بالانضمام إليها[1].
- **التعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات:** أسست بموجب المرسوم رقم (156/72) المؤرخ في 1972/07/27 تسهر إلى جانب الهيئات العمومية المحلية في الإشراف على تطبيق عمليات الثورة الزراعية والانضمام لهذه التعاونيات مفتوح عموما، كما أنه ملزم بالنسبة إلى المزارع المسيرة ذاتيا، وتعاونيات الثورة الزراعية بما فيها كل المستفيدين.
- **تعاونية تسويق الخضر والفواكه للولاية:** حدد المرسوم رقم (199/74) المؤرخ في 1974/10/01 هدفها الأساسي يتعلق بالبرمجة والتنظيم لجميع عمليات التسويق الخاصة بالخضر والفواكه في تراب الولاية بالتنسيق مع التعاونيات الزراعية المتعددة الخدمات.
- **تعاونية تربية الماشية الرعوية:** صدر قانونها الأساسي النموذجي بموجب المرسوم رقم (169/75) المؤرخ في 1975/12/30، هذا النوع من التعاونيات جاء مع تنفيذ المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية.
- **التعاونية الزراعية للخدمات والتموين:** بموجب المرسوم رقم (34/82) المؤرخ في 1982/01/23، تعتبر شركة مدنية خاصة.

6.قانون الرعي (الأمر رقم: 75/45 المؤرخ في : 1975/06/17).

تعتبر الماشية من الغنم عنصرا هاما من العناصر التي يشملها قانون الثورة الزراعية و ذلك استنادا للمادة (13) وكذلك الأمر بالنسبة للمساحات المخصصة لرعي هذه الماشية و يعتبر قانون الرعي جزء من قانون الثورة الزراعية أما مجال تطبيقه فينحصر في مجال ضيق ومحدد (مناطق السهوب)، حيث نص قانون الرعي في المادة (83) على أن السهب هو منطقة شاسعة لا يمكن زراعتها دون سقي نظرا لجفاف المنطقة مناخيا لكن نباتها الدائم يسمح بتربية

[1] عمر صدوق، مرجع سابق، ص: 53.

الغنم[1]، تحسين ظروف المعيشة لمجموع سكان مناطق السهوب[2]، وتتسع هذه السهوب في الجزائر لتصل مساحتها إلى 20 مليون هكتار صالحة فعلا لتربية الماشية.

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن تعريف قانون الرعي بأنه مجموعة القواعد التي تنظم الملكية لتربية الماشية وحيازة المراعي واستغلالها ووضع الترتيبات اللازمة لإعادة تنظيم مناطق السهوب عموما وهو ما يتجلى في محتوى هذا القانون[3]، ويمكن حصر ذلك في محاور أساسية هي: المبادئ، مناطق التطبيق، تحديد الماشية، منح الماشية، تنظيم الرعي وتنمية المراعي.

- **المبادئ:** وفقا للمواد (01 – 08) وما يميز هذه المبادئ الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لقانون الرعي هو الاعتناء بالرعاة الفقراء (العزال) وصغار المربين هذا ما دفع بالمشرع إلى السعي لوضع قواعد تساعد على تحسين أوضاعهم و ظروف معيشتهم[4].
- **مناطق التطبيق:** حدد قانون الرعي في المادتين (09-10)، وقد تم على أساس اعتبارات جغرافية (المناخ) وطبيعته (نوعية المنطقة)[5].
- **تحديد الماشية:** طبقا للمواد (11-15) من قانون الرعي يخضع تحديد الماشية إلى حق الحيازة التامة، إلا أن المشرع أورد بعض الاستثناءات التي لا ينطبق عليها قانون الرعي وهي صنفان عامة وخاصة لما جاء في المواد (16-27) من قانون الرعي[6].
- **منح الماشية:** تطبيق مبدأ تحديد الماشية مرتبط بمبدأ توزيع الفائض على الرعاة الفقراء الذين يملكون عددا من الرؤوس دون الحد الأدنى وهذا التوزيع يتم مجانا، وطبيعة هذا العقد هي نفس طبيعة عقد منح الأراضي، وينص على نفس الحقوق والالتزامات بين الطرفين لكن الشيء الذي يميز عقد منح الماشية عن العقد الآخر هو الاستغلال الفردي عكس ما ينص عليه عقد منح أراضي الصندوق الوطني للثورة الزراعية[7]، كما ينص على مراعاة ثلاث أولويات عند ضبط قائمة المستفيدين[8]، فالقانون ينص على منحهم بطاقات مهنية خاصة (المادة 64).

---

[1] أنظر قانون الرعي الذي تضمنه الأمر رقم 75/45 المؤرخ في 17 جوان 1975.

[2] الأمر رقم 75/45، مرجع سابق.

[3] عمر صدوق، مرجع سابق، ص: 45.

[4] عمر صدوق، مرجع سابق، ص: 46.

[5] قانون الرعي، مرجع سابق، المادة: 9 – 10.

[6] قانون الرعي، مرجع سابق، المادة: 16 – 27.

[7] قانون الرعي، مرجع سابق ، المادة: 28 – 37.

[8] قانون الرعي، مرجع سابق ، المادة: 28 – 37.

7.تمويل القطاع الفلاحي أثناء مرحلة الثورة الزراعية:

مر التمويل الفلاحي في هذه الفترة بمراحل تمثلت في:

أ- المرحلة الأولى 1966-1975: بداية هذه المرحلة أسند فيها تمويل القطاع الزراعي إلى البنك الوطني الجزائري الذي اعتبر أول مؤسسة مصرفية عمومية تأسست في الجزائر المستقلة بعد البنك المركزي، أوكلت لها تمويل القطاع الفلاحي، فأنشأ شبكة واسعة من الفروع الوكالات والمكاتب على مستوى الوطني حتى يستجيب لمتطلبات تمويل الفلاحة، وتم تحديد سياسة البنك في تمويل القطاع الزراعي وفق إطار عام تم الاتفاق عليه بين وزارتي الفلاحة والمالية والبنك الوطني الجزائري.

ب- المرحلة الثانية 1975 -1978: المشاكل التي عانى منها القطاع الزراعي في عملية التمويل هي[1]:

- طول الفترة بين طلب التمويل وتنفيذه.
- تداخل مهام وصلاحيات الهياكل الوسطية.
- تقديرات احتياجات المزارع تقوم بها أطراف ليست على دراية كاملة بواقع المزارع.
- تمويل البنك لقطاعات أخرى غير فلاحية، وبحثها عن التمويلات المربحة كما في قطاع الصناعة.
- عدم وجود مرونة في استعمال القروض، حيث لا يستطيع تغير مسار النفقة .

وأمام هذا الوضع أضحى من الضروري إعادة النظر في سياسة التمويل الفلاحي فكان المنشور الوزاري المشترك رقم 406 الصادر في 1975/02/22 الذي تضمن مجموعة من الإصلاحات تمثلت في:

- ضمان استقلالية التسيير ومنح المسؤولية الكاملة للمزارع.
- الحوار المباشر بين مسؤولي المزارع و مسؤولي البنك.
- تدخل لجنة الدوائر للفصل في التباين بين تقديرات المزرعة وتقديرات البنك(قرارها ملزم من جميع الأطراف).
- انتقال نقدية الصندوق الموضوعة تحت تصرف المزرعة من 500 دج لكل مزرعة إلى 2000 دج وحتى إلى 10000 دج حسب مبالغ القروض الممنوحة مع قابليتها للتجديد الفوري.

إلا أن هذه الإصلاحات اصطدمت عوامل ألغت أثارها الإيجابية وهي:

- التقييم الإداري الذي دخل حيز التطبيق نهاية 1974.
- انعدام الخبرة بالإجراءات المصرفية لدى تعاونيات الثورة الزراعية الناشئة في إعداد وتكوين ملفات طلبات التمويل مما يؤدي إلى رفضها وإعادتها.
- تشدد ا لبنك في تطبيق مخططات التمويل والمزامنة الصارمة في صرف أقساط القروض وفق العمليات الزراعية المخطط لها.

---

[1] أنظر: - رابح الزبيري، **مرجع سبق ذكره**، ص: 58.

- محمد غردي، **آثار المديونية على القطاع الزراعي**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 22-26

الجدول رقم (11) يبين تقديرات التدفقات المالية لقطاع الثورة الزراعية للموسم 75-1976

البيـــــــان	النفقـــــــات	الإيـــــرادات	الفـــــــرق
تقديرات البنك الوطني	31.2	25.0	6.2-
تقديرات لجان الدوائر	28.0	32.3	4.3+
الفـــــــرق	3.2-	7.3+	

المصدر : BNA,D.F.A,op-cit,P9.

- رابح الزبيري، مرجع سبق ذكره، ص: **58**.

من الجدول يتضح أن هناك فرق بين تقديرات البنك وتقديرات لجان الدوائر فتقديرات البنك ترفع النفقات على الإيرادات، أما لجان الدوائر فترفع الإيرادات، مما يحدث اللاتوازن في تقدير النتائج.

رغم ما جاء به إصلاح 1975 للمزارع من حرية إعداد مخططاتها الزراعية و المشاركة في إعداد مخططات التمويل إلا أن هناك تدخلات كثيرة من الجهات الوصية لهذا القطاع (وزارة الفلاحة، المديرية الفلاحية الولائية) التي تفرض على المزارع تطبيق مخططاتها الوطنية.

الجدول رقم (12) يبين تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الاشتراكي خلال الفترة (1970-1977)

قطـــــــاع التسير الـــــــذاتي			قطـــــــاع الثورة الزراعية		
السنوات	نفقات	قروض	تمويل ذاتي %	نفقات	قروض	تمويل ذاتي %
1970	11843	126	22	-	-	-
1971	12920	880	32	-	-	-
1972	15080	962	36	-	-	-
1973	15771	1.005	36	36.9	36.6	49
1974	16806	988	41	174.4	117.4	33
1975	16009	1.076	33	256.4	215.8	19
1976	17653	907	48	341.1	306.0	10
1977	18638	1152	38	349.9	214.0	39

المصدر: ***MARA/DGFA, rapport du séminaire sur la gestion des exploitaion agricoles, 11,12-9-1981,P66***

من الجدول يتضح أن نسبة التمويل الذاتي ضعيفة مما يجعل المزارع مرتبطة بالتمويل البنكي (البنك الوطني الجزائري) وأن أي تأخر في تزويد المزارع بالمقروض المطلوبة في الوقت المناسب يؤثر سلبيا على سير العمليات الإنتاجية وبالتالي على الإنتاج.

8. تقييم الثورة الزراعية[1]:

- **لقد تطورت المساحة الفلاحية للزراعة المخصصة للثورة الزراعية كالتالي:**

جدول رقم (13) يبين تطور المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة المخصصة للثورة الزراعية

إلى غايـــــة	إلى غايـــــة	إلى غايـــــة	إلى غايـــــة	إلى غايـــــة	إلى غايـــــة
73/03/31	74/10/31	74/11/30	76/10/30	77/05/31	78/12/31
615.687	805.511	920.914	1.007.391	1.119.054	1.100.000

المصدر: الآفاق العشرية للمخططات (جبهة التحرير الوطني)

والملاحظ أن حصة الأراضي الفلاحية المخصصة للثورة الزراعية بلغي 15 % من المساحة الفلاحية الصالحة، كما يلاحظ أنه منذ 1976 لم تتغير القاعدة العقارية للثورة الزراعية وتشكل الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب الجزء الأوفر بـــ 86 % من مجموع الأراضي سنة 1978 أي 943.100 هكتار.

ولقد استفادت الثورة الزراعية أيضا تحويل النخيل المنتج للتمور، والغنم.

جدول رقم (14) يبين تطور عدد النخيل والمساحة بالهكتار وعدد الغنم.

البيـــــان	إلى غاية 74/10/30	إلى غاية 75/11/30	إلى غاية 76/10/30	إلى غاية 77/05/31	إلى غاية 78/12/31
عدد النخيـــل	716	773	796	837	1.520
المساحة بالهكتار	3.810	11.960	12.680	12.180	12.180
عدد الغنـــم	52.700	89.800	127.900	159.700	غير محدد

المصدر: الآفاق العشرية للمخططات (جبهة التحرير الوطني)

وبخصوص التوزيع الجديد لمساحات النخيل، فقد أفضى تطبيق الثورة الزراعية إلى التطور التالي، مع أخذ نصيب هام نسبيا لحسابها.

- قطاع التسيير الذاتي 4 %.
- قطاع الثورة الزراعية 17.4 %.
- قطاع خاص 78.6 %.

وبالنسبة للغنم تجدر ملاحظة الطابع الضئيل للحصة التي تملكها الثورة الزراعية إذ أنها دون 1 % من القطيع الوطني.

ويمكننا تقدير نتائج الثورة الزراعية من خلال الإنتاج الذي حققته بالنظر إلى الإمكانيات التي وفرت لها، باقتصارنا على أهم الأصناف الزراعية، فإن المعطيات المتوفرة تبين بوجه عام ضعف خدمات هذا القطاع.

---

[1] أنظر: - منصوري صمودي، **السوق الدولية للحبوب وتأثيرها على السياسات الزراعية–حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2001، ص: 200-205

- إسماعيل العربي، **التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب**، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980 ص:127

- محمد حسن هلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

جدول رقم (15) يبين تطور الإنتاج و المردود بالنسبة المنتوجات

البيـــــان	1973/1972	1975/1974	1978/1977
الحبوب: الإنتاج	668.500	2.234.800	2.107.160
المردود	3.3	5.8	4.8
الخضر الجافة: الإنتاج	18.560	79.500	78.850
المردود	3.4	6.1	5.2
الحمضيات: الإنتاج	-	202.990	233.090
المردود	-	80.85	90.0
التمور: الإنتاج	-	184.150	303.970
المردود	-	18.1	20.0

المصدر: نفس المرجع السابق.

ويرجع المستوى المنخفض للمردودات بنسبة هامة إلى نوعية الأراضي الموضوعة تحت تصرف المتعاونين وإلى الظروف العامة التي تعمل فيها الفلاحة في مجموعها والقطاع العام بوجه خاص، ونظرا لكون قطاع الثورة الزراعية مقتطعا من القطاع الخاص فيجدر بنا أن نقارن بين نتائج هذا وذاك أثناء المخطط الرباعي الثاني، ونلاحظ بأن هذه المردودات بالنسبة لمجمل أصناف الزراعة تقريبا هي أكثر ارتفاعا في القطاع الخاص.

جدول رقم (16) يبين مقارنة المردودية بين قطاع الثورة الزراعية وقطاع الخاص

البيـــــان	الحبـــــوب	الخضر الجافـــة	زراعة الخضـــر	الحمضيات	التمـــــور
قطاع الثورة الزراعية	5.8	6.1	55.7	80.85	18.1
القطاع الخاص	5.3	8.0	69.4	103.1	22.4

المصدر: نفس المرجع السابق.

- الصنف الزراعي الوحيد الذي أحرز فيه قطاع الثورة الزراعية على نتيجة هامة نسبيا هو الحبوب وبالخصوص الخضر الجافة والخضر والحمضيات وإنتاج التمور فقد كانت لفائدة القطاع الخاص متفوقة جدا، ومن حيث المردود في الهكتار فإن الفوارق لفائدة القطاع الخاص تقدر على التوالي: 31% للخضر الجافة، و29% للخضر، وما يزيد عن 25% للحمضيات، و24% للتمور.

- المؤكد أن هذه الفوارق يمكن تفسيرها إلى حد كبير بنوعية الأراضي المخصصة للثورة الزراعية، فإن هذا الاختيار الذي عبئت له وسائل ملائمة، لم يستطع مع ذلك لحد اليوم تحقيق الأهداف التي رسمت له، كما يفسر الضعف النسبي للنتائج المسجلة، لأسباب قصوى بعد تقييم مختصر للمرحلة الثالثة من الثورة الزراعية.

- فيما يخص وضعية المرحلة الثالثة للثورة الزراعية، والتي تتعلق باستصلاح السهوب، و بجميع الأراضي الرعوية من بينها جزء كبير متضرر بسبب أسلوب الاستغلال، ويبلغ عدد المتعاونين 1200 سنة 1980 وتبلغ المساحة التي خصصت لهم حوالي 436.000 هكتار وتقع في أحسن أراضي الرعي السهوبية، حيث يعين قطيع يشتمل على 125.000 رأس وتتوزع تعاونيات الاستغلال والإنتاج للثورة الزراعية كالتالي:

* 17 في ولاية سعيدة.
* 05 في ولاية الأغواط.
* 09 في ولاية تيارت.
* 45 في ولاية مسيلة.

- يبلغ عدد الرؤوس للتعاون الواحد 104 وكثافة الرعي تقدر برأس لـــ 35 هكتار وهذا يبرز بصراحة قلة استخدام الطاقات إذ أن كل راعي بإمكانه أن يدرس ويشتغل إلى 300 رأس، وأن كثافة الرعي سنة 1980 تبلغ رأس غنم لـــ 1.2 هكتار، والملاحظ أيضا أنه لم يتم أي عمل لتكثيف الرعي سواء لمضاعفة الطاقات من الكلأ في أراضي الرعي نوعية الحيوانات.

9.الاستنتاجات العامة حول تطبيق الثورة الزراعية[1]:

- ضعف الدخل الذي تعرفه الثورة الزراعية ونقص التحفيز على عمل الأرض حالا دون جلب عدد مناسب من المستفيدين، وزيادة على ذلك فإن هذا العدد قد انخفض بسبب حركة التنازل الهامة.
- وتتعلق الملاحظة الثانية بأسلوب تخصيص الأراضي التي منحت للأفراد عوض أن تمنح للعائلات الفلاحية.
- أما الملاحظة الثالثة فتتعلق بالجانب الاجتماعي الديموغرافي والمهني للمستفيدين وقد سجل في الواقع غياب مقاييس اختيار المترشحين، وكان معدل سن المستفيدين يتجاوز 42 سنة.
- بالنسبة للمرحلة الثالثة للثورة الزراعية فإن اختيار المستفيدين شمل مجموعة سكانية جلبها من المنقطعين في معظم الأحيان عن النشاط الرعوي يتقاضى أجرة موسمية وفي العديد من الحالات كان المتعاونون يعتبرون اندماجهم ضمن تعاونيات الإنتاج للثورة الزراعية، وسيلة لإدخال الأموال، وتكوين قطيعهم الخاص.
- إقصاء المنتجين الخواص من أحسن المراعي السهبية مما سبب في الواقع اكتظاظ أفقر المراعي و أكثرها تدهورا، ضف إلى ذلك أن تنقل الأشخاص ومواشي الخواص قد أصبح يشكل صعوبة ليس من السهل التغلب عليها، وقد ساهمت هذه العناصر في تهميش الراعي الخاص وتحوله إلى أجير.
- استغلال السهوب كان يقتضي تحسين كل عوامل الإنتاج المتوفرة من مهارة ومراعي، وأراضي صالحة للزراعة والمياه.

ويمكـــن القول من كل ما سبق[2]:

- من بين الأهداف المسطرة فقط الهدف الوحيد الذي تحقق هو توزيع الأراضي الزراعية، و وسائل الإنتاج، مرفقة في بعض الأحيان بزيادة المساكن المخصصة لهم و كذلك محو بعض أشكال الاستغلال.
- تحسين مستوى المعيشة الريفية، الترقية الاجتماعية والثقافية للأرياف كل هذه الأهداف لم تجتمع.

---

[1] منصوري صمودي، **السوق الدولية للحبوب وتأثيرها على السياسات الزراعية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 1999، ص: 202-206.

[2] محمد حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- كما أن الثورة الزراعية استطاعت أن توزع أراضي الفلاحين بدون أرض عادة مأجورين زراعيين منضمين في تعاونيات إنتاجية للثورة الزراعية، و في عام 77 كانت الحصيلة كما يلي:

* خلق 4800 وحدة في 1 مليون هكتار ومع 64000 مستفيد.
* توزيع 4800 فرد في 45000 هكتار.

- عدد الاستغلالات الفردية والتعاونية تقريبا 5000 وحدة على مساحة 1 مليون هكتار موزعة على أكثر من 70.000 مستغل زراعي.

- قطاع الثورة الزراعية كان يعلق عليه آمال كبيرة بعد الأزمات والخيبة لقطاع التسيير الذاتي، ولكن في الأخير عرف نفس المشاكل والصعوبات بحيث خلق 650 وحدات، مبادرة ممتازة لحل مشاكل التموين للمزارعين، فيما يخص وسائل الإنتاج، لكن لم تعطي ثمارها المنتظرة لسببين رئيسيين هما[1]:

* وحدات أصبحت هيكل بيروقراطي، بدون مشاركة فعلية للمزارعين في تسييرها أو رقبتها.
* وحدات لا يمكن لها أن تنتج إلا إذا كانت نقطة انطلاق هي وضع شبكة من الهياكل التعاونية على مستوى الوطن للتحكم في التموين.

- كما تجدر الإشارة إلى أن هناك قرى بنيت ومساكن وزعت على المتعاونين ولكن العدد غير كاف، كما أن الثورة الزراعية تستطيع أن تزيل بالتناقص الذي كان يميز التسيير الذاتي الزراعي، و لم تأت بالتحسينات التي كان ينتظرها في الريف.

وأخيرا يمكن القول أنه إذا كانت الثورة الزراعية ترمي إلى تعزيز وتحديث الفلاحة وخلق ظروف جديدة لتنشيط هذا القطاع فإن النتائج لا تزال ضعيفة بالمقارنة بالجهود المبذولة والوسائل التي تمت تعبئتها.

- تأميم الأراضي، وتشكيل تعاونيات زراعية تمثلت في 6000 تعاونية (*CAPRA*) موزعة على 1100000 هكتار.
- تكوين حوالي 700 تعاونية للخدمات على مستوى البلاد (*CAPS*) و730 تعاونية زراعية لاستغلال جماعي (*CAEC*) والمكلفة بالاستغلال المشترك لوسائل الإنتاج، وكذا تشكيل تعاونيات لتربية المواشي على مساحة 600000 هكتار[2].
- لكن هذه التعاونيات الجديدة ما إن تشكلت حتى أصبحت تعاني من نفس المشاكل التي تعاني منها مزارع التسيير الذاتي، وهي مركزية القرار،وعدم توفير الحوافز المادية، تداخل أراضي مزارع التعاونيات لعدم تعيين حدودها بدقة.

---

[1] محمد غردي، **آثار المديونية على القطاع الزراعي**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 22-26

[2] جميلة لرقام، **مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر سنة: 1997 ص: 112.

- اتساع مساحة المزارع والتعاونيات الإنتاجية، وتشتتها على مسافات بعيدة.
- عدم توزيع كل الأراضي المؤممة على المستفيدين إلى غاية 1982[1].
- نقص الاستثمارات الزراعية وخاصة منها الاستثمارات المتعلقة بالزراعة الصناعية.
- عدم تطبيق التقنيات الحديثة في المجال النباتي والحيواني (الإرشاد الفلاحي، التكثيف الزراعي، النسل الحيواني).
- انتشار ظاهرة البيروقراطية في كل المجالات (التمويل،التموين،التسويق) وضعف الوعي لدى المستفيدين من الثورة الزراعية والذين يعتبرون أنفسهم أجراء.
- إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي التي نتج عنها انتقال عدد كبير من الفلاحين إلى قطاع الصناعي.

أدى هذا كله إلى عدم تطور القطاع الزراعي وضعف في الإنتاج والإنتاجية الزراعية وانخفاض نصيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى تزايد الطلب على المواد الغذائية نتيجة النمو الديموغرافي، والهجرة الريفية باتجاه المدن فأصبح الاستيراد هو المنفذ الوحيد لتلبية هذا العجز.

10.المشاكل التي ظهرت بعد تطبيق قانون الثورة الزراعية[2]:

- **المشاكل الطبيعية:**

- الجفاف ونقص تساقط الأمطار مما أدى إلى تدهور المنتجات الزراعية.
- الانخفاض الشديد لدرجة الحرارة شتاء أدى إلى تكوين الصقيع (الجليد) هذا الأخير الذي قضى على الكثير من المزروعات الشتوية.

- **المشاكل الاجتماعية:**

- هجرة اليد العاملة من الأرياف إلى المدن.
- احتقار مهنة الفلاح مما جعل معنويات الفلاح منهارة.

- **المشاكل التقنية:**

- ضعف المكننة وما فسر ذلك بقاء عدة أراضي دون استغلال لقلة العتاد الفلاحي وقلة الصيانة مما جعل الكثير منها عاطل.

---

[1] رابح الزبيري، **مرجع سابق**، ص: 25.

[2] أنظر : - نواصري مختار، **واقع وأبعاد التنمية الفلاحية في الوطن العربي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر سنة: 2003ص: 68-75.

- قرين بوزيد، **دراسة حول الفلاحة الجزائرية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2001، ص:49-52

-عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1982 ص51.

- غياب الأيدي العاملة المتخصصة (الكوادر) من مهندسين وتقنيين وعدم مشاركتهم في العملية الإنتاجية مما جعل هذا القطاع لا يستعمل الطرق العلمية الحديثة في الزراعة لتطوير المنتجات الزراعية باستخدام الوسائل والمعدا وإدخال طرق حديثة في الزراعة.
- انعدام الطرق الحديثة في الزراعة، وإتباع الطرق التقليدية.
- الاستخدام الغير عقلاني للأسمدة والبذور لقلة اليد العاملة المتخصصة.

- **المشاكل التنظيمية:**

- انعدام غرف ووسائل التخزين داخل هذه المزارع مما عرض الإنتاج للتلف.
- صعوبة وعدم انتظام عملية التموين بالمواد الضرورية لعملية الإنتاج وفي الوقت المناسب مما عرض العملية إلى التأخر وبالتالي التأثير السلبي على عملية الإنتاج.
- قلة الطرق والمسالك الزراعية مع انعدامها في بعض المناطق مما عرقل عملية استغلال هذه الأراضي.
- غياب الإرشاد وانعدامه خلال السبعينات.

- **المشاكل الاقتصادية:**

- نقص مياه الري للرفع من المساحات المسقية.
- استعمال بذور ذات مردودية ضعيفة وعدم وجود مراكز البحوث الزراعية لتطوير وتهجين هذه البذور قصد الرفع من مردوديتها.
- توسع العمران (المدن الساحلية وانتشار انتشار المصانع على الأراضي الصالحة للزراعة).

- **اليد العاملة في قطاع الثورة الزراعية:**

ما يميز اليد العاملة في قطاع الثورة الزراعية هو الشيخوخة حيث يضم حوالي 80 ألف عامل (متعاون) وهذا في سنة 1978.

ومن الجدول أدناه يتضح لنا تغلب طابع الشيخوخة على هذا القطاع و قلة اليد العاملة الشابة، إضافة إلى نقص في اليد العاملة من النساء، حيث نجد أن نسبة 0.7 % من مجموع العمال والذي تقل أعمارهم عن 20 سنة، وهذا سبب مباشر في انخفاض مستوى مردودية الأراضي الزراعية وبالتالي نقص الإنتاج مما أدى إلى ضعف مداخيل المنتجين الفلاحين وهذا ما أدى بالكثير منهم إلى التخلي عن العمل الزراعي والذهاب إلى المدن أين توجد الصناعة وتوفر الشروط الملائمة للعمل من أجور مرتفعة ومرافق عامة تضمن لهم الحياة الكريمة.

والجدول رقم (17) يبين أن فئات الأعمار لعمال هذا القطاع.

الفئات العاملة	عدد العمال (ذكور)	%	عدد العمال (إناث)	%
أقل من 20 سنة	257	0.7	2	-
20 – 29	15.769	20	54	-
30 – 39	18.274	23	168	16.7
40 – 49	18.623	24	280	27.8
50 – 59	14.324	18	268	25.7
+ 60 سنة	10.242	13	234	23.3
المجمـــــوع	77.789	100	-	100

المصدر: مجلة المجاهد، العدد 1034 ماي 1980.

وما يمكن استخلاصه مما سبق هو سيطرة الحكومة في إعداد القرارات الهامة بالإنتاج وتسيير هذه المزارع وتهميش مشاركة العمال وإعدادها ومناقشتها، مما جلب العديد من المشاكل لهذه المزارع بالإضافة إلى ضعف التسيير و نقص الإطارات الكفأة في تسيير هذه المزارع من مهندسين في الميدان الفلاحي.

المطلب الثالث:القطاع الاشتراكي والإصلاح الزراعي.

في بداية الثمانينات مست هذه العملية المزارع المسيرة ذاتيا وبشكل ضعيف مزارع الثورة الزراعية. "فعملية إعادة الهيكلة تركزت بصفة خاصة على الوحدات الزراعية التابعة للقطاع المسير ذاتيا، و لم يمس قطاع الثورة الزراعية إلا بنسبة 01 % ".[1]

وهذه العملية قامت بتقسيم الأراضي سواء على شكل مزارع اشتراكية أو فردية وتبعتها هيكلة المؤسسات التمويلية والتموينية، وتواصلت عملية إعادة هيكلة القطاع الفلاحي إلى غاية سنة 1987، أين تم إصدار قانون المستثمرات الفلاحية رقم 87/19 المؤرخ في ديسمبر 1987 على إنشاء مزارع جماعية يكون عدد الأفراد فيها معقولا، بحيث لا يصل إلى عدد يصعب ممارسة التسيير فيه، كما أعطى الحرية للعمال لأجل تكوين مجموعاتهم لتكوين هذه التعاونيات في شكل شركات بعدما توزع عليهم الأراضي، كما يتم توزيع الأراضي لأجل استصلاحها، حيث "وزعت على أشخاص طبيعيين لاستصلاحها بالمساعدة المالية والتقنية للدولة في مدة تقدر بـــ 5 سنوات".[2]

1. إعادة الهيكلة للمزارع المسيرة ذاتيا (التعليمة الرئاسية رقم 14 المؤرخة في: 1981/03/17).

خلال هذه المرحلة واجهت الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث مشكلة حادة، تتمثل في نقص وانخفاض الإيرادات البترولية، إذا كانت بمثابة المورد الأساسي لتمويل الاستثمارات في شتى القطاعات الاقتصادية. ويرجع

---

[1] ***Ministère de l'économie**, OPU- CIT, P: 77.*
[2] *M.Benissad, **la réforme économique en Algérie**. OPU. Alger 1991,P:27.*

ذلك أساسا إلى كونه القطاع الوحيد الذي اعتمدت عليه الجزائر، من خلال إستراتيجية التنمية في الجزائر. وأمام هذا الوضع، فكرت الحكومة الجزائرية في إيجاد قطاع ثاني يخدم الاقتصاد الوطني بتوفيره للعملة الصعبة والقضاء على التبعية الغذائية التي أنهكت خزينة الدولة، رغم الإصلاحات التي عرفها القطاع الفلاحي خلال الحقبة التاريخية السابقة، ولهذا قررت الحكومة إعادة النظر في الهياكل البنيوية و إدخال تعديلات في عناصرها المادية و البشرية، والتي أصبح من الصعب والمستحيل التحكم في مسارها نتيجة لحجم وكبر هذه الهياكل، مع اختلال توازنها، ولهذا الغرض جاءت فكرة إعادة هيكلة هذا القطاع حتى يتسنى فرز المهام المسندة للمزارع، والتخصص في الإنتاج وتحسين استغلال الأراضي الزراعية بواسطة الوسائل والإمكانيات المتاحة.

أ- إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا:

- مفهوم إعادة الهيكلة هو أداة تنظيمية للاقتصاد الوطني، في مختلف القطاعات والتقليل من الضغط الذي تعاني منه، وكمثال على ذلك كبر وضخامة الهياكل واختلال توازنها وصعوبة التحكم في مسارها، والتنبؤ الدقيق لسيرورتها، ولهذا اقتضى الأمر ضرورة إدخال تعديلات على هذه الهياكل في عناصرها المادية و البشرية.

- إن إعادة الهيكلة للمزارع المسيرة ذاتيا، جاءت نتيجة تفاقم المشاكل والعراقيل التي ما انفك القطاع الفلاحي يعاني منها، ومن جملتها نذكر ما يلي[1]:

- ضعف النتائج الاقتصادية للتعاونيات الإنتاجية للثورة الزراعية، وتسجيل الخسارة في أغلب هذه التعاونيات.
- تجزئة القطع الأرضية الفلاحية وعدم تجانسها، مما صعب من عملية الاستغلال الأمثل لهذه الأراضي.
- تدني المردودية الإنتاجية في معظم هذه التعاونيات.
- التباعد الكبير بين مقر المزرعة وأطراف مساحتها، وانعزال بعضها عن بعض، مما أدى إلى عدم تجانس المساحة الكلية للمزرعة، مما صعب من مهمة استغلال الوسائل الإنتاجية المتاحة.
- اعتماد القطاع الفلاحي على يد عاملة غير مؤهلة و يغلب عليها طابع الشيخوخة.
- سوء وضعف العلاقة الهيكلية والوظيفية بين القطاع الفلاحي والصناعي.
- ضعف التسيير (الخلافات الكبيرة بين المنتجين والمسيرين).

- لقد التعليمة الرئاسية رقم 14 والمنشور الوزاري رقم 707 لمضمون أهداف إعادة الهيكلة في القطاع الزراعي حيث تناولت قطاع التسيير الذاتي، وتعاونيات المجاهدين وكل التعاونيات الإنتاجية للثورة الزراعية التي تعاني عجزا والتي قدرت بحوالي 6000 تعاونية، تتربع على مساحة 1.5 مليون هكتار ومليون نخلة موزعة على 100.000 مستفيد كما أدمجت 500.000 هكتار في القطاع المسير ذاتيا، مما أدى على نشأة 370 استغلالية. أما الأراضي المتبقية فقد تم توزيعها على مستفيدين خواص[2].

---

[1] جميلة لرقام، **مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الآمن الغذائي**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر سنة: 1997 ص: 112.

[2] **التعليمة الرئاسية رقم 14**، مرجع سابق.

- استنادا إلى التعليمة الرئاسية رقم 14، فإن وزير الفلاحة والثورة الزراعية مكلف بتطبيق إعادة الهيكلة في القطاع الفلاحي، وهو المشرف على أجهزة التنفيذ المتمثلة في لجنتين على المستوى الولائي والوطني.

ومن أهم الأعمال التي أوكلت للجنتين، الإشراف على عمليات إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي، والتي انتهت مع نهاية 1983، بالإضافة إلى ذالك السهر على تحقيق التوجيهات والتدابير اللازمة والمناسبة لإنجاح هذه العملية.

- بناءا على المرسوم رقم 77 الصادر بتاريخ 15 أكتوبر 1981، تحددت الغاية من إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي والتي تتمثل في الوحدات الإنتاجية المراد تحقيقها، وذلك عن طريق إنشاء وحدات إنتاجية متماسكة وقوية اقتصاديا، والتي يمكن التحكم فيها من حيث التسيير[1]، حيث أن هذه الوحدات تشمل كافة القطاع الفلاحي، بكل أشكاله للملكية كتعاونيات الثورة الزراعية، ومزارع التسيير الذاتي، وتعاونيات قدماء المجاهدين والقطاع الخاص.

ب- نتائج تطبيق إعادة الهيكلة:

- **إعادة الهيكلة العقارية:** التطبيق الفعلي لإعادة الهيكلة مس قطاع التسيير الذاتي، وقطاع الثورة الزراعية حيث انبثقت حوالي 3396 مزرعة فلاحية اشتراكية، يعود النصيب الأكبر فيها لقطاع التسيير الذاتي تكونت منه حوالي 3034 مزرعة اشتراكية جديدة و 364 مزرعة كانت ضمن قطاع الثورة الزراعية.

الجدول رقم (18) يبين عدد المزارع المعنية بإعادة الهيكلة.

القطاع المسير ذاتيا		قطـــاع الثـــورة الزراعيـــة					
		تعاونيات الإنتاج للثورة الزراعية		جمعية الأراضي	استصلاح	غير موزعة	الموزعة
عدد الوحدات	المساحة بالهكتار	عدد الوحدات	المساحات بالهكتار	عدد الوحدات	المساحات بالهكتار	أراضي الصندوق الوطني للثورة الزراعية	
2.099	2.308.131	4.992	1.266.544	139	8.892	5.005	1.278.452

Source: Ali ZAZOU, KHELIF, Le développement de l'agriculture Algérienne, Thèse de mémoire, Université de Paris 1984,P349.

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أن عملية الهيكلة مست قطاعين فقط، قطاع التسيير الذاتي وقطاع الثورة الزراعية وذلك حسب ما تطرقت إليه التعليمة الرئاسية رقم 14 والمنشور الوزاري رقم 707، إلا أن تعاونيات المجاهدين لم تخضع لعملية إعادة الهيكلة، وهذا عكس ما نصت عليه التعليمة السالفة الذكر ومن هذا نستنتج التناقضات الموجودة في النصوص، والقوانين التي تهدف إصلاح القطاع الفلاحي من حيث المضمون وميدان تطبيقها، وعملية الهيكلة تسعى إلى خلق مزارع اشتراكية حديثة ومتجانسة.

[1] المؤتمر الثالث (ا.و.ف.ج) من 11 - 14 جانفي 1982

الجدول رقم (19) يبين وضعية القطاع العام بعد عملية إعادة الهيكلة.

قطاع المسيـــــــر الذاتي		قطـــــاع الثـــــورة الزراعيـــــــة				
عدد المزارع الإشتراكية	المساحة بالهكتار	تعاونيات الثورة الزراعية المتبقية		تعاونيات فردية هكتـــــار	وحدات حولت إلى مزارع اشتراكية	
		العدد	المساحة بالهكتار		العـــــدد	المساحة بالهكتار
3.034	2.330.501	91	13.119	453.859	364	353.666

Source: (Ali ZAZOU KHELIF) le développement de l'agriculture Algérienne, opcit page:349

الملاحظ من الجدول يتبين له أن عملية إعادة الهيكلة تركزت خاصة على القطاع المسير ذاتيا، دون غيره إذ نستنتج أن من مجموع 1.278.452 هكتار من الأراضي التابعة لقطاع الثورة الزراعية لم تمس سوى 353.666 هكتار من الأراضي المخصصة للصندوق الوطني للثورة الزراعية وبقيت حوالي 91 مزرعة دون خضوعها لعملية إعادة الهيكلة، كما أن هناك مساحات شاسعة من الأراضي التابعة للصندوق، وزعت قصد استغلالها فرديا.

إن هذه العملية لم تقتصر على الأراضي الفلاحية، وإنما شملت مؤسسات التموين والتمويل، والمتمثلة في التعاونيات والبنوك مما أدى إلى ظهور مؤسسات جديدة، كالمحافظة السامية لتنمية السهوب سنة 1981 والبنك الفلاحي للتنمية الريفية سنة 1982. ومن خلالها تم تحديد وظائف ومهام هذه المؤسسات وتفادي الخلط في المهام.

- **إعادة الهيكلة المحيطية:** يقصد بها الهياكل الاقتصادية والتقنية والمالية التي لها علاقة مباشرة مع القطاع الفلاحي، كمؤسسات التموين بالعتاد، والوسائل الخاصة بالعملية الإنتاجية، من مواد وسيطة ومعدات فلاحية، بالإضافة إلى المؤسسات التمويلية بالقروض الخاصة بالاستثمارات وقروض الاستغلالها وهذا طبقا لما ورد في المنشور الوزاري الصادر بتاريخ: 1981/10/25 والذي ينص على ما يلي: "كل شخص لا ينتمي إلى الجماعة العمالية في المزرعة يعتبر غريبا عنها سواء كان شخصا اعتباريا من القطاع الخاص، ويستغل العقار (الملكية) التابع للمزرعة وبصورة غير قانونية وخاصة البيانات، كالسكن"[1].

- **هيكلة الأراضي الزراعية:** هيكلة للأراضي الزراعية، تمت وفقا لمتطلبات أساسية تتجلى في البحث عن الإطار الأمثل لاستعمال الأراضي قصد الرفع من المردودية، وتجنب استعمال بعض المزروعات التي لا تدر إنتاجا وافرا ومن المعلوم أن لكل منطقة منتوج تتفرد به لتلاؤمه مع مناخها، ونسبة ارتفاع الخصوبة بها، وتوفر المياه ومن خلال هذا المنطلق، حددت 5 مناطق عبر التراب الوطني[2]، تتميز عن بعضها البعض بالخصوبة و نسبة التساقط بها.

المنطقة الأولى: هي التي تتفرد ب 600 مم من الأمطار المتساقطة خلال السنة، تشمل الأراضي الساحلية وسهول متيجة و عنابة ومن أهم منتجاتها الخضروات، البقوليات والحبوب الصيفية الذرة والأرز، كما تشمل المشاتل.

---

[1] وزارة الفلاحة، منشور وزاري، مؤرخ في **1981/10/25**.

[2] منصوري صمودي، **السوق الدولية للحبوب وتأثيرها على السياسات الزراعية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 1999، ص:209-212.

المنطقة الثانية: وتتراوح فيها كمية الإمطار ما بين 450 و 600 مم في السنة وتشمل الهضاب متوسطة الارتفاع كهضاب بلعباس، الشلف وقسنطينة ومعسكر ومن أهم منتجاتها الحبوب الشتوية والخضر الجافة والبقوليات والأشجار المثمرة .

المنطقة الثالثة: تبلغ كمية الأمطار المتساقطة بها حوالي 350 إلى 450 مم في السنة. وتشمل الهضاب العليا الداخلية مثل سطيف، الجلفة، تيارت، سعيدة، ومن أهم منتجاتها الحبوب الشتوية وباتباع الدورة الثنائية في الزراعة (إنتاج، بور).

المنطقة الرابعة: وتبلغ كمية الأمطار المتساقطة خلال السنة بها من 220 إلى 350 مم. وتشمل المناطق السهبية والمراعي، وتزرع عادة بالحبوب الشتوية، ويسيطر عليها القطاع الخاص وتستغل فيها الأراضي بشكل عائلي.

المنطقة الخامسة: وتتمثل في المناطق الجبلية الشمالية، كمنطقة القبائل الكبرى، والنشاط السائد بها هو زراعة الأشجار المثمرة بأنواعها، كالتين والزيتون والعنب وأشجار الكرز، بالإضافة إلى زراعة بعض الحبوب والخضروات، ويسيطر عليها القطاع الخاص.

ج- الآليات والوسائل المسخرة (بشرية ومادية).

- **الوسائل البشرية:** لقد ركز المخطط الخماسي الأول، على تدعيم الهياكل القاعدية، والارتكازية اللازمة للتنمية الوطنية ومعالجة الاختلالات في قطاعات الاقتصاد الوطني، وخاصة في قطاع الزراعة والصناعة، ففي هذه المرحلة تم تدعيم الفلاحة والمزارع الإنتاجية بالإطارات المختصين في الميدان الزراعي من مهندسين وتقنيين سامين في شتى المجالات الفلاحية، للرفع من مردودية هذه المزارع وإدخال الطرق الحديثة في الزراعة باستعمال ميكانيزمات جديدة في عملية الإنتاج، والتخلص من عمليات الاستغلال القديمة والبدائية في بعض الأحيان حيث تم دعم المزارع بـــ 2940 مهندسا و4500 تقنيا ساميا في الفلاحة، إضافة إلى 12542 ميكانيكيا لصيانة العتاد الفلاحي[1].

يعود هذا الدور إلى مراكز ومعاهد التكوين التي استطاعت أن تكون إطارات متخصصة في الميدان الزراعي، هذا الأخير الذي كان في حاجة ماسة لهذه الإطارات في سنوات الستينات، حيث كان 3 مهندسين في سنة 1962 مقابل 6000 مهندس في سنة 1986 كما تسعى هذه المعاهد إلى تكوين حوالي 7300 مهندس فلاحي، 2200 طبيب بيطري، 21000 تقني سامي و39000 تقني في الميدان الفلاحي، وهذا إلى غاية سنة 2000، هذه الإطارات تضمن استعمال واستغلال الأرض، ومباشرة العملية الإنتاجية الوسائل الحديثة، وضمان فعالية المكننة الفلاحية القطاع.

عجز القطاع الصناعي الجزائري عن تلبية الطلب على المعدات الفلاحية، حيث في سنة 1982 تم استيراد حوالي 10678 جرار، بينما قدر الإنتاج الوطني بحوالي 4379 جرار في نفس السنة، إلا أن هذا العدد تطور إلى 6323 جرار من الإنتاج الوطني، بينما تقهقرت الواردات من الجرارات إلى حوالي 2672 جرار، أما بالنسبة للحاصدات فجلها كان مستورد إلى غاية النصف الأول من الثمانينات، أي إلى غاية سنة 1984.

● **المكننة الفلاحية خلال هذه المرحلة:** عمدت الدولة إلى تدعيم هياكل الإسناد للفلاحة الجزائرية قصد:

– توفير متطلبات العملية الإنتاجية داخل المزارع الاشتراكية والخاصة و إنجاحها، حيث قامت بتدعيم المزارع بالعتاد الفلاحي، وتوفير العتاد والمعدات الفلاحية باتباع برنامج وطني، في مجال تطوير العتاد الفلاحي، عن طريق الصناعة الثقيلة المنتهجة في الجزائر واستيراد ما تبقى من الخارج.

– تدعيم المكننة في القطاع الفلاحي، يعطي دفعا جديدا لتطويره وتغطية كل الأراضي الفلاحية والقضاء على ظاهرة أراضي البور المتروكة دون استغلال، من جراء النقص الفاحش في المعدات الفلاحية، حيث بلغت في سنة 1967 نسبة التغطية 500 هكتار لكل جرار، إلا أن هذه النسبة انخفضت في السبعينات، وذلك يرجع إلى سياسة المكننة المتبعة في تلك الفترة حيث أصبحت جرار لكل 240 هكتار سنة 1972 مقابل جرار لكل 124 هكتار سنة 1982[1]. ونظرا لتدعيم القطاع الفلاحي في الثمانينات بوسائل جديدة، من خلال جملة الحلول التي اتخذت لتطوير القطاع الفلاحي ،بتعزيز الوحدات الإنتاجية بالآلات الضرورية للإنتاج، وفي هذا الإطار تم وضع برنامج التجهيز بالعتاد الفلاحي لسنة 1985 كما يلي:

– 9120 جرار بنوعيه. – 1200 حاصدة دارسة.

– 10770 ساحبة و خزانة مياه[2]. – 24805 عتاد للحرث

– عملية التدعيم المتواصل خلال الثمانينات جعلت نسبة التغطية تصل إلى 78.8 هكتار للجرار الواحد هذا التطور الملحوظ يرفع من القدرة الإنتاجية في المزارع وبالتالي الاستغلال الأمثل والحسن لكل الأراضي الزراعية.

الجدول رقم (20) يبين استيراد العتاد الفلاحي خلال الفترة 1987/1980.

نوع العتاد	1980		1981		1982		1983		1984		1985		1986		1987	
	الوحدات المتراكمة	الوحدات الجديدة	إ.و	إ.س	إ.و	إ.س	إ.و	إ.س	إ.و	إ.س	إ.و	إ.س	إ.و	إ.س	إ.و	إ.س
الجرارات	4206	3477	4379	10678	4500	9969	6002	9515	5927	7366	6250	2908	6323	2672	8513	671
الحاصدات	-	1401	-	386	-	604	-	-	530	01	700	40	1162	60	280	14
عربات	2214	-	2570	-	4842	-	3090	-	3257	-	5864	-	5510	-	5284	-
نسبة التغطية																
جرارات	0.18	0.82	-	2.43	-	2.25	-	1.58	-	1.24	-	0.46	-	0.42	-	
الحاصدات	00	100	00	100	00	100	-	-	99.99	0.001	99.95	0.05	99.95	0.005	99.95	
عربات	100	00	100	00	100	00	100	00	100	00	100	00	100	00	100	00

المصدر: موسى رحماني، محاولة تحليل الهيكل التنظيمي للقطاع الفلاحي وتطور الإنتاج الفلاحي وأثرهما على الحالة الغذائية في الجزائر. 87/62، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 1992 ص331.

[1] وزارة التربية والتعليم، مرجع سابق، ص: **89.**

[2] موسى رحماني، **محاولة تحليل الهيكل التنظيمي للقطاع الفلاحي وتطور الإنتاج الفلاحي وأثرهما على الحالة الغذائية في الجزائر 87/62**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 1992، ص: 336.

نستنتج أن الطلب العتاد الفلاحي قد ارتفع خلال هذه العشرية، مما جعل القطاع الصناعي الجزائري عاجزا عن تلبية الطلب في السوق الوطنية، مما دفع بالحكومة إلى الاستيراد من الخارج لتلبية الطلب الزائد على هذه المعدات.

الملاحظ كذالك هو عجز القطاع الصناعي الجزائري عن تلبية الطلب على المعدات الفلاحية، حيث في سنة 1982 سجل استيراد حوالي 10678 جرار، بينما قدر الإنتاج الوطني بـــ 4379 جرار في نفس السنة، بينما تقهقرت الواردات من الجرارات إلى 2672 جرار. أما بالنسبة للحاصدات فجلها كان مستوردا من الخارج، وذلك إلى غاية 1984 حيث تم صنع حوالي 530 حاصدة، هذا العدد تطور إلى 1162 حاصدة في سنة 1986 كما نسجل تدني حصة الواردات من الحاصدات إلى 60 حاصدة في نفس السنة، مقابل 1401 حاصدة ستة 1980، أما بالنسبة للعربات فنسجل اكتفاء ذاتيا.

إن ما نستخلصه من خلال ما سبق هو العجز الكبير في الصناعة من حيث تلبيتها للعتاد الفلاحي وخدمة قطاع الفلاحة، ومن خلال الجدول السالف الذكر تتبين لنا مشتريات القطاع الفلاحي خلال فترة الثمانينات من العتاد الفلاحي. لقد شهدت هذه الفترة تطورا كبيرا من حيث مشتريات هذا الأخير للوسائل والمعدات الفلاحية بشتى أنواعها، فمثلا عدد الجرارات التي اشتراها القطاع الفلاحي سنة 1980 قد قدرت بحوالي 4949 جرارا، العدد ارتفع ليصل إلى 7860 خلال سنتي 1982 و 1983 أما في سنة 1985 فقد انخفض العدد إلى 7541 جرارا [1].

أما بالنسبة إلى الحاصدات والدارسات، فقد بلغ العدد 1329 سنة 1980 لينخفض سنة 1985 إلى 1076 حاصدة ودارسة، بينما عتاد تهيئة التربة، فقد شهد تطورا من حيث المشتريات والتي بلغت سنة 1980 حوالي 1959 ليصل سنة 1984 إلى حوالي 3996 آلة.

إن ما يمكن استخلاصه من خلال الجدول هو تطور مشتريات القطاع الفلاحي، بما في ذلك القطاع العام والخاص من العتاد الزراعي.

2. قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الفلاحية (القانون رقم: 83/18 المؤرخ في: 1983/08/13)

ينص الميثاق الوطني على ضرورة وضع نصوص قانونية ملائمة لتقنين حماية الأرض ومع إجبار كل من يملك أرضا باستغلالها بكيفية فعالة، ومن خلال هذا المفهوم يتضح لنا أن الاستصلاح الجديد يمكن المستغلين من حيازة الملكية العقارية الفلاحية التي قاموا باستصلاحها، تشجيع المواطنين على استصلاح واستغلال أقصى ما يمكن من الإمكانيات الزراعية في البلاد وذلك انطلاقا من الاعتماد على الثورة الإستراتيجية الدائمة التي هي فلح الأرض.

محتوى قانون الاستصلاح هو نقل حق الملكية العقارية (الأرض) إلى القائم بأعمال الاستصلاح مقابل دفع دينار رمزي للخزينة العمومية وهذا والشروط وإجراءات قانونية مضبوطة.

---

[1] موسى رحماني، **محاولة تحليل الهيكل التنظيمي للقطاع الفلاحي وتطور الإنتاج الفلاحي وأثرهما على الحالة الغذائية في الجزائر . 87/62** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 1992 ص332-336.

ظهرت النتائج الأولية لتطبيق القانون[1] في النصف الثاني من عام 1984 شرع في تطبيق قانون حيازة الملكية العقارية الفلاحية إلى غاية نهاية ديسمبر 1985 بحيث تم توزيع ما يقد بـــ 76700 هكتار على 18600 مستفيد، منها 54500 هكتار وزعت على 14200 مواطن لولايات الجنوب (أدرار، بشار، بسكرة، الوادي، ورقلة)، كما تم توزيع 20700 هكتار على 4000 مستفيد وشملت ولايات (الجلفة، النعامة، المسيلة، سعيدة، تيارت).

أما الناطق الشمالية وبالخصوص الولايات الثانية (المدية، تيزي وزو، البويرة، بجاية) بحيث تم توزيع حوالي 1500 هكتار على 250 مستفيد وما يمكن الإشارة إليه هو تكفل الدولة بأعباء كثيرة في إنجاز العملية وتنحصر بصورة خاصة في توفير المياه (حفر آبار وتمديد قنوات الصرف، وبناء السدود الصغيرة) إضافة إلى تقديم الإعانات المالية في شكل قروض بفوائد منخفضة جدا مع توفير العتاد الفلاحي وقد بلغت المساحات المستصلحة حوالي 30% من المساحات المزروعة (23000) هكتار ويتضمن المخطط الخماسي الثاني مشروع استصلاح 200.000 هكتار.

و من خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن الدولة أتاحت الفرصة للقطاع الخاص لكي يحوز على ملكيات زراعية عن طريق استثمار أمواله، كما نشير إلى التعارض الواضح بين قانون الثورة الزراعية الصادرة في 1971/11/08 وخاصة في مواده (158-165) و المادة 168 من القانون رقم (83/18) المتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية مما دفع بالمشرع الجزائري إلى إلغاء هذه المواد التسعة المذكورة في قانون الثورة الزراعية[2].

3. قانون المستثمرات الفلاحية الجديدة (القانون رقم: 87/19 المؤرخ في 1987/12/08).

الفلاحة الجزائرية قد مرت بعدة تجارب وإصلاحات زراعية، جعلت منها حقلا للتجارب وإيديولوجيات مستوردة لا تتلاءم مع مقومات الفلاحة الجزائرية، مما جعلها تفشل في مجملها و لم تحقق مبتغى هذه السياسات الزراعية.

إن تطبيق هذه الإصلاحات زاد في اتساع الفجوة، حيث زاد الطلب على المواد الغذائية،بتزايد السكان زادت تبعية الجزائر الغذائية. ومع انخفاض وتدهور أسعار البترول، الذي كان يعد الممول الأساسي الاستثمارات الداخلية وتغطية الحاجات الوطنية من المواد الغذائية، لذا فكرت الحكومة في إيجاد صيغة جديدة لمواجهة هذه الأزمة، بخلق قطاع جديد يخدم الاقتصاد الوطني، ويجلب إيرادات جديدة لمواجهة الاحتياجات الوطنية ويتمثل هذا القطاع في الميدان الفلاحي، لهذه الأسباب صدر هذا القانون الذي يحمل مضمونا جديدا ومهما، رفع الإنتاج والإنتاجية من أجل تلبية الحاجيات الوطنية، وتحقيق نجاعة الإصلاح الاقتصادي.

- تشير المادة التاسعة من القانون المذكور سابقا إلى أن استغلال الأرض، يكون بشكل جماعي إلا أن هناك حالة استثنائية تسمح باستغلال الأرض بشكل فردي كحقول النخيل بصفة عامة فالاستفادة الفردية أشارت لها المادتين 37 و 38، كما حددت المادة رقم 11 من هذا القانون الحد الأدنى لعدد أعضاء كل جماعة بثلاثة منتجين

---

[1] موسى رحماني، **المرجع السابق**، ص: 331.

[2] **تقرير وزارة الفلاحة لنهاية عام 1985**.

فلاحين، ويتم ضمهم في مجموعة واحدة، عن طريق الاختيار المتبادل، والتراضي وذلك لضمان حسن سير هذه المستثمرات انسجامها والتكامل بين أعضائها[1].

– الطبيعة القانونية التي تربط بين الدولة وجماعات المنتجين، هي عبارة عن عقد إيجار يبرم بين الدولة والمستفيدين، حيث يحدد هذا العقد حدود و مساحة القطعة الأرضية، ومبلغ الأملاك المتنازل عليها وطرق وكيفيات الدفع، كما يشير وينص هذا العقد كذلك إلى حق الانتفاع الدائم على الشيوع، وبحصص متساوية ويكون هذا العقد مدونا ومكتوبا في السجل العقاري.

– حسب ما تمليه المواد: 12، 10، 13، من القانون السابق[2]، القيام بالمشاركة في عمليات تحديد ورسم الحدود لهذه المستثمرات، وبالتالي تصبح المستثمرة شركة مدنية تنطبق عليها الأحكام المنصوص عليها في القانون، ولها أهلية قانونية، وعدم الالتزام واحترام الواجبات، وتنفيذها يعرض الجماعة إلى العقوبات المنصوص عليها في المادتين 28 و29 من القانون[3].

– **تطبيق قانون 19–87 الصادر في 1987/12/08:** ما يجدر ملاحظته خلال عملية تطبيق هذا القانون، هو الشروع في تطبيقه وإعادة تطبيق المستثمرات الفلاحية قبل صدور هذا القانون بمدة زمنية قدرها ثلاثة (03) أشهر كاملة. ويأتي الشروع في التطبيق عن طريق صدور منشور وزاري مشترك بين وزارة الفلاحة ووزارة الداخلية وكذلك وزارة المالية، والمؤرخ في 30 أوت 1987 والمتعلق بإعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية في القطاع العمومي، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن هذا المنشور الوزاري جاء ليلغي قانون التسيير الذاتي، وتعديل قانون الثورة الزراعية وكذلك تعديل القانون المدني.

– انطلقت عملية الشرح والتوعية الخاصة بقانون إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية للقطاع العمومي في غضون شهر سبتمبر من سنة 1987، على مستوى الولايات بتنظيم اجتماعات وندوات لإطارات الفلاحة من مهندسين ومسيرين وتقنيين، في الفلاحة تحت إشراف وزارة الفلاحة والاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، بشرح وتفسير التوجيهات الجديدة للقانون الجديد، وعلى مستوى المزارع قامت الاتحاديات الولائية للفلاحين الجزائريين، بوضع برنامج للشرح والتوعية للفلاحين المستفيدين في إطار هذا القانون، وذلك داخل المزارع التي يشغلون فيها، قصد التسهيل للمنتجين من أجل ممارسة مسؤولياتهم في استغلال الأراضي، وإلغاء كل العراقيل وكل أنواع البيروقراطية، وتم وضع نظام لا مركزي لتمويل عملية التنمية الفلاحية، وضمان استقلالية المستثمرات الفلاحية[4].

– طبقا للمادتين 7 و 8 من هذا القانون، فإن الدولة تمنح حق الانتفاع الدائم للمنتجين الفلاحين المعنيين بهذا القانون على مجمل الأراضي، التي تتكون منها المستثمرة الفلاحية، لكن حق الانتفاع الدائم، يكون مقابل دفع

---

[1] القانون رقم: 87/19، المؤرخ في: 1987/12/08، المتعلق لإعادة تنظيم للمستثمرات الفلاحية الجديدة.

[2] القانون رقم: 87/19، مرجع سابق.

[3] قانون 87/19، مرجع سابق.

[4] قانون 87/19، مرجع سابق.

إتاوة من قبل المستفيدين، حيث تتولى القوانين المالية، تحديد قيمتها ووعائها وكيفية تحصيل هذه الإتاوة، وكذا كل ما يترتب من حقوق عينية على العقارات، وكل الحقوق العينية التي تمنح للمنتجين على الشيوع بالتساوي بين أعضاء الجماعات، وتكون قابلة للتنازل والنقل والحجز[1].

4.التمويل الفلاحي بعد إعادة الهيكلة:

- الموارد المالية أهم دعائم النمو الإقتصادي في قطاع الزراعة وعادة ما ترتبط هذه سياسات التمويل بالسياسة الإقتصادية العامة للدولة،كما تعتبر من أهم السياسات المؤثرة على الإنتاجية والنمو والإستقرار في الإنتاج الزراعي. إن مشكلة التمويل تكمن في حاجة الفلاح إلى أموال يقوم بإستخدامها في العمليات الإنتاجية وخاصة في بعض المواسيم كموسم الحرث أو الحصاد لشراء بذور أو تشغيل عمال أو نقل بضائع ...إلخ، وهذه الاحتياجات إن وجدت عند كبار الفلاحين فإنها قليلة أو معدومة عند صغار الفلاحين لهذا نجد أن معظمهم يلجئون إلى مصادر تمويل مختلفة والتي تكون بالأشكال التالية:

- الاقتراض من الأفراد. – الاقتراض من التجار.
- الاقتراض من البنوك. – الاقتراض من التعاونيات.

- إن القطاع الفلاحي يختلف عن باقي القطاعات الأخرى للأسباب التالية[2]:

- موسمية الطلب على رأس المال العامل المرتبط بموسمية النشاط الفلاحي.
- طول مدة تمويل قروض الاستغلال الناتج عن بطء دوران رأس المال العامل.
- ارتفاع عنصر المخاطرة عند استرداد الدين لأن المداخيل الفلاحية ترتبط بالظروف الطبيعية المناخية.
- اختلاف السنة المالية الفلاحية عن السنة المالية العادية.

- إلا أن التمويل الفلاحي له نوعين:

– **التمويل العيني**: تقوم به تعاونيات متخصصة لأنها أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المبتغاة من عملية التمويل وتقوم بتقديم قروض عينية متمثلة في أسمدة، خدمات أو في شكل عتاد فلاحي أو حيوانات، ومن هذه التعاونيات (*C.R.M.A*)، (*S.A.P*)، (*D.D.A*)، (*C.A.P.C.S*)

– **التمويل النقدي**: تقوم به مؤسسات مالية ومنها يعد إعادة الهيكلة.

* بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية .*B.A.D.R*.
* الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية .*F.N.D.R.A*.
* الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي .*C.R.M.A*.

---

[1] قانون **87/19**، مرجع سابق.

[2] رابح زبيري، **الإصلاحات في لقطاع الزراعة وأثرها على تطوره**، أطروحة الدكتوراه دولة في العلوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 1997 ص: 86

• لكن القروض الممنوحة تختلف باختلاف فترة استردادها منها القصيرة الأجل أو الموسمية ومتوسط الأجل وتسمى القروض التجهيزية من تهيئة التربة أو بعض الآلات الزراعية، أما الطويلة الأجل فتختص بالمشاريع الكبرى لأن فترة استردادها طويلة تصل إلى 25 سنة من هذه المشاريع استصلاح الأراضي أو حفرا آبار السقي.

• إن هيكلة القطاع الفلاحي تركزت على إعطاء الأولوية للإنتاج الفلاحي الخاص بالوحدات الإنتاجية وسياسته للتمويل عرفت عدة إصلاحات وتجديدات وكانت تهدف إلى تمويل الاستغلال وتحويل الاستثمار ذلك بتحرير المبادرات للوحدات الإنتاجية ومشاركتهم في رسم سياسات مزارعهم واتخاذ القرارات التنفيذية والتي تتماشى والسياسة العامة والتي تهدف[1]:

- منح الاستقلالية لمسيري الوحدات الإنتاجية ومديري المصالح الفلاحية في وضع برامج محكمة ومخططة.
- إدخال الحوار المباشر بين مسيري الوحدات الإنتاجية ومسئولي الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية.

• ولنجاح السياسة التمويلية والاستثمارية والوصول إلى الأهداف المرجوة يجب وضع سياسة محددة تهدف إلى تحسين الإنتاج ورفع المردودية الفلاحية وحتى تكون هذه السياسة هادفة وفعالة يجب أن نراعي الأسس التالية[2]:

- توفير الظروف لنمو فلاحي يعتمد على ذاته.
- منح الأولوية للفلاحة في البرامج الاستثمارية للدولة.
- التحكم في تقنيات الإنتاج.
- إدماج القطاع الفلاحي ضمن التحولات الاقتصادية المحلية والدولية وخاصة المنتوجات ذات الجودة العالية وذات الميزة التنافسية مثل الزراعات الصحراوية وخاصة التمور.
- إدخال التكنولوجيا في مختلف مجالات القطاع وذلك للرفع من مستوى الإنتاج والإنتاجية.
- توفير الشروط الضرورية للتنمية المستدامة.
- تكييف التمويل الحالي للقطاع وتحديث هياكله.
- التسيير العقلاني للموارد الحالية، وتحسين الخدمات المصرفية وخاصة*BADR* و*FNDRA*
- مراعاة خصوصية كل منطقة مع إيجاد الحلول الملائمة لها.
- الشفافية في توجيه المساعدات مع المشاركة الفعلية لأصحاب المهنة عن طريق الغرف الفلاحية.
- المرونة في إجراءات منح المساعدات.

• لتنفيذ السياسة الحالية يجب تجديد سياسة *FNDRA. BADR* لدعم الاستثمـــارات ومنح القروض بتبسيط الإجراءات والابتعاد عن الطرق البيروقراطية التي بإمكانها أن تؤدي إلى:

---

[1] بونوة شعيب، بودلال علي، **إشكالية التمويل الفلاحي والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع**، الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، مداخلة، الملتقى الوطني، بسكرة، 22و2002/10/23

[2] **نفس المرجع السابق.**

- عدم صلاحية القرض وهذا لفوات الموسم الفلاحي.
- توسيع ومراقبة القروض الممنوحة.
- تقريب المنتج من المستهلك.
- مراعاة تكاليف الإنتاج بحيث أسعار المنتجات تحقق هامش ربح للفلاح حتى يزيد ارتباطه بالعمل الفلاحي.

عانى القطاع الفلاحي منذ الاستقلال حتى 1982 من مشاكل التمويل لافتقاره إلى جهاز تمويلي مختص قادر على توفير رأس المال اللازم لتحقيق برنامج الإنتاج وتطوير الطاقة الإنتاجية لأن تمويل القطاع الزراعي يختلف عن تمويل القطاعات الأخرى[1].

ويعتبر إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية (*BADR*) في الجزائر عام 1982 دخول جديد في سياسة التمويل الفلاحي وخطوة أولى نحو التكفل بالمشاكل المالية لهذا القطاع وتمثلت سياسة البنك وأهدافه فيما يلي:[1]

- **مجالات تدخل البنك:** وفق المادة 04 من قانونه الأساسي التي تنص على مهامه ونطاق تدخله التمثل فيما يلي:
  - * تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي.
  - * تمويل الهياكل والنشاطات بما يسبق إنتاج قطاع الفلاحة وما يلحقه.
  - * تمويل الهياكل والنشاطات الزراعية الصناعية ذات الارتباط المباشر بقطاع الزراعة.
  - * تمويل هياكل ونشاطات الصناعة التقليدية في الوسط الريفي.
- **تنظيم البنك وهياكله:** عمل البنك منذ تأسيسه على :
- **توجيه الإنتاج:** البنك أداة لتنفيذ السياسة الزراعية للدولة وفق المخطط الوطني، فإنه يقوم بتوجيه الإنتاج برفع معدل الفائدة الذي لم يكن محددا بل يختلف حسب طبيعة الإنتاج ويتراوح مابين 4%و6% والمعدل الأصغر يخص إنتاج الحبوب والمعدل الأكبر والأقصى يخص إنتاج الدواجن.
- **تبسيط إجراءات التمويل بالقروض:** حيث ميز البنك في إجراءات التمويل بالقروض بين القطاع الخاص والقطاع الاشتراكي.

- **تمويل القطاع الخاص:**

- **القروض القصيرة الأجل (قروض الاستغلال):** كانت تقدم هذه القروض بناء على شهادة أو بطاقة تثبيت صفة الفلاح ومساهمته في نسبة تغطية نفقات الاستغلال ترافق طلب القرض إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث يتحدد القرض بالتفاوض بين الطرفين وحددت مدة إشعار المستفيد بقرار القرض بـــ 15 يوم منذ تاريخ تقديم الطلب، أما الفائدة فتحسب على أساس 6% والتسديد يتم نهاية الموسم الفلاحي، مما جعل البنك لم يواجه أي صعوبة في استيرادها وبلغت نسبة القروض المسددة عند تاريخ استحقاقها خلال الفترة 1983، 1987 بـــ97%.

[1] رابح الزبيري، مرجع سابق، ص: 86.

– **القروض المتوسطة والطويلة الأجل (قروض الاستثمار)**: تتم إجراءات تقديم هذه القروض من خلال تكوين ملف طلب القرض يتم دراسته من طرف لجنة فرعية على مستوى الدائرة تتشكل من رئيس الدائرة مندوب القطاع الفلاحي، مديرية وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ممثل الفلاحين.

تقوم هذه اللجنة بإعداد محضر يحول إلى اللجنة الولائية التي تقوم بإعداد إشعار بالقرض إلى وكالة البنك التي ينتمي إليها طالب القرض وتحديد نسبة فائدته بـــ 04%.

- **تمويل القطاع العام (الاشتراكي)**:

– **التمويل بالقروض قصيرة الأجل (قروض الاستغلال)**: تقوم الوحدة الزراعية بإعداد خطة الإنتاج على ضوء البرامج المخططة، فتقوم بتحديد احتياجاتها من التموين واليد العاملة، وكذلك القيام بتقدير الكميات المتوقع الحصول عليها من الإنتاج الزراعي، وبذلك تكون على شكل موازنة تقديرية ويكون القرض على أساسها، كما أجبر البنك مساهمة المزرعة بنسبة معينة في تغطية نفقات الاستغلال التقديرية التي تحدد بالتفاوض بين المزرعة والبنك تبعا للوضعية المالية للمزرعة ومجوداتها.

أما ملفات المزارع التي تظهر مخططات إنتاجها عدم توازنها (وجود عجز)، يعتبر البنك طلباتها مبدئيا مرفوضة يرفع بشأنها تقريرا إلى الوزارة الوصية التي تقرر ما إذا كانت ستتعهد بتغطية خسائرها علما أن الخزينة العامة ظلت إلى غاية إصلاح 1987 تتحمل بصورة آلية خسائر القطاع العام أمام البنك.

* – **تمويل القروض متوسطة وطويلة الأجل (قروض الاستثمار)**: تقوم وزارة الفلاحة بالاعتماد على المخططات الولائية بتحديد خطة وطنية للقطاع الفلاحي تشمل التوقعات والأهداف، أما مصادر التمويل فكانت تعتمد كليا من موارد الخزينة العامة للدولة ولكن ابتداء من 1985 شرع البنك في تقديم قروض متوسطة الأجل (2-5 سنوات) بفضل المبادرة التي قام بها تمثلت في طرح سندات للاكتتاب العام لمدة 05 سنوات، ويعتبر هذا الإجراء حسب البنك إنتاج على الواقع.

- **تمويل برامج الإصلاح الزراعي**: بدأ البنك في تمويل برامج استصلاح الأراضي في إطار القانون رقم 18-83 المتضمن اكتساب حق الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الاستصلاح ابتداء من سنة 1985 وذلك بتمويل مشاريع أشغال تعبئة المياه وتهيئتها، التجهيز، الري، التشجير الذي يحافظ على التربة، وكان البنك يمول هذه العمليات من موارد الخزينة العامة للدولة التي وضعت تحت تصرفه لهذا الغرض لمدة أقصاها 17 سنة منها 5 سنوات معفاة بالنسبة للقروض الطويلة الأجل ولمدة 7 سنوات منها سنتين معفاة بالنسبة للقروض متوسطة الأجل، وبمعدل فائدة 2.5%و3.5% على الترتيب.

5. المشاكل التي واجهت تطبيق قانون (87/19): الشروع في تطبيق محتوى قانون تنظيم المستثمرات الفلاحية، جاء قبل صدور هذا القانون بثلاثة أشهر كاملة ويرجع السبب في ذلك أساسا إلى اعتمادهم على المنشور الوزاري المشترك[1] الذي يلغي قانون التسيير الذاتي ويعدل قانون الثورة الزراعية، وتعديل القانون المدني، وهذا أمر غير شرعي قانونا، إذ لا يمكن لمنشور وزاري أن يلغي قانونا يعلوه، وذلك نظرا لضرورة احترام مبدأ التدرج في القانون، كما لا يمكن الشروع في تطبيق مضمون قانون قبل صدوره، وهو ما يعد تجاوزا خطيرا في حق وصلاحيات السلطة التشريعية للبلاد. وهنا نتساءل كيف تعطي الشرعية لقانون قبل صدوره والمصادقة عليه من قبل المجلس الشعبي الوطني؟ وفي حالة عدم المصادقة على هذا القانون، كيف يمكن إصباغ المشروعية على محتوى المنشور الوزاري و نتائج تطبيقه؟

- إن عملية التطبيق لمضمون هذا القانون صادفت مشاكل عديدة من أهمها ما يلي:

– **الأرض:** ما يهدف إليه هذا القانون هو الاستغلال الأمثل للأرض، عن طريق تثبيت الفلاح بالأرض وإعطائه الحق الكامل في عملية الإنتاج والتسيير، إلا أن عملية التوزيع للأراضي، أظهرت عدم المساواة واللاعدالة من حيث النوعية والتجانس والخصوبة، والمساحة إضافة إلى منح أراضي صالحة إلى غيرها أهلها، وتأخر المصالح المعنية في تحديد المساحات، ومنح عقود الاستفادة لأصحابها، مع وجود قطع أرضية خصبة تابعة للمستثمرات الفلاحية تستغلها مؤسسات لا علاقة لها بالفلاحة، وذلك إن دل على شيء، فإنما يدل على عدم وجود قانون صارم يحمي هذه الأراضي من التوسع العمراني، وهيمنة النشاطات الصناعية على الأراضي الفلاحية.

– **العتاد:** تبقى مشكلة العتاد مطروحة بشدة، وذلك نظرا للنقص الكبير الذي كانت تعاني منه هذه المزارع قبل صدور القانون الجديد، وبعد الشروع في تطبيق إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية تضخم هذا المشكل، والأمر هنا يتعلق بالمزارع الجديدة التي انبثقت عن المزرعة الأم، إلى عدة مستثمرات جديدة، لم يتحصل الكثير منها على عتاد فلاحي يساعدها في العملية الإنتاجية، والقليل منها استفاد من عتاد معطل مما زاد المشكل حدة، إضافة إلى ذلك تضاعف أسعار المعدات، وعجز هذه الاستغلالات عن شرائه مما عرضها للخسارة، وعدم تمكينها القيام بالعملية الإنتاجية.

– **سوء التسيير:** قانون 87/19 أعطى حرية التسيير للفلاحين والسماح لهم بإتخاذ القرارات الخاصة بالعملية الانتخابية وكذلك تسويق المنتجات الزراعية، وعند تطبيق هذا القانون، ظهرت عدة مشاكل نذكر منها:

* ظهور خلافات بين أفراد المستثمرة الواحدة، وخاصة عند اتخاذ القرارات الخاصة بالتسيير وعملية الإنتاج.
* تقسيم المهام، والعمل داخل الوحدة الإنتاجية الواحدة، وظهور الأنانية.
* الانقسام الداخلي لهذه المستثمرات إلى عدة وحدات صغيرة، نظرا للخلافات.
* إنفراد المسؤولين، والمسيرين بالأراضي الخصبة والعقارات الفلاحية.

---

[1] وزارة (المالية، الداخلية، الفلاحة) منشور وزاري مشترك، متعلق بإعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية في القطاع العمومي، المؤرخ في 30 أوت 1987.

* عدم التقارب الثقافي بين أفراد المستثمرة الفلاحية الواحدة، حيث أصبح المسير يحتقر الفلاح الذي مستواه العلمي ضعيف.

– **التمويل:** أهم المشاكل التي تعاني منها المستثمرات هي نقص التمويل، بالقروض الذي تساعد هذه الأخيرة على مسايرة العملية الإنتاجية، وتوفير مستلزماتها من عتاد ومواد وسيطة كالبذور والأسمدة المواد الصحية. وقد أسندت هذه المهمة إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، إلا أن هذا الأخير تخلى عن تمويلها وخاصة عند تطبيق استقلالية المؤسسات، فأصبح مؤسسة مستقلة تتعامل مع الخواص، والتجار لكونهم يملكون رؤوس أموال ضخمة وباستطاعتهم تسديد الديون المستحقة، وفي آجالها المحددة. لقد اقتصر البنك في معاملته مع المستفيدين الذين لهم ضمانات لاسترجاع القروض في أوانها، وبقيت المستثمرات الأخرى دون قرض (تمويل) التي تضمن لها السير والقيام بالعملية الإنتاجية.

6. أهم العراقيل التي أثناء عملية التطبيق:

- غياب التأطير الفني في أغلب المستثمرات الجديدة، لكون انضمام المسؤولين والإطارات في مجموعات لوحدهم.
- النقص الفاحش في وسائل الإنتاج و ارتفاع سعرها وعدم قدرة المستفيدين على اقتنائها.
- استغلال وسائل الإنتاج لأغراض شخصية.
- مشكلة النزاعات العقارية بين المستفيدين وإهمال الحقول والبساتين.
- غياب مخطط إنتاجي واضح مما تسبب في تدهور الزراعات الإستراتيجية، وانحراف معظم المستثمرات الفلاحية عن المهام الأساسية وتحويلها إلى مزارع متخصصة في إنتاج المزروعات السوقية.
- السعي وراء تحقيق الأموال بشتى الطرق و على حساب المزارع وبيع وسائل الإنتاج.
- التقسيم الغير العادل للأرض، حيث خضعت عملية التقسيم إلى علاقات شخصية، دون مراعاة الاعتبارية الجوهرية لمضمون هذا القانون، وانفراد المسؤولين بالأراضي الخصبة والعقارات الفلاحية.
- النقص الفاحش في العتاد ووسائل الإنتاج أدى إلى تردي المداخيل، وبالتالي المستوى المعيشي عند الفلاحين، ويرجع ذلك أساسا للارتباط الوثيق بين المداخيل والأرض ووسائل الإنتاج.
- ارتفاع نسب الفائدة في البنوك الخاصة بالتمويل، وامتناع البنك عن تقديم القروض للمستثمرات العاجزة، لعدم قدرتها على تسديد الديون المستحقة عليها.
- المبالغة في عملية تقييم أصول المزرعة، مما أحدث مشاكل مالية عديدة للمستفيدين.
- انحراف بعض المستثمرات عن الأهداف، ومسارها الحقيقي واتباع أسلوب إنتاج المزروعات الأكثر ربحا دون مراعاة الحاجيات الوطنية من المواد الزراعية.
- ممارسة النشاطات الغير فلاحية على أراضي المستثمرات الفلاحية، إذ تستغل في النشاطات التجارية والصناعية.
- التنازل عن عقود الاستفادة مما طرح مشكلة تعويضهم بمستفيدين جدد، لانعدام النصوص القانونية مما زاد من تضخم فجوة الأراضي المتروكة.

المبحث الثالث: القطاع الزراعي الخاص:

ازدواجية القطاع الفلاحي في الجزائر، أدت إلى سيطرة القطاع الحكومي على معظم الاستثمارات، مما جعل من القطاع الفلاحي الخاص يعاني من مشاكل عديدة، وتطور القطاع العمومي من حيث استعمال المكننة وإدخال الطرق الحديثة في استغلال الأراضي، حيث تميزت الفترة الاستعمارية بسيطرة القطاع الكولونيالي، الذي استولى على جميع الأراضي الخصبة السهلة والتي كانت بحوزة الجزائريين، واغتصب منهم بالقوة من طرف الكولون مما أدي الجزائريين إلى الهروب نحو الجبال، والأراضي الصعبة الاستغلال.

المطلب الأول: تركيبة القطاع الخاص.

1. ازدواجية القطاع الخاص.

صنف القطاع الخاص بعد الاستقلال في الدرجة الثانية مقارنة بالقطاع الحكومي، الذي استولى على أراضي الكولون، هذه الأخيرة تمتاز بموقعها الجغرافي الجيد وسهولة استغلالها وخصوبة تربتها، أما أراضي القطاع الخاص تمارس فيها التقنيات التقليدية، في عملية الحرث والدرس وذلك يرجع أساسا إلى الموقع الذي لا يسمح باستعمال الآلات الحديثة في عملية الاستغلال، مما أدى إلى نقص المردودية الإنتاجية لهذه الأراضي وكذلك الاستعمال المكثف لها بسبب صغر مساحتها، وعدم تجانسها والجدير بالذكر أن القطع الأرضية الصغيرة تقع غالبيتها وبنسبة 75 % في الجبال والهضاب العليا.

أما المساحات المتوسطة والي تتراوح مساحتها ما بين 10 و50 هكتار، فمعظمها تقع في السهول والهضاب بنسبة 67 % من الأراضي، والباقي يقع في الهضاب وفي المساحات الغابية.

الجدول رقم (21) يبين توزيع المزارع التابعة للقطاع الخاص حسب الموقع الجغرافي.

المساحة	عدد المزارع 1000	سهول %	سهول هضابية %	هضاب %	نصف غابية %	غابية %	غير معرفة %	المجموع %
أقل من 1 هكتار	72	18	2	32	5	38	5	100
من 10 إلى 50 هكتار	369	35	10	28	9	16	2	100
أكثر من 50 هكتار	7	44	419	20	13	2	2	100
المجموع	537	35	10	27	9	17	2	100

Source: S.BEDRAIN,L'agriculture Algerianne de puis ,, O.P.U,1981,p73.

ومن بين الأسباب الحقيقية التي تعيق إدخال التقنيات والوسائل الحديثة (المكننة) هو الموقع الجغرافي لمعظم هذه المزارع إذ يقع في الجبال و الهضاب العليا و تقدر المساحة الإجمالية لهذا القطاع حوالي 5.652.580 هكتار إلا أن يعادل 70% تقريبا من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر و التي تقدر بحوالي 7.983.440هكتار.

يتميز القطاع الخاص بالازدواجية، حيث نجد قطاع خاص حديث، وقطاع خاص تقليدي وتقدر المساحة التي يتربع عليها القطاع الخاص الحديث، بحوالي 2.843.400 هكتار، أما القطاع التقليدي وتقدر بحوالي 2.809.180 هكتار، ومن بين هذه الأخيرة، حوالي 2.000.000 هكتار تقع في منطقة الاستبس والتي تعتبر منطقة رعوية، ومردودها في الزراعة ضعيف جدا، مقارن بالأراضي التي يمتلكها القطاع الخاص الحديث، حيث تقع في السهول، وتتميز بخصوبتها وموقعها الجيد.

الجدول رقم (22) يبين لنا عدد الوظائف في كل من القطاعين الخاص الحديث والقطاع الخاص التقليدي.

نوع القطـــــــاع	عدد الوظائف	أفراد العائلة الآخرون	السكان الزراعيين	التوزيع %
القطاع الخاص التقليدي	870170	3562710	4432880	72.2
القطاع الخاص الحديث	179830	407290	587120	9.3
المجمـــــوع	1050000	3970000	5020000	81.5

المصدر: حسن بهلول، موجع سابق، ص: 97.

من الجدول نستنتج أن نسبة التركيز الكبيرة للسكان الزراعيين تنحصر في القطاع التقليدي، حيث وصلت النسبة إلى حوالي 72.2% بينما نسبة التركيز في القطاع الخاص الحديث، لا تتعدى 9 %ما يدل على نوع من الإقطاعية داخل القطاع الخاص، والتي تحوز على حوالي 3\1 من مساحات الإجمالية فلاحية هي في الجزائر، أما السكان الزراعيون الذين ينتمون إلى القطاع الخاص التقليدي، والتي تقدر حوالي 4.5 مليون نسمة، تحوز على مساحة قدرها حوالي 3\1 من مساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية، وتنحصر هذه الأراضي في الجبال، الهضاب العليا، المناطق الإستبس أي المناطق الرعوية، ونشاطهم الإنتاجي عائليا في الغالب أي أن جميع أفراد العائلة يشاركون في عملية إنتاجية، باستعمال القوة العضلية، أما القطاع الخاص الحديث فيستغل الفلاحين الصغار أبشع الاستغلال، والنظام السائد هو نظام الخماسة.

2.الوسائل المستخدمة في عملية الإنتاج:

الوسائل والمعدات المستخدمة في عمليات الإنتاج بالقطاع التقليدي الخاص فتعتبر وسائل بدائية، مثل محراث الخشبي والفأس والمنجل اليدوي، أما الوسائل الجر فتتمثل في ثيران (حيوانات).

استعمال الوسائل البدائية يستدعي قوة عضلية كبيرة، مما تقتضي مشاركة الأسرة كاملة إلا أن الإنتاج يغطي الاستهلاك العائلي فقط، ومردودية هذا القطاع ضعيفة جدا، ويرجع أساسا لعدم تهيئة الأرض حسب مواصفات التي تتطلبها الزراعات الحديثة، وعجز الوسائل الأدوات بدائية في توفي الشروط الأساسية للزراعة الحديثة، وعدم ملائمة استعمال الوسائل الحديثة (المكننة) في استغلال أراضي القطاع التقليدي الخاص، بينما نجد العكس في القطاع الخاص الحديث هو إدخال وسائل والتقنيات الحديثة مثل الجرار في عملية الحرث وتهيئة، والمحراث الآلي وآلات الحصاد، والدرس، لذا نجد وفرة الإنتاج مردو دية حسنة في هذا القطاع، استعمال المكننة يقلل من اليد العاملة في هذا الأخير، كما تمكن قطاع خاص الحديث بعد الاستقلال من الحصول على معدات فلاحية حديثة

وهو ما يسهل من عملية الإنتاج، وحسب إحصائية 1972 – 1973 التي قامت بها المجلة *Ediafric*[1] في العدد الخاص القطاع الفلاحي الجزائري، إنه يوجد 41% من فلاحي قطاع الخاص الذين يستعملون المحراث الحديدي والمعدات البدائية، بينما يوجد 21 % فقط الذين يستعملون الجرار الميكانيكي في عملية الحرث والبذر، واستعمال الأسمدة الفوسفاتية المعدنية بواسطة آلات ميكانيكية.

أما عن العتاد جمع المحاصيل، فإنه القطاع الخاص الحديث بقى يعاني من نقص الوسائل، إذ يبقى القطاع الحكومي يسيطر على أغلبها، والجدول التالي يبين لنا ذلك:[2]

الجدول رقم (23) يوضح مشتريات القطاع الخاص من 1967 – 1977

الفترة	67 - 69	70-73	74	75	76	77
جرارات ذات عجلات أقل من 60 حصان	2699	576	191	-	35	38
جرارات ذات عجلات أكثر من 60حصان	1944	279	30	-	-	-
جرارات منجرة أقل من 60 حصان	221	37	01	-	-	-
جرارات منجرة أكثر من 60 حصان	137	47	-	-	-	-
المجموع	5001	939	222	-	35	38

نلاحظ من خلال هذا الجدول تدهور المشتريات من المعدات في القطاع الخاص وهذا ما نستخلصه مما يلي:

الجدول رقم (24) يبين مشتريات القطاع الخاص من العتاد خلال فترة 67-77

المخططات	1967-1969	1970 - 1973	1974-1977
حاصدات / دارسات	678	61	41
معدات جمع العلف	1023	159	146
معدات تهيئة الأرض	1907	955	96
محـــــــــــراث	1139	667	63
محراث (سلك الأقراص)	2682	874	126
معدات البذر و الزرع	113	48	6
معدات المبيدات	-	168	169
العربـــــــــات	472	451	620

المصدر: أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة،

هذا التدهور يعود أساسا إلى الاهتمام الذي أولته الحكومة للقطاع الحكومي، والمتمثل في قطاع الثورة الزراعية هذا الأخير الذي استفاد من معظم الوسائل والمعدات الفلاحية، إن هذه التفرقة بين القطاعات الفلاحية في توجيه

[1] حسن بهلول، مرجع سابق، ص: 97

[2] إسماعيل شعباني، مرجع السبق. ص: 147.

ومنح وسائل الإنتاج، أدت إلى إهمال القطاع الخاص بعد تأسيس الثورة الزراعية وانخفاض نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص من 51% في سنة 1966 إلى 6% في 1972 ومن 2 إلى 3% في سنة 1973 وإلى غاية 1976[1].

الجدول رقم (25) يبين مشتريات القطاع الخاص من العتاد للفترة 1980 -1987

الفتـــــــــرة	1980	1981	1986	1987
جرارات ع	1308	4418	5404	4902
جرارات س	13	43	59	418
حاصدات / دارسات	29	-	383	435
شاحنات	04	02	-	01
ساحبات العربات	257	442	-	3626
صهاريج	597	395	1551	1891
محراث سلك	1161	1555	2339	1894
محراث أقراص	338	492	1369	1662
عتاد تهيئة الأرض	731	381	2047	2280
س	93	38	517	662
عتاد المعالجة	133	589	376	307
عتاد الحصاد	1068	931	5352	3863
كارتر وافي	796	887	5089	4967
حامل آلة	01	01	-	-
عتاد معالجة الأراضي	-	-	5089	4967

المصدر: وزارة الفلاحة، مديرية الإحصائيات مجلة إحصائية خاصة رقم 3 لعام 1988، ص 13.

نلاحظ من خلال هذا الجدول تطور مشتريات القطاع الخاص من العتاد والمعدات الفلاحية، خاصة بدمج قطاع الثورة الزراعية مع القطاع المسير ذاتيا، وإعادة هيكلة هذا القطاع مما سمح للقطاع الخاص، باقتناء العتاد الذي كان محتكرا من قبل القطاع الحكومي الذي سيطر سيطرة واضحة على وسائل الإنتاج، وذلك راجع إلى السياسة المنتهجة من قبل الدولة واهتمامها بالقطاع الحكومي، وإهمالها للقطاع الخاص، حيث نجد أن هذا الأخير تحصل على حوالي 61 دراسة وحاصدة في المخطط الرباعي الأول، بينما تحصل في المخطط الرباعي الثاني على 41 آلة حصاد ودرس، كما تحصل القطاع الخاص على حولي 383 حاصدة في سنة 1986 وفي سنة 1987 تحصل على 435 حاصدة وهذا يدل على سياسة المكننة التي انتهجها هذا القطاع قصد تطوير إنتاجياته في الميدان الفلاحي.

[1] موسى رحماني، **محاولة تحليل الهيكل التنظيمي للقطاع الفلاحي وتطور الإنتاج الفلاحي وأثرهما على الحالة الغذائية في الجزائر، 87/62**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 1992 ص95-98.

3. هيكل القطاع الخاص:

حتى يبين المساحات المستغلة من طرف القطاع الخاص ندرج هذا الجدول:

الجدول رقم (26) يبين تطور هيكل القطاع الخاص.

السنة	المساحة هكتار	الرقم القياسي	السنة	المساحة هكتار	الرقم القياسي
1965	5.838.160	100	1979	4.414.550	75.6
1967	5.651.580	96.9	1981	4.421.200	75.8
1971	4.958.390	84.9	1983	4.479.900	74.9
1973	4.555.770	78	1985	5.077.390	86.9
1975	4.512.980	77.3	1987	5.258.080	90
1977	4.472.220	76.6	-	-	-

المصدر: حسين بهلول، مرجع سابق، ص: 13.

الملاحظ من الجدول هو التناقص في المساحات المستغلة، والسبب يعود إلى[1] التأميمات التي قامت بها الدولة في إطار قانون الثورة الزراعية، والحد من الملكيات العقارية الشاسعة، مما جعل القطاع الخاص يفقد حوالي 1095810 هكتار على مدى 4 سنوات ابتداء من 1967 إلى غاية 1971 والتي تمثل 19.4% من مجموع المساحات الزراعية لسنة 1967، إلا أنه استرجع مكانته ابتداء من سنة 1982 بعد تطبيق قانون إعادة هيكلة للمزارع المسير ذاتيا ودمج قطاع الثورة الزراعية، ويعود سبب ذلك إلى الأعباء الضخمة من الأموال التي تدعم بها القطاع الفلاحي العام، والتي تصرف من الخزينة العامة للدولة، إلا أنه في الثمانينات واجهت الجزائر أزمة المحروقات التي انخفضت أسعارها، وبالتالي تدني الإيرادات من العملة الصعبة.

المطلب الثاني: القطاع الخاص وأشكال الملكية.

القطاع التقليدي الخاص يعتمد أساسا في نشاطه الفلاحي على الأراضي الجبلية، والمناطق الوعرة التي لا تتطلب إدخال الوسائل الحديثة نظرا لمواقعها الجغرافي، الذي لا يلائم إدخال عنصر المكننة في العملة الإنتاجية والاكتفاء باستعمال الوسائل البدائية، والهدف هو إنتاج الحاجيات من المواد الغذائية قصد الاستهلاك المباشر، وما فاض عن ذلك يوجه إلى السوق، وعادة ما تكون المساحات المستغلة صغيرة لا تتجاوز 10 هكتارات.

1. أشكال الاستغلال في القطاع التقليدي الخاص:

تتميز بعدة أنواع مختلفة، ومنها ما يلي:

- **الاستغلال المباشر:** يتمثل في استغلال الأرض بصفة مباشرة من طرف المالك وهو صاحب وسائل الإنتاج حيث يقوم الأب بعملية الاستغلال، ويعتبر المسؤول الوحيد عن الخسارة أو الربح.
- **الاستغلال المباشر الدائم للأرض:** وما يميز هذا النوع هو العمل الدائم للأرض من طرف مالكها سواء كان فلاحا صغيرا، أو من كبار الفلاحين، على مدار أيام السنة بصفة منتظمة.

---

[1] وزارة الفلاحة، مديرية الإحصائيات، مجلة إحصائية خاصة رقم: 3 لعام 1988، ص: 13.

- **الاستغلال الدوري للأرض:** وهو نوع أقل أهمية من النوع الأول، وعادة ما تكون مردودية هذه الأراضي ضعيفة وإنتاجها ضئيل، وسمي بالاستغلال المباشر لكونه يوفر المواد الغذائية للاستهلاك الذاتي.
- **الاستغلال العائلي:** ما يميز هذا الاستغلال المشاع والمباشر، هو كبر المساحة المخصصة واستعمال أكبر عدد من اليد العاملة، والتي تتمثل في أفراد العائلة ممن بلغوا سن العمل، وهدف الإنتاج هو الاستهلاك الذاتي والتسويق قصد إعادة عملية تمويل دورة الإنتاج.

إن الملكية العامة أو الجماعية لوسائل الإنتاج التي تملكها الأسرة، لا تتلاءم مع الزيادة المرتفعة في المواليد أي النمو الديموغرافي، زيادة عدد أفراد العائلة العاملين في الميدان الزراعي يؤثر تأثيرا سلبيا على الإنتاجية الحدية للأرض، والذي ينص عليه القانون تناقص الغلة، مما يؤدي إلى تقسيم الميراث العائلي من وسائل الإنتاج ورأس المال الثابت.

- **المزارعة، المشاركة:** يرتكز أساسا على التزام شفوي بين مالك الأرض والمشترك بوسائل الإنتاج على أن يقدم الطرف الأول الأرض والطرف الثاني قوة العمل، إذ يخلو هذا النوع من العلاقات النقدية بين المشتركين، وعادة ما تظهر العلاقة النقدية في آخر مراحل دورة الإنتاج، بعد عملية التسويق ومن أهم خصائص هذا النوع، الإنتاج من أجل الاستهلاك الذاتي، وتوفير الحاجيات الغذائية ويأتي في الدرجة الثانية السوق من أجل تحديد الحد الأدنى من وسائل الإنتاج ويرجع هذا النوع أساسا إلى اتساع رقعة الأراضي، وعدم استطاعة المالكين استغلالها بالإضافة إلى عدم قدرة المالك إنتاج عدة منتجات، مما يضطر إلى التخصص في إنتاج واحد والتنازل عن الأراضي المتبقية، لمستغل آخر عن طريق المشاركة أو المزارعة.
- **الخماسة:** هو نوع من أنواع الاستغلال التقليدي، وتكون مشاركة صاحب وسائل الإنتاج في العملية الإنتاجية بعنصر عمل جديد مقابل خمس من الإنتاج، هذا الأخير الذي يوزع كما يلي: جزء للزرع، جزء للأرض، جزء للحيوانات، جزء للعتاد وجزء للعمل[1]، كما يوجد نوع آخر للاستغلال متمثل في عملية الكراء، والتي تتم بواسطة علاقة نقدية، إذ يتم تحديد المبلغ ومدة الكراء المتفق عليها من الطرفين مما يلزم المستأجر بدفع المبلغ المحدد، وفي الوقت المحدد سواء تمت عملية الاستغلال أم لا.

الجدول رقم (27) يبين هيكل الاستغلالات للقطاع الخاص التقليدي.

الوحدة: هكتار

نوع الاستغلال	المساحة	النسبة %
الاستغلال المباشر	2.191.176	78
الاستغلال العائلي المشاع	421.380	15
المزارعة	61.802	2.2
الخماسة	8.428	0.3
أنواع أخرى	126.414	4.5

المصدر: حسن بهلول، مرجع سابق، ص 33.

[1] حسن بهلول، مرجع سابق، ص: 29.

نلاحظ من خلال الجدول أن النمط المسيطر هو الاستغلال المباشر، ويمثل 78 % من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة وهذا ما أدى إلى ضعف المردودية والسبب في ذلك يعود إلى محدودية الأراضي الزراعية واستعمال الوسائل التقليدية في استغلال الأراضي دون إدخال عنصر المكننة، والغرض من الإنتاج هو الاستهلاك الذاتي وتوفير الحاجيات الخاصة من مواد زراعية. أما الأنواع الأخرى من الاستغلال والتي لا تمثل سوى 22 % من مجمل الأراضي، تقتصر على حوالي 07 % من المساحة الكلية للأراضي، والهدف من إنتاجها هو التبادل التجاري.

2. تركيبة القطاع الخاص:

يعتبر هذا القطاع من القطاعات الحساسة التي تساهم بقسط وافر من الإنتاج الزراعي، واستقرار الاقتصاد الوطني، ولا يمكن للقطاع العام وحده توفير الحاجيات الوطنية من مواد زراعية، لأن القطاع الخاص لا يمكن الاستغناء عنه باعتباره قطاع منتج، إلا أنه لم يعرف استقرارا منذ الاستقلال، نتيجة للسياسات المنتهجة من قبل الدولة.

الجدول رقم (28) يبين هيكل القطاع الخاص من 1951 إلى 1971

السنـــــة	1951				1971			
العينـــات	عدد المزارع	%	المساحة	%	عدد المزارع	%	المساحة	%
أقل من هكتار	105954	-	37.200	0.5	-	-	-	-
من 1 -10 هـ	332.529	52.7	1.341.200	18.2	425.270	72.1	1.318.125	22.5
من 10-50 هـ	167.170	26.5	3.185.800	43.3	147.043	25	2.967.545	50.8
من 50-100 هـ	16.580	0.2	1.096.100	14.9	-	-	-	-
أكثر من 100 هـ	8.499	01.3	1.688.800	23	16.530	2.9	1.552.490	26.6
المجمـــوع	630.732	100	7.349.100	100	586.841	100	5.838.160	100

Source: D.BADILO stratégies agro-alimentaires pour l'Algérie, perspective 2000, Edisud, Axi-en-provenance 1980, P4.

عرف القطاع الخاص تراجعا ملحوظا بعد الاستقلال ويعود ذلك إلى تحويل ما يقارب 2.5 مليون هكتار من الأراضي الخصبة إلى قطاع التسيير الذاتي.

إن هيكل القطاع الخاص في سنة 1951 كان يعكس طبيعة العلاقات الرأسمالية، السائدة آنذاك من خلال المزارع الشاسعة التي تزيد مساحتها عن 100 هكتار المخصصة لإنتاج الكروم والحبوب الموجهة للتصدير، وتمثل هذه المساحة نسبة 23 % من مجموع الأراضي الزراعية آنذاك، أما الأراضي التي لا تتعدى مساحتها الهكتار فهي تمثل 0.5 % من مجموع الأراضي، ويسودها الاستغلال المباشر، أما بخصوص التي تتراوح مساحتها بين 01 و10 هكتار فهي تستغل في شكل مشاع، وعائلي وتمثل 52.7 % ويوجه إنتاجها للاستهلاك الذاتي.

بعد الاستقلال تغير هيكل القطاع الخاص، وأصبح حوالي 72 % من مجموع المزارع ذات استغلال مباشر وعائلي مشاع، وإنتاجها يوجه إلى الاستهلاك الذاتي، ولا يدخل في إطار التبادلات التجارية، أما بخصوص المزارع المتبقية

الأخرى والتي تتراوح مساحتها من 10 إلى 50 هكتار، حيث أن القطاع الحديث يستغل الأراضي ذات المساحات الواسعة مما يتطلب منه إدخال المكننة واستعمال الوسائل والطرق العلمية الحديثة في عملية الإنتاج وإدخال المدخلات الأساسية في العملية الإنتاجية والإنتاج المسيطر في هذا القطاع هو الحبوب بأنواعها، والتي تشغل حوالي 75% من المساحة الإجمالية لهذه المزارع والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (29) يبين المساحات المزروعة.

السنـــــــة	المساحة الكلية	المساحة الزراعية	مساحة الحبوب	نسبة الحبوب
(1) 1971	4.958.390	3.132.152	2.689.600	85.8
(1) 1975	4.512.980	2.587.420	2.053.240	79.3
(1) 1981	4.421.200	2.252.360	1.574.530	69.6
(2) 1985	5.077.390	3.230.050	2.188.340	67.6
(2) 1987	5.258.080	2.889.300	1.749.580	62.1

المصدر: موسى رحماني، مرجع سابق، ص43.

المطلب الثالث: وضعية القطاع الزراعي الخاص[1].

يعتبر القطاع الخاص في ميدان الفلاحة من أهم القطاعات القانونية في هذا المجال فرغم كل الصعوبات والضغوطات التي واجهته، بقي يساهم بشكل كبير في الإنتاج الفلاحي وخاصة المواد الغذائية الأساسية. ولقد كان يسيطر على مساحة واسعة بأراضي في معظمها ليست خصبة "على مساحة قدرها 3.7 مليون هكتار، ونصيبه في الإنتاج الفلاحي قدر بـــ52% حبوب، 60% خضراوات، 63% فواكه، 80% تمور، 85% من إنتاج الحليب و 90% من إنتاج اللحوم".

ويتكون هذا القطاع من مجموعتين من الملاك الصغار، الملاك المتوسطين، يقدر عدد ملاك الفئة الأولى بـــ 500000 (فلاح) تستولي على أراضي العرش الأقل من 5 هكتار تقدر مساحتها الإجمالية بحوالي 1 مليون هكتار. هذه الفئة من الفلاحين لا تكتفي بالعمل في الأرض وإنما تؤجر قوة عملها بسبب عدم كفاية إنتاجهم لتلبية متطلبات العائلة وبالتالي يعملون في أماكن أخرى لأجل تلبية متطلباتهم المعيشية وتسديد نفقاتهم اليومية، أما الفئة الثانية فهي أقل عددا من الأولى، ولكنها أكثر ملكية من ناحية المساحة"، هذه الفئة من الفلاحين لا تكتفي بالعمل في الأرض وإنما تؤجر قوة عملها بسبب عدم كفاية إنتاجهم لتلبية متطلبات العائلة وبالتالي يعملون في أماكن أخرى لأجل تلبية متطلباتهم المعيشية و تسديد نفقاتهم اليومية، أما الفئة الثانية فهي أقل عددا من الأولى، ولكنها أكثر ملكية من ناحية المساحة "قدر عددهم بحوالي 135000 فلاح، تقدر ملكية كل واحد منهم من 10 إلى 50 هكتار، وتقدر ملكيتهم الإجمالية بحوالي 2.450000 هكتار، هذه الفئة تستعمل اليد العاملة المأجورة كما

---

[1] منصوري صمودي، **السوق الدولية للحبوب وتأثيرها على السياسات الزراعية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 1999، ص: 216-218.

تتبع أسلوب الري في جزء من أراضيها" لم يستفد من مساعدات إلى غاية 1980، وأن الفئة الثانية كانت تتلقى بعض المساعدات من الدولة، إلا أن في مجمله وبصفة عامة، فإنه تعرض إلى تهميش كبير، وهنا نذكر بأن هذا القطاع لم يستفد من التمويل سنتي 1974 و 1975، ومبلغ غير كاف سنة 1976، أما في سنة 1977 فقد استفاد من قروض تمويلية لأجل إعطائه دفعا جديدا، وخاصة بعد اتساع الفجوة بين الإنتاج وحاجيات السكان الغذائية "استفاد القطاع الخاص من قروض قدرت بـــ70 مليون د.ج أي ما يعادل 24 د.ج/هكتار، هذا في حالة إذا ما كان أخذنا الفئة الثانية".

وعموما نجد الاستثمارات الزراعية خلال الفترة 1968–1978 تقدر بحوالي 9 % من إجمالي الاستثمارات المختلفة وكذلك المشاريع الاستثمارية وكذلك ضعف استهلاك القروض في القطاع العام الزراعي وضعف كذلك المشاريع الاستثمارية بحيث كان نصيب القطاع العام يقدر بحوالي 18.659 مليون دينار خلال سنة 1985، بينما القطاع الخاص قدر بحوالي 1.325 مليون دينار، وهذا وفق إجمالي الاستثمار في القطاع الزراعي المقدر بحوالي 20 مليون دينار، بينما نجد نسبة القطاع الخاص عند تطبيق الإصلاحات وصل إلى حوالي 8.389 مليون دينار جزائري في سنة 1989 من إجمالي الاستثمارات الزراعية المقدرة بـــ37 مليون دينار جزائري[1].

المطلب الرابع: تمويل القطاع الخاص.

عرف القطاع الخاص تهميشا شبه كلي في مخططات التنمية نظرا للنظام السياسي المطبق وخاصة في المجال التمويلي.

- **تمويل الاستغلال:** يتطلب الشروط التالية:

– **الضمان:** يجب على الفلاح الذي يرغب في الحصول على قرض موسمي تقديم ضمان يتمثل في رهن عقد ملكية الأرض، أو كفالة من طرف فلاح آخر يستوفي الشروط.

– **القدرة على السداد:** يرى البنك في منح القروض قدرة المقرض على سداد الدين وفوائده عند الاستحقاق.

– **الربحية:** يسعى البنك من عملية الإقراض تحقيق الربح بمعدلات الفائدة التي حدد منذ 1971 بـــ 4 %.

إن هذه الشروط وعوامل أخرى سياسية جعلت القطاع الخاص لا يستفيد خلال هذه الفترة إلا على قروض محدودة لعدد من الفلاحين لا يمثل سوى 9.5 % من مجموعهم، وهذا كان مقصودا بهدف استدراجهم في تعاونيات الثورة الزراعية والجدول الموالي يبين مبالغ القروض الممنوحة للفلاحين الخواص خلال الفترة (70–75).

الجدول رقم (30) يبين تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الخاص في خلال الفترة (70–75)

الوحدة: مليون دج

ألف شخص:

الموسم	70	71	72	73	74	75
مبلغ القروض	60.7	30	58.1	44.6	2.2	2.8
عدد المستفدين	60	44	85	66	-	-

المصدر: رابح الزبيري، مرجع سابق، ص: 73.

[1] ***Banque d'Algérie. Rapport annuel. 98. P.50.***

من الجدول نلاحظ أن نصيب القطاع الخاص من قروض الاستغلال ضئيلة جدا حيث لا تتجاوز 5% مما تحصل عليه القطاع الاشتراكي في نفس الفترة، وتراجع مبالغ القروض بسبب تعقد شروط وإجراءات الحصول على القروض، وكذلك كون هذه القروض تقدم عينا في شكل بذور، أو أسمدة، أو في شكل خدمات (حرث، حصاد) وكذا اهتمام الدولة بقطاع الثورة الزراعية الناشئ.

أما بعد الإصلاح 1978 الذي تم فيه تقييم مسار التنمية أظهر بأنه يجب الاهتمام بالقطاع الخاص حتى يلعب دوره في تنمية القطاع الزراعي، وذلك بتسهيل شروط منح القروض، بتخفيف الشروط وتبسيط الإجراءات حتى يتمكن الفلاحون من الحصول على القروض، أدى بهم إلى إقبال عليها وهذا ما يظهره الجدول الموالي.

الجدول رقم (31) يوضح تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الخاص خلال الفترة (1979-1982).

الوحدة: مليون د.ج

الموسم	79/78	80/79	81/80	82/81
عدد المستفيدين	58.862	15.327	12.322	10.025
القروض الممنوحة	190.2	131	145	138
القروض المنفذة	100.5	59	64.8	68.1
معدل التنفيذ	53	45	46	49
القروض المسددة	60.4	24.4	22.1	25.3
معدل التسديد	60	41	34	37

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية تمويل القطاع الفلاحي الخاص.

ONS Statistiques (évolution de l'agricultuer) N°a2/1,1984,p60.

نلاحظ ارتفاع عدد المستفيدين من مبالغ القروض في سنة 78-79 نظرا لإجراءات الجديدة في تسهيل منح القروض التي تضمنها إصلاح 1978، إلا أن هذه المبالغ انخفضت في المواسم الموالية خاصة في سنة 82/81 التي وصل فيها عدد المستفيدين إلى 10025 مستفيدا وذلك نظرا للجفاف في هذه الفترة، وترقب ظهور المؤسسة المختصة في تمويل فلاحة (التي أوصلت بها اللجنة المركزية للحزب في ماي 1980)، كما يرجع كذلك إلى ضعف نسبة استعمال القروض ممنوحة وضعف نسبة تسديد القروض المستعملة وصعوبة الحصول على مستلزمات الإنتاج من أجهزة التمويل في الوقت المناسب، كما نجد أن القروض تتوقف على الزراعة الموسمية خاصة زراعة الحبوب الزراعية. وكما نجد كذلك عدم وجود الشفافية في ميدان القروض الممنوحة، وكذلك عدم ودود الإرشاد الفلاحي في ميدان الاستثمار قبل الإصلاحات.

- **تمويل الاستثمارات في القطاع الخاص**[1]: يتم منح قروض الاستثمار بنفس الشروط التي يتم فيها منح قروض الاستغلال مع شروط إضافية تتمثل في:

[1] منصوري صمودي، **السوق الدولية للحبوب وتأثيرها على السياسات الزراعية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 1999، ص:220

* حيازة أرض فلاحة لا تقل مساحتها عن 50 هكتار للاستفادة من قرض لشراء جرار.
* استشارة مواقفة تقني زراعي للاستفادة من قرض لغرس الأشجار المثمرة.
* تقديم كشف التكاليف التقديرية مصادق من طرف مصالح الري للاستفادة من قروض لحفر الآبار وتجهيزها.
* التزام المقترض بتقديم فواتير مشترياته إلى البنك الذي يقوم بتحول المبلغ إلى الجهات المعنية.

أما المراحل التي تمر بها قروض الاستثمار من مرحلة طلب القرض إلى صدور قرار التمويل وإشعار الفلاح به نوضحها المخطط الآتي:

المخطط رقم (06) يبين مراحل طلب تمويل الاستثمار في القطاع الخاص.

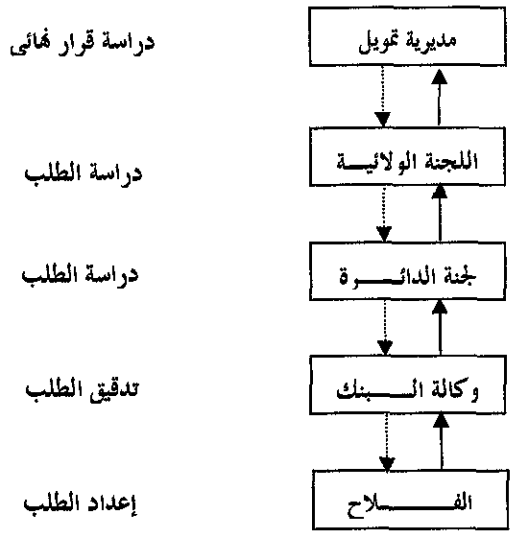

المصدر: رابح الزبيري، مرجع سابق، ص: 83.

من المخطط نلاحظ أن طلب تمويل الاستمارة يمر بعدة أطراف وإجراءات مما يكون سبب في تأخير انطلاق وإنجاز المشاريع الاستثمارية، كما أن تقديم القروض لا يكون نقدا وإنما يقدم إلى الجهاز القائم على تنفيذ الاستثمار، مما أبعد الفلاحين على الإقبال على طلبهم للقروض.

وخلاصة القول بالنسبة لسياسة تمويل القطاع الخاص في هذه الفترة هو ضعف وتذبذب حجم القروض الممنوحة مقارنة مع حجم القروض الممنوحة للقطاع الاشتراكي، وهذا للتوجه السياسي خلال هذه الفترة، وإستراتيجية التنمية المخططة التي لم تعط الاهتمام اللازم بالقطاع الزراعي حيث أن حصة الاستثمارات الفلاحية خلال الفترة 68-78 هي 9 % من إجمالي الاستثمارات، وضعف الجهاز التمويلي للقطاع، والشروط التعسفية والمجحفة المرافقة في الكثير من الأحيان للقروض الممنوحة وكذلك ضعف استهلاك القروض ووسائل التحقيق.

المطلب الخامس: مشاكل القطاع الخاص[1].

المشاكل التي واجهت القطاع الخاص في عهد الاستعمار، هي عملية سلب الأراضي الخصبة ونفيهم إلى الأراضي القاحلة والصعبة الاستغلال، أما بعد الاستقلال واجه هذه الأخير عملية تأميم الأراضي التي كان يستغلها القطاع الكولونيالي، إضافة إلى قانون الثورة الزراعية الذي أمم مساحات من الأراضي التابعة للقطاع الخاص مما قضى على طموحاته، ومقابل نجد القطاع العام الذي يتربع على مساحات شاسعة تمتاز بالخصوبة، إلا أنها لم ترق إلى الهدف المنشود لانعدام روح المبادرة، ويرجع سبب ذلك إلى الفلاح، هذه الأخير أصبح عامل أجير يتقاضى مرتبه في آخر كل شهر، دون مراعاة الخسارة أو الربح الذي تحققه المزرعة، والسبب في ذلك هو التدعيم الحكومي، لهذه المزارع مما أرهق كاهل الدولة.

أما المزارع الصغيرة التابعة للقطاع الخاص، فبقيت على حالها دون تجديد في علاقتها الإنتاجية، بحيث يتمثل هدفها في توفير الحاجات الاستهلاكية الذاتية للعائلة، دون الدخول في إطارات المبادلة التجارية، أي دورة الإنتاج البسيطة وهذا ما جعل القطاع يعاني من عدة مشاكل منها:

- **تعقد الجهاز المالي والتمويلي للقطاع الخاص:** يعد الجهاز التمويلي للقطاع الخاص كوسيلة بيد الدولة لمراقبة وكبح تطوره على حساب القطاع العام، فرضت عليه شروط مجحفة من طرف هذه المؤسسات المالية، إن عملية منح القروض تخضع إلى تقديم الملف على مستوى الدائرة ثم الولاية، ثم على مستوى الشركة الجزائرية للاحتياط، مما يستغرق وقتا طويلا، ومدة زمنية تفوق أحيانا السنة، هذا ما يؤثر سلبا على النشاط الزراعي.

إذا نظرنا لدور البيروقراطية التي تتولى دراسة طلبات القروض المقدمة من طرف الفلاحين الخواص تشكل عائقا كبيرا للقطاع الخاص الذي يهدف أصلا إلى عمليات الاستثمار في وسائل الإنتاج المتمثلة في الجرارات والحاصدات التي تكاليفها مرتفعة بالإضافة إلى فقدانها في السوق الوطني مما يحتم عليه شرائها من الخارج .

ونظرا لعجز القطاع الخاص في تسديد الديون المترتبة عن القروض المستهلكة في القطاع الزراعي التابعة له، قررت الدولة تجميد منح القروض لهذا القطاع ابتداء من سنة 1972 وامتدت هذه الفترة إلى غاية 1986، حينها تم تجديد القروض الفلاحية و هذا في إطار التعاون بين وزارتي الفلاحة والمالية، إلا أن هذه القروض بقيت عاجزة عن تحقيق حاجيات هذا القطاع من موارد مالية، كما أسندت عملية منح القروض إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- **الشروط المجحفة للقرض:** الأسباب الرئيسية التي أدت إلى وضع شروط تعجيزية للقرض هي عجز القطاع الخاص عن تسديد الديون في أوقاتها المحددة، بحيث قامت كتابة الدولة للتخطيط بتحقيق حول منح القروض للخواص، ومن خلالها تبين أن 31 % من المبلغ الإجمالي للقروض التي تم تسديدها فقط للفترة الممتدة بين 1967 إلى 1972[2]. ونتيجة لهذه الأسباب، قررت الجهات الوصية بتجميد القروض الفلاحية الموجهة للقطاع الخاص مما

---

[1] قرين بوزيد، **دراسة حول الفلاحة الجزائرية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2001، ص:62-70

[2] *H.Toulait, L'agriculture Algérienne, Les causes de l'échec, O.P.U, 1989. P 424.*

وهذا قصد مراقبة تغيرات الأسعار والتحكم فيها، إضافة إلى المنتجات الزراعية.إن اختلاف وتعدد الهياكل الإدارية لهذا الجهاز وكذا سياسة تحديد الأسعار الزراعية، نتج عنها اختلالات هيكلية تهضم إرادة الفلاح، إضافة إلى ذلك الموقع الجغرافي للأراضي التي يستغلها الخواص المنحصرة في المناطق الجبلية وعدم تجانسها مما صعب التحكم في عملية التوزيع والتسويق.

- **ضعف المكننة في القطاع الخاص:** استغلال الأرض بوسائل بدائية وتقليدية يؤثر تأثيرا سلبيا على المردودية وبالتالي على الإنتاج وأيام العمل اللازمة للإنتاج، فإتباع الدورة التقليدية في الزراعة التي ترتكز على أساس زراعة الحبوب، بحيث مدة العمل لا تتجاوز 100 يوم في السنة، إلا أن القطاع المسير ذاتيا تصل مدة العمل فيه إلى 250 يوم في السنة أي ما يعادل 70 % من أيام السنة، ويرجع ذلك إلى نوع المنتوج والتقنيات الحديثة والطرق العلمية المتبعة في الميدان الإنتاجي.

الجدول رقم (33) يبين مدة العمل السنوية للقطاع الخاص من خلال الملكيات.

الملكيات	المدة			المجموع
	أقل من شهر	من 1-3 أشهر	أكثر من 3 أشهر	
	عدد المزارع			
أقل من 5 هكتارات	10.330	1.640	1.130	13.100
من 5-20 هكتار	21.895	7.890	4.550	34.335
أكثر من 20 هكتار	17.175	7.215	3.630	28.120
المجموع	49.400	16.845	9.310	75.555
النسبة	65.4	22.3	12.3	100

المصدر: حسن بهلول ، مرجع سابق ، ص 155.

إن كمية العمل المبذولة في القطاع الخاص خلال أيام السنة، تعد ضئيلة جدا مقارنة بالقطاعات الفلاحية في البلدان المتطورة والتي تكون فيها أوقات العمل المبذولة كبيرة، ويرجع سبب ذلك إلى نوع الاستغلال إضافة عامل المناخ، والموقع الجغرافي للأراضي المزروعة، وحجمها من حيث المساحة الكلية للمزرعة، حيث كلما كبرت المساحة إلا وتطلبت يد عاملة فنية إضافية.

إنما نلاحظه من خلال الجدول السابق الذكر أن نسبة 65.4 % من مجموع المزارع يقل وقت العمل فيها عن الشهر ونسبة 22.3 % من المزارع التي مدة العمل فيها تتراوح من شهر إلى 3 أشهر ونسبة 12.3 % من المزارع مدة العمل فيها أكثر من 90 يوما خلال السنة، هذا ما يفسر في هذه الأخيرة استعمال الوسائل الحديثة وإتباع الطرق العلمية مما يعطي إنتاجا وافرا، الأمر الذي نجده في القطاع الخاص الحديث[1].

[1] حسن بهلول، مرجع سابق، ص: 156.

المبحث الرابع:تقييم السياسات الزراعية قبل الإصلاحات الاقتصادية.

تمثل الزراعة القطاع الأساسي للاقتصاد الوطني الذي يجب أن تتمحور حوله كل السياسات والنشاطات الإنتاجية في مجالات الإنتاج والتنمية الزراعية والتنمية الصناعية الزراعية (الصناعات الغذائية).

ويتمثل الهدف الأساسي الأول لأي إستراتيجية زراعية وغذائية في تحقق الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحة من طبيعية وبشرية ورأسمالية، ونجاح معظم السياسات المطبقة على القطاع الزراعي يتجلى في أن الجزائر قد أخذت على عاتقها مراجعة هذه السياسات ووسائل تنفيذها والظروف المحيطة بها ميدانياً على كل مستويات القطاعات الاقتصادية.

المطلب الأول: السياسة الزراعية من خلال المخططات.

وتميزت هذه المرحلة بإتباع الدولة أسلوب المخططات في عملية التنمية، وسنحاول هنا استعراض الفلاحة من خلال المخططات.

1. المخطط الثلاثي.

خلال المخطط الثلاثي 1967-1969[1] لعب القطاع الخاص دورا كبيرا في إنتاج المواد الغذائية خلال هذا المخطط مقارنة بالدور الذي لعبه القطاع العام، ويعود ذلك أساسا لتوجه الدولة نحو سياسة التصنيع حيث يأتي هذا الأخير في المرتبة الأولى من حيث اهتمام الدولة، وذلك محاولة منها لوضع قواعد صناعية تسمح بخدمة الزراعة والسير نحو التطور، إلا أن هذا الاهتمام بالصناعة أدى إلى إهمال قطاع مهم في الاقتصاد ألا وهو القطاع الفلاحي، ونشير هنا بأن نصيب هذا الأخير من النفقات العمومية قدر ب 20.5 % وهي نسبة لا تسمح بالنهوض بالقطاع الفلاحي.

يتميز المخطط الثلاثي (67 – 69) في المجال الزراعي بمحاولة إعادة تنظيم القطاع الاشتراكي المسير ذاتيا وفي برنامج التنمية، نقطة هامة تجلب النظر وهي عملية التكوين المهني الذي وجدت فيه الجزائر نفسها في حالة حد خطيرة بعد الاستقلال بحيث أن جل اليد العاملة التقنية كانت أغلبها من المعمرين هجرة البلاد عشية الاستقلال، الأمر الذي شكل عجزا فيما يخص التقنيين والمسيرين للقطاع الزراعي، بحيث كانت الاحتياجات المتوسطة للإطارات الزراعية كما قيمها الأستاذ "حميد تبار" كانت كالتالي:

- العمال المتخصصين 50000.
- العمال المؤهلين ورؤساء الثقافة 15000.
- التقنيون من 10 إلى 12000.
- المهندسون 3850.

إن السياسة الجزائرية فيما يخص تكوين الإطارات الزراعية لم تتضح إلا منذ 1967 في ذلك اتخذت قرار توسيع طاقة تكوين التقنيين الزراعيين، إذ تركزت الاستثمارات في المجالات الصناعية الأكثر أهمية، كصناعة الحديد والصلب والبتروكيماوية والصناعات الميكانيكية والكهربائية وذلك من أجل تحقيق بداية النمو الصناعي في البلاد.

---

[1] Abdelhamid Brahimi : L'économie algérienne. OPU. 1991. P.232.

وعليه يمكن القول أن هذا المخطط، لم يكن مخططا اقتصاديا بقدر ما هو برنامجا استثماريا لكونه لم يأخذ بعين الاعتبار مشكلة التوازن الاقتصادي الإجمالي ومسألة التناسق بين الفروع الاقتصادية والأنشطة في كل فروع وقد كان توزيع الاستثمارات المخططة للقطاع الزراعي في هذا المخطط حسب الجدول التالي.

جدول رقم (34) يبين نصيب القطاع الزراعي من الاستثمارات المخططة.

الوحدة: مليون دج

البيـــــــــــــــان	الاستثمارات المخططـــــــــــة
المخطط الوطني	11081
القطاع الزراعي	1809
القطاع الزراعي %	16.9

المصدر: – محمد حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.ص190.

–أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991

من هذا الجدول تضح ضعف حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي خاصة و أن هذا الحجم لم ينفذ بكامله في الخطة الثلاثية، حيث تم إنفاق 1600 مليون دج من أصل 1809 مليون دج أي بنسبة 88 %.

2. المخططات الرباعية.

لقد مرت الجزائر بمرحلة حاسمة خلال السبعينات، هذه المرحلة عرفت عدة إجراءات قانونية وتشريعية، لخدمة الاقتصاد الوطني وتخليصه من التبعية الخارجية، كما تميزت هذه المرحلة بتطبيق المخطط الرباعي الأول والثاني.

أ. المخطط الرباعي الأول 1970-1973

يعتبر المخطط الرباعي الأول الخطة الأولى للتنمية في الجزائر وكانت الأهداف الأساسية لهذه الخطة على مختلف المستويات الاقتصادية، وإقامة علاقات إنتاج جديدة، مع تحقيق الترابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة للجماهير الكادحة.

لقد تميز هذا المخطط بعدة تحولات ومن أهمها ما يلي[1]:

- اعتماد أسلوب اللامركزي في تنفيذ المخطط بإسناد المسؤوليات إلى الهيئات المحلية (البلديات والولايات).
- تأميم قطاع المحروقات سنة 1971 وما نتج عن ذلك من مشاكل اقتصادية، بسبب انخفاض الإنتاج البترولي من 49 مليون طن، ودفع تعويضات باهظة للشركات الأجنبية التي مسها التأميم.
- الشروع في تطبيق قانون الثورة الزراعية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات سنة 1971.

إن تطبيق قانون الثورة الزراعية كان عبر عدة مراحل مما تطلب من الدولة تخصيص أموال باهضة لإنشاء هذا الرباعي الأول، بينما ارتفع هذا المبلغ إلى 34 مليار دينار سنة 1973 نتيجة للتضخم ارتفاع الأسعار. إن نصيب

---

[1] أنظر: – منصوري صمودي، **السوق الدولية للحبوب وتأثيرها على السياسات الزراعية**، مرجع سابق، ص:

– محمد حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.ص: 245-250.

الفلاحة من مجمل هذه الاستثمارات كان ضعيفا مقارنة بالقطاعات الأخرى، بحيث قدرت بـــ 4.49 مليار بما في ذلك قطاع الري والصيد البحري بينما قدرت الاستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة والمحروقات، 12.40 دينار ومن ذلك نستنتج الضعف الكبير من حيث الاستثمارات المخصصة للفلاحة.

وكان هدف المخطط الرباعي الأول 1970-1973 رفع الإنتاج الوطني بنسبة 9 % إذ قدر حجم الاستثمارات بـــ (27.8 مليار دج) يقدر نصيب القطاع الفلاحي منها بـــ 12% هذه النسبة تدل على أن الاعتمادات المخصصة للقطاع الفلاحي انخفضت مقارنة مع المخطط الثلاثي، وبالتالي تهميش هذا القطاع مما أدى به إلى الإفلاس، فالتوجه نحو القطاع الصناعي أثر سلبا على القطاع الفلاحي سواء من ناحية التموين والتكوين أو التمويل، ولقد حددت الاستثمارات المخططة خلال هذه الفترة (الاعتمادات المالية المخططة من قبل الدولة) بمبلغ 4 ملايير من الدينارات الجزائرية بما في ذلك الاستثمارات المخصصة لقطاع الري، الذي انفصل من وزارة الفلاحة في جويلية سنة 1970، وأصبح تابعا لكتابة الدولة للري.

الأهداف التي كان يسعى لتحقيقها هذا المخطط ما يلي:

- تحسين الشغل والمداخيل في الأرياف.
- تشجيع إنتاج البقوليات والحبوب.
- تنمية النشاطات الصناعية.
- تلبية الاحتياجات الغذائية للوطن.
- المحافظة على وضعية المنتوجات الزراعية في الأسواق الخارجية.
- التحكم في الإنتاج وتكوين رأس المال.

وقد ارتفعت القروض المخصصة للقطاع الزراعي (دون قطاع الري) خلال هذا المخطط حوالي 3 ملايير دج أي بنسبة 11 % من المبلغ الإجمالي للقروض، أما الهدف الأساسي لهذا المخطط هو:

- تأمين العمل الدائم لمجموع قوة العمل خلال فترة (70 – 80) بالإضافة إلى تحقيق معدل متوسط قدره 90%.
- ويشير الجدول التالي إلى نصيب القطاع الفلاحي من الاستثمار المخططة خلال المخطط المذكور.

جدول رقم (35) يوضح نصيب القطاع الفلاحي من الاستثمار المخططة.

البيـــــــــــــان	الاستثمارات المخططـــــــــــــة
المخطط الوطني 2	27700
القطاع الزراعي	4000
القطاع الزراعي	% 14

المصدر: – محمد حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.ص251.

–أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1991

ب. المخطط الرباعي الثاني: 1974-1977

لقد تميز هذا المخطط عن المخططات السابقة بتطور حجم الاستثمارات بـــ 110.22 مليار دينار في بداية المخطط، لتصل إلى 12.02 مليار في سنة 1977[1].لقد حدد نصيب الفلاحة بما في ذلك قطاع الري والصيد البحري، من مجمل الاستثمارات بحوالي 16.72 مليار دينار أما المبلغ المخصص للفلاحة فقط فقد قدر بـــ 12 مليار، بينما خصصت للقطاع الصناعي والمحروقات مبالغ هائلة من مجمل الاستثمارات الوطنية، وقدر نصيب هذا القطاع بحوالي 48 مليار دينار، وهو أكبر مبلغ مالي ضمن الاستثمارات المخصصة ضمن المخطط الرباعي الثاني، وهذا مقارنة بنصيب القطاعات الأخرى من الاستثمارات الوطنية وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الاهتمام الكبير الذي أولته الحكومة لهذا القطاع في إطار السياسة الصناعية المنتهجة كأسلوب تنموي في الجزائر، بينما بقيت القطاعات الأخرى كقطاعات ثانوية في الاقتصاد الوطني.

إن من أهم الأهداف التي كان يسعى لتحقيقها هذا المخطط ما يلي[2]:

- رفع الإنتاج الضروري لتلبية الحاجيات الوطنية، تشجيع زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية كالحبوب والخضر والبقول الجافة بالإضافة إلى تكثيف تربية الأبقار (حليب، لحم).
- وضع برنامج خاص سنة 1975 الغرض منه استصلاح مناطق السهوب، وإقامة السد الأخضر لمنع زحف الرمال الصحراوية نحو الأراضي الزراعية بالسهول.
- تشجيع قطاع المحروقات باعتباره موردا أساسيا لتمويل الاستثمارات الوطنية.

وبينما نجد أن هدف المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 رفع إنتاج القطاع الفلاحي وذلك لتغطية الطلب المتزايد للسكان وتحسين معيشتهم، عن طريق رفع القدرة الشرائية، كما بقي الاهتمام أكثر بالصناعة من أجل دمجها في الاقتصاد الوطني، أي أن الاتجاه بقي على حاله مما زاد في تأزم القطاع الفلاحي وعدم توصله إلى تلبية حاجيات السكان المتزايدة من المواد الغذائية، ويمكن القول في هذا الإطار بأن القطاع الفلاحي لم تعط له المكانة الاقتصادية اللازمة له طول هذه الفترة فكما ذكرنا فإن نصيبه من النفقات العمومية بات في انخفاض مستمر حتى بلغ خلال المخطط الرباعي الثاني 7.5 % من إجمالي النفقات.

بينما يهدف المخطط الرباعي الثاني إلى دفع الإنتاج الضروري لتغطية متطلبات السكان وتوفير حاجياتهم المتزايدة والعمل على رفع الإنتاج مقاسا بالتطور في القيم المضافة لمختلف قطاعات الاقتصاد الأخرى، وتصل إلى معدل تطور مرتفع يقدر بـــ 10%، أما فيما يخص تطور الإنتاج الزراعي والغذائي، فإن سياسة الإنتاج الزراعي أثناء هذا المخطط، هدفت إلى تنظيم وبذل الجهود للتطبيق الجيد لبرامج التوسيع المقررة للمنتجات الخمسة الأساسية[3]:

---

[1] *MOHAMED Tayeb Nadir, **L'agriculture dans la planification en Algérie de (1967-1977)** OPU1982, Op.cit, P 111.*

[2] محمد حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.ص194-206.

[3] محمد حسن بهلول، **نفس المرجع السابق.**

- هدف رفع إنتاج الحبوب دعم الارتفاع الكبير والسريع للحاجيات، والمبنية على:

- تحسين كبير للعوائد من الاستغلالات المسيرة ذاتيا الخاصة بالحبوب.

- مستوى الإنتاج الحالي يتراوح بين متوسط 20 مليون قنطار والمستوى المراعى للأجل المتوسط يجب أن يصل إلى 24 مليون قنطار.

- دور المؤسسات مسيرة ذاتيا محددة ضمن هذا التطور، بحيث يجب تحسين إنتاج. هذه المؤسسات بأكثر من 50 % لتحقيق الهدف المقرر لتطور العوائد للهكتار من هذا القطاع.

- يجب تطور إنتاج البقوليات، لتغطية الحاجيات الإجمالية والمنتجات الأساسية، وهدف التطور حدد بـــ 60 %.
- التطور لرفع إنتاج الخضر الجافة هو 80 % الذي يجب أن يلبي الطلب.
- تكثيف تربية الأبقار في القطاع المسير ذاتيا والتي تعتبر عنصر هام في رفع الإنتاج.
- التكثيف المعتبر للتربية الصناعية للدواجن وذلك تغطية الطلب على اللحوم. والأهداف المقدرة لتحسين إنتاج الصناعة الغذائية بمعدل متوسط سنوي يقدر بـــ 10 % و يجب أن تتحقق أولا في تحويلات الحبوب وإنتاج الزيوت، بحيث إنتاج الزيوت يجب أن يتطور بـــ 35 % لطول فترة المخطط و بمتوسط سنوي يقدر بـــ 12 %.
- فيما يخص توسيع سلع الاستهلاك الصناعية فإن الأهداف تتلخص في رفع معدل التطور بـــ 14 % لتغطية إجمالي تطور الحاجيات الاستهلاكية وهذا يمثل في توسيع حجم المنتجات النهائية وذلك بتنمية مجموع فروع الإنتاج يجب تحقيقها، لقد تميز هذا المخطط عن المخططات السابقة بتطور حجم الاستثمارات بـــ 110.22 مليار دينار في بداية المخطط، لتصل إلى 12.02 مليار في سنة 1977[1].
- لقد حدد نصيب الفلاحة بما في ذلك قطاع الري والصيد البحري، من مجمل الاستثمارات بحوالي 16.72 مليار دينار أما المبلغ المخصص للفلاحة فقط فقد قدر بـــ 12 مليار، بينما خصصت للقطاع الصناعي والمحروقات مبالغ هائلة من مجمل الاستثمارات الوطنية، وقدر نصيب هذا القطاع بحوالي 48 مليار دينار، وهو أكبر مبلغ مالي ضمن الاستثمارات المخصصة ضمن المخطط ، وهذا مقارنة بنصيب القطاعات الأخرى من الاستثمارات الوطنية وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الاهتمام الكبير الذي أولته الحكومة لهذا القطاع في إطار السياسة الصناعية المنتهجة كأسلوب تنموي في الجزائر، بينما بقيت القطاعات الأخرى كقطاعات ثانوية في الاقتصاد الوطني.

إن ما يمكن استخلاصه من خلال مجمل الاستثمارات المخصصة ضمن المخطط الرباعي (الأول و الثاني)، هو تدني نصيب الاستثمارات الفلاحية مقارنة بالقطاعات الأخرى، وهذا ما سوف نوضحه من خلال الجدول التالي الذي يبين لنا نسبة الاستثمارات في كل قطاع اقتصادي.

---

[1] *MOHAMED Tayeb Nadir,* ***L'agriculture dans la planification en Algérie de (1967-1977)*** *OPU1982, Op.cit, P 111.*

الجدول رقم (36) يبين نسبة الاستثمارات حسب قطاعات الاقتصاد الوطني

القطاعات	المخطط الوطني الثلاثي (1967-1969)		المخطط الرباعي (1970-1973)		المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)	
	التقديرات	التحديدات	التقديرات	التحديدات	التقديرات	التحديدات
الفلاحة و الري و الصيد البحري	18	10	18	14	15	10
الفلاحة	14	7	10	8	11	5
الصناعة و المحروقات	60	71	44	53	44	53
قطاع المحروقات	25	24	16	23	18	20
التكوين و الشؤون الاجتماعية	17	17	31	25	29	27
قطاعات أخرى	5	2	7	8	12	10
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

***Source** : MOHAMED Tayeb Nadir, L'agriculture **dans la planification en Algérie de (1967-1977)**, P 111.*

أما فيما يخص قيم هذه الاستثمارات وكيفية توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية، هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (37) يبين بنية الاستثمارات المقدرة والمحددة لأهم القطاعات الاقتصادية.

القطاعات	المخطط الوطني الثلاثي		المخطط الرباعي		المخطط الرباعي الثاني	
	التقديرات	التحديدات	التقديرات	التحديدات	التقديرات	التحديدات
الفلاحة والري والصيد البحري	1.62	1.87	4.94	9.49	16.72	31.60
الفلاحة	1.26	1.35	2.92	5.63	12	16.75
الصناعة و المحروقات	5.40	14	12.40	36.50	48	166.71
قطاع المحروقات	2.27	4.65	4.75	16	19.50	63.55
التكوين والشؤون الاجتماعية	1.58	3.34	8.54	17.29	32.27	83.30
قطاعات أخرى	0.41	0.37	1.87	5.28	13.23	32.69
المجموع	**9.06**	**19.58**	**27.75**	**68.56**	**110.22**	**314.30**

Source : MPAT : Bélan économique et social, Mai 1980.

ج. التوجيهات الأساسية للميثاق الوطني 1976[1]:

باعتبار أن التنمية الزراعية إحدى المهام الرئيسية التي تحظى بالأولوية، فإن المهمة المنوطة بالقطاع الزراعي ترمي قبل كل شيء إلى تأمين الاكتفاء الذاتي للبلاد بالنسبة للمنتوجات الزراعية، وتعتمد طبقا لما نص عليه الميثاق الوطني في باب المحاور الكبرى لبناء الاشتراكية على تطبيق التدابير التالية[2]:

---

[1] توجيهات الميثاق الوطني . سنة 1976.

أنظر: – توجيهات الميثاق الوطني . سنة 1976 [2]

● تحديد الهياكل التنظيمية والتنسيق فيما بينها حتى تمنح وضعية مجموع القطاع الزراعي الاشتراكي، ويتم التوصل إلى نمط منسجم لتسيير هذا القطاع بحيث أن تحقيق الانسجام بين الأنماط التنظيمية القطاع الزراعي الاشتراكي تسمح بتكييف هياكل التسيير لإنتاج المحاصيل الزراعية، ومميزات الأرض المستثمرة والخصائص الاجتماعية والنفسية للفلاحين الجزائريين، وكذلك مع المتطلبات التي يستلزمها الاعتماد على التقنيات العصرية للاستثمار والبحث عن الفعالية، كما أن المشكل الذي يتطلب اهتماما مستمرا هو الذي يتعلق بتزويد القطاع الاشتراكي الزراعي بهياكل ملائمة تسمح للفلاحة بمضاعفة إنتاجها وتحسينه ولأداء ذلك لابد:

- إلغاء الفروق الموجودة بين الفلاحين، وتحقيق القواعد التي تنظم دور مختلف الإدارات فيما يخص المستثمرات واستقلالية هذه المستثمرات فيما تتخذه من تدابير بشأن تسيير أنشطتها.

- إعادة هيكلة النظام العقاري لمختلف المزارع، حتى يبلغ حجمها أقصى ما تتطلبه طبيعة المزروعات، وخصائص التربة، مما يسمح بإعادة توازن إمكانيات الوحدات.

● إدراج القطاع الخاص في عملية التحديث والتنمية العامة للفلاحة باعتبار أن القطاع الزراعي الخاص يضم عددا واسعا من الفلاحين، لذلك ينبغي الاستفادة أكثر من الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز الاستثمارات الزراعية، كذلك من القروض المخصصة للمواسم الفلاحية ومن تحسين قيمة المحاصيل الزراعية.

● تحديث الوسائل والزراعات بالاعتماد على أكثر التقنيات تقدما وذلك لضمان ترقية و توسيع الفلاحة، لذلك يجب أن تولى السياسة الزراعية أهمية خاصة:

- بحيث يعتبر استعمال أكثر الآلات تقدما وفعالية لإنجاز الأعمال الزراعية، عاملا أساسيا في رفع إنتاجية عمال الأرض، واستثمار مساحات جديدة من الأراضي.

- كذلك بإمكان التربة أن تصبح غنية، باستعمال المواد الكيماوية وضمان تغذية المحاصيل وحماية النباتات.

● تحويل الزراعات القديمة وإدخال أنواع أخرى جديدة لتلبية حاجيات البلاد فيما يتعلق بالاستهلاك فحسب بل حتى فيما يتعلق أيضا بالمواد الأولية الضرورية بالنسبة لمختلف الأنشطة الصناعية، بحيث لابد أن يأخذ بعين الاعتبار تحسين مستوى معيشة الطبقات الشعبية، إذ تتميز بتطور زراعي نوعي في العادات الغذائية بحيث أن بعض المنتوجات مثل اللحوم والفواكه والحليب ومشتقاته لا يجوز أن تظل علامة على الاستهلاك الكمالي بل يجب أن تدخل ضمن الاستهلاك الأساسي.

● كما ينبغي أن تكون المنتوجات الغذائية متوفرة بأسعار تكون في متناول الجميع، وفي نفس الوقت تسمح بتحقيق ربح معقول للفلاح، وأن تأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى أشكال الفلاحة الصناعية وتحديد المحاور المختلفة التي يجب أن يسير عليها تنويع الفلاحة، وفي هذا النطاق يجب أن تتخذ الإجراءات الملائمة للوصول إلى ما يلي:

1991 - أحمد هني،اقتصاد الجزائر المستقلة،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر

- MOHAMED Tayeb Nadir, L'agriculture dans la planification en Algérie de (1967-1977) OPU1982, Op.cit, P 111.

- تكثيف زراعة الحبوب التي لابد أن يرتفع عائدها و خاصة منها القمح الذي أصبح إنتاجه محليا بكميات تسد الاحتياجات الوطنية حتى تتمكن من الاستقلال الاقتصادي.
- تطوير تربية الماشية و الدواجن في المزارع لأن تربية الحيوانات في نطاق واسع، تشكل الحل الوحيد الصالح لمشكل تزويد البلاد باللحم وبهذا الصدد يجب أن تتواصل عملية توسيع و تنظيم الطب البيطري إسهاما في إنجاح التنمية الرعوية.
- مضاعفة إنتاج الخضر والبقول وخاصة في المناطق الساحلية التي تعتبر من أصلح الأراضي لزراعة الخضر.
- توزيع أشكال الزراعة الصناعية "قصب السكر، القطن، التبغ.
- تطوير زراعة الأشجار التي تنبت في المناطق الجافة، وهذا ما يساعد على استقرار الأراضي المنحدرة والحفاظ عليها من الانجراف وخاصة من الأطلس التلي وسفوحه، كما ينبغي تخصيص مكانة هامة لزراعة أشجار الزيتون خصوصا أنه يعطي منتوجات قيمة بالنسبة للمستهلك الجزائري ويتزايد عليه الطلب في السوق الدولية.
- مضاعفة الجهود لتطوير الصيد البحري وذلك لتموين البلاد باللحوم، كما أن منتوجات الصيد البحري تشكل مصدرا هاما للبروتينات، كما تساعد البلاد على إيجاد حل لقضية تأمين احتياجات البلد من اللحم.

● صيانة وحماية الأراضي وضبط سياسة رشيدة لاستخدامها يستدعي مواصلة وتكثيف أعمال التشجير لإحياء غابات البلاد بغرض خلق مناخ ملائم لفلاحة وتغيير الوسط الطبيعي والسد الأخضر الذي أنجزه شباب الخدمة الوطنية يشكل بداية النشاط الوطني الكبير وهذا السد يجب إكماله بالعمليات التالية:

- توسيع غرس أشجار الفواكه في الأطلس التلي.
- استصلاح شمال الأطلس الصحراوي على مساحة تتراوح ما بين 15و20 مليون هكتار في إطار تطبيق الثورة الزراعية.
- بناء قرى اشتراكية في الغابات والمناطق الجبلية، وذلك لغرض المحافظة على موارد الغابات وتطويرها.

● توسيع المساحة الفلاحية عبر البلاد خاصة في السهول و الهضاب العليا وفي المناطق الصحراوية وذلك بفضل استصلاح الأراضي.

● تنظيم العلاقات بين الفلاحة والصناعة، باعتبار أنهما متكاملان وهذا يؤدي إلى تعزيز الاقتصاد الوطني وتوازن قطاعات نشاطه وهذا يستدعي تكوين المركبات الفلاحية والصناعية المتكاملة وهذا يسمح بالتالي بتحسين النتائج في مجملها وذلك باستعمال رشيد للمنتوجات الفرعية وبتقوية المبادلات بين النشاطات المتكاملة.

3. المخططات الخماسية.

أ- المخطط الخماسي الأول " 80-1984 ".

❖ **الإجراءات التنظيمية**[1]:

- السماح للمزارع المسيرة ذاتيا، وتعاونيات الثورة الزراعية بتسويق منتجاتها بكل حرية، ما عدى الحبوب التي تبقى تحت احتكار الديوان الجزائري المتعدد الخدمات للحبوب، وهذا ابتداء من سنة 1980 بالإضافة إلى ذلك (*CAPS*) التي انتزعت منها نشاطها التجاري للمنتجات الزراعية، وتخصصها في توفير السلع والخدمات الضرورية للإنتاج الزراعي، أما القطاع التجاري للدولة: *COFEL* و *OFLA* فقد بقي يمارس نشاطه بصفة عادية.
- إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا لتبسيط مهام هذه المزارع، وتقليل الضغط عليها وتخصصها في الإنتاج الذي يناسبها مع استغلال كل الأراضي بالوسائل المتاحة، وتطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة وإعادة التنظيم العقاري للأراضي الفلاحية التابعة للقطاع العام، وإعادة إصلاح الهياكل الفلاحية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي، وتحرير المبادرات الفردية، وتشجيع الفلاحين على الاستصلاح.
- إدماج مهندسين زراعيين ومحاسبين داخل هذه المزارع.
- دمج ديوان التموين والتجارة في تعاونية مسيرة من طرف ممثلي الفلاحين، ومراقبته من طرف وزارة الفلاحة.

❖ **الإجراءات التقنية والمالية:** لقد بلغ نصيب الزراعة من الاستثمارات دون إدخال الصيد البحري والغابات بـــ 23900 مليون دينار و 3900 مليون دينار خصصت لباقي الانجاز، و يقسم كما يلي [2]:

- الإنتاج الغذائي: 25 %. - إنتاج تربية الحيوانات: 25 %.
- عتاد وتجهيزات زراعية: 44.7 %. - بحوث ودراسات: 5.3 %.

الجدول رقم (38) يوضح برنامج الاستثمارات (1980 - 1984) في القطاع الفلاحي

الوحدة: مليون دينار

البيانـــــــات	باقي الإنتاج في نهاية 1979	البرنامج الجديد 1980-1984	ما يتفق في الفترة 1980-1984	مجموع المخطط 1980-1984	باقي الإنتاج في نهاية 1984
الإنتاج الغذائي وتنمية القطاعات	2700	3640	5000	6340	1340
انتاج و تربية الحيوانات	1200	4700	5000	5900	900
العتاد والتجهيزات الفلاحية	1600	7544	8944	9144	200
دراسات و بحوث	400	2016	1056	2416	1360
المجمـــــــــوع	**5900**	**17900**	**20000**	**23800**	**3800**

Source : *SLIMANE BADRANI,* ***L'agriculture algérienne depuis 1966,*** *Etatisation ou privatisation, Op cit, N° 81, P 398.*

---

[1] محمد حسن بلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.ص05-15.

[2] *SLIMANE BADRANI,* ***L'agriculture algérienne depuis 1966,*** *Etatisation ou privatisation, Opcit, N° 81, P 398.*

- توفير الاستهلاكات الوسيطة واليد العاملة المؤهلة.
- استعمال البذور الجيدة، من أجل رفع الإنتاجية والإنتاج كما ونوعا، واستعمال الأسمدة والمبيدات الحشرية.
- رفع أسعار المنتجات الزراعية الإستراتيجية، قصد تشجيع المنتجين الفلاحين على تحسين مدخولاتهم.
- تخفيض أسعار الفائدة للقروض الطويلة الأمد.

❖ **توجيهات المخطط الخماسي الأول"80-1984"**:يركز مشروع تنمية زراعتنا في المدى البعيد على الاتجاهات التالية[1]:

- ينبغي أن يكون تطور سكان الريف والنشاطات الفلاحية بصورة متكاملة مع بقية النشاطات والسكان.
- تسخير كل الخيرات المتوفرة في مجال الإنتاج الفلاحي ويمكن تحقيق ذلك بتشجيع العمال على تحسين الإنتاجية، وعلى الخصوص بالترقية الاجتماعية في العمل، وفي ممارسة المسؤوليات، كما ينبغي أن تولى كل العناية بتحفيز الشبان الأساليب لبقائهم في الإنتاج الفلاحي ومنح الأولوية للتكوين ولارتقاء بعض مناصب التحكم، كما ينبغي على المؤسسات المحلية أن تلعب دورا هاما في تحليل المشاكل العادية للفلاحين كما يجب القضاء بسرعة على كل ما على كل ما يعيق المسؤولية الفعلية للتعاونيات المتعددة الخدمات والمجالس الشعبية في دعم الإنتاج والمنتجين.
- تمويل الطاقات الإنتاجية، وهذا التحويل يتضمن عمليات الري، وبالدرجة الأولى استصلاح وتحسين استخدام الشبكات الموجودة، وتوسيع المعدات.
- مواصلة مجهود استصلاح التربة بصورة مكثفة، وحماية الغابات.
- تهيئة أماكن الرعي ويستهدف هذا تكثيف الإنتاج، وتنمية عمليات الزراعة، وتربية المواشي، وغرس الأشجار مع إعطاء الأولوية إلى المزروعات الغذائية.
- تحديد وصيانة المعدات والتجهيزات الميكانيكية وتكييفها مع الظروف الحقيقة للإنتاج بهدف تحسين تقنيات الاستفادة والمردود.
- تحسين الظروف العامة لسير الاقتصاد الفلاحي سواء على مستوى جهاز الإنتاج، أو على مستوى تدعيم الإنتاج وذلك بفضل تنظيم أكثر مرونة، يأخذ في الحسابات خبرة المنتجين، وبالتالي يمكن تنمية مبادرتهم.
- التخفيف من التبعية الغذائية وذلك بأن توفر في المدى القريب والمتوسط الشروط التي تكفل الإنتاج الحالي، وعقلنة تقنيات المزروعات، وتربية المواشي وتحسين المداخيل كما ونوعا وتحسين ظروف المعيشة والعمل في الفلاحة.

---

[1] محمد حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.ص05-15.

❖ أهداف الخماسي الأول 80-1984[1]

حدد المخطط الخماسي الأول 80-1984 أهدافا طويلة المدى لتنمية القطاع الزراعي واعتماد عدد من البرامج الإنمائية بلغت تكاليفها الاستثمارية 59.4 مليار د.ج، ويتلخص التطور العام للمخطط الخماسي في التنمية الزراعية في هذه العناصر:

على الصعيد الاستراتيجي: تخفيض الاستثمارات الصناعية في المناطق الزراعية حفاظا على الأراضي الخصبة.

على الصعيد الاقتصادي: توسيع الرقعة الزراعية باستصلاح أراضي جديدة واستغلال ما يمكن استغلاله من المساحات الزراعية وإدخال فنون إنتاج متطورة لتحديث طريقة العمل قصد رفع الإنتاجية.

على الصعيد التنظيمي: تحسين نظام التسيير وتدعيم الوحدات الاقتصادية الزراعية بالإطارات المتخصصة وباللامركزية في التموين والإنتاج والتسويق، مع وضع شروط تشجيعية مادية مناسبة تؤدي إلى زيادة العمل.

شهدت الاستثمارات اختلافات بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، حيث لا تمثل نسبة الاستثمار في القطاع الزراعي سوى 6% من إجمالي الاستثمارات، أما نسبة الاستثمارات الصناعية وقطاع المحروقات فهي تمثل 38.56% من إجمالي الاستثمارات. وقد كانت التكاليف الإجمالية للاستمارات الزراعية 59.4 مليار دج منها:

- الري 30 مليار دج نسبة 50.5%
- الزراعة النباتية والحيوانية 23.9 مليار دج بنسبة 40.2 %
- الغابات 4 مليار دج نسبة 6.7 %
- الصيد البحري 1.5 مليار دج نسبة 2.6%

وأهم الإجراءات المتخذة إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام سنة 1982 وتم إلغاء التنظيم الفرعي الذي كان يتجسد في منشآت الشركات الكبرى إلى عدد من الشركات العمومية أصغر قياسا وأسهل إدارة وأكثر تخصصا وأن إعادة هيكلة القطاع المسير ذاتيا وقطاع الثورة الزراعية سمحت بتنظيم وحدات الإنتاج على المستوى العقاري والمالي والاجتماعي وعلى مستوى التسيير وتنظيم العمل، كما سمحت بإدخال طرق جديدة بحيث أدى كل ذلك إلى نشوء 3396 وحدة إنتاج منها 346 ناتجة عن إعادة هيكلة قطاع الثورة الزراعية.

وأهم الإجراءات المتخذة منذ بداية المخطط الخماسي الأول:

- إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتنشيط وتسهيل إجراءات منح القروض.
- ختم عمليات الثورة الزراعية وتوحيد القطاع الزراعي الاشتراكي ومنح 450 ألف هكتار للمستغلين الخواص.
- تشجيع التملك العقاري لوقف النزوح الريفي وتكثيف الإنتاج.
- إجراءات دعم أخرى، كالسكن وقانون العمل.

---

[1] أنظر: - محمد حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الثاني، مرجع يبق ذكره، ص: 16 -25.

- عمر صدوق، **تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، أفريل 1988، ص: 6.

-قرين بوزيد، **دراسة حول الفلاحة الجزائرية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2001، ص: 62.

ب- المخطط الخماسي الثاني:

جاء لإعطاء دفع قوي لتطبيق سياسة التهيئة الإقليمية وتوسيع وتدعيم قاعدة التنمية وتوفير الظروف الملائمة لها فالزراعة والصناعة نشاطات إنتاجيان يجب أن يتقلدا حسب هذا المخطط دورا حيويا لتحقيق الأهداف المرتقبة.

❖ **توجيهات المخطط الخماسي الثاني (1985-1989): تتمثل هذه التوجيهات في1:**

- اختصاص الجهات الزراعية، عن الطريق طبيعة التخصص والمتطلبات والمفاصلة الاقتصادية والاجتماعية.
- كما يجب تحسين الإنتاجية والمنتجات الإستراتجية.
- كما يجب تحسين اندماج القطاع الخاص حتى تتحول نظرته إلى الزراعة الحديثة آخذين بعين الاعتبار طبيعة الاختصاص الجهوي، الحاجيات الحقيقية للاستغلال، تحسين الدخول والشروط المعنية.
- توسيع الأهداف المحددة للقطاع الزراعي تتمثل في وضع التكامل القطاعي الذي يظهر كضرورة مطلقة.
- ونظرا للمنع المحتم للاستغلال الغذائي في المنتجات الضرورية يجب أن تضع كل القطاعات في خططها وبرامجها الأفضلية للحاجيات والمتطلبات الداخلية ضمن التنمية الريفية، كما يجب نزع القيود التي تعرقل تطور القطاع الزراعي وذلك:

- بتحقيق البرامج المدرجة، المسكن، التغذية.
- تقارب الهياكل التي تحكم وحدات الإنتاج وتحسين نوعية تدخلها.
- تعويد نظام التمويل على الشروط الحقيقة لاستغلال القطاع الزراعي بإعطاء أكثر أهمية للفلاحين الصغار.
- تحسين الأجور الفلاحية في إطار تقييم الدخل الوطني عبر الأنشطة المنتجة.
- وضع سياسة أسعار تدعيم الإنتاج الزراعي وتعرقل تلك التي لها طبيعة المضاربة.
- استصلاح أراضي جديدة وتطوير الري والاستغلال الأمثل للموارد.
- تطوير أنشطة مدمجة في المناطق الريفية.
- تحسين مداخيل الفلاحين.
- وضع سياسة أسعار تحفز على إنتاج الزراعات الاستراتيجية.

وقد كانت أولويات هذا المخطط كما يلي:

- تنظيم الاقتصاد الوطني.
- تطوير القطاع الفلاحي والري.
- تقليل الاعتماد على الخارج.

---

[1] أنظر: - منصوري صمودي، **السوق الدولية للحبوب وتأثيرها على السياسات الزراعية-حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2001، ص: 219-230.

-محمد حسن بلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص: 135-150.

- **التقرير العام المخطط الخماسي الثاني، الشركة الجزائرية الطبع.**

❖ **أهدافـــــه:** هدف التنمية في هذا الإطار متمثل في الاستعمال الجيد للموارد الطبيعية والطاقة البشرية وحسن تقبل ونشر التطور والمعارف العلمية والتقنية والتكوين الذي يلبي متطلبات الوحدات الإنتاجية.

الإنتاج النباتي:

- فيما يخص المحاصيل والتي معظمها من الحبوب فإن محصول التنمية يكون عن طريق سياسة التوسيع في استعمال المساحات الصالحة للزراعة.
- تنمية محاصيل البقول تتم عن طريق: توسيع المساحات المسقية والمخصصة للبقول وتنمية البذور والنبات النوعي وتحسين الفواكه.

فيما يخص أشجار الفواكه:

- تتمثل في تلبية الحاجيات المخططة للفواكه، ويتحقق ذلك في المناطق المسقية.
- وأهداف استعمال الأراضي الصالحة للزراعة التي قدرت بـــ 240000 هكتار، تأخذ بعين الاعتبار توجيهات التنمية للقطاع الزراعي على أساس وجبة الغذاء هادفة ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (39) يوضح إنتاج الفرد من مجموعة من المنتوجات.

نوع منتوج السنة	الكمية بالكلغ للشخص في السنة	نوع منتوج السنة	الكمية بالكلغ للشخص في السنة
الحبوب	170	خضر	120
خضر جافة	9	فواكه	50

فيما يخص أهداف الإنتاج:

على أساس العوائد المقدرة بالقنطار لكل هكتار.

- الحبوب: 8.7 ق/هـــ. - خضر جافة: 8.5 ق/هـــ.
- خضر: 9.5 ق/هـــ. - فواكه: 11.5 ق/هـــ.

أما فيما يخص مستويات الإنتاج المنتظرة.

جدول رقم (40) يبين مستويات الإنتاج.

نوع المنتوجات	الكمية (بالمليون/قنطار للسنة)	نوع المنتوجات	الكمية (بالمليون/قنطار للسنة)
الحبوب	30 مليون قنطار للسنة	البقول	30 مليون قنطار للسنة
الخضر الجافة	2.6 مليون قنطار للسنة	فواكه	13 مليون قنطار للسنة

المصدر: توقعات الإنتاج للمخطط الخماسي الثاني.

وهكذا تغطى الحاجيات من الخضر الجافة والخضر والفواكه 50 % من حاجيات الحبوب.

- ولتحقيق تلك الأهداف يفترض وضع برنامج تنفيذ يعتمد على تطور أشجار الفواكه بـــ 111800 هكتار.
- تحقيق الزراعة تحت البلاستيك بـــ 3600 هكتار.
- الحصول على الأدوات المتمثلة في:

- 4500 جرار، و 4640 حاصدة. - أدوات النقل.
- أدوات أخرى كالأسمدة. - أدوات السقي.
- التحسين العقاري (500000 هكتار). - إعادة الغرس (1000 هكتار من النخيل)

الإنتاج الحيواني:

- تربية الأبقار: توجيهات التنمية في هذا الميدان تكون في تحسين إنتاجية المواشي، وتوسيع إنتاج الحليب.
- تربية المواشي: سياسة تنمية الغنم تكمن في تخفيض التكاليف ووضع التكامل شمال جنوب في تغذية الأغنام والشروع في إعادة التنظيم الرعوي.
- تركيب وتسيير المخزون الاحتياطي لاستعماله في فترات الجفاف.
- زيادة صنع غذاء المواشي عن طريق الموارد الوطنية المتاحة.
- تربية الماعز: يجب توجيهها إلى البداوة في المناطق الجبلية والصحراوية بإعطائها الغذاء الضروري.
- تربية الدواجن: لرفع الإنتاج مثل هذا النوع يستوجب وضع الحلول المؤدية إلى تحسين التكامل برامج الدواجن في الاقتصاد الوطني، باستعمال المنتجات الوطنية لتغذية الأغنام و الصنع المحلي للتجهيزات والأدوات المختصة.

الأهداف المنتظرة من الإنتاج الحيواني:

إن الوجبة الغذائية اللازمة لكل شخص في السنة من الإنتاج الحيواني تظهر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (41) يبين الوجبة الغذائية الفردية.

نوع الإنتاج الحيواني	الكمية بالكلغ لكل شخص في السنة	نوع الإنتاج الحيواني	الكمية بالكلغ لكل شخص في السنة
اللحوم الحمراء	13	الحليب و المشتقات	100
اللحوم البيضاء	9	البيض	5

إن أهداف الإنتاج المنتظرة هي:

- 228 ألف طن من اللحوم الحمراء. - 242 ألف طن من اللحوم البيضاء.
- 132ألف طن من بيض الاستهلاك. -910ألف من الحليب ومشتقاته، و5900طن عسل.

ويبدو من تقييم هذا المخطط لوضع الفلاحة والري أنهما نشاطان يتوفران على طاقات هامة غير مستغلة، ومن تم لابد من الاستغلال الأمثل لإمكانياته ومعالجة الصعوبات التي تعيقه فمردود القطاع الزراعي مازال ضعيفا، فمعدل نمو الإنتاج الزراعي يقل بصفة عامة عن 4%سنـــويا بالتالي فهده الأولوية تستهدف تحقيق فائض في الاستهلاك الوطني واحتلال مكانة مناسبة في الصادرات الوطنية، وذلك عن طريق الاهتمام بالجانب التنظيمي المتمثل في إعادة هيكلة المؤسسات الفلاحية وتطوير النشاطات الأخرى لمساندة الفلاحة وقد حدد هذا المخطط حجم التكاليف للبرامج الاستثمارية الزراعية والري بمقدار 115.42مليار دج موزعة بين القطاعين كما يلي:

- زراعة: 54.70 مليار دج. - الري: 60.72 مليار دج.

وهذه الحصة تمثل 14% من تكاليف البرامج البالغة 828.38 مليار دج.

توجيهات الميثاق الوطني 1986: لقد جاء هذا الميثاق بالتوجيهات التالية[1]:

- فيما يخص التنمية الريفية فإن النتائج المعتبرة المحصل عليها في مجال: ترقية الفلاح، والنهوض بالفلاحة يجب أن تكون حافزا لمواصلة الجهود ومضاعفتها للرفع من مستوى هذا القطاع، وتطويره ليصل إلى المستوى استثمار كل إمكانياته قصد تلبية حاجيات البلاد الغذائية.

- وفيما يخص الأهداف السياسية والاجتماعية للتنمية الفلاحية فإن تزايد الحاجيات الاجتماعية بسبب النمو الديمغرافي السريع والنسبة المرتفعة تفرض إعادة اتزان عميق سياسة التنمية لصالح الريف عامة والفلاحة الخاصة.

كما تدرج سياسة التنمية الريفية ضمن أهدافها:

- التحويل الجذري للعلاقات الاجتماعية بالريف.
- تحديث مناهج الإنتاج وتقنياته.
- التزام الفلاحين بأهداف سياسة التنمية.
- تنظيم المنشآت والمصالح المتصلة بالإنتاج وبسياسة التسويق تضمن للمنتج الدخل اللائق بالجهد المبذول.
- رفع شأن الجهد الشخصي للمنتجين باعتباره عنصرا حاسما في نجاح عملية الإنتاج لتلبية الاحتياجات الوطنية.
- تحفيز الفلاحين على الاستمرار في تمسكهم بالأرض وبالأعمال الزراعية.
- مكافئة النزوح الريفي الذي يدفع بأحسن المزارعين إلى قطاعات أخرى.
- جعل الفلاحة مصدر تراكم، علاوة على تؤديه من دور في تغطية احتياجات البلاد من المواد الغذائية.

إن كل هذه الأهداف تتمحور حول فكرتين أساسيتين وثيقتي الارتباط.

- تدعيم القواعد المادية، والهيكلة للإنتاج الفلاحي.
- الاستجابة إلى تطلعات رئيسية لسكان الريف.

كما أن التنمية الفلاحية تخضع للتصور الشامل المرتكز على أفاق منسجمة متكاملة مع القطاعات الأخرى، حيث أن فعالية الفلاحة ومردودية الإنتاج الفلاحي تتوقفان على توفير عوامل الإنتاج أو وسائل التقدم التقني، وباعتبار أن القطاع الفلاحي الخاص يتشكل من مجموعة واسعة القروض وذلك قصد تكثيف الإنتاج وتوسيعه.

- فك العزلة عن المجال الريفي، وإدماجه ضمن حلقات الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية، التي تعتبر من أهم العوامل الضرورية للتحولات الجذرية لعالم الريف.
- كما يجب تنمية المنشآت الأساسية بالوسط الريفي، التي تتكفل بإنجاز هياكل الترفيه الثقافية، والتكوين المهني، والصحة، والحماية الاجتماعية، التي لا بد منها لتحسين إطار معيشة العالم الريفي.

إذن فيما يخص الأهداف الكبرى لسياسة التنمية الريفية، فنجد أنه بعد تحقق استرجاع الأراضي، فإن سياسة التنمية الريفية ترمي إلى تطويرها بصورة تمكنها من القيام بالمهمة المنوط بها في إطار إستراتيجية البناء الاقتصادي للبلاد والعمل المرحلي من التحقيق:

---

[1] الميثاق الوطني1986 ،المطبعة الرسمية، الجزائر.

- الاكتفاء الذاتي: وهذا يتطلب مضاعفة إنتاج المواد الاشتراكية الضرورية كالقمح يجب إحداث تراكم اقتصادي ضروري لحاجيات التنمية الشاملة.

- الاستخدام الأقصى للتربية والمحافظة عليها: وفي هذا الإطار تبذل مجهودات كبيرة لحماية الأراضي والتصدي للانخفاض الخطير في مساحة التربية الصالحة للزراعة.

- تهيئة المناطق السهبية واستصلاحها: بحيث يجب حماية هذه المناطق من التصحر الذي يهددها، فإن سياسة التنمية في السهوب تستهدف تنظيم النشاط الرعوي على أساس علاقات اجتماعية جديدة تهدف إلى إعادة الاعتبار لصغار المربين في المجتمع ورفع مستوى معيشتهم وتحديث وسائلهم الإنتاجية، وصيانة المراعي بكيفية معقولة.

- استصلاح الأراضي في الجنوب: إن الموارد المائية الهامة والأراضي الشاسعة، التي تتوفر عليها هذه المناطق ينبغي تعبئتها واستغلالها في إطار مخطط على نطاق واسع، باستخدام أحدث التقنيات لتأمين إنتاج زراعي مكثف ومتنوع يساعد على المساهمة في تحقيق التدريجي للاكتفاء الذاتي، وستكون زراعة النخيل باعتبارها ثورة وطنية أكبر عمليات خاصة للحفاظ عليها و تجديدها، وتوسيع نطاقها.

- في ميدان الثروة الحيوانية: فإن التقدم كان ضعيفا بوجه عام، وحتى نتمكن مستقبلا من تطوير تربية المواشي يجب اهتمام خاصة بتوسيع زراعة الكلأ التي يمكن أن تخفض من نسبة الأراضي البور، وتسمح باستصلاح المناطق السهبية، كما يجب تضافر جهود صغار المربين للتوصل إلى حل مشاكل تزويد البلاد بالكميات اللازمة من اللحوم، وفي هذا الصدد يجب أن يتواصل توسيع الطب البيطري لضمان التغطية الصحية للمواشي، كما يجب إيجاد إجراءات لتطوير الصيد البحري.

- فيما يخص تحديث تقنيات الإنتاج: يجب أن تولى السياسة الزراعية أهمية خاصة لإدخال الطرق والتقنيات الملائمة على أنشطة التسيير والإنتاج، لذلك لا بد من الحرس على استعمال الآلات الأكثر فعالية في تحقيق المنجزات الزراعية، واستعمال المواد الكيماوية والطرق الملائمة لتسميد التربة، ووقاية المحاصيل وحماية النباتات، كذلك إنتاج واستعمال البذور والسلالات الحيوانية الأكثر مردودية.

- تعبئة الموارد المائية.

- تكوين الرجال: إذ لا بد من ترقية الإنسان الذي يعتبر العنصر الرئيسي في كل نشاط اقتصادي واجتماعي.

- البحث العلمي الأساسي والتطبيقي.

- تنظيم وسائل دعم التنمية الريفية.

- سياسة الأسعار: باعتبار أن سياسة أداة هامة لتنظم الاقتصاد، لذلك يتعين التحكم في تركيبة الأسعار والفوائد بالكيفية التي تمكن الفلاح من تحسين دخله.

المطلب الثاني: واقع الإنتاج الزراعي ضمن المرحلة (1962 / 1987).

1. المنتجات النباتية:

أ- إنتاج الحبوب:

تحتل زراعة الحبوب بكل أنواعها مكانة هامة في الفلاحة الجزائرية، تقدر المساحة المخصصة لهذا النوع من الإنتاج حوالي 4 % من جملة الأراضي الزراعية، وتتركز زراعة الحبوب في السهول الداخلية الغربية، وبسيدي بلعباس ومعسكر والهضاب العليا الشرقية بسطيف وقسنطينة كما تشمل المناطق الشمالية، من الهضاب العليا الغربية والمناطق الجبلية التلية، هذه الأخيرة تتميز بزراعة تقليدية معاشية.

الجدول رقم (42) يبين تطور إنتاج الحبوب الشتوية بالفلاحة الجزائرية خلال الفترة (62-87).

الوحدة: قنطار.

الإنتاج / السنوات	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطان	المجموع
1962	12200000	2880000	8200000	300000	23580000
1963	12700000	3200000	6900000	300000	23100000
1964	9178180	2446380	2780210	355210	14759980
1965	10031210	3221650	3786430	205950	17245240
1966	4815500	1485010	1297700	65210	7663420
1967	9125130	3529930	3396190	264410	16315660
1968	10630910	4787030	5378520	413720	21130180
1969	8573050	4688850	46630770	437330	18363000
1970	9139730	5205730	5714380	413720	21130180
1971	7939920	5234000	37176801	437330	18363000
1972	9119000	7439540	6439950	418080	20477920
1973	6985100	4595670	3738690	383490	17275090
1974	6390960	4601150	3314220	497500	23541990
1975	11810380	6667550	7427200	795770	15851230
1976	10356390	5940480	5886720	890100	23073690
1977	5733250	2537090	26030990	496710	14722830
1978	7024940	3805250	3969650	559180	15359020
1979	7980070	3726280	4565840	804670	16174860
1980	9265350	8549510	7941900	1101900	24158660
1981	7680980	4502820	5248040	859530	18191370
1982	6326080	3444620	4834430	600930	15206060
1983	4920300	2977560	4467530	493710	12859100
1984	5859690	300600	5026520	644320	14536530
1985	9618590	5161590	13310810	1077140	29159130
1986	7846670	4441400	10828290	891310	24007670
1987	7765410	9382620	8198940	677120	20624090

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، مجلة إحصائية العدد 92/35.

ما يمكن استخلاصه من الجدول ما يلي:

إن ما يميز إنتاج الحبوب في الجزائر عدم الاستقرار وعدم الانتظام نتيجة للمؤثرات المناخية والطبيعية، هذا ما جعل القطاع الفلاحي الجزائري عاجزا عن تحقيق حاجيات السكان، ومتطلبات السوق الوطنية من المواد الغذائية،

لقد عرف الموسم الفلاحي 62/61 إنتاج حوالي 32.6 مليون قنطار من الحبوب على مساحة إجمالية تقدر بـــ 2.802 مليون هكتار هذا الرقم من الإنتاج إلى 7.7 مليون قنطار وهو ما يعادل 3/1 إنتاج سنة 1962 ويعود السبب في ذلك إلى تدني المساحة المخصصة لهذا الغرض والتي قدرت بـــ 1.9 مليون هكتار بالإضافة إلى الظروف المناخية السيئة وبقي الإنتاج يتأرجح بين الزيادة والنقصان، إلى غاية الموسم الفلاحي 85/84 أين عرف تطورا ملحوظا مقارنة بسنة الأساس والمتمثلة في الموسم الفلاحي 62/61 حيث بلغ الإنتاج حوالي 29.17 مليون قنطار من الحبوب، ويعود الفضل في ذلك إلى سياسة التكثيف المنتهجة خلال هذه الفترة، إذ تم استغلال ما يقارب 3.198 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة. إن الأوضاع المناخية والطبيعية وتأثيرها على الإنتاج الفلاحي كان لها أثرا سلبيا على إنتاج الحبوب نتيجة للجفاف، الذي ضرب البلاد خلال العشرية الأخيرة، وعليه سجل إنتاج الحبوب انخفاضا، حيث عرف الموسم الفلاحي 86/85 إنتاج ما يقارب 24 مليون قنطار.

الجدول رقم (43) يبين تطور وزيادة الإنتاج في الحبوب مقارنة بسنة الأساس 1962.

الوحدة: مليون قنطار

السنوات	الزيادة	السنوات	الزيادة	السنوات	الزيادة	السنوات	الزيادة
1963	0.4	1970	3.10	1977	-12.20	1984	-9.0
1964	8.80	1971	6.30	1978	-8.30	1985	5.50
1965	6.30	1972	+0	1979	-7.5	1986	-0.4
1966	15.20	1973	-7.70	1980	0.60	1987	-3.0
1967	7.02	1974	-8.80	1981	-5.30		
1968	2.40	1975	3.20	1982	-8.40		
1969	5.95	1976	-0.50	1983	-10.70		

المصدر: أرقام مستخرجة من الجداول السابقة.

والملاحظ أنه يبقى الانخفاض السمة الحقيقية لهذا النوع من الإنتاج خلال هذه الفترات.

ب- **البقول الجافة:**

تعتبر زراعة البقول الجافة زراعة تمارس بالتناوب مع الحبوب وتخص المناطق التلية ولقد عوضت هذه الزراعة زراعة الكروم، التي كانت سائدة في العهد الاستعماري، والتي بدأت تتقلص عاما بعد عام نتيجة لعدم ملاءمتها للتقاليد الإسلامية، وتحريم مادة الخمر في الإسلام، ولهذه الأسباب عوضت عدة مساحات بزراعة الخضر الجافة، هذه الأخيرة كانت تتربع على مساحة قدرها 58 ألف هكتار، في سنة 1964 عرفت تطورا ملحوظا من خلال المساحات المخصصة لهذا النوع من الإنتاج، حيث اتسعت مساحتها من 126 ألف هكتار في سنة 1980 إلى 168 ألف هكتار في سنة 1987 بينما عرف الإنتاج في سنة 1965 حوالي 394570 قنطار، وبقي الإنتاج على هذه الوتيرة خلال مرحلة الستينات، إلا أن السبعينات عرفت تطورا ملحوظا، إذ بلغ الإنتاج من البقول الجافة حوالي 754570 قنطار في سنة 1976 كأقصى إنتاج،ثم بدأ التدهور والتذبذب في سنتي 1982و1983 .

الجدول رقم (44) يبين تطور إنتاج البقول الجافة في الفلاحة الجزائرية خلال الفترة (62-87).

الوحدة: قنطار

السنوات	البقول الجافة	السنوات	البقول الجافة	السنوات	البقول الجافة	السنوات	البقول الجافة
1962	-	1969	429100	1976	754570	1983	361020
1963	-	1970	389090	1977	656640	1984	449340
1964	390560	1971	487120	1978	664530	1985	573200
1965	394570	1972	392280	1979	670610	1986	678670
1966	340610	1973	415700	1980	518200	1987	670610
1967	342680	1974	591610	1981	507460		
1968	439150	1975	745430	1982	331570		

المصدر: وزارة الفلاحة، مجلة إحصائيات فلاحية السلسلة ب (62-99).

ومن خلال الجدول يتضح لنا ضعف الإنتاج من هذه المادة، ويرجع السبب في ذلك إلى الخصائص التي يجب أن توفرها عند العمليات الإنتاجية من تقنيات متطورة ومناخ مناسب لا يتسم بالجفاف.

ج- إنتاج الخضر:

إن هذه المزروعات من أهم المزروعات التي عرفت تطورا كبيرا من حيث الإنتاج والإنتاجية، وينحصر هذا النوع من الزراعة حول المدن الساحلية الكبرى، أين تتوفر الشروط الأساسية للنمو الطبيعي، والتي تتمثل في التربة الجيدة والخصبة بالإضافة إلى توفر مياه الري. هذا ما سيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (45) يبين تطور إنتاج الخضر خلال الفترة(62- 87).

الوحدة: قنطار

السنوات	الخضـــــر	السنوات	الخضـــــر	السنوات	الخضـــــر	السنوات	الخضـــــر
1962	-	1969	6212040	1976	10045120	1983	**1983**
1963	-	1970	7246150	1977	10344530	1984	**1984**
1964	6055550	1971	7681230	1978	10339860	1985	**1985**
1965	6836990	1972	7130320	1979	11638650	1986	**1986**
1966	5744900	1973	7613500	1980	14270510	1987	25666270
1967	5792930	1974	8963600	1981	12897760		
1968	7088270	1975	12474700	1982	12366040		

المصدر: أنظر: - وزارة الفلاحة، مجلة إحصائيات فلاحية، السلسلة ب (62-99).

- الديوان الوطني للإحصاء، رقم 28

لقد بلغ نصيب هذا النوع من المحاصيل من الأراضي المخصصة 84 ألف هكتار في سنة 1964 وبدأت تتطور هذه المساحات لتصل إلى 151 ألف هكتار سنة 1975 وازداد هذا التوسع من حيث تخصيص مساحات أخرى، حتى وصل 297 ألف هكتار في سنة 1986 لينخفض هذا الرقم سنة 1991إلى حوالي 287 ألف هكتار، أما بالنسبة للإنتاج فقد عرف هذا الأخير تطورا محسوسا، ففي سنة 1967 بلغ الإنتاج حوالي 5772930 قنطار، وابتداء من سنة 1969 عرف الإنتاج منحى تصاعدي ووتيرة حسنة إذ بلغ الإنتاج في سنة 1973 حوالي 7613500 قنطار ليرتفع في سنة 1985 ليصل إلى 21820380 قنطار

د- المزروعات الصناعية:

تتميز المزروعات الصناعية بقلة التنوع في منتوجاتها، وتشتمل فقط على زراعة الطماطم الصناعية كمنتوج رئيسي ثم يأتي بعدها منتوج التبغ والحلفاء وبعض المزروعات الثانوية وتساهم هذه المزروعات في تمويل فروع الصناعة الزراعية بالمحاصيل الأساسية بغية تحقيق التكامل الاقتصادي بين القطاع الزراعي والصناعي، هذه الزراعة قليلة الانتشار بالجزائر إذ لا تحتل سوى مساحة ضعيفة مقارنة بالمنتوجات الأخرى، وقدرت المساحة المخصصة لذلك حوالي 25 ألف هكتار، وتسعى الدولة اليوم إلى تنميتها وكيفية توسيعها استجابة لحاجيات الصناعة المتزايدة وأهمها البنجر السكري و الطماطم الصناعية، بالإضافة للقطن، التبغ وعباد الشمس، وبعض المنتجات الأخرى.

البنجر السكري: تحتل زراعة البنجر السكري مكانة هامة، مقارنة بالمنتجات الأخرى حيث بلغ نصيبها من الأراضي المخصصة لهذا المنتوج بحوالي 6300 هكتار، وتتوزع على منطقة خميس مليانة، متيجة وقالمة. وقدر الإنتاج الزراعي بـــ 521400 قنطار في سنة 1968، ليصل الإنتاج إلى 1141150 قنطار في سنة 1969 وبدأ في الانخفاض نتيجة لتدهور الظروف المناخية، بالإضافة إلى قلة اليد العاملة المخصصة، هذا ما يدفع بالدولة إلى استيراد حاجيات السكان المتزايدة من مادة السكر، حيث بلغت 615000 طن في سنة 1985.

الطماطم الصناعية: عرفت الطماطم الصناعية تطورا كبيرا، حيث ارتفعت مساحتها إلى 9000 هكتار، عام 1976 لتصل إلى 13210 هكتار في سنة 1986 ليرتفع الإنتاج من 767000 قنطار إلى 1698330 قنطار في سنة 1986.ومن أهم المناطق التي تنفرد بهذا النوع من الإنتاج، ولاية الطارف، عنابة، سكيكدة، قالمة، البليدة وأدرار[1]، بينما بقيت المنتجات الأخرى تتسم الإنتاج الضعيف، وقلة المردودية ما عدا إنتاج التبغ، وعرف نوعا من التطور حيث يحتل مساحة 4750 هكتار، حيث قدر الإنتاج في هذه المادة في سنة 1964 حوالي 85580 قنطار، هذا الرقم انخفض خلال مرحلة السبعينات والثمانينات .

الجدول رقم (46) يوضح تطور إنتاج المزروعات الصناعية في الفلاحة الجزائرية خلال الفترة 62 -1987.

الوحدة: قنطار

السنوات	الإنتاج	السنوات	الإنتاج	السنوات	الإنتاج	السنوات	الإنتاج
1962	8336010	1969	1307210	1976	1227680	1982	935200
1963	4590930	1970	993620	1977	1394400	1983	1951590
1964	5640640	1971	1424240	1978	1493960	1984	1320890
1965	4480830	1972	741590	1979	1752940	1985	1393610
1966	3734121	1973	1096900	1980	1486030	1986	1781950
1967	4514260	1974	1089950	1981	2398740	1987	1746740
1968	6075970	1975	1630990	1976	1227680		

المصدر: أنظر: - وزارة الفلاحة، مجلة إحصائيات فلاحية، السلسلة ب (62-99).

- الديوان الوطني للإحصاء، رقم 18، رقم 28.

[1] وزارة التربية و التعليم، مرجع سابق، ص: 84.

ه- إنتاج الحمضيات:

تعتبر زراعة الحمضيات في الجزائر ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، حيث تمثل إحدى المنتوجات الرئيسية في قائمة الصادرات الزراعية التي تجلب لنا العملة الصعبة وتقلل من العجز في ميزان المدفوعات ومن خلال تحليلنا للجدول الموالي نلاحظ تذبذبا في الإنتاج من فترة إلى أخرى.

الجدول رقم (47) يبين تطور إنتاج الحمضيات خلال الفترة 70-1987.

الوحدة: طـــــن

السنوات	الإنتاج	السنوات	الإنتاج	السنوات	الإنتاج
1970	507.860	1976	520.863	1982	319.387
1971	508.941	1977	501.908	1983	255.425
1972	504.179	1978	447.506	1984	285.406
1973	507.182	1979	354.013	1985	244.076
1974	517.477	1980	421.685	1986	253.131
1975	500.057	1981	355.327	1987	277.238

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، رقم 28.

و- إنتاج التمور:

تعد التمور من أهم المنتوجات الصحراوية والتي تساهم مساهمة فعالة في حجم الإنتاج الزراعي الوطني كما أنها تحتل الصدارة في قائمة الصادرات الزراعية وحسب الجدول أدناه نلاحظ ارتفاعا في متوسط حجم إنتاجها من فترة إلى أخرى، إلا أن هناك تذبذبا في كمية الإنتاج من سنة إلى أخرى.

الجدول رقم (48) يبين تطور إنتاج التمور خلال الفترة 1970-1987.

الوحدة: طـــــن

السنوات	الإنتاج	السنوات	الإنتاج	السنوات	الإنتاج
1970	79.265	1976	137.029	1982	206.500
1971	143.986	1977	117.572	1983	181.538
1972	160.075	1978	196.118	1984	182.717
1973	143.798	1979	208.031	1985	198.837
1974	167.566	1980	200.756	1986	188.828
1975	181.029	1981	195.306	1987	224.401

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، رقم 28.

- ONS,Annuaire statistique, N°14,16,17 et 18

نلاحظ من الجدول أنه خلال الفترة 70-1989 عرف الإنتاج تذبذبا من سنة إلى أخرى

ز- إنتاج الكروم:

تعتبر زراعة الكروم زراعة دخيلة على الأراضي الزراعية الجزائرية، لكن حققت فيها إنتاجا معتبرا خاصة أثناء الاستعمار وبعد الاستقلال، وكانت الإنتاج الأول من حيث التصدير إلا أن هذه الزراعة عرفت تراجعا ملحوظا بعد السبعينات وذلك لعدة أسباب أهمها قلع أشجار الكروم المنتجة لعنب الطاولة والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم (49) يوضح تطور إنتاج الكروم خلال الفترة 70-1987

الوحدة: طـــن

السنوات	الإنتاج	السنوات	الإنتاج	السنوات	الإنتاج
1970	90.100	1976	282.843	1982	214.190
1971	961.627	1977	307.546	1983	265.294
1992	607.677	1978	221.347	1984	217.092
1973	603.823	1979	319.061	1985	175.429
1974	675.296	1980	345.388	1986	181.500
1975	483.356	1981	332.944	1987	203.966

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، رقم 28

- ONS,Annuaire statistique, N°14,16,17et 18.

-من الجدول نلاحظ أن إنتاج الكروم عرف تراجعا كبيرا في كمية الإنتاج حيث كان الإنتاج عام 1970 يقدر بـــ 903100 طن انخفض إلى 345308 طن سنة 1980 ثم إلى 203.966 طن سنة 1987 وهذا بسبب قلع الأشجار المنتجة للخمور وتحويلها إلى زراعة الحبوب، وكبر سن الأشجار و لم يتم تجديدها.

وفي الأخير نستخلص من تحليلنا لتطور الإنتاج النباتي إن بعض المنتوجات عرفت تطورا ملحوظا خاصة المنتوجات التي لها ارتباط بالظروف المناخية فإنتاجها كان متذبذبا بين الارتفاع والانخفاض وخاصة بالنسبة للحبوب والبقول الجافة والتي تعتبر المواد الغذائية الأساسية والأكثر استهلاكا للفرد الجزائري.

2.المنتجات الحيوانية:

يعتبر الإنتاج الحيواني النصف الثاني للإنتاج الزراعي، حيث لا يمكن للإنتاج النباتي وحده توفير وجبة غذائية متوازنة، فمن الضروري توفر منتوجات حيوانية لفائدتها الكبيرة للجسم إذ أنها تحتوي على أنواع من البروتينات والدسم التي تعمل على تغذية أعضاء الجسم وتنميتها، ويتمثل الإنتاج الحيواني في اللحوم الحمراء والبيضاء، الحليب، البيض، وكذلك مختلف أنواع الأسماك، إلا أن دراستنا اقتصرت على الأنواع الثلاثة الأولى نظرا للإحصائيات التي تركز عليها خاصة ولمعرفة تطور الإنتاج الحيواني نقوم بفحص وتحليل الجدول أدناه:

شهد تطور إنتاج الحيوانات ارتفاعا بطئا ومتذبذبا في بعض السنوات وكان أحسن تطور لها في مرحلة الثمانينات حيث وصل عددها سنة 1983 ،وهذا راجع إلى استيراد الأبقار ذات الإنتاجية العالية والسلالة الجيدة وكذا توفير الظروف الملائمة والاهتمام بهذه الثروة .

الجدول رقم (50) يبين تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة 70-1987

الوحدة: ألـــف رأس

السنوات	الضأن	البقر	الماعز	الدواجن
1970	7.786	885	2.581	28.000
1971	8.364	919	2.499	29.000
1992	8.824	890	2.407	28.000
1973	8.455	872	2.407	27.000
1974	6.687	910	2.545	38.000
1975	9.773	1.003	2.269	60.000
1976	9.337	1.015	2.142	61.000
1977	10.299	1.130	2.421	74.000
1978	10.864	1.213	2.592	83.000
1979	12.222	1.328	2.818	83.000
1984	13.370	1.355	2.723	96.000
1981	13.739	1.376	2.749	111.000
1982	15.499	1.501	2.857	118.000
1983	15.521	1.642	2.962	137.000
1984	15.610	1.404	2.809	144.000

المصدر: أنظر: -الديوان الوطني للإحصاء، رقم 28 المجموعة الإحصائية السنوية رقم 15

-جميلة لرقام، **مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي**، مرجع سبق ذكره، 1997، ص: 94.

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني.

1. واردات الجزائر من السلع والمواد الاستهلاكية:

إن حجم الواردات الغذائية يرتفع عاما بعد عام وفاتورة تسديد مستحقات هذه السلع والمواد تتضخم بمرور السنين، بالإضافة إلى التطور الكبير في عدد السكان، مما زاد من حدة التبعية الغذائية و الاقتصادية للدول المتقدمة، للعلم أن مجموع 65 % إلى 70 % من الحاجيات الغذائية مصدرها خارجيا، أي أن عملية الاستيراد من الخارج أضحت المخرج الوحيد لسد الطلب المتزايد على هذه المواد، وهذا ما سيبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (51) يبين تطور واردات الجزائر من المواد والسلع الاستهلاكية الغذائية للفترة 1967-1987.

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	قيمة المواد الغذائية	السنوات	قيمة المواد الغذائية	السنوات	قيمة المواد الغذائية
1967	824	1974	3.544	1981	8.399
1968	716	1975	4.633	1982	8.745
1969	632	1976	3.595	1983	9.209
1970	680	1977	4.488	1984	7.833
1971	1.848	1978	5.029	1985	9.728
1972	1.139	1979	5.174	1986	7.261
1973	1.218	1980	7.782	1987	7.096

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، مجلة رقم 92/35 ، ص 57-58.

ومن خلال الجدول السابق يتبين لنا عجز القطاع الفلاحي عن تلبية رغبات الشعب الجزائري، من المواد الضرورية وبأثمان مقبولة، هذا ما دفع الجزائر إلى الاعتماد على استيراد هذه المواد من الدول الغربية، إذ بلغت نسبتها من مجموع الواردات 20 % في سنة 1980[1] بعدما كانت 10 % في سنة 1970 ومن خلال ذلك تظهر لنا بوادر التبعية الغذائية للعالم الغربي الرأسمالي بصفة خاصة، والعالم الخارجي بصفة عامة، حيث بلغت الواردات في الجزائر من المواد الغذائية ما قيمته 0.8 مليار دينار في سنة 1967، هذه القيمة تطورت لتصل إلى 1.2 مليار دينار في سنة 1973 وإلى 4.6 مليار دينار في سنة 1975 هذا المبلغ تضاعف في سنة 1981 ليصل إلى 8.4 مليار دينار، وبقيت هذه القيمة تتطور من عام لآخر نتيجة تزايد الطلب على هذه المواد، وعجز القطاع الفلاحي الجزائري عن تحقيق هذه الرغبات.

2. تطور صادرات الجزائر الفلاحية:

إن تطور الواردات الغذائية كان له أثر كبير في تدني الصادرات الزراعية والغذائية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (52) يمثل تطور صادرات الجزائر من المواد والسلع الاستهلاكية الغذائية للفترة 1967-1987.

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الصادرات	السنوات	الصادرات	السنوات	الصادرات
1967	543	1974	650	1981	519
1968	625	1975	699	1982	324
1969	911	1976	602	1983	178
1970	957	1977	526	1984	235
1971	486	1978	652	1985	281
1972	516	1979	401	1986	123
1973	872	1980	431	1987	145

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، مجلة إحصائية، رقم 92/35، ص 57-58.

قد استطاع القطاع الفلاحي الجزائري في سنة 1963 وبعد الاستقلال مباشرة من تحقيق ما قيمته 1.1 مليار دينار، بينما عجز هذا الأخير في سنة 1971، إذ بلغت قيمة صادراته حوالي 0.48 مليار، للعلم أن المنتجات الزراعية لم تشكل سوى 3.1 % من مجموع الصادرات الجزائرية ففي سنة 1973 هذه النسبة انخفضت لتصل إلى 1.8 % في سنة 1977[2]. إن ما يميز صادرات القطاع الفلاحي الجزائري الضعف الكبير خاصة في مرحلة الثمانينات، أين بلغت قيمة الصادرات حوالي 0.123 مليار في سنة 1986.

3. نصيب الزراعة في الناتج الداخلي الخام:

لقد انتهجت الجزائر عدة سياسات إصلاحية في الميدان الزراعي، إلا أنها لم ترق بهذا القطاع إلى الأهداف المرجوة من ورائها، وبقيت النتائج التي حققها هذا القطاع ضعيفة جدا إذا ما قورنت بالدول المتقدمة، رغم إدخال الطرق

---

[1] وزارة الفلاحة.

[2] أرقام مستخرجة من الإحصائيات المبينة في جدولي الصادرات و الواردات.

الحديثة في الزراعة واستعمال المكننة والطرق العلمية، إلا أن نصيب الزراعة في الناتج الداخلي الخام يبقى ضعيفا بحيث قدر بـــ 13.4 % خلال سنة 1967 لترتفع هذه النسبة إلى 15.6 % في سنة 1989 معتبر أكبر نسبة لمشاركة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (53): يبين نصيب الزراعة من الناتج الداخلي الخام (بأسعار جارية) للفترة 1967-1989.

الوحدة: مليون دج

السنة	الناتج الداخلي الخام P.I.B	نصيب الزراعة في % P.I.B	الناتج الزراعي	السنة	الناتج الداخلي الخام P.I.B	نصيب الزراعة في % P.I.B	الناتج الزراعي
1967	14.620.4	13.4	1.971.0	1982	184.700.0	6.2	11.414.4
1969	18.874.3	12	2.216.1	1984	231.010.1	7.9	18.287.5
1974	47.592.2	7.2	3.419.7	1985	258.836.4	9.52	24.084.1
1977	72.752.9	7.3	5.353.5	1986	240.465.7	10.49	26.278.2
1978	89.500.9	7.0	6.737.6	1987	260.754.4	12.19	31.785.3
1980	139.100.0	7.5	10.386.1	1988	276.092.9	14.01	38.785.3
1981	163.028.0	6.7	10.259.4	1989	340.627.9	15.16	51.633.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، رقم: 82/21، 87/28، 89/15.

- Annuaire statistique N° 21,1984, les années, 1969-1982
- ONS, N°28, les Années, 1984-1987
- ONS, annuaire statistique N° 15, (1987-1988)

ومن خلال تفحصنا للجدول السابق، المتعلق بالفترة الممتدة مابين سنتي 1967 و1989، يتضح لنا جليا مدى ضعف هذه النتائج، بحيث بلغت أدنى نسبة مشاركة لهذا القطاع بـــ 6.2 % من مجموع الناتج الداخلي الخام، وهذا خلال عام 1982، لتصل النسبة إلى15.16% سنة 1989.

من الجدول يتضح لنا أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي الخام تميز بالتذبذب والضعف الكبير، حيث نلاحظ ارتفاعا في حجم الناتج الداخلي الخام من 49.3 مليار دج سنة 1969 إلى 256.2 مليار دج سنة 1987 أما الناتج الزراعي فكان تطوره بطيئا انتقل فيه من 5.5 مليار دج سنة 1969 إلى 38.2 مليار دج عام 1987 ثم وتمثل نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام 11.4 % و14.9 % و 10.4 % على التوالي وتعتبر هذه المساهمة ضعيفة جدا، يرجع ذلك إلى تهميش القطاع الزراعي في إطار إستراتيجية التنمية التي اعتمد فيها في السبعينات وبداية الثمانينات على سياسة التصنيع التي انتهجتها الدولة.

أما ارتفاع نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي ابتداء من 1984 يرجع على الأهداف الطموحة في المخطط الخماسي الثاني التي زادت من حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي مما أدى إلى ارتفاع الإنتاج الزراعي من 12.5مليار دج سنة 1984 إلى 38.2 مليار دج سنة 1987 ثم إلى 51.6 % مليار دج سنة 1989 والتي وصل فيها نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام 15.16 % وهي أكبر نسبة حققها القطاع الزراعي.

خلاصة

سعت الجزائر منذ أوائل أيام استقلالها إلى تسجيل وبرمجة العديد من الخطوات في مجال بناء الاقتصاد بعد مخلفات الاستعمار، فكان هدف هذه الخطط هو الحفاظ على التوازن الاقتصادي والمالي ودعم النمو الاقتصادي، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية المتنامية التي نتجت عن الأوضاع الاستعمارية غير المستقرة التي سادت البلاد.

إن بعض المكاسب والموارد الأساسية الاقتصادية تعتبر هشة وإن أثمنها هو مشروع إنعاش القطاع الزراعي، الذي كانت بدايته منصبة على إعادة إصلاح ما خلفه المستعمر من جراء سياسة الأرض المحروقة، الذي كان من المنتظر أن يحظى في المرحلة الأولى بالعناية وما يزال يشغل جزءا مميزا من البرامج الاستثمارية التي وضعت قيد التنفيذ منها نظام التسيير الذاتي وقانون الثورة الزراعية،حيث

تتلخص مميزات و خصائص نظام التسيير الذاتي في أنه نظام ثوري وفوري فرضته ظروف طارئة، ففي بدايته كان مجرد مرحلة انتقالية من أجل حماية واستقلال الأملاك الشاغرة، هذا مما دفع بالمشرع إلى تقنينه بالمرسوم رقم 62-02 المؤرخ في 22 أكتوبر 1962 قصد مسايرة الواقع ومنع بيع الأملاك الشاغرة[1].

ولقد طبقت الثورة الزراعية لمحو عدة عراقيل لنمو الإنتاج الزراعي ومنها عدم المساواة في توزيع الأراضي وانخفاض مستوى المعيشة للسكان الريفيين و تحرير مبادرة صغار الفلاحين، وتأمين مشاركتهم وانتفاعهم من الاستثمارات الزراعية و إنشاء وحدات إنتاجية قابلة للتطور و التنمية،وزيادة في إحداث العدالة الاجتماعية فإنها تستهدف التحويل الجذري لأوضاع المعيشة و العمل للفلاحين بواسطة مساعدة الدولة الجزائرية. إن عدم مراعاة آراء العمال و مشاركتكم الفعالة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير المزارع أدى إلى تدهورها ماليا إذ أصبحت في معظمها عاجزة ماليا. ويعود السبب في ذلك إلى احتكار الدولة لمجال اتخاذ القرارات دون إخضاعها للمناقشة مع المزارعين الفعليين الذين يمارسون عملهم في المزارع و الحقول و أصبح التسيير إداريا و ليس ميدانيا مما تولدت عنه بيروقراطية التسيير.

عرف القطاع الخاص تراجعا ملحوظا بعد الاستقلال ويعود ذلك إلى تحويل ما يقارب 2.5 مليون هكتار من الأراضي الخصبة إلى قطاع التسيير الذاتي. وتهميشا شبه كلي في إطار مخططات التنمية نظرا للنظام السياسي المطبق وخاصة في المجال التمويلي. أما المزارع الصغيرة التابعة للقطاع الخاص، فبقيت على حالها دون تحديد في علاقتها الإنتاجية، بحيث يتمثل هدفها في توفير الحاجات الاستهلاكية الذاتية للعائلة، دون الدخول في إطارات المبادلة التجارية، أي دورة الإنتاج البسيطة وهذا ما جعل القطاع يعاني من عدة مشاكل .

---

[1] عمر صدوق ، **محاضرات في قانون الثورة الزراعية**، مرجع سابق ، ص: 40.

بالرغم من الاهتمام الذي حظيت به الزراعة في مرحلة الثمانينات إلا أن الإنتاج الزراعي لا يفي بالحاجيات السكانية و هو ما أدى إلى أن تكون الجزائر من الدول المستوردة للسلع الزراعية خاصة الغذائية منها بدرجة عالية، مما سبب العجز في الميزان التجاري الزراعي الذي تراوح ما بين 2.5 مليار دولار إلى 3.1 مليار دولار في حين أن الصادرات الزراعية شكلت نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات مما أدى إلى انخفاض قيمتها بسبب تدني أسعار النفط العالمية و البدء في تنفيذ توصيات البنك العالمي و ذلك خلال الفترة 86-89، مما جعل أهمية الناتج الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في انخفاض رغم أن العمالة الزراعية شكلت تطورا في زيادة عدد العاملين بسبب الاهتمام بقطاع الزراعة مما جعل نصيب الفرد من الناتج المحلي مقبولا مقارنة بالنمو السكاني و يلاحظ فشل بسياسة الجزائر في القطاع الزراعي بسبب ضعف الإنتاج و زيادة النمو الديمغرافي أدت إلى التبعية الغذائية و عليه لم يحقق الاكتفاء الذاتي من السلع الضرورية ، وظهرت فجوة غذائية زادت من حدة المديونية بسبب انخفاض أسعار النفط نتيجة التحول الاقتصادي العالمي وتحرير الأسواق كل هذا جعل حتمية الإصلاحات الاقتصادية ضرورة ملحة.

الفصل الرابع

القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح

تمهيـــــــــد

شهدت الجزائر منذ النصف الثاني من الثمانينات و بالخصوص بعد أزمة البترول سنة 1986 تحولات هامة في اتجاه الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي على مستوى الاقتصاد الكلي وأيضا على المستويات القطاعية، وقد كان قطاع الزراعة في بؤرة تلك التحولات المحلية والدولية ومجالا أساسا لما يجري من الإصلاحات والتعديلات، وذلك بحكم أهميته المحورية في الاقتصاد الوطني، وأهميته الإستراتيجية فيما يتعلق بمعيشة معظم العاملين في هذا القطاع، وجميع السكان في توفير متطلباتهم الاستهلاكية الأساسية من منظور التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونظرا للوضعية التي آل إليها القطاع الزراعي بات من الضروري وضع إستراتجية تنموية كفيلة بإزالة أو الحد من المشاكل التي يعرفها القطاع بغية جعله قطاعا إستراتيجيا يلعب دوره في التخفيف من حدة التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات خارج المحروقات،ومن هذا الواقع كانت حتمية الإصلاح من المتطلبات الأساسية لتنمية زراعية عصرية وسنتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: متطلبات إصلاح القطاع الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الحالية.

المبحث الثاني:الموارد الأساسية للاقتصاد الزراعي الجزائري.

المبحث الثالث:. برنامج الإصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي.

المبحث الرابع: واقع الإنتاج الزراعي ضمن المرحلة (1989-1999).

المبحث الأول: متطلبات إصلاح القطاع الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الحالية.

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، فالأمة التي تهتم بقطاعها الفلاحي تضمن العيش الكريم لشعبها، من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج، هي أمة جديدة بالاحترام لأنها أمة تنطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب و ضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي، يمكن القول أنه مهما كانت خلفيات الإستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحضى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة، باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، إضافة إلى تأثره هو بالتغيرات التي تحصل في القطاعات الأخرى.

إن الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري تتميز بأزمة خانقة متعددة الجوانب. هذه الأزمة تجد أحسن تعبير لها في الوضعية التي آل إليها القطاع الزراعي، فأيا كانت أسباب أزمة الفلاحة الجزائرية، سواء تعلق الأمر بمرحلة التنمية المخططة و غير المتوازنة التي أعطت الأولوية للقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي مما أثر سلبا على القطاع الفلاحي، أو نتيجة التغيرات الهيكلية العديدة التي عرفها القطاع الفلاحي والمشاكل التي عاناها، فإن نتيجة هذا الوضع هي تخبط الجزائر في تبعية غذائية شبه مطلقة، في وقت أصبح فيه سلاح الغذاء أكبر وسيلة تستعمل لتجويع و إخضاع شعوب و أمم،ويهدف هذا الإصلاح إلى تحقيق غايات هي:

- إبراز الأهمية الاقتصادية و الإستراتيجية للقطاع الفلاحي.
- تشخيص المعوقات و العقبات الأساسية التي يعاني منها القطاع الفلاحي.
- وضع إستراتيجية تنموية كفيلة بإزالة أو الحد من المشاكل التي يعرفها القطاع الفلاحي بغية جعله استراتيجيا دوره الأساسي هو التخفيف من حدة التبعية الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي، وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

المطلب الأول: أهمية وضرورة الاهتمام بالقطاع الفلاحي.

نتيجة للمشاكل العديدة التي عانى منها القطاع الزراعي في ظل المستثمرات الفلاحية جاء الإصلاح الثاني عام 1990 والذي يمنح مرونة أكبر للإجراءات التشريعية لكل الوعاء العقاري بما فيه القطاع الفلاحي ويتضمن أحكاما مرتبطة بكل النزاعات حول الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية والتي تم إعادتها إلى ملاكها الأصليين ومنح الحرية التامة في التعامل الزراعي وتسويق المنتجات وضرورة التكفل بتوفير التجهيزات وخلق محيط يهتم بالبحث الفلاحي وتحسين التموين والتخزين والتسويق وتحقيق اللامركزية تجعل الفلاح يشارك في تحديد السياسة الفلاحية ويساهم بشكل فعال في تحسين هياكل ومحيط القطاع الفلاحي وجعل المنتج مسؤول عن وسائل الإنتاج الفلاحي، والعمل على تكثيف القدرات الطبيعية المحدودة. تطهير القطاع الفلاحي من المضاربين والطفيليين وتشجيع المستفيدين والمنتجين.

1. العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الفلاحي.

التنمية المخططة نجم عنها عدم الكفاءة الاقتصادية و ضعف الإنتاجية و ارتفاع تكاليف الإنتاج، إلى جانب انعدام روح الإبداع و الابتكار وعدم الفعالية في توفير السلع و الخدمات، هذا إضافة إلى التأخيرات المكلفة في توريد السلع المنتجة و العجز عن تحقيق الأهداف المرجوة، وتحويل " المنافع لمجموعات الصفوة والتدخل السياسي في إدارة

النشاطات الاقتصادية". إلى جانب انتشار مظاهر البيروقراطية مما يجعل ضرورة الإصلاحات الاقتصادية تفرض نفسها إلى جانب تقييد النفقات العامة و اللجوء إلى إجراءات مرتبطة بتوفير و نشر المعلومات للمستهلك و المنتج واتخاذ الإجراءات التي من شأنها خلق المنافسة، و تحقيق تنمية اقتصادية شاملة تتركز في القطاع الزراعي على تحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للريف التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي. إلى جانب استغلال الإمكانيات الزراعية غير المستغلة في الميدان الزراعي و في المجالات المكملة كصناعات مدخلات الإنتاج الزراعي مثل المكائن، المعدات، الأسمدة، المبيدات،... إلخ. كما يتطلب الأمر الاهتمام ببناء القاعدة الهيكلية والأساسية التي من شأنها توفير الظروف الملائمة لإنعاش الاستثمارات الفلاحية.

فالقطاع الزراعي في عام 1991 كان يمثل 18% من الناتج الداخلي الخام ويشغل 1.200.000 شخص أي ما يعادل 25% من السكان النشيطين في البلد. إن المساحة الزراعية الصالحة للزراعة وخلال ثلاثين السنة الأخيرة لم تتوقف عن الانخفاض حيث انتقلت من 0.82 هكتار/ نسمة سنة 1962 إلى 0.1 هكتار/ نسمة في 1991[1]،ولتطور القطاع الزراعي و تمكنه من الاضطلاع بالمهام المنوطة به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية[2]:

- يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي. لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات و الاختصاصين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي و استخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي. هذا مع ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لأن هذه أخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد و بالتالي زيادة دخله وهذا من شأنه أن يخلق لديه روح الارتباط و الاهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره سواء كان هذا الغير شخصا طبيعيا أو معنويا.
- ضمان وفرة عوامل الإنتاج بالكمية والنوعية المطلوبة و في الوقت المحدد و تجنب التأخير في تسليم البذور بعد انقضاء الموسم كما كان سائدا.
- تشجيع التطور التقني لزيادة الإنتاجية و المردودية مع تسهيل إجراءات الحصول على القروض الضرورية لتمويل الاستثمارات إلى جانب توسيع المساحات الزراعية وتطوير الزراعات الإستراتيجية وتنمية البحث في الميادين الزراعية.
- ضرورة خلق سوق زراعية جهوية بغرض تطوير التبادلات الجهوية.

---

[1] أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، مرجع سبق ذكره، ص40.

[2] أنظر: - حاجي العلجة، **تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، ص148-149.

- باشي أحمد، **القطاع الفلاحي ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة،العدد الثاني 2003 ص108-109.

- ضرورة خلق و توسيع البنوك الريفية و تعاونيات القرض من شأنها أن تحقق ميزتين:

– **الميزة الأولى:** توفير المعلومات الضرورية للبنوك و تعاونيات القرض عن ظروف و إمكانيات الفلاحين و التي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين.

– **الميزة الثانية:** توفير للقطاع الفلاحي مصادر للحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلاني وبعيدا عن كل الإجراءات البيروقراطية و الإدارية.

- ضرورة خلق و توسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين و تخفيض تكاليف النقل و التسويق و التخزين و إلغاء الاحتكار. و هذه العوامل جميعها من شأنها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية.
- العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية و ذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي و ما عرفته من تحديد دون المستوى مرحلة التخطيط المركزي و ما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار أن أسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار أن أسعار المنتجات الفلاحية لها تأثيرات من عدة نواحي[1]:

– فالعلاقة ما بين أسعار المنتجات الفلاحية و الأسعار التي يشتري بها الفلاحون مستلزماتهم الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة و نوعية و حجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجه.

– أسعار بيع المنتجات الفلاحية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الزراعي لأنها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج.

- العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها، وذلك من خلال بناء السدود وخلق احتياطي مائي وتحرير أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من استهلاكه و العمل على ربط الإنتاج بالواقع الاجتماعي وربط مراكز التكوين بالواقع الفلاحي والعمل على زيادة الاستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي و الخدمي للزراعة.
- العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية و تصدير الفائض وهذا يستلزم أن يلعب قطاع الخدمات دوره في التنسيق بين القطاعات. "فوسائل المواصلات مثلا ضرورية لإيصال الإنتاج الزراعي للمصنع ليتم تحويلها إلى سلع استهلاكية مصنعة و أيضا ضروري لإيصال المواد الاستهلاكية للمستهلك المحلي[2].

2. العوامل الواجب توافرها لنجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي:

التنمية الزراعية في الجزائر و التي واجهت إضافة إلى المصاعب السابقة الذكر مشاكل ارتبطت أساسا بقلة وسائل الإنتاج ونقص التموين بها إلى جانب قلة حماية الطاقة الإنتاجية و هذا ما يستلزم استصلاح الأراضي الزراعية

---

[1] الثورة والفلاح، **الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين**، العدد115 ديسمبر86 ،ص 35.

[2] عبد الهادي بموت، **التعاون الاقتصادي وأهمية التكامل في سبيل التنمية**، معهد الإنماء العربي، ص 97.

والتقليل من تركها بورا و الاهتمام بالفلاحة الصحراوية و الجبلية. كما أن التنمية الزراعية في الجزائر تتطلب العمل على تحديث "وسائل الإنتاج الخاصة بالقطاع الزراعي"، مع ضرورة التنسيق بين الزراعة و الصناعة، إذ أن تطوير هذه الأخيرة لا يمكن أن يتم بمعزل عن القطاعات الأخرى و خاصة الزراعة. ذلك أن زيادة حجم الصادرات الزراعية من شأنها أن تغطي تكاليف الواردات من السلع الإنتاجية و الوسيطية والاستهلاكية الضرورية للصناعة إلى جانب تزويدها بالخامات الزراعية ذات الاستخدام الصناعي و بتعبير آخر فإن التنمية الزراعية يجب أن تساهم في تزويد الصناعة بالتراكم الرأسمالي و المواد الغذائية و الخدمات و السوق لتصريف منتجاتها أي السلع. كما أن التنمية الصناعية توفر للزراعة الأسمدة و المعدات و الآلات و سوق للعمالة الفائضة و المواد الغذائية. و من ثم يتم توسيع القاعدة النقدية في الريف و توسيع السوق الداخلية لتحويل المنتجات الزراعية إلى سلع توجه للسوق، فالإصلاحات الحالية و ما نجم عنها من خوصصة شبه كلية للقطاع الزراعي، ورغم ما لهذه الإصلاحات من أهمية وآثارها إيجابية على القطاع الزراعي إلا أن نجاحها لبعث تنمية حقيقية شاملة مرهون بمجموعة من الإجراءات التي يمكن حصرها في العوامل التالية[1]:

- من خلال التجربة واستنادا إلى المراحل التي مر بها القطاع الزراعي في الجزائر ومختلف الإجراءات التنظيمية، القانونية، الهيكلية يتضح أن التفسير عن طريق هذه الإجراءات وحدها لا يكفي إذ لم يكن العاملون في القطاع الزراعي طرفا مشاركا فيها. وما الانتقال من التسيير الذاتي إلى الثورة الزراعية إلى المستثمرات الفلاحية إلا خير دليل على ذلك، مما يجعل مسألة تنظيم الزراعة ترتبط بينها وبين القطاعات الأخرى أكثر من ارتباطها بالوضع القانوني للإستغلالات الزراعية.
- تحويل عملية شراء و توزيع وسائل الإنتاج و كذا تحويل السلطات الاحتكارية للهيئات الحكومية إلى القطاع الخاص، و توفير الظروف الملائمة للحصول على الموارد المالية و بالعملة الصعبة لتمويل مستلزمات الإنتاج الزراعي التي يتم استيرادها من الخارج مع ضرورة الاهتمام بالائتمان الزراعي و جعله يسير وفق ميكانيزمات السوق سواء تعلق الأمر بشروط منح القروض أو أسعار الفائدة.
- تحرير المنتجات الزراعية من القيود التي عرفتها من خلال دواوين التسويق التي أدت إلى ظهور السوق الموازية و التي كانت تحقق أرباحا على حساب المنتج و المستهلك.
- ضرورة توفير قوانين عقارية واضحة و شفافة تبيح الملكية الخاصة للأرض وتوفر شروط الحفاظ عليها. على أن تقوم الدولة بالتكفل بالبنية الأساسية كالنقل و المواصلات ،فالتغيير الرسمي للملكية الزراعية لا يكون له معنى حقيقي إلا من خلال إعادة تجميع الأراضي والأصول في وحدات يمكن تمليكها أو تأجيرها لمستغليها.
- ضرورة وضع سياسة ملائمة للتكوين و البحث في الميدان الزراعي و تشجيعها من خلال توفير الموارد المالية لها. ذلك أن الواقع في الجزائر كما في غيرها من الدول النامية يبين أن هذا الميدان لا يحضى بالأهمية اللازمة رغم

---

[1] سنيف- هـ -هانكي، ترجمة محمد مصطفى غنيم، تحويل الملكية إلى القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية، مصر،الطبعة الأولى،1990 ،ص 141.

ماله من أهمية في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي، فبينما نلاحظ "أن ما يقارب 5 مليار دولار تنفق على الأبحاث الزراعية على مستوى العالم نجد أن نصيب الدول النامية منها لا يتجاوز 1.3 مليار دولار"[1].

- إن هشاشة القاعدة الزراعية وضعف الإنتاجية الزراعية نتيجة غياب الإرادة والسياسة الزراعية السليمة التي من شأنها أن توضع حد للمضاربات التي عرفها القطاع الزراعي و توفير الوسائل الضرورية لتثمين العمل الفلاحي.
- العمل على تطوير وتشجيع القطاع الزراعي من خلال سياسة زراعية شفافة و فعالة من شأنها أن تعيد الاعتبار لهذا القطاع بما يضمن استقرار اليد العاملة و توضع حد للهجرة الريفية. هذه السياسة يجب أن تكون مدعمة بإتباع أساليب و تقنيات حديثة مع الاهتمام بمكننة الزراعة ووضع حد للطرق البدائية التقليدية و العمل على استغلال مياه الري من خلال توفير شبكات الري والصرف والسدود والجسور والاهتمام بالطرق الرئيسية والفرعية نظرا لأهميتها بالنسبة للقطاع الزراعي و العمل على توفير وسائل التخزين مع الاهتمام بربط التكوين بمتطلبات القطاع الزراعي إلى جانب تطوير جهاز التسويق و تعميم الإرشاد و البحث العلمي مع إيجاد صناعة تحويلية وغذائية لدعم الإنتاج الزراعي. إن جعل "الزراعة من ضمن القطاعات الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية" يسمح بتخفيف من حدة التبعية الغذائية و الوصول إلى هدف تطوير و تنويع الصادرات خارج المحروقات مما يعيد للقطاع الزراعي أهميته و دوره الحقيقي، وهذا بعدما كان القطاع الزراعي في ظل التخطيط المركزي قطاعا متأخرا ومهمشا في إستراتيجية التنمية المخططة.

المطلب الثاني :ضرورة تسوية مشكل العقارات الفلاحية.

❖ إن عدم وضوح الإطار القانوني للعقارات الفلاحية يعتبر من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها القطاع الفلاحي خاصة بعد قانون المستثمرات الفلاحية 1987 و هذا ما يتطلب العمل على تسوية مشكل العقارات الفلاحية و التي أثرت سلبا على الاستثمار و بالتالي على الإنتاج الفلاحي. كما يتطلب الأمر من ناحية أخرى إعادة الاعتبار للفلاح الفعلي. ذلك أن القيام بالتنمية الفلاحية الشاملة يستلزم مشاركة و مسؤولية الفلاحين و الانتقال من الفلاح المدعوم إلى الفلاح كعون اقتصادي مسؤول عن التنمية الفلاحية و هذا يتطلب العمل على تثمين الاستثمار و تطهيره من خلال المنافسة و جعله قطاعا تنمويا قائما على الربح بدلا من قيامه على الريع.

❖ بدأ مشكل العقار الفلاحي منذ الاستقلال حيث كانت السلطة الجزائرية مجبرة في استخدام الأراضي الفلاحية على ما يلي:

- توزيع الأراضي على الفلاحين الذين فقدوا أراضيهم في فترة الاستعمار .
- استغلال الأراضي الفلاحية من طرف الطبقة البرجوازية .
- تولي الدولة بنفسها تسيير الأراضي الفلاحية.

❖ رغم أن الدولة كانت المسير الوحيد لقطاع التسيير الذاتي مع محاولة إصلاح العديد من الآليات وتطبيق سياسات لانعاش القطاع الزراعي ورغم التعديلات التي عرفها الإطار القانوني والأشكال التنظيمية للعقار الفلاحي

---

[1] مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 1994، ص16.

فإنها لم تستطع الزيادة في المساحة المزروعة أو القابلة للزراعة، رغم الإمكانيات المادية أو البشرية المسخرة من طرف الدولة و المدعمة، لا تزال مشاكل تعيق ميدان التسيير والإنتاج من بينها [1].

- عدم وضوح الإطار القانوني للعقارات الفلاحي.
- عدم اشتراك الفلاحين والمنتجين في عمليات الإصلاح ووضع البرامج الإنتاجية وسوء استعمال الإطارات.
- عدم وجود تحفيزات مثل الإعانات لتشجيع الإنتاج الفلاحي ورفع المردودية.
- مشكل التمويل حيث هناك صعوبات في الحصول على قروض.
- مشكل التموين وذلك في ما يخص الأسمدة ومستلزمات الإنتاج الأخرى.
- مشكل استغلال المياه وعدم تكييف وتوزيع الإنتاج الفلاحي .
- مشكل التسويق وتطوير الأسواق الداخلية والتصدير.

❖ بالإضافة إلى العوائق السابقة فإن أسباب أزمة الزراعة الجزائرية تعود إلى [2]:

- اليد العاملة غير المؤهلة والتي يسود فيها الجهل والأمية والهجرة وعزوف الشباب عن هذه المهنة بالإضافة إلى الشيخوخة.
- محدودية المساحة الزراعية ورغم المناخ فإنها محدودة جداً وإمكانيات توسعها في الظروف العادية ضعيفة وكذلك تماطل المؤسسات العامة التي تحتكر تموين الزراعة بالتجهيزات اللازمة هذا ما أدى إلى تعطل الأعمال الزراعية.
- حجم المستثمرات الفلاحية التي تصل في المتوسط إلى 1700هكتار هذا ما يؤدي إلى ضعف مردودية الأرض الزراعية.

❖ ولتفادي هذه العوائق أولت الدولة اهتماما خاصا قصد تطوير وتحسين ضروريات إنعاش قطاع الزراعة وكان هذا الاهتمام يهدف إلى [3] :

- تخصيص الأراضي الفلاحية ومحاربة المضاربة العقارية .
- ترشيد طرق توزيع الأراضي وتطوير المحاصيل الزراعية الموجهة للتصدير .
- ترشيد سبيل التمويل الفلاحي .
- زيادة المساحات المسقية عن طريق استصلاح الأراضي بواسطة الري وتطوير التقنيات الموفرة للمياه.
- تحسين المنافسة وتشجيع الاستثمار والإهتمام بالتكوين و الإرشاد الفلاحي.
- التخفيض من التبعية الغذائية.
- الحد من مركزية القرارات وعدم تهميش الفلاح وتحميله مسؤولية وضع وتنفيذ السياسة الفلاحية.

---

[1] إسماعيل شعباني، مرجع سبق ذكره، ص 279 .

[2] *M.H.Benissad , les reformes économiques en Algérie , o.p.u. Alger, 1991 p 26.*

[3] إسماعيل شعباني، مرجع سبق ذكره، ص279 – 281.

❖ قد مرت عملية تسوية مشكل العقار الفلاحي بعد مراحل:

أ. **مرحلة إعادة هيكلة القطاع الزراعي:** تضمنتها التعليمة الرئاسية[1] رقم 14 المؤرخة في 17 مارس 1981 والتي تنتهي بإعادة هيكلة الوحدات الزراعية المسيرة ذاتيا وتعاونيات قدماء المجاهدين و تعاونيات الثورة الزراعية قصد الوصول إلى وحدات سهلة الاستغلال وفي متناول التحكم البشري وإعطائها استقلالية التسيير حتى تتمكن من تنفيذ برامجها وجعلها وحدات إنتاجية ذات فعالية اقتصادية مستمرة.

حيث تهدف عملية إعادة الهيكلة إلى تطهير المزارع المسيرة ذاتيا و التعاونيات الفلاحية للمجاهدين وتعاونيات الثورة الزراعية وإعادة تنظيمها في وحدات سميت بالمزارع الفلاحية الاشتراكية، تنظيم التسيير والتحكم فيه، والتسوية النهائية للنزاعات المتعلقة بالملكية والاحتلال غير الشرعي للأراضي والتدرج نحو الاستقلال المالي.

قانون رقم 18/83 الصادرة أوت 1983:الذي يتضمن تسهيل الحصول على الملكية الخاصة للأراضي الزراعية مقابل استصلاحها فلقد تم مع بداية تطبيق القانون توزيع مساحات معتبرة من الأراضي في جنوب والهضاب العليا إلى بلغت 250000 هكتار على 57 ألف مستفيد استصلحت منها 95 ألف هكتار ودخلت 71000 هكتار عملية الإنتاج[2].

ويتحصل المستفيد على الملكية الخاصة بالأرضي المستصلحة في فترة خمس سنوات إذا تم استصلاحها فعلا كما ينص هذا القانون على حرية المعاملات في الأراضي الزراعية من بيع وشراء، ويهدف هذا القانون إلى توسيع زيادة المساحة الزراعية وبعث التنمية الزراعية بالمناطق المستصلحة.

فكانت نتائج تطبيق قانون 18/83 و إلى غاية 30 جوان 1994 كما يلي:

الأراضي الزراعية الموزعة للاستصلاح يقع منها 67,6% في المناطق الصحراوية و29,7% في السهوب[3] ومساحتها بلغت 360,534 هكتار استفاد منها 68604 مستفيدا مع العلم أن المساحة المستصلحة فعلا والتي دخلت مجال الاستغلال تقدر بـ 75640 هكتار أي أن نسبة إنجاز برامج الاستصلاح لم تتجاوز 21% وهي نسبة ضعيفة وهذا لعدة أسباب منها[4]:

- توزيع الأراضي دون توفير الهياكل القاعدية للاستصلاح من آبار، طرقات وكهرباء وتجهيزات الري ودون دراسة مسبقة من حيث طبيعة الأرض الجيولوجية أو الطبوغرافية.
- غياب وفقدان للمعدات والأدوات الخاصة بالإنتاج وبعملية الاستصلاح وغياب عملية الدعم المالي للمستفيدين وكذلك غياب عملية الإرشاد الفلاحي وكوادر مؤهلة لمتابعة عملية الاستصلاح.

---

[1] محمد رجراج ، **إنتاج واستهلاك المحاصيل الشتوية** ، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 1990، ص 402 .

[2] نفس المرجع السابق ، ص 316.

[3] *Ministre de l'agriculture , direction des statistiques ,**la question foncier par les chiffres**, juin 1995.*

[4] رابح الزبيري، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

رغم هذه العراقيل إلا أن قانون 18/83 أدى إلى زيادة المساحة الكلية الصالحة للزراعة وإعطاء الأولوية للجانب الاقتصادي الذي يساهم في التنمية الزراعية وعدم النظر إلى الجانب السياسي الذي كان معقولا من خلال الثورة الزراعية.

قانون 19/87 الصادرة في 1987/12/08: المتضمن كبقية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق وواجبات المنتجين .

كما أن المرسوم السابق يحدد كيفية تنظيم المستثمرات الفلاحية ونقل ملكيتها إلى المنتجين والفلاحين مقابل نقدي (حق الانتفاع) باستثناء الأراضي ويكون الاستغلال جماعيا.

بعد تنفيذ القانون 19/87 اسفرت النتائج التالية[1] :

- أدت عملية إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية إلى تجزأة 3159مزروعة فلاحية اشتراكية تعطي مساحة إجمالية تقدر بـــ2469146هكتار إلى 21872مستثمرة فلاحية جماعية و5460مستثمرة فلاحية فردية يستفيد منها 164257مستفيد(فلاح).
- بين التحقيق الميداني أن الحجم المتوسط للمستثمرات الفلاحية الفردية يتمثل في 13 هكتار وبالنسبة للمستثمرات الجماعية هو 66هكتار لخمسة مستفيدين[2].

بعد تنفيذ القانون ظهرت المزايا و السلبيات التالية:

المزايـــــا:

- خدمة الأراضي صحيحة وذلك بالاستغلال الأمثل لمداخيل الفلاحين.
- مساهمة العمالة الزائدة(الفائضة)أو المستأجرة في خدمة الزراعة عن طريق توسيع المساحات المزروعة وزيادة المستثمرات الفلاحية.
- النية الحسنة عند المستفيدين في استمرار استغلال الأراضي الزراعية بسبب حرية التسيير وتحمل المسؤولية وروح العمل من أجل النجاح والمحافظة على الطابع الفلاحي للأرض.

السلبيـــات:

تتمثل السلبيات الناتجة عن تطبيق القانون 19/87 في ما يلي :

- عدم العدالة في توزيع الأراضي سواء من حيث المساحة أو منحها لغير مستحقيها مما جعل ضياع الأملاك الفردية أو الجماعية.
- نقص المياه و العتاد الفلاحي وعدم تهيئة المستثمرات.
- سوء التسيير بسبب عدم وجود تنسيق بين المستثمرين و الإطارات الفلاحية.

---

[1] محمد رحراج، **آثار الإصلاحات الهيكلية في السياسة الزراعية الجزائرية** ، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص420

[2] مسعودي عبد الكريم، **مداخلة بعنوان تحقيق المستثمرات الزراعية الجماعية والفردية اليوم الوطني للإعلامي حول العقار الفلاحي**،1995/08/07.

- استمرار مشاكل التمويل و التموين مع صعوبة التسويق المنظم ،حيث تدخل الوسطاء أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية.

قانون 25/90مؤرخ في 1990/11/18:المتضمن التوجيه العقاري استبدل حق الانتفاع الدائم الممنوح للمستفيدين المتواجدين على أرضيهم بحق ملكية مطلق أو بحق إيجار بالنسبة للذين لا يرغبون في الشراء لأسباب عديدة، وإن التدابير المقررة تدور حول المحاور التالية1:

- إن الأراضي المعنية لا يمكن بيعها أو إيجارها إلا لمستفيدين ذوي جنسية جزائرية.
- إن حق الانتفاع الدائم الممنوح للمستغلين يتحول إلى حق إيجار إذا لم يتجاوز الاكتساب في مدة سنة بعد إصدار الأمر.
- إن البيع أو الإيجار يشمل المستثمرة الفلاحية الجماعية أو الفردية بكاملها.
- إن تقسيم المستثمرات الفلاحية الجماعية لا يتم إلا بعد إتمام شكليات البيع.
- إن البيع يمكن أن يتم بالدفع الفوري أو بالأقساط في مهلة لا يمكن أن تتجاوز 10 سنوات.
- إن التأجير يمنح لمهلة أقصاها 30 سنة متجددة.
- إن أسعار البيع و الإيجار سيتم ضبطها على أساس معايير ومقاييس تأخذ في عين الاعتبار وضعية المستفيدين، طبيعة وموقع الأرض و أخيراً توجه السوق العقاري.

كما يهدف هذا القانون إلى ضمان استغلال جميع الأراضي الزراعية يتم تنفيذ هذا الإجراء عن طريق الهيئة العمومية المكلفة بذلك في حالة عدم استغلال الأرض واستثمارها لمدة سنتين متتاليتين بحيث يشعر وينذر المستثمر باستغلالها وإذا بقيت غير مستغلة بعد أجل مدته سنة واحدة تتخذ الإجراءات التالية :

- وضع الأرض حيز الاستثمار لحساب المالك الظاهر إذا كان المالك الحقيقي غير معروف .
- عرضها للإيجار أو بيعها .
- حماية الأراضي الفلاحية من الزحف العمراني الناتج عن التوسيع في المباني المخصصة للإسكان أو للصناعة وقد مست حوالي 250000 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة .

ب. تطهير التراعات العقارية: إن القانون25/90لم يقرر إلا استرجاع الأراضي المؤممة بتطبيق أحكام الأمر المتضمن الثورة الزراعية لم يحل التراعات العقارية بصفة نهائية بالنسبة لهذه الأراضي فإن الاسترجاع قد شمل 98% من الحالات أي بعدد 22366 مالك استعادوا ملكية أراضيهم، أما بالنسبة للحالات الأخرى التي لم يتم حلها يتعلق الأمر بما يلي:

- الأراضي التي فقدت طابعها الفلاحي.
- الأراضي التي تم منحها في إطار الحيازة الفلاحية عن طريق الاستصلاح.
- الأراضي المتبرع بها.

---

[1] وزارة الفلاحة، **اليوم الوطني الإعلامي حول العقار الفلاحي**، 1995/08/07.

التسوية النهائية لمشكل العقار الفلاحي تستوجب تعديل القانون90-25 حيث يتمحور هذا التعديل في ما يلي:

- التعويض بأرض إذا كان ذلك ممكنا أو ماليا على أساس القيمة الحقيقية للأراضي التي لم تسترجع لأصحابها بسبب فقدانها لطابعها الفلاحي .
- التزام المستفيدين من الأراضي بالتنازل عن التجهيزات والمنشآت الأساسية والأشجار لصالح الملاك الأصليين الذين استرجعوا حقوقهم.
- تصحيح عملية استرجاع الأراضي للمتبرعين والتي تقدر بـــ 1396حالة[1]هذه الأخيرة لم يتكفل بها قانون 25/90 .
- تصحيح عملية استرجاع الأراضي التي تمت لصالح ورثة وذوي حقوق الملاك المؤممين المتوفين وعدد الحالات 136حالة.

جدول رقم (54) يبين المنازعات العقارية إلى غاية جوان 1994.

المنازعات	ملاك مؤممـــون			ملاك متبرعـــون			المجمـــوع		
	عدد	مساحة هـ	نخيل	عدد	مساحة هـ	نخيل	عدد	مساحة هـ	نخيل
	22.980	477.378	624.606	1396	44.334	25.754	24.376	521.711	650.360
حالات سويت	استرجـــاع كلي			استرجـــاع جزئي			المجمـــوع		
	مؤممون	متبرعون	مجموع	مؤممون	متبرعون	مجموع	مؤممون	متبرعون	مجموع
	21.865	1.272	23.137	334	19	353	22.199	1291	23490
حالات لم تسو	مشكـــل الأرض			مشكـــل الاستثمار			المجمـــوع		
	مؤممون	متبرعون	مجموع	مؤممون	متبرعون	مجموع	مؤممون	متبرعون	مجموع
	212	07	219	04	-	4	216	07	223
حالات مرفوضة	مؤممـــون			متبرعـــون			مجمـــوع		
	594			69			663		

Ministère de l'agriculture, d. d'organisation foncière ,bilan des opérations liées au foncier agricole,juin1994.

سياسة استصلاح الأراضـــــي.

تحسين الإنتاج الزراعي يتطلب الاستمرار في استصلاح الأراضي و إعطائها الأهمية التي تستحقها إذ أن عملية الإصلاح التي تمت تميزت ببطء في وتيرة إنجازها، حيث بلغت المساحة التي تم استصلاحها و دخلت الاستغلال الفعلي حوالي 75.640 هكتار[2] ويرجع السبب إلى:

- غياب إستراتيجية واضحة لعملية الاستصلاح جعل تنفيذها يتميز بعدم الدقة كما أنها بعيدة عن الأهداف المنشودة.

---

[1] وزارة الفلاحة، **اليوم الوطني الإعلامي حول العقار الفلاحي**، 1995/08/07.

[2]

- عملية التوزيع غير موضوعية لعدم وجود سياسة تكاملية تأخذ بعين الاعتبار الموارد المائية مما يعرض الاستثمارات إلى عدم اليقين.
- التباين بين إنجاز الآبار في المساحات المستصلحة بسبب نقص التجهيزات المرتبطة باستخراج المياه ونقص الكهرباء.
- قلة المساحات المحددة و غياب استمرار الدعم المالي، ترتب عنها وجود عدد كبير من المزارع غير المتجانسة، حيث أغلبها صغيرة تقل مساحتها عن خمسة (05) هكتارات.
- تواجد بشكل بارز القطاع الخاص في المناطق قليلة المردودية كما هو الحال في بعض مزارع الهضاب العليا حيث لا يمكن تكثيف زراعة الحبوب، وكذلك الحال بالنسبة لمناطق جبلية مهددة بالتآكل التي لم تحظ بالاهتمام الكاف في إستراتيجية التنمية.

الجدول رقم (55) يوضح المساحات المستصلحة إلى غاية جوان 1995.

الأقاليم	المساحة	المزروعة	المساحة المستصلحة	1/2	عدد المستفيدين	متوسط حصة	الفرد
	هكتار	%	هكتار	%		م.المزروعة	م.المستصلحة
الجنوب	271277	67.6	78161	28.8	45413	6	1.72
السهوب	118993	29.7	36841	31.0	22726	5.2	1.62
الشمال	10743	2.7	4475	41.6	2454	4.4	1.82
المجموع	404013	100	119477	-	70593	-	-

Ministère de l'agriculture,d. des statistiques, la question foncière par les chiffres1995.

الجدول رقم (56) يبين توزيع الأراضي حسب المزارع.

البيـــــان	أقل من 5هكتار	من 5 – 10هكتارات	من 10 – 20هكتارات	من 20 – 50هكتارات	من 50 – 100هكتارات	أكثر من 100هكتار	المجموع
عددالمزارع بالآلاف	669.6	124.4	67.7	35.0	5.5	0.8	903.0
عدد المزارع %	74.0	13.8	7.5	3.9	0.6	0.2	100
المساحةبـ1000 هـ	1103	835	889	907	326	283	4343
المساحة%	25.4	19.2	20.5	20.8	7.5	6.6	100

المصدر: أنظر: - وزارة الفلاحة، **التقرير السنوي حول تنمية القطاع الفلاحي**،1996.

- حاجي العلجة، **مرجع سبق ذكره**، ص161.

عملية الاستمرار في استصلاح الأراضي و إعطائها الأهمية التي تستحقها يتطلب مايلي:

- وضع إستراتيجية واضحة المعالم محددة الأهداف في استصلاح الأراضي، ووضع حد لسياسة راحة الأرض.
- العمل على إيجاد و تطوير نظام مائي و العمل على دعم هذه السياسة بنظام تكوين فلاحي فعال ومتخصص إلى جانب توفير المكننة و العصرنة و توفير محيط فعال في الجانب المالي والتجاري.

- العمل على توفير متطلبات وسائل الإنتاج و زيادة المساحات المسقية عن طريق استصلاح الأراضي بواسطة الري و تطوير التقنيات الموفرة للمياه.
- تعميم الأصناف ذات المقاومة العالية للمواد الجافة وتحسين المردودية وأجهزة التحويل إلى جانب وضع إستراتيجية تضع في أولوياتها النشاطات الزراعية ذات الأهمية الاستراتيجية مع ضرورة الاهتمام بالتنمية الفلاحية حسب الشعب.

المطلب الثالث:ضرورة وأهمية البحث و الإرشاد الفلاحي.

يعتبر الإرشاد الفلاحي من العوامل الهامة لتنمية القطاع الفلاحي إذ أنه يساهم في توعية وتكوين الفلاحين وإحاطتهم بالمعلومات الضرورية والنصائح اللازمة. وفعالية الإرشاد الفلاحي مرتبطة أساسا بتوفر المرشدين الزراعيين الذين يتمتعون بالمؤهلات الكافية والمحفزات التي تدفعهم للقيام بهذه المهمة، وهذه المحفزات ترتبط أساسا بظروف العمل، الرواتب والأجور، التقدير والمسؤولية، الإنجاز والإشراف ويمكن القول أنه رغم الأهمية التي يتميز بها الإرشاد الفلاحي بالنسبة للنشاط الزراعي فإن السياسة الزراعية في الجزائر لم تولي الأهمية الكافية لهذا المجال، إلى جانب هذا نسجل وجود صعوبات وعوامل ساهمت في ضعف أداء المرشدين الفلاحيين التي تعود إلى غياب تحديد دقيق لمهمة المرشد الفلاحي وتحميله في الغالب بمهام غير إرشادية إلى جانب نقص مستلزمات العمل وعدم استجابة المشرفين الإداريين لمطالب المرشدين إضافة قلة وعدم ملائمة المعلومات والمعارف الإرشادية على المستوى المحلي ونقص المتواجدين على امتداد مساحات شاسعة.

إن السمة الغالبة للسياسة الفلاحية هي كونها لم تتم وفقا لسياسات البحث و الإرشاد الفلاحي و نتائج البحوث الزراعية. و يمكن رد ذلك أساسا إلى وضعية البحث و الإرشاد الفلاحي التي تعتبر من المعوقات الأساسية ذات الطبيعة المؤسسية، و هي السياسة التي تتميز، كما أشرنا سابقا، بعدم التكامل و التنسيق مما يجعل البحوث الزراعية الجامعية ذات طابع أكاديمي بشكل يجعلها غير مهيئة لحل مشاكل القطاع الفلاحي. إضافة إلى ما سبق ذكره نشير إلى أن القطاع الفلاحي كان يعاني من ضعف و قلة الاتصال و الارتباط بين مؤسسات البحث و الإرشاد الفلاحي المحلية ومحيطها الخارجي مما يؤدي إلى حرمانها من إمكانية الاستفادة من الخبرات العالمية المحققة في هذا الميدان. وزيادة على هذا نسجل ضعف النظرة الكلية الشاملة في تحديد مفهوم البحوث و الإرشاد الفلاحي حيث أن أغلبها يركز على الجانب الجزئي و في هذا المجال تجدر الإشارة إلى ضعف التمويل وقلة رأس المال المتاح للقطاع الفلاحي، هذا إضافة إلى معوقات أخرى، مثل غياب المنهج الاقتصادي الذي يتم إتباعه قصد تحقيق الكفاءة والفعالية الاقتصادية[1].

إن ضعف الموارد المالية المخصصة للبحث و الإرشاد الفلاحي و كذا ضعف و مرونة مؤسسات و معاهد البحث الزراعي يقلل من قدرة القطاع الفلاحي على الاستجابة لمؤشرات السوق. ففي عام 1987 نجد أن ما يقارب 93 % من الموارد المالية الموجهة للبحث الفلاحي كان مصدرها الميزانية العامة للدولة. لكنه من اللازم القول أن

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية في الجزائر**، جامعة الدول العربية ، الخرطوم،ديسمبر1994، ص 91.

نصيب البحث الزراعي من موارد الدولة محدودة للغاية. فالإحصائيات المتوفرة لدينا بهذا الشأن تشير إلى أن النفقات الحكومية التي خصصت للبحث في كل الميادين لم تتعدى 0.9 % من إجمالي الميزانية العامة للدولة و نصيب الفلاحة لم يتعدى 0.33 % من ميزانية الدولة. و لقد قسمت الموارد المالية الموجهة للقطاع الفلاحي ما بين ميزانية التسيير و ميزانية التجهيز، حيث أن ميزانية التسيير تشكل لوحدها 84 % من إجمالي الميزانية المخصصة للقطاع الفلاحي، و أن الجزء الأكبر من ميزانية التسيير مخصص للأجور[1].

و لتشجيع الاستثمار الإنتاجي و الاهتمام بالتكوين و الإرشاد الفلاحي يلزم العمل على:

- تكثيف المنتجات الفلاحية و توفير أنماط إنتاجية مناسبة من البذور و الأحنة و تعميم التقنيات.
- الاهتمام بالتكوين الفلاحي الملائم لخصوصيات و متطلبات القطاع الفلاحي مع ضرورة العمل على تأهيل الفلاحين و الإطارات.
- الاهتمام بالإرشاد الفلاحي بوضع نظام للإشراف والاتصال وجعل برامج التكوين الفلاحي تناسب واهتمامات الفلاحين والقطاع الفلاحي والسهر على تبليغ المعلومات التقنية و الاقتصادية و السياسية والاجتماعية للفلاحين، وذلك بهدف الحد من مركزية القرارات التي عان منها القطاع الفلاحي والتي أدت إلى تهميش الفلاح وعدم وضوح مسؤوليته ومشاركته المباشرة أو غير المباشرة في وضع وتنفيذ السياسة الفلاحية.

أ. **واقع و دور البحث العلمي:** إن انعدام و غموض إستراتيجيات و السياسات المتعلقة بالبحث و الإرشاد على المدى الطويل إلى جانب كون الهياكل التنظيمية لمعاهد البحث تتميز بالتعدد و التشتت و الذاتية و في أغلب الأحيان تكون بمعزل عن المعاهد الجامعية حيث ينعدم التنسيق بينهما بصفة مؤسسية. إلى جانب هذه الوضعية نجد أن أهم عامل في ضعف برامج البحث الزراعي تعود أساسا إلى ضعف تحديد و تدقيق الأهداف و غياب الأولويات الواضحة، مما يتطلب وضع إجراءات فعالة في استعمال الموارد البشرية، المالية و المادية و أكثر فعالية بالتقرب من أهم المشاكل المرتبطة بالتنمية الفلاحية في الوطن. و العمل على خلق و تعميق التنسيق بين مؤسسات و معاهد البحث و الاتجاه نحو ترشيد جهود البحث و تجنب ازدواجية العمل و إزالة العوائق ذات الطبيعة الهيكلية و توفير آفاق مهنية مستقرة. هذا إضافة إلى ضرورة خلق تقاليد و قواعد بحث قوية لتلعب دورها في زيادة الإنتاج الفلاحي من خلال تطوير فنون و أساليب التكنولوجيا والمكننة. وفي هذا الإطار نرى أنه يجب على مؤسسات ومعاهد البحث عليها أن تضمن مايلي:

- تحسين الموارد الأساسية و استعمالها استعمالا رشيدا.
- تحسين الإنتاج بمختلف أشكاله.
- تحسين الإنتاج و الإنتاجية و استعمال الموارد بشكل فعال.
- تحسين استعمال الموارد الطبيعية: الماء، الحقول،الغابات...إلخ.

---

[1] أنظر: - حاجي العلجة، **تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، ص 171-172.

- باشي أحمد، **القطاع الفلاحي ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة،العدد الثاني 2003 ،ص113-114

من هذا المنطلق تبدوا أهمية البحث الزراعي كضرورة إستراتيجية تتطلبها التنمية الفلاحية، مما يجعل البحث الزراعي يتميز بطابع الأولوية، و نظرا لهذه الأهمية فإنها تتطلب إعادة تنظيم هيكلي و وظيفي للبحث الزراعي على المستوى الوطني و على المستوى القطاعي من خلال ميكانيزمات من شأنها أن تساهم في وضع البرامج و تمويلها إلى جانب مساهمتها في تقييم نشاطات البحث الزراعي. وفي هذا الإطار نجد أن المعهد الوطني للبحث الزراعي و المعهد الوطني للبحث الغابي، ورغم الدور الفعال الذي يلعبانه، ليس لهما علاقات كبيرة مع بقية معاهد البحوث، ومن تم فإن الأمر يتطلب خلق وتقوية العلاقة مع المعاهد الجامعية المتخصصة في هذا الميدان، إلى جانب ضرورة خلق تعاون مع مراكز البحوث الدولية لترقية و تطوير البحث الزراعي و العمل على تثمين نتائج البحث.

ب. واقع و دور الإرشاد الفلاحي: إن البحوث والإرشاد الزراعي تلعب دورا مهما في تحسن الإنتاج الزراعي كميا ونوعيا، وتعمل على ترقية الزراعة ورفع إنتاجيتها، ومن خلالها يتم نقل المعارف والعلوم الزراعية إلى المزارعين بهدف أحداث تغير في حياتهم والنهوض بمستوى معيشتهم، وكذلك حصولهم على فرص الدعم الفني والخدمات اللازمة لتحسين إنتاجهم.

ويهتم الإرشاد الزراعي أكثر بالمزارعين الجدد الذين يقومون بالأعمال الزراعية، وخاصة استصلاح الأراضي والذين ليس لديهم خبرة سابقة فلا بد من تخصيص فرق فنية متخصصة بالبحث والإرشاد الزراعي حتى ترشدهم إلى أفضل طرائق الإنتاج التي تتناسب مع ظروفهم، للمحافظة على جهودهم وأموالهم من الضياع وحفاظا على الموارد الطبيعية والبيئة يمكن توجههم إلى إنتاج منتجات ذات المنفعة العامة والاقتصادية.

أعمال البحث والإرشاد الفلاحي[1]:

- متابعة خصوبة الأراضي الزراعية.
- تنسيق برامج التكوين والبحث ومساعدة المعاهد التقنية.
- إعداد مقاييس لاستعمال وسائل الإنتاج وصيانتها.
- وضع خطط وأسس لضمان صيانة الآلات.
- ضمان الرقابة والوقاية للمنتجات الفلاحية والحيوانية.
- التدخل عند ظهور الأوبئة والكوارث.

ولتنفيذ هذه الأعمال يجب تشخيص النظام الوطني للبحوث الزراعية ومعرفة خصائـــص ونقائـــص هذا النظام[2]:

- غياب سياسة زراعية تتكيف مع الوضع الراهن.
- غياب برامج البحث على المدى الطويل.

---

[1] غردي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 69.

[2] شرقاوي محمد العربي، **تقويم احتياجات إدارة البحوث الزراعية وبناء القدرات في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 1998، ص 125.

- وضع إقترابات القطاعية العلمية السائدة بطرق بيروقراطية ومنفصلة، انقطاع بين الري، الفلاحة، الغابات وبين البحث والتكوين والإرشاد والتطوير.
- ضعف طاقات إدارة البحث.
- ضعف إنتاجية الموارد.
- غياب الاستمرارية في المجهودات المبذولة في البحث.
- ضعف جودة وفعالية الأعمال المنجزة.
- ضعف ومشاركة وتدخل المسؤولين في المراحل المختلفة لعملية البحث والتقييم.
- غياب المعرفة بالمتغيرات البيئية، الاقتصادية والاجتماعية الذي يؤدي إلى عدم توافق نتائج البحث.
- غياب التطبيق النظامي لقياس نتائج أعمال البحث والإرشاد الزراعي.
- ضعف مساهمة الأشخاص علميا في توجيه وتشغيل البحث.
- عدم وضوح الأهداف وغياب إستراتيجية واضحة لأولويات البحوث الزراعية وأساليب تنفيذها وتمويلها.
- نقص الإمكانيات المادية والبشرية للبحوث الزراعية والتي نتج عنه ضعف نقل معلومات التقنية والتي تعد المادة الأساسية للإرشاد الزراعي.

رغم النقائص التي يعاني منها القطاع الزراعي، إلا أنه يتوفر على إمكانيات هائلة من الإطارات المتخصصة ولها القدرة على تطويره ورفع إنتاجيته، فقد قامت الجزائر بتكوين جهاز للبحث والتكوين في مجال الزراعة والمتمثل في العديد من المعاهد المتخصصة، لكن الميادين التطبيقية لنشاط الإرشاد الفلاحي أغلبيتها بالقرب من المعاهد الفلاحية في المساحات المحدودة، وحتى يساهم البحث والإرشاد الفلاحي في التنمية الاقتصادية بصفة العامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة يجب على الدولة تقديم الحوافر الاقتصادية الضرورية لتشجيع الفلاح على تبنى الإرشادات والتقنيات المقدمة من طرف الجهات المكلفة بالإرشاد الفلاحي وتتمثل هذه الحوافز في القروض، دعم الأسعار، تسويق المنتجات وتكوين الفلاحين عـــن طريـــق الملتقيات والندوات واستعمال وسائل الإعلام المتاحة.

والواقع أن ضعف دور المرشدين الفلاحيين في أداء مهامهم يعود أساسا إلى:

- ضعف الرواتب والحوافز.
- نقص معدات العمل ومستلزماته وبعد مكان الإقامة.
- ضعف الإشراف المناسب.

وإذا حاولنا تقييم عوامل ضعف وعدم فعالية الإرشاد الفلاحي فنجد أنها من وجهة نظر المرشد الفلاحي تعود إلى كون أغلب الفلاحين يتميزون بالأمية مما يصعب من عملية إقناعهم إذ لا تتوفر لديهم روح التعاون مع المرشدين الفلاحيين. هذا إضافة إلى وجود فوارق ما بين الفلاحين مما يجعلهم غير مهتمين بالخدمات التي يقدمها لهم المرشد الفلاحي. أما من وجهة نظر الفلاحين فإن ضعف الاستجابة للإرشاد الفلاحي يعود إلى عدم توفر المدخلات الزراعية وعدم مطابقة التوصيات الإرشادية لظروف الفلاحين ونظرة الفلاح إلى المرشد الفلاحي على أنه أقل خبرة

منه، خاصة في عدم قدرة المرشد الفلاحي على حل كثير من مشاكل الفلاح المتعلقة بالأسعار والتسويق وتأمين المدخلات. بعد أن لاحظنا الضعف الواضح في الإرشاد الفلاحي، الذي يعتبر ركيزة أساسية في تحقيق تنمية فلاحية وفق إستراتيجية تعتمد الخبرة والمعرفة العلمية، نرى أنه لتحقيق وبعث الإرشاد الفلاحي يتعين تحقيق الشروط والعوامل التالية:

- النظر للفلاح على أنه عون اقتصادي من خلال إعادة الاعتبار للمهنة الفلاحية.
- إيجاد علاقة تكاملية بين الإرشاد الفلاحي والسياسة الفلاحية.
- وضع إستراتيجية فعالة للإرشاد الفلاحي من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية الفلاحية وذلك بتوفير الوسائل والميكانيزمات الضرورية لذلك.
- أن تكون برامج التكوين في المعاهد الفلاحية مرتبطة بالواقع الفلاحي و تستجيب لمتطلباته و ذلك بخلق فروع متخصصة و ذات مردود اقتصادي يلبي احتياجات التشغيل في القطاع الفلاحي.
- العمل على خلق قنوات اتصال من شأنها أن تفيد القطاع الفلاحي في تنفيذ برامج الإرشاد الفلاحي.

المبحث الثاني: الموارد الأساسية للاقتصاد الزراعي الجزائري.

ترتبط الموارد الزراعية ارتباطا وثيقا بتطور الإنتاج الزراعي والتحكم في تحديد آفاق تنميته بشكل مباشر أو غير مباشر، وفي إطار تقييم الأداء الاقتصادي والزراعي يجب الوقوف على الأوضاع الخاصة بقاعدة الموارد الزراعية من حيث حجم هذه الموارد والإمكانيات ومدى التوفيق في استخدامها بشكل عقلاني.

المطلب الأول: الموارد الطبيعية.

1- الموارد الأرضية:

الأرض هي أهم مورد للإنتاج الزراعي وأي خلل في طرق استغلالها يؤدي إلى نتائج سيئة في مجال الإنتاج الزراعي، الدليل على ذلك أن بعض الدول المتقدمة رغم قلة أراضيها الزراعية إلا أنها تصنف من أكبر الدول المنتجة للمواد الغذائية والزراعية.

حيث تشمل المساحة الجغرافية الإجمالية[1] 238174100 ألف هكتار إذا كانت هذه المساحة تتصف بالثبات فإن الموارد الأرضية الزراعية من المنظور الاقتصادي ليست كذلك، وخلال 1985 بلغت جملة الأراضي الزراعية 48436 ألف هكتار يستعمل منها في الإنتاج الزراعي حوالي 7560 ألف هكتار أي بنسبة 15.6% وتشكل المراعي 31771 ألف هكتار أي بنسبة 75% أما رقعة الغابات فتقدر 9105 هكتار أي نسبة 21% والجدول الموالي يبين مدى تطور الموارد الأرضية في الجزائر.

---

[1] أنظر: - غردي محمد، **آثار المديونية على القطاع الزراعي وآفاق التنمية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص 50 - 54 .

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية في عقد الثمانينات الجمهورية الجزائرية**، الخرطوم، 1994، ص32.

الجدول رقم(57) يوضح تطور الموارد الأرضية في الجزائر.

الوحدة: 1000 هكتار

السنوات / الأراضي	1985	1990	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
مجموع الأراضي الزراعية	48436	43479	46326	37440	49700	443927	44245	44243	44134
الأراضي الصالحة الزراعـــة	7560	7605	8081	9244	8413	8227	8228	8194	8229
المراعـــي	31771	31175	34190	34361	37387	31504	31794	31914	31625
الغابـــات	9105	4699	3855	3835	3900	4196	4223	4235	4280

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية في عقد الثمانينات الجمهورية الجزائرية**، الخرطوم، 1994 ص 33.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **المؤتمر القومي حول مستقبل الزراعة والإنتاج الغذائي في الوطن العربي**، الخرطوم،1997، ص 22

-***Annuaire statistique de l'Algérie*** *2003 VOL N° 20 p 165*

-***Rapport sur la situation de secteur Agricole*** *2002, juillet 2003, p32*

نلاحظ من هذا الجدول أن الموارد الأرضية لا تتصف بالثبات بل تطورت جملة الأراضي الزراعية في سنة 1990 مقارنة بسنة 1985بـ 3,75% و 6,54% سنة 1996 مقارنة بسنة 1990 بسبب زيادة رقعة الأراضي الزراعية عن طريق استصلاح الأراضي، وهذا نجده في التطور المرحلي للأراضي الزراعية نسبة 63,83% في سنة 1996، مقارنة بسنة 90 وبنسبة 18.2 % سنة 2000 مقارنة بسنة 1996 مع الثبات النسبي في سنتي 2001 و 2002.

نلاحظ من بيانات الجدول أن ما تحقق من زيادة في المساحة المستغلة للزراعة أي جملة الأراضي الزراعية كان سببه الرئيسي الزراعات الموسمية بينما كانت الزراعات المستديمة أقل أهمية، أما المساحة المتروكة فتعتبر مورد هام لأنها تشكل مجالا للتنمية الأفقية للموارد الأرضية الزراعية وبالتالي تتغير مساحة الأراضي المتروكة نقصا وزيادة من عام آخر وفقا للعوامل و المتغيرات المسببة لذلك فإن أسلوب التبوير يصبح ضروريا وحتميا على الفلاحين ولكن يمكن انتهاج سياسة زراعية معينة لتخفيض مساحة أراضي البور وتخصيصهـــا لإنتاج منتجات ذات أهمية، وتخفيض الواردات الزراعية والحيوانية والـــتي لها عبء كبير على الميزان التجاري، وسياسة التبوير لها تأثير واسع مما أثر سلبيا على متوسط المساحة الصالحة للزراعة للفرد الواحد، حيث انخفضت من 0,36 هكتار /للفرد سنة 1982 إلى 0,20 هكتـــار للفرد سنة1986 وكان متوقعا أن تصل إلى 0.14 هكتار سنـــة 2000[1].

وقد ارتفعت المساحة الصالحة للزراعة من نحو 7560 ألف هكتار سنة 1985 إلى نحو 7605 ألف هكتار سنة 1990 وإلى 8081 ألف هكتار سنة 1996 ثم إلى 8413 ألف هكتار سنة 1998، يعتبر هذا تطور هاما

[1]***Statistiques, Revue de l'ONS, l'évolution de L'Agriculture n° 1-2 ,1984, P 47.***

لكن أكثر من 70% من الأراضي الزراعية تزرع مطريا وهذا له تأثير مباشر على تطور الإنتاج الزراعي لأن هذا النوع يتأثر بكميات الأمطار ومواعيدها وتوزيعها الجغرافي.

أما فيما يخص الثروة الغابية والمراعي فقد أصبح الاهتمام بهذه الموارد من المنظور البيئي من الأمور الهامة والحيوية ومن أولويات اهتمامات التنمية المستديمة على الصعيد الوطني.

فهذه الثروة تعتبر محدودة نسبيا في مساحتها وفقيرة في نوعيتها فإن أهم التطورات في الموارد الرعوية والغابية لم يطرأ عليها تطورا كبيرا فكانت نسبة الزيادة في 1998 مقارنة بسنة 1997 بالنسبة للموارد الرعوية تقدر بـــ 8,8% أما الغابات فحوالي 1,7%.

وهذا التأثير السلبي ناتج كذلك عن تبذير الأراضي القابلة للزراعة وتقلص الأراضي الخصبة عن طريق:

- عدم وجود سياسة لحماية البيئة والزحف المستمر للعمران.
- الاستخدام الدائم والمستمر لنفس المنتوج لمدة أطول وترك مساحات الشاسعة دليل على وجود أراضي للبور ودليل على التوسع الزراعي وترك الأراضي البور يؤدي في بعض الأحيان إلى تجديدها، ولكن له خطر التعرية وانجراف التربة وكذلك على تقليص الأراضي الزراعية.

2- الموارد المائية:

المورد المائي ضروري للتنمية الزراعية أكثر من أي عنصر إنتاجي آخر، إذ لا يمكن أن توجد أرض زراعية مهما بلغت خصوبتها ومهما تميز موقعها، إذا لم تتوفر لها الكميات الكافية من المياه اللازمة لزراعتها[1].

وتعود مصادر الموارد المائية إلى مياه سطحية ومطرية وجوفية وتتفاوت من حيث وفرتها من منطقة إلى أخرى ومع التزايد المتواصل في السكان والطلب على المياه لمختلف الأغراض والاستخدامات البشرية تتزايد حدة الخلل بين المتاح والاحتياجات من الموارد المائية وقد أصبحت قضية المورد المائي من القضايا الحيوية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ومن هنا تبرز أهمية الموارد المائية مستقبلا بالنسبة للتنمية الزراعية.

والزراعة في الجزائر تعتمد بشكل كبير على مياه المطر لكن الاعتماد عليها في عملية الري قد تؤدي إلى مخاطر كبيرة، لأن الجزائر تتميز بتنوع مناخها والأمطار المتهاطلة على الأراضي الجزائرية تمتاز بعدم انتظام تساقطها خلال أشهر السنة، حيث أنها تأتي عادة في أواخر فصل الخريف بعد عدة شهور من الجفاف، فتشكل بذلك وديانا قوية، ومع نقص الحرث العميق فإن فرص امتصاص الماء تقل إلى حد كبير بالتالي تكون عرضة للجفاف بسرعة، وكذلك ما تسببه من انجراف للتربة الزراعية وزيادة الأوحال في السدود، أما عدم انتظامها من سنة إلى أخرى، يؤثر على الجانب الكمي والنوعي في الإنتاج من سنة إلى أخرى، كما كان الحال في المواسم 90، 91، 95،

[1] عبد الله فخري، **الزراعة في الوطن العربي**، ط1، العراق، ص 11.

96 بالنسبة للإنتاج الحبوب التي كان مردودها عاليا سبب سقوط كمية معتبرة من الأمطار مقارنة بالموسم 97/96 الذي قل فيه مردودها بسبب قلة مياه الأمطار[1].

للرفع من مردودية الأرض يجب الاعتماد على الري من المياه الجوفية أو المعبأة ومن أجل رفع منسوب المياه المعبأة، بذلت الجزائر مجهودات سواء في السدود أو الآبار أو المحاجر و لم تتمكن من تعبئة سوى 735 مليون متر مكعب إلى غاية 1970 [2] وللعلم فإن الجزائر ورثت 14 سدا و 3 مشاريع سدود من الاستعمار الفرنسي أما المجهودات التي بذلت بعد الاستقلال فلم تكلل بنجاح كبير بسبب العراقيل البيروقراطية والمالية أي التي عرفها القطاع لكن في نهاية المخطط الخماسي الثاني 85-89 لم يتم إنجاز سوى 14 سدا و 700 محجر مع العلم أن هناك 16 سدا في طور الإنجاز و17 سدا جديدا و 10.000 محجر.

إن المتاح من الموارد المخصصة للري لا يزال دون الحاجة الفعلية للزراعة حيث قدرت المياه المعبئة في سنة 1994 بـــ 2830 مليون متر مكعب، حيث تبقى الكمية ضعيفة جدا لا تفي بالحاجيات الوطنية للاستهلاك العائلي والصناعي والزراعي، مقارنة بالكمية المعبئة بنهاية المخطط الخماسي الثاني فيقدر بـــ 22 مليون متر مكعب وهذا ما يبينه الجدول الموالي الذي يوضح تطور المياه المعبئة بين 84-94، يوضح تطور المياه المعبئة في الجزائر من 84-1994.

الجدول رقم(58) يوضح تطور المياه المعبئة في الجزائر من 84-1994.

الوحدة: مليار متر مكعب

السنـــــــوات	1984	1989	1994
الكميـــــــة	2,126	2,256	2,830

Source: M A. statistiques agricole L'Agriculture par les chiffres 1994

إن قلة السدود مقارنة بالمساحة الصالحة للزراعة وبالإضافة إلى الحاجة المستمرة للصيانة للمحافظة على الطاقة التخزينية للسد كانت وراء عدم الاستغلال الأمثل والاستفادة من الأمطار المتساقطة خلال السنة[3].

إن هذه الأرقام تدل على أن هناك ندرة في المياه في المستقبل، حيث يكون الطلب الوطني في مستوى أكبر عما هو متاح من المياه السطحية والجوفية لأغراض الاستهلاك المختلفة، وهذا ما أثر على المساحات الزراعية والمردودية فتقديرات[4] الخبراء الزراعيين تدل على أن مردودية الهكتار في الهضاب العليا يمكنها أن تتضاعف مرتين إلى ثلاث إذا ما توفرت مياه السقي بالكميات الضرورية.

---

[1] إسماعيل شعباني، **آثار التوجه نحو خوصصة القطاع الفلاحي العمومي بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتورا دولة في الاقتصاد، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1997، ص 23.

[2] إسماعيل شعباني، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.

[3] عمر شعبان، **السياسة السعرية وآثارها على تطور الإنتاج الفلاحي والتبادل الدولي المنتجات الفلاحية**، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، 1996، ص 197.

[4] نفس المرجع السابق، ص197.

فإن الجزائر أعطت أهمية بالغة للموارد المائية فأنشأت وزارة مختصة بهذا المجال وبتسيير الموارد المائية وخاصة في المناطق المروية لما لها من أهمية اقتصادية.

حيث تستخدم هذه الأراضي المروية في زراعات قد يكون الهدف منها دعم الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات بالرغم من ضعف القيمة الاقتصادية لهذه المنتجات[1].

وقد شهدت كمية المياه المعبئة تطورا مستمرا نظرا للإنجازات المقدمة في هذا الإطار من طرف الدولة، حيث تم إنجاز حوالي 98 سدا [2]، و 19 سدا في طور الإنجاز أما السدود التي في طور الدراسة والتي سيتم إنجازها قبل 2010 فتقد بـــ 17 سدا، بالإضافة إلى الآبار التي تقام في المناطق الصحراوية، والتي تساهم في توفير المياه، للاستهلاك العائلي والزراعي والإنتاجي، وكذلك في زيادة استصلاح الأراضي الزراعية.

المطلب الثاني: الموارد البشرية.

يشمل كل السكان بما فيهم القوى العاملة والمحيط الديمغرافي هو المحدد الأساسي لمصادر قوة العمل في الوطن.

والموارد البشرية هي جوهر ومحور ارتكاز عملية التنمية حيث تهدف إلى إشباع متطلبات الأفراد وتحسين أحوالهم المعيشية كما يعتبر العنصر البشري الأداة الفعالة والمسؤولة عن عملية التنمية واستخدام وتوظيف مختلف الموارد الأخرى للحصول على المنافع المتولدة عنها من السلع والخدمات فإن الكثافة البشرية في أي مجتمع من المجتمعات بما تتميز به من الخصائص وما يطرأ عليها من تطورات كمية ونوعية عبر الزمن يمكن أن تشكل عاملا دافعا للتنمية أو عاملا معيقا لها.

حيث تعتبر التنمية البشرية وتحقيق القدر المناسب من التوازن بينها وبين غيرها من الموارد من أهم الأهداف والتحديات التي تتوخاها وتواجهها عملية التنمية في أي دولة.

فإن القطاع الزراعي يستوعب الجزء الأكبر من القوى العاملة كما اتضح أنها تعاني من البطالة المقنعة وانخفاض الإنتاجية إلا أن هناك مشكلات عديدة أخرى يعاني منها القطاع الزراعي من بينها:

- **ارتفاع نسبة الأمية:** تعتبر عائقا رئيسيا أمام تحسين القدرات الإنتاجية للعمالة الزراعية،كما تتصف بانخفاض معدل الوعي والخبرة خاصة في ما يتعلق بالأساليب الحديثة في الإنتاج الزراعي، وهذا يعود إلى نقص الكوادر الفنية والمتخصصة خاصة في مجال الإرشاد الزراعي[3].
- **ارتفاع نسبة المسنين في القطاع الفلاحي:** إن المسنين في القطاع الزراعي وعمال الأرض لهم دور سلبي على الإنتاج الفلاحي والمردودية ونقص وتدهور مردودية العامل الفلاحي المسن لها عدة صور:
  - الضعف الجسماني وعدم القدرة على العمل.

---

[1] عبد المجيد قدي، **عوائق التنمية الفلاحية بالجزائر**، حوليات جامعة الجزائر، 1996، العدد9.

[2] محمد غردي، **آثار المديونية على القطاع الزراعي و أفاق التنمية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص57.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع القوى العاملة في القطاع الزراعي حاضرا ومستقبلا وإستراتجية تنميتها**، ندوة إستراتيجية تنمية القوى العاملة العربية، منظمة العمل العربية المنعقدة ببغداد 4-6 ديسمبر، 1982، ص: 364.

- ارتفاع معدل الأمية ضمن هذه الفئة مما يؤدي إلى ضعف استعمال الوسائل الحديثة.

والجدول الموالي يبين التركيب العمري لقوة العمل الزراعية.

الجدول رقم (59) يوضح التركيب العمري لقوة العمل الزراعية خلال السنوات 66-77-87

العمـــــر / السنـــوات	15	24-15	54-25	55	المجموع
1966	5.5	20.8	57.8	15.9	100
1977	1.5	21.1	64.9	21.6	100
1987	30>	39-30	55-40	55<	المجموع
	27.5	22.9	27.9	21.7	100

المصدر: رابح الزبيري، **الإصلاحات في قطاع الزراعة وآثارها على تطوره**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر،1997 ص: 192

يتضح من بيانات الجدول أن التركيب العمري لقوة العمل الزراعية يختلف من فترة إلى أخرى فيظهر زيادة النسبة في قوة العمل الديناميكية في سنة 1977 بـــ 7.1% مقارنة بسنة 1966 وفئة قوة العمل المسنة فارتفعت بـــ5.7% خلال نفس الفترة، أما في سنة 1987 مقارنة بسنة 1977 فإنه لوحظ استقرار اليد العاملة المسنة عند مستوى21.7 % كما أن نسبة القوة العاملة الديناميكية للفئة 30-55 انخفضت عن مستوى 1977 بنسبة 14.1 % ونسبة 7 % مقارنة بـــ 1966، رغم هذا كله إن أغلبية العاملين خارج قطاع الزراعة وهم الأصغر سنا ويعتبرون في سن النشاط التام، وقد أثبتت التجارب أن الجزائر تعانـــي مـــن ضعف نتائج التطبيق العملي للبحوث في الميدان الزراعي وبرامج التدريب والتكوين في أغلب مراكز ومعاهد التكوين الفلاحي يغلب عليها الجانب النظري على الجوانب التطبيقية وهذا للأسباب التالية[1]:

- ضعف الكوادر الفنية في ميادين العمل.
- يتم تحديد إستراتجية البحوث على المستوى الوطن المركزي ولا تتوافق الإستراتيجيات المركزية في أكثر الأحيان مع المشاكل التي تواجه كل الولايات والتي تتباين تباينا كبيرا في المعطيات الطبيعية والمناخية.
- و لم تنجح معاهد البحوث الزراعية في تكوين الوعي الإرشادي، وذلك بسبب قصور في الخدمات الإرشادية وقلة إمكانياتها وضعف الخبرات المتوفرة في المجال الإرشادي.

ومن القضايا المهمة في برامج البحوث و الإرشاد في ظل التوجه لنظام السوق وإعادة هيكلة قطاع الزراعة التركيز على مسألة الكفاءة، وزيادة القدرة التنافسية للمزارعين في الأسواق ولتحقيق ذلك يجب على العمال الزراعيين المعرفة الكاملة ببرامج التدريب والبحوث الزراعية، مع الأخذ بعـــين الاعتبار التباين الطبيعـــي والمناخي والاقتصادي والاجتماعي للمناطق الزراعية عبر مختلف الولايات.

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية في عقد الثمانينات الجمهورية الجزائرية** ، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-47.

المطلب الثالث: عصرنة ومكننة القطاع الفلاحي.

تعتبر المكننة من الموارد الأساسية في زيادة الإنتاج الزراعي ورفع من مردودية الهكتار من الأراضي الزراعية، وقد تؤدي إلى التوسع الزراعي للإنتاج وإلى تنمية هذا القطاع الحيوي وتطوره الذي يتطلب بإضافة إلى الموارد الأساسية المذكورة سابقا هناك موارد مساعدة تمكن من الاستخدام الأفضل للوسائل المتاحة وتتمثل في:

1- العتاد الفلاحي:

تبرز أهمية العتاد الفلاحي من خلال تأثيره الشديد على مستوى الإنتاج والذي يكمن في انخفاضه أو ضياعه الكامل ومن أجل ذلك يجب احترام المواعيد الدقيقة لاستعماله وخاصة في الظروف المناخية التي لها تأثير على الموسم الزراعي والتي لا تسمح بأي تأخير أو تقدم أو نسيان في العمليات الزراعية.

فالعتاد الزراعي ضروري لما يقدمه من فعالية في العمل الإنتاجي وذلك من حيث [1]:

- سرعة تنفيذ الأعمال الزراعية واحترام مواعيد البذر والحرث الحصاد....الخ.
- كفاءة العتاد الفلاحي في إعداد التربة وتهيئتها كالقدرة على الحرث العميق وتفتيت التربة.
- تحسين العمليات الزراعية الأخرى.

يعاني القطاع الفلاحي في الجزائر نقصا كبيرا في استعمال الأسمدة الفلاحية و المعدات الحديثة الضرورية لمكننة القطاع الفلاحي و إذا كانت هذه الظاهرة لازمت القطاع الفلاحي بشكل يكاد يكون مستمرا فإن أسبابها هي التي اختلفت. لقد سادت هذه الحالة قبل الإصلاحات، أي في ضل التخطيط المركزي، حيث كانت الأسعار محددة إداريا مما جعل هذه المستلزمات تتحول إلى غير الفلاحين لتظهر بأسعار عالية في السوق السوداء بأسعار يعجز الفلاح عن اقتناءها بسبب ارتفاع أسعارها من جهة و صعوبة الحصول على القروض من جهة ثانية. و حتى ما كان يحصل عليه القطاع الاشتراكي كان عرضة للتبذير و انعدام الصيانة و التجديد حيث يستحوذ على أكثر من 70 % من الكميات المعروضة للبيع.

وبعد الإصلاحات و ما أنجر عنها من تحرير للمتغيرات الاقتصادية و على رأسها تحرير الأسعار و رفع الدعم مما عرض هذه الأسعار إلى قفزة هائلة تضاعفت عدة مرات جعلت الفلاحين عاجزين عن القدرة في اقتناءها.

جدول رقم (60) يبين تطور مشتريات المعدات الفلاحية خلال الفترة 1990- 1995

نوع العتاد	1990	1991	1992	1993	1994	1995	المجموع
جرارات	4342	6837	6185	4575	2424	1329	25680
حاصدات-دارسات	493	472	568	199	147	30	1909

Mohamed elyes mesli, essai dune politique agricole, quête d une illusion ou dune aptitude ?édition dahlab 1997 ,p 133.

الواقع أن هذا الاتجاه المتناقص في استعمال الآلات والأسمدة و الذي بدأ يزداد عمقا ابتداء من التسعينات و هي فترة التحرر الاقتصادي و ما نجم عنها من إعادة تنظيم القطاع الفلاحي من خلال إعادة بعث القطاع الخاص من

[1] *Taulait Hoccine, **L'Agriculture Algérienne les cause de l'échec**, édition OPU,Alger,1988,P21*

جهة و تحرير الأسعار بشكل عام من جهة ثانية. هذه الأخيرة التي لعبت دورا أساسيا في تقييد مشتريات الفلاحين من أسمدة و معدات فلاحية نتيجة للقفزة الهائلة في هذه الأسعار هذه الوضعية تتطلب وضع سياسة فلاحية هادفة من شأنها توفير و خلق الحافز للعمل الفلاحي و ذلك بوضع إستراتيجية تحفيزية وتدعيميه أحيانا وحمائية أحيانا أخرى و لكن بطرق و ميكانيزمات شفافة تتلاءم و اقتصاد السوق من جهة ويجب أن تكون ذات أثر إيجابي على الإنتاجية و المردودية من جهة أخرى.

إن القطاع الفلاحي كان يشكو من نقص كبير في العتاد الفلاحي قبل إصلاحات 1987 خاصة في بعض الأنواع المتخصصة حيث تختلف أنواعه حسب طبيعة ووظيفة كل نوع.

أن حظيرة القطاع العام اتسمت بنمو متواصل على خلاف حظيرة القطاع الخاص، الذي يرجع تقليص حظيرته إلى نقص مشترياته من الجرارات، وضعف قدرته على التمويل وتقليص القروض الممنوحة له وذلك بسبب السياسة المنتهجة آنذاك و التي لا تؤدي إلى تدعيم القطاع العام وتهميش القطاع الخاص.

وفترة الثمانينات تميزت بارتفاع معدل النمو العتاد الفلاحي وخاصة مشتريات القطاع الخاص مما أدى إلى زيادة حضيرته، حيث وصل عدد الجرارات في سنة 1989 إلى 94500 جرار عما كان عليه سنة 1977 حيث قدر بـــ 39400 جرار إلا أنه بعد سنة 1989 عرفت أسعار العتاد الفلاحي ارتفاعا كبير إثر تطبيق السياسة السعرية الجديدة حسب القانون المتضمن [1]، رفع الدعم عن أسعار عوامل الإنتاج الزراعي مما أدى إلى تراجع مشتريات القطاع من 6837 جرار عام 1991 إلى 2499 جرار عام 1994[2] وإلى 1008 جرار سنة 1999.

مع العلم أن تجهيز القطاع الزراعي يشكل عام قد اعتمد على الوحدات الصناعية الوطنية لإنتاج الجرارات والماكنات الزراعية.

إن العلاقـــة بين مساحـــة الأراضي الصالحـــة للزراعـــة وعدد الجرارات قد بلغ سنة 1979 بـــ 176 هكتار/جرار بـــ 122 هكتار/للجرار سنة 1984 و 90 هكتار سنة 1986 تم إلى 71 هكتار سنة 1989 وإلى 81 هكتار سنة 1994، نلاحظ أنه تراجع سنة 1994 هذه ناتج عن رفع الدعم على الأسعار، لكن رغم هذا التطور في العلاقة فإن وظيفة الجرار وعمره الإنتاجي قد يتأثران لأن العمر الإنتاجي للجرار قدر بـــ 8 سنوات، ففي سنة 1990 قدرت نسبـــة عدد الجرارات التي تجاوز عمرها الإنتاجي 8 سنوات بـــ 50% منها 38% تجاوزت 12 سنة، أما حالتها الوظيفية فقد تشير إلى ارتفاع نسبة العطـــب في حظيرة القطاع العام والتي تقـــدر بـــ 22% عام 1978 و 20% للحظيرة الوطنية سنة 1990 [3].

---

[1] القانون **12/98** المؤرخ في **1989/07/05**.

[2] محمد غروي، **مرجع سبق ذكره**، ص64.

[3] رابح زبيري، **الإصلاحات في قطاع الزراعة وآثارها على تطوره**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر،1997 ص 219.

وتشير الإحصائيات أن الجزائر تعد من أحسن الدول العربية التي تحقق معدلات استغلال للجرارات في الأراضي الصالحة للزراعة، حيث تصل في كل من المغرب و العراق إلى حوالي 300 هكتار للجرار[1].

كما تشير الإحصائيات أن كل الجرارات ليست في خدمة القطاع الزراعي كما هو مقرر ولكن جزءا هاما منها مخصص لأشغال أخرى خارج القطاع كالبناء والنقل، وهو ما ينقص من العمر الإنتاجي للجرار لكثرة الضغط على الجرارات الفلاحية ولتحسينهـــا لابـــد مـــن صيانتها والرفع من حظيرة الوطنية للقطاع العام والخاص والحد من استعمالها في الحالات الأخرى مع توجهيها كليا للزراعة.

- فالتنمية الزراعية تتطلب كذلك معدات أخرى من عتاد الحرث والبذر والتسميد والحصاد والنقل فعملية تهيئة التربة وحرثها وتوزيع البذور بشكل منتظم ووقايتها من الأمراض مع تسميد الأرض. ومهمة عتاد الحصاد والنقل لا تقل أهمية عن مهمة الجرار بل تعتبر من الوسائل الفلاحية الأساسية في تطوير القطاع.
- فالموسم الزراعي ومواعيد المحاصيل الزراعية لا تقبل تقديما أو تأخيرا فكلاهما يضر بمصلحة الزراعة.
- فالتأخر في موعد الحصاد يؤدي إلى إتلاف المحاصيل بسبب الظروف المناخية من أمطار وحرارة شديدة.

ومن المشاكل التي تعاني منها الزراعة في الجزائر عدم القيام بالعمليات الزراعية من تهيئة وحرث في الوقت المناسب وحسب المقياس والمعلومات الضرورية، وهذا ناتج عن نقص الإرشاد الفلاحي وليس نقص في العتاد حيث تراجع عدد العتاد المخصص لذلك من 97947 وحدة سنة 1979 إلى 94393 وحدة سنة 85[2] أي بمعدل 12% خلال الفترة 85/80، ومن 106701 وحدة سنة 1980 إلى 94393 سنة 1985.

أما عتاد البذر والتسميد فإن القطاع ظل يشكو من نقص هذا العتاد والوسائل التي تقوم بهذه العمليات.

فخلال نهاية المخطط الخماسي الأول وصل عدد الوحدات المخصصة لذلك 28042 وحدة [3] لم تحقق الأهداف المسطرة خاصة مع اتساع المساحة الصالحة للزراعة نظرا لنسبة العطب المرتفعة بهذه الآلات والتي وصلت إلى 20% سنة 1982، وارتفاع أسعارها وقلة شراءها من الخارج لتحديد الحظيرة الوطنية من هذه الآلات رغم التحسين خلال المخطط الخماسي الثاني.

وحسب مديرية الإحصائيات وبيع العتاد الفلاحي للمؤسسة الوطنية لإنتاج العتاد الفلاحي لسنة 1996 فإن مبيعاتها من آلات البذر و التسميد قد تراجعت من سنة 1992 - 1996، حيث كانت تقدر على التوالي 18438، 12905، 8528، 5513، 1988 آلة وهذا ناتج عن الارتفاع الكبير في الأسعار ومع رفع الدعم على الأسعار والتقليص من استيرادها بسبب الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها البلاد.

---

[1] *C.I.H.E.A.M – I.A.M de montpellier , **Alimentation et Agriculture en méditerranée, Auto suffisance ou dépendance** , ed-publisud-1984 P. P50- 51*

[2] رشيد عدواني، **مرجع سبق ذكره**، ص22.

[3] رابح زبيري، **تمويل وتطور القطاع الفلاحي في الجزائر1970-1984**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1988، ص221.

2- الأسمدة والمبيدات الحشرية والنباتية:

تتضاءل مردودية الأراضي الزراعية وتنخفض قدرتها الإنتاجية لأسباب عديدة منها ما هو ناتج عن عوامل طبيعية كالتعرية بواسطة الرياح والأمطار والانجراف الناتجة عن الفيضانات، التي تؤدي إلى إزالة الطبقات الغنية وذات المردودية العالية ولكون الأرض الزراعية بحد ذاتها فقيـــرة وكذلـــك للاستخدام المفرط والمتزايد الذي يؤدي إلى فقدانها للكثير من المكونات المعدنية لها وبأسباب أخرى كالنباتات الضارة والحشرات ومختلف الآفات التي تؤدي إلى تدهور الإنتاج الزراعي. كل هذه الأسباب تجعل الأرض الزراعية بحاجة لتحسينها وتجديدها للحصول على منتوج ذي وفرة عالية ومردودية كبيرة، ويستعمل فيها نوعان من الأسمدة، أسمدة تقليدية وناتجة عن مخلفات الحيوانات وتستعمل في الزراعة التقليدية ولها دور في تهوية التربة وتغذية النباتات ببعض المكونات التي تفقدها، لكن يجب أن تستعمل بطرق عقلانية لها، تحمل بعض الحشرات التي من الممكن أن تضر بالزراعة.

- أما الأسمدة الصناعية فقد عرفت تطورا ملحوظا من الموسم الزراعي 81/80 إلى الموسم الزراعي 99/98 وهذا ما يبينه الجدول الموالي الذي يوضح تطور استهلاك الأسمدة خلال الفترة من 1999/98-81/80.

الجدول رقم(61) يوضح تطور استعمال الأسمدة خلال المواسم الفلاحية من 80-99

الوحدة: ألف قنطار

المواسم	بوتاسيوم		فوسفات		أزوت		مركبات		المجموع	
	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
81-80	6.6	0.30	1070	25.1	1425	33.3	1768	41	4277	100
82-81	6.129	0.3	907.05	24.9	1182.8	32.4	1546.5	42.4	3648.59	100
83-82	2,8	0,2	836,5	25,4	1065,53	32,4	1381,95	42	3,286	100
84-83	1,816	0,2	1141,61	27,9	1656,9	40,6	1280,25	31,3	4080,58	100
85-84	24,74	0,5	1409,69	26,1	2036,03	37,8	1919,99	35,6	5390,47	100
86-85	34,637	0,6	1629,03	26,9	1936,70	32	2456,01	40,6	6056,39	100
87-86	49,04	0,9	1247	23,6	1760,47	32,6	2315,10	40,9	5399,34	100
88-87	15,93	0,4	1071,52	23,9	1464,91	32,7	1922,84	43	4475,21	100
89-88	23,55	0,7	643,42	19	1007,17	29,8	1707,8	50,5	3381,95	100
90-89	18,72	0,7	471,40	17,4	760,69	28,2	1451,09	53,7	2701,92	100
91-90	18,91	0,7	333,73	12,2	1017,67	37,1	1371,74	50	2742,08	100
92-91	13,37	0,6	224,34	10,2	746,40	33,8	1221,93	55,4	2206,6	100
93-92	2,25	0,1	408,53	13,5	1061,22	35,1	1552,52	51,3	3024,52	100
94-93	3,60	0,1	335,99	12,5	1018,72	38,1	1318,48	49,3	2676,81	100
95-94	47,76	2,7	280,77	15,8	482,75	27,2	963,66	54,3	1774,98	100
96-95	26,99	2,5	160,51	14,9	134,41	12,5	756,69	70,1	1078,61	100
97-96	30,14	2,8	156,69	14,6	170,54	15,9	715,61	66,7	1072,99	100
98-97	17,84	1,3	148,91	11,2	256,86	19,3	910,24	68,2	1333,86	100

Source: O.N.S. Annuaire statistique de (Algérie N°13,17,20)

بعد تحليلنا للجدول نلاحظ أن الاستعمال الكلي للأسمدة قد انخفض خلال فترة التسعينات مقارنة بفترة المخطط الخماسي الأول والثاني حيث ارتفعت في موسم 81/80 من 4277 ألف قنطار إلى 6056,39 ألف قنطار سنة 1986، أما في فترة التسعينات فانخفضت إلى أن وصلت في 97/96,96/95 إلى 1078,6 ألف قنطار و1072,99 ألف قنطار على التوالي، وهذا الاستهلاك يرتكز بشكل كبير على الأسمدة المركبة و الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية، بينما عرفت الأسمدة البوتاسيومية ضعفا شديدا من النسبة المستهلكة للأسمدة الكلية، حيث وصلت إلى 30,14 ألف الموسم 97/96 وهذا ما يؤثر على الكمية المنتجة من النباتات لانخفاض درجة امتصاصها للآزوت ومن الأسباب التي أدت إلى انخفاض كمية الأسمدة المستهلكة:

- عدم التحكم الجيد في مواعيد التسليم وفي نوعية الأسمدة.
- نقص الإرشاد الفلاحي وخاصة في معرفة الطرق التقنية لاستخدامها.
- استخدام الأسمدة لم يرق بعد إلى الاستخدام الأمثل والرشيد من الكمية والمواعيد.
- الاعتماد الكلي من المزارعين على خصوبة التربة الطبيعية وكذلك هطول الأمطار ونوع المحاصيل.

السبب الرئيسي هو ارتفاع أسعار الأسمدة ابتداء من الموسم 92/91 نتيجة إلغاء دعم الدولة لمدخلات الإنتاج الزراعي.

المبحث الثالث: برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي.

شهدت الجزائر منذ النصف الثاني من الثمانينات تحولات هامة في اتجاه الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي على مستوى الاقتصاد الكلي وأيضا على المستويات القطاعية، وقد كان قطاع الزراعة في بؤرة تلك التحولات المحلية والدولية ومجالا أساسا لما يجري من الإصلاحات والتعديلات، وذلك بحكم أهميته المحورية في الاقتصاد الوطني، وأهميته الإستراتيجية فيما يتعلق بمعيشة معظم العاملين في هذا القطاع، وجميع السكان وتوفير متطلباتهم الاستهلاكية الأساسية من منظور التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: برنامج التعديل والتكييف الهيكلي.

قبل لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي قامت بعدة إصلاحات اقتصادية من خلال إدخال مجموعة من الإصلاحات المؤسسية والتشريعية وابتداء من سنة 1986[1]، وبعد أن تم التقارب بين الجزائر وصندوق النقد الدولي وخاصة في إعادة التوازنات وتخفيض معدل التضخم والنهوض بمعدل النمو ثم إبرام اتفاق تمهيدي في ما يخص التعديل الهيكلي.

1. تعريف البرنامج.

بعد الأزمات الحادة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والمتمثلة في عجز ميزان المدفوعات، عجز الميزان التجاري، انزلاق العملة الوطنية، التضخم، البطالة، الفجوة الغذائية، وتعود هذه الإختلالات إلى إتباع سياسات اقتصادية غير مناسبة ولا تتلاءم مع ظروف واحتياجات المجتمع فكانت السياسة الحتمية تتمثل في تحرير الاقتصاد الوطني ورفع يد

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية في عقد الثمانينات**، الجزائر،الخرطوم، 1994، ص85.

الدولة عن احتكار النشاط الاقتصادي وضمان أحسن تخصيص للموارد وتنويع الاستثمارات بين فروع الإنتاج وهذا ما يطلق عليه بالتكييف الهيكلي للاقتصاد الوطني[1] فيعمل على تكييف البنية الاقتصادية وفق توجه جديد وهذا في إطار برنامج الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر (اقتصاد السوق) ولاعتبار أن قطاع الزراعة يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الوطني فإن الأمر يتطلب دفع معدلات التنمية الزراعية وتحقيق هدفين أساسيين يتمثلان في:

-زيادة ورفع الكفاءة الإنتاجية في استخدام الموارد المتاحة.

-زيادة المساهمة أكثر في تحقيق التوازن وتحمل أعباء التنمية.

تميزت فترة تطبيق الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي باضطرابات حادة على المستويين الاقتصادي والسياسي وكانت من أصعب المراحل التي مرت بها الجزائر رغم هذا قامت الدولة بالعمل على تحسين فعالية أداء الاقتصاد الوطني والرفع من القدرة التنافسية له والعمل كذلك على حل المشاكل الاجتماعية والسياسية وهذا بغية المحافظة على القدرة المعيشية للمواطن رغم الإختلالات الهيكلية بين جانب الاقتصاد الكلي والتي انعكست على واقع التبعية الغذائية التي وصلت فيها فاتورة استيراد الغذاء إلى 2 مليار دولار بالإضافة إلى حوالي 500 مليون دولار كمدخلات فلاحية[2]

2. إجراءات تنفيذ البرنامج.

يتضمن برنامج التكييف الهيكلي ما يلي[3] :

- إعادة ترتيب أولويات الخطة الاقتصادية وفقا لاحتياجات المجتمع وأهداف التنمية.
- التركيز على الاستثمارات الإنتاجية العالية وإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي .
- تقليص دور القطاع العام وتطبيق سياسة الخوصصة.
- الانفتاح على السوق العالمية .
- تخفيض وإعادة هيكلة النفقات.

كما يهدف برنامج التكييف الهيكلي إلى ما يلي[4]:

- وضع نظام تسيير اقتصادي يضمن:

- الاستقرار المالي ودعم مستوى معيشة الفئات المحرومة.
- الرفع التدريجي من نسبة مساهمة الادخار الوطني في تمويل الاستثمارات.
- وضعية متزنة في ميزان المدفوعات وتخفيض العجز التجاري من6.9%سنة 94 –95 إلى 2.2%سنة 97-98.
- نمو اقتصادي بكثافة يد عاملة تصل إلى 5% من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات.

---

[1] سعد طه علام، **التكييف الهيكلي المستقبلي للزراعة العربية** ،المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مصر ، 1994، ص 84.

[2] *Ahmed, Ben bitour , **l'Algérie, au troisième mellenaire défies et potentialités**,1998, P104 .*

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية **مرجع سبق ذكره**، ص 85.

[4] سفيان أبحري، **شراكة الجزائر مع الإتحاد الأوربي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر، 2003 ،ص 60.

- إعادة بقاء القدرة التنافسية للنظام الإنتاجي باستمرار عملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية.
- تقليص الضغوط التضخمية، الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة محليا و تلك المسجلة في البلدان الصناعية.
- بالنسبة للتدابير الهيكلية، فهدف البرنامج هو الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص، كما يهدف البرنامج إلى تشديده على تراكم رأس المال ومعدل نمو الناتج المحلي الخام مع تشجيع الاستثمارات المباشرة خارج قطاع المحروقات .

أما بالنسبة للقطاع الزراعي فإن التكييف الهيكلي يتطلب عدة إجراءات حتى يتكيف مع سياسة التحرير الاقتصادي وحتى لا تنعكس سلبا على أداء هذا القطاع ومنها :

- تحرير الإنتاج الزراعي وأسعار السلع الزراعية ما عدا بعض المحاصيل الاستراتيجية.
- خوصصة القطاع الفلاحي.
- إعادة الأراضي المؤممة أثناء الثورة الزراعية إلى ملاكها الأصليين.
- رفع أسعار مدخلات الإنتاج بإزالة الدعم على جميع المستلزمات ما عدا البذور المحسنة والتي يقدر الدعم بها 10% إلى 20 %.
- تخلي الدولة عن وظيفة الائتمان حيث أصبحت المؤسسات المالية تتعامل مباشرة مع المزارع في تمويل الاستثمار الزراعي.
- إنشاء الغرف الفلاحية لزيادة التقارب والتشاور مع الفلاحين وقد تم بالفعل إنشاء أكثر من 40 غرف فلاحية على مستوى الوطن .
- إنشاء تعاونيات زراعية على أسس تجارية اقتصادية وإنشاء جمعيات زراعية
- إلغاء احتكار الدولة في التجارة الخارجية والداخلية للمنتجات الزراعية.

3. مجالات الإصلاحات الهيكلية.

تشمل الإصلاحات الهيكلية المجالات التالية:

أ- مجال السياسة النقدية: يهدف إلى التحكم في عرض النقود وزيادة سعر الفائدة، فمع بداية التسعينات تم اقتراح أسعار فائدة موجبة على أن يصبح الفلاح مرتبطا بعلاقة تجارية مع البنك الذي يقدم له قروضا تكون الأرض التي يملك حق الانتفاع بها أو الأملاك المستثمرة من عتاد فلاحي ووسائل إنتاج تشكل الضمان الذي يعرضه الفلاح للحصول على الائتمان الفلاحي .

العلاقة بين البنوك والفلاحين كانت نتيجة الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأصبح البنك هو الذي يحدد شروط الائتمان الفلاحي، إلا أن إجراءات التحكم في عرض النقود وزيادة سعر الفائدة التي تشملها السياسة النقدية قد نفذت حيث رفعت أسعار الفائدة بـ 50% في أكتوبر 1986 وبحوالي 30- 40% في ماي

1989 وأصبح في 1994سعر الفائدة 22%، نجم عنه ترك جزء كبير من الأراضي الصالحة للزراعة في حالة بور واللجوء إلى زراعات أخرى التي لها هامش ربح مرتفع بالنسبة للفلاح.

هذا الارتفاع في أسعار الفائدة نجم عنه تدخل الدولة في تخفيض ودعم أسعار الفائدة إبتداءا من الموسم الفلاحي 1993/1992 وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(62)يوضح تخفيض و دعم أسعار الفائدة للموسم الفلاحي 93/92.

نوع القرض	سعر الفائدة	نسبة الدعم من طرف الدولة
قروض قصيرة الأجل	%8	%14
قروض متوسطة الأجل	%6	**%16**
قروض طويلة الأجل	%5	**%17**

المصدر: أنظر: - عمر شعبان، **مرجع سبق ذكره**، ص 185.

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **مرجع سبق ذكره**، ص 87

خصصت الدولة للموسم الفلاحي 1993/1992 مليار دينار من ميزانية الدولة لتسيير القروض[1] رغم هذا فأسعار الفوائد الفلاحية تبقى أقل نسبيا من غيرها من القطاعات الأخرى كما تم توحيد معدلات الفائدة بالنسبة لكافة المتدخلين في النشاط الفلاحي بغض النظر عن الشكل القانوني (خاصة،جماعية)

ب- مجال السياسة المالية:

- تهدف إلى التحكم في الاتفاق الحكومي وذلك عن طريق :
  - وضع أهداف محدد للاتفاق.
  - ترشيد الاستثمارات العامة.
  - تخفيض الإعانات.
  - تطوير نظم المتابعة والوقاية على الاتفاق العام.
- توسيع قاعدة الضرائب عن طريق:
  - وضع أهداف معينة للإيرادات.
  - إدخال إصلاحات ضريبية.
  - تقديم حوافز ضريبية.
- زيادة كفاءة تطبيق السياسة المالية ويكون بـــ:
  - التحول إلى القطاع الخاص الذي يؤدي إلى زيادة الضرائب.
  - إلغاء الدعم في القطاع الزراعي.
  - التخفيض من الاتفاق الحكومي.
  - القيام بالإعداد الجيد للخطط الاستثمارية.

[1] عمر شعبان، **مرجع سبق ذكره**، ص 185.

ت- **مجال السياسات التجارية** :تم إدخال التغيرات التالية:

- إلغاء القيود على استيراد وتصدير السلع الزراعية وبالتالي تحرير التجارة الزراعية.
- إعادة النظر في التعريفة الجمركية بما يضمن مراقبة السوق وحماية المنتجات الفلاحية.
- تعديل سعر الصرف للدينار للوصول إلى قيمته الحقيقية في التعامل بما يضمن تحجيم السوق الموازي وإعطاء ميزات تفضيلية للسلع الزراعية المصدرة.

كل هذه التغيرات تؤدي إلى:

- تشجيع الصادرات عن طريق منح حوافز متمثلة في:

✓ **حوافز مالية:**

- تعديل سعر الصرف.
- تخفيض رسوم الصادرات
- إلغاء القوانين المقيدة للصادرات.
- إدخال نظام دعم الصادرات.
- تحسين استغلال رأس المال المحلي والعملة الصعبة ونظم اقتراض المصدرين
- إعفاء واردات المصدرين من الرسوم.

✓ **حواجز مؤسسية:**

- إنشاء صندوق لدعم الصادرات.
- إنشاء هيئة لتشجيع الصادرات .
- إقامة مناطق للتجارة الحرة.

- تحرير الواردات

- إلغاء القيود على تراخيص الاستيراد.
- ترشيد الرسوم والحماية الجمركية.
- تغيير قوانين وإجراءات الواردات.

ث- **الإصلاحات المؤسسية والقانونية.**

تم مراجعة القوانين والتشريعات المنظمة لهذا القطاع والقطاعات الأخرى المساندة والتي تتعلق بالعقار الزراعي والملكية، الأنشطة الإنتاجية والتجارية، قوانين الأسعار وتتطلب هذه الإجراءات:

- زيادة كفاءة المؤسسات العامة.
- التقليل من اللوائح والقوانين الإجرائية.
- إدخال إصلاحات على المؤسسات الزراعية وخاصة مؤسسات خدمات الإرشاد والبحث والتكوين الزراعي.
- القيام بدراسة شاملة للقطاع الزراعي.

المطلب الثاني :آثار برنامج التكييف الهيكلي للقطاع الزراعي[1].

حتى يتم التعرف على آثار البرامج على هذا القطاع لا بد من دراسة بعض المؤشرات التي تتعلق بالآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطبيقه وتتمثل في:

-مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

-معدل نمو القطاع الزراعي.

-تطور المستوى العام للأسعار.

-التغير في قيمة الصادرات والواردات الزراعية إلى الصادرات والواردات الكلية.

هذه مؤشرات نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم(63) يبين المؤشرات تنمية القطاع الزراعي

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / المؤشرات	1990	1995	1996	1997	1998	1999
الإنتاج الزراعي	516	374	428.3	346.8	416.6	412.8
ق . م .* الزراعية	62.725	196.56	277.84	240.41	311.29	336.2
ق. م . الإجمالية	429.306	1568.79	2047.69	2211.81	1298.37	2538.51
PIB	554.388	1789.21	2004.99	2570.02	2771.31	3186.71
ق . م . الزراعية على ق . م الإجمالية(%)	14.61	12.52	13.56	10.86	14.16	13.24
نسبة ق . م.الزراعية على PIB(%)	11.31	10.98	13.85	9.35	11.23	10.55

*** ق . م . : تدل على القيمة المضافة**

Source :-ministère de l'agriculture , l'agriculture dans l'économie nationale p.05

-ministère de l'agriculture, Rapport sur la situation du secteur agricole 2002, juillet 2003,P 05-07.

- ministère de l'agriculture, Statistiques agricole 2003, P 05.

نلاحظ من هذا الجدول أن القيمة المضافة الزراعية قد تطورت تطورا ملحوظا حيث قدرت في سنة 1990 بـــ 62.725 مليون دينار و في سنة 1999 بـــ 336.2 مليون دينار أي بنسبة تقدر بـــ 428% مقارنة بسنة 1990 ثم ازدادت إلى 496.3 مليون دينار سنة 2003 و بنبة 47.6% مقارنة بسنة 1999.

---

[1] أنظر:- سعد طه علام، **المجلة المصرية للتخطيط و التنمية**، معهد التخطيط القومي، 1994 ، ص83-94.

- لعمى أحمد و اعمر عزاوي، **انعكاسات الاصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي على قطاع الزراعة و أثره على السياسات الزراعية**، مداخلة الملتقى الأول حول المؤسسة الاقتصادية ، جامعة ورقلة،22-23أفريل 2003

أما نسبة القيمة المضافة الزراعية إلى القيمة المضافة الإجمالية فقد بلغت 11.72% بسنة 2003 و هذا ناتج عن تطبيق الإصلاحات في السياسات الزراعية و ما نتج عنها من زيادة الأراضي الزراعية و تكثيف الإنتاج حيث بلغ سنة 2003 مبلغ 528.9مليون دينار.

الجدول رقم(64) يبين العمالة الإجمالية والزراعية خلال 1990-2001.

الوحدة:ألف نسمة

المؤشرات / السنوات	1990	1995	1999	2001
العدد الإجمالي للسكان	25022	28060	29272	30841
القوة العاملة	4095	5154	5815	10857
العمالة الزراعية	970	1048	1200	2613
نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الإجمالية	23,68	20,33	20,63	24.1

***Source : -F.A.O ,Production**, Year book Vol 55, 2001,P19*
-Ministère de l'agriculture , l'agriculture dans l'économie nationale p.06

وخلال هذه الفترة ومنذ بداية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي إلى غاية نهايته (94-1998) فإن عدد العمال الفاقدين للعمل(المسرحين) قدر بـــ 519881[1]عامل ويوزع هذا العدد حسب مؤسسات النشاط كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(65) مناصب العمل المفقودة حسب مؤسسات النشاط الاقتصادي

نسب مئويـــــــة

قطاعات النشاط	الزراعة	الصناعة	بناء وأ. العمومية	الخدمات	المجموع
مؤسسات عمومية	1,42	21,5	59,89	17,55	%100
مؤسسات محلية	1,62	8,15	64,04	26,13	%100
المجموع	1,52	15,81	61,51	21,07	%100

Source**: Said Muissette et Nacer eddine Hamouda, **élément de réflexion pour une évaluation des effets du P.A.S et perspectives de l'économie algérienne, 1998

أ- اثر التكييف الهيكلي على أسعار وتسويق السلع الزراعية: إن تحرير السلع الزراعية يتم عن طريق نظام المنافسة الذي يعتمد على قوى العرض والطلب وبالتالي تصبح الأسعار تعكس القيمة الحقيقية للمنتجات والموارد في ظل انسحاب الدولة من نظام السوق عن طريق تقديمها للدعم أو لسياسات مالية انتقائية وترشيد القرارات سواء بالنسبة للأفراد أو المؤسسات.

---

[1] *MATOUK Bellataf, **Algerie quelques effets socio-economiques colloque P.A.S et perspectives de l'economie Algérienne** audrui, Gread,Alger, 1998*

ويترتب عن تحرير التسويق الزراعي عدم إلزام المنتجين ببيع محاصيلهم لجهة معينة وإنما وفقا للأسعار الأعلى وسيكون من نتائج هذا التحرير تقلبات كبيرة في الأسعار إذ تصبح المنافسة والكفاءة هي أساس نظام السوق وإلغاء الاحتكار إلى صالح القطاع الخاص ولكن لا بد من توفير الآليات المناسبة للوقاية والمتابعة والتنظيم وتوفير الموارد المالية.

ابتدءا من سنة 1994 شرع في تحرير معظم الأسعار وإلغاء نظام الأسعار المقننة بشكل نهائي حيث ارتفعت أسعار المنتوجات الغذائية التي كانت مدعمة ارتفاعا مذهلا فاق في بعض السلع 200%[1] الشيء الذي كان له الأثر السلبي على مستوى معيشة شرائح اجتماعية واسعة ،رغم أن السلطات لجأت إلى إحداث نظام تعويضات للحماية الاجتماعية إلا أن هذا الأخير لم يكن محضرا له جيدا.وبعد هذا الارتفاع استقرت الأسعار حتى أن بعض السلع انخفضت أسعارها نتيجة لانخفاض أسعارها دوليا أو إلى تقليص الطلب الوطني والقضاء على التبذير.

الجدول رقم (66) نسبة تطور المستوى العام للأسعار ومعدل النمو في الاقتصاد الوطني.

البيـــــان / السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
معدل النمو	2,2	0,9	3,9	4	4,5
تطور مستوى الأسعار	2,05	29	29,8	18,7	5,7

المصدر: كريم النشايشي، وآخرون، **الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، صندوق النقد الدولي واشنطن،1998

ب- التكييف الهيكلي وتحرير مصادر الاستثمار والتمويل الزراعي: يتولى المزارعون الحصول على الاستثمارات والمدخلات الزراعية بأساليبهم الخاصة، كما يتم تخلي الدولة عن دعم القطاع الزراعي، وتحرير أسعار الفائدة لتعكس المعدلات الحقيقية والأسعار السائدة في السوق وستتعدد مصادر التمويل كالبنوك التجارية والزراعية والتمويل الذاتي والمصادر الحكومية التي يجب عليها حماية الزراعة من التدهور عن طريق تقديم الدعم الذي لا تقدر عليه المصادر الأخرى.

ج- آثار التكيف الهيكلي علىتحرير التجارة الخارجية: في ظل برامج التكيف الهيكلي تصبح التجارة الخارجية الزراعية جزءا من التجارة الدولية وبالتالي سيتم فتح قطاع التجارة للاستيراد والتصدير من السلع ومستلزمات الإنتاج وسيؤثر هذا التحرير على إنتاج العديد من السلع، وهنا يجب إعادة النظر في الهياكل والأجهزة والقوانين بما يتماشى مع سياسة التحرير الاقتصادي.

---

[1] زيد الدين بن لوصيف ،**تأهيل الاقتصاد الجزائري،للإندماج في الإقتصاد الدولي** ،مداخلة ، الملتقى الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب بالبليدة.

الجدول رقم(67) يبين تطور الصادرات والواردات في القطاع الزراعي خلال الفترة 1990– 1999.

الوحدة: مليون دولار

السنوات / المؤشرات	1990	1995	1998	1999
الصادرات	93.975	141.833	71.958	105.328
الواردات	2984.644	3473.921	3111	2687
(%)	3.14	4.08	2.31	3.9

Source : *- Ministère de l'agriculture , **l'agriculture dans l'économie nationale** P.33-34*
*- Ministère de l'agriculture, **Rapport sur la situation du secteur agricole 2002, juillet 2003**, p50-53*
*- Ministère de l'agriculture, **Statistiques agricole 2003**, P 21-23*

د–التكيف الهيكلي ودور المؤسسات الزراعية: حتى يتم الانسجام مع برامج التكييف الهيكلي يستلزم تطوير مهام وأداء العديد من المؤسسات أهمها:

- **وزارة الزراعة:** يجب القيام بالبحوث والدراسات وتطوير الأساليب الزراعية وحل العديد من المشاكل فيما يتعلق بالبذور والإرشاد الزراعي ،ومراقبة مدخلات القطاع الزراعي(مستلزمات القطاع الزراعي والاستخدامات والواردات، والتلوث)، ومراقبة القوانين والتشريعات الزراعية وتشريعات الري وحماية الإنتاج الزراعي بشكل عام.
- **التعاون الزراعي:** تعديل أو تغيير قانون التعاون بما يتلاءم مع المعطيات الجديدة وتحقيق أهداف القطاع الزراعي وبالتالي توجيه وترشيد استخدام الموارد،وفتح المنافسة مع القطاع الخاص.
- **الدور التمويلي:** ولذلك يجب تغيير دور البنوك لتمويل القطاع الزراعي لكن بأسعار الفائدة السائدة في السوق ودعم أسعار الفائدة على القروض الزراعية.

وأخيرا يتضح أن لبرامج التكييف الهيكلي جوانب إيجابية عديدة وفي ذات الوقت جوانب سلبية خاصة في الأجل القصير، ويبقى دور الدولة في هذا القطاع فعالا ومؤثرا، وفي ظل التغيرات الاقتصادية التي قامت بها الدولة وأدخلت تشريعات وتعديلات قانونية ومؤسسية كقوانين الملكية ومزاولة الأنشطة الاقتصادية والإقراض وتحديد أسعار الفائدة والصرف الخوصصة.

ه– اثر التكييف الهيكلي على خوصصة القطاع الفلاحي: شهد القطاع كما سبق وأن رأينا إصلاحات وتعديلات محورية لما لهذا القطاع من أهمية استراتيجية بالغة ومن أهم العناصر الأساسية لإصلاح هذا القطاع ما يتعلق بدور الدولة ونمط الملكية وبالتالي تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص وفق ما يطلق عليه ببرامج الخوصصة التي أصبحت حتمية نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة وتهدف هذه السياسة إلى:

- محاولة علاج الأزمة الاقتصادية.
- تعطيل الدعم المالي للمؤسسات وزيادة إدارتها.
- رفع كفاءة المؤسسات المخصصة.

رغم تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية إلا أن هناك تشوهات في هيكل الإنتاج والإنتاج الزراعي وقد ركزت برامج التعديل الهيكلي فيما يخص خوصصة القطاع على عدة محاور تخص كل من جانب العرض والطلب[1].

✓ **جانب العرض:**

- **تحريك الموارد المحلية:** ذلك عن طريق السياسة المالية والنقدية والسياسات الائتمانية وبالإضافة إلى دعم الترتيبات التي تؤدي إلى زيادة الإيرادات وخفض الإنفاق الحكومي.
- **تحسين كفاءة تخصيص الموارد:** يهتم هذا برفع كفاءة تخصيص الموارد على مستوى الاقتصاد الكلي .
- تصحيح هيكل الحوافز: يهدف هذا إلى خلق هيكل اقتصادي أكثر إنتاجا وهذا عن طريق إصلاحات التجارة ونظم الأسعار ،خفض مستوى الحمائية .
- **الإصلاحات المؤسسية:** تهدف إلى توفير قاعدة مؤسسية يمكن لها الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو طويل المدى وخاصة في نقل الوظائف إلى القطاع الخاص وخصوصا في مجالي الإنتاج الزراعي والتسويق.

✓ **جانب الطلب:**

- العودة إلى أسعار السوق التي تعكس ندرة عوامل الإنتاج ويتم ذلك بإزالة الدعم ورفع أسعار الفائدة وتخفيض العملة والتي تؤدي إلى رفع أسعار المنتجات الزراعية وخاصة تلك القابلة للتبادل التجاري .
- تشجيع مساهمة القطاع الخاص في الزراعة: يعتمد أثر التحول إلى القطاع الخاص على قطاع الزراعة على مدى تشجيع القطاع الخاص وأيضا على مدى إزالة المعوقات التي تحد من إسهامه في مجالات التسويق الزراعي والإنتاج والبحوث والائتمان الزراعي وفتح مجال المنافسة من قبله.
- تقليل نشاط الدولة في الزراعة: ويهدف هذا إلى إلغاء القيود على مساهمة القطاع الخاص في التجارة والحد من دور القطاع العام وترقية عمليات القطاع الخاص التي توضحها أدبيات الخوصصة.
- ضمان كفاءة ما تبقى من الوظائف الحكومية وإزالة القيود الكمية والموانع الإدارية على التجارة.

ويمكن تحديد ملامح برامج التعديلات والتكييف والإصلاح على خوصصة القطاع الزراعي فيما يلي:[2]

- تنظيم الأنشطة الإنتاجية والخدماتية ويتضمن ذلك الاستمرار في الإصلاحات العقارية وحل المستثمرات الزراعية التابعة للقطاع العام وكانت تضم حوالي 3400وحدة إنتاجية والتي تسمى بالمزارع الاشتراكية وكذلك المستثمرات النموذجية ويمثل هذان النوعان من المستثمرات 3,66 مليون هكتار وخوصصة الأراضي الزراعية العمومية التي تمثل 2,8 مليون هكتار وتحلي الدولة عن مسؤولية توفير مستلزمات الإنتاج، الإقراض، التمويل والتسويق وتتولاها غرف وتعاونيات فلاحية.

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية،الندوة القومية حول أثر السياسات وبرامج الخوصصة على الأوضاع الزراعية العربية ،الخرطوم 1999ص 10.

[2] نفس المرجع السابق، ص 82.

- حصر كافة المؤسسات العمومية في مجال الإنتاج فبلغت 21مؤسسة 775 تعاونية تخلت الدولة عنها وقامت بفك الاحتكار وتشجيع المنافسة وبعض إجراءات التصفية.
- إصلاحات المؤسسة وإعادة هيكلة إدارة القطاع الزراعي وإعطاء الدور الأكثر للمنتجين
- الحد من التدخل الحكومي وزيادة نشاط القطاع الخاص.
- تشجيع الاستثمارات الزراعية وتوفير المناخ الملائم .

بناءا على الملاحظات التي ركزت عليها برامج التعديل الهيكلي من جانب العرض وجانب الطلب سنوضح العلاقة بين برنامج التعديل الهيكلي والخوصصة في الشكل التالي الذي يبين العلاقة بين برنامج التعديلات الهيكلية والخصخصة.

إن الزراعة تكاد تتسم بخصائص اقتصادية متميزة تؤهلها لأن تكون القطاع الأكثر تحقيقا للتنافسية لما لها من وحدات إنتاجية متعددة و تضم عددا كبيرا من المنتجين و البائعين و تنتج منتجات عالية التجانس وكل هذه السمات تجعل قطاع الزراعة القطاع الأقل احتياجات للتدخل من جانب الدولة رغم أن معظم الدول المتقدمة مازالت تدعمه و هذا ما يكون لها آثارا على الدولة النامية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة من جراء إبرام اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

الشكل رقم(08) يبين العلاقة بين برامج التعديلات الهيكلية و الخوصصة

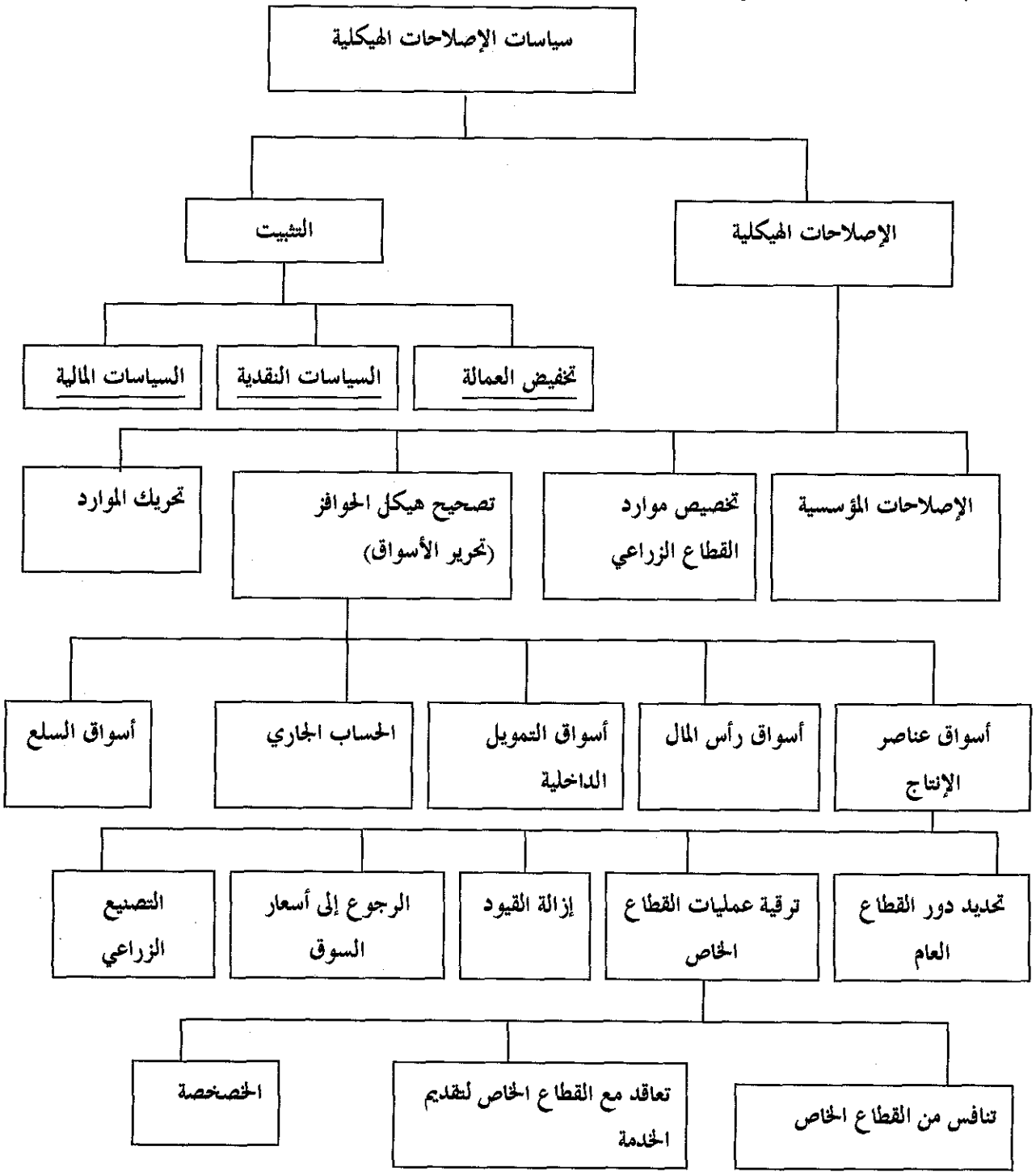

المصدر: نفس المرجع، ص 11 .

المبحث الرابع: واقع الإنتاج الزراعي ضمن المرحلة (1989 / 1999).

المطلب الأول :المنتجات النباتية والحيوانية.

1. إنتاج الحبوب:

مقارنة بالفترة السابقة يبقى الانخفاض السمة الحقيقية لهذا النوع من الإنتاج كما سجل الموسم الفلاحي 88/87 انخفاضا كبيرا ووصل الإنتاج حوالي 10.6 مليون قنطار بينما عرف الموسم الفلاحي 91/90 أحسن النتائج التي حققها قطاع الفلاحة الجزائرية، حيث بلغ إنتاج الحبوب حوالي 38 مليون قنطار على مساحة إجمالية تقدر بـــ 3.418 مليون هكتار وبمعدل 11.14 قنطار في الهكتار وتعد أكبر مردودية عرفها القطاع الفلاحي، من حيث إنتاج هذه المادة الإستراتيجية. هذا التطور الايجابي في الإنتاج جاء نتيجة للظروف المناخية الجيدة التي سادت خلال الموسم بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى هذا ما سيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (68) يبين تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة (1989-1999).

الوحدة: قنطار.

الإنتاج / السنوات	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطان	المجموع
1989	1833490	388180	7898820	595610	20016100
1990	5549460	1951340	8333560	412810	16247170
1991	12917890	5755990	18099580	1281420	38074880
1992	13455310	4912210	13982900	928900	33279320
1993	7960650	2204380	4080230	272460	14517720
1994	5624280	1515360	2340670	152040	9632350
1995	11886700	3112500	5849800	531000	21380000
1996	20345700	9480340	18002220	1171740	49000000
1997	4554640	2060500	1908920	168150	8692210
1998	15000000	7800000	7000000	450000	30250000
1999	9000000	5700000	5100000	400000	20200000

المصدر: - الديوان الوطني للإحصاء، مجلة إحصائية العدد 92/35.

- وزارة الفلاحة، مجلة إحصائية سلسلة ب (من 1991 إلى 1999) العدد (من22 إلى 31).

ومن خلال الجدول السابق الذكر يمكن القول أن إنتاج الحبوب بالجزائر عرف تطورا خلال الموسم الفلاحي 91/90 بحيث تم إنتاج 38074880 قنطار، أما خلال الموسم 96/95 فقد قفز هذا الرقم إلى 49000000 قنطار، وتعد أكبر كمية من الإنتاج لهذه المادة الإستراتيجية، ومن أهم الأسباب التي ساهمت في ذلك هي الظروف المناخية الملائمة واستعمال بذور جيدة ذات إنتاج غزير وإدخال الطرق الحديثة في عملية تهيئة التربة، واستعمال الأسمدة و المبيدات الحشرية، إن ما يمكن استخلاصه من الجدول ما يلي:

الجدول رقم (69) يبين تطور وزيادة الإنتاج في الحبوب مقارنة بسنة الأساس 1962.

السنوات	الزيادة	السنوات	الزيادة	السنوات	الزيادة	السنوات	الزيادة
1988	-13.30	1991	14.40	1994	-13.94	1997	-14.88
1989	-3.60	1992	-9.60	1995	-2.2	1998	6.6
1990	-7.40	1993	-9.60	1996	25.42	1999	-3.3

المصدر: أرقام مستخرجة من الجداول السابقة.

ما يمكن ملاحظته من الجدول، هي الزيادة السالبة في إنتاج الحبوب مقارنة بنسبة 1962، و لم يعرف تطورا إلا في مواسم فلاحية محدودة ومن أهمها موسم 1991/1990 وموسم 1996/1995.

لم يعرف إنتاج الحبوب في الجزائر تطورا محسوسا وبشكل ثابت إذ بقي دون المستوى المطلوب، ويرجع السبب في ذلك إلى الطرق المنتهجة في عمليات الاستغلال، بالإضافة إلى المشاكل التي يتخبط فيها القطاع الفلاحي الجزائري، والتي من جملتها المشاكل الطبيعية والمشاكل الاقتصادية، هذا ما جعل القطاع عاجزا عن تحقيق متطلبات السوق الوطنية وعدم الارتقاء إلى درجة عالية من الإنتاج.

2. البقول الجافة:

تعتبر إنتاج البقول نسبيا أين بلغ حوالي 344480 قنطار على مساحة مقدرة بـــ 137 ألف هكتار سنة 1988، هذه المساحة تقلصت إلى أن تصل إلى 92 ألف هكتار في سنة 1990 بحيث قدر إنتاجها بحوالي 350890 قنطار، هذا الانخفاض يعود إلى الجفاف الذي ضرب الجزائر في سنة 1990 مما أدى إلى إتلاف المحاصيل الزراعية، إلا أن هذا المنتج بقي ضئيلا، و لم يرق إلى المستوى المطلوب بحيث بقي يتأرجح بين 382970 قنطار خلال الموسم الفلاحي 94/93، و 680000 قنطار خلال الموسم الفلاحي 96/95، ولعل ما يفسر هذا الضعف هو التدهور الخطير الذي تعرفه الجزائر من جراء الجفاف.

الجدول رقم (70) يبين تطور إنتاج البقول الجافة في الفلاحة الجزائرية خلال الفترة (88-99).

الوحدة: قنطار

السنوات	البقول الجافة	السنوات	البقول الجافة	السنوات	البقول الجافة	السنوات	البقول الجافة
1988	344480	1991	630190	1994	332270	1997	276360
1989	478970	1992	633860	1995	414380	1998	450500
1990	350890	1993	481470	1996	680000	1999	394650

المصدر: وزارة الفلاحة، مجلة إحصائيات فلاحية السلسلة ب (62-99).

3. إنتاج بعض المنتجات النباتية.

الجدول رقم (71) يبين تطور الإنتاج خلال الفترة 88- 99.

الوحدة: قنطار

السنوات	الخضـــــــر	الحمضيات	التمور	الكروم	مزروعات صناعية
1988	24205000	31181700	19606200	18498200	1654510
1989	27651470	31280000	21000000	16904200	2118560
1990	21697260	26800000	20600000	11014600	1150140
1991	28005870	32216400	20909200	18237900	2290380
1992	30665210	35960700	26051500	20986100	3272170
1993	29638050	35833400	26161500	13293500	8336010
1994	25706200	37358000	31718400	18522300	4590930
1995	32000000	32026400	28515500	19540000	5640640
1996	31467000	33158800	36063700	19219000	4480830
1997	30093740	34892100	30299300	14667000	3734121
1998	32859130	41798600	38731300	00177905	4514260
1999	33158300	45355500	00427583	18522300	6075970

المصدر: أنظر: – وزارة الفلاحة، مجلة إحصائيات فلاحية، السلسلة ب (62–99).

– الديوان الوطني للإحصاء، رقم 28

- Annuaire statistique,édition 1994
- ONS,Annuaire statistique, N°14,16,17et 18
- Données statistiques, indices et production agricole,1991-1999,ONS, n°317
- Données statistiques, indices et production agricole 1986-1995, ONS, N°235

❖ من الجدول السابق الذكر نستخلص أن هناك تطور ملموس من ناحية إنتاج الخضر وخاصة في التسعينات، ويعود السبب في ذلك إلى التوسع في المساحات المخصصة لهذا النوع من الإنتاج ونتيجة لكثرة الطلب على هذه المنتوجات في السوق المحلية .

نلاحظ من الجدول أن هناك تطورا مستمرا في كميات الإنتاج حيث سجلت أكبر كمية إنتاج عام 1999 بـــ 3315830 طن وهذا التزايد في كمية الإنتاج واكب التطور الديمغرافي مما قلل من استيراد هذه المنتوجات والوصول إلى الاكتفاء الذاتي في البعض منها، ويرجع هذا للأسباب التالية:

- زيادة مساحة أراضي زراعة الخضر على حساب أراضي زراعة الحبوب والبقول الجافة.
- دعم الدولة لبعض المنتوجات مثل البطاطس والطماطم وذلك بالتسهيل في منح القروض وإعطائهم الأولوية في عملية الري العمومي.
- اعتماد هذا النوع من المحاصيل على طرق السقي الحديثة أهمها الرش المحوري، التقطير.
- صعوبة زراعة الحبوب والبقول الجافة وتسويقها وارتباطها بالظروف المناخية وكذا أسعارها المحددة من طرف الدولة، أدى بالفلاحين إلى التركيز على زراعة هذه الأنواع من المحاصيل خاصة بعد تحرير الأسعار.

- ارتفاع مردوديتها في الهكتار حيث قدر مردود البطاطس سنة 96 و 1997 بـ 131.63 ق/هـ، أما الطماطم فقدرت بـ 179.31 ق/هـ سنة 1996 و 215.44 ق/هـ سنة 1997 هذا ما يعني أن هذه المحاصيل ذات إنتاجية عالية.
- الرواج الكبير لهذه المنتوجات في الأسواق الوطنية خاصة بعد حرية تسويقها.

❖ من تحليلنا لأرقام الجدول نلاحظ أن الزراعة الصناعية ظل إنتاجها مستقرا ومتذبذبا من سنة 1970 إلى 1991 وابتداء من سنة 1992 عرف إنتاجها ارتفاعا ملحوظا وصل إلى أقصى إنتاج له سنة 1999 بـ 6075970 قنطار وهذا الإنتاج تكون النسبة الكبيرة منه الطماطم الصناعية بنسبة 97.78 % النسبة الباقية تشكل التبغ بـ 2.2 % والباقي حلفاء حيث أن هذا الارتفاع في الإنتاج راجع إلى التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق، الذي أعطى الحرية للفلاحين في استغلال أراضيهم وكذلك تدعيم الفلاحين الذين ينتجون هذه المنتوجات وتحفيزهم وذلك بتدعيم أسعار هذه المنتوجات في شكلها الخام باعتبارها مادة أولية للصناعة بالإضافة إلى منح صفة التعاقد بين الفلاحين الممونين والمؤسسات المنتجة للمصبرات وذلك قصد تحفيز الفلاحين وضمان تسويق منتوجاتهم مما نتج عنه اكتفاء ذاتي في الطماطم المصبرة في السنوات الأخيرة.

❖ نلاحظ من خلال الجدول أن إنتاج الحمضيات عرف تذبذبا خلال الفترة 1970-1990 أما الفترة 1991-1999 عرف تطورا مستمرا حقق أكبر إنتاج بـ 453555 طن خلال سنة 1999 وهذا التطور راجع إلى تحرير الأسعار وكذلك سياسة الدعم التي أولتها الدولة لغرس الأشجار المثمرة وتوفير مياه الري لسقيها عن طريق تقديم قروض طويلة الأجل لحفر الآبار واستصلاح الأراضي.

❖ نلاحظ من الجدول أنه قد زاد حجم الإنتاج بكمية كبيرة في التسعينات حيث وصلت كمية الإنتاج عام 1999 إلى 427583 طن وهي أكبر كمية منذ الاستقلال، وذلك بفضل السياسة الزراعية الجديدة والدعم الذي أولته الدولة لهذه الزراعة من حفر الآبار وتقديم القروض وتوزيع الأراضي للاستصلاح وفق قانون (18-83) بالإضافة إلى توفير وسائل مكافحة الأمراض الطفيلية والنباتية.

❖ من الجدول نلاحظ أن إنتاج الكروم ، إلا أن هناك تداركا لهذا التراجع في السنوات الأخيرة بتدعيم الفلاحين على غرس الكروم بتقديم أشجارها لهم مجانا، وكذا تعويض مصاريف الحرث وفق المخطط الوطني للتنمية الزراعية.

4. إنتاج الفواكه الأخرى:

تتمثل هذه الفواكه في الفواكه الغضة (التفاح، الأجاص، الخوخ، المشمش، الرمان...الخ) وأخرى فواكه يابسة تمثل في التين، اللوز ... الخ، استثنينا التمور لأهميتها على الاقتصاد الوطني (التصدير) فخصصنا لها دراسة لوحدها، فنجد أن إنتاج هذه الفواكه تميز بالتذبذب في متوسط الإنتاج من فترة إلى أخرى ولتحديد تطور إنتاج هذه الفواكه نقوم بتحليل الجدول الآتي:

الجدول رقم (72) يوضح تطور إنتاج الفواكه الأخرى خلال الفترة (86-1999)

الوحدة: قنطـــار

السنوات	الإنتاج	السنوات	الإنتاج	السنوات	الإنتاج
1986	2.651.450	1991	2896.290	1996	4239.630
1987	2667.836	1992	3800.850	1997	3291.350
1988	2411.651	1993	4.046.810	1998	3701.000
1989	3121.920	1994	2.992.880	1999	4.600.000
1990	2313.780	1995	3.555.190		

Source: - Annuaire statistique, N°14,16,17et 18.
- Données statistiques indices et production agricole 1986-1995, ONS, N°235
- Données statistiques indices et production agricole 1991-1999, ONS, N° 317

من الجدول نلاحظ تطورا بطيئا في كمية الإنتاج من سنة إلى أخرى حيث ارتفع الإنتاج من 2651540 قنطار سنة 1986 إلى 4600000 قنطار سنة 1999 مع التذبذب في بعض السنوات وهذا التحسن الملحوظ في السنوات الأخيرة بفضل مجهودات الدولة في تدعيم القطاع الزراعي، وكذا تحويل بعض أراضي زراعة الحبوب الضعيفة الإنتاج إلى غرسها بالأشجار المثمرة، وكذلك توزيع الأراضي الفلاحية وفق قانون (18-83) التي استغلها الفلاحون في غرس الأشجار المثمرة.

5. تطور الإنتاج الحيواني:

الجدول رقم (73) يبين تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة 1988-1999

الوحدة: ألـــف رأس

السنوات	الضأن	البقر	الماعز	السنوات	الضأن	البقر	الماعز
1988	16.429	1.435	2.232	1994	17.842	1.269	2.544
1989	17.316	1.405	2.404	1995	17.302	1.267	2.779
1990	17.697	1.393	2.472	1996	17.565	1.228	2.895
1991	16.891	1.300	2.485	1997	17.387	1.255	3.121
1992	17.723	1.345	2.775	1998	17.949	1.315	3.256
1993	18.665	1.314	2.683	1999	18.200	1.665	3.400

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، رقم 28 المجموعة الإحصائية السنوية رقم 15

Données statistiques, indices et production agricole 1991-1999, ONS, N° 31

- **تطور إنتاج الضأن (الأغنام):** من تحليل أرقام الجدول نلاحظ تطورا مستمرا في عدد الأغنام خاصة في التسعينات حيث يصل عددها إلى 18200 ألف رأس سنة 1999، دلالة على الاهتمام المتواصل بتربية هذا النوع من الماشية لاستغلال المراعي في السهوب التي تتربع على مساحة 32000000 هكتار[1].

[1] المجلس الاقتصادي الاجتماعي، إستراتيجية التنمية الفلاحية، الدورة 18 جويلية 2001، ص 13.

وتمثل هذا الاهتمام في تطوير السلالات المحلية باستيراد سلالات ذات مردودية عالية مع إنشاء حظائر وطنية لمحاربة الأمراض (الجذر، الجرب، ...الخ) والقيام بالتلقيحات المناسبة وكذا مراقبة الدولة للذبائح لتجنب ذبح الإناث بالإضافة إلى استيراد اللحوم الحمراء من الخارج لغرض التقليل من الذبائح.

والملاحظ أن القطاع الخاص كان يستحوذ على النسبة الأكبر في تربية المواشي بنسبة 62.5 % سنة 1980 أي ما يعادل 12368 ألف أما بعد إصلاحات 1987 فأصبح يستحوذ على تربية المواشي كلها.

- **تطور إنتاج الأبقار:** شهد تطور إنتاجها ارتفاعا بطئا ومتذبذبا في بعض السنوات وكان أحسن تطور لها في مرحلة الثمانينات حيث وصل عددها سنة 1983 إلى 1642 ألف رأس وهذا راجع إلى استيراد الأبقار ذات الإنتاجية العلية والسلالة الجيدة وكذا توفير الظروف الملائمة لها من:
  - بناء إسطبلات بها المتطلبات الضرورية لتربيتها.
  - مراقبة الذبائح لتجنب ذبح الأبقار الولودة.
  - توفير المراقبة الصحية والقيام بالتلقيحات الضرورية.
  - التقليل من ذبح الأبقار عن طريق استيراد اللحوم الحمراء.

إلا أن هذا التطور عرف تراجعا في التسعينيات وخاصة بعد إصلاحات 1987 أين تم تقسيمها على المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية والتي بعض منها ليست لها القدرة على التكفل بها مما أدى إلى بيعها وذبحها وكذا ارتفاع أسعار الأعلاف بعد تحرير الأسعار وانعدام التنسيق بين المستثمرات الفلاحية وصناعة الحليب، مما أدى إلى انخفاض في تغطية الاستهلاك الوطني من الحليب الذي أصبح لا يعطي سوى 40 % من الطلب الوطني مما أدى للتوجه إلى السوق الدولية لتغطية هذا النقص.

- **تطور إنتاج الماعز:** تمثل الماعز إحدى أنواع الماشية والتي هي ذات مردودية عالية في إنتاج اللحوم الحمراء وهذا ما أدى بالدولة إلى تطوير تربيتها في السهوب بإدخال سلالات جديدة مستوردة وتطوير السلالات المحلية بتهجينها مع السلالة المستوردة وعرف إنتاج الماعز حسب الجدول السابق استقرارا نسبيا يزداد تارة وينخفض تارة أخرى إلا أن في السنوات الأخيرة عرفت تطورا ملحوظا وصل فيه عددها إلى 3400 ألف رأس عام 1990 بفضل مجهودات الدولة في تدعيم تربية المواشي وفق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي يرمي إلى تطوير الإنتاج الزراعي.

6.تطور إنتاج اللحوم:

إن تطور إنتاج الماشية يؤدي إلى زيادة إنتاج اللحوم الحمراء التي تعتبر ذات أهمية في الوجبة الغذائية اليومية وهذا التطور نبرزه من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (74) يبين تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء خلال الفترة 85-1999.

الوحدة: طـــــن

السنوات	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	السنوات	اللحوم البيضاء	اللحوم الحمراء
1985	166.200	161.000	1993	199.000	295.200
1986	168.900	164.000	1994	219.000	299.600
1987	195.084	225.000	1995	190.000	299.600
1988	220.561	225.000	1996	93.400	309.000
1989	235.100	258.000	1997	105.000	298.000
1990	244.500	235.000	1998	160.000	300.000
1991	260.000	223.000	1999	200.000	350.000
1992	290.000	189.000			

المصدر: جميلة لرقام، مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي، مرجع سبق ذكره، 1997، ص: 94.

- ONS,Annuaire statistique, N°16,Année 1992, P87.
- Donnes statistique indices et production agricole 1986-1995, ONS, N°235
- Donnes statistique indices et production agricole 1991-1999, ONS, N° 317

- **تطور إنتاج اللحوم الحمراء:**

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تطورا مستمرا وإيجابيا بالنسبة للحوم الحمراء تحقق أكبر كمية إنتاج سنة 1999 بكمية تقدر بـــ 310000 طن وهي تغطي نسبة 74 % من الطلب الوطني على اللحوم الحمراء[1]، مع العلم أن كمية إنتاج اللحوم الحمراء تعود بنسبة كبيرة إلى الأبقار ثم الضأن ويأتي في المرتبة الثالثة الماعز والجمال و لم يأخذ بعين الاعتبار الخيول وذلك راجع إلى قلة استهلاكها نتيجة عوامل دينية.

رغم النسبة الكبيرة التي تغطيها اللحوم الحمراء من الطلب الوطني إلا أنها ليست في متناول جميع الأفراد، بسبب ارتفاع أسعارها ومستوى المعيشة المتدني وضعف القدرة الشرائية للأفراد، مما أصبحت هذه المادة كأنها مادة موسمية يتناولها الفرد الجزائري في المناسبات وبكميات لا تشبع احتياجاته اليومية، وحتى يمكن تحقيق معدلات إنتاج معتبرة تتماشى واحتياجات السوق الوطنية وتصبح أسعارها في متناول جميع أفراد المجتمع يجب على الدولة أن تولي اهتماما أكثر لهذا المنتوج من خلال وضع إستراتيجية ترمي إلى تنمية القطاع الزراعي بما فيها الإنتاج الحيواني وذلك بسن قوانين صارمة ورقابة مستمرة على المتعاملين والتجار الذين يتداولون على هذا المنتوج للحد من التجاوزات الخطيرة و وقف عمليات حرث المناطق الرعوية لأنه يعتمد عليها في تربية المواشي و توفير كل أنواع الأعلاف التي لها دور فعال في زيادة الإنتاج والقيام بعمليات الوعي والإرشاد الزراعي لتوعية الفلاحين.

- **إنتاج اللحوم البيضاء:** تعتبر اللحوم البيضاء ذات أهمية اقتصادية واجتماعية حيث تغطي النقص الموجود في اللحوم الحمراء وكذا إمكانية استهلاكها من طرف جميع أفراد المجتمع نظرا لأسعارها المعقولة، وعرف هذا النوع من اللحوم تطورا معتبرا بسبب الاهتمام الذي أولته له الدولة وفق تحديد إستراتيجية خاصة بعد 1985 تمثلت في تسهيلات وإعانات خاصة للفلاحين الذين يقومون بتربية الدواجن، كما وضعت مخططات تمويلية أوكلت مهمتها

[1] المجلس الاقتصادي الاجتماعي، إستراتيجية التنمية الفلاحية، الدورة 14 عشر نوفمبر 1999 ص: 14.

لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل تمويل هذه المشاريع كما فتح المجال أمام الخواص غير الفلاحين من أجل الاستثمار في هذه المشاريع بالإضافة إلى توفير الأجهزة و الوسائل المستعملة في تربية الطيور، مما أدى إلى تطوير إنتاج اللحوم البيضاء والبيض حسب الجدول السابق.

نلاحظ أن هناك تطورا في إنتاج اللحوم البيضاء خلال السبعينات وخاصة في الثمانينات إلا أنه في بداية التسعينات وخلالها عرف الإنتاج تدهورا كبيرا حيث بلغ أدنى كمية إنتاج سنة 1996 بـ 93400 طن مبتعدا عن الإمكانيات المتوفرة له والتي سخرت خلال البرنامج الخاص من قبل الدولة لسنة 1985 والأهداف المنتظرة منه والمتمثلة في تحسين مستوى إنتاج وإنتاجية تربية الدواجن على المستوى الوطني خاصة الدجاج الذي له وظيفتين أساسيتين هما إنتاج اللحوم من جهة والبيض من جهة أخرى.

من دراستنا نستخلص أن الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي تميز بنمو بطيء ومتذبذب للمحاصيل الأساسية الحبوب والبقول الجافة والكروم وارتفاع في بعض المحاصيل الأخرى كالخضر التي لها طابع تجاري مربح وكذلك المزروعات الصناعية وخاصة الطماطم الصناعية، كما نلاحظ غياب زراعة القطن، عباد الشمس، والسكر، كما هناك نمو في الإنتاج الحيواني خاصة الأغنام وتربية الدواجن التي حققت اكتفاء ذاتي خلال الثمانينات إلا أنها لم تحافظ على هذا النمو في التسعينات فتراجع إنتاجها إلى أدنى الكميات، هذا ترتب عنه استيراد كميات كبيرة من هذه المواد لتوفير الاحتياجات الغذائية للسكان قدرت نسبتها إلى مجمل الواردات بـ 25.5 % سنة 1985 ثم ارتفعت إلى 30 % سنة 1995 ثم 29.5 % عام 1997 وحوالي 28 % خلال السداسي الأول من 1999 وتشكل الحبوب والحليب ومشتقاته 60 % منها[1]، ويعود هذا النمو البطيء والتراجع في كمية الإنتاج الزراعي إلى عدة عوامل منها:

- الظروف المناخية أي الاعتماد على الأمطار خاصة وقلة عملية الري.
- السياسات الزراعية المطبقة التي تتميز بعدم الاستقرار والاستمرارية حيث أن كل إصلاح جديد يلغي الإصلاح السابق له.

المطلب الثاني: مؤشرات تطور القطاع الزراعي.

يمكننا معرفة وقياس أداء القطاع الزراعي من خلال دراسة وتحليل جملة من المؤشرات التي تعكس وضعية القطاع ومدى مساهمته في رفع معدل النمو الاقتصادي، حيث ركزنا على أهم المؤشرات ذات الدلالة الواضحة والتأثير على السياسات الزراعية المنتهجة وفق برامج الإصلاحات والتحولات.

1. الواردات والصادرات الزراعية.

إن عملية التصدير تعتبر مصدرا أساسيا لتوفير العملة الصعبة، في ظل انهيار وتذبذب أسعار البترول، وعجز القطاع الصناعي في تحقيق نهضة صناعية حديثة تضمن للبلاد رؤوس الأموال قصد الاستثمار في الميادين الأخرى للاقتصاد الوطني، وذلك رغم الاهتمام البالغ الذي أولته الحكومات المتعاقبة لهذا القطاع.

---

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **إستراتيجية التنمية الفلاحية، الدورة 14 ، نوفمبر 1999**، ص: 14.

تعتبر الزراعة من القطاعات الاقتصادية لكونها تشارك مشاركة فعالة في توفير الغذاء للسكان وتحقيق الأمن الغذائي، في الوقت الذي تشهر فيه الدول المتقدمة سلاح الغذاء، لترضخ الدول النامية تحت سيطرتها، وتجعلها أسواقا لبضائعها وفرض هيمنتها عليها، وفرض شروط مجحفة من أجل حصولها على الغذاء.

قصد تحليل ودراسة تطور الصادرات والواردات الزراعية قمنا بإدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (75) يبين تطور الصادرات والواردات الزراعية خلال الفترة 88-99.

الوحدة: ألف دينار جزائري

السنوات	الصادرات	الواردات الزراعية	السنوات	الصادرات	الواردات الزراعية
1988	178.000	9.296.000	1994	2.247.281	125.905.730
1989	264.000	19.965.000	1995	6.984.828	171.055.887
1990	450.000	16.907.000	1996	8.914.760	165.373.118
1991	957.000	30.860.000	1997	3.361.567	197.513.670
1992	2.633.864	60.727.912	1998	4.228.719	182.809.809
1993	3.104.833	68.694.463	1999	7.019.054	179.081.457

المصدر: - وزارة الفلاحة، مجلة إحصائية خاصة بالتجارة الخارجية للقطاع الفلاحي، رقم **2000/01** ، ص **14**.

- الديوان الوطني للإحصاء، مجلة إحصائية، رقم **92/35**، ص **57-58**.

- وزارة الفلاحة، إحصائيات، مجلة إحصائية خاصة بالتجارة الخارجية للمواد الفلاحية، رقم **2000/01** ، ص: **4-5**.

- واردات الجزائر من السلع والمواد الاستهلاكية تخضع إلى التطور الكبير في عدد السكان، إذ بلغ عدد سكان الجزائر في سنة 1991 حوالي 25758000 نسمة، هذا العدد الكبير من السكان زاد من حدة التبعية الغذائية والاقتصادية للدول المتقدمة، ففي سنة 1989 بلغت قيمة الواردات الغذائية حوالي 19.9 مليار دينار ليصل في سنة 1991 إلى حوالي 30.8 مليار دينار، وما يلفت الانتباه هو التطور السريع لحجم الواردات من المواد زراعية خلال العشرية حيث بلغ في سنة 1994 ما قيمة 125590 مليار دينار، وهو ما يمثل 37%، ليرتفع في سنة 1995 إلى 171055887 مليار دينار جزائري.بما يعادل 33 % القيمة الكلية لحجم الواردات الوطنية، بحيث قدرت قيمة المواد و السلع الغذائية خلال نفس السنة بـــ 80 % من قيمة الواردات الزراعية. أما في سنة 1999 فقد استوردت الجزائر ما قيمة 179.81 مليار دينار جزائري من المنتجات الزراعية وما يتعلق بالزراعة .بما يعادل 29 % من مجموع الواردات الجزائرية.

- ومن خلال تفحصنا للجدول يتضح لنا جليا الزيادة المستمرة في حجم الواردات الزراعية من مواد وسلع غذائية وما يتعلق بالقطاع الزراعي، من مواد ومعدات بحيث خصصت نسبة كبيرة منها لتلبية حاجيات السكان من المواد الغذائية، إذ بلغت في المتوسط 73 % من مجموع قيم هذه الواردات الزراعية،هذا التطور السريع في حجم الواردات الغذائية كلف خزينة الدولة أموالا كبيرة وضخمة بالعملة الصعبة، هذه الأموال لو استثمرت في الميدان الفلاحي لكان لها أثرا إيجابيا ودافعا قويا لتطويره، وألقي به إلى مرتبة مشرفة في خدمة الاقتصاد الوطني.

- تطور صادرات الجزائر الفلاحية مرتبط بالواردات الغذائية لما لها من أثر كبير في تدني الصادرات الزراعية والغذائية ،ففي سنة 1987 بلغت الصادرات حوالي 0.145 مليار دينار ليتطور هذا الرقم في سنة 1990 إلى

حوالي 0.450 مليار دينار، بينما شهدت سنة 1991 ما قيمته 0.950 مليار دينار، وما يمكن استخلاصه من الأرقام السالفة الذكر هو الانخفاض الشديد في حجم الصادرات الزراعية، وعدم مواكبة القطاع الفلاحي للتطور السريع لاقتصاديات الدول المتقدمة، ويرجع السبب في ذلك إلى التناقضات الكبيرة التي تكمن في هذا القطاع، إلا أنه في ظل انفتاح الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، ودعما للقطاع الفلاحي للتماشي و متطلبات السوق خلال العشرية الأخيرة،عرفت صادرات الجزائر من المواد الفلاحية نوعا من التحسن، وخاصة في سنة 1996 بحيث حققت 8.914 مليار دينار مما تعد وثبة حقيقية نحو القيام بهذا القطاع، وتدعيم الاقتصاد الوطني.

- ومن خلال تحليلنا للمعطيات والأرقام المبينة في الجدول السابقة، المتعلقة بالتجارة للمنتجات الزراعية الجزائرية نستنتج الحقائق التالية:

– سلبية الميزان التجاري للقطاع الفلاحي الجزائري.

– تذبذب حجم الصادرات من عام إلى آخر.

– عدم تنوع الصادرات الزراعية، واقتصارها على منتجات معينة ومحدودة، بحيث لا تغطي في المتوسط سوى 3.28 % من حجم الواردات الزراعية.

2. نصيب الزراعة في الناتج الداخلي الخام:

ومن خلال تفحصنا للجدول السابق أما الفترة الممتدة من 1990 إلى 1996، فقد اتسمت هي الأخرى بالضعف، و لم ترق هذه المشاركة إلى المستوى الذي توصلت إليه الدول المتقدمة، وبقي محصورا بين 15 % كأعلى نسبة مشاركة في الناتج الداخلي الخام و11 % كأضعف نسبة مشاركة لهذا القطاع، وحتى نتأكد من ذلك، ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (76) يبين تطور مساهمة الناتج الزراعي من الناتج الداخلي الخام للفترة 90-99

الوحدة: مليار دج

السنوات	الناتج الزراعي	الناتج الداخلي الخام	%	السنوات	الناتج الزراعي	الناتج الداخلي الخام	%
1990	57.7	443.8	12.8	1995	204	1743.6	11.7
1991	77.9	749	13	1996	268.9	2241.1	12
1992	114.5	763.3	15	1997	288.8	2507	11
1993	126.4	1011.2	12.5	1998	281.1	2271.3	14
1994	141.8	1289.1	11	1999	405	3186	13

Source: - Ministère de l'agriculture, Rapport général sur l'agriculture Algérienne, conférence nationale sur l'agriculture, Juin 1996, P 16.

- Les année 1990-1996, rapport général, conférence national sur l'agriculture, juin 1996, P:16

- L'année 1999, ministère de l'agriculture, l'agriculture dans l'économie national, juillet 2000, P5.

ويرجع ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام إلى:

- النمو السريع للقطاعات الغير الزراعية خاصة الصناعة، البناء الأشغال العمومية، التي كانت توجه لها أكبر حصة من قيمة الاستثمارات على حساب القطاع الزراعي.
- ضعف السياسة الفلاحية المطبقة التي تميزت بعدم الاستقرار والوضوح مما أدى بالمستثمرين إلى التخوف من الاستثمار في هذا القطاع.
- المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي بارتفاع أسعار المدخلات الفلاحية (الأسمدة، البذور، المبيدات) وأسعار عوامل الإنتاج الأخرى.
- ضعف التكوين والبحث العلمي بالقطاع بالإضافة إلى مشكل العقار الذي لا يزال عالقا حتى الآن.

أما إذا قارنا تطور الإنتاج الزراعي مع التطور الديمغرافي الذي سجل نسبة 1.89 % [1] سنة 1995 نجد أن نصيب الفرد الجزائري من الإنتاج الزراعي يزداد من سنة إلى أخرى خاصة في التسعينات، وهذا راجع إلى التحولات الاقتصادية التي عرفتها البلاد مما نتج عنها ارتفاع الأسعار تحريرها، وكذلك رفع الدعم فأصبح الإنتاج الزراعي يقيم بأسعار السوق التي غالبا ما تكون مرتفعة.

الجدول رقم (77) يوضح تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الزراعي خلال الفترة 86-1996

السنوات	الناتج الزراعي (مليار دج)	عدد السكان (ألف نسمة)	نصيب الفرد من الناتج الزراعي (ألف دج)	السنوات	الناتج الزراعي (مليار دج)	عدد السكان (ألف نسمة)	نصيب الفرد من الناتج الزراعي (ألف دج)
1987	38.2	22807	1.67	1992	114.5	25942	4.41
1988	17.4	23446	0.74	1993	126.4	26581	4.75
1989	51.6	24349		1994	141.8	27198	5.21
1990	51.6	24700	2.33	1995	204	27794	7.33
1991	77.9	25324	3.07	1996	268.9	28866	9.31

Source: - ONS, service statistique spécial , N° 35.
- ONS, L'Algérie en quelques chiffres résultats 1992, 1995.

من الجدول نلاحظ أن نسبة نصيب الفرد من الناتج الزراعي سجل ارتفاعا من سنة إلى أخرى انتقل فيها من 1.67 % سنة 1987 إلى 2.33 % سنة 1996 وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع كمية الإنتاج الزراعي وبالأخص إلى ارتفاع أسعار المنتوجات الزراعية نتيجة تحرير الأسعار ابتداء من 1990 نظرا لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية ورغم هذا يبقى نصيب الفرد من الناتج الداخلي الزراعي ضعيف مقارنة بالدول المتقدمة، ولتدارك هذا الضعف يجب إعادة النظر في السياسة الزراعية المطبقة بتوجيه الاستثمارات إلى الفروع الإنتاجية ذات المردودية

[1] الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، سنة 1997.

العالية، وتشجيع الخواص على القيام بالاستثمارات في المجال الزراعي من خلال التسهيلات والتحفيزات التي من شأنها رفع الإنتاج والإنتاجية للقطاع وتقليص التبعية الغذائية.

وفي الأخير يمكن أن نستخلص أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام تبقى ضعيفة ومتذبذبة وهذا نتيجة ضعف مستوى الإنتاج الزراعي وعدم الاستقرار في التشغيل والأجور الغير مشجعة وفي التأطير المحدود للمستثمرات الفلاحية[1] وكذلك الإصلاحات المتكررة التي عرفها القطاع مما لم يسمح له بالاستقرار، كما أظهر تحليل الإنتاج الزراعي عدم اهتمام الفلاحين بأنواع الإنتاج غير المربحة.

3. مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل:

يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في توفير جزء كبير من مناصب الشغل التي تساهم في التخفيف من حدة البطالة التي قدرت عام 1993 بـــ 23.15 % لترتفع إلى 24.63 % عام 1994 وإلى 27% عام 1995، وتقسم العمالة في المجال الزراعي إلى مجموعتين: الأولى تمثل العاملين بالوحدات الزراعية، وهي عمالة مباشرة، أما الثانية فتمثل عمالة غير مباشرة متواجدة في القطاعات التي لها علاقة مباشرة بالزراعة كالصناعات التحويلية للمحاصيل الزراعية، صناعة المدخلات الزراعية (العتاد، الأسمدة) كذلك العمالة في هيئات التسويق للمواد الزراعية والمؤسسات التعليمية والتكوين الزراعي، والقطاع الزراعي له ارتباط وثيق بالعنصر البشري للسببين رئيسيين هما:

- معظم العمليات الزراعية تعتمد على الخبرة الذاتية الفلاحية، وخصوصا في القطاع الخاص حيث ينعدم التأطير العلمي للعاملين.
- معظم العمليات الزراعية ما تزال تخضع للجانب التقليدي من جهة وتعذر مكننة بعض العمليات الزراعية من جهة أخرى نظرا لطبيعة العمل ولظروف ومكان هذه العملية.

الجدول رقم (78) يوضح تطور العمالة الزراعية ونسبها إلى العمالة الإجمالية خلال الفترة 87 -1998.

الوحدة: 1000 عامل

السنوات	العمالة الزراعية: أ	العمالة الإجمالية: ب	% أ/ب	السنوات	العمالة الزراعية: أ	العمالة الإجمالية: ب	% أ/ب
1985	990	3840	25.78	1991	1.027	4.385	23.42
1986	1002	3914	25.6	1992	1.050	4.404	23.84
1987	1.007	4.000	25.16	1993	1.035	4.273	23.50
1988	1.019	4.000	25.47	1994	10.23	4.325	23.65
1989	1.049	4.278	24.52	1995	1.048	4.154	20.33
1990	970	4.282	22.65	1998	1.200	5.815	20.63

المصدر: المعهد الوطني للشغل ، المجلة الجزائرية للعمل ،العدد 19 ، سنة 1987.

- ONS, L'Algérie en quelques chiffres, N°27,1997.
- Rétrospective statique 1970-1996, édition 1999, P25
- Ministère de L'agriculture dans l'économie national, juillet 2000, P5.

[1] المجلس الاقتصادي الاجتماعي، إستراتيجية التنمية الفلاحية، الدورة 18 جويلية 2001، ص: 24.

نلاحظ من الجدول أن حجم العمالة الزراعية في استقرار شبه كلي، حيث أنه خلال عشرية كاملة (87-96) ظل حجمها بالنسبة للعمالة الإجمالية يتراوح ما بين 22.65 % و25.47 % أي ما يقارب ربع العمالة الإجمالية وهذا بعدما كان يمثل 50 % سنة 1967 ثم انخفض إلى 30 % سنة 1980 ثم إلى 20.63 % سنة 1980 ثم إلى 20.63 % سنة 1998 ويرجع هذا الانخفاض إلى:

- اعتماد سياسة المكننة المتمثلة في إدخال آلات حديثة وتقنيات جديدة تقلل من عدد العمال.
- التفاوت في توزيع الاستثمارات بين قطاعات الاقتصاد الوطني التي كانت أغلبها لصالح القطاعات الأخرى على حساب القطاع الزراعي.
- انخفاض مستويات الأجور في القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى مما يؤدي إلى هجرة العمالة منها.
- الهجرة نحو المدن والمجمعات السكانية بحثا عن الرفاهية والاستقرار.
- انعدام الحوافز في القطاع الزراعي.

غير أن ظاهرة انخفاض العمالة في القطاع الزراعي تعتبر أمرا طبيعيا في البلدان المتقدمة، نتيجة للتوسع في استعمال الرسائل التقنية الحديثة في العمل الزراعي من مكننة ووسائل تكنولوجية متطورة أدت إلى ارتفاع معدلات الإنتاجية بشكل يسمح على الاستغناء بجزء من العمالة الزراعية دون تأثير سلبي على مستوى الإنتاج، بينما في دول العالم الثالث (النامية) عامة والجزائر خاصة نجد أن الانخفاض في مستوى العمالة الزراعية يمثل التسرب الوظيفي وليس التطور في حركية العمل الناتجة عن الإحلال بين عنصري العمل ورأس المال. والشيء الإيجابي في إصلاح 1987 فيما يخص التشغيل هو من خلال تكوين المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية تم إدماج نسبة معتبرة من العمال الإداريين وعمال الدواوين ليصبحوا منتجين، مما زاد في حجم قوة العمل الزراعية الفعلية من 1007 ألف عامل إلى 1092 ألف عامل سنة 1992 وذلك بإدماج الفلاحين الموسميين ليصبحوا عاملين دائمين، كما أن تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية قد يساهم في إنشاء 620000 منصب عمل منها 250000 منصبا في إطار برنامج التشجير لصالح الشباب العاطلين وكذا رد الاعتبار للصناعة التقليدية التي اعتبرت ذات دخل معتبر وتساهم في استقرار سكان الريف.

وفي الأخير نستخلص أن حجم العمالة الزراعية مرتبط بالإمكانيات التقنية والمكننة يقلل من حجم العمالة الزراعية مما يؤدي إلى ارتفاع البطالة كما أن زيادة حجم الاستثمارات الفلاحية يزيد من حجم العمالة الزراعية، كما أن التحفيزات المقدمة من طرف الدولة للعمالة الزراعية لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز أو الاستفادة من الملكية العقارية عن الاستصلاح تعمل على زيادة حجم العمالة الزراعية.

4. مساهمة الإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي:

تميز القطاع الزراعي منذ الاستقلال بعدم قدرته على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، نظرا للسياسة الاقتصادية التنموية المنتهجة، خلال المخططات التنموية المطبقة التي همش فيها القطاع الزراعي عامة وفي مجال الاستثمار خاصة، مما ترتب عنه هجرة ريفية، أدت إلى ضعف في نمو الإنتاج الزراعي وعجزه على مسايرة التطور السريع

للطلب على المواد الغذائية الناتج عن النمو الديمغرافي فأصبح الحديث عن الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء بعيد المنال، نظرا لحجم وبنية الإنتاج الزراعي ومستوى ونمط التغذية السائد ومعدل النمو الديموغرافي ومن الجهة الاقتصادية والعلمية لا يمكن للجزائر أن تنتج محليا كل ما هو ضروري لإشباع حاجيات السكان بالقدر الكافي، فأدى هذا إلى تغيير الخطاب الرسمي عن شعار تحقيق الاكتفاء الذاتي واستبداله بتحقيق الأمن الغذائي الوطني الذي يعني قدرة الإنتاج على تلبية الحاجيات الغذائية الأساسية للسكان عن مادة أو عدة مواد لكن هناك بالمقابل فائضا في مادة غذائية أخرى أو عدة مواد في نفس المستوى من الأهمية بحيث عائدات صادرات هذه الأخيرة تعطي تكلفة المواد المستوردة[1]. وانطلاقا من هذا الاتجاه فإن تراجع الأمن الغذائي كلما اتسعت الفجوة بين الصادرات والواردات الغذائية الناتجة عن زيادة حجم الواردات والتقليص من حجم الصادرات وهو ما ينطبق على القطاع الزراعي الجزائري منذ السبعينات، وهذا ما يدل على عجز نمو الإنتاج المحلي من السلع الغذائية وعدم مسايرته للنمو السريع في الطلب عليها.

[1] رابح الزبيري، مرجع سابق، ص189.

الجدول رقم (79) يبين تطور نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي المحلي في تغطية الطلب الوطني على الغذاء من المواد الأساسية.

الوحدة: 1000 طـــــن

البيـــــان	السنوات	حبوب	بقول	خضر	سكر	زيوت	لحوم	حليب
متوسط الإنتاج السنوي	73-70	1528.3	45.4	280.4	4.4	96.9	117	537
	84-81	1793.6	41.2	488.7	1.9	274.2	273.7	714
	90-87	2181.8	46.1	903.1	00	194	4480	1003.5
	94-92	1914.8	50	979.7	00	269.4	505.3	1059.6
	97-95	3519.5	54.7	1175	00	339.5	446	1075
متوسط الطلب السنوي	73-70	2568.6	64.6	349.1	254.9	172.4	117.1	654.2
	84-81	4805.3	208.9	601	597.9	591.1	303	1725.3
	90-87	7632.1	154.7	1395.8	00	454.3	480.6	2064.8
	94-92	7669.5	125.2	2034.8	726.1	689.4	525.5	1892.1
	97-95	15302.1	132.7	2090.7	00	2860	459.3	1853.4
نسبة الاكتفاء الذاتي %	73-70	70.3	69.9	82	1.7	56	99.9	82.1
	84-81	31.8	19.7	81.3	0.3	46.4	90.3	41.4
	90-87	28.6	29.8	64.7	00	52.7	93.3	48.6
	94-92	25	39.9	48.1	00	39.1	96.2	56
	97-95	23	41.2	56.2	00	41.1	97.1	58

المصدر: رابح الزبيري، مرجع سابق، ص 226.

- ***L'Algérie en quelque chiffre 92 - 95.***
- ***F.D.O Agriculture, mondial 2000, P 37.***

من الجدول نستخلص الملاحظات التالية:

أن هناك تراجعا في نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي في تغطية الطلب على الغذاء بالنسبة لجميع المواد الغذائية دون استثناء إلا أن هذا التراجع مس بدرجة أكبر المواد ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب البقول الجافة، السكر، الحليب، مما زاد من اتساع الفجوة الغذائية بين العرض والطلب نتج عنه زيادة حجم الواردات الغذائية أو بالمقابل انخفاض في صادرات السلع الغذائية واختفاء البعض منها نهائيا من قائمة الصادرات، وهذا ما يعني عجز الإنتاج المحلي على مسايرة الطلب الوطني للمواد الغذائية حيث نجد أنه رغم أهمية الحبوب ضمن قائمة المواد الأساسية إلا أنها سجلت تراجعا في نسبة الاكتفاء الثاني فمن نسبة 70.3% خلال الفترة 70-1973 تراجعت إلى 31.8% خلال الفترة 81-84 ثم إلى 28.2% خلال الفترة 87-90 ثم إلى 23% خلال الفترة 95-97 وهذا ما يعني زيادة في معدل التبعية الغذائية التي سجلت أكبر نسبة خلال الفترة 1995-1997 بـــ 77% رغم الزيادة في كمية الإنتاج خلال هذه الفترة، أما البقول الجافة فقد سجلت نسبة اكتفاء ذاتي خلال الفترة 70-73 إلى 69.9% لتنخفض إلى 19.7%، خلال الفترة 81-84 ثم ارتفعت خلال الفترة 87-90 إلى 29.8% ثم إلى 41.12% خلال الفترة 95-97، يعني هذا أن معدل التبعية خلال الفترة كان 30.1% ، 80.3% ، 70.2% ، 58.8% على التوالي وهي نسب عالية.

أما فيما يخص السكر، فهناك تبعية كلية للخارج، نتج عنها فاتورة استيراد خلال السنوات 94 ، 95 ، 96 قدرت بـ 30978805 ، 312119534 ، 16685118 دولار على التوالي[1].

أما منتوج البطاطا، فعرف تراجعا في نسبة الاكتفاء الذاتي من فترة إلى أخرى فسجلت نسبة 82% ثم إلى 56.2% خلال الفترة 97/95، إلا أنه في السنوات الأخيرة حققت نتائج مرضية جدا وصلت إلى حد الاكتفاء الذاتي خلال الفترة 98-2000.

أما اللحوم، فإن نسبة الاكتفاء الذاتي بها عالية جدا مقارنة بالمواد الأخرى، وسجلت النتائج التالية 99.9% خلال الفترة 73/70 ثم 90.3 % خلال الفترة 84/81، خلال الفترة 97/95 غير أن هذه النسبة العالية للاكتفاء الذاتي ليست نتيجة وفرة الإنتاج الوطني بل نتيجة كبح الطلب المحلي بفعل الأسعار المرتفعة وضعف القدرة الشرائية للموطنين.

أما منتوج الحليب، فسجلت فيه نسبة الاكتفاء الذاتي تراجع انتقلت فيه من 82% خلال الفترة 73/70 إلى 41.4% خلال الفترة 84/81 ليسجل ارتفاع قليل 90/87 و 94/92 و 97/95 بـ 48.6% و 56% و 85% على التوالي، وباعتبار الحليب مادة أساسية تستهلكها كل الفئات الاجتماعية استوجب التوجه إلى السوق الخارجية لتوفير الطلب المتزايد عليها، حيث وصلت تبعيتها إلى الخارج 42% خلال الفترة 97/95 لترتفع إلى 60% خلال سنة 1998.

أما البيض والذي يعتبر من المواد الأساسية خاصة للطبقات ذات الدخل الضعيف، فقد حقق اكتفاء ذاتيا فيه وتم الاستغناء عن استيراده انطلاقا من سنة 1985 بفضل المجهودات التي بذلت في هذا المجال، إلا أن المشكل الذي يبقى يعاني منه هو أغذية الدواجن التي لا تزال تستورد بنسبة 70% وهذا بمعنى أن هذا الاكتفاء الذاتي هو في الواقع اكتفاء جزئيا.

في الأخير نستنتج أن مساهمة الإنتاج الزراعي في تغطية الطلب الوطني في تراجع مستمر بسب ضعف الإنتاج من جهة والنمو الديمغرافي المتزايد من جهة أخرى مما زاد في ارتفاع معدلات التبعية إلى الخارج، نتيجة استيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية لتوفير الطلب على المواد الضعيفة الإنتاج، كما أن الضعف الكبير في الكميات المصدرة من المواد الغذائية التي من المفروض أن تغطي حجم الواردات أدى إلى تحقيق الأمن الغذائي.

- **الميزان التجاري الغذائي:** إن التطور الكبير في الاستهلاك الغذائي نتيجة ارتفاع الطلب على المواد الغذائية ونتيجة لضعف الإنتاج الوطني حتم على البلاد اللجوء إلى السوق لتغطية هذا الطلب المتزايد على المواد الغذائية، ولدراسة تطور الميزان التجاري الغذائي نقوم بتحليل تطور الصادرات والواردات الغذائية وتحديد مدى تبعية البلاد للعالم الخارجي في تغطية الحاجيات الغذائية.

– **تطور الصادرات الغذائية:** تمثل الصادرات بصفة عامة المصدر الأساسي لجلب العملة الصعبة التي تسمح بتمويل مشاريع التنمية المحلية وتغطية مبالغ الاستيراد، كما يعتبر التصدير منفذا أساسيا للسلع الوطنية إذا عجزت السوق

[1] كويسي مبروك، مرجع سابق، ص 157.

الوطنية على استيعابها نتيجة الاكتفاء الذاتي ونقص القدرة الشرائية للمواطنين، وتتمثل الصادرات الغذائية الجزائرية في الخمور والحمضيات، غير أن هناك تراجعا كبيرا في تصدير الخمور والحمضيات ويبقى الارتفاع سوي في التمور، غير أن هناك تراجعا في حجم تصدير هذه المواد وهذا ما يبينه الجدول الموالي.

الجدول رقم (80) يبين تطور الصادرات الغذائية خلال الفترة 1970 – 1994

الوحدة: مليون دج

المتوسط السنوي	73 -70	77 -74	80-77	84-80	89 -85	94 -90
صادرات غذائية: أ	736.3	632.5	348.6	337	198.1	951.5
مجموع الصادرات: ب	5630.5	21429.8	60088.6		48801.9	22062.5
أ / ب x 100	13.1	3	0.6		0.4	0.4

المصدر: رابح الزبيري، مرجع سابق، ص **264**.

- ONS, Annuaire statistique, N°11 à 15.
- D.G Duane statistique du commerce extérieur 1970 – 1984.

نلاحظ انخفاضا كبيرا في قيمة الصادات الغذائية التي انتقلت من 736.3 مليون دج خلال الفترة 70 – 73 إلى 198.1 مليون دج خلال الفترة 85 – 89 أي بنسبة تراجع 26.9% وهو ما يمثل تراجعا في نسبة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات من 13.1% خلال الرباعي الأول 70 – 73 إلى 0.4% خلال المخطط الخماسي الثاني 85 – 89، أما الفترة 90 – 94 فرغم ارتفاع الصادرات الغذائية إلى 951.5 مليون دج إلا أن نسبتها بالنسبة لإجمالي الصادرات يبقى منخفضة جدا تساوي 0.4% بسبب النمو السريع الذي عرفته الصادرات غير الزراعية خاصة المحروقات.

– **تطور الواردات الغذائية:** إن التراجع في كمية الإنتاج الزراعي، وكذا النمو الديمغرافي المتزايد أدى إلى ارتفاع حجم الواردات من السلع الغذائية لتغطية الطلب المتزايد من هذه السلع مما زاد في ثقل العبء على الاقتصاد الوطني، ويظهر هذا من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم (81) يبين تطور الواردات الغذائية خلال الفترة 70 – 94

الوحدة: مليون دج

المتوسط السنوي	73 - 70	77 - 74	84 - 80	89 - 85	1994 - 90
واردات غذائية: أ	924.8	4.054.4	8.890.4	12.235.1	51.057.4
مجموع الواردات: ب	6.950.8	23.302.8	47.944.4	48.107.2	198.723.4
% أ / ب	13.3	17.4	18.5	25.4	25.7

المصدر: رابح الزبيري، مرجع سابق، ص **261**.

- Direction générale de douanes.
- ONS, Annuaire statique, N° 10,11et 12.

نلاحظ أن هناك ارتفاعا في متوسط قيمة الواردات الغذائية من فترة إلى أخرى فكانت 924.8 مليون دج خلال الفترة 70-1973 لتعرف ارتفاعا كبيرا ومستمرا وصل إلى 510574 مليون دج خلال الفترة 90-1994 رافقه

ارتفاع في متوسط قيمة مجموع الواردات التي ارتفعت من 69508 مليون دج خلال الفترة 70-1973 إلى 1987234 مليون دج خلال الفترة 90-94 وأن نسبة قيمة الواردات الزراعية ضمن قيمة الواردات الإجمالية هو كذلك عرف تزايد من فترة إلى أخرى فانتقل من 13 % خلال 70-73 إلى 25.7 % خلال الفترة 90-1994 ثم إلى 29.3 % سنة 1997، وتمثل هذه النسب نسب عالية تعرقل عملية النمو لأن عملية النمو تحتاج إلى استيراد تجهيزات ومواد أساسية لاستمرار عمل الجهاز الإنتاجي القائم وتطويره لزيادة حجم الإنتاج الزراعي المحلي الذي يسمح بتخفيض كمية المواد الغذائية المستوردة، وبالتالي التقليل من عجز الميزان التجاري الغذائي، كما يسمح بزيادة الصادرات الغذائية التي تساهم في تغطية الواردات الغذائية، حيث يعتبر تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية مؤشرا للأمن الغذائي، ووفق هذا المؤشر نلاحظ هناك تراجعا كبيرا في درجة الأمن غذائي، وذلك لأن الميزان التجاري الغذائي لم يحقق التوازن بين قيمة الصادرات والواردات الغذائية منذ السبعينات، وهو ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم (82) يبين تطور الميزان التجاري الغذائي ونسبة مساهمة الصادرات في تغطية الواردات الغذائية خلال الفترة 70-1994

المتوسط السنوي	70 - 73	77 - 74	80 - 77	89 - 85	94 - 90
الصادرات الغذائية: أ	736.3	6321.5	348.6	198.1	951.5
الواردات الغذائية: ب	924.8	4053.3	8890.4	12235.4	51057.4
% أ / ب	79.8	15.6	3.9	1.6	1.9

المصدر: مستخرج من الجدولين ()، ().

من الجدول نلاحظ تطورا عكسيا بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الغذائية حيث أن قيمة الصادرات في تراجع مستمر أما قيمة الواردات الغذائية في ارتفاع مستمر مما أدى إلى انخفاض في نسبة تغطية الصادرات للواردات من 79.8 % خلال الفترة 70-1973 إلى 1.9 % خلال الفترة 1990-1994.

وأن تقليص صادرات السلع الغذائية كان نتيجة للتراجع في حجم الإنتاج من جهة وعجز الإنتاج المحلي على مسايرة الطلب الوطني المتزايد على السلع الغذائية، وهذا ما أدى إلى اللجوء إلى الواردات لتغطية الطلب المحلي، مما زاد من حجم التبعية الغذائية للخارج، وكذا اللاأمن الغذائي.

في الأخير نستخلص أن مساهمة الإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي يبقى ضعيفا جدا، وفي تراجع مستمر وهذا نتيجة ضعف حجم الصادرات الغذائية وارتفاع حجم الواردات الغذائية مما أحدث عجزا كبيرا في الميزان التجاري الغذائي التي شكلت فيه المنتوجات النباتية النسب العالية بـــ 73.2% و 71.40% و 76% خلال السنوات 94 – 95 – 96 [1]، على التوالي مما أدى إلى زيادة الفجوة الغذائية والتبعية الغذائية للخارج، إلا أن الدولة في السنوات الأخيرة حاولت التقليل من حجم التبعية الغذائية لبعض المواد الغذائية التي كنا نستوردها والوصول إلى الاكتفاء الغذائي فيها (البطاطا، البيض، اللحوم...الخ)، اعتماد على الإمكانيات التي يتوفر عليها القطاع واستغلالها بصورة عقلانية، وتحفيز الفلاحين المنتجين لها.

---

[1] كويسي مبروك، **مرجع سابق**، ص 162.

5. مساهمة الزراعة في ترقية الصناعة الزراعية:

تحتل الصناعة الزراعية مكانة في الإنتاج الزراعي الغذائي، حيث تقوم على تحويل المحاصيل الزراعية من مواد أولية إلى مواد جاهزة للاستهلاك، كما تعمل على إبقاء المواد الغذائية صالحة للاستهلاك لمدة طويلة باستخدام طرق التحويل والحفظ، والتصبير، كما تمنح لها شروطا أفضل من حيث المذاق وسهولة النقل، والاستعمال تماشيا مع النمط الاستهلاك الذي يرفضه التطور الحضاري للبلاد، وتنقسم الصناعة الزراعية إلى قسمين هما: الصناعة الزراعية الغذائية، والصناعة الزراعية الغير غذائية.

أ- **الصناعة الزراعية الغذائية:** يتم تحويل المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب، السكر، الزيوت، المواد الدسمة، الحليب ومشتقاته، الطماطم الصناعية) إلى مواد يمكن استهلاكها من جهة ويمكن حفظها لمدة طويلة من جهة أخرى، وترتكز هذه الصناعة على الاستيراد الواسع للمواد الأولية نظرا لضعف الإنتاج الزراعي المحلي، إلا أنه وفي السنوات الأخيرة عرفت بعض المنتوجات منها تطورا ملحوظا خاصة الطماطم الصناعية، واخترناها للتحليل والدراسات لأنها تعتمد على الإنتاج المحلي كمادة أولية، ونتطرق إلى تطور إنتاجها من خلال تحليل الجدول التالي:

الجدول رقم (83) يوضح تطور إنتاج الطماطم الصناعية خلال الفترة 91-1999

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
إنتاج الطماطم الصناعية	219070	315193	524886	448516	554257	437132	359121	435524	593573

Source: données statistiques, indices et production agricole 1991-1999, ONS, N°317.

من الجدول نلاحظ تطورا في إنتاج الطماطم الصناعية في فترة التسعينات، حيث انتقل الإنتاج من 219070 طن سنة 1999 هذا التطور ساهم في إقامة العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على تحويل هذا المنتوج، والتي ساهمت في تشغيل عدد من العمال من جهة، وكذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذا المنتوج من جهة أخرى، كما أن الصناعات الغذائية الأخرى عرفت تطورا ملحوظا، بإنشاء العديد من المصانع خاصة بعد التحول الاقتصادي الذي عرفته البلاد وهو الانتقال إلى اقتصاد السوق، إلا أن هذه الصناعات مرتبطة بالسوق الخارجية حيث الكمية الكبيرة من موادها الأولية مستوردة (كالحبوب، الحليب، المواد الدسمة ومشتقاتها) وهذا لضعف الإنتاج المحلي.

ب- **الصناعة الزراعية الغير غذائية:** يتم في هذه الصناعة تحويل المنتوجات الزراعية التي تدخل في عمليات التصنيع مباشرة كمواد أولية، لا يمكن استهلاكها إلا بعد تحويلها، وتتمثل في صناعة التبغ، القطن، الصوف ...إلخ، إلا أن هذه الصناعة لم تعرف تطورا كبيرا خاصة صناعة القطن والصوف، وهذا لضعف الإنتاج وسيطرة القطاع الخاص على إنتاج الصوف مما استوجب التوجه إلى السوق الخارجية لاستيراد هذه المواد سواء على شكل مواد أولية، أو مواد نصف مصنعة، أو مواد مصنعة، إلا أن دراستنا اقتصرت على صناعة التبغ التي عرفت تطورا ملحوظ في إنتاج موادها الأولية وهذا ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم (84) يبين تطور إنتاج التبغ خلال الفترة 91-1999

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
إنتاج التبغ	3658	6181	6877	3720	2790	4045	8153	6660	5597

Source: donnes statique indices et production agricole 1991-1999, ONS, N°317

من الجدول نلاحظ تطورا ملحوظا في إنتاج التبغ حيث انتقل الإنتاج من 3618 طن سنة 1991 إلى 5597 طن سنة 1999، وعرف أقصى إنتاج له سنة 1997 بـــ 8153 طن وهذا الارتفاع في الإنتاج راجع إلى تحرير الأسعار في هذه الفترة مما نتج عنه ارتفاع أسعار منتوج التبغ، وكذا تدعيم الشركة الوطنية للتبغ والكبريت للمنتجين مما أدى إلى جلب بعض الفلاحين لإنتاج هذا المحصول وتطويره.

وفي الأخير نستخلص أن الصناعة الزراعية بشقيها الغذائي والغير غذائي، عرفت تطورا في إنجاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على تحويل المنتوجات الزراعية إلى مواد قابلة للاستهلاك ومحفوظة، إلا أنها تواجهه مشاكل التمويل نظرا لضعف الإنتاج المحلي خاصة.

المطلب الثالث: سياسة التمويل الفلاحي بعد إصلاحات 1987.

نظرا للعجز المالي للقطاعات الاقتصادية وخاصة قطاع الفلاحة وتراكم ديون هذا القطاع نحو بنك الفلاحة والخزينة العامة وصلت إلى 15 مليار د.ج أي 80% من الناتج المحلي الخام الفلاحي لعام 1984 لذا جاء إصلاح 1987 الذي يهدف إلى إعادة تنظيم القطاع الزراعي على مستوى المالي بتقليص دعم الدولة للقطاع، وحصر التمويل بقروض الخزينة العامة للدولة إلا للاستثمارات المنجزة من طرف الفلاحين الشباب لاكتساب الملكية العقارية عن طريق الاستصلاح، أما تمويل المستثمرات الفلاحية الفردية أو الجماعية الناتجة عن الإصلاح العقاري فأصبحت تمول من الموارد الخاصة لبنك الفلاحة وقروضه يمكن إعادة تمويلها بخصم أوراق المزارع لدى البنك المركزي ضمن سقف يحدده المخطط الوطني للقروض.

ومن ثم أصبحت العلاقة بين المستثمرات الفلاحية والبنك علاقة تجارية محضة، وتوقفت الخزينة العامة للدولة عن تحمل خسائر القطاع الفلاحي، وإعطاء البنك وإمكانية حجز أموال المستغلين وحقهم في الانتفاع بالأرض، كما اختفى فيه و من ثم أصبحت العلاقة بين المستثمرات الفلاحية و البنك علاقة تجارية محضة، وتوقفت الخزينة العامة للدولة عن تحمل خسائر القطاع الفلاحي، وإعطاء البنك إمكانية حجز أموال المستغلين وحقهم في الانتفاع بالأرض، كما اختفى فيه التمييز بين تمويل القطاع العام والخاص وأصبح البنك يتمتع بالاستقلالية في تسيير ومنح القروض التي تقدم على أساس الكفاءة الفعالية، وبالتالي الامتناع عن تمويل المشاريع الفلاحية الخاسرة.

وتجسدت سياسة التمويل الفلاحي على ضوء هذه الإصلاحات في ثلاثة عناصر هي:

* توحيد سياسة القرض والصرامة في تسيير الأموال المقرضة.
* تعديل معدلات الفائدة.
* الشروع في تكوين هولدينغ مالي فلاحي.

1- توحيد سياسة القرض والصرامة في تسيير الأموال المقرضة: اتسمت سياسة تمويل القطاع الفلاحي منذ الاستقلال إلى غاية 1987 بالتميز بين القطاع العام والخاص من حيث شروط وإجراءات منح و تسديد القروض والتي كانت دائما لصالح القطاع العام و منذ إصلاح 1987 الذي تم فيه إعادة تنظيم القطاع الزراعي بتشكيل مستثمرات فلاحية فردية وجماعية، اختفى نتيجتها القطاع الزراعي بتشكيل مستثمرات فلاحية فردية وجماعية، اختفى نتيجتها القطاع العام الفلاحي وأصبحت سياسة التمويل والقرض الفلاحي خاضعة مباشرة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي قام بتطبيق قواعد التسيير الاقتصادي والصرامة في منح القروض بعد دراستها ومتابعة استعمال القروض الممنوحة بدقة لضمان عدم انحرافها عن مسارها الأصلي، وهذا ما أدى إلى انخفاض عدد الملفات المقبولة وبالتالي انخفاض حجم القروض الممنوحة والمنفذة والجدولين التاليين يوضحان ذلك.

الجدول رقم (85) يبين تطور قروض الاستغلال للقطاع الفلاحي خلال الفترة 1987-1996

السنوات / نوع القروض	88/87	89/88	90/89	91/90	92/91	93/92	94/93	95/94	96/95
القروض الممنوحة	7025	17542	10312	3661	3409	2580	2580	2580	1207
القروض المنفذة	4128	5590	5025	3314	2183	1706	988	1231	407
% التحقيق	76	79	71	75	74	74	65	73	88
% الديون	77	75	68	77	81	81	59	60	32

Source: BADR/D,R,F, situation des crédits d'investissement, arrêtée du 31/12/1996

الجدول رقم (86) يبين تطور حجم قروض الاستثمار الممنوحة للقطاع الزراعي و المسدد خلال الفترة (1987-1996)

السنوات / القروض		87	88	89	90	91	92	93	94	95	96
القروض الممنوحة	قروض م الأجل	1072	2112	658	259	645	506	283	203	94	31
	قروض ط الأجل	1142	2654	423	139	37	19	35	36	46	26
	المجمـــوع	2214	4766	1081	398	682	525	318	239	140	57
القروض المنفذة	قروض م الأجل	732	1459	459	201	592	452	255	165	78	22
	قروض ط الأجل	491	1973	346	89	31	14	27	22	30	24
	المجمـــوع	1223	3432	805	290	623	466	282	187	108	46
التنفيذ %	-	55	72	74	73	91	89	89	78	77	81

Source: BADR/D, R, F, situation des crédits d'investissement, arrétié du 31/12/1996

من الجدولين السابقين نلاحظ أن القروض الممنوحة انخفضت انطلاقا من الموسم 88-89، وهذا راجع إلى الصرامة والحذر المطبقين من طرف البنك في إطار الاستقلالية والتعامل على الأساس التجاري، وكذا التخلي عن سياسة دفع الأجور للفلاحين في شكل تسبيقات على العائد بداية 1989، وكذا التخلي عن تمويل المستثمرات الفلاحية الجماعية

والفردية الخاسرة انطلاقا من الموسم 89-90، وكذلك ارتفاع معدلات الفائدة أدى بالفلاحين إلى الإحجام عن طلب القروض.

إن السياسة المطبقة من طرف البنك في منح القروض و الصرامة في تسيير الأموال المقترضة ساهم بشكل ملحوظ في تحسين معدلات تنفيذ المشاريع.

كما أن صرامة وتوحيد سياسة تمويل القرض الفلاحي أدى إلى تهميش فئة صغار الفلاحين ومربي الماشية لعدم توفر شروط الائتمان الجديد ،رغم استحواذهم على ما بين 30% و 40% من الأراضي الصالحة للزراعة ومن الماشية[1]، وهذا أدى بهم إلى عدم تحسين وسائل إنتاجهم وعدم رفع الإنتاج والإنتاجية.

كما نشير إلى أن الوضع الأمني المتدهور في السنوات الأخيرة أثر سلبا على معدلات الاستثمارات خاصة في الولايات الخاضعة لنظام خطر التجوال.

2- أثر معدلات الفائدة على القروض: شهدت سياسة التمويل قبل إصلاحات 1990 (صدور قانون النقد والقرض) بتطبيق معدلات فائدة تفضيلية ومنخفضة مقارنة بالقطاعات العمومية غير الفلاحية تتراوح ما بين 4%، 5% ، 6 %، حسب نوع القروض القصيرة، متوسطة، طويلة الأجل، على التوالي ورغم هذا فإن إقبال الفلاحين على طلب القروض كان ضئيلا وهذا لعدة أسباب:

* نقص الوعي المصرفي لدى الفلاحين في التعامل بالشيكات أو عن طريق التحويل التي اشترطها البنك.
* رفض الفلاحين القروض بالفائدة لاعتبارهم أنه شكل من أشكال الربا والذي هو محرم شرعا.
* عدم توفر عوامل الإنتاج ووسائل تحقيق الاستثمارات بانتظام التي يحدد على ضوئها طلب القروض.
* الإجراءات الإدارية المعقدة والبيروقراطية التي عادة ما تقلل من إقبال الفلاحين على طلب القروض.

وبصدور قانون القرض و النقد في 1990/04/14، وفي انتهاج سياسة تحرير الاقتصاد الوطني وما جاء به هذا القانون من تحرير أسعار الفائدة، أدى إلى ارتفاع معدلاتها ما بين 13 % و 3.5 % بالنسبة للقروض القصيرة والمتوسطة الأجل وما بين 15 % و 25 % بالنسبة للقروض الأجل.

ويبرر بنك الفلاحة هذا الإجراء إلى سياسة البنك المركزي الذي وضع حدا لتسبيقات الخزينة العمومية والتي تقرر حدها الأقصى بـــ 10 % من المواد العادية للميزانية العامة للدولة ومحاولة تنشيط الادخار والاقتراب من معدل التضخم الذي لا يزال يفوق معدل الفائدة.

هذا الارتفاع في معدلات الفائدة نتج عنه انخفاض في حجم القروض خاصة بالنسبة لصغار الفلاحين والمستثمرات المتبقية من إعادة تنظيم المزارع الاشتراكية (*D.A.S*) وأمام هذا الوضع واستجابة لنداء الفلاحين وممثليهم عبر مختلف وسائل الإعلام قررت الدولة التدخل من خلال قانون المالية لسنة 1993 الذي خصص غلاف مالي قدره مليار د.ج

[1] رابح الزبيري، مرجع سابق، ص: 103.

لتحمل نسبة من الفائدة إزاء البنك قدرها 15.5 % للقروض القصيرة الأجل و17.5 % للقروض الطويلة الأجل على أن يتحمل المقترض نسبة 8 %، 6 %، 5 % على الترتيب بالنسبة لمدة القرض[1].

نظرا للتحولات الاقتصادية التي عرفتها البلاد، ضرورة تقليص الدولة مما يتطلب اقتصاد السوق ونقص الموارد المالية التي من شأنها النهوض بالاستثمار الفلاحي، وعدم وجود مؤسسة مالية قادرة على التكفل بالقطاع، تم إنشاء هولدينغ فلاحي في ديسمبر 1992 أثناء مناقشة قانون المالية يتكفل بحل المشاكل المالية للقطاع تتكون هياكله من:

- **صندوق الضمان الفلاحي:** تم إنشائه بمرسوم 82-87 المؤرخ في 14 أفريل 1987 مهمته ضمان وكفالة قروض الاستثمار والاستغلال التي يمنحها البنك للفلاحين المنخرطين في الصندوق، ويمثل هذا العمل امتيازا للفلاحين ففي حالة العجز عن التسديد يجد الفلاح المقترض ديونه قد أعيد جدولتها تلقائيا، فالصندوق يسدد للبنك عند الاستحقاق، كما يعفى الفلاح المقترض من تقديم الضمانات العادية للبنك فيكون ضمان الصندوق كافيا، كما أن أسلوب تمويل الصندوق ذو طابع تعاضدي يتحصل على موارده من:

* حقوق الانخراط (200 د.ج).
* مساهمة الأعضاء (من 25 % إلى 75 %) على استحقاق القرض.
* مساهمة بنك الفلاحة 10 % من الأرباح الناتجة عن القروض الممنوحة لقطاع الفلاحة.
* صندوق التعاون الفلاحي (10 % من أقساط التأسيس المكتبية من طرف الفلاحين).

ورغم حجم هذه الموارد إلا أن الصندوق يبقى يعاني من ضعف الموارد الأمر الذي لم يسمح له بالاضطلاع بالمهام الموكلة إليه.

- **الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية *F.N.D.A***: تأسس نظريا طبقا للمادة 198 من قانون المالية لسنة 1988 وتنفيذيا سنة 1990 بمرسوم رقم 208/90 المؤرخ في 1990/07/14 وباشر أعماله في فيفري 1991 وقد خصصت له الدولة مبلغ 380 مليون دج[2]، ومن أهم النشاطات التي يقوم بتمويلها على الخصوص:

* استصلاح أراضي فلاحية جديدة وتوسيع المساحات المسقية.
* تجهيز المستثمرات الصغيرة والمحرومة.
* دعم و تنمية المشروعات الإستراتيجية.
* تعبئة الموارد المائية.
* تحسين التربة و التهيئة العقارية.

يمول الصندوق هذه المشاريع بنسبة 30 % كحد أقصى، و20 % من صاحب المشروع و 50 % من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

---

[1] رابح الزبيري، **مرجع سابق**، ص: 105.

[2] رابح الزبيري، **نفس المرجع**، ص: 106.

ويتم صرف النفقة بأمر رئيسي من وزير الخزينة الرئيسي، وآذنات ثانوية من مسيري المصالح الفلاحية الولائية، وتنفذ عن طريق أمين الخزينة الرئيسي، وأمناء الخزينة للولايات، وهذه الإجراءات في عمل الصندوق أدت إلى قلة المشاريع التي مولها فمن 750 مليون د.ج كانت بحوزته في سنة 1992 لم تتجاوز مستوى الاستهلاك 10 % والباقي يعتبر مجمد دون أن يستفيد به القطاع الزراعي.

وبتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 تم تعوضه بالصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية *FNRDA* الذي نتطرق إليه في الفصل الخامس.

صندوق الضمان ضد الكوارث: تأسس هذا الصندوق نظريا بموجب المادة 202 من قانون المالية 1988 ودخل حيز التنفيذ بمرسوم 158-90 المؤرخ في 1990/05/26 مهامه تتمثل في تعويض الخسائر المادية التي تصيب الفلاحة من جراء الكوارث الطبيعية على الزراعة الغير قابلة للتأمين وذلك بنسبة 40 % من هذه الخسائر للفلاحين المؤمنين و10 % لغير المؤمنين حيث ساهم الصندوق بقسط كبير في مساعدة الفلاحين الذين كانوا ضحية الكوارث، فقد سدد ما يقارب 900 مليون د.ج في سنة 1990، و600 مليون د.ج سنة 1991 للمستثمرات التي تعرضت للجفاف أو الفيضانات خلال هذين الموسمين الفلاحيين.

خلاصـــــــــــــــة

إن تنمية القطاع الفلاحي تتطلب وضع سياسة زراعية ذات إستيراتيجة دقيقة و محددة في الزمان والمكان و ذات أهداف واقعية و عقلانية و لها خلفيات إستراتيجية يترتب عنها المساهمة في:

- تحقيق الأمن الغذائي.
- المساهمة في ترقية و تطوير الصادرات خارج المحروقات.

و حتى يتسنى تحقيق هذه الأهداف يجب أن يوضع القطاع الفلاحي ضمن سياسة القطاعات الإستراتيجية والتي رغم خضوعها لقواعد السوق ميكانزمات التحرر الاقتصادي، إلا أن اعتبارها قطاعا استراتيجيا يتطلب تدخل الدولة في توجيهها وفق أطر من شأنها أن تحقق ذلك من خلال:

- تشجيع و تدعيم الاستثمارات في مجالات زراعية معينة تتميز بإنتاجها المنتوجات إستراتيجية.
- توفير التمويل الضروري و وفق ميكانزمات شفافة و سريعة و سهلة، مع دعم أسعار الفائدة بالنسبة للقروض المقدمة للقطاع الفلاحي عموما و الفروع الإستراتيجية على وجه الخصوص، وهذا قصد توفير التمويل الكافي وفي الوقت المناسب.
- حل إشكالية الملكية العقارية حتى يتم خلق الاطمئنان و الاستقرار النفسي لدى الفلاحين، و هو ما سيساهم لا محالة في إعادة الاعتبار للنشاط الفلاحي باعتبار أن الفلاح عون اقتصادي و أن للمنتوج الفلاحي له قيمة مالية و إستراتيجية، و هذا بإبعاد الطبقة التي تطفلت على القطاع الفلاحي. إضافة إلى هذا لا بد من تشجيع الشباب، خاصة من يمتلك تكوينا و ثقافة فلاحية، على العمل في النشاط الفلاحي. و الاهتمام بالصناعات الغذائية و تربية المواشي.
- وضع سياسة و دعم كاف للبحث و الإرشاد الفلاحي بمنطق الاحتياجات و الواقع العملي، و ليس في إطار نظري بيروقراطي، مما يساهم في توعية و إرشاد الفلاحين و كذا إدخال المكننة و تحسين البذور.
- وضع سياسة إستراتيجية للري و شبكات السدود و الرش المحوري، و هي إمكانيات يفتقر إليها القطاع الفلاحي في الوقت الحالي بالرغم من أهميتها الإستراتيجية.
- خلق نظام فعال للتسويق الفلاحي يعمل وفق أطر موضوعية و بعوامل اقتصادية عقلانية بعيدة عن كل إجراءات بيروقراطية، وهذا يتم بإشراك و مساهمة العاملين في القطاع الفلاحي.
- العمل على تخفيف الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية و ما ينجر عنها من منافسة على للمنتوج الفلاحي من خلال تدخل الدولة و دعمها للقطاع الفلاحي.

لإنجاح هذه العملية يجب على الجزائر تصحيح وتعجيل الإصلاحات البنيوية للاقتصاد الوطني فالمطلوب زيادة الادخار المحلي وتوجيهه نحو تمويل المشاريع مع الاستمرار في نشاطات الإستراتجية.

الفصل الخامس

تحديات النظام العالمي الجديد وآثارها على إنعاش القطاع الزراعي الجزائري

تمهيد

شهدت الجزائر تحولات هامة في اتجاه الإصلاح الاقتصادي و على مستوى جميع القطاعات، قصد تكييف الاقتصاد الجزائري مع التحولات التي يعرفها داخليا وخارجيا وبالتالي رفع درجة التنافسية ، والتي تعني خلق المنافسة في جميع القطاعات بما فيه القطاع الزراعي والذي تم بتحرير الأسعار ورفع الدعم و تخلي الدولة عن دعم القطاع الزراعي.

نظرا للتطورات التي يشهدها المحيط الاقتصادي على المستوى الدولي الذي اثر بدوره على إستراتيجيات التنمية الاقتصادية، وجدت الجزائر نفسها مجبرة على مسايرة هذه التحديات الجديدة و بالنظر إلى الفوارق الاقتصادية التي تميزها عن الدول الأخرى ، وفي ظل تحرير السوق و توسع الاستثمارات و تطور المنافسة الاقتصادية بين المؤسسات الدولية لجأت إلى إستراتيجية في التعاون بين المؤسسات الاقتصادية أو بين الدول أي سياسة إستراتيجية الشراكة. ولقد أدخل الإتحاد الأوروبي مفهوم الشراكة في علاقته مع الدول المتوسطية وهذا بسبب الأهمية الإستراتيجية للمتوسط، التي تستند إلى بعد حضاري، وتكتل بشري، وموارد طبيعية مهمة، عادت به إلى الاهتمام الدولي،هذه العودة تجسدت في تطوير الإتحاد الأوروبي لسياسته المتوسطية سنة **1989** حيث أصدرت اللجنة الأوروبية في نفس العام وثيقة بعنوان إعادة توجيه السياسة المتوسطية بصفة أساسية، هذه السياسة تمثلت في الشراكة الأورومتوسطية ***PARTENARIAT EURO -MEDITERRANEEN*** التي تأتي حسب بيان برشلونة الذي يحث على التعاون الشامل و المتضامن.

واتبعت الجزائر وسائل تحفيز متعددة وآليات تنسيق وأشكال تعاون خاصة مع الجانب الأوروبي بهدف المساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية، ولا يتحقق نجاح ذلك إلا بإحداث إصلاحات عميقة في البنيان الاقتصادي حسب الجانب العيني والمالي حتى لا تبقى أسواقا للصادرات خاصة الزراعية منها، ويجب الاستفادة من التفضيلات الممنوحة في ذلك، وتحديد الأهداف والوقت والتدابير للواقع الجديد والمتمثل في المنظمة العالمية للتجارة والتي سيكون للانضمام إليها أثارا على القطاع.وبالتالي لابد من الإصلاح والتأهيل والاستفادة من أقرب التجارب والتي حققت نجاحا على مستويات متعددة، هذا ما سنتعرف عليه من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول:الإصلاحات المتضمنة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

المبحث الثاني:أثر الإصلاحات الجديدة على تطور القطاع الفلاحي ومستقبل الأمن الغذائي.

المبحث الثالث:اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وآثارها على القطاع الفلاحي الجزائري.

المبحث الرابع:أثر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي الجزائري.

المبحث الأول: الإصلاحات المتضمنة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

شهد القطاع الفلاحي الوطني تحولات عميقة لمسايرة التغيرات الدولية و التفاعل مع ديناميكية السوق، وبهدف بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، تساهم في رفع التحديات التي واجهت الفلاحة سابقا و في عصرنا الحالي. وفي ظل هذا السياق، جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية " P.N.D.A " ليجسد هذه الطموحات، وذلك من خلال الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية و القدرات الموجودة، معتمدا عددا من السياسات الفلاحية منها التي تخص العقار واستصلاح الأراضي الفلاحية، أو التي تخص التمويل و الدعم و القرض الفلاحيين، أو التي تخص تنويع الإنتاج وكيفياته وغيرها.

المطلب الأول: دوافع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية " PNDA ".

لقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يحمل على المدى القصير بين طياته أهدافا لمواجهة التحديات الكبرى التي يفرضها الظرف الاقتصادي الجديد في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، واكتساب أحسن الدعامات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة "OMC"، وهكذا فإن إستراتيجية القطاع ستمضي قدما نحو دعم حركية التنمية الزراعية وبعث الحيوية من جديد في الفضاءات الريفية من خلال[1] :

- تعزيز حركية التدارك وتأهيل المستثمرات الفلاحية.
- ترقية التكوين والبحث والإرشاد.
- تحسين شروط تثمين المنتجات الفلاحية وتسويقها عن طريق التكامل الفلاحي الغذائي، وتنظيم الأسواق، وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية.
- النهوض بأنظمة ملائمة لضبط السوق.

ولأجل متابعة التطورات المتعلقة بهذا الإصلاح جاء هذا الفصل لعرض أهداف هذا المخطط، وعرض أهم السياسات الفلاحية المقترحة ضمنه، وانعكاسها على الواقع الفلاحي، وأهم المشاكل والعراقيل التي واجهت تطبيق هذا المخطط.

إن للمخطط الوطني للتنمية أسبابا عدة، وأهدافا متعددة، كان لها الأثر الفعال في تبني الحكومة لهذا الإصلاح، بعد عدة إصلاحات خلت، وما استطاعت تحقيق فلاحة ذات دور ريادي في رفع التحديات المتعلقة أساسا بالأمن الغذائي و تحقيق فائض فلاحي للتصدير، تستطيع بواسطة عائداته التخفيف من ثقل الفاتورة الغذائية المسددة أساسا من عائدات المحروقات. هذه الأخيرة التي تمثل 98 % من العائدات.

1. دوافع المخطط " PNDA ":

لقد كانت هناك من الدوافع الداخلية والخارجية التي دفعت السلطات الجزائرية لاقتراح هذا المخطط ضمن جملة الإصلاحات الموجهة للقطاع الفلاحي، من أجل النهوض به على وجه يسهم في عملية التنمية الاقتصادية بشكل فعال، هذه الدوافع تجلت في:

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح رئيس الحكومة، برنامج الحكومة، جويلية 2002، ص : 47.

أ- **الدوافع الداخلية:** " كانت عشرية التسعينات عشرية تشجيع الفلاحة التابعة للقطاع الخاص و تحرير النظام الفلاحي، غير أن هذه الإصلاحات لم تحقق نتائج حاسمة "[1]، نظرا لتراكم بعض المشاكل المتولدة عن الإصلاحات السابقة قبل سنة 1987، أو نظرا لبروز مشاكل ناتجة عن هذا الإصلاح و قانون التوجيه العقاري.

ففيما يتعلق بإنشاء و تسيير الاستثمارات الفلاحية المدرجة ضمن المخطط الإصلاحي 19/87 - الذي تعرضنا له سلفا – و الذي أفرز العديد من مشاكل العقار الفلاحي، إذ ظهرت العديد من الوضعيات التي لم تستلم العقود الإدارية مما صعب عليها التعامل مع المحيط البنكي وحرمها الاستثمار المنتج في هذه المستثمرات. فظروف الاستثمار الفلاحي آنذاك و الوضع القانوني للأرض و البيئة الاقتصادية العامة من أهم طرح هذا الإصلاح الجديد، إضافة إلى دوافع نختصرها في:

- عدم تناسق أهداف مخططات التنمية الفلاحية والوسائل الهائلة المرصودة لها من جهة وبين السياسة الفلاحية العامة من جهة أخرى.
- الأجور غير التشجيعية التي أفرزت عدم الاستقرار في الريف.
- عدم اهتمام الفلاحين بأشكال الإنتاج غير المربحة و الاستثمار فيها.
- عدم إعطاء الأهمية الكافية للصناعات الغذائية.
- الضغوط المتصلة بعوامل الإنتاج، إذ " لم يكن للسياسة الفلاحية في مجال دعم عوامل الإنتاج الأثر المنتظر على الإنتاج، إذ أن أسعار المنتجات لم تكن تبعث على التشجيع "[2].
- ضعف مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام، إذ كان هذا الناتج يمثل " نسبة 9.88 % سنة 1987 ثم ارتفع إلى 11.15 % سنة 1988 ثم عاود الانخفاض إلى 10.45 سنة 1999 [3] ".
- التصرفات اللاعقلانية في عملية إنتاج الحبوب في كل مكان و عدم مراعاة الخصائص الجغرافية والمناخية في عملية الإنتاج.

ب- **الدوافع الخارجية:** إن الانضمام إلى التكتلات العالمية و التبلور في الخارطة الاقتصادية الدولية يستدعي الانصهار في قنوات العولمة، كالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، إقامة مناطق التبادلات الحرة، إقامة الاتحادات والتكتلات التعاونية الاقتصادية وغيرها، وهذا ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى إحداث تغييرات على مجالات التنمية عامة و على القطاع الفلاحي بصفة خاصة، من أجل تحديه و تطويره وفق أطر و مناهج جديدة كفيلة بتحسين مردوديته للولوج والتوغل به في الأسواق الخارجية. إن نية الجزائر في ربط شراكة مع الاتحاد الأوروبي، والدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة "OMC" تعتبران خطوة أولى لدخول عصر الاتفاقات الإقليمية و الدولية و العولمة بصفة عامة واعتبارهما –

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **مداخلة حول التكوين الفلاحي في الجزائر**، الدورة العامة السابعة عشر ، ماي 2001، ص : 12.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع دراسة حول إستراتيجية التنمية الفلاحية**، الدورة الثامنة عشر، جويلية 2001، ص: 24.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص: 23.

الشراكة و الدخول إلى "OMC" – " حلقة من سلسلة الاندماج في الاقتصاد العالمي، فهي إذن مطالبة بتحقيق الكفاءة في الإنتاج و تحسين النوعية و الاندماج في الأسواق العالمية "[1].

فمن أجل ذلك تم اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كمسعى للتحديد، و لتأهيل القطاع الفلاحي بإيجاد الظروف الملائمة لتحسين الإنتاج و الإنتاجية و بالتالي اضطلاعه بشكل كامل بمتطلبات المنافسة الدولية.

2. أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

أصدرت وزارة الفلاحة مقرر رقم 000599مؤرخ في جويلية 2000 المحدد الشروط التأهيل من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وكذا كيفية دعم الإعانات، كما تمحورت إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحين من أجل إحداث نمو اقتصاد فعال للقطاع الزراعي.

تم الانطلاق في إدخال الإصلاحات الجدية على القطاع الفلاحي عن طريق المخطط خلال السداسي الثاني لسنة 2000 [2]، سعيا إلى تغيير نظرة العمل الفلاحي من كونه نشاطا اقتصاديا يسهم في تعزيز مكانة الفلاحة في التنمية الاقتصادية و التوازن البيئي و حماية الموارد الطبيعية، إذ يتضمن جملة من الأهداف العامة المجملة والأهداف المكملة والتي تصب غالبا في الأهداف العامة بل هي أساس لها.

أ- **الأهداف العامة:** يهدف البرنامج المسطر للتنمية الفلاحية إلى تحسين مردودية القطاع الزراعي حيث قامت الدولة بعدة آليات تمحورت في برامج تنموية على شكل سياسات دعم وتطوير الإنتاج الزراعي من أهمها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتتمثل الأهداف العامة في[3]:

- تغطية الاستهلاك السكاني بواسطة الإنتاج الوطني.
- تحسين مستوى الأمن الغذائي الوطني بالنسبة للمنتجات الغذائية.
- ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة المقارنة.
- تحقيق تنمية مستدامة، في إطار المحافظة على الموارد الطبيعية.

بالإضافة إلى [4]:

- تعزيز تصدير المنتجات الزراعية ذات الامتيازات التفضيلية الحقيقية لاسيما المنتجات الزراعية البيولوجية.
- ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة و تثمينها، وخلق مناصب شغل للتقليص من حدة البطالة والهجرة الريفية.
- رفع مداخيل المزارعين وتحسين مستوى المعيشية.

---

[1] إسماعيل شعباني، **محتوى الشراكة الأورو عربية، تحليل اتفاقيات تونس و المغرب و آفاق الشراكة الأورو جزائرية**، جمعية المعرفة الثقافية والعلمية، الملتقى العلمي الخامس حول الشراكة الأورو جزائرية، الجزائر، 2001، ص: 10.

[2] *S.BADRANI, F.CHEHAT et S.ABASA,* ***(l'Agriculture Algérienne en 2000, une révolution tranquille : LE PNDA), Revue de PROSPECTIVES AGRICOLES****, Revue annuelle N° : 01, ALGER, Imprimer BELHADJ, 2001, P : 07.*

[3] *Ministère de l'agriculture:* ***Circulaire n° : 00332 du Républiqué Algérienne Démocratique et Populaire, 18/07/2000 « Stratégie de Mis en Œuvre de PNDA », 2000****, P : 4.*

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية (**مشروع دراسة حول التنمية الفلاحية، الدورة 18، جويلية 2001**، ص : 52.).

- استعمال الأحسن للقدرات المتاحة وتثمينها (التربة، المياه والوسائل المالية والبشرية).
- تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويعه.
- توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عمليات الاستصلاح المختلفة.

ب- الأهداف المكملة: تضطلع هذه الأهداف بحث ودعم الاستغلالات الفلاحية عن طريق[1] :

- تنمية القدرات الإنتاجية للوحدات الفلاحية، بالإضافة للاستعمال الرشيد والعقلاني للموارد الطبيعية.
- تطوير المنتجات المتكيفة مع المناطق الطبيعية و المزروعات، وهذا في إطار التكيف الإنتاجي في المناطق الخصبة وتحقيق التكامل الفلاحي الصناعي خاصة في (الحبوب، الحليب، البطاطا، الفواكه، اللحم الأحمر و الأبيض...)[2].
- تكييف أنظمة استغلال أراضي المناطق الجافة و شبه الجافة بواسطة تشجيرها أو استعمالها كمراعي لتربية الماشية أو للنشاطات المتكيفة بها. أي " تكييف أجهزة الإنتاج مع طبيعة التربة في مختلف المناطق ومع الظروف المناخية "[3].
- العمل على زيادة مساحة الأراضي الفلاحية بواسطة استصلاحها، عن طريق الامتياز، هذه الطريقة تسمح بالمحافظة على الموارد الطبيعية وتثمينها.

3. مشروع برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

يرتكز برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على توسيع الأراضي الفلاحية بكل أنواعها وكذا رفع الإنتاج.

الجدول رقم (87) يوضح تطور الأراضي الزراعية حتى سنة 2004

الفروع الإنتاجية	الوضعية الحالية 2001	أهداف عام 2004
أراضي زراعة الحبوب	5,5 مليون هكتار منها 3 مليون هكتار مستريحة	3 مليون هكتار منها 1,2 مليون هكتار أراضي تكييف زراعي
الأشجار المثمرة	517.000 هكتار	1.017.000 هكتار
الكروم	59.000 هكتار	117.000 هكتار
أراضي الزيتون	164.000 هكتار	242.000 هكتار
أراضي زراعة الخضار	45.000 هكتار	75.000هكتار
أراضي الأشجار الغابية	36.000 هكتار	228.000 هكتار
النخيل	100.00 هكتار	130.000هكتار
أراضي زراعة البطاطا	72.000 هكتار	95.000 هكتار

المصدر: محمد غردي، **آثار المديونية على القطاع الزراعي وآفاق التنمية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001-2002 ، ص 158 نقلا على وزارة الفلاحة ، مديرية التخطيط .

---

[1] بوعزيز عبد ا لرزاق، **محاولة تقييم الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،سنة2005، ص 50.

[2] *République Algérienne Démocratique et Populaire,* ***Ministère de l'agriculture : Circulaire n° : 00332, opcit,*** *P : 03.*

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي : لجنة آفاق التنمية الاقتصادية** : مرجع سابق، ص : 52.

من الجدول نلاحظ أن تطبيق برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يؤدي إلى زيادة مساحة الأراضي الزراعية التي سينتقل من 8مليون هكتار إلى 8,950مليون هكتار في المدى المتوسط و الطويل أي بزيادة950 ألف هكتار كما يتم تطبيق التكثيف الزراعي على مساحة 740.000هكتار في المدى المتوسط، مما ينتج عنه نمو في حجم الإنتاج الزراعي ورفع إنتاجية الأراضي.

الجدول رقم(88) يبين تطور الإنتاج الزراعي في آفاق2004

الوحدة: قنطـــــار

الإنتـــــاج	متوسط الإنتاج للفترة 90-99	الإنتاج في آفاق 2004
الحبـــــوب	24.000.000	40.000.000
البقوليـــــات	522.000	1.500.000
البطاطا	10.200.000	19.400.000
الشمندر السكري	-	80.000 طن من السكر يمثل 10% من احتياجات الاستهلاك
الزيوت النباتية	-	50.000طن من الزيوت تمثل 10% من احتياجات الاستهلاك
التمـــــور	3.000.00	3.100.000
الخمـــــور	289.000	350.000
الزيتـــون	3.000.00	4.000.00
الحليـــب	1.000 × 10 6 لتر	2.000 ×10 6 لتر
اللحوم الحمراء	2.800.000	4.000.000
اللحوم البيضاء	1.700.00	3.000.00

المصدر: أنظر: - وزارة الفلاحة، مديرية التخطيط.

- عمر عزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 242.

- محمد غردي، **مرجع سبق ذكره**، ص159.

حسب الجدول نلاحظ أن تطور حجم الإنتاج سيمس جميع أنواع المنتجات الفلاحية وخاصة المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، كالحبوب التي ستنتقل من 24 مليون قنطار كمتوسط إنتاج للفترة 90-99 إلى 40 مليون قنطار في عام 2004 وكذا البقول الجافة التي تنتقل من 522ألف قنطار إلى 1,5 مليون عام 2004 وكذا الحليب الذي ينتقل من 1مليون لتر إلى 2 مليون لتر و اللحوم الحمراء التي تنتقل من 2,8مليون قنطار إلى 4مليون قنطار سنة 2004 كما أن هذا البرنامج يهدف الوصول إلى معدل نمو سنوي يساوي10 % في 2004 بعدما هو4 % في السنوات الأخيرة، وعند التطبيق الفعلي لبرنامج التنمية الفلاحية حددت الوزارة جملة من العمليات لتأطير وتنشيط وتنفيذ البرنامج الخاص بدعم التنمية الزراعية حيث تتم تغطية تكاليف الاستثمار الفلاحي عن طريق قروض مقدمة من طرف هيئات مخصصة وهي:

- الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية.
- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز.
- الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الجدول رقم(89) يبين أهم عمليات الدعم المقدمة للفلاحين في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA).

نوع العملية	مبلغ العملية	الشروط
1- عمل تهيئة الأرض		
الحرث	20000دج/هكتار	الاستغلال في الأراضي الجافة أو شبه جافة مع ملكية على أقل مساحة 0,25 هكتار
حفر حفر1م2	20000دج/هكتار	
فرش الأسمدة	20000دج/هكتار	الأولوية للمالك المؤهل (مهندس،تقني سامي)
شراء الفسائل بمعدل 150 فسيلة في الهكتار	12000دج/هكتار	استعمال فسائل مراقبة من قبل الجهات الفلاحية المختصة
تطهير الأرضية	80000دج/هكتار	
2- شراء العتاد الفلاحـــي		
قطع ذات 2هكتار على الأقل		
جرار	700000دج	
محرك دوار	50000دج	
مقطورة (قاطرة جر)	60000دج	
محراث ذو وجهتين	45000دج	
مقلعة	100000دج	
حراثة آلية مجهزة	200000دج	
قطع ب 0,5 هكتار على الأقل للمستصلح		
حراثة آلية مجهزة	200000دج	
رشاشة لمبيدات الحشرات محمولة على ظهر	5000دج	
3-إنجاز منشآت مخصصة في الإنتاج النباتات في حقل أو خارجه		
غرف مسخنة 200م^2	550000دج	يجب أن تكون قطعة الأرض تحتوي على 0,5هكتار ومتخصصة لبناء المنشآت الفلاحية
غرف تبريد 160 م^3	750000دج	يجب أن تكون قطعة الأرض تحتوي على 0,5هكتار ومتخصصة لبناء المنشآت الفلاحية
أحواض للغسيل أو التبليل	190000دج	يجب أن تكون قطعة الأرض تحتوي على 0,5هكتار ومتخصصة لبناء
مساحة مخصصة للتطعيم 150م2	300000دج	
تجهيز غرفة التسخين	550000دج	
تجهيز غرفة التبريد	500000دج	يخضع للقوانين السارية المفعول
تجهيز مساحة للتطعيم (معدات التطعيم ،طاولة التطعيم)	1700000دج	
بيت بلاستيكي مجهز بمولد والهواء ساخن	450000دج	الأولوية للمستفيدين المؤهلين (مهندس،تقني سامي
بناء مبنى لحفظ الغلات والآلات الزراعية	650000دج	

Source : Ministre de l' agriculture, plan national de développement agricole,2000,p 20.

بصفة عامة أعطت الدولة أولوية وعناية خاصة للقطاع الزراعي ولذا خصصت غلافات مالية معتبرة على شكل إعانات وتدعيمات وتسهيلات للحصول على القروض كما يبينه الجدول أعلاه.

من أجل السير الحسن لتنفيذ البرنامج يتطلب وجود علاقات وربط بين مختلف الهيئات والمتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات والمنظمات المهنية وهذا ما يسمى بالتنسيق الذي يعتبر أساس ضبط وتحسين البرنامج المسطر بحيث تسمح بتضافر الجهود من أجل إحداث علاقة اشتراك جماعي في تنفيذ قواعد البرنامج وفقا:

- الشفافية والوضوح في تطبيق بنود البرنامج ، اشتراك جميع الفئات العاملة في التنفيذ.
- يجب اشتراك أصحاب المهن الفلاحية والهيئات التمثيلية من الغرف الفلاحية ومنظماتها المهنية والنقابية على جميع المستويات لبرمجة المشاريع في إطار تنشيط وبعث الديناميكية وتحسيس الفلاحين حول المشاريع ذات الأولوية من البرنامج.
- يتم تقييم ومتابعة المشاريع الخاصة بالتنمية الفلاحية من طرف المصالح اللامركزية و المتمثلة في المصالح الفلاحية، محافظي الغابات.
- تكون المشاريع الفلاحية محل تقييم مستمر حيث يرتكز على وجهتين الأولى تتمثل في مراقبة وتقييم الموارد المالية و القروض الممنوحة ،أما الوجهة الثانية تتمثل في تقييم مستوى التشغيل المحقق وكذا قياس القيمة المضافة الناتجة إضافة إلى الاستثمار المنجز.
- تختص الإدارات و الهيئات في مراقبة الأعمال المنجزة قصد الاستفادة من الإعانات الممنوحة كما أنه يمكن الاستعانة بأشخاص مؤهلين في الرقابة على تنفيذ برنامج التنمية الفلاحية.
- في حالة وجود أي اختلالات في تنفيذ البرنامج المسطر يجب إعادة دراسة ومراقبة بنوده مع وضع اقتراحات تقويمية وتوصيات تتماشى مع الهدف المرغوب وتحقق أهداف التنمية الزراعية وعليه تتجلى ضرورة إلزامية الرقابة حتى تثبت فعالية البرنامج المسطر.

المطلب الثاني: السياسات الفلاحية المتضمنة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

جاءت مختلف السياسات الفلاحية المتضمنة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في شكل جملة من البرامج، تشكل وحدات متكاملة و مترابطة فيما بينها، و تعبر عن تركيبة مزجية بين العوامل التقنية الاقتصادية منها و الاجتماعية المهيكلة لهذه البرامج، هذه الأخيرة الرامية إلى تحقيق الأهداف السالفة الذكر، والتي تدور أساسا حول تحقيق إستراتيجية التنمية الفلاحية المقترحة ضمن المخطط.

1. وضع المخطط الوطني قيد التنفيذ:

لقد تم وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية قيد التنفيذ منذ شهر سبتمبر 2000 بهدف التوصل على الهداف المحددة من طرف وزارة الفلاحة، وآخذة في الحسبان التباينات الطبيعية والمناخية لمختلف مناطق القطر ومميزاتها، وكذا الشروط الاقتصادية والاجتماعية لسكان هذه المناطق. وفي هذا الإطار تم العمل على المساهمة في رفع مستوى التأطير الفلاحي الفلاحين وإضفاء الفعالية على مشاريعهم و توجيهها ودفع حركية المخططات من خلال إعادة الاعتبار

للأراضي واستصلاحها عن طريق الامتياز، وضع برنامج خاص بزيادة الغطاء الشجري، إدخال برنامج استصلاح الأراضي في الجنوب ضمن المخطط الوطني لدعم حركية التنمية في الجنوب وتكييف و توجيه أنظمة الاستغلال لدعم الإنتاج والإنتاجية في مختلف الفروع.

أ- **برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:** تم وضع هذا البرنامج قيد التنفيذ قبل صدور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وذلك تبعا " للمرسوم التنفيذي رقم 97-483 المؤرخ في 15 سبتمبر 1997، المحدد لكيفيات منح حق امتياز قطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في المساحات الاستصلاحية الموجودة في المناطق الصحراوية، الجبلية والسهبية "[1].

ويهدف هذا البرنامج أساسا إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة عن طريق منح حق الامتياز للفلاحين لاستغلال واستصلاح الأراضي المتواجدة على مستوى المناطق الجبلية، السهبية و الصحراوية و تسيير واستغلال الموارد الطبيعية، لهدف تغيير الوسط الطبيعي واجتناب الآثار السلبية للتغيرات الطبيعية و المناخية (انجراف التربة، التصحر، الجفاف...) التي تهدد القطاع الفلاحي وتنعكس سلبا على مردودية الأرض الفلاحية و على التوازن البيئي العام.

فالمنهجية الجديدة هذه تضمنت منح حق الامتياز لسكان الأرياف، خاصة الشباب المؤهلين و ذوي الخبرات وخريجي المعاهد الفلاحية لإشراكهم في عملية التنمية المحلية، و الحفاظ على الموارد الطبيعية، إضافة إلى تحسين مستوياتهم المعيشية بتحسين دخولهم و مكافحة النزوح الريفي المؤدي لهجران الأراضي الفلاحية.

وحسب البرنامج فإنه على مدى ثلاث سنوات (03) يمكن استصلاح 600.000 هكتار، عبر 50.000 امتياز وخلق 500.000 منصب شغل[2].

أما محتوى هذا البرنامج فإنه " يخص 33 ولاية في مرحلة أولى يشتمل على 140 مشروعا موجودا على مستوى 29 منطقة مشاريع "[3]، هذه المشاريع مقسمة كالآتي :

- **المنطقة الجبلية:** تم تحديد 14 منطقة مشاريع منها 11 تتشكل من الأحواض المنحدرة في هذه المناطق يمكن الانطلاق في 56 مشروعا.
- **المنطقة السهبية و الفلاحية الرعوية:** تم التعرف على 11 منطقة مشاريع منها 62 مشروعا جاهزا للانطلاق،
- **المناطق الصحراوية:** تم التعرف على 04 مناطق مشاريع منها 22 مشروعا جاهزا للانطلاق.

وللتسيير الحسن لبرنامج الاستصلاح عن طريق الامتياز هذا، و الابتعاد عن الأساليب البيروقراطية التي عرقلت جهود الاستصلاح السابقة (1983/18) تم إنشاء مؤسسة تضطلع بمهمة تأطير العمليات اعتمادا على مجموعة من المراسيم

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية : الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح حق الامتياز، 1998، ص : 14.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة، المخطط الوطني لتنمية الفلاحة : الجهاز المؤطر...، مرجع سابق، ص:08.

[3] نفس المرجع السابق، ص : 10.

والقرارات المحددة لكيفيات الاستفادة من الامتياز مع ضمان تطبيق هذا البرنامج و تسييره، سميت هذه المؤسسة بـــ " العامة للامتيازات الفلاحية " والتي تهدف إلى ما يلي :

- التعبئة على شكل صفقات لفائدة برنامج الاستصلاح المعدة من قبل الدولة .
- تعبئة واستعمال كل الموارد المالية الأخرى عن طريق القرض أو التمويل الذاتي.
- القيام لأصحاب الامتياز أو أشخاص آخرين بالدراسات المتعلقة بالتهيئة العقارية لاستصلاح الأراضي وكذا تنمية النشاطات الزراعية الغذائية.
- تنفيذ العمليات التي تهدف إلى تسهيل الاستثمار داخل الامتياز.
- نشر كل جهاز ضروري لأي تعبئة أخرى للموارد.
- توظيف مدراء المشاريع ، وتطوير الأدوات الهيكلية المتعلقة بمهامها.

أما الناحية المالية لهذا البرنامج فإن تحديد 140 مشروعا السالفة تم تقويمها بغطاء مالي قدره 9.71 مليار دينار " إذا بلغت نسبة المساعدات 70 % من تكلفة المشروع مقبولة، أما المستثمرين فيقومون بتسديد 30 % المتبقية، وهذا لضمان مسؤوليتهم في المشروع "[1].

لقد بذل جهد كبير من أجل تأطير و تجسيد هذا البرنامج، ويبدو ذلك جليا من خلال المشاريع المقترحة وعدد الامتيازات ومناصب الشغل المطروحة، وما يناسب ذلك من اعتمادات مالية وهذا ما يظهره الجدول الآتي:

الجدول رقم (90) يبين عدد الامتيازات و مناصب الشغل المطروحة في برنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح حق الامتياز ابتداء من 1997/09/15.

المساحة: هكتـــــار

المناطـــــق	عدد المشاريع	المساحة المعدة للاستصلاح	قيمة البرنامج (مليار دينار)	عدد مناصب الشغل	عدد الامتيازات
جبليـــــة	56	350392	23.9	245125	25137
سهبيـــــة	62	310269	18.2	183505	13978
جنوبيـــــة	22	18250	29.8	61175	8758
المجمـــــوع	140	678911	71.9	489805	47893

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، برنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح حق الامتياز، ص : 14.

من خلال تحليل هذا الجدول يتضح بالتفصيل ما أجملناه سابقا فيما يخص المساحات المعدة للاستصلاح في إطار هذا البرنامج وتعداد الامتيازات و مناصب الشغل المطروحة، وما يقابل ذلك من اعتمادات مالية مجندة لهذا الغرض، و المتأمل في هذا الجدول يجد أن أكبر اعتماد مالي في هذا البرنامج خصص للمنطقة الجنوبية أي ما يعادل 29.8 مليار دينار، في حين أن بها أقل عدد من المشاريع (22 مشروعا) وهذا ما يدل على وعورة المنطقة مما يستدعي تكاليف

[1] إحصائيات من وزارة الفلاحة و التنمية الريفية.

كبيرة من أجل استصلاحها. كذلك أن عدد مناصب الشغل المطروحة في المنطقة الجبلية كبيرة بنسبة 50.04 % (245125 منصب شغل)، وعدد المساحات المعدة للاستصلاح بها كبيرا بمقدار 350392 هكتار نظرا لوعورة المنطقة وصعوبة استعمال الآلة بها، الشيء الذي يؤدي إلى تجنيد عدد كبير من اليد العاملة للقيام بالوظائف الفلاحية.

وفي إطار هذا البرنامج تم تحقيق نتائج مشجعة خلال العام الأول من عمر انطلاق المخطط، هذا ما يبينه الجدول الآتي الجدول رقم (91) يبين استصلاح الأراضي عن طريق منح حق الامتياز (2000/12/31).

المنطقـــــة	عدد المشاريع	المساحات بالهكتار	الكلفة (دج)
جبليـــــة	217	154749	17 927 546 000
سهبيـــــة	115	176346	19 253 713 000
جنوبيـــــة	78	14114	9 303 863 000
المجمـــــوع	410	345209	46 485 122 000

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية،مرجع سابق، ص: 102.

من خلال تحليل هذا الجدول نلاحظ الزيادة في عدد المشاريع المحققة في إطار هذا البرنامج خلال سنة واحدة من بدء البرنامج، إذ بلغت 410 مشروعا، أي تضاعف بمعدل 03 مرات عن عدد المشاريع المحددة.

وبالنسبة للمساحات المستصلحة فقد بلغت ما يقارب نصف (1/2) المساحات المطروحة عبر جميع المناطق، الشيء الذي انعكس على المساحة الإجمالية المستصلحة التي بلغت 345209 هـــ، أي ما يعادل 54 % المساحة المقترحة المقدرة بـــ 911 678 هكتار.

أما التشغيل فيبدو من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (92) يوضح وضعية التشغيل خلال 2000/12/31

المنطقة	التشغيل		
	الامتياز	غير المباشر	المجموع
الجبلية	16835	69268	86103
السهبية	12126	45423	57549
الصحراوية	3977	12345	16322
المجموع	32938	127036	159974

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، مرجع سابق، ص: 102.

من الجدول نلاحظ أن المنطقة الجبلية استفادت من مناصب شغل لا بأس بها مقارنة بالمناطق الأخرى، سواء من ناحية التشغيل في إطار الامتياز أو التشغيل غير المباشر وهو ما يشكل نسبة 53.82 % من عدد مناصب الشغل المحققة. وهذا العدد الكبير في هذه المنطقة يفسر صعوبة استعمال الآلة بشكل موسع في هذه المنطقة مما يستدعي استعمال اليد العاملة بشكل مكثف للقيام بمختلف الأعمال خاصة الجني، عملية الحصاد، وهذا ما يخدم الكثافة السكانية التي تتميز بها المنطقة،هذا وشهدت السنوات المتوالية تطورا معتبرا في عملية استصلاح الأراضي وتوفير مناصب الشغل حيث "

بلغت المساحات الصالحة للزراعة منحى تصاعديا. إذ تم استصلاح 43000 هكتار سنة 2001، و إنشاء 171000 منصب عمل معدل دائم "[1].

لقد أعطت عملية إنعاش استصلاح الأراضي عن طريق منح حق الامتياز دفعا هاما للقطاع من خلال توسيع المساحات الصالحة للفلاحة، هذا علاوة على الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية وخلق مناصب عمل للأهالي و الشبان ذوي الخبرات الفلاحية في عملية التنمية الريفية و التخفيف من حدة النزوح الريفي نحو المدن، الذي بلغ خلال عشريتين مضتا أي في الفترة 1977-1998 ما يقارب 1.8[2] مليون نسمة أي خمس السكان المتنقلين وهذا ما يعرقل عملية التنمية في المناطق الريفية ويؤثر على الاقتصاد الوطني بأكمله.

فهذا البرنامج عمل على تثبيت الأيادي العاملة في مناطقها وتوفير مناصب الشغل المناسبة لها. إضافة إلى مؤشرات الصرامة في التطبيق التي اعتمدتها وزارة الفلاحة إذ عملت على إعطاء هذا البرنامج دفعا يبلغه تحقيق أهدافه المرجوة من خلال التقيد بالإجراءات المعتمدة في القرارات و المناشير الوزارية رقم 100 و المؤرخة في 4 مارس 2000 المتعلقة بتعيين محيطات استصلاح الأراضي الفلاحية المبعوثة إلى السادة الولاة، الرئيس المدير العام " للعامة للامتيازات الفلاحية "، محافظ التنمية في المناطق الصحراوية و مديرو المصالح الفلاحية للولايات التي جاء فيها : " ... و أذكركم بمسؤوليتكم المباشرة على إنعاش هذا البرنامج و أؤكد الأهمية التي أوليها لسرعة إنجازه مع تذكيركم بالقرار الذي اتخذته بخصوص إلغاء كل مشروع لم ينطلق في الإنجاز الفعلي خلال خمسة عشر 15 يوما بداية من تاريخ تبليغه "[3].

وما جاء في التعليمة الوزارية رقم 237 المؤرخة في 31 ماي 2000 المتعلقة بتأهيل اختيارات المرشحين لاستصلاح الأراضي عن طريق منح حق الامتياز قول وزير الفلاحة : "ولضمان أحسن الظروف لنجاح هذا البرنامج أطلب منكم إعطاء مبدأ الأفضلية إلى الشباب المتكون مهما كان اختصاصه و كذلك الأشخاص الذين يملكون مؤهلات تقنية و القاطنين في منطقة المشروع "[4].

وهذا وقد لقي هذا البرنامج استحسانا بين أوساط الفلاحين و المستثمرين الفلاحين و الشبان ذوي التكوينات الفلاحية مما انعكس ايجابيا على التنمية الفلاحية عن طريق زيادة المساحات المستصلحة و عدد مناصب الشغل الموفرة.

ب- البرنامج الوطني للتشجير: شهد الغطاء النباتي تقلصا واضحا و تدهورا كبيرا جعل الأراضي الفلاحية عرضة للتصحر و الإنجرافات بسبب عوامل الطبيعة المختلفة كزحف للرمال، السيول الجارفة و غيرها. و هذه الثروة الغابية

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، **تقرير الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2001، الدورة العامة 20 جوان 2002**، ص : 51.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2002**، الدورة العامة 22 ماي 2003، ص : 52.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية : البرنامج المؤطر لاستصلاح الأراضي عن طريق منح حق الامتياز، 2000**، ص : 82.

[4] **المرجع السابق**، ص : 72.

رغم قلتها ساهمت في التوازن البيولوجي الذي يقدر بـ 7000000 هكتار و الذي يمثل الغطاء النباتي النسبة المقبولة 20 % حسب منظمة FAO و 1.5% من مجموع التراب الوطني.

وسعيا نحو إعادة تجديد هذه الثروة الغابية خاصة الأشجار المثمرة بهدف رفع المعدل من 11 % إلى ما يقارب 14% [1] شمال البلاد تم وضع هذا البرنامج الطموح لإعادة توجيه الأنواع الممتازة للتشجير النافع و الاقتصادي عن طريق غرس الأنواع الملائمة من الأشجار كأشجار الزيتون، التين، الكرز، اللوز... من أجل حماية متجانسة للأراضي الفلاحية و ضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال الاستغلال الأحسن لهذه المناطق الغابية، إضافة إلى توفير مناصب الشغل التي من المنتظر أن تبلغ حسب التقديرات 250 000 منصب [2] شغل في إطار هذا البرنامج.

وفي إطار التطبيق المدني للبرنامج "خصصت 8000 هكتار لإعادة التشجير و 10000 هكتار لغرس أشجار الفواكه و 350 هكتار لأشجار الكروم و 158 كلم لفتح المسالك و تهيئتها، 30000 كلم لتصحيح التدفقات، 18000 هكتار للعناية بالأشجار و 1500 هكتار للتحسين العقاري" [3].

حسب التقييم الأولي للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي لهذا البرنامج، تم الحصول على تقديرات مشجعة في هذا الإطار، حيث بلغت مساحة زراعة الأشجار و الكروم التي أنجزت في سنة 2000 في إطار البرامج 49000 هكتار منها [4]:

- زراعة أشجار الفاكهة : 31980 هكتار، أي نسبة 10 % من الأشجار الحالية.
- زراعة الكروم : 17020 هكتار، أي نسبة 33 % من الإمكانيات الحالية.
- زراعة النخيل : 3500 هكتار، أي نسبة 3.5 % من الإمكانيات الحالية.

ويعادل هذا في مجموعه إنجاز 52000 هكتار من زراعات الأشجار الجديدة.

إن عملية زيادة و توسيع الغطاء الغابي شجع الدولة على زيادة التمادي في تكريس السياسة التنموية الخاصة بترقية الغابات وإعادة التشجير من أجل تعزيز الإمكانيات الإنتاجية مستعملة في ذلك مختلف الوسائل التحسيسية للحفاظ على هذه الثروة من أشكال التلف كالحرائق، الرعي الفوضوي، الحطب العشوائي ... وغيرها و الإسهام بشكل فعال في ترقية الأمن الغذائي. وانعكس هذا الإجراء – توسيع الغطاء الغابي – إيجابا على الإمكانيات الوطنية في مجال التشجير، إذ بلغت المساحات التي تم غرسها سنة 2001، 81000 هكتار و زرعت الأنواع الكبرى منها.

---

[1] ***République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'agriculture n° 00332,opcit,2 P :04.***

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، استراتيجية التنمية الفلاحية**، مرجع سابق، ص:54.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول لسنة 2000، الدورة العامة 16 نوفمبر 2000**، ص : 36.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000، الدورة العامة 17 نوفمبر 2000**، ص : 36.

الجدول رقم (93) يبين المساحات المغروسة من الأنواع الشجرية الكبرى خلال سنتي 2001/2000.

الوحدة: هكتار

الأنواع / السنوات	أشجار مثمرة ذات نواة	أشجار مثمرة ذات بذور	زراعة الكروم	أشجار الزيتون	المجموع
2000	8632	7577	17000	150	33359
2001	17299	10960	11446	11246	50951

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، مرجع سابق**، ص : 51.

يبدو التطور في مجال غراسة الأشجار من خلال التزايد الموضح في الجدول، إذ تزايدت عملية التشجير بمعدلات أكبر من النصف ما بين سنتي 2000 و 2001 ما عدا بالنسبة لزراعة الكروم التي تراجعت مقارنة بنسبة 2000. وعموما فالزيادة تدل على الأهمية المعطاة لتنفيذ هذا البرنامج من أجل تعزيز مكانة التشجير الاقتصادي والنافع ضمن السياسة الفلاحية التنموية ودعم الأمن الغذائي. وقد شملت الأراضي التي تمت حمايتها بواسطة الأشجار ما يزيد عن 2.5 مليون هكتار[1]، أملا في تحقيق معدل إعادة التشجير المرغوب في ظل مساحة تقدر بـــ 000 250 1 هكتار على مدى 20 سنة[2].وبلغت المساحات التي تم غرسها بالأشجار المثمرة حوالي 44254 هكتار، وقدر الإنتاج الإجمالي لموسم 2002/2001 (لجميع أصناف الأشجار بـــ 5.669.630 قنطار، مقابل 4.684.000 قنطار أي بزيادة قدرها 21%).

فالنتائج المحققة في إطار هذا البرنامج تؤكد الطموحات التي تسعى الدولة لتحقيقها في ضمن إطار التوسع الغابي وتكييفه مع التوازن البيئي البيولوجي الذي تسعى إليه كل دولة تمتلك مثل هذه الإمكانيات ،حيث يتجلى أثر المحافظة على هذا الغطاء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير الاحتياجات الضرورية للسكان وتوفير الأسس الكفيلة بدفع وتيرة الأمن الغذائي. كذلك من خلال تجسيد التوازن الاجتماعي في إيصال عناصر الحياة الكريمة وعوامل الاستقرار لكل أنحاء القطر الوطني.

ج- برنامج تكييف أنظمة الإنتاج (برنامج التحويل): يهدف هذا البرنامج في تكييف الأنظمة الإنتاجية القائمة وتوجيهها بما يحقق الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة والظروف المناخية الملائمة للإنتاج، حيث يعمل هذا البرنامج على توجيه الزراعات حسب المناطق جافة وشبه جافة وحسب المناخ الملائم لكل محصول، وعلى هذا الأساس يشجع ويدعم المستثمرات الفلاحية. بمعنى آخر تحويل المستثمرة الخاصة بالحبوب والموجودة في المكان غير الملائم إلى مستثمرة

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، مرجع سابق**، ص : 51.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، إستراتيجية التنمية الفلاحية، مرجع سابق**، ص: 92.

للخضر أو الفواكه أو أي منتوج آخر يلائم المنطقة، ويعتمد هذا البرنامج على دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين حيث يستمد هذا الدعم ميزته من كونه[1]:

– يقدم دعما مباشرا لأنشطة تسمح بتأمين مداخيل للفلاحين (المساعدة في نشاطات ذات مداخيل آنية على المدى المتوسط من أجل تغطية الخسائر الناجمة الظرفية و المتتالية لإنجاز برنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية).

– يأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها خلافا لبرنامج تطوير الفروع التي تستهدف المنتوج نفسه.

فخلال السداسي الأول من سنة 2000 تم تحديد 7000 منشأة تغطي مساحة 5000 هكتار و هي تشمل منشآت نموذجية ستتكفل المراكز التقنية للتنمية بتأطيرها تقنيا و تخصص متابعة خاصة لمئة (100) من بينها[2].

بالرغم من أن هذا البرنامج أعتبر محورا أساسيا في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) من خلال حرصه على تطوير المنتجات المتكيفة مع المناطق الطبيعية، و الخصائص المحلية و تكييف أنظمة الاستغلال في المناطق الجافة و شبه الجافة، إلا أنه لقي صعوبات أساسها ضعف و سوء تقييم الأراضي الفلاحية و حصر مزاياها و الظروف الملائمة لكل منتوج حتى يتم توجيهه لمنطقة إنتاجية و تدعيمه بما يزيد من مردوديته، و تجنب التصرفات العشوائية لإنتاج نفس المنتوج في كل مكان دون اعتبار للظروف أو لقيمة المردودية[3]. و رغم هذا فقد تم العمل على تجاوز هذه العراقيل و تدعيم و تطوير زراعات الحبوب في المناطق الخصبة، بمنح إعانة لإنجاز عملية الحرث المبكر و شراء المدخلات، البذور الأسمدة و مبيدات الأعشاب الضارة. و قد حددت قيمة هذه الإعانات بـــ 9000 دينار جزائري عن كل هكتار، و لم يتم منع زراعة الحبوب على المناطق الهشة لكنها بالمقابل لم تحصل على أية إعانة[4].

إن هذه الإستراتيجية – برنامج التحويل – اعتمدت بالنسبة لمنتوج الحبوب بصفة خاصة بهدف تكثيف إنتاجية و توفيره بالكميات التي تحقق الاكتفاء الذاتي منه، كما اعتمدت لأغلب المنتجات الأخرى، و إنما التركيز على الحبوب كون هذا المنتوج كان ينتج في المناطق الشمالية و منطقة الهضاب و المناطق الجنوبية، لكن مردوديته ضئيلة جدا نظرا لعوامل: الأرض، المناخ، توفر مياه السقي، و عليه فقد شمل برنامج تكييف زراعات الحبوب مع المناطق الطبيعية مساحات معتبرة قدرت بـــ 454800 هكتار في المناطق المعنية بالتكثيف، و 187000 هكتار خاصة بالمناطق المتوسطة و 1 197 000 هكتار عبارة عن مناطق هشة[5].

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المجلس وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)، مرجع سابق**، ص: 76.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير السداسي الأول من سنة 2000، الدورة العامة 16 نوفمبر 2000**، ص: 40.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000، الدورة العامة 17 نوفمبر 2001**، ص: 31.

[4] المرجع أعلاه، ص: 35.

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2001، الدورة العامة 19 نوفمبر 2001**، ص: 33.

ونتيجة لبرامج التحويل هذا انخفضت مساحة الحقول (الهشة) المخصصة للحبوب و الواقعة في المناطق الهشة من 16 % إلى 08 % تقريبا، أي مساحة 3.488.000 هكتار حيث كان متوسط العقد 1995/1986 يقدر بمساحة 3.782.000 هكتار[1]، الشيء الذي انعكس ايجابيا على المردودية الإنتاجية، إذ قارب إنتاج الحبوب خلال سنة 2001 حوالي 2.638.000 قنطار، و يمثل هذا الحصول زيادة بـ 17 مليون قنطار مقارنة بالموسم السابق و بثلاث (03) ملايين قنطار مقارنة بمتوسط العقد (90-99)، و يبلغ متوسط المردود المنجز 11 قنطار في الهكتار، و يصل إلى 15 قنطار في الهكتار بمناطق التكثيف[2]، كما أن هذه السنة بلغت المساحات المكثفة بزراعة الحبوب 500.000 هكتار من مجموع 1.2 مليون هكتار التي كانت مقررة[3].

و هكذا شهدت مساحات زراعة الحبوب تزايدا ينم على إعطاء الأهمية المتواصلة لهذا المنتوج الأساسي ذو الاستهلاك الواسع، إلا أن هذه الأهمية لم تعط الأهمية الكبرى و المعتبرة لدور السقي عن طريق المياه الجوفية أو السدود، مما جعل برنامج التكثيف غير فعال بصفة كافية. فقد شهد الموسم 2002/2001 تراجعا في عمليات الحرث و الزرع المحددة في نهاية ديسمبر 2001 كون المساحة الإجمالية المحروثة تقدر بـ 2.397.000 هكتار و المساحة المزروعة 1.934.000 هكتار مقابل 2.526.000 هكتار في نفس الفترة من الموسم الماضي[4]، وهذا التراجع ناتج عن شح الأمطار الذي شهدته تلك المناطق المخصصة لزراعة الحبوب خلال الموسم.

إن سياسة الدعم التي عرفتها المناطق المخصصة لإنتاج الحبوب وتوافقها مع الظروف المناخية والاقتصادية المواتية هي السبب في الثمرة الجديدة لهذا المنتوج خلال السنوات الأول للمخطط، إلا أن الاعتماد كلية على الأمطار هو أحد الأسباب الكفيلة بعرقلة الإنتاج وجعله خاضعا للتذبذبات، وهي تعتبر نذير خطر إذا لم تؤخذ بعين الاعتبار الإجراءات الكفيلة بقطع العلاقة بين كميات الأمطار و كميات الإنتاج. خاصة و أن تجربة إنتاج الحبوب في المناطق الصحراوية كورقلة و أدرار وبشار وغرداية تعتبر مشجعة[5] نظرا لنتائجها الايجابية و مساهمتها الفعالة في هذا المجال، كون هذه المناطق تعتمد على المياه الجوفية في السقي.

فعلى السلطات أن تعمل على دعم هذه الحركية وتنظيمها من أجل تخفيف الضغط على المناطق المكثفة وكذا مساعدة الفلاحين في هذه المناطق نظرا لتكاليف السقي وتكاليف استصلاح الأراضي العالية، حتى يسهموا في التخفيف من حدة المشاكل الغذائية.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2001، الدورة العامة 19 نوفمبر 2001، ص: 34.

[2] المرجع السابق نفسه، ص:34.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة 20 جوان 2002، ص: 50.

[4] المرجع أعلاه، ص:50.

[5] أوزال عبد القادر، مرجع سابق، ص:184.

د- **برنامج تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع:** تم وضع البرنامج من بين أهم برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، إذ أنه يكتسي الأهمية الكبرى ضمن إجراءات المخطط، وأن البرامج الأخرى تقريبا تصب أساسا في معينه. فهو يعمد إلى تدعيم الإنتاج الفلاحي الوطني وتحسين الإنتاجية في مختلف الفروع للمساهمة في التخفيف من عبء الفاتورة الغذائية. وفي هذا الإطار تم اعتماد التزامات مرشدة ووضعها لخدمة وحدات الإنتاج. وتم توظيف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المداخلات الفلاحية (بذور، شتلات والأمهات والفحول الحيوانية) والمحافظة على الموارد الوراثية[1].

كما تم إدخال نصوص دعم هذا البرنامج بواسطة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)*. لتبسيط الإجراءات وإعطاء شفافية وليونة كبيرتين في إطار المساعدات الفلاحية الممنوحة للمستفيدين في إطار المخططات التوجيهية للولايات والمناطق المتجانسة، بما يضمن الوصول إلى الأهداف وتسديدها، وتخضع هذه المخططات إلى دراسات من طرف الأقسام الفرعية الفلاحية من أجل معرفة الشروط المناخية الفلاحية للمناطق المعنية، واستنتاج المحاصيل الملائمة القابلة للتكيف أو إعادة استبدالها[2].

ه- **برنامج استصلاح الأراضي في الجنوب:** تبنت الحكومة برنامج الاستصلاح الواسع في الجنوب في شهر أفريل من سنة1992 لمساحة تقدر بـــ: 150.000 هكتار وتوزع على (06) ولايات، وتمت الموافقة على جزء أولي من المساحات في إطار هذا البرنامج تصل 000 68 هكتار، حيث صادق عليها مجلس الحكومة في الخامس من شهر سبتمبر سنة 1995، وقد كلفت محافظة التنمية الفلاحية في المناطق الصحراوية (CDARS) باستصلاح هذه المساحات حيث حصلت على ظرف مالي بمبلغ 2.63 مليار دينار للاستصلاح في المرحلة الأولى مساحة 18700 هكتار منها 10575 هكتار أنجزت، وضمن هذه المساحة تم إنجاز 2400 هكتار خلال السداسي الثاني من سنة 1999[3].

ويهدف برنامج استصلاح أراضي الجنوب إلى وضع السياسات الكفيلة بتحقيق الاستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية وإدخالها ضمن محاور التنمية الاقتصادية عن طريق دعم تفعيل المنتجات المتلائمة مع المناخ، خاصة نخيل التمور (التي تعتبر مصدرا من مصادر العملة الصعبة) وغيرها، حتى يتم زيادة المساحة الفلاحية الصالحة وزيادة الإمكانيات الإنتاجية.

والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية أعاد توجيه هذا البرنامج ووضع الشروط والكيفيات اللازمة للتنفيذ حتى تتم تهيئة أراضي الواحات في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية، أم الاستصلاحات الكبرى والمؤسساتية التي تتطلب وسائل

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **وزارة الفلاحة: نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، مرجع سابق**، ص:75.

* سنعود لهذا الصندوق بالتفصيل في المبحث الموالي.

[2] **إحصائيات من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.**

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 1999، الدورة العامة 15 ماي**، ص:50.

مادية وتقنيات كبرى ستخصص مستقبلا للاستثمارات الوطنية والأجنبية"[1] ذات الكفاءات العالية والتكنولوجيات المتطورة المرتبطة بإعطاء دفع استثماري معتبر يتلاءم والظروف البيئية والاستغلال الأمثل للموارد النادرة خاصة مياه السقي والأراضي الخصبة.

وزيادة في تأطير هذا البرنامج تعمل محافظة التنمية الفلاحية في المناطق الصحراوية والمحافظة السامية لتطوير السهوب بطريقة تكاملية مع مختلف البرامج الأخرى للقطاع من أجل تحقيق الأهداف الكبرى للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

2. الهياكل والآليات المالية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

يعتبر التأطير المالي المحكم أساس نجاح أي مخطط تنموي، وذلك عن طريق مجموعة من الأجهزة والآليات المالية التي تضمن التمويل المتواصل، والمخطط الوطني هذا كغيره من المخططات السابقة رصدت له أجهزة مالية عدة بتوفير التمويل اللازم لجميع برامج هذا المخطط هذه الأجهزة تتمثل في:

- ميزانية التجهيز الفلاحية.
- القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية.
- حسابات التخصيص الخاصة.

إضافة لهذا عملت السلطات على نشر وعي العمل الفلاحي الجاد والتعريف بالبعد الاقتصادي للعملية التنموية الفلاحية وبثه بين الفلاحين والمستثمرين من أجل اعتماد التمويل الذاتي لمشاريعهم الفلاحية، وعدم الاعتماد كلية على التمويل بواسطة الأموال العمومية.

أ- **ميزانية التجهيز:** تميزت ميزانية القطاع الفلاحي بتغيرات في مخصصات هذا القطاع ابتداء من سنة 2000، في ما يدخل في مضمون تكييف القطاع الفلاحي وتهيئته المالية للاضطلاع بالنشاطات الحيوية المرتبطة به، وزادت هذه الأهمية للقطاع مع برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي شهد القطاع من خلاله بعثا حيويا عن طريق غلاف مالي بقيمة 55.9 مليار دينار أي نسبة 11% من القيمة الإجمالية للبرنامج.

إن البعد الاقتصادي والاجتماعي للمخطط جعل الوزارة تجند كل إمكانياتها المالية من أجل إنجاحه وبعث الاقتصاد الوطني، فقد مثلث نسبة البرامج المنجزة في قطاع الفلاحة والري " نسبة 25% من مجموع ميزانية التجهيز، أي قيمة 42.9% مليار دينار"[2]، كما استفاد هذا القطاع من دعم مالي في إطار هذا البرنامج الوطني ـــ برنامج الإنعاش الاقتصادي ـــ بقيمة 65.4 مليار دينار (نسبة 12.4%) منها 10.6 مليار دينار مخصصات سنة 2001 و20.3

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، مرجع سبق ذكره**، ص:77.

[2] **إحصائيات من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.**

مليار دينار مخصصات سنة 2002، ورخص لسنة 2003 قيمة 22.5 مليار دينار، ولسنة 2004 قيمة مليار دينار[1].

ب- **القروض الفلاحي والتأمينات الاجتماعية:** شهد القرض الفلاحي إهمالا من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) مما أثر سلبا على الاستثمار الفلاحي لزمن طويل، لكون القرض الفلاحي لم يتم استغلاله كما كان مقررا له. وخلال الموسم الفلاحي 2001/2000 تم تجديده للقيام بالمهام المرتبطة به ودعم الاستثمار الفلاحي بواسطة الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي (CNMA) الذي أوكلت له مهمة إنجاح البرامج، كونه هيئة للإقراض الفلاحي والتأمين الاقتصادي وعبارة عن محاسب للصناديق العمومية. وروعي في ذلك تجديد كل الإجراءات المتعلقة بالقرض والتأمين الاقتصادي من أجل إعادة تحويل أنظمة الإنتاج وتطوير أشكال التأمين في مختلف الفروع والمجالات. وكإجراء عملي تم إمضاء اتفاقية مشتركة بين الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية ووزارة الفلاحة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، لإعطاء هذا الأخير مهامه الأولية كبنك فلاحي حيث تم شراء ديون الفلاحين والمقدرة بـ27 مليار دينار، والتي تمثل ديونا على عاتق الفلاحين والبالغ عددهم 000 250 فلاح[2].

ج- **حسابات التخصيص الخاص:** وكمصدر من المصادر المعدة لتمويل برامج المخطط، ثلاث صناديق معتمدة بواسطة حسابات التخصيص الخاصة الموضوعة بهدف التأطير المالي لجوانب المخطط وبرامجه، وهي: صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز، صندوق حماية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية والصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

❖ **صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز:** المعتمد بواسطة حساب التخصيص رقم 302-004، حيث أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية 1998، ويتم تسييره من طرف الشركة "العامة للامتيازات الفلاحية"، ويقوم هذا الصندوق بتمويل المشاريع المتعلقة الامتيازات الفلاحية وما يتعلق بها (الري، الطرقات) ومصاريف البحث وغيرها.

❖ **صندوق حماية الصحة الحيوانية و الوقاية النباتية:** المعتمد بواسطة حساب التخصيص الخاص رقم (302-71) وهو أصلا مكون من صندوقين تم ضمهما، وهما: صندوق حماية الحيوانات المعتمد في حساب التخصيص الخاص رقم (302-70)، وصندوق وقاية النباتات الذي كان معتمدا في حساب التخصيص الخاص رقم (301-71). وتم ضمهما بموجب قانون المالية لسنة 2000 بهدف تمويل[3] :

- المصاريف المرتبطة بنشاطات تنمية الصحة الحيوانية و النباتية.
- المصاريف المرتبطة بالذبح الإجباري بسبب الأعراض والأمراض المعدية.
- المصاريف المرتبطة بحملات التلقيح والمحاربة الوقائية.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2001 جوان 2002**، ص:123.

[2] **إحصائيات من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.**

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2001 جوان 2002**، ص:124.

- المصاريف المرتبطة بتعويض الخسائر والأضرار للمستثمرين بسبب عملية محاربة الأمراض المعدية للمحاصيل.

❖ **الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (FNRDA)**: المعتمد بواسطة حساب التخصيص الخاص رقم (302-067)، ويعتبر أهم جهاز في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000، ويعتبر امتدادا للصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA) الذي كان يضطلع بمهمة تمويل الأنشطة الفلاحية المتعلقة بزراعة الحمضيات و الكروم، الزيتون و صناعة غرس البطاطا. فتم استبداله ب " FNRDA " لتوسيع مجال التمويل ليشمل مختلف الأنشطة المتعلقة بالإنعاش الفلاحي وتكييف القطاع وتأهيله لاقتصاد السوق و الشراكة الأجنبية، بواسطة دعم الإنتاج في الفروع و تحسين مداخيل الفلاحين للمساهمة بفعالية في العملية الإنتاجية لاسترجاع الفلاحة مكانتها في الاقتصاد الوطني.

وتحقيقا لهذا تم إعداد مجموعة من النصوص التنفيذية من أجل أن يصبح هذا الصندوق عمليا في شكله الجديد منها :

- المرسوم التنفيذي رقم 2000-118 المؤرخ في ماي 2000، المحدد لكيفيات تسيير هذا الصندوق.
- المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000، المحدد قائمة الإيرادات والنفقات للصندوق.
- المقرر الوزاري رقم 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000 و المحدد من جهته للاستفادة من الصندوق و طرق دفع المساعدات و كذا نسب الدعم حسب نوع النشاط.

3. التأطير التقني، التنسيق و متابعة البرامج.

وحرصا على السير الحسن لمختلف برامج المخطط تم وضع مجموعة من التدابير من خلال القرارات و المراسيم الوزارية التي تتضمن أنظمة تقنينية و أخرى تنظيمية تنسيقية من أجل متابعة كل البرامج المخططة و تأطيرها تأطيرا فعالا يضمن نجاحها وفعاليتها.

❖ **التأطير التقني**: موازاة مع التأطير المالي الذي شهدناه آنفا، تم اتخاذ إجراءات تقنية متعددة الأشكال بما يتلاءم و طبيعة الأنشطة المحددة في البرامج المخططة، و هذا بهدف إعادة الاعتبار للمستثمرات الفلاحية كوحدة أساسية في عملية الإنتاج الفلاحي عن طريق تجنيد المؤطرين الإداريين و التقنيين المهندسين للتقرب من هذه الوحدات و تأطيرها تأطيرا مدعما عن طريق خلايا تقنية متعددة الاختصاصات على مستوى الولايات، وتكلف بتحقيق الانسجام بين المشاريع التنموية و المخططات التوجيهية لتهيئة الفضاء الفلاحي.

فالتأطير التقني يشمل مجموعة الأنشطة التكوينية، الإرشاد الفلاحي، الإعلام و الاتصال من أجل تدعيم برنامج تطوير الفروع و برنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية خاصة و برامج المخطط عامة، بواسطة تنظيم دورات تدريبية و برامج الرسكلة متعلقة بالأنشطة التقنية خاصة بالفلاحين.

ومن خلال المرسوم رقم 332 المؤرخ في جويلية 2000 حث وزير الفلاحة و التنمية الريفية السيد " سعيد بركات " السادة مديري المصالح الفلاحية و محافظي الغابات على اتخاذ التدابير اللازمة من أجل:

- إشراك إطاراتهم في أنشطة التكوين المبرمجة.
- التأكد من مشاركة الفلاحين في الدورات التدريبية المنظمة لصالحهم وذلك بالتشاور مع المنظمات المهنية المحلية.

- إشراك المعاهد التقنية المتخصصة و الإدارة الفلاحية المحلية للغرف الفلاحية في عمليات الإرشاد الفلاحي من القيام بحملات إعلامية عبر الوسائل المتنوعة للتعريف ببرامج التنمية المختلفة.

❖ **التنسيق، المتابعة ومراقبة البرامج:** تكملة للتأطير التقني، وضعت إجراءات " للتنسيق ما بين المعاهد المعنية بإعداد و تنفيذ المشاريع (المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين، الجمعيات المحلية، المؤسسات و المنظمات المهنية) من أجل تظافر جهود التنسيق و التعاون المطلوبة "[1]، و إشراك الهيئات التمثيلية الفلاحية (الغرف الفلاحية) و المنظمات النقابية المختلفة بهدف تنشيط و بعث المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بواسطة:

- التحسيس المكثف للفلاحين حول الأنشطة الإنتاجية ذات الأولوية.
- الإسراع في تسليم البطاقات المهنية للفلاحين من أجل الاستفادة من جميع الإجراءات المخططة.

أما فيما يخص المتابعة، المراقبة و التقييم وضعت لها أنظمة خاصة تقوم بها المصالح المركزية و اللامركزية حيث يكون للولاة و مديري المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات دورا أساسيا في ذلك، فهؤلاء يقومون بتتبع مدى التقدم في الإنجازات المادية و المالية من خلال استهلاك الموارد المالية، كذا الإنجازات الاقتصادية بالنظر للاستثمارات، ويتم تدارك أي خلل في هذا بالدراسة والمتابعة من أجل إعادة التسوية لتحقيق الأهداف المسطرة.

المبحث الثاني: أثر الإصلاحات الجديدة على تطور القطاع الفلاحي ومستقبل الأمن الغذائي.

إن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال برامجه والسياسات المتضمنة فيه ترك آثارا واضحة على الجهاز الإنتاجي الفلاحي بصفة خاصة و على القطاع الفلاحي بصفة عامة، سواء من ناحية الإنتاج الحيواني أو الإنتاج النباتي، هذه الآثار فيها الايجابية كما فيها السلبية. إلا أن الإيجابية تفوق السلبية، مما يدفع إلى الاعتقاد بأن هناك إرادة سياسية توافقت مع الإمكانيات المتاحة من أجل تجسيد هذا البرنامج على أرض الواقع. ومن خلال هذا البحث نود التعرف على هذه الآثار وتحليلها بغية تلمس مساهمة هذا الإصلاح في تطوير هذا الجهاز الإنتاجي وفي تحقيق الأمن الغذائي الوطني.

المطلب الأول: تحليل أثر الإصلاحات على تطوير جهاز الإنتاج الفلاحي.

نقصد بجهاز الإنتاج الفلاحي في هذا الإطار هو الجهاز الذي يعمل على تحقيق تنمية فلاحية متكاملة تتحدد فيها جميع الفعاليات التي تعمل على زيادة الرقعة الجغرافية الفلاحية المستعملة دعما لزيادة الإنتاج الفلاحي و الغذائي، باستعمال جميع التقنيات و الأساليب الفلاحية الحديثة. و سوف نركز في تحليلنا لهذا الجهاز على عاملين أساسيين هما الرأسمال الإنتاجي ممثلا في اليد العاملة، المساحة الفلاحية و الثروة النباتية والحيوانية. أما العامل الثاني فهي العوامل المساعدة ممثلة في التجهيزات الفلاحية، استعمال الأسمدة، الري.

1. الأثر على اليد العاملة الفلاحية:

تعتبر اليد العاملة الفلاحية من أهم عوامل الرأسمال الإنتاجي التي تعتمد عليه العملية الإنتاجية الفلاحية في الجزائر ، و هذا يرجع لعدة اعتبارات أهمها : أن القطاع الفلاحي من أكبر القطاعات استيعابا لليد العاملة،إذ تبلغ نسبتها

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية : نظام الدعم (FNRDA)، مرجع سابق، ص : 82.

21.06 %[1]، وهي أكبر نسب قطاعات النشاطات المختلفة بعد قطاع التجارة و الخدمات، محدودية استعمال الآلة في القطاع، صعوبة مكننة بعض العمليات الفلاحية نظرا لطبيعتها أو لأماكن تواجدها، وغير ذلك.

و نتيجة لتحقق أحد أهداف المخطط الخماسي 1989/1985 في هذا المجال، إذ كان يهدف إلى المحافظة على مناصب الشغل المتواجدة و زيادة مناصب أخرى جديدة. و هو ما تحقق فعلا خلال إصلاح عام 1987 الذي أدى فيه التوسع في كثير من الزراعات إلى زيادة كمية العمل المتاحة، و بالتالي تحسن مستوى التشغيل. لكن هذا التحسن تبعه تراجع سنة 1993 بعد الارتفاع الجيد الذي تحقق سنة 1992 و الذي تداركه – التراجع- بالشروع في تنفيذ برنامج "الأشغال الكبرى" الذي يمتد على مدى خمس سنوات ابتداءا من سنة 1995 و يؤدي إلى خلق 20 ألف منصب شغل سنويا ليصل بذلك عدد العاملين في قطاع الزراعة إلى 1.1 مليون عامل سنة 2000 .[1] إلا أنه و مع تزايد الاهتمام بالقطاع الفلاحي خلال السنوات الأخيرة فاقت نسبة التشغيل ما كان متوقعا، حيث أظهرت النتائج بلوغ اليد العاملة على مستوى المستثمرات الفلاحية خلال الموسم الفلاحي (2000/1999) 2.381.800 عامل منها 1.273.277 عامل دائم و 1.108.523 عامل مؤقت أي، ما يعادل نسبة 53.46 % و 46.54 % على التوالي[2]. و استمر التشغيل الفلاحي في التزايد مع الانطلاق الفعلي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية مسجلا أرقاما مشجعة يمكن تتبعها من خلال الجدول الآتي:

الجدول (94) يبين تطور مناصب الشغل الفلاحية المستحدثة خلال سنوات 2003/2000.

الوحدة: عامـــــــل

السنـــــــوات	عدد مناصب الشغل المحققة	%
2000	142.287	21.68
2001	171.000	26.06
2002	163.499	24.92
2003	179.291	27.32
المجمـــــــوع	656.077	100

Source:

- République algérienne démocratique et populaire, ministère de l'agriculture: (PNDA, indicateurs synthétique consolidés), décembre 2002,P:01.

- République algérienne démocratique et populaire, ministère de l'agriculture: (rapport sur la situation du secteur agricole 2002), juillet 2003, P:05.

- république algérienne démocratique et populaire, ministère de l'agriculture:(indicateur d'évaluation mis en œuvre PNDAR), 2003.

---

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي : تقرير الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2003 ،الدورة العامة 23 ، ص: 167 .

[1] – زبيري رابح، مرجع سابق، ص:191.

[2] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة، مديرية الاحصائيات، تقدير حجم اليد العاملة الفلاحية على مستوى المستثمرات الفلاحية، أكتوبر 2001، ص:03.

من خلال تحليلنا للجدول السابق نلاحظ التزايد المستمر لمناصب الشغل الفلاحية خلال سنوات المخطط، حيث بلغ عدد المناصب المحققة 656.077 منصبا حتى السداسي الثاني لسنة 2003، وهو معدل يقترب من المعدل المقرر بلوغه نهاية سنة 2004 و المقدر بـ 700.000[1]. منصب شغل، وهذا يدل على وجود صرامة في تطبيق المخطط وبلوغ الأهداف المحددة. كما تمكننا نسب الجدول من الوقوف على الأهمية التي أعطيت للقطاع الفلاحي من خلال إدراج التنمية الريفية و توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية، أي ليشمل الوسط الريفي لدعمه وتشجيع النشاطات التي تهدف إلى زيادة التشغيل وإلى نمو عرض المواد الفلاحية وتحسين مستوى الأمن الغذائي، إذ أن "إسناد التنمية الريفية للقطاع الفلاحي سيسمح بتثمين أحسن لأعمال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية في المكافحة ضد البطالة و الشغل الوضيع المستمر في المناطق الريفية.

جدول رقم(95) يوضح العمالة الكلية والعمالة في القطاع الزراعي في الجزائر خلال (1995و2000-2004).

الوحدة:ألف نسمة

السنوات	1995	2000	2001	2002	2003	2004	معدل النمو 03-2004
العمالة الكلية	8,826	10,353	10,743	11,154	11,585	12,027	3,8
العمالة الزراعية	2,242	2,525	2,591	2,660	2,729	2,801	2,6
النسبة(%)	25,4	24,4	24,1	23,8	23,6	23,3	-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي، عام 2005، ص 279.

إن زيادة عدد المشتغلين في القطاع الفلاحي تعكس بوادر عودة السكان للنشاط الفلاحي و إلى أراضيهم التي أبعدوا عنها بسبب الفقر من جهة، و انعدام الأمن من جهة أخرى، و هذا نتيجة الإجراءات و التحفيزات المشجعة التي جاءت في إطار المخطط و برامجه المندرجة بمقتضى سياسات التنمية الريفية و التي تهدف إلى:

- تنمية الأعمال الاقتصادية بالمرافقة لرجوع السكان الريفيين المهاجرون إلى مناطقهم الأصلية وتحسين الأمن الغذائي للأسر الموجودة في المناطق المعزولة.
- إعادة الاعتبار لـ 183 بلدية رعوية متكونة من 30.000 أسرة لمربي الماشية عن طريق برنامج مكافحة التصحر و تنمية الاقتصاد الرعوي مع 180 مشروع قيد الإنجاز.
- تثمين توسيع المساحات الغابية و تهيئة الأحواض المنحدرة 683 ناحية لصالح 22.000 أسرة.

وبالتالي من بين 2000 مشروع للاستصلاح الجواري المحدد مسبقا تمت المصادقة على 850 مشروع الذي سيمس ما يقارب 116.000 أسرة لفئة سكانية تتجاوز 800.000 شخص.

وعليه فالقطاع الفلاحي يشكل فضاءا مولدا لليد العاملة، لكن يبقى المشكل الرئيسي هو ديمومة هذه المناصب.

2. الأثر على المساحة الفلاحية :

من عوامل الرأسمال الإنتاجي أيضا الأرض، التي لا تقل أهمية عن اليد العاملة والتي لقيت هي الأخرى اهتماما خاصا ضمن الإصلاحات المتعاقبة، من أجل الزيادة في المساحة المستعملة منها، هذه الأخيرة التي كانت مضمون مختلف

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية "العام الثاني"، مذكرة وزارة الفلاحة 2002، ص:02.

الإصلاحات من أجل التنمية الفلاحية. إذ نعلم أنه من بين 40.2 مليون هكتار المستعملة لمتوسط الفترة 1999/1990 نجد 0.928 مليون هكتار تمثل مساحات غير إنتاجية و 31.3 مليون هكتار مساحات مستعملة كمسالك و ممرات، في حين أن 08 مليون هكتار فقط تشكل المساحة الفلاحية الصالحة[1]. وفي سنة 1999 شهدت المساحة المستعملة تزايدا لتصل إلى 40.5 مليون هكتار أي، نسبة 17.04 % من المساحة الإجمالية للوطن. لقد لقيت المساحة الفلاحية المستعملة من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية إعادة الاعتبار بهدف الزيادة فيها والتقليل من الأراضي البورية و المساحات غير الإنتاجية، وبهدف الوصول على مستوى 8.95 مليون هكتار[2] من المساحة الصالحة في الأجل المتوسط و الطويل. وتم في خذا الإطار اعتماد العديد من السياسات متضمنة في الاستصلاح عن طريق منح حق الامتياز، الاستصلاح الواسع في الجنوب و تنمية المناطق الغابية والسهبية، حتى بلغت المساحة المستصلحة والمستغلة فعليا نهاية سنة 2000، 221.500 هكتار. فالأهمية التي أعطيت لبرامج المخطط كان لها الأثر الفعال في زيادة المساحة الفلاحية المستعملة خلال الفترة (2001/2000) و إلى 40.7 مليون هكتار مقسمة كالآتي[3]:

- المسالك والممرات التي تمتد على مساحة 31.6 مليون هكتار ، وتمثل 77.6 % من المساحة الإجمالية.
- الأراضي غير الإنتاجية للإستغلالات الفلاحية (تضم المزارع، البناءات، الساحات...إلخ) التي بلغت 882.460 هكتار و تمثل 2.2 % من المساحة الإجمالية.
- المساحة الفلاحية الصالحة التي تشغل 8.2 مليون هكتار، و تمثل 20.2 % من المساحة الإجمالية، و التي أخذت منها الزراعات الحشيشية و الأراضي المستريحة النصيب الأكبر بالنسب 46.3 % و 45.4 % على التوالي، بالإضافة للمساحات الحلفاوية التي غطت مساحة 2.7 مليون هكتار، أي نسبة 1.1 % من مساحة الوطن، والمساحات الغابية التي غطت مساحة 4.3 مليون هكتار أي، نسبة 1.8 % منها[4]. لقد شهد توسيع المساحة الفلاحية الصالحة منحنا تصاعديا خلال الإصلاح الجاري، تماشيا مع زيادة المساحة المستهدفة ضمن هذا الإصلاح، التي بلغت 6.236.950 هكتار سنة 2001 و47.760 هكتار خلال الثلاثي الأول من سنة 2002[5]، وتزايدت لتبليغ 167.267 هكتار خلال الثلاثي الثاني من هذه السنة أي، ما يمثل 18 % من الهدف المتوقع بلوغه حسب تقديرات المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، وصولا إلى 265.049 هكتار خلال الثلاثي الرابع لسنة 2003[6].

---

[1]- *République algérienne démocratique et populaire,* ***ministère de l'agriculture(l'agriculture dans l'économie national), 1999,*** *P:09.*

[2]– *le MOCI,* ***Moniteur du commerce internationale, op-cit,*** *p:15.*

[3] *République algérienne démocratique et populaire,* ***ministère de l'agriculture:(statistique agricole...), po-cit*** *p:01.*

[4] *République algérienne démocratique et populaire,* ***ministère de l'agriculture:(statistiques agricoles...), op-cit,*** *p:01.*

[5] ب. فريد، جريدة الفجر، (إطارات الفلاحة يقيمون المخطط الوطني للتنمية الفلاحية)، الصادرة بتاريخ **2002/04/10**، ص:054.

[6] *République algérienne démocratique et populaire,* ***ministère de l'agriculture:(l'indicateur d'evaluation) op-cit***

3. الأثر على الإنتاج الفلاحي النباتي:

عمل المخطط الوطني للتنمية المحلية على محاولة مسايرة التغيرات المناخية إلى أبعد الحدود عن طريق سياسة التكثيف الزراعي، سياسة استصلاح عن طريق الامتياز، تنمية المناطق الريفية بهدف مجابهة مشاكل نقص الإنتاج الفلاحي. هذا الأخير المتميز بالتنوع نظرا لاتساع المساحة الجغرافية و تنوع مناخها. فعلى هذا الأساس شهد الإنتاج الفلاحي بنوعية الحيواني و النباتي تطورات أثرت في القطاع و في مساهمته الكلية في الاقتصاد الوطني.

لقد بلغ معدل نمو الإنتاج الفلاحي خلال الموسم 2001/2000 ، 17.8 % مقارنة بالموسم 2000/1999، و تحقيق هذه النتيجة بفضل زيادة معتبرة في المحاصيل النباتية (36.75 %) هذه الزيادة راجعة بشكل أساسي لزيادة منتوج الحبوب بـ 26.5 مليون قنطار (117.83 %)، و العلف (76.77 %) و الخضر الجافة (75.34 %) مقارنة بالموسم 2000/1999 الذي شهد معدل نمو متدني (-4.33 %) نظرا لعامل الجفاف الذي أتى على أغلب المنتجات النباتية. إن اعتماد الإنتاج الفلاحي على الأمطار بشكل كبير جعله عرضة للتغيرات المناخية، رغم الجهود المستمرة للمخطط و التي بقيت ضعيفة في هذا المجال، فتراجع معدل الإنتاج خلال سنة 2002 إلى(-1.3 %) ليعكس مدى الارتباط الوثيق بين الإنتاج وكمية التساقط التي عرفت معدلات منخفضة مقارنة بالموسم السابق.

الجدول رقم (96) يبين تطور بعض المنتجات الفلاحية خلال الفترة 2002/2000.

الإنتاج: 1000 طن

المنتوج / السنة	متوسط إنتاج العشرية 1999/1990	2000	2001	2002
الحبوب	2412.8	931.8	2657	1531.1
البقول الجافة	46.9	22.4	38	45.3
العلف	893.4	567.6	554	490
البطاطس	1020	1207.7	967	667
الخضيات	358.2	432.6	470	519
الزيتون	220	217	200	192
التمر	3018	365.6	437	418
الكروم	188.7	203.8	196	234.4
اللحوم الحمراء	290.150	310	260	290
اللحوم البيضاء	178.590	220	201	150
الحليب (ملايين اللترات)	1151	1650	1637	1541
البيض (ملايين الوحدات)	2263	2500	2160	2715

المصدر: أنظر:- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **وزارة الفلاحة، تقرير الأمن الغذائي لعام 2002**، مرجع سابق، ص:15-19.

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000، ماي 2001، الدورة العامة 17**، ص:33.

من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول نلاحظ أن الإنتاج الفلاحي خلال فترة الإصلاحات شهد تطورا ملحوظا بالنسبة لأغلب المنتجات النباتية خاصة، في حين مست بعض الزراعات تغيرات طفيفة رغم الإصلاحات. وعلى هذا الأساس، فالإنتاج الفلاحي شهد تغيرات حسب المنتجات و بدرجات متفاوتة وحسب الظروف المناخية والتحولات الموسمية السائدة. لذا نصنف هذه المنتجات إلى فئتين رئيسيتين:

- فئة ذات نتائج إيجابية نوعا ما، و هي فئة المنتجات قليلة التأثر أو تتأثر بشكل متأخر في حالة استمرار الاضطراب المناخي كالجفاف و غيره، و مثل هذه الحمضيات، التمور، الزراعات الصناعية، اللحوم الحمراء و البيض.
- فئة ذات نتائج مترددة، و هي غالبا منتجات كبيرة الصلة بالمتغيرات المناخية، مثل البقول و منتوج الحبوب لدى يعتبر من الزراعات الكبرى و الذي شهد تراجعا معتبرا خلال السنة الثانية من سيرورة المخطط، بالرغم من الإجراءات الكبرى و السياسات المركزة كتكثيف الإنتاج، دعم إنتاج الحبوب، زيادة الأراضي المستصلحة. لكن اعتماد هذا المنتوج بدرجة كبيرة على الأمطار أثر على كميات إنتاجية و جعلها رهن التغييرات الجوية. و الشيء نفسه يقال بالنسبة للعلف، الزيتون، الكروم التي تراجع إنتاجها خلال فترة الإصلاح. و هذا كما أسلفنا رغم الإجراءات المتخذة في هذا الإطار و الرامية إلى زيادة تنمية المناطق الرعوية و زيادة مساحات غراسة الأشجار الكروم و التركيز عليها.

لقد شهد الإنتاج النباتي خلال فترة الإصلاح الأخيرة تذبذبات عديدة، فهناك الزراعات التي تأثرت كما أسلفنا بالجفاف الحاد الذي ميز الموسم الفلاحي 2000/1999 و الموسم الفلاحي 2001/2000، و منها الزراعات التي لم تؤثر فيها هذه التغيرات كثيرا. فأغلب الزراعات لم تنل كفايتها من الأمطار من ناحية، و من ناحية أخرى حتى الزراعات المروية لم تستوف حاجتها من المياه لأن السدود لم تمتلئ بالقدر الكافي، فالحبوب مثلا و بفعل نقص الأمطار تراجع إنتاجها بنسبة 26 % خلال الموسم 2001/2000 أي، من 2659 ألف طن إلى 1531.5 ألف طن خلال سنتي 2001، 2002 على التوالي، هذا على الرغم من الأهمية البالغة التي أوليت لإنتاجية ضمن إصلاحات المخطط.

فحسب نتائج الإحصاء الفلاحي لسنة 2001 فإن زراعة الحبوب مثلث 48.2 % من المساحة الفلاحية الصالحة المخصصة للزراعات الكبرى و المقدرة بـ 50.45 % و يتم إنتاجه في 481.370 مستثمرة فلاحية.

أما بالنسبة لمنتوج الخضر التي تعتبر من الزراعات المروية و الأكثر استهلاكا فإن إنتاجها كان أكثر استقرار، خلال الموسم 2000/1999 (مثلا البطاطا 110.8 ألف طن، الطماطم 351.3 ألف طن، البصل 349 ألف طن...) في حين بلغ إنتاجها سنة 2001 (9767 ألف طن، 373.5 ألف طن، البصل 428.5 ألف طن على التوالي.

و بالنسبة للفواكه، و هي من الزراعات المستديمة التي لقيت اهتماما بالغا خلال المخطط، كونها تضم أهم المنتجات تصديرا التمور و الكروم و الحمضيات، حيث تم غرس 59.000 هكتار خلال الموسم 2002/2001 و تجهيز 47.000 هكتار بالسقي الموضعي أي، بالتقطير لفائدة أشجار الفواكه. كما استفادت من برنامجين الأول يشرف عليه قطاع الغابات في إطار التنمية الريفية و الثاني تشرف عليه الإدارة الفلاحية في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و مدعم من الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (FNRDA).

الجدول رقم(97) يبين تطور لإنتاج الخاصيل الزراعية في الجزائر

الوحدات: المساحة: ألف هكتار الإنتاجية: كجم/هكتار الإنتاج: ألف طن

الفتـــــرات / المحصـــول	متوسط الفترة 97-2001			2002			2003			2004		
	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
القمح	1765.76	902	1591.96	1398.46	1074	1501.80	2047.57	1448	2964.85	2010.50	1358	2730.70
الشعير	762.87	715	545.20	401.40	1037	416.11	782.38	1562	1221.98	915.40	1324	1211.60
الذرة الشامية	0.17	2907	0.50	0.25	3348	0.84	0.23	2639	0.61	0.20	3500	0.70
الذرة الرفيعة والدخن	0.18	3189	0.57	0.20	3390	0.68	0.34	2885	0.98	0.20	4000	0.80
الدرنات والجذور	67.84	15386	1043.74	72.56	18377	1333.47	88.66	21204	1879.92	93.10	20367	1896.20
البطاطس	67.84	15386	1043.74	72.56	18377	1333.47	88.66	21204	1879.92	93.10	20367	1896.20
البقوليات	70.48	489	34.48	62.16	700	43.53	68.01	849	57.75	72.13	806	58.12
الفول الجاف	35.00	493	17.25	33.61	682	22.93	34.05	902	30.70	36.80	872	32.10
الفاصولياء الجافة	1.49	513	0.76	1.19	726	0.86	1.56	703	1.10	2.00	800	1.60
النازلاء الجافة	7.23	363	2.62	7.07	608	4.30	7.00	571	4.00	9.30	796	7.40
العدس	1.04	396	0.41	0.92	473	0.44	0.84	583	0.49	0.90	667	0.60
الحمص	25.37	523	13.27	19.33	774	14.97	22.85	836	19.10	23.10	710	16.40
الزيتون	163.08	1601	261.12	190.55	1007	191.93	209.73	799	167.63	226.30	1812	410.00
الخضر	236.88	11369	2692.99	293.29	13169	3862.19	218.83	12967	2837.50	270.90	14547	3940.80
الفصل الجاف	27.72	13498	374.21	29.64	15110	447.85	32.75	16950	555.11	35.30	18645.89	658.20
التبغ	-	-	46.95	32.77	4095.77	63.81	44.00	423.00	63.20	45.90	445.06	64.90
التفاح	-	-	85.93	30.75	1.53	121.04	33.09	664.76	135.54	33.00	238.00	135.00
التمور	-	-	384.16	135.06	9370.30	418.43	124.96	472.30	455.55	135.00	994.60	442.60
الفواكه	-	-	1629.56	612.66	28708.70	2834.25	704.27	58049.99	2694.73	543.21	54059.89	2633.73

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد، المنظمة العربية للزراعة، إحصائيات زراعية، أيلول (سبتمبر) 2006.

سجل الإنتاج النباتي تحسنا حيث يرجع ذلك بشكل أساسي لزيادة معظم محاصيل الحبوب بسبب توسيع المساحة واستخدام التقنيات الحديثة، في إطار الإصلاحات الجارية.

4. الأثر على الإنتاج الحيواني.

تشكل الثروة الحيوانية عاملا مهما ضمن الرأسمال الإنتاجي، نظرا لقيمة منتجاتها ضمن الاستهلاك، و كذا لما توفره للصناعات التحويلية من مواد أولية خامة كالجلود، الصوف، الحليب و مشتقاته...إلخ، لذلك لقيت أهمية معتبرة ضمن إجراءات المخطط. جاءت هذه الأهمية في إعادة الاعتبار للمناطق السهبية و للمساحات الرعوية من أجل توفير الأعلاف اللازمة لتغذية هذه الماشية.

لقد أظهرت الإحصاءات المتعلقة بتطور الإنتاج الحيواني خلال فترات الإصلاح السابقة أن هذا الفرع الإنتاجي عرف تغيرات تتناسب و التغيرات المناخية التي تسود آنذاك فتؤثر فيه سلبا أو إيجابا، و هو ما يظهره الجدول الآتي:

الجدول رقم (98) يبين تطور عدد المواشي خلال سنتي 2002/1990.

الوحدة: رأس

السنوات	1990	1995	1999	2000	2001	2002
الأبقار	1.392.700	1.266.620	1.579.640	1.595.380	1.613.040	1.551.570
الأغنام	17.697.270	17.301.560	17.988.480	17.615.930	17.298.790	17.587.740
الماعز	2.471.450	2.779.790	3.061.660	3.026.730	3.129.400	3.280.540
الإبل	122.450	126.350	217.370	234.220	245.490	249.690
المجموع	21.684.010	21.474.320	22.847.150	22.472.260	22.286.720	22.669.540

Source:** République algérienne démocratique et populaire, **ministère de l'agriculture:(statistiques agricoles: superficies...),op-cit,P:05.

فمن تحليلنا لمعطيات الجدول نلاحظ أن ما أجملناه سلفا فيما يتعلق بأثر التغيرات المناخية على تطور عدد رؤوس الماشية خلال السنوات قبل الإصلاح و بعده يبدو جليا حيث أنه خلال العشرية 2000/1990 و بسبب قلة تهاطل الأمطار من جهة، إضافة إلى الإفراط في استغلال المراعي من جهة أخرى، جعل المناطق الرعوية تتعرض للتلف في بنيتها التكوينية. يضاف إلى ذلك عامل التصحر الذي أتى على أغلبها، و قلل من المساحات الرعوية و مناطق العلف خاصة المناطق الحلفاوية التي تناقص بها منتوج الحلفاء بنسبة 70 % تقريبا.[1]

5. الأثر على الري الفلاحي:

تم التوسع في المساحات المسقية و الزيادة فيها عندما أدركت الحكومات أن التوزيع السنوي لكميات تساقط الأمطار يجعل استغلال الأراضي جد متذبذبا و بالتالي تردي مردودياتها و عدم استقرارها، فعامل الماء يعتبر محددا للإنتاج الفلاحي لذلك تم إعطاءه أهمية كبرى ضمن العملية الفلاحية من خلال انتهاج أساليب سقى اقتصادية، كالسقي بالتقطير، ترشيد استعمال المياه الجوفية و المحافظة عليها و الاستفادة من الأمطار عن طريق إقامة السدود و تهيئتها.

---

[1] شاوي لخضر، جريدة الشروق، ("تدهور المناطق السهبية: التصحر وراء تراجع أحواض الحلفاء"، السنة الثالثة، العدد 762،(2003/05/05) ص:06.

و حسب الإحصاء الفلاحي لسنة 2001، بلغت المساحات المسقية 620.687 هكتار، بحيث تتمركز على مستوى 287.456 مستثمرة أي 28 % من مجموع المستثمرات الفلاحية.

لقد أدى وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية قيد التنفيذ 2000 إلى التوسيع في الزراعات المسقية باعتبارها أحد محاوره الأساسية. و جاءت في مضمونه عددا من الإجراءات الرامية إلى ذلك منها[1]:

- ضرورة الانتفاع إلى أقصى حد من الموارد المائية و تعبئتها في مخطط التكاليف.
- الاستعمال الأكثر رشادة ممكنة لنوعيات الماء، كذلك تعبئتها ضمن عائدات الفلاحة.
- الاعتناء بشبكات السقي و تطبيق تقنيات الري الأكثر اقتصادا للماء (السقي عن طريق الرش، السقي المركزي، السقي بالتقطير).

وفي هذا الإطار عرف السقي بالتقطير تطورا معتبرا خلال الثلاثي الرابع لسنة 2003 بزيادة 71592 هكتار، و هذا راجع للإعانات التي قدمت من طرف الدولة، لكن ذلك يبقى ضعيفا نظرا للمساحة الشاسعة المستعملة في الفلاحة.

6. تطور الإنتاج الصيدي.

يعتبر القطاع الصيدي في الجزائر من القطاعات المهمة، نظرا لعدة اعتبارات منها: الواجهة البحرية التي تفوق 1200 كلم، و التي تتوفر على كميات من السمك قابلة للاستغلال سنويا تفوق 500.000 طن و ذو قيمة تجارية عالية[2] لذلك أولته الحكومة أهمية بالغة منذ سنوات خلت. و قد شهد المنتوج الصيدي تطورات يبرزها الجدول الآتي:

الجدول رقم (99) يبين تطور الإنتاج الصيدي خلال الفترة 2001/1991

الإنتاج: ألف طن

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الإنتاج	79.9	95.7	101.9	135.4	105.8	116.3	93.9	92.3	89.8	133	133.6

المصدر: وزارة الفلاحة، تقرير الأمن الغذائي لعام 2002، ص: 23.

من خلال تحليل هذا الجدول نصل إلى أن الاضطراب الذي يشهده الإنتاج الصيدي يعود لعدة أسباب أهمها:

- تخلف الأساليب المستعملة في عمليات الصيد.
- ضعف الإمكانيات الصيدية.
- قلة الاستثمارات في هذا المجال.
- إضافة إلى نقص الخبرات الفنية مما أثر سلبا على مردودية القطاع.

---

[1] - *République algérienne démocratique et populaire,* ***ministère de l'agriculture, institut national de la recherche agronomique d'algerie, (prospective agricole), revue annuelle, N°: 01, année 2001****, P:28.*

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية**، (قطاع الصيد البحري و تربية المائيات: واقع و آفاق)، **مجلة الوزارة، 2001**، ص:03.

لذا عمدت الحكومة إلى تبني سياسات تنموية للرفع من أداء هذا القطاع الحيوي، تسعى لتحقيق الأهداف الآتية[1]:

- المساهمة الناجعة في تحقيق الأمن الغذائي.
- رفع نسبة و نوعية الكمية المستهلكة للفرد الجزائري و التي لا تزيد عن 4.06 كغ/سنة و هو معدل منخفض مقارنة بالاستهلاك العالمي 15.7 كغ/ساكن/سنة حسب تقديرات المنظمة العالمية للصحة.
- إحداث مناصب شغل.
- ترقية المنتوج المحلي وترقية الصادرات خارج المحروقات بتوفير موارد إضافية من العملة الصعبة.
- تحفيز الاستثمار الوطني و الشراكة الأجنبية قصد الاستغلال الرشيد للموارد.
- المساهمة في تثبيت الطاقات العلمية والوطنية عن طريق تثمين التكوين والبحث العلمي من خلال تحسين مستوى التحكم التقني والتكنولوجي.
- تدعيم التعاون الاقتصادي العلمي والتقني والشراكة في الاتجاه الذي من شأنه أن يساهم في التكامل الجهوي الإقليمي والدولي.

ومن أجل تجسيد هذه الإستراتيجية وضعت الوزارة الوصية مخططات طموحة تمثلت في:

- **المخطط الخماسي لتربية المائيات 2000-2005**: الذي يهدف إلى:

- تحقيق إنتاج يقدر بـــ 30.000 طن/سنة. - خلق 10.000 منصب شغل مباشر.
- خلق 60.000 منصب شغل غير مباشر. - خلق مشاريع مدمجة (صيد، فلاحة، رياضة، ترفيه وتسلية)

- **المخطط الخماسي للصيد البحري في المحيطات 2001-2005**:الذي يهدف إلى:

- رفع الإنتاج الوطني من 100.000 طن/سنة إلى 300.000 طن/سنة.
- خلق 500.000 منصب شغل دائم.

- **المخطط الخماسي لدعم الصيد الحرفي:**

دعم عائلات الصيادين و الحرفيين و العائلات الفقيرة و المعوزة التي تعيش على طول الساحل و التي تقدر بـــ 26.000 عائلة.

الجدول رقم (100) يبين تطور إنتاج الأسماك في الجزائر خلال الفترة (1995و2000– 2004–2005).

الوحدة: ألف طن.

السنوات	1995	2000	2004	2005	نسبة التغير 1995-2005	نسبة التغير 2004-2005
الإنتاج	106.3	102.3	103.8	103.4	-0.3	-0.4

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي، عام 2005، ص 284.

إن طرح هذه المخططات ترجع للأهمية المولاة لقضية الأمن الغذائي الوطني و استغلالا للإمكانيات الصيدية الكبيرة وغير المستغلة في هذا القطاع، فقد كشف وزير الصيد البحري و الموارد الصيدية الكبيرة وغير المستغلة في هذا

[1] المرجع أعلاه، ص:06.

القطاع. فقد كشف وزير الصيد البحري و الموارد الصيدية الكبيرة و غير المستغلة في هذا القطاع. فقد كشف وزير الصيد البحري و الموارد الصيدية السيد "إسماعيل ميمون" بأن حملة تقييمية أجراها فريق إسباني بينت أن الطاقة الإنتاجية للمياه الإقليمية الجزائرية من السمك الأزرق تعادل 187 ألف طن، في حين لا يتم صيد إلا 100 ألف طن سنويا، كما أضاف أنه يستوجب تعزيز أسطول الصيد بنحو 650 مركبة مما يسمح بخلق 10.500 منصب شغل مباشر و 300.000 منصب شغل غير مباشر من أجل ضمان استغلال المخزون المتبقي[1].

وتسعى الوزارة في دراسة مشتركة بين الجزائر و فرنسا تهدف إلى تحديد الطاقة الإنتاجية للمسطحات المائية لولاية الطارف بتكلفة 10 ملايين دينار جزائري، و دراسة مع المكتب الألماني من ماي 2003 إلى نوفمبر 2004 بتكلفة 74 مليون دينار جزائري من أجل تطوير هذا النشاط، علما أن الجزائر لا تنتج إلا 476 طن فيما يقدر الإنتاج المغاربي من استزراع المائيات بـــ 10 آلاف طن[2].

المطلب الثاني: تأثير إجراءات المخطط على مساهمة الناتج الفلاحي.

شغلت الفلاحة منذ سنة 1996 الرتبة الثالثة في نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام،بعد كل من قطاع المحروقات والخدمات متقدمة عن القطاع الصناعي وقطاع البناء ولأشغال العمومية ،وأحيانا يتقدمها هذا الأخير.وباغت مساهمتها في بداية الإصلاح،أي خلال سنة 2000 نسبة 8.4 % ،بعدما حققت نسبة 10.5% خلال متوسط الفترة 1999/1996 ،ثم تزايدت هذه النسبة لتبلغ 9.7% سنة 2001 ثم عاودت الانخفاض لتصل 9.3% سنة 2002 كما يبرزه الجدول الآتي .

الجدول رقم (101)يوضح مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج الداخلي الخام.

الوحـــــــدة: (%)

السنـــــــوات	1999	2000	2001	2002	2002/96
الفلاحة	11.1	8.4	9.7	9.3	9.9
المحروقات	27.5	39.4	34	32.8	30.8
الصناعة	8.4	7.2	7.4	7.3	8.0
البناء و أ. العمومية	9.5	8.2	8.5	9.2	9.4
الخدمات	23.8	20.3	22.6	23.2	22.7
ض. المباشرة و ر.ق. المضافة	07	6.1	6.7	6.5	7.2
الإنتاج الداخلي الخام	87.2	89.6	88.9	88.3	88.0
خدمات الإدارات العمومية	12.8	10.4	11.1	11.7	12.0
الناتج الداخلي الخام	100	100	100	100	100

Source: *République algérienne démocratique et populaire,* ***ministère de l'agriculture, (Rapport sur la situation agricole 2002), op-cit****,P:06.*

---

[1] – وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية،(2003/02/07)، الطاقة الإنتاجية للمياه الإقليمية الجزائرية...،(en linge)، www.aps.dz

[2] – وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية، (2003/02/07)، الطاقة الإنتاجية للمياه الإقليمية الجزائرية...،(en linge)،نفس المرجع

يعود هذا التراجع في نسبة المساهمة إلى زيادة عائدات المحروقات في إجمالي الناتج الداخلي الخام، وإلى ضعف المردودية الناجمة عن التحولات التي عرفها القطاع والمرتبطة أساسا بالتغيرات المناخية غير الموافقة نسبيا بالنظر للإمكانيات المجندة والإجراءات المعتمدة، وإلى ضعف تسيير المستثمرات الفلاحية. فالأهمية النسبية المعطاة للقطاع الفلاحي جعلته يتبوأ المرتبة الثالثة ضمن المساهمة في الناتج الداخلي الخام بعدما كانت الأهمية في الثمانينات معطاة للقطاع الصناعي على حسابه، لالتفات الحكومة لضرورة تنميته في خضم الشركات الدولية المرتقبة تقليلا من الاعتماد على المحروقات.

الجدول رقم(102) يبين مؤشرات تنمية القطاع الزراعي

الوحدة :مليون دينار جزائري

السنـــــــــوات	1999	2000	2001	2002	2003
الإنتاج الزراعي	412.8	359.1	421.1	419.1	528.9
القيمة المضافة الزراعية	336.2	322.01	411.50	415.1	496.3
القيمة المضافة الإجمالية	2538.51	3360.01	3485	3645.4	4234
PIB	3186.71	4022.01	4241.8	4455.3	5124
ق م الزراعية على ق . م الإجمالية(%)	13.24	9.58	11.81	11.39	11.72
نسبة ق . م الزراعية على **PIB**(%)	10.55	08.05	09.70	09.32	09.7

Source : - Ministère de l'agriculture, *Rapport sur la situation du secteur agricole 2002, juillet 2003,P 05-07.*

- Ministère de l'agriculture, *Statistiques agricole 2003, P 05.*

أما بالنسبة لمعدل النمو فقد عرف تدنيا معتبرا إلى 0.01 % سنة 2002 ،مقارنة بسنة 2001 حيث بلغ 18.7% ويعود هذا إلى تراجع أداء القطاع خلال الموسم الفلاحي 2002/201 ،والى تراجع أسعار المنتجات الفلاحية خارج منتجات الحبوب التي أثرت في هيكل التوازن بنسبة 15.59%[1].

الجدول رقم(103) يبين نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه بالأسعار الجارية.

السنوات	1995	2000	2004	2005	نسبة التغير 2005-1995	نسبة التغير 2005-2004
الناتج الزراعي(مليون دولار)	4,122	4,594	8,032	7,866	6,7	-2,1
نصيب الفرد من الناتج الزراعي(دولار)	142	151	248	240	-	-
الناتج المحلي الإجمالي(مليون دولار)	42,047	54,728	85,003	102,500		
مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي(%)	9,8	8,4	9,4	7,7	-	-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي، عام 2005، ص 277.

[1] - *République algérienne démocratique et populaire,* ***ministère de l'agriculture) ،rapport sur la situation agricole 2002),op-cit,p :06.***

الجدول رقم(104) يبين نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي و الكفاءة الاقتصادية الزراعية خلال (1995و2000-2004).

السنوات	1995	2000	2001	2002	2003	2004	%النمو(03-2004)
إنتاجية العمالة الزراعية(بالدولار)(1)	1839	1820	2059	1968	2439	2809	15,1
الكفاءة الإقتصادية الزراعية(%)(2)	0,39	0.34	0,40	0,38	0,42	0,41	-

(1) إنتاجية العمالة الزراعية = متوسط حصة الناتج الزراعي / عدد العاملين الزراعيين.

(2) الكفاءة الاقتصادية الزراعية = نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي/ نسبة العمالة في القطاع الزراعي من العمالة الكلية.

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجداول السابقة.

تتأثر إنتاجية العامل الزراعي بمجموعة من العوامل المتداخلة منها المناخية، ومدى قدرة العامل وكفاءته، ونصيبه من الناتج الزراعي، نلاحظ أن الأجور متدنية مقارنة بالنشاطات الأخرى مما أدى إلى ضعف الإنتاجية وتفاوت نصيب العامل، ولإعطاء الأولوية في زيادة معدل الإنتاجية يلزم العمل على:

- توسيع استخدام المكننة الزراعية.
- التوسيع في الرى الحديث وترشيده.
- توفير الخدمات الإرشادية الملائمة بين أوساط المزارعين.

المطلب الثالث: تأثير إجراءات المخطط على الوضعية الغذائية ومستقبل الأمن الغذائي.

يعتبر الأمن الغذائي غاية الحكومات كلها تسعى لتحقيقها حتى تخرج من مضياف التبعية الغذائية، فهو يتمثل في "قدرة المجتمع على توفير احتياجاته من الغذاء وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات يتم توفيرها إما بإنتاج السلع الغذائية محليا أو بتوفير حصيلة كافية من عائدات الصادرات يمكن استخدامها في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي من هذه الاحتياجات "[3] ،تبدو مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي من خلال قدرته على مسايرة الطلب المتزايد للسكان على المحاصيل الغذائية وتحقيق التوازن بين الإنتاج الزراعي وتطور النمو الاستهلاكي.

عرف القطاع الفلاحي تحولات ايجابية نوعا ما منذ 2000 من حيث مساهمته قي الناتج الداخلي الخام كما أسلفنا، ومن حيث مساهمته في تلبية الحاجات الغذائية للسكان. ذلك أن المخطط الجديد المعتمد في هذا المجال بدأ يعيد للقطاع أهميته من خلال مجابهته للطلب على المواد الاستهلاكية الأساسية، الذي عرف منذ سنين خلت تزيدا مذهلا نظرا لزيادة عدد السكان من جهة و لضعف الإنتاج الفلاحي و الغذائي من جهة أخرى، مما جعل الحكومة تنحو نحو الاستيراد لسد الفجوة المتنامية بين الإنتاج و الطلب الغذائيين. ومن خلال تحليلنا لتطور الصادرات والواردات الغذائية

[1] – حسين أحمد شرف الدين ،مداخلة بعنوان "الأمن الغذائي في استراتيجية برنامج الإصلاح الاقتصادي "،مقدمة في المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية،صنعاء،18إلى 20 أفريل 1998

وتأثيرها في الميزان التجاري الغذائي نستطيع تلمس أثر هذه الإصلاحات وفعاليتها في هذا الإطار. والجدول التالي يبين تطور الميزان التجاري الغذائي.

الجدول رقم (105) يوضح تطور الميزان التجاري الغذائي خلال الفترة 2002/1999.

الوحدة: ألف دينار جزائري

السنـــــــوات	1999	2000	2001	2002
الصادرات الغذائية (1)	7.019.054	8.372.991	11.730.387	10.113.037
مجمل الصادرات (2)	828.590.801	1.625.722.666	1.478.000.845	1.467.663.234
100.(2)/(1)	0.84	0.51	0.79	0.68
الواردات الغذائية (3)	179.081.457	209.143.604	233.610.509	275.298.783
مجمل الواردات (4)	611.006.840	688.968.375	767.890.855	953.809.280
100.(4)/(3)	29.30	30.35	30.42	28.86
معدل التغطية (%)	3.9	4.0	5.0	3.7

Source:

- ***République algérienne démocratique et populaire, ministere de l'argriculture: statistiques agricole, (commerce extireure agricole: année 2000),mai 2001,P:01.***
- ***République algerienne démocratique et populaire, ministere de l'argriculture: statistiques agricole, (commerce extireure agricole: année 2000),mai 2003,P:01.***

من خلال تحليلنا لمعطيات الميزان التجاري الغذائي نلاحظ تزايد الصادرات الغذائية خلال السنوات الأخيرة مقارنة بسنة 1999، أي قبيل الإصلاح الجديد، إلا أن مساهمة الصادرات الغذائية ضمن مجمل الصادرات لا تزال ضعيفة جدا و أقل من 1 % و هذا يعود لقلة المنتجات الموجهة للتصدير و التي أهمها ثلاث منتجات هي: الخمور، التمور، البقول الطازجة، و تذبذب إنتاجها من موسم لآخر. أما تزايد صادرات المواد الغذائية في السنوات الأخيرة فيرجع إلى الإلتفات للقطاع من خلال إصلاحات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بعدما عرف القطاع نوعا من التهميش والارتجالية في تطبيق الإصلاحات به مقارنة بالقطاع الصناعي والخدماتي.

أما الواردات الغذائية، فعرفت هي الأخرى تزايد خلال السنوات الأخيرة، و بلغت نسبة مساهمتها في مجمل الواردات معدلات مرتفعة (أكثر من 30 %) و هذا راجع لعدم كفاية المنتوج المحلي و عدم تغطيته للطلب الوطني المتزايد، وهذا يشكل خطرا على الاقتصاد الوطني لارتباطه بالعالم الخارجي في ضروريات حياته.

وبالنظر لتطور قيمة الصادرات و الواردات الغذائية، فإن الصادرات تزايدت من 8.4 مليار دينار سنة 2002 أي تسجيل معدل نمو 14 % خلال الفترة 2002/2000. و بالمقابل تزايد الواردات من 209.19 مليار دينار سنة 2000 إلى 275.3 مليار دينار سنة 2002 [1] .

[1] (statistique agricole: ، - République algérienne démocratique et populaire, ministère de l'agriculture commerce exterieure 2000), op-cit:03.

وعليه فالزيادة في الإنتاج الفلاحي لم يبد لها أثر كبيرا ضمن الميزان التجاري الغذائي، ذلك أن تزايد عدد السكان وتطلعهم لمعيشة أفضل في ظل قطاع فلاحي لا زال يعاني التأثر بالعوامل المناخية مما جعل الحكومة تواصل متابعة تطبيق المخطط لهدف تلبية متطلبات الاقتصاد الوطني بشكل كامل، والجدول الموالي يوضح تطور الصادرات والواردات الزراعية الجزائرية.

الجدول رقم (106) يوضح تطور الصادرات والواردات الزراعية الجزائرية خلال الفترة (1995و2000-2004).

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1995	2000	2001	2002	2003	2004	معدل النمو السنوي 2004-1995	معدل النمو السنوي 2004-2003
الصادرات الزراعية	118	111	151	126	135	154	3,00	14,30
الواردات الزراعية	3.602	2.782	3.017	3.441	3.561	4.773	3,20	34,10
صافي الواردات الزراعية	3.484	2.671	2.866	3.315	3.426	4.619	-	-
متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات(دولار)	120	88	93	106	108	143	-	-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي، عام 2005، ص 285-286.

الجدول رقم (107) يوضح الأهمية النسبية للواردات البينية الزراعية و الصادرات البينية الزراعية من إجمالي الصادرات والواردات الزراعية الجزائرية خلال الفترة (2000-2003).

السنـــــوات	2000	2001	2002	2003
الواردات البينية	0,5	0,8	3,9	3,5
الصادرات البينية	4,2	1,7	20,4	14,6

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي، عام 2005، ص 287.

حققت الإمكانيات التصديرية نموا ملحوظا ، حيث بلغت الزيادة 14% ،والواردات بنسبة 34% ، نلاحظ أن هناك فجوة في التجارة الزراعية أدت إلى فجوة غذائية بسبب العديد من المعوقات والمحددات الخارجية والداخلية،التي تؤثر سلبا على تدفق السلع الزراعية والخدمات التسويقية، وتتمثل في:

- ضعف الهياكل والأنظمة التسويقية الزراعية.
- ضعف الإرشاد الفلاحي والتسويقي الموجه لخدمة توسيع الأسواق التصديرية.
- قلة الشركات التصديرية المتخصصة.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج والتسويق للمنتجات الزراعية.

المبحث الثاني: اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي وآثاره على القطاع الفلاحي الجزائري.

في إطار الاندماج في الاقتصاد العالمي عمدت الجزائر كغيرها من البلدان النامية إلى بذل جهود معتبرة بهدف تأهيل اقتصادها و إرساء قواعد للتجارة العالمية عن طريق المشاركة في الاتفاقات المتعلقة بتنظيم العلاقات التجارية والعلاقات التبادلية بين الدول. و هذا راجع لكونها أدركت أنه من الصعب تحقيق نمو اقتصادي بمعزل عن العالم. فلأجل ذلك باشرت الإصلاحات من خلال برامج التعديل الهيكلي، و اتخذت قرار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كسبيل لدفع وتيرة النمو الاقتصادي.

يمثل الاتحاد الأوروبي اليوم أكبر التكتلات الاقتصادية المنافسة لأمريكا واليابان، كونه استطاع الوصول إلى درجة كبيرة من الوحدة المتكاملة باعتماد منهجية توحيد السياسات الاقتصادية، التجارية، النقدية والضريبية وتحرير التبادل التجاري وحرية انتقال عوامل الإنتاج وحتى الأشخاص بين أطراف هذه الدول مما سمح لهذه الدول الأوروبية أن تكون قطبا اقتصاديا مهما في الاقتصاد العالمي وفي الخارطة التجارية الدولية. باشرت الجزائر مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي سنة 1993 معتمدة على المبادلات التجارية ذات الأهمية بينها وبين دول هذا الاتحاد كفرنسا، إيطاليا، ألمانيا، من أجل الاستفادة من الخبرات الصناعية وتطوير المؤسسات الجزائرية وعولمة الاقتصاد الجزائري قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبعد 17 جولة من المفاوضات تم التوصل إلى إبرام اتفاق الشراكة في 19 ديسمبر 2001 ببروكسل، والتي تم عليها التوقيع بصفة رسمية يوم 22 أفريل 2002 بمدينة "فالينسيا" الاسبانية[1] .

المطلب الأول: الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على القطاع الزراعي.

1. إجراءات الاتفاق.

يعتبر توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي و إرساء الجزائر لخيار الاقتصاد الحر نابعا من تيقنها من ضرورة تموقعها في الأسواق الخارجية وانفتاحها على المنافسة الدولية على جميع الأصعدة الاقتصادية الصناعية، التجارية، الفلاحية، الخدماتية وحتى المعلوماتية "بمشاركة الاتحاد الأوربي برؤوس الأموال والتكنولوجيا ودعم أكبر لبرامج الإصلاح الذي يهدف إلى تغيير جذري لفعاليات الاقتصاد الجزائري بتنويع نشاطاته"[1] وضمان مشاركته الفعلية في الاتفاقات الدولية. وعلى هذا الأساس اتفق المتفاوضون الجزائريون مع المتعاملين الأوروبيين على عدة إجراءات من شأنها حماية القطاعات الصناعية و الفلاحية خاصة من المنافسة العالية للمنتجات الأوربية، كون المنتجات الوطنية لم تصل مستوى النوعية والقدرة التنافسية العالية للمنتجات الأوربية. فمن هذه الإجراءات ما اتفق عليه منذ بداية المفاوضات في نهاية سنة 1997 من امتيازات تمنح لقطاع الصناعة والفلاحة تتمثل في[2]:

---

[1] متناوي محمد، **المنظمة العالمية للتجارة (OMC) وانظمام الجزائر إليها والآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجيستر، غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003**، ص : 146

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي: تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، مرجع سابق**، ص:82.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي: تقرير الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2002، مرجع سابق**، ص:72.

- دعم الاتحاد الأوروبي لمرافقة تأهيل الصناعة الجزائرية كي توافق المقاييس الأوروبية التي تعتبر شرطا ضروريا للصادرات نحو الاتحاد الأوروبي و الاندماج في اقتصاد السوق ،
- وضع إجراءات حماية لصالح المزارعين لبعض المنتجات كالحبوب والبذور المنتجة محليا وعدم تعريضها لمنافسة بعض المنتجات الأوروبية.

2. مشروع الشراكة الأورومتوسطية:

إن التقارب الجغرافي بين شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط له أهمية بالغة في تاريخ وحاضر العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية خاصة بين دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي والذي أخذ عدة أشكال من التعاون والتنسيق الاقتصادي والتجاري وقد تطورت هذه الأشكال حتى وصلت إلى ما هي عليه والتي تعرف باتفاقية الشراكة.

من منظور السياسيين والدبلوماسيين تعتبر من أحسن الحلول التي تساعد دول جنوب البحر الأبيض المتوسط على التنمية الاقتصادية الإيجابية.

وتعود بدايته إلى بداية التسعينات حيث ارتسمت لدى المجموعة الاقتصادية الأوروبية إستراتيجية تعزيز التبادل الاقتصادي مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط وتوسيع منافذ السوق جنوبا .

هذا التوجه رسمته قمة باريس سنة1972[1] والتي انطلقت منها مبادرة في اتجاه عقد الشراكة مع الدول المتوسطية.

يتمسك هذا المشروع بمجموعة من القيم والقواعد التنظيمية التي تهدف إلى التبادل الحر للمنتجات وستصبح التفضيلات التجارية المتبادلة والمنح الأوروبية مشروطة بالتخلي عن الاتفاقيات التقليدية للتعاون الاقتصادي ومن هنا تخرج هذه الاتفاقيات من إطار المساعدات إلى إطار الشراكة.

فعلى الدول الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط الانفتاح أكثر أمام المنافسة هذا من أجل الرفع من المستويات المعيشية لأن المستقبل يبدو أكثر صعوبة لما لهذه الشراكة من آثار على اقتصادياتها.

كما أن خلفيات هذا المشروع المتوسطي هي التي تكشف عن ضعف الطرف العربي وخاصة دول المغرب العربي وكذلك تلك التي تعكس تماما اهتمامات الطرف الأوروبي المسيطر لأنه متخذ القرار السياسي.

يعتبر الاتفاق الموقع بين السوق الأوروبية المشتركة والجزائر في 1976/07/01 بمثابة بداية مشروع شراكة هذا الاتفاق المبدئي ينص على رخصة دخول السلع الصناعية ذات المنشأ الجزائري إلى السوق المشتركة وكان يهدف إلى:

- ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق المشتركة.
- ضمان توازن حقيقي للمبادلات التجارية.
- تسريع عملية نمو التجارة الخارجية.
- تحسين دخول السلع الجزائرية للسوق الأوروبية.

---

[1] محمد مصطفى كمال، فؤاد نمر، **صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية– الأوروبية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 203.

المنتدى الأوروبي المتوسطي الذي ضم وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر بالإضافة إلى وزراء خارجية الدول المتوسطية الإثني عشر والذي انعقد في برشلونة يوم 1995/10/30 قد نتج عنه عدة اتفاقيات في إطار هذا المشروع والتي تعتبر من إفرازا ته ومن أهمها[1]:

- اتفاق الشراكة مع تونس قد أبرم قبل المؤتمر ولكنه دخل حيز التنفيذ عام 1998.
- اتفاق شراكة مع إسرائيل نوفمبر 1995 وتم التصديق عليه في سنة 2000، هذا التأخر ناتج عن الظروف التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط وخاصة عملية السلام مع الفلسطينيين.
- اتفاقية شراكة مؤقتة مع السلطنة الفلسطينية في فيفري 1997 .
- اتفاقية الشراكة مع المغرب في فيفري 1996 .
- اتفاق وحدة جمركية مع تركيا في مارس 1995 ودخلت حيز التنفيذ في جانفي 1996 .

من خلال المنتدى نلاحظ أن هناك اختلالا في موازين القوى حيث أن الكتلة الأوروبية تتحرك ككتلة واحدة أوروبية موحدة اقتصاديا ودبلوماسيا، لكن الدول الأخرى التي يضمها المنتدى لم تتصف بهذه الوحدة إن إعلان برشلونة يهدف إلى تحقيق منطقة تبادل حربين الدول المشتركة بحلول عام 2010 وذلك على مراحل وبناءا على اتفاقيات الشراكة الجديدة الموقعة بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي وبين البلدان المتوسطية المتبقية وللإشارة فقد تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة مع الجزائر والاتحاد الأوروبي في 2001/12/19 ببروكسل[2] أما التوقيع النهائي فتم في مدينة فالونسيا الإسبانية يوم 22 أفريل 2002 [3].

3. أهداف الشراكة الأورومتوسطية:

تهدف هذه الشراكة إلى جعل هذه المنطقة منطقة حوار وتبادل وتعاون من أجل تأمين السلام والاستقرار والازدهار وتنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا بشكل مستديم ومتوازن .

الأهداف من منظور دول البحر الأبيض المتوسط: من وجهة نظر الدول المتوسطية وخاصة الدول العربية فإن الهدف الرئيسي هو التعاون في ظل وجود التجمعات الكبيرة من نافتا(NAFTA) وأسيان (ASEAN) والاتحاد الأوروبي U.E وهو الاستفادة من الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية الدولية في ظل ثورة المعلومات والاتصال تعتبر محرك للتنمية الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وهناك عامل مهم يدعو الدول المتوسطية للانضمام وهو انضمام دول أوروبا الوسطي والشرقية لمعاهدة ماستريخت فطبيعة العلاقة الخاصة التي تربط دول المغرب العربي بالدول الأوروبية من حيث اعتماد تجارتها بشكل رئيسي على

---

[1] المنتدى الأوروبي ببرشلونة **1995/11/30**.

[2] روابحية، **اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي مزايا آنية ومستقبلية**، جريدة الشعب، العدد 12618 .19 /2001/12 ، ص 03.

[3] حفيظ،ص، **توقيع اتفاقية الشراكة رسميا بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في فلنسيا**، جريدة الخبر العدد3457، 25 أفريل2002، ص 03.

أوروبا وفي نفس الوقت درجة وجود عمالة رجالية مغربية مستقرة في أوروبا بصفة عامة فإن أكثر من 3/1 تجارتها تم مع السوق الأوروبية[1] ونصف صادراتها تذهب إلى أوروبا .

أهداف الشراكة من منظور الإتحاد الأوروبي: إن الأهداف الرئيسية من وراء اقتراح هذه الشراكة يتمثل في :

- توسيع منطقة نفوذ المجموعة الأوروبية لتشمل حوض البحر الأبيض المتوسط.
- الوقوف أمام انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقدرات الشرق الأوسط.
- تقوية اقتصادها بضمان سوق أوسع لمنتجاتها.
- الحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها من جنوب المتوسط والحد من آثارها السلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.
- التخليص تدريجيا من أعباء الدعم المالي المجرد والذي كان يقدم لدول البحر الأبيض المتوسط.

4. مكانة القطاع الزراعي في اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية:

لعبت الزراعة دائما دورا خاصا في العلاقات التجارية الوثيقة على نحو متزايد بين بلدان البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي و هذا يرجع إلى أهمية الاتحاد الأوروبي كأسواق للصادرات الزراعية من بلدان البحر الأبيض المتوسط، إذ أن أكثر من نصف هذه الصادرات يتجه إلى الاتحاد الأوروبي إلا أن الدور الخاص للزراعة في العلاقات المتوسطية يتعلق أيضا وبحد كبير بالنظم السوقية والتجارية الخاصة التي أنشأها الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الزراعة المشتركة.

فمستوى الحماية والدعم اللذين يمنحهما لمزارعي الاتحاد الأوروبي في إطار هذه النظم، قد جعل من الصعب إمكانية الوصول إلى أسواقه الزراعية، وكذلك لطبيعته المحددة للنظم التجارية التي أنشأها الاتحاد الأوروبي بالنسبة لتلك المنتجات الزراعية التي تتسم بأهمية تصديرية خاصة بالنسبة لبلدان البحر الأبيض المتوسط أي الفواكه والخضر.

التجارة الزراعية الأورو – متوسطية:

قدرت الصادرات الإجمالية للبلدان المتوسطية إلى الاتحاد الأوروبي عام 1994[2] بـ51%و55%تخص صادرات المنتوجات الزراعية بينما الواردات من الاتحاد الأوروبي إلى البلدان المتوسطية قدرت بها نفس الفترة بـ51% و29% تخص فقط الواردات الزراعية، تتألف الصادرات من الاتحاد الأوروبي إلى البلدان المتوسطية من الحبوب، منتجات الألبان، البيض، اللحوم والسكر.وعلى هذا الأساس يبقى الاتحاد الأوروبي أكثر أهمية بالنسبة للبلدان المتوسطية.

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،دراسة تقويم أثر اتفاقية الشراكة العربية الأوروبية على الزراعة العربية،الخرطوم ،1999 ،ص 36-37

[2] نفس المرجع السابق، ص 40.

الأفضليات الممنوحة للقطاع الزراعي:

بمقتضى الاتفاقيات الأوروبية المتوسطية على المنتجات الزراعية فإن الأفضليات التي يمنحها الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن. تصل التخفيضات التعريفية التفضيلية إلى 100%بالنسبة للعديد من المنتجات إلى جانب معدلات تخفيض أقل بالنسبة لبعض المنتجات مثل زيت الزيتون والقمح الصلب وبعض المنتجات المجهزة تجهزا خفيفا مثل الفواكه المجففة، غير أن هذه التخفيضات التعريفية تطبق في فصول محددة أو على كميات معينة والقيود الكمية تأتي بأشكال متعددة وبتنوع المتفاوض عليه بدقة. فإن الاتحاد الأوروبي يقوم بتوجيه عملية وضع الاتفاقيات الأورو – متوسطية والعمل بقدر الإمكان على تجنب منح أي معاملة خاصة لبلد محدد يعينه ولن يكون هناك اختلاف فيما بين دول المتوسطية حسب الاتفاقية وفيما يتعلق بطبيعة الأفضليات التجارية الممنوحة للزراعة.

إن الكمية المحددة والمتفق عليها ومجموعة المنتجات المشمولة بالمعاملة التفضيلية تتفاوت من بلد إلى آخر وكل بلد مهتم بالحصول على أحسن أفضليات ممكنة بالنسبة لأكبر عدد ممكن من المنتجات، وأي بلد يشارك في المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي تتمثل أولى قضاياه في تكوين قائمة الأفضليات من المنتجات إلا أن الإتحاد الأوروبي يقوم بتقييد عدد الأفضليات ومجموع المنتجات المشمولة من أجل تجنب ظهور صعوبات مع المزارعين الأوروبيين، أما ثاني القضايا فتمثل في حجم التخفيضات التعريفية أما النتيجة النهائية فتحدد في المفاوضات.

المطلب الثاني :أثر الشراكة على القطاع الزراعي في الجزائر.

إن منطلقات التفاوض مع الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة قامت على أساس اتفاق 1976 وما حققته من نتائج .

1. الشراكة الأوروجزائرية:

مثلها مثل أي شراكة أخرى لكي تحقق نجاحات يجب أن تلبي المصالح والطموحات المشروعة لكلا الجانبين والحوافز الأساسية لتلك الشراكة تتمثل بالنسبة للجزائر تقليل الفجوة بين اقتصادها واقتصاد الآحاد الأوروبي وذلك مقابل الانفتاح مما يوفر لها إمكانية التطور اقتصاديا ، والتزام الاتحاد الأوروبي يبذل كل الجهود لتذليل النتائج السلبية للمرحلة الانتقالية على المدى القصير ويجب أن يصحبها تخفيض للدين وارتفاع حجم الاستثمارات المباشرة ومساعدة الجزائر في تحقيق التكامل الاقتصادي الذي من آثاره أن يشكل عاملا مهما للنجاح بالنسبة للشراكة الأوروبية الجزائرية.

إن اتفاقيات الشراكة تتطلب اعتماد سياسات وبرامج تكييف من طرف الجزائر لمواكبة الوضع الجديد للعلاقات بين الشركاء رغم العوائق التالية:

- الغياب الحقيقي للتكامل الإقليمي بين.دول المغرب العربي أو بين الدول العربية المتوسطية.
- تفاوت العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والبلدان العربية .
- أعباء الدين لا تزال ثقيلة.
- معدلات نمو الناتج المحلي لا يتناسب مع النمو السكاني.

إن العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي ليست وليدة السنوات الأخيرة فقط وإنما ترجع إلى سنة 1976 من خلال الاتفاق[1] الذي أبرم بين الطرفين والمتعلق ببعض المجالات ومنها المجال الفلاحي ولكن هذه المرة ليس اتفاقا تقليديا أو كلاسيكيا وإنما اتفاق يأخذ بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية والسياسية الخارجية في العالم والتي حصلت على مستوى العلاقات الدولية و من أهداف هذا الاتفاق كما رأينا هو قطع الطريق أمام الولايات المتحدة الأمريكية من أجل استحواذ الاتحاد الأوروبي على منطقة النفوذ الخاصة بها وهي المغرب العربي، لكن قبل لقاء برشلونة كان من واجب دول اتحاد المغرب العربي أن تكون طرفا في المفاوضات وككتلة واحدة رغم هذا فكل من تونس والمغرب انفردتا في المفاوضات وتمخض عن هذا الانفراد التوقيع على اتفاق الشراكة، مما جعل الجزائر تدخل في المفاوضات منفردة وكان أول لقاء مع الوفد الأوروبي في جوان 1994 بالجزائر قد انبثق عن هذا اللقاء عدة ورشات عمل* منها ورشة عمل الزراعة التي عقدت ثلاث جولات حتى غاية 1997 تاريخ أو لقاء هذه الجولات كانت تهدف إلى تحديد المقاصد والأهداف التي يجب أن يتضمنها اتفاق الشراكة، فقد وافقت وزارة الفلاحة والصيد البحري على الخطوط العريضة التي اقترحها الاتحاد الأوروبي في المفاوضات والتي تهدف إلى التحرير الشامل للمبادلات التجارية الثنائية بطريقة تدريجية عبر مرحلة انتقالية مدتها 05 سنوات هذه التوجهات وضحت ما يلي[2]:

- التدابير المطبقة على الصادرات الجزائرية والواردات في اتفاق التعاون عام 1976 سوف تدرج كما هي ضمن الاتفاق الجديد .
- بالنسبة لصادرات المجموعة الأوروبية نحو الجزائر يتضمن الاتفاق بندا ينص على أنه ابتداء من السنة الخامسة للمرحلة الانتقالية تقوم الجزائر والمجموعة الأوروبية بدراسة الوضعية بهدف تحديد إجراءات التحرير المتبادلة للتطبيق من طرف الجزائر والمجموعة الأوروبية إبتداء من السنة السادسة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ.
- بالنسبة لمنتوجات البحر فإن النظام التفاضلي المطبق حاليا على الصادرات الجزائرية سوف يبقى عليه.
- لخصوصية وهشاشة الفلاحة الجزائرية فإن الاتفاق يتوقع برنامج تعاون يهدف إلى عصرنة وإعادة هيكلة قطاع الفلاحة والصيد البحري لهذه التوجيهات فإن طريقة المفاوضات الجزائرية فتمحور حول[3]:
- حماية السوق الجزائرية بصفة دائمة بالنظر للتفاوت في الإنتاجية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي لهذا سوف يعامل القطاع الفلاحي كحالة خاصة .
- إن فتح السوق الجزائرية للسلع الزراعية الغذائية للمجموعة الأوروبية مشروط بالاستثمار المباشر في الجزائر .
- تنمية التعاون التكنولوجي والاستثمار المشترك في القطاع الفلاحي والزراعات الغذائية.
- ضمان استفادت المنتجات الجزائرية المصدرة من الشروط المطبقة على سلع أوروبا الجنوبية وبقية دول المغرب.

---

[1] *Melanie mourisse schilleach , **les possibilities et les limites d'une polittique europeenne en Algerie , Annaire de l'Afique du nord** 1999 , C N R S edition , paris 2002 , p 161.*

* ورشات العمل هي: الزراعة ، الصناعة ، الخدمات ، التعاون الاقتصادي ، التعاون المالي والتعاون الاجتماعي والثقافي .

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

[3] **نفس المرجع السابق** ، ص 225.

- تقوم المفاوضات على مصالح الطرفين .
- حرية وصول الاتحاد الأوروبي إلى السوق الجزائرية عن طريق الاستثمار المباشر .
- ضمان سوق حقيقية للمنتجات الفلاحية الأساسية .
- تطوير القدرات التحويلية للصناعات الزراعية الغذائية .
- تطوير الإنتاج الفلاحي.
- حرية بلوغ السلع الجزائرية للتصدير .
- تطوير التعاون التكنولوجي والمالي .

2. آثار الشراكة الأوروجزائرية:

إن توقيع اتفاق الشراكة مع الجزائر هو في الحقيقة إيجابيات وسلبيات منطقة التبادل الحر الذي يكون له أثر مباشر على الإنتاج الوطني و المواطن والدولة[1].

أ- **إيجابيات اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية:** من المعروف أن لاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي آثار إيجابية على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة ،وهذا نظرا للخصوصيات التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري ،ولمكانتها المهمة في منطقة البحر المتوسط.فمن بين هذه الايجابيات ما استفادت به الجزائر من امتيازات خاصة بقطاع الفلاحة وببعض الصناعات الناشئة الأخرى والتي تمثلت في:

- الامتيازات المتعلقة بالمواد الأولية الزراعية التي يمكن تصديرها نحو الاتحاد الأوروبي حيث تضمن الاتفاق ما يقارب 800منتوج فلاحي[3].
- الامتياز المتعلق بفرض حصص لاستيراد مواد زراعية مثل الحبوب والحليب مع مراعاة نسبة الإنتاج الوطني.
- إعطاء مزايا أخرى للصادرات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري بالتركيز على نظام الحصص للمواد الأوروبية، وبما أن الجزائر لا تصنف ضمن الدول المصدرة للمنتجات الفلاحية، وهذا كون صادراتها لا تتجاوز" 100 مليون دولار مقابل واردات تتجاوز عادة 2.5مليار دولار منها ما يقارب 70 % من أوروبا فإنها لا تخضع لنظام الحصص.
- زيادة الإنتاج الداخلي الفلاحي بسبب زيادة الاستثمارات وتنوعها، مع مطابقة المنتجات والسلع الزراعية للمقاييس الدولية وهذا بتحسين المواصفات الفنية والصحية للمنتجات .
- تكون الشراكة حافزا لمراجعة السياسات الزراعية عن طريق سد الفجوة الغذائية بزيادة الإنتاج وترقية الصادرات لتحقيق توازن في الميزان التجاري.
- الاستفادة من الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية كمحرك للتنمية الاقتصادية لما لها من توفير تأمين التفضيلي للمنتجات الزراعية في أسواق الاتحاد الأوروبي .

---

[1] لعمى أحمد، عزاوي عمر ،**إنعكاسات الاصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي على القطاع الزراعي و أثره على السياسات الزراعية**، 23/22 أفريل 2003.

[3] متناوي محمد ،مرجع سابق،ص:148

- عصرنة القطاع الزراعي وعقلنة تسير موارده والاستفادة من التقدم التكنولوجي والتقني الأوروبي من خلال الشراكة عبر برنامج التعاون الاقتصادي والتقني .
- الإسراع في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي للقطاع الزراعي لزيادة الكفاءة الإنتاجية والتمكن من التعامل مع شروط المنظمة العالمية للتجارة .
- توفير فرص العمل أكثر للعمالة والعمل على تنمية الموارد البشرية .
- تحرير استيراد المنتجات الصناعية الغذائية له أثر إيجابي لرجال الصناعة لما توفرت من معدات إنتاجية وتكنولوجيا متطورة وبتكاليف منخفضة. المستهلك هو المستفيد الأول من هذه الشراكة إذ بإمكانه اقتناء حاجياته من السلع الاستهلاكية بأسعار تنافسية معقولة .

فهذه الامتيازات تعطي القطاع الفلاحي دفعا يؤهله لتبوء مكانة مرموقة ضمن المحيط الأوروبي إذا ما تم استغلال هذه الامتيازات استغلالا مثاليا.

ب- سلبيات اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية: يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

- إغراق السوق الجزائرية بالمنتجات الزراعية الأوروبية المدعمة.
- المنافسة اللامتكافئة والحادة التي يتمتع بها المنتوج الأوروبي مقابل المنتوج الوطني ،وهذا يرجع للجودة العالية للمنتوج الأوروبي وتكاليفه المنخفضة.
- التباين الكبير في دعم القطاع الفلاحي ،إذ تحظى الفلاحة الأوروبية بدعم كبير يتراوح مابين 40 إلى 70% في حين لم يتعد دعم الفلاحة الجزائرية 4.5%، الشيء الذي يؤثر على المردودية الإنتاجية للفلاحة الجزائرية ويضعف من تنافسيها.
- تحويل القطاع الفلاحي الجزائري من قطاع مكثف باليد العاملة إلى قطاع مكثف برأس المال ، حيث أن مداخيل الدولة سوف تقل بعد إزالة الحقوق الجمركية أو التخفيف منها وبالتالي سوف تخفض موارد الدولة التي تؤثر على بعض القطاعات الاقتصادية التي تستفيد من الدعم وإعانات الدولة كالقطاع الزراعي عدم التكافؤ في المراكز التفاوضية لدى الجانبين وكذلك ضعف التحضيرات الوطنية مقابل التحضير الجماعي والفني المدروس الذي يتسم به أداء المجموعة الأوروبية .
- إن انفرادية توقيع اتفاق الشراكة بالنسبة لدول المغرب العربي سوف ينهي الحوار المغاربي الأوروبي وذلك يؤدي إلى التخلي عن استمرار علاقته مع أوروبا في الإطار الجماعي ما يؤثر على كل دولة من الاتحاد المغاربي ومنها الجزائر.

إن سياسات الاتحاد الأوروبي مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط كانت ترتكز على جانب التنمية أكثر منها على جانب الشراكة و لكن قرار الاهتمام بعد إعلان برشلونة بالجزائر كشريك لما تمثل من مصالح استراتيجية له وهذا ما يؤدي بالجزائر إلى بناء اقتصاد من نتائجه مواجهة الانعكاسات المترتبة عن الشراكة وما يتجه لها من دعائم و أسس تؤهلها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الثالث: أثر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي.

إن قيام المنظمة العالمية للتجارة يعتبر واقعا عمليا جديدا شديد الاختلاف عما كانت عليه قبل إنشائها في سنة 1995 بمراكش المغربية وهذا الواقع الجديد يشمل كل القطاعات والأنشطة الاقتصادية حيث تعتبر في نظر القائمين على إدارتها أداة ضرورية لتسهيل المبادلات التجارية بكل أنواعها ووسيلة لا بد منها للرخاء الاقتصادي وهي مخولة لفض النزاعات المتصلة بالتجارة التي لم تفصل فيها G.A.T.T سابقا كما تتميز بالاستمرارية في تنفيذ وتسيير الاتفاقيات المنبثقة عن جولة الآورغواي التي أصبحت تضم عدة اتفاقيات منها الاتفاقيات الخاصة بالسلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية ويعطي لها الطابع الرسمي والقانوني على تنفيذ بنود الاتفاقيات بخلاف ما كانت عليه G.A.T.T التي كانت تنحصر فقط على السلع.

إن الاتفاقيات حول حركة السلع خاصة منها المنتجات الزراعية تشكل المحور الرئيسي للدول الأعضاء مما تتميز هذه المنتجات من الدعم التي لا تتماشى والمنافسة الاحتكارية القائمة ،هذا ما يجعلنا نبين مدى تأهيل المؤسسات الفلاحية لقرارات المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول: مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية التجارة.

في إطار الاتفاقات الدولية وعلى غرار الشراكة الجزائرية الأوروبية سارعت الجزائر إلى تقديم طلب انضمامها إلى المنظمة للتجارة بعد انطلاقها في جملة من الإصلاحات لمختلف القطاعات بهدف ترقية الاقتصاد الوطني و تطويره و الاستفادة من الامتيازات التي قد تعود عليه .ولقد جاءت هذه الخطوة بعد ما كانت الجزائر قدمت في 30 أفريل 1987 مقررا تبين فيه نيتها في الانخراط و التعاقد في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية الـــ (GATT) بعد ما تتمتع بصفة عضو مشارك أو منتسب في الاتفاقية.

وفي جوان 1987 تم تأسيس فوج عمل لدراسة ملف وطلب الجزائر، هذا الفوج الذي اجتمع في أفريل 1988 ، وفي نهاية أعمال جولة الأوروغواي التي شاركت فيها الجزائر كعضو ملاحظ قامت بالتوقيع على القرار النهائي بمدينة مراكش المغربية.

1. إجراء عولمة الفلاحة الجزائرية اعتمادا على مفاوضات منظمة (OMC) .

قامت الجزائر ببذل جهود معتبرة لإصلاح الاقتصاد الوطني غرة تقديم طلبها بهدف الانضمام إلى المنظمة، معتمدة عدة مناهج إصلاحية منها إعادة هيكلة الاقتصاد، استقلالية المؤسسات العمومية والتعديل الهيكلي وتبني نهج الخصخصة.

فإعادة الهيكلة و استقلالية المؤسسات العمومية و استرجاع نجاعتها وفعاليتها نظرا الإختلالات المتعددة التي عانى منها الجهاز الإنتاجي جراء طبيعة التنظيم المؤسساتي الذي كان سائدا آنذاك. ولما لم تفلح هذه الإصلاحات أي، إعادة الهيكلة بما فيها العضوية والمالية، و لم تنجح استقلالية المؤسسة العمومية، لجأت السلطة إلى تبني سياسات التعديل الهيكلي والخصخصة اعتمادا على إجراءات صندوق النقد الدولي، تحسينا وتداركا لما بلغه الاقتصاد من التدني الإختلالات التوازنية الداخلية والخارجية، إذ وصلت المديونية الخارجية قيمة 25.72 مليار دولار، وبلغت الديون 82.2% من مجمل الصادرات الوطنية سنة 1993، لتصل إلى 100% في بداية سنة 1994، وبلغت البطالة

مستوى 27% سنة 1993، كما وصل معدل نمو الإنتاج الزراعي (-4 %) والناتج الداخلي الخام (-2.5 %) سنة 1994 ووصل معدل التضخم إلى 28.3% سنة 1995[1].

هذا وشهد القطاع الفلاحي كغيره، تصحيحات ذاتية ومدعومة خاصة بعد إصلاحات 1987 بهدف ترقية القطاع وإعادة المؤسسة الفلاحية دورها الريادي بعد ما عانت العديد من المشاكل منها ضعف المردودية، شدة المنافسة بفعل تحرير التجارة الخارجية وانفتاح النشاط الاقتصادي، خسارة الصرف الناتجة عن تخفيض قيمة الدينار، تحرير وارتفاع أسعار وسائل الإنتاج، صعوبة الحصول على القروض ومشاكل الملكية العقارية، هذه المشاكل التي سعت السلطة إلى محاولة القضاء عليها من خلال السياسات الفلاحية المتبعة منها قانون 19/87، قانون التوجيه العقاري 25/90 وقانون الاستصلاح عن طريق الامتياز الذي جاء لتلخيص القطاع الفلاحي من المشكل العقاري ولو جزئيا وإعطاء الفلاحين فرصة الاستثمار الفلاحي الفعال، وقد ارتبطت المفاوضات المتعلقة بالفلاحة أساسا بما يلي[2]:

- تثبيت الحقوق الجمركية بمعدلات حقيقية خاصة ميزة التقدير والشفافية.
- تحديد التدخلات الميزانية للدولة وتحديد الدعم الفلاحي بـــ 10% من قيمة الإنتاج الجمالي.
- إلغاء وتعديل الإعانات المتعلقة بالصادرات الفلاحية.

2. المساعي الرسمية لمفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية التجارة.

ثم تشكيل لجنة العمل الدائمة للمنظمة والمكلفة بالملف الجزائري بتاريخ 1994/11/17[3] يرأسها السيد وزير التجارة تضم كل الممثلين للنشاطات الاقتصادية (الفلاحة، الصناعة والخدمات)وممثلين عن وزارة الشؤون الخارجية والأمانة العامة للحكومة و وزارة العدل التي تسهر على تطبيق بنود الاتفاق .

تم تقديم طلب رسمي سنة1996 إلى أعضاء المنظمة الذين طرحوا مجموعة من الأسئلة حوالي 590 سؤالا الواردة من الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوروبي، سويسرا، أستراليا، اليابان وإسرائيل.

تضم هذه الأسئلة عن مستوى التحليل الاقتصادي الكلي، التشريعات والقوانين المعمول بها اتجاه المؤسسات الاقتصادية والمالية و الخدمية لاسيما نظام التجارة الدولية بالإضافة إلى السياسة الداخلية والخارجية للبلاد.

المرحلة الثانية من طلب الانضمام التي تعتبر مرحلة حديثة لقد كان اللقاء الرسمي الأول في 22-23 أفريل 1998 بجنيف مع أعضاء مجموعة العمل فرصة للجزائر أن توضح السياسة الاقتصادية المتبعة نحو تحرير الاقتصاد الجزائري من القيود الإدارية والجمركية دائما في إطار التجارة الخارجية حتى تتماشى مع اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

أثناء هذه الدورة قدم ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وثائق تحمل 130 سؤالا وكانت الإجابة مكتوبة من قبل الوفد الجزائري زيادة على الإجابة الشفوية التي قدمت أثناء الدورة.

---

[1] متناوي محمد، مرجع سابق، ص: 96.

[2] www.Minagri-Algeria: ***Négociation de l'Algérie avec l'OMC. Date: 20/02/2002.***

[3] محمد رجراج ، رابح شريط ، **أثر قرارات المنظمة العالمية للتجارة على المؤسسة الفلاحية**، مداخلة ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية جامعة ورقلة ، 22 23 أفريل 2003.

إن اتفاق الشراكة الجزائرية –الأوروبية سنة2000 زاد في إعادة إحياء ملف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ففي شهر فبراير 2002 ثم تحديد طلب الانضمام وتلقى الوفد الجزائري 150 سؤالا، تميزت تلك الأسئلة على مدى مرونة الاقتصاد الجزائري استجابة للاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي الذي يهدف إلى التحرير الكلي للتجارة الخارجية. والحكومة الجزائرية تراهن على سنة 2004 كسنة أخيرة تجعل من الجزائر عضوا في المنظمة العالمية للتجارة وتحرير تجارتها تدريجيا لمدة 10 سنوات مقابل 06 سنوات للدول المتقدمة، فهذا الانضمام له التزامات وحقوق [1]:

❖ **الالتزامـــــات:**

- حرية المنافسة والالتزام بعدم التمييز بين الدول أو بين المنتج الوطني والأجنبي أو بين الإنتاج الوطني والأجنبي .
- التخلي عن دعم الصادرات.
- تجنب سياسة الإغراق.
- الإلغاء التدريجي للقيود الجمركية والكمية.
- قبول مبدأ التقييد الكمي في الأحوال الاستثنائية لحماية ميزان المدفوعات وتقديم معاملة تفضيلية للدول النامية.

❖ **الحقـــــــوق:**

- التزام الأطراف الأخرى أعضاء المنظمة بتطبيق القواعد العامة للسلوك التجاري عند التعامل مع الدولة العضو في كافة المجالات التي تشملها الاتفاقات، أي أن الالتزامات العامة الواردة في الاتفاق تمثل نفسها حقوقا لباقي الدول الأعضاء .
- حقوق نفاذ السلع والخدمات الوطنية إلى أسواق الدول الأخرى، وذلك وفقا لحدود التثبيت الجمركي الواردة في جداول باقي الأعضاء .
- تكفل عضوية OMC على السياسات التجارية للدول الأخرى، وما تتضمن من إجراءات من شأنها التأثير على النفاذ إلى الأسواق ومدى اتساقها مع الاتفاقات الدولية، والأهم من ذلك فإن أجهزة المنظمة تعتبر منبرا للمشاركة في المفاوضات التجارية في المستقبل، بحيث يتمكن العضو من طرح المواضيع التي يهتم بها والمشاركة في صياغة الاتفاقات الجديدة.
- تمكن الأعضاء من الدفاع عن مصالحهم وإلغاء الإجراءات التي قد يتخذها الشركاء التجاريون والمناقصة للاتفاقات التي تم التوصل إليها بما يكفل التطبيق العادل على كل الأعضاء وهذا بناء على آلية تسوية المنازعات التجارية الدولية المطروحة في جولة أوروغواي .
- المشاركة في المفاوضات المستقبلية بما يكفل الدفاع عند المصالح التجارية التي تهم الدول، وصياغة الاتفاقيات الجديدة التي تقرها الاجتماعات الوزارية.

---

[1] كمال رزيق، **انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة.** مداخلة ، الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة جامعة سعد دحلب البليدة

3. حتمية تحرير التجارة الخارجية.

في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن تحرير التجارة الخارجية يلزم الجزائر أن تأخذ بالقطاع الفلاحي عن طريق الدعم المباشر لتصحيح الهيكل الإنتاجي والفصل في العقار الفلاحي الذي مازال معلقا .

إن الاعتماد على برنامج الإنعاش الاقتصادي وتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سيؤدي إلى تقليص العجز في الميزان التجاري الغذائي الذي يعكس أثر التبعية الغذائية إلى الخارج هذا ما يزيد عرضة الاقتصاد الجزائري إلى خطورة الأمن الغذائي وضعف الجهاز الإنتاجي في خلق القيمة المضافة خاصة في المواد الأساسية ومنها الحبوب لاسيما في فترات الجفاف التي تواكبت مع الإصلاحات الاقتصادية فإن ضعف الإنتاج زاد في توسع الفجوة الغذائية التي تعطي عن طريق الواردات الغذائية[1] التي بلغت نسبتها من إجمالي الواردات الكلية 25،58% سنة 1995 ثم ارتفعت إلى 26،32% سنة 2000م.

كما أن النمو المتزايد للسكان زاد من ارتفاع حجم الواردات بالإضافة إلى فترة الجفاف وهجرة المنتجين التي تسببت في عدم استغلال الأراضي. كما أن ارتفاع أسعار المواد المستوردة الفلاحية يرجع إلى رفع دعم الصادرات للدول المنتجة تطبيقا لاتفاقيات الأوروغواي. أما نسبة الصادرات الغذائية تراجعت من إجمالي الصادرات حيث كانت تقدر 1،07% سنة 1995م إلى 1.4 % سنة 2000م وهي لا تزيد عن 2% خلال مرحلة الإصلاحات كما أن نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية التي بلغت 4% سنة 1995م انخفضت إلى 1،04% سنة 2000م.

من هذه الأرقام والمعطيات أصبح جليا على الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كما هو مقرر خلال سنة 2004م إعادة تنظيم الجهاز الإنتاجي الفلاحي وأن تجعل من المؤسسات الفلاحية مؤسسات مؤهلة وفق المعايير المطلوبة للانضمام، وتكون في مستوى المنافسة حتى لا تنقلب السوق الجزائرية إلى سوق لتصريف المنتجات الأجنبية على حساب الفرص الاستثمارية المتاحة للمؤسسات الفلاحية لتحقيق نمو الدخل والاستمرارية بفعل مستجدات المقاييس والمعلومات التي تزيد من تأهيل المؤسسة واحتياجات الطلب الداخلي والخارجي.

المطلب الثاني: الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي.

يترتب عن الالتحام العالمي من خلال سياسات التحرر الاقتصادي والانفتاح في إطار المنظمة العالمية للتجارة العديد من الآثار الإيجابية التي هي نتائج التأهيل الاقتصادي ورغبة الوصول إلى مستوى الكفاءة والتنافسية العاليتين، كما ينجم عنه جملة من الانعكاسات السلبية المحتملة والتي تكون غالبا نتاج عن عدم مسايرة النمو الاقتصادي في بلد معين للتطورات العالمية، والأنماط التنموية الحديثة، وكذلك لضعف المنظومة الإنتاجية للمؤسسات أمام المنافسة الأجنبية. وتتحدد هذه الآثار سلبية كانت أو إيجابية بالعوامل الخمس الآتية[2]:

- هيكل الصادرات: أي مدى اعتماد القطر المعني على المنتجات المحددة في تشكيل صادراته.

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] عيد النجار، **أثر منظمة التجارة العالمية على الأقطار العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**، الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الدوحة 9-13 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، الأمم المتحدة، نيويورك 2001ص: 01.

- مدى عمق تحرير التجارة الذي حققه أو يكمن أن تحققه القطاعات ذات العلاقة بالنسبة للقطر المصدر.
- اتجاه التجارة، أي التوزيع الجغرافي للصادرات بين الدول النامية والمتقدمة.
- درجة الانفتاح، أي مدى إتباع القطر المعني الإحلال محل الاستيراد، أو الإستراتيجية القائمة على التصدير.
- مستوى التنمية، أي كون القطر المعني متقدما، أو ناميا، أو من البلدان الأقل نموا.

لذلك فإن للانضمام إلى المنظمة له عدة ايجابيات متوقعة الحدوث كما له عدة سلبيات محتملة في حالة استمرار نمط الإصلاحات غير الناجعة وغياب إستراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية فاعلة وكفأة، فمن هذه الآثار ما يلي:

1. الآثار الايجابية للانضمام.

تنبع الآثار الايجابية لانضمام من مقدار المكاسب المحصل عليها من انخراطه في خضم هذا التنظيم، والانقياد إلى القوانين والمبادئ التي تؤطره، فمن هذه الآثار ما يلي:

- تمنح الاتفاقات وقواعدها مناخا تجاريا يسمح بقدر معقول من التنبؤ التجاري بما يحقق هدف إعداد الخطة التسويقية و التصديرية[1]، كما أن هذه الاتفاقات تتضمن التزامات وحقوقا، وممارسة هذه الحقوق يقتصر على الدول الأعضاء دون غيرهم.
- تحقق مراجعة السياسات التجارية شفافية دائمة للتطورات في السياسات التجارية للدول الأعضاء الشركاء التجاريين، مما يتيح فرصة هامة لمتخذي القرارات، ويمكن الدول الأعضاء من اللجوء إلى جهاز تسوية المنازعات التجارية الذي يحقق جدية تطبيق القواعد على كافة الأطراف، مع وجود آلية لإجراءات ردعية في حالة عدم التنفيذ.
- نمو قطاعات الإنتاج في الدول النامية، وهذا من خلال الإجراءات التي تنطوي عليها اتفاقات الانضمام، كتخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية لهذه القطاعات، أو على السلع الأساسية، أو دعم هذه القطاعات وصادرتها. إذ أن تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الأساسية، أو على مستلزمات الإنتاج مثلا من شأنه تخفيض تكاليف الإنتاج، مما يؤثر إيجابيا على المستوى العام للأسعار بالانخفاض و بالتالي زيادة الإنتاج المحلي. و الشيء نفسه يقال بالنسبة للدعم بصورتيه سواء دعم الإنتاج، أو دعم التصدير.
- زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية، إذ أن الانضمام يحث الدول النامية على زيادة كفاءتها الإنتاجية حتى تستطيع منافسة الدول الأخرى، "لأنه عادة ما يؤدي العمل في ظروف تنافسية إلى زيادة الكفاءة، و هذا على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمشروعات في الدول النامية، حتى تستطيع الاحتفاظ بسوقها المحلي و الحصول على حصة في الأسواق الخارجية "[2].
- فرصة الدول النامية للنفاذ لأسواق الدول المتقدمة، و هذا من خلال إجراءات المنظمة التي تقضي بإلزام الدول المتقدمة بإلغاء دعم منتجيها، و إعطاء الفرصة للدول النامية لدعم قطاعاتها الإنتاجية من أجل الوصول إلى التنافسية التي تتيح إمكانيات أكبر نسبيا لصادرات هذه الدول للنفاذ لأسواق الدول المتقدمة.

---

[1] محسن هلال ومحمد رضوان، **مرجع سبق ذكره** ص:03.

[2] محسن أحمد هلال و محمد رضوان، **مرجع سابق ذكره**، ص: 03.

- الآثار المتبادلة لانتعاش اقتصاديات الدول النامية و المتقدمة، والتي تتم من خلال التكامل بين اقتصادياتهما، هذا الانتعاش الناشيء عن حركة التجارة العالمية في إطار هذه الاتفاقيات.

أما ما يمكن أن تستفيده الجزائر من انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، خاصة في القطاع الفلاحي – موضوع الدراسة – ما يلي:

- تحرير التجارة وفقا لاتفاقيات المنظمة مما ينتج عن تحرير تجارة السلع الغذائية التي تمثل أكبر الواردات الجزائرية أهمية، و هذا من شأنه أن يدفع إلى الاعتبار للقطاع الفلاحي من خلال تأهيله، و تنمية الميزة التنافسية له، و زيادة الحافز الاستثماري مما يؤدي إلى تحقيق تنمية تلاءم الوضع الجديد.
- من ناحية أخرى، فصادرات الجزائر من المواد الغذائية لا تتعدى 1 % من مجموع الصادرات وهي ضئيلة جدا وتخص بعض المواد كالتمور، العنب و النبيذ إلا أن الجزائر بإمكانها الاستفادة منها من خلال ما يأتي:
  - احتمال ارتفاع أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية مما يشجع الجزائر على زيادة الإنتاج فيها، و هذا بدوره يتطلب تأهيل القطاع الفلاحي من خلال الإصلاح متعدد المجالات، و هو ما باشرته الجزائر من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، المخطط الوطني للصيد البحري و تربية المائيات و مخطط الإنعاش الاقتصادي.
  - استفادتها من مبدأ تقسيم العمل و التخصص جراء ارتفاع الأسعار الداخلية لمنتجات مختلفة الدول، نتيجة رفع الدعم عن القطاع الفلاحي مما يسمح للجزائر بالتوسع في إنتاج السلع الفلاحية التي تتمتع فيها بميزة نسبية و تكاليف منخفضة، و لو أدى ذلك إلى إحلال تلك السلع محل إنتاج سلع أخرى مرتفعة التكاليف.
- استفادتها من الإجراءات المتعلقة بتخفيض الدعم على المنتجات الفلاحية والذي يدخل ضمن اتفاقات الانضمام والذي يسمح للدول النامية – دون الدول المتقدمة – منها الجزائر بتقديم دعم داخلي كدعم الاستثمارات الفلاحية، دعم مداخيل الإنتاج للفلاحين ذوي الدخول المنخفضة، دعم تخفيض تكاليف تسويق الصادرات ودعم البحث والإرشاد الفلاحي. بالإضافة إلى مقاومة الآفات الفلاحية ودعم التنمية الريفية و برامجها بشكل موسع.
- استفادتها من نسبة الحد الأدنى المعفى من التخفيض بالنسبة للدعم و المحدد بـ 10 % في حين أن الجزائر تقدم نسبة دعم لا تتجاوز 4.5 % للقطاع الفلاحي، أي أن الجزائر أمامها فرصة كبيرة و وقت كاف لترقية القطاع الفلاحي و إنعاشه قبل إقحامه في المنافسة الدولية.
- استفادتها من النظام الحسابي المركب المعتمد من قبل المنظمة و القائم على أساس تجميع كافة صور الدعم الداخلي في رقم واحد يعبر عن ما يتمتع به الإنتاج الزراعي من مساندة حكومية في كل دولة يسمى "متوسط إجراءات المساندة"، حيث نصت هذه الاتفاقية في هذا الشأن على تخفيض هذا المعدل بنسبة 20 % خلال 06 سنوات للدول المتقدمة، و بنسبة 13.3 % خلال 10 سنوات للدول النامية. وبالتالي الجزائر عند انضمامها لها مدة كافية لتأهيل قطاعها الفلاحي و إنعاشه[1].

[1] منتاوي محمد، مرجع سابق، ص: 133.

- وفيما يتعلق بالرسوم الجمركية، تستفيد الجزائر في حالة انضمامها من تخفيض للرسوم الجمركية بمقدار 24 % على مدى 10 سنوات.
- استفادتها من التزام إعطاء المنظمة بإلغاء جميع القيود الفنية على الواردات الفلاحية و خفض القيود الجمركية مما يسمح للصادرات الفلاحية للأسواق التقليدية التي كانت تضع قيودا تحد من حجم الصادرات قبل الانضمام إلى المنظمة.
- إعفاءها المؤقت من المعايير الصحية التي تفرضها الدول المتقدمة على التجارة مما يسمح للجزائر بتطوير قدرتها في مجال الإجراءات الصحية و الاستفادة من المساعدة الفنية التي يقرها اتفاق الإجراءات الصحية خاصة في المدى القريب والمتوسط[1].

2. الآثار السلبية للانضمام.

إن الآثار ستكون خطيرة على القطاع الزراعي لما لتخفيض الدعم الزراعي وخفض الصادرات في الدول المصدرة والتي ستؤدي حتما إلى دفع أسعار السلع الزراعية إلى الارتفاع والذي يؤدي إلى المزيد من الاختلالات في الميزان التجاري للدولة و زيادة أعباء إضافية جديدة على موازنة استيراد الغذاء. تتجلى الانعكاسات السلبية فيما يمكن أن تتكبده الدول النامية من خلال انضمامها إلى اتفاقات المنظمة، إذ أن فكرة عدم الانضمام لا تعني حلا لتحاشي السلبيات، لأنه بالمقابل لن يستفيد من الايجابيات سوى الدول الأعضاء، في حين أن السلبيات سوف تأتي على الدول الأعضاء و غير الأعضاء لكن بنسب متفاوتة. ومن هذه السلبيات ما يلي:

- بالنسبة للإلغاء التدريجي المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية سيؤدي إلى الزيادة في أسعار استيراد الغذاء بالنسبة للدول النامية، مما ينعكس سلبا على موازين مدفوعاتها و على معدلات التضخم لديها.
- صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الدول المتقدمة بتكلفة أقل و بجودة أفضل مما سيكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية خاصة الناشئة.
- يؤدي خفض الرسوم الجمركية إلى عجز الخزينات العامة في الدول النامية، وضعف نمو الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العمومية المتزايدة، مما يؤدي إلى زيادة الضرائب، أو فرض ضرائب ورسوم جديدة على الأفراد والمشروعات، التي تؤثر سلبا على تكاليف الإنتاج وعلى الأسعار.

أما الانعكاسات السلبية المحتملة بالنسبة للاقتصاد الجزائري علاوة على ما سبق يمكن أن نستشفها انطلاقا من عدة اعتبارات مختلفة منها كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، اقتصاد مديونية، اقتصاد تطورات فيه آليات الفساد. مما قد يؤثر على فعاليته في حالة انضمامه إلى المنظمة دون معالجة هذه الآفات اللاحقة به. وهذه السلبيات ممثلة في:

- إجمالي الصادرات الجزائرية تعتمد على صادرات من المحروقات وبحوالي 96% والتي لا تستفيد من أية مزايا يتيحها لها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبقية الصادرات التي لا تتجاوز في أحسن الأحوال 3% من إجمالي الصادرات لا تستفيد فيها الجزائر من خلال الانضمام إلا بأقل من 01،8% من إجمالي صادرات السلع[1].

---

[1] نفس المرجع السابق، ص: 134.

- أما بالنسبة للواردات فإن لها أثرين سينعكسان سلبا في حالة الانضمام وهما :

- الآثار الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات.
- الآثار الناجمة عن تدفق الواردات على الاقتصاد الوطني.

فتجارة السلع الأساسية والغذائية تمثل حوالي 3 مليار دولار وعند تحرير هذه التجارة فدعم الدولة سينخفض ليرتفع تماما، مما سيرفعه أسعار هذه السلع من الخسائر إلى ما يقارب 400 مليون دولار وسيكون ارتفاع أسعار السلع الزراعية حسب الجدول الموالي الذي يوضح تقديرات الارتفاع في أسعار بعض السلع .

الجدول رقم(108) يوضح تقديرات ارتفاع أسعار بعض السلع

السلع	نسبة ارتفاع أسعار السلع الغذائية لسنة 2002 (%)	القيمة المطلوبة للاستيراد لكل السلع (دولار /طن)
الحبوب	%9	15
القمح	%17	26
السكر	%47	152
الخضر	%12	42
الفاكهة	%12	47
اللحوم	18	255
الألبان	41	845

المصدر: صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد01/ 2001، ص 55.

وتقدر مصادر الأمم المتحدة الزيادة المتوقعة في أسعار السلع الزراعية الأساسية[2] والتي تتراوح من 24% إلى33% وفقا لأسعار (1986-1988)، وبالتالي فإن فاتورة الغذاء سترتفع في الجزائر ولكن من جهة أخرى قد يدفع تحرير السلع الغذائية إلى إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي وارتفاع معدلات الأرباح بالنسبة للمؤسسات الزراعية مما يساعد على تحقيق التنمية الزراعية وتأهيل القطاع الزراعي .

ومن الآثار السلبية الناجمة عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية باعتبار الجزائر تعتمد على المصادر الخارجية للغذاء وتدهور الإنتاج الزراعي نتيجة الأوضاع التي يعرفها لظروف مناخية فإنه سيترتب عليه زيادة حصيلة الواردات الغذائية مما سيكلف الخزينة خسارة بين 500إلى 1 مليار دولار[3].

---

[1] صالح صالحي، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2001، ص 45.

[2] مقدم عبيرات، **التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للزراعة**، دكتوراه دولة الجزائر 2002، ص285.

[3] نفس المرجع السابق، ص 57.

- عدم استفادة الجزائر من المزايا التي يتيحها الانفتاح التجاري أمام السلع و الخدمات من خلال انضمامها إلى المنظمة، و هذا نظرا لضعف الصادرات خارج المحروقات و التي لا تزيد غالبا من معدل 1.8 % من إجمالي صادرات السلع، و هذا طبعا في حالة بقاء النمط الاقتصادي التنموي على ما هو عليه و دون مسايرته للتغيرات الحالية[1].
- ضعف القطاع الفلاحي في تأمين السلع الأساسية الغذائية التي تمثل نسبة هامة ضمن الواردات الجزائرية تصل إلى حوالي (1/3) مليار دولار، أي ثلث الواردات كما أن تحرير التجارة الخارجية بموجب اتفاقيات المنظمة يستلزم رفع الدول المتقدمة الدعم عن منتجاتها الفلاحية، الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، و ستتحمل الجزائر خسائر كبيرة لا تقل عن 300-400 مليون دولار من أصل خمسة (05) مليار دولار المقدرة كخسائر بالنسبة للبلدان العربية[2].
- قد يترتب على انضمام الجزائر المرتقب أن تصبح السوق الجزائرية محل اهتمام العديد من المزارعين الأجانب، و هذا بسبب عدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية الطلب المحلي نظرا للمشاكل الفلاحية كمشكل العقار، نقص التمويل و القرض الفلاحي، مما يستلزم غزو المنتوج الأجنبي للمنتوج المحلي في إطار منافسة غير متكافئة .
- ضعف التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة فيما يتعلق بالإجراءات الصحية اللازمة للمنتجات الفلاحية الجزائرية جراء ضعف وقلة الموارد المالية اللازمة للأبحاث المتعلقة بذلك.

وعليه فالآثار المتوقع حدوثها ضمن اتفاقيات النظام الجديد للتجارة العالمية تشترك فيها أغلب الدول النامية كما أسلفنا ،إلا أن نسبة الاستفادات تتفاوت من دولة نامية لأخرى ،وهذا يعود لكون الآثار المتوقعة في اقتصاديات الدول النامية متباينة فيها الإيجابي وفيها السلبي ،وان كان غالبية الآثار السلبية مؤكدة الوقوع فان الآثار الإيجابية احتمالية وأقرب إلى الفرص التي يتسنى للدول النامية الانتفاع بها.

المطلب الثالث: إجراءات حماية الاقتصاد الوطني في ظل المتغيرات الدولية.

إن دخول الجزائر غمار الشراكة الدولية بأنواعها المختلفة يتطلب منها اعتماد العديد من السياسات الاقتصادية الكفيلة بحماية اقتصادها الفتي في هذه الظروف ،هذه الحماية التي تكون أما عن طريق الاتفاقات التي تخرج بها من المفاوضات مع مختلف الدول الشريكة أو من خلال الاستثناءات التي تحاول الاستفادة منها كغيرها من الدول النامية وتوجيهها بكاملها لما يخدم اقتصادها ولما يمنح له الفرصة الكافية للرقي والتطور،فالاتفاق الزراعي يدعو جميع الأقطار الأعضاء إلى تحويل القيود الكمية وغيرها إلى تعريفات ذات أثر جماعي متعادل ،إضافة إلى ذلك لابد من تخفيض جميع التعريفات بنسبة 36% خلال ستة سنوات اعتبارا من الأول من كانون الثاني /يناير عام 1995 فيما يتعلق بالدول المتقدمة ونسبة 24% خلال عشر سنوات بالنسبة للدول النامية ،كما أن جميع التخفيضات على التعريفات أصبحت

---

[1] صالح صالحي، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و دور الدولة في التأهيل الاقتصادي**، الملتقى الدول الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001، ص:152.

[2] **المرجع السابق نفسه**، ص: 152.

ملزمة ومدرجة في الجداول الوطنية للدول[1] .كما أن إجراءات تحويل القيود الكمية إلى تعريفات تعتبر أسلوبا مهما في حماية الزراعة ويمكن من خلال أثرها الإيجابي تحسين ظروف التصدير ،كما يمكن أن تكون هذه العملية عاملا لتطبيق "تعريفات بالغة الارتفاع تصل أحيانا إلى نسبة 200 % و 300 % بسبب شدة القيود الكمية التي كانت قائمة من قبل".[2]

أما فيما يتعلق بالإجراءات الحمائية بخصوص ما قد تتعرض له الدول من ارتفاع أسعار المواد الغذائية فإجراءات الاتفاق قضت بإنشاء آليات ملائمة للحيلولة دون الآثار السلبية للتجارة الزراعية على توفر المواد بالقدر الكافي للدول النامية و بالأخص الدول الأقل نموا، و الدول المستوردة الصافية للغذاء.

هذه الأساليب الحمائية جاءت عندما أثبتت تجارب الدول عدم فعالية القيود الجمركية لوحدها لحماية المؤسسات الوطنية، بل لكي تكون حماية هذه الأخيرة فعالة لا بد من ترقيتها بتقديم الدعم خلال إجراءات خاصة، على أن لا يكوم هذا الدعم ماليا مباشرا تجنبا للتضخم و آثاره. خاصة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، إذ تمنح للجزائر فرصة حماة مؤسساتها و نسيجها الصناعي و الفلاحي و الخدمي عن طريق اتفاقيات المنظمة أو عن طريق الاستثناءات التي تمنح للدول النامية طالبة الانضمام أو حديثة العهد بالانضمام.

- **الحماية من خلال الاتفاقيات:** حماية أي اقتصاد في إطار اتفاقيات المنظمة العالمية يتم اعتماد على اتفاقية الإجراءات الوقائية والتي من خلالها يسمح للدول الأعضاء في المنظمة باتخاذ الإجراءات الوقائية التي تحصن الصناعات المحلية الناشئة أو التي لم تبلغ درجة عالية للمنافسة، وهذا عن طريق فرض رسوم جمركية على واردات سلعة معينة أو تحديد حصة مستوردة من سلعة معينة وهذا الإجراء يعتمد على المادة 19 من اتفاقيات المنظمة. والدول النامية كالجزائر وغيرها لها فترة 10 سنوات لوقاية صناعاتها بهذا الإجراء وهي فترة كافية للتأهيل الاقتصادي المنشود.

كذلك من إجراءات الحماية ما أوجدته الاتفاقية لحماية الدول النامية، وعلى الأخص الصغيرة التي يقل فيها متوسط دخل الفرد عن 1000 دولار، و المتعلق بإمكانية الحصول على تعويض عن الآثار السلبية الناتجة عن الانخفاض التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين و الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية التي تستوردها من الدول المتقدمة في شكل منح غذائية، أو قروض مسيرة[3].

- **الحماية من خلال الاستثناءات:** تتضمن الاتفاقيات المبرمة بين الدول النامية ومنظمة التجارة العالمية العديد من الاستثناءات الخاصة بالدول النامية دون غيرها من الدول المتقدمة منها:

- آلية الوقاية الخاصة باتفاق الزراعة.
- الحق في استخدام القيود الكمية.
- الحق في الحماية من المنافسة ضد الإغراق .
- الحق في الحماية ضد الدعم غير المشروع.

---

[1] سعيد النجار ،**مرجع سبق ذكره**، ص 04.

[2] **المرجع السابق نفسه**، ص 04.

[3] عبد الناصر نزال العبادي، **مرجع سبق ذكره**، ص:142.

فآلية الوقاية الخاصة باتفاق الزراعة تتضمن جملة من الأحكام الخاصة بأن تفرض الدول قيودا كمية أو رسوما جمركية على واردات معينة بخلاف ما تعهدت به الدولة، وهذا اعتمادا على هيئة محايدة تأخذ بعين الاعتبار إثبات حقيقة الضرر الحاصل بالمنتجين المحليين جراء الواردات الأجنبية وتعويضهم.

فالجزائر في حال انضمامها وتأثرها بالواردات الزراعية الأجنبية تستطيع اعتماد هذا الإجراء و تطبيقه، و يكون قطاعها الفلاحي في مأمن وحماية. أما من خلال استخدام القيود الكمية، فيمكن للجزائر و غيرها من الدول النامية استخدام هذا الإجراء لحماية موازين مدفوعاتها و ذلك حسب المادة 12 من اتفاقية المنظمة.

وهذا لكون موازين الدول النامية في أغلبها معرضة لحدوث العجز، و الأمر نفسه يقال بالنسبة للحماية ضد الإغراق أو ضد الدعم الغير المشروع، خاصة هذا الأخير – أي الدعم الغير مشروع – الذي قد تلجأ إليه بعض الدول المتقدمة لدعم اقتصادها مثل ما لجأت الولايات المتحدة الأمريكية في شهر ماي المنظم 2002 إلى تقديم دعم لمنتجي القطن لديها، مما أدى بالدول المنتجة للقطن (البنين، بوركينا، مالي، تشاد) برفع دعوى قضائية ضد الولايات المتحدة للمنظمة لمعاقبتها نظرا لخروجها عن اتفاقات المنظمة.

يضاف إلى ذلك أن الاتفاقية تمنح استثناء خاصا للدول النامية يتمثل في منح فترة أكبر في تنفيذ التزاماتها بتخفيض الحواجز الجمركية لفترة طويلة تمكنها مع التكييف مع الأوضاع الجديدة و تعديل هياكلها الإنتاجية بما يتوافق مع المنافسة، و بالتالي يمكنها دعم منتجاتها التصديرية، و عدم فرض إجراءات لمنع الإغراق في وجه منتجاتها التصديرية إلى الدول المتقدمة، وعدم الالتزام بحدود الرسوم الجمركية على وارداتها من الدول الأخرى خلال فترة أكبر.

خلاصة

تطرقنا في هذا الفصل إلى مختلف الإجراءات و التدابير المتبناة من طرف الحكومة بواسطة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المعتمد إبتداءا من سنة 2000، بالاعتماد على عرض مختلف أهدافه و دوافعه و السياسات المتضمنة فيه و أثر هذه السياسات على الوضعية الفلاحية و على الأمن الغذائي الوطني. و وصلنا من خلال معالجته إلى أن متابعة تطبيق سياسات هذا الإصلاح كفيلة بإخراج القطاع من التدني الذي يشهده و زيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني نظرا لما حققه في مجال تطوير الرأسمال الإنتاجي، و في استعمال وسائل الإنتاج الحديثة، و نظرا لمساهمته الايجابية نوعا ما في الناتج الداخلي الخام و في تغطية الطلب الوطني على المواد الغذائية. لكن تبقى هذه الإستراتيجية الفلاحية الجديدة كمشروع للرقي بالقطاع إلى المنافسة و التموقع ضمن الفضاء العالمي المتجدد بالشراكات الإقليمية والاتفاقات الدولية.

إن سياسات الاتحاد الأوروبي مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط كانت ترتكز على جانب التنمية أكثر منها على جانب الشراكة و لكن قرار الاهتمام بعد إعلان برشلونة بالجزائر كشريك لما تمثل من مصالح إستراتيجية له وهذا ما يؤدي بالجزائر إلى بناء اقتصاد من نتائجه مواجهة الانعكاسات المترتبة عن الشراكة وما يتجه لها من دعائم و أسس تؤهلها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إلا أن نظام التبادل العالمي والاتفاقيات التي تم توقيعها من قبل الطرفين تسبب الانفتاح الذي تتبعه عملية تحرير التبادلات التجارية العالمية .وإن الضمانات المشروطة لنجاح واستمرار الشراكة الاقتصادية والمتمثلة في الجانب السياسي والاجتماعي والثقافي ونقل التكنولوجيا ما زالت تسجل تأخرا بالإضافة إلى التردد في جوانب أخرى باستغلال المنتوجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري بصورة عامة عن التعاون الاقتصادي الذي تحددت أهدافه بشكل واضح في الاتفاقيات التي أبرمت

وعلى هذا الأساس يجب العمل على توفير تقدم متوازن لجميع جوانب الشراكة.

وفي هذا الشأن قدمت طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية باعتبارها كيانا يشرف على تنظيم العلاقات الدولية، و على توجيه السياسات التجارية بعدما زالت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و دورها الفعال في توجيه الاقتصاد العالمي الجديد. هذا من ناحية، و من ناحية أخرى فان البقاء خارج المنظمة العالمية للتجارة أشد ضررا من الانضمام إليها و العيش في غمارها، و هذا ما عبر عنه وزير التجارة العماني عند بدء مفاوضات السلطنة مع هذا الكيان حيث قال:"إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مشكلة و عدم الانضمام إليها مشكلة أكبر"[1]

---

[1] – محسن أحمد هلال و محمد رضوان، **قواعد الانضمام و التفاوض في منظمة التجارة العالمية: اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا**، الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الدوحة 9-13 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، الأمم المتحدة، نيويورك 2001 ص:03.(ESCWA).

الظروف الاقتصادية الداخلية للوطن مواتية حتى يكتسب التكامل الاقتصادي قوة دفع كبيرة ،فبعد إصلاحات مجال تحرير التجارة من خلال الجهود الإقليمية المتعددة الأطراف، في الوقت الحالي هناك عدة محاولات لإكتساب عضوية كاملة في منظمة العالمية للتجارة ، وكذلك اتفاقات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي،مما يؤدي إلى تقوية الدوافع لتحقيق التكامل الاقتصادي، إضافة إلى تزايد مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية وفي توسيع نطاق التكامل القطاعي، فزيادة مشاركته تؤدي إلى ارتفاع مستويات الإنتاجية وزيادة الصادرات غير التقليدية،كما أن طبيعة البرنامج التنفيذي لإصلاحات القطاع الفلاحي يسمح بإعداد قوائم المنتجات الزراعية والصناعية التي تتصف بالحساسية وتلزم حمايتها خلال إلغاء القيود غير الجمركية ،وأيضا على تبادل المعلومات التجارية ومقترحات بخطط إرشادية لتسوية النزاعات والمعاملة التفضيلية لأقل الدول تقدما في إطار الوضع الحالي للاقتصاد الدولي .

وعلى هذا الأساس فإن مدى ملائمة الإستراتيجية الفلاحية الجديدة لمتطلبات الشراكة الدولية بما فيها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي و الانضمام إلى المنظمة العالمي للتجارة، والانعكاسات المحتملة تكمن في مؤهلات القطاع و معالجة الأطروحة المقدمة لحماية الفلاحة الجزائرية و قطاعاتها من سياسة الإغراق و انعكاس ذلك على السياسة الفلاحية العامة.

الخاتمة العامة

في نهاية هذا البحث وضمن الخاتمة سنتطرق أولاً إلى أهم النتائج التي توصلنا إليها كخلاصة لدراسة الإشكالية المطروحة ، والتأكد من مدى صحة الفرضيات المقترحة، ثانيا محاولة تقديم توصيات يمكن الاستفادة منها كمحددة لإستراتيجية التنمية الزراعية في الدول النامية عامة و بما يمكن الجزائر من ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات لاسيما تأهيل القطاع الزراعي وفق متطلبات النظام الاقتصادي العالمي الراهن وما نتج عنه من تكتلات إقليمية ودولية، و ثالثاً اقتراح آفاق تفتح المجال أمام الدراسات لمواصلة البحث خاصة ضمن الزراعة وآفاق تطويرها و جعلها قطاعا استراتيجيا.

نتـــائج البـــحث :

أولا- مهما اختلفت آراء المفكرين والاقتصاديين لتعار يف التنمية الاقتصادية و الزراعية فإنها جميعا تهدف إلى إحداث تغيرات عميقة في البنيان الاقتصادي والزراعي، و الانتقال من وضع اقتصادي إلى آخر أحسن و لتحقيق ذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية والواقع حتى تكون أكثر شمولا واستمرارا، ويجب أن تستند إلى سياسات تنموية ملائمة تستمد قوتها من التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية، دون غياب مقوماتها وأهدافها الإستراتجية ويندرج تحت هذه النتيجة النتائج الفرعية التالية:

1- لا يمكن أن تنجح التنمية الاقتصادية إلا في ظل خطط تعتمد على العوامل الذاتية الموجودة فيها ، وتسمح بالاستغلال الجيد للموارد المتاحة ومن بينها الزراعة كجزء هام من النشاط الاقتصادي تهدف إلى زيادة الدخل الوطني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولا يتم ذلك إلا في ظل نموذج ملائم يستوعب الخصائص و الصفات الاقتصادية و الاجتماعية.

2- لا تقوم التنمية الزراعية دون توافر عناصرها الأساسية ، الطبيعية ، البشرية و الرأسمالية، وحتى تساهم هذه العناصر بفعالية يجب تنميتها واستغلالها باستمرار، ورفع إنتاجية كل عنصر ، ولا يمكن تحقيق الأهداف الإستراتجية دون اختيار برامج التنمية الزراعية وفقا لمعايير و أسس تحدد حجم الاستثمار الزراعي و تولفة عناصر الإنتاج ضمن خطة سنوية مدمجة في النشاطات الاقتصادية.

3- إن أهمية التنمية الزراعية تكمن في الروابط الأمامية و الخلفية التي تشكلها مع بقية القطاعات ، ومن خلال ما توفره من مواد خام ، و فرص عمل تؤثر على زيادة الدخل الفردي، وبما توفره من الموارد النقدية التي تخدم احتياجات التنمية الاقتصادية خاصة في مراحلها الأولى ، و التي ستنعكس في النهاية على زيادة الدخل الوطني و الذي سيساهم في رفع متوسط نصيب الفرد و زيادة حجم الادخار والاستثمار.

4- فعالية التنمية الزراعية تكون من خلال السياسات الزراعية الهادفة إلى تحسين الإنتاجية الزراعية، وتحقيق ميزات نسبية في الإنتاج الزراعي وفق برامج إصلاح القطاع الزراعي وتوفير الموارد المالية باستمرار لسيره، ولا يتم هذا إلا في ظل سياسة تشريعية واضحة.

5- لقد قدمت الكثير من النظريات والنماذج في التنمية الزراعية وتفعيلا لدورها التنموي، جملة من الآراء أشارت إلى أن التنمية الزراعية هي المحرك والفاعل الأول لعملية التنمية، في إطار التوسع الأفقي والعمودي، و استخدام التكنولوجيا و الانتقال من النظام التقليدي إلى الحديث،مع ضرورة الاستفادة من النماذج و التجارب التي قامت في الدول المتقدمة، ولذا فيجب أن تبنى السياسات الزراعية في الدول النامية حسب الإمكانيات المتاحة و المتغيرات البيئية المحلية و الدولية، ورغم المحاولات العديدة و التوجهات الجديدة لإدارة عملية التنمية الزراعية إلا أنها تبقى قاصرة كأسلوب للتنمية في الدول النامية وخاصة في الوقت الحاضر.

6- توصف التنمية الزراعية في أي مجتمع بمؤشراتها الأساسية و التي يمكن أن ترتبط إما بالمشكلة الغذائية أو بالمتغيرات الاقتصادية، وهي التي تحدد مدى تقدم أو تخلف الزراعة، ولصياغة أهدافها الإستراتجية يجب أن يتم في إطار من التفهم الكامل للمشاكل و القضايا الرئيسية التي يعاني منها القطاع الزراعي وضرورة العمل على حلها في المحيط الاقتصادي مع الاستفادة من التجارب السابقة، ويتم ذلك ضمن إستراتيجية متكاملة مع الأهداف التنموية.

ثانيا- الأوضاع الخاصة بالقطاع الزراعي ليست معزولة عن باقي القطاعات ولا عن الوضع الذي تعيشه الدولة والأوضاع الاقتصادية الدولية ، ونظرا للخصائص التي يتميز بها القطاع الزراعي في الدول النامية وأن معظم مؤشرات وأوضاع هذه الدول بعيدة عن الوصول إلى نتائج ايجابية و أن التغيرات في هيكل الاقتصاد العالمي قد أبرزت صعوبات في كيفية التعامل مع هذه التطورات السريعة والكبيرة مما خلق فجوة ازدادت قوتها مع مؤسسات التأثير الدولي: الصندوق النقد الدولي و البنك العالمي و المنظمة العالمية للتجارة. و أصبح مستقبل التنمية الزراعية مرهونا بهذه التغيرات وسياسات الدول المتقدمة و بما تفرضه من برامج وإصلاحات وقد توصلنا إلى النتائج التالية :

1- إن ما يميز القطاع الزراعي في الدول النامية من تدني مستويات المعيشة و انخفاض الإنتاجية، إضافة إلى ضعف مساهمة هذه الدول في التجارة العالمية ، و تباطؤ معدلات النمو فيها، وما يشهده الاقتصاد العالمي من تغيرات سريعة وكبيرة أثرت على أوضاع هذا القطاع، تقلبات ، فجوات ، ركود في الإنتاج و نظام مزدوج البناء متقدم في طرف و تقليدي في طرف آخر.

2- ما تساهم به المؤسسات الدولية (الصندوق النقد الدولي و البنك العالمي) من تمويل وتوفير السيولة وبرامج الدعم والإصلاح، والمكانة التي أصبحت للمنظمة العالمية للتجارة في التأثير وتوجيه سياسات التنمية الاقتصادية عموما والزراعية على وجه الخصوص، والدور البارز للسياسات الزراعية في الدول المتقدمة وما تفرضه من سياسات حمائية وإغراق، زادت من هوة الفجوة التي تعاني منها الدول النامية ، وأصبح مستقبلها مرهونا بهذه المؤسسات و السياسات.

3- التغيرات التي يشهدها العالم حاليا، من إصلاحات اقتصادية ومؤسسية يهدف إلى تكييف القطاع الزراعي و إحداث تغيرات هيكلية بغرض تحسين مؤشراته، و تحرير للتجارة الخارجية بهدف زيادة استقرار السوق العالمية و تقليل تقلباتها و زيادة مساهمة الدول النامية في التجارة الزراعية، وبالتالي تقليل مخاطر تركز الصادرات في قطاع واحد ، أما الاتجاه نحو التكامل والتكتلات أصبح ضرورة لمواجهة التحديات الراهنة ، ولتحقيق ذلك و زيادة

فعاليته لا بد من معا لجة المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية لهذه الدول و الاستفادة من تجارب التكامل في الدول المتقدمة والاندماج في اقتصاد عالمي ابرز ما يميزه اليوم العولمة المتعددة الأقطاب والاتجاهات والمظاهر وهذا سيفرض ضرورة استمرارية التنمية الزراعية لتحقيق التوازن بين النمو من جهة وبين المحافظة على البيئة من جهة ثانية.

4-النظام الجديد للتجارة العالمية ممثلا في المنظمة العالمية للتجارة أصبح أمرا واقعيا، وانضمام كثير من الدول ومحاولة البعض الأخر الالتحاق ما هو إلا رغبة لمواكبة النظام الجديد عوض البقاء على هامشه،في حين يرى مؤيدو الانضمام أن الوضع الحالي يحمل في طياته بصمات عصرية ستقود العا لم في هذا القرن إلى وضع حلول للمشكلات و الصراعات الدولية والإقليمية والمحلية، والتي على أساسها يتحدد الأثر الصافي حسب درجة التطور الاقتصادي ومدى تفتح الاقتصاد الوطني وقدرته على منافسة المنتجات العالمية.

5-باعتبار الشراكة شكلا للتعاون الاقتصادي تقتضي أن تنفتح الدولة أمام المنافسة و لن تحقق نجاحا حتى تلبي المصالح و الطموحات المشروعة لكلا الجانبين و باعتبارها كمحرك لتنمية و عصرنة القطاع الزراعي ، فانه في الوقت الحالي من الصعب الوصول إلى الأسواق الزراعية للاتحاد الأوروبي ، لذلك فانه لإنجاح عملية الشراكة والاستفادة أكثر من ايجابياتها لابد من مواصلة الإصلاحات البنيوية للاقتصاد الوطني و سياسات وبرامج التكييف الهيكلي للقطاع الزراعي و الاستفادة من التفصيلات التي يمنحها الاتحاد للقطاع الزراعي.

6-إن قيام المنظمة العالمية للتجارة يعتبر واقعا عمليا جديدا يشمل كل القطاعات بما فيها القطاع الزراعي الذي أصبح تحت تهديدات و آثار ستكون عليه خطرة مما يؤدي إلى المزيد من الاختلالات في الميزان التجاري للدولة و زيادة أعباء استراد الغذاء ، إذا فالتأهيل أمر واقع يقتضي تنظيم الجهاز الإنتاجي الفلاحي و تأهيل المؤسسات الفلاحية و تحسن مستوى المنافسة .

ثالثا- في ظل الإستراتجية التنموية التي اتبعيها الجزائر عرف القطاع الفلاحي مراحل عديدة تميزت بإصلاحات ذات طابع تنظيمي أكثر منه تحفيزي،إضافة إلى غياب سياسة فلاحية واضحة المعا لم ومحددة الأهداف خلال مرحلة التخطيط المركزي، حيت تميزت هذه المرحلة بسياسة تنموية غير متوازنة، أعطيت فيها الأولوية للقطاع الصناعي على حساب الزراعي، كما أن هذه الإصلاحات قصيرة المدى لم تسمح بتحقيق الأهداف المسطرة، إضافة إلى انعدام التقييم المرحلي لحصر النتائج المحققة والعقبات والمشاكل التي أثرت سلبا أو أدت إلى فشل هذه السياسة، وضعف الإنتاج الزراعي رغم وفرة الموارد الزراعية وعدم الاستغلال الجيد لها ، يشير إلى المساهمة الضعيفة لقطاع الزراعة في الاقتصاد الوطني. و قد توصلنا إلى النتائج التالية :

1-ورثت الجزائر حينما تسلمت زمام أمورها بعد الاستقلال هياكل زراعية استعصى عليها عمليتي التقويم والإصلاح بسبب الخراب الذي مس الأراضي فترة الاستعمار من حراء سياسة الأرض المحروقة، فقد كان من المحتم القيام بتجديد القطاع الزراعي وتحسين الأرياف في إطار العمل الاشتراكي، وبعد تحليلنا تبين فشل الإصلاح الزراعي المبني على نظام التسيير الذاتي والثورة الزراعية لأسباب عديدة متصلة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، إضافة إلى غموض التشريعات القانونية والتنظيمية وقلة التحديد والدقة في كيفية سير العمل،مما جعل

رئيس مجلس الثورة يصرح بأنه" لم يكن تسيير ذاتي حقيقي في الزراعة، ولكن كانت هناك نصوص فقط ليس لها أي فعالية حقيقية، وفي الواقع فإن الشروط الإيجابية الفعالة للتسيير الذاتي غير متوفرة" كذلك" نزع الملكية من الفلاح وتحويله إلى شبه أجير لا يرتبط مدخوله مباشرة بالمردودية و الإنتاجية المحققة، وبذلك حلت روح الاتكال واللامبالاة محل المبادرة والمسؤولية."

2-التهميش الذي عرفه القطاع الزراعي خلال مخططات التنمية وتخصصاته الاستثمارية نتج عنه انخفاض الإنتاج الزراعي وضعف مساهمته في الناتج الداخلي الخام، والملاحظ أنه رغم الأهمية التي حضي بها القطاع الصناعي لم يستطع أن تحقق تنمية فعلية، الأمر الذي جعل مستلزمات الإنتاج الزراعي (مثل الآلات و الأسمدة) غير متوفرة بسبب عجز التصنيع، ونتيجة لذلك زيادة التبعية الخارجية سواء بالنسبة للمنتجات الصناعية أو الزراعية مما زاد من حجم الواردات الغذائية التي أدت إلى عجز الميزان التجاري وارتفاع التبعية الغذائية، كما أن الاقتصاد الجزائري بقي أحادي الجانب يعتمد أساسا على الموارد المالية المتأتية من تصدير المحروقات.

3- الإصلاحات في المجالين العقاري والتمويلي كانت مرحلية كأنها تجارب منفصلة عن بعضها أحيانا ومتضاربة في أخرى، حيث تميزت بعدم وضوح الإطار القانوني للعقارات الفلاحية، فنحن نرى أن المسألة العقارية جوهرية لارتباطها بقداسة الأرض والملكية الفعلية لها، ولاحظنا عدم استقرار السياسة العقارية نظرا للمضاربة وعدم العدالة في توزيع الأراضي، إلى جانب تعقد إجراءات الحصول على القروض ، كل هذا بسبب انتشار مظاهر البيروقراطية.

4- شهدت مزارع القطاع العمومي فوضى كبيرة أثناء إعادة هيكلتها بسبب النقائص الكبيرة في القانون 87/19 القاضي بتكوين المستثمرات الفلاحية والتسرع في التطبيق أدى إلى تكوين مستثمرات غير متوازنة ، سواء من الناحية العقارية أو من حيث التركيبة البشرية، مما أدى إلى النزاعات بين المستثمرين داخل المستثمرة الواحدة وعدم تحقيق الأهداف المرجوة من الإصلاح سنة 1987.

5- تم الشروع في الخوصصة الاقتصادية بدءا بالقطاع الفلاحي، فبعد أزمة البترول سنة 1986 والتي عرفت فيها الجزائر ضائقة مالية كبيرة بسبب انخفاض مداخيل وعوائد المحروقات، حينها بدأت الدولة التخلي عن القطاعات العمومية فكان القطاع الفلاحي أول تجربة الخوصصة إذ تخلت الدولة عن تسييره سنة1987، لكنها لم تشرع في تطبيق استقلالية المؤسسات العمومية سوى سنة 1988.ونتيجة مما سبق خلصنا إلى أن تجربة الخوصصة في القطاع الفلاحي اصطدمت بعقبات وعراقيل من خلال الاعتقاد الخاطئ لدى المسيرين بأن الاقتصاد الحر يعني التخلي والإهمال المطلق والمفاجئ عن القطاع، وفعلا هذا ما حدث في إعادة الهيكلة الفلاحية حيث تخلت الدولة كلية وبشكل مفاجئ عن القطاع العمومي.

6-ارتباط الإنتاج الزراعي بالموارد الزراعية يجعل الاستغلال الكفء و الجيد لهذه الموارد ينعكس إيجابا على الإنتاج الزراعي و العكس و إن تحليل واقع الموارد الزراعية في الجزائر يبين وفرة غير مستغلة في بعضها كالموارد الأرضية ، وعجزا ونقصا في أخرى كالموارد البشرية التي تعاني من نسبة الأمية ، وموارد أخرى لا يتم الاستغلال المناسب لها

كالموارد المائية نتيجة قلة مصادرها و عدم الاعتناء بالموجود منها عن طريق السدود مثلا ، إضافة إلى نقص الخدمات المساندة من عتاد وأسمدة وإرشاد ، كل هذا انعكس سلبا على أداء القطاع الزراعي.

7- إن ما تبينه مؤشرات القطاع الزراعي في الجزائر تعكس وضع هذا القطاع و مدى نجاح أو فشل السياسات الزراعة المتبعة ، وقد شهدت معظم هذه المؤشرات من الناتج الزراعي و نصيب الفرد منه و إنتاجية العامل الزراعي تذبذبا وضعفا ، وكل هذا يبين ضعف مساهمة الزراعة في الاقتصاد الجزائري رغم التحسن في بعض السنوات لأنها لم تؤد إلى التقليل من التبعية الغذائية بل تزايدت وأثرت سلبا على القطاعات الأخرى و التنمية بشكل عام .

8- التغيرات التي أدخلت على السياسات الزراعية بعد الثمانينات وما اعتمد لها من برامج و تمويل وما شهدته السياسات الإنتاجية من تغيرات لمسايرة ومواكبة التغيرات المحلية والسياسات التسويقية والسعرية من تعديلات تهدف إلى توجيه النشاط الزراعي، والسياسات الاستثمارية والتمويلية التي تعتبر من أهم دعائم النمو الاقتصادي في قطاع الزراعة ، قد غيرت من توجهات السياسات الزراعية و بدأت باتجاه تحرير القطاع الزراعي من القيود ، لكن لم تصل بعد إلى أهدافها.

رابعا- نتيجة لضعف مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني والاختلالات التي عرفها ، حتمت ضرورة الإصلاح وتكييف الاقتصاد مع التحديات داخليا وخارجيا ، وقد مست هذه الإصلاحات القطاع الزراعي وذلك بهدف إعادة النظر في سياسات التنمية الزراعية ،وتطوير أداء القطاع الزراعي وتحسين مؤشراته وقد أدت هذه الاصطلاحات إلى نمو في حجم الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية، لكنها بقيت دون التوقعات ولا يمكن أن ينجح الواقع الحالي من شراكة مع الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة دون تلبية المصالح المتبادلة وإحداث نقلة نوعية في مكانة القطاع الزراعي وبرامج المواكبة للوضع الجديد.وقد توصلنا إلى النتائج التالية :

1- السياسات التي جاءت متضمنة في إصلاح 1987 والموضوعة على أساس التوجه بالقطاع الفلاحي نحو الخوصصة لم تكن سياسات رشيدة في أغلبها، كونها لم تعط الحل الأمثل لأهم القضايا تأثيرا على ه<ا القطاع ألا وهو مشكل العقار الفلاحي.وأن عدم خضوع القطاع للإجراءات الجبائية حرم الخزينة العمومية أمولا طائلة، وأعطى لسماسرة القطاع الفلاحي فرصة لاستغلال ريوع القطاع والاستفادة من الإعفاءات المتعلقة به دون نتيجة إيجابية على التنمية المحلية إلا ما حصلوه من زيادة أموالهم وممتلكاتهم.

2-إن برامج التكييف الهيكلي للقطاع الزراعي تتطلب تحريره وخصصته وإلغاء احتكار الدولة ولكن فعالية الإصلاحات الاقتصادية وبرامج التكييف الهيكلي تفرض ملائمتها مع ظروف واحتياجات المجتمع،وتقييم هذه البرامج يكون من خلال المؤشرات التي أظهرت ارتفاعا في السنوات المدروسة ، لكن الهدف الأساسي والذي هو زيادة المساهمة أكثر في تحقيق التوازن وتحمل أعباء التنمية يبقى بعيدا لذلك فالأمر يتطلب تطوير مهام وأداء العديد من المؤسسات كوزارة الزراعة ، والتعاون الزراعي والبنوك الفلاحية.

3- إن نجاح التجربة الزراعية و تحقيق الاكتفاء الذاتي في سلع غذائية هامة كان من خلال استثمارات واسعة و دعم كبير ناتج عن سياسات و برامج زراعية متفاعلة فيما بينها ، وذات أهداف إستراتيجية تستخدم الموارد

الزراعية أحسن استخدام ، لكن نقصان وسائل الدعم أدى إلى تراجع في الانجازات المحققة ، فرغم العديد من الإصلاحات و برامج الدعم فمازالت بعيدة عن الطموحات في مجال التنمية الزراعية من نمو في هذا القطاع و تحقيق الاكتفاء الذاتي في سلع غذائية يمكن إجمالها في :

- توسيع المساحات الزراعية أفقيا ورأسيا عن طريق عمل الاستصلاح والمعالجة وتوسيع حيازات الإنتاج للمشاريع والشركات الكبيرة.
- الاستغلال الجيد لمصادر المياه و تنميتها باستمرار والتوسع في استغلال المياه الجوفية.
- اعتبار العنصر البشري هدف التنمية و هو ما تعكسه البرامج والنظم التعليمية و التدريبية
- تضافر جهود الدولة مع القطاع الخاص لتوفير الموارد الرأسمالية اللازمة .
- توفير سياسات وبرامج دعم القطاع الزراعي من توظيف للمزارعين واستيراد الآلات والمعدات الزراعية وحفر العديد من الآبار والتمويل والإعلانات وتقديم بذور المعالجة والدعم السعري و الإرشاد والوقاية.
- تسهيل كل وسائل الدعم والمساندة كالأسمدة، الإرشاد والأبحاث، ترشيد استخدام الموارد الزراعية.

إلا أن هذه البرامج و السياسات اصطدمت بالعديد من المشاكل أدت إلى التقليل من فاعليتها كعدم توفر المستلزمات الزراعية الضرورية للتوسع الزراعي بالكمية و النوعية اللازمة ، إضافة إلى نقص المهارات المطلوبة و ذلك بسبب الظروف الأمنية التي كان يعيشها الوطن.

4- إن تنمية أي منطقة زراعية تنطلق من خلق الشروط الملائمة للاستمرار و التوطن و استغلال الإمكانات وتوفير الموارد ، وما وفرته الحكومة لإعادة تجديد واستصلاح المحيطات الفلاحية و تقديم العديد من المساعدات و التشجيع كالحيازة على الملكية العقارية و الامتياز الفلاحي الذي وفرت له المرتكزات والأهداف والتمويل، إلا أن المشروع قد عانى من نقائص عديدة أهمها نقص الدراسات و الإمكانيات و سوء تطبيق القوانين .

5-إن الإصلاحات و التعديلات و البرامج التي باشرتها الجزائر في الآونة الأخيرة ، والتي تهدف إلى تحسين مردودية القطاع الزراعي و ذلك بالسعي لتسوية مشكلة العقار الفلاحي ، و مشروع المخطط الوطني للتنمية و الذي وفرت الدعم له و التمويل و الهياكل اللازمة و المستلزمات الأساسية و المتابعة والمراقبة و رغم النتائج المحققة إلا أنها لا تكفي لتحقيق التنمية الزراعية ، لذلك يجب الاستفادة من التجارب السابقة من جهة ومعالجة المشاكل الأساسية التي يعاني منه من جهة.

خامسا- أهمية القطاع الفلاحي ودور الأساسي في بعث التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير المواد الأساسية وحاجيات المجتمع الضرورية، ولقد مكنا البحث في مدى استطاعة الإصلاحات الفلاحية الجديدة تحقيق الأهداف المرجوة، و فعالية الإجراءات والتدابير المتبناة من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA) للرفع من أداء القطاع الفلاحي في ظل المتغيرات الراهنة المحيطة بالاقتصاد الجزائري من الوصول إلى بعض النتائج التي نراها حلا للإشكال تأهيل القطاع الفلاحي والتقييم الشامل للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية ومقارنته بتطور الوضعية الوطنية تتمثل في:

1- أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) يعتبر دفعا قويا للتنمية في هذا القطاع الحساس، من خلال السياسات والإجراءات المتضمنة فيه ومن خلال شموليته لجوانب هذا القطاع، وهو يعبر عن إرادة سياسية قوية للنهوض به على وجه الذي يمكنه من خوض الرهانات الدولية المتمثلة في الشراكة مع الاتحاد الأوربي والدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة بشيء من الثقة النابغة من كون هذا القطاع قادر بإمكانياته المتعددة والكبيرة خوض غمار المنافسة والصمود في هذا الواقع الجديد.

2- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عمل على تغيير النظرة للعمل الفلاحي من كونه قطاعا هامشيا إلى كونه قطاعا رئيسيا في العملية التنموية من خلال مساهماته في مختلف جوانبها، وبعث روح الثقة والاطمئنان لدى المستثمرين الفلاحين اتجاه الاستثمار الفلاحي، خاصة فيما يخص العقار الفلاحي من خلال طرحه لسياسة منع حق الامتياز، وإضفاء الفعالية على المستثمرة الفلاحية كوحدة للإنتاج.

3- تبين من خلال تحليل المعطيات إصلاحات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتطبيقاته في الواقع أنه كان يحمل في طياته أهدافا بالغة الأهمية استطاع تحقيقها إلى نسبة مشجعة منها تحقيق أكبر إنتاج للحبوب(42مليون قنطار) منذ سنة 1996 (49 مليون قنطار)، وهو ما يغطي نسبة الاستهلاك الوطني بقيمة 50 %.

4-التحكم الأمثل في الموارد الفلاحية المتعددة وتوجيهها لما يخدم المجتمع يستدعي ضرورة التنسيق والانسجام بين السياسات الفلاحية من أجل تحقيق أهداف ايجابية تصب في الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية مثل تحقيق مستوى هام من التشغيل تحقيق فائض تجاري قابل للتصدير، الوفرة الغذائية والاستقرار الاجتماعي وتحسين المستوى المعيشي لمختلف طبقات المجتمع.

5- نجاح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يعود إلى احتواء أغلب المشاكل الناتجة عن الإصلاحات السابقة، كأخذ بعين الاعتبار التباينات المتاحة في تصنيف وإنتاج المنتجات الفلاحية، تكريس الزراعات الأساسية وتكثيفها.

6-المتوقع في ظل الشراكة الأجنبية الدولية والاستفادة منها لا يكون ألا بتكريس الإستراتيجية الفلاحية الجديدة من جهة، ومن جهة أخرى تحسين موقع الجزائر من خلال اتفاقات انضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، خاصة فيما يتعلق بالدعم المقدم للقطاع الفلاحي- الذي يعد ضعيفا جدا مقارنة بدعم الدول لأوربية لقطاعاتها الفلاحية- لتنشيط القطاع وتفعيله.

7-الاقتصاديات المتطورة تنحو نحو الفلاحة البيولوجية، وما يعرف بالأعضاء المحورة وراثيا (OGM)، والجزائر ليست في مستوى ذلك، فبإمكانها تفعيل مكانتها في الوسط العالمي من خلال تخصص وتطوير فلاحتها مقابل هذه الفلاحات التي يرى العديد من الأطباء أنها تضعف من القيمة الغذائية للمنتجات الفلاحية، وقد تؤثر على الصحة.

8-الآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني قد تكون إيجابية أكثر منها سلبية، إذا ما تم استغلال الفرص الممنوحة أحسن استغلال، مع توفير سبل حماية النسيج الفلاحي وتدعيمه بالشراكة للاستفادة من الخبرات والتقنيات الحديثة لربح الوقت قبل الانضمام الفعلي للمنظمة العالمية للتجارة.

التوصيـــــــــــــــــات:

حرصنا على اختتام بحثنا هذا بتوصيات نرى أنها ضرورية لتعزيز مكانة القطاع الزراعي ضمن إستراتيجيات التنمية الاقتصادية لأنه يساهم بدرجة كبيرة وهامة في توفير الدخل والغذاء لجل السكان، وهو المصدر الوحيد الذي يقلص من الأزمة الغذائية ويوفر الأمن الغذائي، وبناءا على ما وصلنا إليه من نتائج واستنتاجات رأينا أن نقدم بعض الاقتراحات التي نراها ضرورية في هذا المجال:

- السعي لتحقيق فائض اقتصادي عن طريق تحديث القطاع الزراعي أو عن طريق إعادة استثمار الأرباح المحققة في هذا القطاع حتى يستطيع أن يشكل مصدراً مهماً للحصول على النقد الأجنبي وتحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يعتبر بحد ذاته بالنسبة للزراعة مساهمة في تمويل التنمية.
- العمل على تحديد وتقييم الإمكانيات المتاحة في الزراعة والتي يمكن الاعتماد عليها في تأمين الحاجيات الغذائية ويتم هذا بالتحديد والتقييم الدقيق والواقعي لمختلف الإمكانيات الطبيعية والبشرية والمالية.
- الحث على الاستغلال العقلاني للطاقات الإنتاجية المتوفرة بشكل يحقق الاكتفاء الذاتي في المجال المواد الغذائية وهذا بتطوير وتنمية الزراعات الضرورية المرتبطة باحتياجات الفرد الجزائري اليومية والتركيز على المحاصيل التي يمكن أن تضمن دخلاً للمزارع.
- العمل على تطوير التوازن التجاري الغذائي عن طريق مساهمة الإنتاج الزراعي في تغطية الطلب الوطني من السلع الغذائية وترقية تصنيعها.
- التقييم المرحلي للسياسات الزراعية المطبقة بحصر النتائج المحققة والعقبات التي حالت دون تحقيق الأهداف.
- الاهتمام بالتسويق الداخلي والخارجي للمنتجات الزراعية، وهذا بمراعاة المواصفات القياسية من أجل رفع دخل الفرد واكتساب عملة صعبة، وتنويع صادرات بجميع أنواعها على أساس درجات الجودة وعلى ضوءه تعالج الأسعار لأن ذلك يؤدي إلى الاهتمام بالزراعة وتطوير إنتاجية القطاع .
- تشجيع تطوير الصناعات القائمة على الإنتاج الزراعي ومشتقاته، وإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لتلك الصناعات مع إيجاد صناعات جديدة لها.
- العمل على تشجيع بعض مراكز البحوث المهتمة بالهندسة الزراعية والميكنة على الإنتاج وتطوير خطوط متكاملة لتصنيع الزراعي.
- دعم الجمعيات الفلاحية والتعاونيات وتوجيهها لتقديم خدمات الإرشاد الفلاحي وغيرها من الفعاليات.
- حل مشاكل الفلاحين عن طريق الحوار وإشراكهم في وضع مخططات التنمية الزراعية بما يسمح بتطبيق تقنيات حديثة ناجحة عن طريق التوجيه والتقييم وإعداد إستراتيجية فلاحة متوسطة وطويلة المدى.
- العمل على حماية المنتجات الوطنية من خلال تحفيز وترقية الصادرات خاصة في إطار اتفاقيات الشراكة والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- إعادة هيكلة الإنتاج الزراعي بما يحقق التوسع في تصدير السلع الزراعية المنافسة للسلع الأخرى في الأسواق الدولية وترشيد الواردات لتحقيق التوازن في الميزان التجاري.
- رفع مستوى الإنتاجية للقطاع الزراعي والعمل على تطوير المنتجات من حيث الجودة والمواصفات القياسية، وتخفيض تكاليف الإنتاج والتسويق لمواجهة المنافسة واغتنام فتح أسواق جديدة عالمية.
- للحد من انعدام الأمن الغذائي العمل على زيادة فعالية الاستثمار الزراعي وتطوير سياسته وتوفير الوسائل الممكنة في المدى القصير والبعيد والمحافظة على البيئة الزراعية وصيانتها ومقاومة عملية التصحر والجفاف عن طريق التوسع الزراعي والمحافظة على الموارد المائية ومقاومة الثلوت والأمراض والعمل على التخفيض من نسبة الأمية في القطاع الزراعي عن طريق الإرشاد والتكوين.
- العمل على التحكم في تقنيات الزراعة الحديثة و أن تصبح الأسعار عاملا على حث العمال للجهد أكثر و أن لا تشكل هوامش الربح عائقا أمام التدفقات الداخلية للزراعية.
- تحسين البني التحتية كالسدود و شبكات الري و تحسين أساليب الزراعة بتحسين نوعية العمل بالتربة و الاستخدام الجيد للمياه و البذور الجيدة ذات الإنتاجية.
- تشجيع القطاع الخاص بالمبادرة و المشاركة بدرجة كبيرة و فعالة في التنمية الفلاحية من خلال دعم صغار الفلاحين و تقديم القروض الفلاحية.
- الاهتمام بإنشاء و تطوير السوق الزراعية لتضمن تسويقا فعالا و مستمرا للمنتجات الزراعية مع توفير المدخلات الزراعية بأسعار معقولة تناسب القدرة المالية للفلاحين.
- العمل على تشجيع القطاع الخاص في التوجه نحو الصناعات التي تخدم القطاع الفلاحي ومستلزمات الإنتاج وتحقيق التكامل القطاعي والحد من التوسع العمراني على حساب المساحات وإيجاد سياسة زراعية مستقرة.
- إيجاد سياسة فعالة لرفع الحوافز الاستثمارية في القطاع الفلاحي و الحد من ارتباط التشريعات الاستثمارية بإجراءات إدارية طويلة و معقدة.
- ضرورة وضع سياسة ملائمة للتكوين و البحث في الميدان الزراعي و تشجيعها من خلال توفير الموارد المالية لها. ذلك أن الواقع في الجزائر كما في غيرها من الدول النامية يبين أن هذا الميدان لا يحض بالأهمية اللازمة رغم ماله من أهمية في تنمية و تطوير القطاع الفلاحي
- الاهتمام بالتكوين الفلاحي الملائم لخصوصيات ومتطلبات القطاع الفلاحي مع ضرورة العمل على تأهيل الفلاحين و الإطارات.
- الاهتمام بالإرشاد الفلاحي بوضع نظام للإشراف و الاتصال و جعل برامج التكوين الفلاحي تناسب و اهتمامات الفلاحين و القطاع الفلاحي و السهر على تبليغ المعلومات التقنية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية للفلاحين

- ضرورة الاستمرار في الإصلاحات الفلاحية بمحاولة تجاوز العقبات التي تعترض المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ومعالجة مشاكله بهدف تحقيق نسيج فلاحي، صناعي، خدماتي متكامل يساهم في تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.
- عدم اعتبار الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة هدفا في حد ذاته، وإنما وسيلة للتمكين ولتعزيز المكانة في الاقتصاد العالمي.
- تحسيس المستثمر الفلاحي بأهمية الفلاحة كالصناعة والمحروقات في الاقتصاد الوطني، وتوعيته بأهمية ترقية التبادل الفلاحي مع الدول الأخرى، أي توجيه نظم الاستغلال نحو ترشيد الإنتاج ومنطلق التراكم والاستثمار.
- ضرورة تفاعل جميع الفعاليات الاقتصادية(حكومة، فلاحين، متعاملين اقتصاديين)مع الإستراتيجية الجديدة للخروج من الأزمة، حتى لا نبقى أسيري الماضي. فقد قيل:"من لم ينشغل بالمستقبل يبقى أسير انشغالات الحاضر".

آفـــــــاق البحـــث:

بعد معالجة إشكالية بحثنا المركزة على التعرف على آثار المتغيرات الاقتصادية العالمية على إستراتيجية التنمية الزراعية في الجزائر ومن خلال مسار التحليل الذي ركز عليه بحثنا ظهرت لنا العديد من الجوانب والإشكاليات الجديرة بمواصلة البحث فيها لأهميتها النظرية والتطبيقية ومنها:

- نحو إستراتيجية جديدة من أجل تنمية زراعية مستدامة.
- الزراعة الصحراوية والأمن الغذائي.
- التطور التكنولوجي وتنمية الزراعة.
- تحديات العولمة والتنافسية على جودة المنتجات الزراعية.
- السياسات الزراعية في ظل متطلبات التحديث والمواكبة.
- المقاربة الجدية للأمن الغذائي في ضوء الأوضاع الخاصة للزراعة في الجزائر.
- إستراتيجية ترقية صادرات الزراعية كدعامة لمحمل الصادرات الوطنية .
- التكامل الزراعي العربي وآفاقه في ظل المنظمة العالمية للتجارة.

وأخيراً في نهاية هذا البحث نقول هذا إجهادنا ، ويحتاج إلى التصويب فإن أصبت فمن الله وحده وإن أخطأت فمن نفسي وحسبي أنني اجتهدت.

قائمة الجداول والأشكال

قائمـــة الجداول

رقم وبيـــــــــان الجـــــــــدول	الصفحة
جدول رقم (1): نسبة المساهمة المتوقعة في زيادة الإنتاج الزراعي لكل من المساحة المزروعة (التوسع الأفقي) والكثافة المحصولية والإنتاجية (التوسع الرأسي) في البلدان النامية (عدا الصين) خلال (1990-2010)	12
الجدول رقم (2: تطور النظرة إلى البيئة من ملتقى ستوكهولم إلى مؤتمر ريو	122
الجدول رقم (3)يبين عدد الجرارات في قطاع الكولون 1930-1960.	134
الجدول رقم (4 يوضح تطور مشتريات هذا القطاع من العتاد (الجرارات).	134
الجدول رقم (5)يوضح تطور الحاصدات والدارسات في قطاع الكولون	135
الجدول رقم (6)يوضح تطور مشتريات الجرارات في قطاع المالكين الجزائريين	137
الجدول رقم (7)يوضح معدات الجر والحرث لدى السكان المحليين مقارنة بالأوروبيين	138
الجدول رقم (8)يبين لنا معدات الحصاد والدرس حسب إحصاء 1930.	138
الجدول رقم (9)يوضح تطور مشتريات الحاصدات والدارسات في قطاع الجزائريين	139
الجدول رقم (10)وضح توزيع الأراضي المؤممة.	144
الجدول رقم (11)يبين تقديرات التدفقات المالية لقطاع الثورة الزراعية للموسم 75-1976	158
الجدول رقم (12)بين تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الاشتراكي خلال الفترة (1970-1977)	158
جدول رقم (13)بين تطور المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة المخصصة للثورة الزراعية	159
جدول رقم (14) بين تطور عدد النخيل والمساحة بالهكتار وعدد الغنم.	159
جدول رقم (15)يبين تطور الإنتاج و المردود بالنسبة للمنتوجات	160
جدول رقم (16)يبين مقارنة المردودية بين قطاع الثورة الزراعية وقطاع الخاص	160
الجدول رقم (17)بين أن فئات الأعمار لعمال هذا القطاع.	165
الجدول رقم (18)بين عدد المزارع المعنية بإعادة الهيكلة.	167
الجدول رقم (19)يبين وضعية القطاع العام بعد عملية إعادة الهيكلة.	168
الجدول رقم (20)يبين استيراد العتاد الفلاحي خلال الفترة 1980/1987.	170
الجدول رقم (21)يبين توزيع المزارع التابعة للقطاع الخاص حسب الموقع الجغرافي	180
لجدول رقم (22)يبين لنا عدد الوظائف في كل من القطاعين الخاص الحديث والقطاع الخاص التقليدي	181
الجدول رقم 23)وضح مشتريات القطاع الخاص من 1976 - 1977	182
الجدول رقم(24)ين مشتريات القطاع الخاص من العتاد خلال فترة 67-77	182

الجدول رقم (25)يبين مشتريات القطاع الخاص من العتاد للفترة 1980 -1987	183
الجدول رقم (26) ين تطور هيكل القطاع الخاص	184
الجدول رقم (27)يبين هيكل الاستغلالات للقطاع الخاص التقليدي	185
الجدول رقم (28)بين هيكل القطاع الخاص من 1951 إلى 1971	186
الجدول رقم (29) يبين المساحات المزروعة	187
الجدول رقم (30) يوضح تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الخاص في خلال الفترة (70-75)	188
الجدول رقم (31) يوضح تطور قروض الاستغلال الممنوحة للقطاع الخاص خلال الفترة (1979-1982).	189
الجدول رقم (32) يبين أسعار الفائدة حسب نوع القرض.	192
الجدول رقم (33) يبين مدة العمل السنوية للقطاع الخاص من خلال الملكيات.	193
جدول رقم (34) يبين نصيب القطاع الزراعي من الاستثمارات المخططة	195
جدول رقم (35) يوضح نصيب القطاع الفلاحي من الاستثمار المخططة.	196
الجدول رقم (36) يبين نسبة الاستثمارات حسب قطاعات الاقتصاد الوطني	199
الجدول رقم (37) يبين بنية الاستثمارات المقدرة والمحددة لأهم القطاعات الاقتصادية.	199
الجدول رقم (38) يوضح برنامج الاستثمارات (1980 - 1984) في القطاع الفلاحي	202
الجدول رقم (39) يوضح إنتاج الفرد من مجموعة من المنتوجات	206
الجدول رقم (40) يبين مستويات الإنتاج.	206
الجدول رقم (41) يبين الوجبة الغذائية الفردية.	207
الجدول رقم (42) يبين تطور إنتاج الحبوب الشتوية بالفلاحة الجزائرية خلال الفترة (62-87).	210
الجدول رقم (43) يبين تطور وزيادة الإنتاج في الحبوب مقارنة بسنة الأساس 1962.	211
الجدول رقم (44) يبين تطور إنتاج البقول الجافة في الفلاحة الجزائرية خلال الفترة (62-87).	212
الجدول رقم (45) يبين تطور إنتاج الخضر خلال الفترة(62- 87).	212
الجدول رقم (46) يوضح تطور إنتاج المزروعات الصناعية في الفلاحة الجزائرية خلال الفترة 62 -1987.	213
الجدول رقم (47) يبين تطور إنتاج الحمضيات خلال الفترة 70-1987.	214
الجدول رقم (48) يبين تطور إنتاج التمور خلال الفترة 1970-1987.	214
الجدول رقم (49) يوضح تطور إنتاج الكروم خلال الفترة 70-1987	215
الجدول رقم (50) يبين تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة 70-1987	216
الجدول رقم (51) يبين تطور واردات الجزائر من المواد والسلع الاستهلاكية الغذائية للفترة 1967-1987.	216
الجدول رقم (52) يمثل تطور صادرات الجزائر من المواد والسلع الاستهلاكية الغذائية للفترة 1967-1987.	217
الجدول رقم (53): يبين نصيب الزراعة من الناتج الداخلي الخام (بأسعار جارية) للفترة 1967-1989	218

جدول رقم (54) يبين المنازعات العقارية إلى غاية جوان 1994.	232
الجدول رقم (55) يوضح المساحات المستصلحة إلى غاية جوان 1995.	233
الجدول رقم (56) يبين توزيع الأراضي حسب المزارع.	233
الجدول رقم(57) يوضح تطور الموارد الأرضية في الجزائر.	239
الجدول رقم(58) يوضح تطور المياه المعبئة في الجزائر من 84-1994.	241
الجدول رقم (59) يوضح التركيب العمري لقوة العمل الزراعية خلال السنوات 66-77-87	243
جدول رقم (60) يبين تطور مشتريات المعدات الفلاحية خلال الفترة 1990- 1995	244
الجدول رقم(61) يوضح تطور استعمال الأسمدة خلال المواسم الفلاحية من 80-99	247
الجدول رقم(62)يوضح تخفيض و دعم أسعار الفائدة للموسم الفلاحي 93/92.	251
الجدول رقم(63) يبين المؤشرات تنمية القطاع الزراعي	253
الجدول رقم(64) يبين العمالة الإجمالية والزراعية خلال 1990-2001.	254
الجدول رقم(65) مناصب العمل المفقودة حسب مؤسسات النشاط الاقتصادي	254
الجدول رقم (66) نسبة تطور المستوى العام للأسعار ومعدل النمو في الاقتصاد الوطني.	255
الجدول رقم(67) يبين تطور الصادرات والواردات في القطاع الزراعي خلال الفترة 1990- 1999.	256
الجدول رقم (68) يبين تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة (1989-1999).	260
الجدول رقم (69) يبين تطور وزيادة الإنتاج في الحبوب مقارنة بسنة الأساس 1962.	261
الجدول رقم (70) يبين تطور إنتاج البقول الجافة في الفلاحة الجزائرية خلال الفترة (88-99).	261
الجدول رقم (71) يبين تطور الإنتاج خلال الفترة 88- 99.	262
الجدول رقم (72) يوضح تطور إنتاج الفواكه الأخرى خلال الفترة (86-1999)	264
الجدول رقم (73) يبين تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة 1988-1999	264
الجدول رقم (74) يبين تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء خلال الفترة 85-1999.	266
الجدول رقم (75) يبين تطور الصادرات والواردات الزراعية خلال الفترة 88-99.	268
الجدول رقم (76) يبين تطور مساهمة الناتج الزراعي من الناتج الداخلي الخام للفترة 90-99	269
الجدول رقم (77) يوضح تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الزراعي خلال الفترة 86-1996	270
الجدول رقم (78) يوضح تطور العمالة الزراعية ونسبها إلى العمالة الإجمالية خلال الفترة 87 -1998.	271
الجدول رقم (79) يبين تطور نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي المحلي في تغطية الطلب الوطني على الغذاء .	274
الجدول رقم (80) يبين تطور الصادرات الغذائية خلال الفترة 1970 – 1994	276
الجدول رقم (81) يبين تطور الواردات الغذائية خلال الفترة 70 – 94	276
الجدول رقم (82) يبين تطورالميزان التجاري الغذائي ومساهمة الصادرات في تغطية الواردات الغذائية	277

الجدول رقم (83) يوضح تطور إنتاج الطماطم الصناعية خلال الفترة 91-1999	278
الجدول رقم (84) يبين تطور إنتاج التبغ خلال الفترة 91-1999	279
الجدول رقم (85) يبين تطور قروض الاستغلال للقطاع الفلاحي خلال الفترة 1987-1996	280
الجدول رقم (86) يبين تطور حجم قروض الاستثمار الممنوحة للقطاع الزراعي والمسدد خلال الفترة	280
الجدول رقم (87) يوضح تطور الأراضي الزراعية حتى سنة 2004	290
الجدول رقم(88) يبين تطور الإنتاج الزراعي في آفاق2004	291
الجدول رقم(89) يبين عمليات الدعم المقدمة للفلاحين في إطار(برنامج الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA).	292
الجدول رقم (90) يبين عدد الامتيازات و مناصب الشغل المطروحة في برنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح حق الامتياز ابتداء من 1997/09/15.	295
الجدول رقم (91) يبين استصلاح الأراضي عن طريق منح حق الامتياز (2000/12/31).	296
الجدول رقم (92) يوضح وضعية التشغيل خلال 2000/12/31	296
الجدول رقم (93) يبين المساحات المغروسة من الأنواع الشجرية الكبرى خلال سنتي 2001/2000.	299
الجدول (94) يبين تطور مناصب الشغل الفلاحية المستحدثة خلال سنوات 2003/2000.	307
الجدول رقم(95) يوضح العمالة الكلية والعمالة في القطاع الزراعي في الجزائر خلال (2000-2004).	308
الجدول رقم (96) يبين تطور بعض المنتجات الفلاحية خلال الفترة 2002/2000.	310
الجدول رقم(97) يبين تطور لإنتاج المحاصيل الزراعية في الجزائر	312
الجدول رقم (98) يبين تطور عدد المواشي خلال سنتي 2002/1990.	313
الجدول رقم (99) يبين تطور الإنتاج الصيدي خلال الفترة 2001/1991	314
الجدول رقم (100) يبين تطور إنتاج الأسماك في الجزائر خلال الفترة (1995و2000- 2004-2005).	315
الجدول رقم (101)يوضح مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج الداخلي الخام.	316
الجدول رقم(102) يبين مؤشرات تنمية القطاع الزراعي	317
الجدول رقم(103) يبين نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه بالأسعار الجارية.	317
الجدول رقم(104) يبين نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة و الكفاءة الاقتصادية الزراعية .	318
الجدول رقم (105) يوضح تطور الميزان التجاري الغذائي خلال الفترة 2002/1999.	319
الجدول رقم (106) يوضح تطور الصادرات والواردات الزراعية الجزائرية خلال الفترة (2000-2004).	320
الجدول رقم (107) يوضح الأهمية النسبية للواردات البينية الزراعية و الصادرات البينية الزراعية من إجمالي الصادرات والواردات الزراعية الجزائرية خلال الفترة (2000-2003).	320
الجدول رقم(108) يوضح تقديرات ارتفاع أسعار بعض السلع	336

قائمـــــة الأشكـــــال

رقم وبيـــــان الأشكـــــال	الصفحة
شكل رقم (01): أنواع الموارد الطبيعية الزراعية.	11
الشكل رقم (02): نموذج النمو الاقتصادي لدى ريكاردو.	57
شكل رقم: (03): ضرورة التوازن بين نمو القطاع الزراعي والقطاع الصناعي (تنمية قطاع الصادرات).	75
شكل رقم (04): هيكل المنظمة العالمية للتجارة.	99
مخطط رقم (05)يوضح هيكل تمويل القطاع الفلاحي من 64 إلى1968	145
المخطط رقم (06)يبين مراحل طلب تمويل الاستثمار في القطاع الخاص.	190
الشكل رقم(07)يبين العلاقة بين برامج التعديلات الهيكلية و الخوصصة	259

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم أيوب سميرة، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، مركز الكتاب، مصر، 2000.
- إبراهيم حلمي عبد الرحمن، الضغوط السكانية في المستقبل والتنمية الاقتصادية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط الأولى 1994/1415.
- أحمد العسال وآخر، النظام الاقتصادي في الإسلام، ط3 (القاهرة، مكتبة وهبة 1400هـ/ 1980م).
- أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي، ط3 ، 2000.
- إدوارد شو، قضايا إستراتيجية في الزراعة الدولية، بحوث ومناقشات حول أساليب تصحيح السياسات، الزراعة في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 29 فبراير –3 مارس 1988.
- أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، جانفي 2000.
- إسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980.
- إسماعيل شعباني، محتوى الشراكة الأورو عربية، تحليل اتفاقيات تونس و المغرب و آفاق الشراكة الأورو جزائرية، جمعية المعرفة الثقافية والعلمية، الملتقى العلمي الخامس حول الشراكة الأوروجزائرية، الجزائر، 2001.
- إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاديات التنمية، دار هومة، الجزائر،1997.
- إسماعيل محمد هاشم، التحليل الاقتصادي الكلي، ط الأولى (دار الجامعات المصرية، الإسكندرية 1982م).
- باشي أحمد، القطاع الفلاحي ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الثاني 2003 .
- توفيق اسماعيل، أسس الاقتصاد الصناعي و تقييم المشاريع الصناعية، معهد الإنماء العربي، ط1، بيروت،1981.
- الثورة الزراعيـــة، نصوص أساسية، وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، نيابة المدرية العامة والتنشيط، 1975.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2002، الدورة العامة 22 ماي 2003.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية (مشروع دراسة حول التنمية الفلاحية، الدورة 18، جويلية 2001.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، (قطاع الصيد البحري و تربية المائيات: واقع و آفاق)، مجلة الوزارة، 2001.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية : الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح حق الامتياز، 1998.
- حازم الببلاوي، التنمية الزراعية إشارة خاصة للدول العربية، معهد البحوث والدراسات العليا ، 1967.
- حسن إبراهيم عبيد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 1990.
- حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة النشر والتوزيع بالجزائر 1976.
- حسن مهران، التجارة البينة العربية وإمكانية تطورها في ضوء المستجدات الدولية والإقليمية، المجلة المصرية للتنمية.

- حفيظ،ص، توقيع اتفاقية الشراكة رسميا بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في فلنسيا، جريدة الخبر 3457
- خال سعد زغلول، الجات والطريق إلى المنظمة العالمية للتجارة وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلة الحقوق، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت 1998.
- خلف النمري، التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية، ط1، مكة المكرمة، 1995.
- خلف بن سليمان بن صالح النمري، دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية،مؤسسة شباب الجامعة،مصر، 1999.
- رفعت لقوشة، قراءة في مفهوم التطور، المكتبة الأكاديمية القاهرة، 1998.
- زيد الدين بن لوصيف ،تأهيل الاقتصاد الجزائري،للإندماج في الإقتصاد الدولي ،مداخلة ، الملتقى الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب بالبليدة.
- سالم النجفي، التنمية الاقتصادية الزراعية، جامعة الموصل، ط2، 1987.
- ستيفانو باغيولا وآخرون، ترشيد التنوع الإحيائي في التنمية الزراعية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد1، مارس 1998.
- سعد الدين إبراهيم، نحو نظرية سيولوجية للتنمية للعالم الثالث، المؤتمر الثاني للاقتصاديين المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978.
- سعد طه علام، التكييف الهيكلي المستقبلي للزراعة العربية ،المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مصر ، 1994.
- سعيد النجار، تجديد النظام الاقتصادي في مصر، دار الشروق، ط1، ج2، 1997.
- السيد عليوة، الدور المتوقع لمنظمة التجارة العالمية في إدارة الاقتصاد الدولي، مؤتمر أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية، جامعة الأزهر، مركز صالح كامل، 21 ــ 23 ماي صفحات متعددة.
- السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، رؤية إسلامية، دارالجامعة الجديدة، الإسكندرية 2000.
- شرقاوي محمد العربي، تقويم احتياجات إدارة البحوث الزراعية وبناء القدرات في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 1998
- صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد01/ 2001..
- طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1986
- عادل مختار الهواري، التنمية الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 1998.
- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- عادل المهدي، عولمة الاقتصاد العالمي والمنظمة للتجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، 2003.
- عادل غنيم، المستقبلات العربية البديلة -البنى الاجتماعية السياسية للتنمية-، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986.
- عبد الرحمن اليسري، الصناعات الصغيرة في الدول النامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط الأولى 1994.
- عبد الرحمن بن خلدون، المقدمـــــة، ط الأولى، الدار التونسية، تونس 1984، ج2

- عبد الطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية1982.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، القاهرة 2003،2002.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الإسكندرية 2002-2003 .
- عبد الله الفخري، الزراعة في الوطن العربي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ط1، العراق، 1982م.
- عبد المجيد قدي، عوائق التنمية الفلاحية بالجزائر، حوليات جامعة الجزائر، 1996، العدد9.
- عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، الأردن 1999.
- عبد الواحد العفوري، العولمة والجات –التحديات والفرص–، مكتبة مدبولي، 2000.
- عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة المملكة العربية السعودية، ط1، 2000،
- عبد الوهاب حميد راشد، نظرية التكامل الاقتصادي والتجاري والمعاصرة، بحث مقدم إلى دورة التكامل الاقتصادي لدول التعاون الخليج العربي، عمادة شؤون الكتاب، جامعة الملك سعود، الرياض، 1986.
- عبد الوهاب مطر الداهري، الاقتصاد الزراعي، دار المعرفة، ط1، 1980.
- العشري حسين درويش، الموارد الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت 1979.
- علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين الشمس، ط 2،1980.
- عمر صدوق، تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، أفريل 1988.
- عمر صدوق، محاضرات في قانون الثورة الزراعية، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1986.
- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، القاهرة، 2002-2003.
- عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، ط (بدون) ، بيروت، دار النهضة العربية.
- عيد النجار، أثر منظمة التجارة العالمية على الأقطار العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الدوحة 9-13 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، الأمم المتحدة، نيويورك 2001.
- فؤاد مرسي، التخلف والتنمية، دراسة في التطور الاقتصادي، المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1982.
- فتحي حسن سلامة، النظم الجمركية والاستيراد والتصدير، الإسكندرية، مركز دار للطباعة، 1990.
- فضل علي المثنى، الآثار المحتملة للمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مكتبة مدبولي القاهرة، 2000.
- فلاح جبر، الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الوطن العربي، مجلة عالم الفكر، الكويت، سبتمبر 1987.
- كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1983.

- كريم النشايشي، وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي واشنطن،1998
- كريم طه، قراءة في أوراق الساتل، التناقض بين الحرية والعدالة، مجلة السياسة الدولية، العدد 132 مصر- جانفي2000.
- كمال بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
- كمال حمدي أبو الخير، استراتيجية التنمية الزراعية، مكتبة عين شمس، 1997.
- كمال حمدي أبو الخير، بحوث و دراسات في إستراتيجية التنمية الزراعية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1997.
- مبروك مقدم، الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2001، الدورة العامة 20 جوان 2002.
- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مداخلة حول التكوين الفلاحي في الجزائر، الدورة العامة السابعة عشر ، ماي 2001.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع دراسة حول إستراتيجية التنمية الفلاحية، الدورة الثامنة عشر، جويلية 2001.
- محمد أزهر سعيد السماك، دراسات في الموارد الاقتصادية، مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصل، العراق، ط1.
- محمد حسن هلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1،ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر.
- محمد حسن هلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر،ج2،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة.
- محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- محمد عبد العزيز عجيمة وآخر، الموارد الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت 1979.
- محمد عبد المنعم، التنمية الاقتصادية لدول العالم الإسلامي، دار المجمع العلمي، جدة 1400هـ.
- محمد عبده آدم، أثر إحياء الموات في التنمية، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة 1994.
- محمد عمر حماد أبو دوح، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- محمد غنايم، دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي، نيسان 2001
- محمد مصطفى كمال، فؤاد نهر، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية– الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
- محمد مهدي عمر، محاضرات في التنمية، اللواء للطبع والتوزيع 1993.
- محمود حسن حسني، السياسة الزراعية لكل من الدول على التجارة الدولية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، العدد 1 ، يونيو 2002.
- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000/99.

■ مسعودي عبد الكريم، مداخلة بعنوان تحقيق المستثمرات الزراعية الجماعية والفردية اليوم الوطني للإعلامي حول العقار الفلاحي،1995/08/07.
■ مصطفى أحمد فريد، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000
■ معين أمين السيد، مفهوم الشراكة وآلياتها، أنماطها، الملتقى الاقتصادي الثامن، الجزائر والشراكة الأجنبية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، أيام 9-10ماي 1999.
■ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الإطار العام لاتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية، نوفمبر 1999 ، الخرطوم
■ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استشراف صورة الزراعة العربية لعام 2000، الخرطوم 1994.
■ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية في عقد الثمانينات الجمهورية الجزائرية، الخرطوم، 1994.
■ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المؤتمر القومي حول مستقبل الزراعة والإنتاج الغذائي ،الخرطوم،1997
■ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع القوى العاملة في القطاع الزراعي حاضرا ومستقبلا وإستراتجية تنميتها، ندوة إستراتيجية تنمية القوى العاملة العربية، منظمة العمل العربية المنعقدة ببغداد 4-6 ديسمبر، 1982
■ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة مسار اقتصاد الغذاء في الدول العربية، الخرطوم 1981م، المجلد الأول.
■ منظمة العمل العربي، نحو سياسة رشيدة للاستخدام، تقرير المدير العام المقدم إلى مؤتمر العمل العربي، الدورة العاشرة المنعقدة في بغداد (6-16 مارس 1982).
■ مهيب صالحة، التراكم والتنمية الزراعية في سوريا، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1995.
■ نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، الطبعة الثانية، دار إيجي للطباعة والنشر، 1999.
■ نبيل عبد الجبار وآخر، الأهمية النسبية للصناعات الغذائية الصغيرة في العراق، ديسمبر 1985، العراق. .
■ الهادي الخالدي: المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة الجزائرية، 1996.
■ هناء خير الدين، انعكاسات دورة الأورغواي على الدول العربية،كلية الاقتصاد ،جامعة القاهرة، 1997.
■ وجدي محمود حسين، اقتصاديات العالم الإسلامي، منشأة المعارف بالإسكندرية، ط الأولى عام 1994م.
■ وداد أحمد كيكسو، العولمة والتنمية الاقتصادية، بيروت، لبنان 2002
■ يحي محمود مصطفى، إصلاح الأرض فنيا واقتصاديا، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1969.

الرسائل والأطروحات:

◆ إسماعيل شعباني، آثار التوجه نحو خوصصة القطاع الفلاحي العمومي بالجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد، جامعة الجزائر، سنـــة1997.
◆ إسماعيل شعباني، الفلاحة الجزائرية والتقدم التقني، مع بحث ميداني، الفلاحة ببلدية بغلية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 1987.
◆ بوعزيز عبد ا لرزاق، محاولة تقييم الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،سنة2005.

- بونوة شعيب، بودلال علي، إشكالية التمويل الفلاحي والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع، الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، مداخلة، الملتقى الوطني، بسكرة، 22و2002/10/23
- بويهي محمد، القطاع المسير ذاتيا ومشاكله المالية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1987.
- جميلة لرقام، مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي، رسالة الماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 1997
- رابح زبيري، الإصلاحات في قطاع الزراعة وآثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر،1997.
- العلجة حاجي، تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير،غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.
- عمر شعبان، السياسة السعرية وآثارها على تطور الإنتاج الفلاحي والتبادل الدولي للمنتجات الفلاحية، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996
- عمر عزاوي، إستراتيجية التنمية الزراعية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2004.
- قرين بوزيد، دراسة حول الفلاحة الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2001.
- متناوي محمد، المنظمة العالمية للتجارة (OMC) وانظمام الجزائر إليها والآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجيستر، غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003.
- مقدم عبيرات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالية للتجارة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2001 /2002.
- منصوري صمودي، السوق الدولية للحبوب وتأثيرها على السياسات الزراعية-حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2001.
- موسى رحماني، محاولة تحليل الهيكل التنظيمي للقطاع الفلاحي وتطور الإنتاج الفلاحي وأثرهما على الحالة الغذائية في الجزائر. 87/62، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 1992 ص331.
- نواصري مختار، واقع وأبعاد التنمية الفلاحية في الوطن العربي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر سنة: 2003.

القوانين والمراسيم:

- الديوان الوطني للإحصاء، مجلة إحصائية العدد 92/35
- القانون 12/98 المؤرخ في 1989/07/05.
- القانون الأساسي العام للتعاونيات، الأمر رقم 23 -72.
- القانون الأساسي للتعاون الزراعي، المرسوم رقم (72/106).

- قانون الرعي الذي تضمنه الأمر رقم 75/45 المؤرخ في 17 جوان 1975.
- القانون رقم: 87/19، المؤرخ في: 1987/12/08، المتعلق لإعادة تنظيم للمستثمرات الفلاحية الجديدة.
- وزارة (الماليـــة، الداخليـــة، الفلاحـــة) منشـــور وزاري مشترك، متعلق بإعادة تنظيم المستثمرات الفلاحيـــــة في القطـــاع العمومي، المؤرخ في 30 أوت 1987.
- وزارة الفلاحة، مجلة إحصائيات فلاحية، السلسلة ب (62-99).
- وزارة الفلاحة، مجلة إحصائية سلسلة ب (من 1991 إلى 1999) العدد (من22 إلى 31).
- وزارة الفلاحة، مديرية الإحصائيات مجلة إحصائية خاصة رقم 3 لعام 1988.

المراجع باللغات الأجنبية:

- *Abdel.F.Mourad, Interpretation of English texts, GATT and WTO, Alexandrie 1996*
- *Abdelhamid Brahimi : L'économie algérienne. OPU. 1991.*
- *Ahmed, Ben bitour , l'Algérie, au troisième mellenaire défies et potentialités,1998.*
- *Ali ZAZOU, KHELIF, Le développement de l'agriculture Algérienne, Thèse de mémoire, Université de Paris 1984.*
- *Annuaire statistique de l'Algérie 2003 VOL N° 20*
- *Annuaire statistique, N° 14,16,17et 18.*
- *Annuaire statistique,édition 1994.*
- *Banque d'Algérie. Rapport annuel. 98.*
- *C. Chaulet, la tèrre, les frères et l'argent, OPU, Alger, 1987.*
- *D.BADILO stratégies agro-alimentaires pour l'Algérie, perspective 2000, Edisud, Axi-en-provenance 1980.*
- *Dominick Salvatore, Edward T . dovling , Schaum's outline of theory and problems of development economics , 1977*
- *Données statistiques indices et production agricole 1986-1995, ONS, N°235*
- *Données statistiques, indices et production agricole,1991-1999,ONS, n°317*
- *H.Toulait, L'agriculture Algérienne, Les causes de l'échec, O.P.U, 1989.*
- *Jean Ruegg, Développement durable et aménagement du territoire, publié par la direction de Autonio du Cunha /2003*
- *Les cahiers de CREAD, Centre des recherches économiques appliquées pour le développement, O.P.U Alger 90.*
- *M.Benissad, la réforme économique en Algérie. OPU. Alger 1991.*
- *M.H.Benissad , les reformes économiques en Algérie , o.p.u. Alger, 1991.*
- *ministère de l'agriculture, Rapport sur la situation du secteur agricole 2002, juillet 2003.*
- *Ministère de l'agricultur: Circulaire n° : 00332 du République Algérienne Démocratique et Populaire, 18/07/2000 « Stratégie de Mis en Œuvre de PNDA », 2000.*
- *Ministre de l' agriculture, plan national de développement agricole,2000.*

- *Ministre de l'agriculture , direction des statistiques ,la question foncier par les chiffres, juin 1995.*
- *Mohamed elyes mesli, essai dune politique agricole, quête d une illusion ou dune aptitude ?édition dahlab 1997*
- *MOHAMED Tayeb Nadir, L'agriculture dans la planification en Algérie de (1967-1977) OPU1982, Op.cit.*
- *MOURAD GOUMIRIL,l'offre de monnaie en Algérie, ENAC/édition, Alger 1993,*
- *O.N.S. Annuaire statistique de (Algérie N°13,17,20*
- *ONS Statistiques (évolution de l'agricultuer) N°a2/1, 1984.*
- *Rapport sur la situation de secteur Agricole 2002, juillet 2003, p32*
- *République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'agriculture : Circulaire n° : 00332, opcit.*
- *République algérienne démocratique et populaire, ministère de l'agriculture, institut national de la recherche agronomique d'algerie, (prospective agricole), revue annuelle, N°: 01, année 2001.*
- *République algérienne démocratique et populaire, ministère de l'agriculture: (PNDA, indicateurs synthétique consolidés), décembre 2002.*
- *République algérienne démocratique et populaire, ministère de l'agriculture: (rapport sur la situation du secteur agricole 2002), juillet 2003.*
- *RUBERT E HADEC, Developing countries in the GATT legal system, Trade policy center, London 1987*
- *S.BEDRANI, F.CHEHAT et S.ABASA, (l'Agriculture Algérienne en 2000, une révolution tranquille : LE PNDA), Revue de PROSPECTIVES AGRICOLES, Revue annuelle N° : 01, ALGER, Imprimer BELHADJ, 2001.*
- *Said Muissette et Nacer eddine Hamouda, élément de réflexion pour une évaluation des effets du P.A.S et perspectives de l'économie algérienne, 1998*
- Taulait Hoccine, L'Agriculture Algérienne les cause de l'échec, édition OPU,Alger,1988.

مواقع إلكترونية:

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (صفحة بحثت يوم 2003/08/21)، التعريف بالمنظمة على الموقع *www.fao.org*
- *www.uluminsania.net* مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8 ابريل 2004
- www.hasaad.net/web/index.php مبارك بقنة، مفهوم العولمة و نشأتها
- *www.wto.org/wto/trench/about/about.htm*
- www.aljazeera.net/in-depth/international-com/index.htm
- *www.algalam.club.cls/dossie globalisation.htm*
- *w.w.w aljazeera. net /im-depth /international-com / index htm*
- *w.w.w aljazeera. Net /im-depth /international-com / index htm*
- *www.aljazeera. Net /im-depth /international-com / index htm*
- *www.wto.org/wto/trench/about.htm*